

تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد

(الطبعة الثانية)

تحديات العالم العربي

في

ظل النظام العالمي الجديد

تحديات العالم العربي
في
ظل النظام العالمي الجديد
(الطبعة الثانية)

أعمال المؤتمر الدولي الأول الذي نظمه
مركز الدراسات العربي - الأوروبي
من ١٩٩٣/١/٢٥ في باريس

طبعة أولى القاهرة ١٩٩٣
طبعة ثانية بيروت ١٩٩٧

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة
نظر مركز الدراسات العربي - الأوروبي

C. E. E. A
23 Rue Washington
75008 - Paris
Tel: 00 - 33 - 1 - 49539580 Fax: 00 - 33 - 1 - 49530260

الفهرس

الجلسة الثالثة:

دور وسائل الاعلام في ظل النظام العالمي الجديد
برئاسة د. روبرت انسو

صورة العالم العربي ودور وسائل الاعلام الأوروبية ....٢١٢..... السيد بول بالطا

الاعلام العربي في النظام العالمي الجديد .... د. عبدالله الجاسر

دور وسائل الاعلام الغربي، خاصة فرنسا أثناء أزمة الخليج ...... د. مصطفى بن شنان

تعقيب: السيد بول ماري ديلاغورس – السيدة مي شرتوني.

مناقشة عامة.

الجلسة الرابعة:

السياسة الخارجية والعلاقات الدولية للعالم العربي
برئاسة الدكتور محمد عبد اللاه.

المشاكل الاقليمية وأثرها على الأمن والاستقرار في العالم العربي.

دراسة حالة القرن الأفريقي ....٢٥٢... د. اجلال رأفت

العلاقات العربية – الايرانية

وأثرها على الاستقرار داخل العالم العربي .... السفير جعفر رائد

تعقيب: د. محمد رضا فودة – د. جان بول شارنيه

الجلسة الخامسة:

آفاق التعاون الأمني والاستراتيجي العبي – الأوروبي
في ظل النظام العالمي الجديد
برئاسة الدكتور جان بول شارنيه

الاستقرار في منطقة حوض البحر المتوسط .... بول ماري ديلا غورس

التوازن الجيوبوليتيكي الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي .... د. مي شرتوني

تجريد منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي .... الهيثم الأيوبي

دور المجموعة الأوروبية في ملء الفراغ الاستراتيجي .... د. جان بول شارنيه

تعقيب: د. علاء طاهر – د. عبد الفتاح غربال.

كلمة السيد معروف الدواليبي مستشار الملك فهد.

الجلسة السادسة:

العوامل الفلسفية والاجتماعية والدينية وهجرة العقول واليد العاملة

برئاسة الدكتور هيثم سفر.

أصول الأقليات المسلمة في أوروبا .... د. فرنسيس لاموند

الأصول السياسية والدينية والتفكير الاسلامي .... د. محمد أركون

تأثير التيارات الدينية على الاستقرار داخل العالم .... د. أسعد السحمراني

الفجوة التكنولوجية ومتطلبات التطور التقني في العالم العربي .... د. ديدي فرهيف

هروب العقول واليد العاملة وتأثيراتها على مستقبل المنطقة العربية .... د. هيثم سفر

تعليق: فيليب كوزيش – السيدة سمرة موليك.

مناقشة عامة.

الجلسة السابعة:

التوازن الاقليمي الحالي في جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج

برئاسة الدكتور فرنسيس لاموند.

دور مجلس التعاون في تأمين وتحقيق

استقرار أمن منطقة الخليج العربي .... السيد سيف بن شاهل المسكري

تحديات التنمية في الغرب ومستقبل حوض البحر المتوسط .... د. عبد الفتاح غربال

التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط

في ظل الصراع على مصادر المياه .... اللواء الركن سعيد فاضل حسن

تعقيب: د. عبدالله الجاسر – الاستاذ برنارد زيمارون.

مناقشة عامة.

الجلسة الثامنة:

نحو توازن اقليمي جديد في منطقو البحر المتوسط.

برئاسة الدكتور مفيد شهاب.

هل يمكن التحدث عن نظام عالمي جديد قيد التطبيق .... الوزير ميشال جوبير

النظام الاقليمي الجديد في العالم العربي

في ظل النظام الدولي الجديد .... د. أحمد يوسف أحمد

اثر احتكار السلاح النووي الاسرائيلي داخل المنطقة العربية .... د. ممدوح عطيه

نحو مفهوم واقعي للأمن القومي العربي .... د. مفيد شهاب

الجلسة الختامية:

البيان الختامي والتوصيات: ألقاه الدكتور مفيد شهاب.

كلمة د. أحمد عصمت عبد المجيد: الأمين العام لجامعة الدول العربية.

كلمة د. صالح بكر الطيار: عضو الهيئة الاستشاريو للمركز.

* * *

مقدمة الطبعة الثانية

يتضمن هذا الكتاب أعمال المؤتمر الدولي الأول الذي نظمه مركز الدراسات العربي - الأوروبي من ٢٥ الى ١٩٩٣/١/٢٧ في باريس حول "العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد؟.

وتكمن أهمية المؤتمر ليس فقط من خلال النخبة العلمية التي شاركت فيه بل أيضاً من خلال المواضيع التي عالجها والتي جاءت شاملة وجامعة لكل ما يمكن أن يهدد العالم العربي من تحديات في ظل نظام عالمي كان في بداية التشكل.

ولعل صحة التوقعات التي تضمنتها أبحاث هذا الكتاب هي التي دفعت بالكثيرين الى الانكباب عليه والاستشهاد بما ورد فيه والاستناد على التحليلات والمعلومات التي تطرق اليها فانعكس ذلك إيجاباً على سمعة مركز الدراسات العربي - الأوروبي وشكّل لديه دافعاً قوياً لمواصلة مسيرته العلمية والحضارية التي توّجها لاحقاً بتنظيم سلسلة مؤتمرات وندوات دولية في عدة عواصم عربية وأوروبية متفرقة، وبإصدار عشرات المطبوعات والمؤلفات ذات الاهتمامات الاستراتيجية والأمنية والسياسية والاقتصادية والإعلامية والتي تعالج جميعها مواضيع على درجة عالية من الأهمية بالنسبة لحاضر ومستقبل العالم العربي.

لقد كان تخوف العالم العربي من النظام العالمي الجديد ناجماً عن وضعه الداخلي المتفكك والمليء بالخلافات السياسية والأزمات الاجتماعية والاقتصادية الأمر الذي جعله غير مهيء لمواجهة المتغيرات العالمية التي حصلت خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وغير قادر على تحمل المسؤوليات التي

ستفرضها متطلبات دخول القرن الحادي والعشرين، وناجماً عن وضعه الإقليمي حيث تسعى بعض القوى الى استلاب قراره، وعن تعثر مسيرة السلام العربي – الإسرائيلي، وناجماً عن وضعه الدولي حيث انه بحكم امكانياته وطاقاته المادية والبشرية وبحكم موقفه الجيواستراتيجي يتم بين القوى العظمى التنافس عليه وليس التنافس معه.

ربما ان هذا التخوف لا زال قائماً دون أن تزول المسببات الداخلية والخارجية، وبما ان ما ورد في هذا الكتاب لا زال يحمل الكثير من التنبؤات حول مستقبل تحديات العالم العربي لذا فقد ارتأينا إصداره في طبعة ثانية بعد أن نفدت الطبعة الأولى من الأسواق بعد أن أجرينا عليها تعديلات فنية تطال الشكل وليس المضمون علنا في ذلك نكون قد ساهمنا من موقعنا العلمي المتواضع في تزويد المهتمين من المسؤولين والمثقفين العرب بما يعينهم على مواجهة إفرازات العولمة الجديدة وعلى المشاركة في تحديد مساراتها وتوجهاتها.

والله ولي التوفيق.

د. صالح بكر الطيار
رئيس مركز الدراسات العربي – الأوروبي
محامي ومستشار قانوني



مقدمة الطبعة الأولى

عقد مركز الدراسات العربي الأوروبي في باريس مؤتمره الأول في الفترة من ٢٥ - ١٩٩٣/١/٢٧ تحت عنوان "تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد" وقد اشتمل المؤتمر على ثلاثة أبعاد أساسية:

البعد الأول:

ويتصل بالعالم العربي ووضعه الراهن وما يواجهه من تحديات خارجية وداخلية كثيرة تؤثر على الأمن القومي العربي سواء كانت هذه التحديات هي تحديات سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو عسكرية، خاصة في ظل مباحثات السلام الجارية حالياً بين الدول العربية واسرائيل، والتي بانتهائها لحل المشكلة الشرق أوسطية سلمياً، لن تكون نهاية المطاف للتهديدات التي تحيق بالعالم العربي، ولكن هناك تهديدات من نوع آخر ظهرت على السطح وسوف تستمر وهي المتعلقة بالنواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

البعد الثاني:

ويتعلق بما يطلق عليه "النظام العالمي الجديد" وذلك النظام الذي تحاول الولايات المتحدة إنشاءه وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمتغيرات التي حدثت في أوروبا الشرقية، حيث لم يعد العالم الآن ينقسم الى كتلتين احدهما غربية والاخرى شرقية، وانعدم الصراع بينها وأصبحت ملامح وجود قطب واحد على الساحة الدولية وهي الولايات المتحدة الأميركية، ولكن هل سوف يستمر هذا النظام، تلك إحدى التساؤلات المطروحة على الساحة، وهل وسوف يستمر الصراع؟، وما هو نوعه وشكله وبين من سيكون؟ تلك تساؤلات طرحت بالمؤتمر وحاول أن يجد لها إجابة من خلال الدراسات التي قدمت.

البعد الثالث:

وهو وحدة أوروبا، وما ينجم عنها من وجود قوة لها ثقلها السياسي والاقتصادي والعسكري، وهذه سوف توجد قوة يمكنها إحداث توازن استراتيجي على المستوى الدولي، بل انها سوف تعمل على أن تكون قطباً منافساً للولايات المتحدة الأميركية نفسها، وهنا ينتظر أن يكون الصراع بينها وبين الولايات المتحدة بدلاً من كونه صراع بين الشعوب والغرب وهنا يمكن ان نقول أنه تم صياغة او مولد "نظام عالمي جديد".

وقد تعرض العالم العربي، وما يزال يتعرض لتحديات خارجية في شكل أعمل غزو واحتلال وهيمنة منذ قديم الأزل والذي ما زال يظهر الآن في الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وما تلاه من احتلال العراق لدولة الكويت.

وبالرغم من الاختلاف القائم بالتحدي ونوعيته والفترة الزمنية لذلك التحدي، الا أن هناك ثوابت مستمرة من حيث دوافع التحدي ونتائجه، حيث كانت جميعها مدفوعة بدوافع اقتصادية. وأحياناً يستغل الدين كغطاء لهذا التدخل. وبالرغم من نجاح الطامعين في العالم العربي في تحقيق أهداف محدودة ذات طابع قصير المدى أو متوسط الا أنهم فشلوا في اذابة الكيان العربي نفسه أو تدميره.

وما زالت عوامل التحدي السابقة، قائمة من حيث المبدأ والفكرة، وان اختلفت الاستراتيجيا والسياسات وآليات التنفيذ والأهداف، ولا شك أن الأهمية الاستراتيجية والجيوبولوتيكية للعالم العربي، هي إحدى العوامل الرئيسية التي تؤدي الى التحديات والتهديدات الخارجية، حيث تحاول تلك القوى الدولية أو الإقليمية الاستفادة من تلك الميزة بالإضافة الى أنه سوق متسعة، ويتوفر به أيضاً السلع الاستراتيجية والتي من أهمها البترول.

ومع وجود التحديات ومحاولات تشكيل نظام عالمي جديد، أصبح على العالم العربي أن يعيد تنظيم نفسه، ويحدد أهدافه وغاياته ويطورها لتتلاءم مع ظروف العصر، وليصبح العالم العربي كوحدة واحدة لها قوتها وتأثيرها ومكانتها على المسرح الدولي، ولا شك أن تنمية المصالح المشتركة بين الدول

العربية وبعضها البعض، تعتبر الخطوة الأولى لتشكيل نظام عربي موحد، ثـــم تنمية تلك المصالح المشتركة مع القوى الكبرى الأخرى، وسوف يمكـــن للعـــالم العربي أن يحقق أمنه القومي الشامل.

وتعتبر تلك الأسس هي الأساس الذي نظم مركز الدراسات العربـــي – الأوروبي في باريس، مؤتمره الأول حول " العالم العربي وتحدياته فـــي ظـل النظام العالمي الجديد"، والذي توضح من خلال تنظيمه لدراسة التحديات الراهنة والمستقبلية، وضرورة بناء قاعدة التعاون العربي الأوروبي كمعطى منطقي بين هذين الكيانين الحضاريين، بفضل التقارب الجغرافي بينهما على ضفتي البحـــر المتوسط من جهة، وبحكم العلاقات التي بينهما من جهة أخرى ذلك على الرغم من اجتياز هذه العلاقات لمراحل صراعية في العصر الحديث.

وبالإضافة الى ما سبق فإن هناك متغيراً حديثاً اســـتجد داخـــل العـــالم العربي نفسه بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي، والذي أدى الى خلق المزيد من الفرقة العربية / العربية والكثير من الجروح الاجتماعيـــة والأزمـــات فـــي العلاقات السياسية داخل المنطقة العربية. لذا يجب على الدول العربية أن تذيـــب هذه الخلافات وتسعى لوحدة الصف العربي، أي أن تعيد تنظيم بيتها من الداخل، ثم تعيد تنظيم علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي والإقليمي.

ونتيجة لوجود التحديات الداخلية والخارجية للعالم العربي، أصبح عليـــه لزاماً أن يحدد خططاً مستقبلية لمجابهة تلك التحديات الداخلية والخارجيـــة، وان يطور من اسلوب مواجهة تلك التحديات، أملاً في أن يجد لنفسه مكانـــاً مؤثـــراً وسط التوازنات الدولية الراهنة والمستقبلية.

ومن هنا برز البعد المستقبلي للمؤتمر، والذي ينطلـــق مـــن اشكاليـــات الحاضر وأزماته متجهاً نحو المستقبل وإمكانية ظهور العالم العربي كقوة فاعلة إقليمياً وعالمياً، وبهذا فإننا نجد أن البحوث التي طرحت على مدى أيام المؤتمر الثلاث، قد قامت بخدمة هذا الهدف، ملقية نظرة شاملة بانورامية لما يعيشه العالم العربي من تحديات وأزمات، وما تملكه من عناصر قوة تمكنه من التغلب علـــى تلك الأزمات والتحديات، وما توفره له في الفترة الراهنة من فرص متاحة على السافين العربية والدولية لاحتلال موقعٍ مرموقٍ داخل خريطة التكتلات الكبرى، أو الإقليمية، وفي ظل نظام عالمي جديد البقاء فيه للقوى الاقتصادية.

وندعو الله أن يكون المركز قد قدم في مؤتمره العـــالمي الأول خدمــة لموطننا العربي في الفترة التي هو أحوج فيها لتضافر جهود أبنائه أجمعين.

والله وليّ التوفيق

مركز الدراسات العربي – الأوروبي



الجلسة الافتتاحية

* رئيس الجلسة : الدكتور بطرس ديب، رئيس الجامعة اللبنانية سابقاً.
* كلمة الدكتور مفيد شهاب، رئيس قسم القانون الدولي – جامعة القاهرة.
* كلمة الدكتور صالح بكر الطيار، عضو الهيئة الاستشارية لمركز الدراسات العربي – الأوروبي.
* كلمة الدكتور بطرس ديب، رئيس الجامعة اللبنانية سابقاً.
* كلمة الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد، أمين عام جامعة الدول العربية.
* كلمة السيد روبرت هولستون، مدير دائرة الشرق الأوسط في المفوضية الأوروبية.
* كلمة السيد سيف بن شاهل المسكري، الأمين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي للشؤون السياسية.
* كلمة الدكتور عبدالله عمر نصيف، رئيس رابطة العالم الاسلامي.
* رسالة الدكتور بطرس غالي، أمين عام منظمة الأمم المتحدة.
* رسالة السيد جاك شيراك، عمدة باريس.
* رسالة الأمير عبدالله بن فيصل بن تركي، رئيس الهيئة الملكية لجبيل وينبع.

كلمة الافتتاح

د. مفيد شهاب رئيس المؤتمر

- صاحب المعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية: د. أحمد عصمت عبد المجيد.
- دولة الدكتور معروف الدواليبي.
- صاحب المعالي الأمين العام لرابطة العالم الاسلامي: د. عبدالله نصيف.
- سعادة السفير سيف المسكري - الأمين العام المساعد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- سعادة ممثل الجماعة الأوروبية روبرت هولستون.
- سعادة الاستاذ جورجيو برنيني رئيس المجلس الدولي للتحكيم التجاري.
- سعادة السفير بطرس ديب رئيس الجامعة اللبنانية الأسبق.
- أصحاب السعادة السفراء - سيداتي - آنساتي - سادتي.

في غضون الأعوام الثلاثة الماضية، شهد العالم تحولات عميقة وواسعة، امتدت آثارها - من محيط العلاقات الدولية - الى كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، فقد انتهت مفاهيم وتعاريف تحكمت فترة طويلة في العلوم الاجتماعية والسياسية والسياسة الدولية، وبدأت تترسخ مفاهيم وتعاريف أخرى، كان يُظَنُّ أن التطورات العالمية تسارع في ذبولها وسقوطها.

ومع هذه التحولات يعيش العالم اليوم مواقف وأحداثاً تسير في مجموعها نحو تشكيله من جديد، في كيانه وأسسه، وباتجاه علاقات دولية، تقوم على خصائص ومصالح جديدة.

وقد دعت هذه الظروف البعض الى أن يتحدث عما يطلق عليه بـ "النظام العالمي الجديد"، في حين ذهب البعض الآخر الى القول بأن هذا النظام ما زال في طور التشكل وأنه

لم تتحدد معالمه بعد، ولم تتضح طبيعة الأطـراف المسيطرة عليـه، ولا القضايـا التي سـوف تتبناها هذه الأطراف في تأثيرها على الشؤون الدولية، وذهب فريق ثالث الى الاعتقاد بأن هذا النظام الذي نحاول تبين ملامحه ما هو إلا نوع من الأوهـام في أذهـان بعـض الـدول العربيـة والأوروبية أو من مخيلة بعض المفكرين والمحللين.

ومهما تعددت الآراء وتباينت في مواقفها من هذا التكوين الجديـد، إلا أن الحقيقـة المؤكدة التي لا تخطئها العين هي أن عنصـر التـوازن الـدولي قـد انتـهى، وأن زمـن الحـرب الباردة قد انقضى، وإننا نعيش حالياً – ولو "بصفة مؤقتة" عصر القطب الواحد علـى الأقـل من الناحية العسكرية.

كما انه من الثابت أن هذا "النظام العالمي الجديد" إنما يعبر عن "واقع جديد"، لا بد من التعامل معه كما هو، وبصرف النظر عن اية أحكام "قمعية" بـهذا الشـأن، أي بغـض النظر عن كونه عادلاً أم غير عادل.

أصحاب المعالي والسعادة،

سيداتي، آنساتي، سادتي

ان هـذا الواقـع الجديـد يفرض علـى العـالم العربـي تحديـــات عديـــدة في كافـــة المجالات، لعل في مقدمتها المجالات التنموية والأمنية.

ولما كان مركز الدراسات العربي الأوروبي، الذي تأسس حديثاً ببـاريس، منـذ أقـل من سنة، يهدف الى تنميـة وتوثيـق العلاقـات العربيـة – الأوروبيـة، مـن خـلال الدراسـات والتقارير والندوات والمؤتمرات، التي تخدم المصالح المشروعة المتبادلـة بـين الجـانبين العربـي والأوروبي فقد فكرنا في عقد مؤتمرنا هذا لدراسة تحديات الأمن العربي بالمعنى الواسع للكلمة في ظل هذا النظام العـالمي الجديـد، وممـا يدعـو للأسـف ويشـد الانتبـاه الى خطـورة الموقـف وحتمية التحرك السريع أن هذه التحديات التي يفرضها هـذا النظـام العـالمي الجديـد تـأتي وسط عالم عربي تعصف به الفرقة والانقسام ليس على المستوى الحكومي فحسـب بـل علـى المستوى الشعبي أيضاً الأمر الذي يتنافى مع كل حقائق حتمية التضـامن والتكـامل والوحـدة بين مختلف الدول والشعوب العربية.

ما هذه التحديات؟ وما أسبابها؟ وما السبيل الى مواجهتها؟ وما هـو الـدور العربـي الأوروبي تجاهها؟ وهل سنسهم نحن العرب في تشكيل هذا النظام الجديد وتكـون لنـا كلمـة فيه؟ أم سنقف موقف الملتقي لما يخططه الغير لنا ولمستقبلنا ومستقبل أبنائنا؟

تلك بعض التساؤلات التي نأمل أن نجد لها رؤى واضحة من خلال أوراق العمل القيّمة المقدمة من نخبة ممتازة من الأساتذة والخبراء والساسة العرب والأوروبيين، وفي ضوء ما سيدور حول كل ورقة من مناقشات نثق أنها ستكون جادة موضوعية، تعلى المصالح العربية العليا على أية اعتبارات ذاتية.

وإذ أعبر عن شكرنا وتقديرنا الخاص لسيادة الأمين العام لجامعة الدول العربية، الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد على تفضله بشمول باكورة نشاط مركزنا "مركز الدراسات العربي الأوروبي" بكريم دعمه ورعايته وبالحديث إلينا في بداية أعمالنا، يسعدني ويشرفني أن أعلن افتتاح أعمال المؤتمر الدولي " حول العالم العربي وتحدياته في ظل النظام العالمي الجديد".

والآن يسعدني ويشرفني أيضاً أن أدعو سعادة السفير بطرس ديب لرئاسة أعمال الجلسة الافتتاحية... فليتفضل.



كلمة المركز

د. صالح بكر الطيار
عضو الهيئة الاستشارية
لمركز الدراسات العربي – الأوروبي/ باريس

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبيين أجمعين
قال الله تعالى في مُحكم آياته.... أعوذ بالله من الشيطان الرجيم:
"وقُل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم.
ضيفنا العزيز دولة الرئيس الدكتور معروف الدواليبي
صاحب المعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد.
صاحب المعالي الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي الدكتور عبدالله عمر نصيف.
صاحب السعادة السفير شاهل بن سيف السكري، الأمين العام المساعد لمجلس دول الخليج العربية للشؤون السياسية.
سعادة السيد ممثل إدارة الشرق الأوسط في السوق الأوروبية المشتركة.
أستاذي الكريم مفيد شهاب رئيس المؤتمر.
أصحاب المعالي والسعادة السفراء.
السيدات والسادة الحضور.
أيها المؤتمرون الكرام.

إنه لشرف عظيم لي أن أقف أمامكم اليوم مرحباً بكم بالأصالة عن نفسي ونيابة عن الأخوة الزملاء أعضاء الهيئة الاستشارية لمركز الدراسات العربي الأوروبي "منظم هذا المؤتمر".. وشاكراً لكم حُسن تجاوبكم مع هذا المؤتمر الذي تحملتم مشاق السفر لرعايته والمشاركة في جلساته والإسهام في تحقيق أهدافه.

وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على تأييدكم وقناعتكم الذاتية بأهمية مثل هذه اللقاءات الضرورية على هذا المستوى الرفيع من العلماء، وذوي الاختصاص المهتمين بتنمية العلاقات العربية – الأوروبية.

وإنه لشرف لهذا المركز الحديث الولادة أن يتجاوز كل الصعاب ليعقد أول مؤتمراته – التي نرجو أن تنعقد بصفة دورية – في قلب عاصمة الثقافة والنور "باريس" للمساهمة في تحقيق الأهداف والمقاصد الشرعية لكل من يهمهم الارتقاء بمستوى العلاقات العربية – الأوروبية لخدمة المصالح المشتركة... بصورة لائقة بحجم علاقاتهم التاريخية ببعضهم البعض وأهميتها.

أصحاب المعالي، أيها السيدات والسادة

إن التركيز على الهموم المشتركة التي تجمعنا وينعقد مؤتمرنا هذا من أجلها يعتبر ضرورة سياسية واقتصادية واستراتيجية وحضارية لا يمكن تأجيل معالجتها الى مرحلة أخرى.. ولا سيما ان الظرف السياسي العربي والعالمي يُجسد في الوقت الراهن حالة من التحولات السريعة والمتلاحقة، الأمر الذي دفع القائمين على مركز الدراسات العربي – الأوروبي الى المبادرة بطرح هذه الهموم عبر دراسة تحليلية وعلمية ومناقشتها من خلال هذا المؤتمر الذي يحمل عنواناً طموحاً "العالم العربي وتحدياته في ظل النظام العالمي الجديد".. وذلك انطلاقاً من رغبتهم خدمة قضايا أمتهم العربية في الظروف الدولية الراهنة وضرورة قيام تعاون عربي – أوروبي أكثر تماسكاً وعمقاً مما هو قائم الآن، ليتمكن العالم العربي من مواجهة تحدياته بصورة أكثر واقعية وفعالية.

ولعله من المفيد، قبل الدخول في تفاصيل موضوع هذا المؤتمر وضروراته العلمية والعملية، أن أحدثكم بإيجاز عن أهداف "مركز الدراسات العربي – الأوروبي" ونشاطاته منذ تأسيسه.

لا يُخفى عليكم، أيها الحفل الكريم، أن الفترة الحالية من تاريخ العالم العربي تتسم بأهمية خاصة.. فهو محط أنظار العالم.. وتحتل همومه ومشاكله خاصة الأمنية منها درجة بارزة في سلّم النظام العالمي الجديد الذي بدأ في البزوغ مع المتغيرات ذات الإيقاع السريع في الساحة الدولية.

ونتيجة لهذه المتغيرات أسس المركز في باريس – عاصمة النور – جاعلاً جُلّ اهتماماته المساهمة بصورة ايجابية في خدمة القضايا العربية – الأوروبية على المستويات

كافة.. وإبراز المشاكل التي تحول دون تحقيق الأهداف العربية.. وبذل الجهد من خلال الطرح والتحليل المجرد اللذين يخدمان الطموحات العربية - الأوروبية لتعزيز علاقاتهم المشتركة.

ومع تأسيس المركز بُدىء في إصدار نشرة أسميناها (الملف العربي - الأوروبي) تحتوي على تقارير وتحاليل سياسية واقتصادية تهم الجانب العربي بالقدر الذي تهم الجانب الأوروبي وتعالج قضايا الساعة المطروحة على الساحة العربية معالجة تحليلية علمية.

أصحاب المعالي

السيدات والسادة

لوحظ بأن هناك فئة كبيرة من الناطقين باللغة الفرنسية سواء من الفرنسيين أو غيرهم لا يعرفون الكثير عن دول مجلس التعاون الخليجي.. وأن أحداث الخليج التي بدأت بغزو العراق للكويت وانتهت بانتهاء هذا الغزو بنصرة الحق وإعادته الى أصحابه، جعلت الكثيرين يعتقدون خطأ أن منطقة الخليج العربي تمثل مصدر قلق واضطراب للعالم لما تملكه هذه الدول من ثروات طبيعية يؤثر عدم استقرارها والمساس بأمنها على اقتصاديات وسياسات العالم المعتمد على طاقاتنا وثرواتنا.فقد تبنى المركز فكرة إصدار نشرة شهرية باللغة الفرنسية موجهة للمؤثرين على مصادر القرار في الدول الناطقة بالفرنسية.. تهتم بعرض وتحليل القضايا التي تهم القارىء الفرنسي معرفتها عن دول الخليج العربية.. حرصاً من المركز على عرض الحقائق مجردة ليتسنى لكل المهتمين بشؤون الخليج العربي الاطلاع على هذه الحقائق القائمة في تلك المنطقة الهامة من العالم.. وأطلق على هذه النشرة "الملف الأوروبي - الخليجي" والتي صدر العدد الأول منها مع بداية هذا العام.

ولن نتحدث عن مشاريع المركز الأخرى التي سترى النور في القريب العاجل إن شاء الله.. وإنما سنجعل هذه الأعمال تتحدث عن نفسها في الوقت المناسب.. فالنوايا المخلصة والرغبة الصادقة في العمل الجاد المخلص لخدمة قضايانا المشروعة متوافرة والحمد لله لدى القائمين على هذا المركز.

إن اندفاعنا لهذه الأعمال مُستمد من إيماننا العميق بالله سبحانه وتعالى ثم من قناعاتنا بأهمية ما نقوم به لخدمة أوطاننا وقيادتها الحكيمة مهما بلغت الصعاب والعراقيل التي يضعها البعض للحيلولة دون بلوغ الهدف.

نبتهل الى الله بأن يعيننا لتحقيق ما نصبو اليه.

أصحاب المعالي والسادة

سيدي الرئيس

السيدات والسادة

لا يخفى عليكم ما تمثله أوروبا من أهمية استراتيجية للعالم العربي، فالتاريخ والحضارات العريقة لكل منهما تجعلهما قادرين على تجاوز تجارب الماضي بما فيها من مرارة ومآس لاستشراف آفاق مستقبل يتعلق به مصيرهما المشترك الساعي لتأمين رفاهية واستقرار شعوبهم وأوطانهم وخاصة أن أوروبا المتجهة الى الوحدة بدأت تشكل قوة عظمى في تحديد مسار النظام العالمي الجديد.. كما أن انهيار كل من الاتحاد السوفياتي وكتلة المعسكر الشرقي قد خلق فراغاً لقوة عالمية جديدة يجب أن تساهم مع القوى الحالية في تحقيق التوازن الاستراتيجي والسياسي لما يحقق مصالح دول جنوب البحر الأبيض المتوسط.. وبهذا تصبح أوروبا الموحدة قوة فعالة داخل النظام العالمي الجديد الذي تصنعه الدول الكبرى.. وعلى الدول العربية أن يكون لها دور فعّال للتعاون مع القوى الكبرى الجديدة.. وإلا فإن هذا النظام الجديد لا يمكن أن يرى النور لافتقاد أهم عناصر التكوين اللازمة له.. ألا وهو المساواة في الحقوق والواجبات بين الشعوب.. بغض النظر عن حجم الدول ودورها في مسار هذا النظام العالمي الجديد.

إن التعاون العربي – الأوروبي ليس فقط منفعة مشتركة بينهما ولكنه حقيقة راسخة يجب أن يقوم على أساسها النظام العالمي الجديد الذي نطمح في أن يتحقق ويكون قادراً على الاستمرار بسلام لمواجهة التحديات التي يواجهها العالم العربي.

أيها المؤتمرون الكرام

إن أي نظام عالمي جديد لا يحترم حقوق الإنسان ولا يحترم حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، بعيداً عن ويلات الحروب والتعذيب النفسي والجسدي الذي تمارسه السلطات الرافضة لاستقلال الشعوب وتقرير مصيرها.. وبعيداً عن الضغوط والتداخلات غير الشرعية في شؤونهم الداخلية.. ولا يقوم على قواعد التكافل والمساواة بين الشعوب.. لا يمكن أن يرى النور.

ولعل أقرب الأمثلة على غياب احترام حقوق الانسان والحق في تقرير مصير الشعوب هو ما يتعرض له شعب البوسنة والهرسك المسلم الذي يواجه أشرس الحروب

وأعنف صور التصفيات من قبل قوات الصرب الرافضة الاعتراف لهذا الشعب المسلم بحريته في ممارسة حقوقه المشروعة في تقرير المصير.

إن أوروبا مدعوة للتدخل المباشر بصورة أكثر فعالية لتأمين وإنقاذ حياة هذا الشعب البريء من ويلات العذاب الذي يعيشه يومياً بهدف تصفيته.

إن قيام نظام عالمي جديد ينبغي أن يرتكز على مبدأ المساواة والعدل بين الشعوب وحقهم في تقرير حياة كريمة آمنة.. وبالتالي يجب على أولئك الذين لا يهمهم استقرار العالم العربي وأمنه أن يتوقفوا عن ممارسة سياسات الوصاية التي تحاول بكل ما تملك من طاقات أن تنال من استقرار هذه الدول المعتدلة ومن أمن شعوبها، وذلك من خلال تشجيع التطرف الديني والإرهاب بهدف النيل من استقرار وتماسك البنية الاجتماعية وإقلاق التلاحم والترابط بين الشعوب الآمنة وقيادتها السياسية.

إضافة الى ذلك تسعى بعض الأنظمة السياسية الى فرض الوصاية بمحاولة التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول المستقرة سياسياً واقتصادياً عبر التحريض على شق الصف العربي من خلال إثارة المشاكل بين الأشقاء للنيل من علاقاتهم الحميمة.

إن موقعنا كعرب وسط هذا الزحام من التغيرات لا يزال متردداً حائراً، بسبب التدخلات غير المسؤولة في شؤوننا بهدف فرض السيطرةر والهيمنة وتصدير الأفكار والتيارات الهدامة التي يضفون عليها صبغة دينية ليكسبوها شرعية مفقودة، ويصدرونها الى مجتمعاتنا المستقرة، فالإسلام دين رحمة وترابط وأمن، وليس دين خوف وشقاق وتطرف. فالسعي الحثيث والنوايا المخلصة لبناء نظام عربي جديد، أساسه التفاهم والاحترام المتبادل والعمل المشترك تعتبر مسؤولية عربية شاملة، وبعد أن يتحقق هذا التفاهم والتضامن العربي المبني على النية الخالصة للعمل المشترك الناجح، لا نرى مبرراً لأي قلق أو خوف غربي من أي تضامن عربي. فبقدر ما يتضامن العرب فيما بينهم، بقدر ما تزداد مساهمتهم في تدعيم وتعزيز تعاونهم مع أوروبا والعالم بما يحقق الرفاهية والأمن لأوطانهم وشعوبهم.

إن التحديات التي تواجه العالم العربي كثيرة ويسعى مركزنا الحديث الولادة والكبير بتطلعاته وطموحاته أن يبحثها ويطرحها من خلالكم أيها العلماء المخلصون ضمن فعاليات مؤتمرنا هذا الذي بفضل الله ثم بفضل دعمكم المتمثل في حضوركم ورعايتكم الشخصية له.

أيها الباحثون عن غد أفضل:

أيها المخلصون العاملون في سبيل بناء مستقبل عربي – أوروبي مشرق:

نرحب بكم.. وكلنا أمل في قدرتكم على الوصول من خلال أبحاثكم ومناقشاتكم في هذا اللقاء الأول إلى نتائج إيجابية بنّاءة ومفيدة.

ومن خلال موقعنا العلمي المتمثل في هذا المركز ونشاطاته، نرى أن صياغة مشروع مقبول لنظام عالمي جديد، ليست مسؤولية دول معينة بذاتها.. مهما عظم شأنها، ولا مسؤولية قارة واحدة مهما كانت كبيرة ومؤثرة.

فالصفة العالمية لهذا النظام الدولي تحتم المشاركة المتكافئة بين دول العالم كافة لصياغة وبلورة هذا النظام ليكون عادلاً بمستوى الآمال المعقودة عليه وليأتي تعبيراً حقيقياً عن الحقوق المتوازنة للجميع بين كل من الشمال والجنوب.

وأخيراً اسمحوا لي أيها السيدات والسادة أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الذين تحملوا شرف المسؤولية للدفاع عن مصالح العرب والمسلمين في أرجاء المعمورة، والذين أبوا بالرغم من مشاغلهم وإهتماماتهم ومسؤولياتهم الجسام إلا أن يكونوا من أوائل من وقف بجانبنا ووافقوا على أن يشاركوا ويرعوا مؤتمرنا هذا متجاوبين مع رغبتنا الأكيدة في مشاركتهم الشخصية، وان دل ذلك على شيء فإنما يدل على قناعتهم الشخصية بضرورة تشجيع ورعاية مثل هذه المؤتمرات التي نرجو أن تساهم في تحقيق أهداف المنظمات التي يرأسونها.

وأخص بالذكر صاحب المعالي الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي تحمل مسؤوليته والعالم العربي يمر في فترة حرجة، وذلك نتيجة للأزمة القاسية التي نشأت في أعقاب غزو العراق للكويت.

هذا الغزو الذي شرخ الصف العربي شرخاً ليس من السهل تجاوز آثاره، إذ يسعى هذا الرجل في هذه الظروف الحالكة حثيثاً لإعادة البيت العربي.. ليعيد لهذا البيت هيبته وقوته.. فأنتم أهل لهذا التكليف الذي شرفكم الله به. فلا نملك أمام جهودكم يا صاحب المعالي إلا أن نتضرع إلى المولى عز وجل بالدعاء بأن يكون لكم عوناً ومعيناً في مهامكم.

وإننا إذ ننتهز هذه المناسبة لنتقدم إليكم يا صاحب المعالي برغبتنا الأكيدة في أن يتحقق طموحنا بربط هذا المركز بصفته منظمة غير حكومية بجامعة الدول العربية – بيت العرب جميعاً – اسوة بمنظمة الأمم المتحدة التي تربط بها مجموعة كبيرة من مثل هذه المؤسسات التي تخدم أهدافها ومقاصدها، ولا نملك أمام تشجيعكم ودعمكم لنا إلا أن

نعاهدكم على أن نكون على مستوى طموحاتكم الرامية الى الرقي بمستوى الجامعة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لصاحب المعالي الدكتور عبدالله نصيف الأمين العام لرابطة العالم الاسلامي، الرجل الذي سخره الله لخدمة الإسلام والمسلمين في أنحاء المعمورة لرعاية شؤونهم.

يشاركهم مشاكلهم ويواسيهم في مصائبهم التي حلت وتحل عليهم سواء كانت بسبب عوامل الطبيعة (الجفاف والتصحر وقلة الموارد الطبيعة والمادية) وما ينتج عن ذلك من مشاكل الجوع والتمزق الاجتماعي كما هو الحال في الصومال وبنغلادش وغيرها من الدول القليلة الموارد، أو كانت بسبب الاعتداءات الوحشية التي يواجهها المسلمون على أيدي أعداء الله وأعداء الإنسانية كما هو الحال في البوسنة والهرسك أو تشريد وإبعاد الفلسطينيين العزل.. الخ.

جزاك الله عنهم وعن الاسلام خير الجزاء.. وأعانكم الله ونصر بكم الإسلام نصرة عزيز مقتدر.

صاحب المعالي

إن التاريخ سيسجل لكم مواقفكم النبيلة هذه الرامية لخدمة الشعوب والقضايا العربية والإسلامية في أنصع سجلاته.

ولا يفوتني أن أتقدم نيابة عنكم جميعا بالشكر للسيد ممثل السوق الأوروبية المشتركة الذي شرفنا بحضوره انطلاقاً من قناعته الشخصية بأن العالم العربي وهمومه يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هموم أوروبا واهتماماتها.

وحينما أعبر عن تقدير وشكر مركز الدراسات العربي - الأوروبي وامتنانه لكل مخلص تفضل بدعمه المعنوي والمادي مشاركاً المركز في تنظيم وتشجيع إقامة هذا المؤتمر ليظهر بمستوى الأهداف التي نرجوها له.. فإنني أوجه الشكر المقرون بالتقدير والاحترام لدولة جمهورية فرنسا الصديقة ممثلة في رجالها المخلصين في كافة القطاعات المختلفة والذين كان لنا شرف الاتصال بهم للإعداد لهذا المؤتمر ولم يبخلوا أو يترددوا في تقديم كافة التسهيلات اللازمة لانعقاد هذا المؤتمر في هذه العاصمة المضيئة.. باريس

وشكراً لكم أيها الصيوف والمشاركون على حسن تجاوبكم مع دعوتنا لهذا المؤتمر.

ندعو الله عز وجل أن يوفقنا وإياكم لما فيه الخير لنا ولمؤتمرنا هذا الذي نرجو من

الله أن يُكتب له النجاح ولأعمالكم بالتوفيق لتتحقق الأهداف السامية المرجوة من تجمعكم هذا.. وليكون هذا النجاح مصدر ثقة الجميع بمركزنا وبنشاطاته لما فيه الخير لأوطاننا الغالية الآمنة والمحبة للسلام.

وشكراً لكل مخلص لم يألُ جهداً في تشجيع هذا العمل الأكاديمي الجاد.

أيها السادة والسيدات

إن الواجب يفرض عليٌ أن أتقدم بأسمى آيات التحية المقرونة بالشكر والعرفان لأستاذي الفاضل والأب الروحي الدكتور مفيد محمود شهاب – رئيس المؤتمر – الذي تشرفت واغترفت من بحر علمه والذي كان مصباحاً من المصابيح التي أنارت وتنير لي دروب حياتي العلمية والعملية، والذي – برغم مشاغله الأكاديمية والرسمية – لم يبخل علينا بإرشاداته وتوجيهاته ودعمه ومساندته لضمان نجاح هذا المؤتمر.

وأخيراً أستسمحكم أصحاب المعالي والسيدات والسادة الحضور، العذر عن أي تقصير غير مقصود صدر أو قد يصدر عن أي فرد أو لجنة من اللجان المُسخرة لخدمتكم أثناء انعقاد مؤتمركم هذا.. فالجميع يسعى ويبذل الجهد لجعل مشاركتكم بيننا في يسر وسهولة.. فالكمال لله عز وجل الذي قال في مُحكم آياته بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم:

"ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، ربنا ولا تحمِل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا، ربنا ولا تحمِلنا ما لا طاقة لنا به واعفُ عنا واغفر لنا وارحمنا أنتَ مولانا فانصُرنا على القوم الكافرين". صدق الله العظيم.

وفقنا الله وإياكم لما فيه الخير وهدانا سبُل الرشاد.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



كلمة الدكتور بطرس ديب

سفير لبنان السابق في فرنسا
ورئيس الجامعة اللبنانية سابقاً

أيها السيدات والسادة

إن صعود فكرة النظام العالمي الجديد قد تلازمت مع انهيار المعسكر الشيوعي وأحدثت انعكاساً لجهة بناء سلام جديد. ولكن أي سلام؟ وكيف سيتم استيعابه؟ ومن سيسوسه وسيديره؟

إن الدول العربية والأوروبية معنية بالنظام العالمي الجديد لأن حضورها العالمي وتاريخها لا يسمحان لها أن تكون غير مبالية إزاء المشاكل الكونية، وخاصة ان التيارات الكبرى للتاريخ العالمي قد قادت هذه الدول عبر نفس الدروب، ولهذا لم يعد باستطاعتها اليوم تجاهل هذه التيارات أو إدارة ظهرها لها.

إن الطاقات المشتركة التي وظفتها الدول الأوروبية والعربية في مجالات الفكر والمادة لم تكوّن فقط تاريخاً قديماً ولكنها تترجم أيضاً ثوابت تاريخ التقدم العام.

منذ القدم كان الاحتكام بين اليونان وفينيقيا ومصر وبلاد ما بين النهرين يسمح في مجالات المعرفة بتحقيق إنجازات كبرى وقد عززتها الهلّينة من الشرق الى الهند كما عززها نشر الأبجدية في جبيل الفينيقبة، بيبلوس الأوروبية.

انطلاقاً من الهند علّم بحارة الشواطىء العربية يونانيي الإسكندر طريق الرياح الموسمية. ولقد أعلمتنا الخرافة اليونانية أن الأمير اللبناني قدموس الصوري وأثناء بحثه عن شقيقته التي خطفها الإله إيزوس علّم أوروبا الأحرف الأبجدية. ونقرّ اليوم أن التقدم الذي تحقق بشكل مشترك كان من المكن دفعه بشكل أقوى في مجالات العلم والتقنية لو كنا تاريخياً قد عرفنا بشكل أفضل أو سيطرنا بشكل أفضل على علوم الحساب والجبر وعلم الحساب وعلم المثلثات وعلم أنساب الأعداد. هذه العلوم التي لم تعرف انتشاراً كبيراً إلا في العصر الوسيط بفضل العرب الذين كانوا يتمتعون بحضارة زاهرة في بغداد.

لقد اختصرت الحكمة هذه المغامرة أو أسطورة القلب والعقل بتفسير جوهري حين سمّت جبيل ببيبلوس أو مدينة الكتاب، التوراة، وحيث عمّدت شقيقة قدموس، أوروبا في العصر الوسيط غرف العرب بكثرة وبعمق من الفلسفة اليونانية ونقلوها لاحقاً الى أوروبا

النهضة ولكن لم يتم تعليم فلسفات أبن رشد في جامعة باريس إلا في القرن الثالث عشر. أما في العصور الحديثة والمعاصرة فإن أوروبا الغرب بشكل عام هو الذي يعطي أكثر، علماً ان العرب لا يكتفون وخاصة على المستويات الفردية بالأخذ بل يقدمون أيضاً إذ ينتجون عندهم أو عند غيرهم وبتعاون مسكوب في بوتقة واحدة إرثاً مشتركاً سيكون ذات فائدة لا تضاهى لأن هدفه معالجة المزيج المعقد لمشاكلنا. وعبر هذا التلاقي في حقل العمل تنصهر المحاكاة بين الأعراف والعادات وبموجبها يتم بشكل عام التنقل جغرافياً وهذا ما يحفظ أحياناً مفاجآت غالباً ما تكون ثمينة، وبهذا المعنى يكون الغنى على مستوى المصاهرة واحتمالات التفاهم المتبادل.

ليكن من المسموح لنا استعارة مثال يمكن اعتباره أو تسميته "التعميم التاريخي المشترك" وهذا المثال هو الألعاب الأولمبية. فالألعاب الأولمبية التي كانت تجري في أولمبيا مدة كل أربع سنوات كانت تجري أيضاً في عكاظ على بعد مئات الكيلومترات شمال شرق مكة. وكانت كناية عن تجمع سنوي للقبائل العربية في أجواء حميمة مثل أجواء اليونان وكانت تتطلب وقف كل أنواع الأعمال العدوانية. وكما كان يحدث في اليونان أيضاً حيث دارت كل أنواع المسابقات، كانت تجري أيضاً في عكاظ مسابقات ولكن في حقلي بلاغة الخطابة والشعر. وبمعنى آخر فإن المناظرة كانت عندنا عقلية بينما عند اليونان كانت فيزيائية. وكما عند اليونان فإن هذه المناظرات كانت تعبيراً وتأكيداً للانتماء الى نفس الكيان.

في أيامنا هذه يصر الأوروبيون على تجاهل عكاظ وهذا ما لا نلومهم عليه ولكن هناك عرباً، في الوقت الذي يشاركون فيه بفعالية في الألعاب الأولمبية فإنهم يرمون عكاظهم في النسيان.

في الوقت الذي تتحول فيه وسائل الاتصالات والمبادلات بسهولة وبشكل طبيعي الى وسيلة للإجتياح، هناك صراعات تحدث اضطراباً في دروب السلام دون أن تؤدي الى جعل الشمال والجنوب معسكرين متخاصمين وغير قابلين للخرق.

ونذكر أنه وقبل أن تحوّل الجحافل الرومانية البحر الأبيض المتوسط الى بحيرة رومانية قد حدثت صراعات مميتة بين مثلثين. الأول هو مثلث روما – بيرغام – ومصر بطليموس، والمثلث الثاني هو قرطاجة – مقدونيا – وسيليسيد. ولاحقاً ظهور محوران مضادان: بغداد هارون الرشيد – وإكس لا شابيل شارلمان ضد بيزنطية واسبانيا الأموية. ثم ظهر تحالف فينيسيا ومصر والمماليك ضد البرتغال العدوة الأساسية في بحور التوابل، وبعد ذلك شُهر تحالف باريس – اسطنبول ضد تحالف مدريد – فيينا.

اذاً وعلى المستويات السياسية والعسكرية كما على المستويات الأخرى فإن العلاقات الأوروبية – العربية شهدت تقلبات قد تكون جيدة أو شبه جيدة ولكن لم يكن بالإمكان عدم وجودها. كما لم يكن باستطاعة البحر مثله مثل المسافات البرية أن يشكل سداً منيعاً لاستمرار الخلافات ولإحداث تفرقة.

هذا العرض يبرر أبعاد استعمال تعابير مثل شمال وجنوب، وعالم ثالث، ودول في طور النمو، ولكننا أفرطنا في اعتماد استنتاجات لهذه التعابير وفي إعطاء فرضيات وكأنها تتحدث عن عالم غريب بالكامل عن بعض. ولم تتوقف الأمور عند هذه الحالة بل إن عمليات التجاذب وإمكانيات التفاهم والتعاون قي أغرقت جذورها في عمق الزمن.

من جهة اخرى، وفيما يتعلق بحضارات مضى عليها عشرات القرون من الزمن فإن التاريخ قد أدخلها حياة الشعوب والقارات. ولهذا لا يكفي فقط أن نتحرك أفقياً لجهة إطاعة قوانين الترابط والتوافق ولكن يجب أيضاً أن نعرف كيف نتعالى عن مجريات القرون السابقة لأنه بشكل أو بآخر، وبوعي أو بغير وعي فإن الماضي حاضر في كل شيء.

أما عن الصراع العربي الإسرائيلي فهل القضية هي قضية حدود فقط أو قضية اعتراف بدول؟ وهل نستطيع أن نتصور الصراع منقطعاً عن أصوله التاريخية ومنفلتاً عن جوهره عبر الغيبة؟ وهل يصبح قضية القدس؟

يجب أن نمنع أن يتحول الارتباط بالروحانية لدى البعض هنا أو هناك الى تطرف أعمى وحروب دينية، ويجب أن نمنع سقوط بعض الأشكال الدينية ذات الإيديولوجيات المنتشرة والداعية الى التسامح بين الأديان وداخل الدين الواحد وهذا ما سيمكننا من القضاء على الانحرافات التي تخل بالأمن وبالاستقرار.

وهناك أيضاً قضية الحدود المصطنعة أحياناً كما تؤكده عملية ترسيم الحدود، وهذه القضية لها تاريخها وقصصها ولكن ذلك لا يبرر محاولة تصويبها بحد السيف.

إن كثرة المشاكل الناجمة عن كل هذا تزيد بدون شك حجم همومكم سيادة الأمين العام لجامعة الدول العربية، فسواء على مستوى العلاقات العربية – العربية أو على صعيد علاقات العرب مع بقية العالم فإن المسائل ذات البعد الكوني تبين أن هناك مآسي كبرى تشق الأنفس الى جنب مشاكل أخرى تثير الضحك وهذا يذكر بالمثل العربي القديم القائل: شر البلية ما يضحك!

ولكن من دواعي السرور أنكم هنا يا سيادة الأمين العام لجامعة الدول العربية حيث

إنكم تتميزون بمعرفة دقيقة للمشاكل وبحكمة أغنتها تجربة كبيرة، وبنزاهة وبواقعية تبدو أمامها المشاكل أنها صغيرة.

إن الإفراط باستخدام السيف قد أدى الى حدوث مشكلة لاجئين أضيفت الى معاناتنا في دولنا التي من ضمنها في الأصل مشكلة اللاجئين، وهذا ما خلق ردود فعل من كل الجهات. وهذه الظاهرة ليست جديدة، فعمليات السلب والاجتياحات عبر الزمن هي عمليات ذات أبعاد اقتصادية بقدر ما هي عسكرية أو سياسية أو غيرها. فالمعسكر السوفياتي نفسه الذي كان يشكل ستاراً حديدياً قد انتهى بالخضوع لأنه لم يكن باستطاعته أن يستوعب الى ما لا نهاية ضغط اليأس.

إن مشكلة المياه ومشكلة الاضطرابات التي تسود العالم قد جعلت من القرن العشرين قرن التغييرات الكبرى: فعام ١٩١٨ شهد انهيار الامبراطوريات الروسية، وعام ١٩٤٥ شهد انهيار الاستعمار وحالياً نشهد الانحلال المؤلم للاتحاد السوفياتي سابقاً. كل هذا يدعو القسم الأكبر من الشعوب الى تحقيق نقلة عملاقة من العصر الوسيط الى قلب القرن العشرين. وهذه الخطوة تحققت بشجاعة وبسعادة ولكن في عدة أمكنة وفي أكثر من مجال، لا يزال العصر الوسيط سائداً.

عام ١٩١٣، وبسبب عدم شفاء الامبراطورية العثمانية التي كانت مريضة العصر، ولمواجهة تحدي التتريك الذي دعت اليه جمعية تركيا الفتاة، بدأت الشعوب تعي حقوقها وتطالب بها ولهذا تداعت مجموعة من المفكرين والساسة العرب الى عقد مؤتمر في باريس وقد اعتبر أول مؤتمر قومي عربي.

اليوم نحن نفعل الشيء نفسه في فجر عصر عالمي يراد له أن يكون جديداً. ان التسارع الكبير للتاريخ ليس من شأنه تسهيل الحلول لأنه بتعديه الدائم لإمكانات الإنسان على التأقلم، يؤدي الى تراكم المشاكل المطلوب حلها وهذا التراكم يسبب الأزمات.

إن من مصلحة الأوروبيين والعرب التكامل على المستوى الاقتصادي والتقني اعتماداً على طاقاتنا وامكاناتنا، علاوة على فوائد جغرافيا التاريخ لأن كل ذلك يؤمن اتصالاً مثمراً بين الشمال والجنوب وبين العالم القديم والجديد.

لنعمل معاً من أجل أن تتوقف على هذه الأرض الحملات الإعلامية المغرضة والتدخلات التي تزرع الفتن والكراهية، ولتعمل المنظمات الإقليمية والعالمية معاً في سبيل تحقيق العدالة والسلام، ولنمنع هجرة الرأسمال والأيدي العاملة والأدمغة من أن تشكل

خسائر فادحة لهؤلاء أو بطالة كبرى لأولئك لننظم أنفسنا بشكل نجعل الصلات دائمة بين الشعوب لأن هذه الصلات عامل تضامن مثمر وتفاهم متبادل نحو الأفضل. ولتكن التعددية العرقية والثقافية وتنوع المعتقدات والأقليات مصدراً لبغي وليس حجة للتمييز. وليتوقف السباق على التسلح من أية جهة أتى حتى تتحرر الطاقات التي تستهلكها عمليات التسلح، ولتخصص لبناء عصر من السلام والطمأنينة حيث يجد الإنسان السعادة الحقيقية. وليكن النظام العالمي الجديد نظاماً للاحترام ولإعادة تراتبية القيم بشكل يصبح البغي والازدهار والتطور أو التقدم، والعظمة أو الاستقرار في خدمة الإنسان وليس العكس.

إن حقيقة أولية ما زال يتم انتهاكها، وإذا ما استمر الأمر كذلك فإن علينا أن نغير مفهومنا لأمور هذا العالم أو نغير مفهومنا للإنسان.



دور جامعة الدول العربية في دعم الأمن والإستقرار في منطقة جنوب البحر المتوسط

د. أحمد عصمت عبد المجيد
الأمين العام لجامعة الدول العربية

سيدي الرئيس، حضرات المعالي

سيداتي، آنساتي، سادتي

في بادىء الأمر، أود أن أعبّر عن شكري لمركز الدراسات العربي - الأوروبي وللدكتور صالح بكر الطيّار، لهذه الدعوة اللطيفة. وأريد أن أهنىء هذا المركز الزاهر على اختياره لموضوع المؤتمر: "العالم العربي وتحدياته في ظل نظام عالمي جديد"، الذي يدعو للاهتمام الخاص وخاصة بالوضع العالمي الحالي.

أنتهز الفرصة أيضاً لأركز على أهمية الدور الديناميكي الذي تلعبه فرنسا بالنسبة للعلاقات بين العالم العربي وأوروبا وبالنسبة أيضاً لدعمها لمسيرة السلام بين البلاد العربية وإسرائيل.

سيداتي، سادتي، قبل أن أبدأ محاضرتي حول دور الجامعة العربية في أمن واستقرار جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، أود أن أظهر المسألة التي تجمع بين مفهوم الأمن والاستقرار، إذ أن الاستقرار يبقى شيئاً عابراً ووهمياً إن لم يكن قائماً على مفهوم الأمن الذي يعتمد على المبدأين التاليين:

- مبدا المفهوم العام والشامل للأمن الذي لا تمكن تجزئته فهو يحتوي على عدة أوجه مهمة منها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- ومبدأ الاعتراف بالحقوق والمصالح المشروعة للجهات المعنية.

فمن خلال هذا المنظار سأحاول أن أتطرق إلى موضوع مداخلتي هذه.

سيداتي، سادتي، إن على رأس قائمة المشاكل التي تؤثر على الأمن والتوتر وعدم الاستقرار في جنوب البحر المتوسط، نجد النزاع العربي - الإسرائيلي وخاصة الجانب الفلسطيني منه.

إن دور الجامعة العربية تطور بالنسبة لهذا النزاع وبشكل ملحوظ، فقبل أن يبدأ مؤتمر السلام في مدريد، كانت الجامعة العربية قد تبنت في اجتماعها الدائم الذي عقد على المستوى الوزاري في أيلول عام ١٩٩١م قرار ٥٠٩٢ الذي يحتوي على ما يلي:

- قبول الخطوات لإقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.
- دعم الأعضاء الخمسة المشاركين في المفاوضات المستقبلية.
- تفويض السكرتير العام لاستعمال كل صلاحياته وجهوده بهذا الخصوص.
- ويعتمد هذا الموقف الذي يتضح لأول مرة على الأسس التالية:

* تطبيق قراري مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ بشكل كامل. مما يفرض انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧.

* تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ الذي ينص على انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية بدون أي شروط.

* احترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بدون التعرض لهذا القانون العالمي الذي يحتل مكانة هامة كمبدأ أساسي للسياسية الدولية بعد الحرب الباردة، ومن جهة أخرى يجب إزالة الحواجز التي تمنع الفلسطينيين المقيمين في القدس أو في الخارج من المشاركة في المباحثات.

* حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الموضوع وخاصة قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤.

* عدم قبول الاستيلاء على الأراضي بالقوة. ومن هذا المنظار فإن المستعمرات التي أقيمت في الأراضي المحتلة تشكل اختراقا للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن، كما أن هذه المستعمرات تشكل أيضا عائقا أمام مسيرة السلام.

ولإعادة الثقة، على إسرائيل أن توقف إنشاء وتوسيع المستعمرات هذه حيث لا يمكن تفرقة المستعمرات التي تسمى "سياسية" والأخرى التي تسمى "أمنية". وهذه السياسة تهدف إلى جعل الاحتلال يأخذ طابعا شرعيا مع انه يخلق مشاكل أمنية جديدة في الوقت الذي يدعي إيجاد الحل للصعوبات الموجودة حاليا.

* مبدأ مبادلة الأراضي مقابل السلام في هذه الحالة فإن مفهوم الاتفاقات الأمنية يعتمد على مبدأين أساسيين هما التوازن، والماثلة في التنازلات المطروحة من جهة ومن

الجهة الأخرى.

* في إطار تمسكنا بمسيرة السلام، نعتقد أن نجاح المفاوضات متعددة الأطراف، التي من المفروض أن تؤدي إلى وضع إطار التعاون المحلي في المنطقة، يتطلب تحقيق تقدم ملموس في المفاوضات الثنائية وذلك من وجهة نظر واقعية ومنطقية، والعكس ليس بالضرورة صحيحا.

وكي تحافظ مسيرة السلام على حيويتها، حيث إنها أحرزت تطورا معنويا ملحوظا في مدريد، يجب على إسرائيل أن تخضع للقرارات التي تشكل الإطار القانوني للمفاوضات وأن تعمل من خلال هذه القرارات. ويتوجب على إسرائيل أن تقبل بقانون مجلس الأمن رقم ٧٩٩ المتعلق بإبعاد الفلسطينيين نحو الأراضي اللبنانية. فالحل الوحيد لهذا العمل الإسرائيلي الذي يذكرنا بعهود بعيدة، هو عودة المبعدين إلى ديارهم ولقد اجتمع مجلس الجامعة العربية في دورته الطارئة في ١١ الجاري ودعي مجلس الأمن كي يتخذ التدابير اللازمة بما فيها فرض العقوبات التي ينص عليها البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة وذلك لإجبار إسرائيل على تطبيق القرار ٧٩٩، وإلا فإن التصرف الإسرائيلي سيؤدي إلى تعقيدات ضخمة في مسيرة السلام.

ومن هنا فإن دعم أوروبا لمسيرة السلام يمنحها القيام بدور أساسي وفعال، حيث إن مصالح هذه المجموعة في حوض البحر المتوسط وعلاقاتها المتميزة مع الأطراف المختلفة تدفعها للقيام بهذا الدور.

سيداتي سادتي

إن تكاثر الأسلحة النووية وغير التقليدية يشكل سببا آخر للتوتر الذي يشغلنا في الجامعة العربية. إننا ندعم طرحا شاملا لهذا الخطر الكبير ونعمل بهذا الاتجاه، وهذا يتطلب أن تشمل كل مبادرة كافة دول الشرق الأوسط وكافة الأسلحة غير التقليدية. وفي هذا الخصوص فقد تبنى مجلس الجامعة الوزاري الذي عقد اجتماعه في سبتمبر أيلول الماضي القرار ٥٢٣٢ الذي نصى على ما يلي:

* قبوله بالإجابة إيجابيا على كل مبادرة تهدف إلى نزع السلاح وتطبيق أساس المقارنة والمساواة بين دول الشرق الأوسط في هذا المجال. ومن المفروض أن تقوم هذه المعادلة على أساس التزامات إجبارية، وبشروط مماثلة لبلدان المنطقة فيما يخص نزع السلاح.

* دعمه لإنشاء منطقة تنزع منها أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط كأفضل

سبيل لتحقيق السلام بين كافة دول المنطقة.

* قبوله بالإجابة إيجابيا على اتفاقية منع الأسلحة الكيماوية في إطار الجهود التي تهدف إلى إنشاء هذه المنطقة الآمنة، وبعد تصريح إسرائيل بقبولها بتوقيع اتفاقية عدم تكاثر الأسلحة النووية وبالتفتيش الدولي لمنشآتها وفقا لقانون مجلس الأمن رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨١.

سيداتي، سادتي

إننا نعلن عن دعمنا لاتفاقية نزع الأسلحة الكيماوية فهناك العديد من الدول العربية التي ساهمت بتحضير نصوص وقوانين مشروع الاتفاقية. ولكن يجب على إسرائيل أيضا أن تقبل باتفاقية نزع الاسلحة النووية أو أن تضع منشآتها تحت ضمانات الـ A. I. E. A. وكنت قد أعلمت الأمين العام للأمم المتحدة، والرئيس الحالي لمجلس الأمن ووزير الخارجية الفرنسي، بهذا الموقف العربي، هاتان الاتفاقيتان تشكلان إلى جانب مفهوم الشفافية جهودا تدعم الثقة المطلوبة والضرورية للسلام في الشرق الأوسط، ومن الضروري التأكيد هنا على أن الأمن يقوم أيضا على توازن القوى وعلى التوازن الاستراتيجي.

إن عدم التوازن يشجع سياسة سيطرة البعض مقابل غياب أمن الآخرين، ويخلق جوا من التوتر أو من النزاع الذي من الممكن أن يتعدى حدود المنطقة.

ومن جهة أخرى فإن التطرف الذي يستعمل العنف كأداة لنشاطه السياسي يمثل ظاهرة أخرى تتضح يوما بعد يوم في حوض البحر الأبيض المتوسط وفي خارجه. بالطبع فإن هذا التطرف يتحرك تحت غطاء ديني لا يقتصر على المسلمين، بل بالعكس فإن الدين الإسلامي برهن من خلال عقيدته وتاريخه أنه دين تسامح وانفتاح ورحمة. فالتطرف الذي نراه ليس له قاعدة دينية حقيقية فهو يتغذى من الحرمان السياسي والاجتماعي – الاقتصادي.

سيداتي، سادتي

إن هيكلية الترابط بين ضفتي البحر المتوسط، بين جماعتينا العربية والأوروبية، متواجدة منذ زمن بعيد، والتاريخ شاهد على ذلك حتى بعد الحرب الباردة حيث ازدادت العلاقات وتوطدت في عالم أكثر ما يشبه قرية كوكبية.

وكي نحتوي أو بالأحرى كي ننهي كافة المشاكل التي تؤثر على استقرار المنطقة

المتوسطية، يجب أن نتجنب سياسة المكيالين والتحيز.

فإذا أدت المباحثات العربية – الإسرائيلية إلى السلام سيصبح المناخ مناسبا لمعالجة هذه المشاكل بأسلوب فعال. بذلك يكون السلام قد حرر كل القوى الضرورية والتي ندعو جيراننا الأوروبيين للالتحاق بها.

بالفعل، فإن التعاون الاقتصادي الوطيد القائم على توازن المصالح يمكنه أن يحول التبادل بين مجموعتينا في مختلف الميادين إلى نموذج للتعاون بين الشمال والجنوب في الوقت الذي يمكننا أن نتطرق للمشاكل الاجتماعية – الاقتصادية العميقة التي تؤثر على مجتمعات البحر المتوسط. ويجد هذا التعاون المتبادل مناخا ملائما بعد إعادة الهيكلة الاقتصادية التي بدأت في البلدان العربية والتي تشجعها الجامعة العربية.

من جهة أخرى فإن السياسة التي تقوم على تنشيط التبادل الثقافي عبر البحر المتوسط، والتي تحترم قيم المجموعة الشريكة، تساهم بقيام علاقات أخرى متناسقة بين جماعتينا. وتأتي الجامعة العربية – الأوروبية التي ستنشأ في غرناطة كنتيجة للجهد الثقافي داخل الحوار العربي – الأوروبي، في هذا الإطار. وفي ذات الإطار يقع دور ركز الدراسات العربي – الأوروبي في باريس والمؤسسات والمنظمات الأخرى المتواجدة على ضفتي المتوسط والتي تساهم بالحوار والتقارب والتفاهم بين مجموعتينا. إني على يقين أنكم تشاركونني بالقول إنه علينا نحن العرب والأوروبيين أن نتغلب على التحدي الأعظم في حوض البحر المتوسط، لأن التعاون الشامل في عالم من الترابطات، لا يمكن إلا أن يكون مثمرا وخيرا لمجتمعاتنا ولبلداننا ولمجموعتينا.



كلمة روبير هولستون

ممثل المجموعة الأوروبية

"المجموعة الأوروبية والتعاون مع العالم العربي"

إنه لسرور كبير لي أن أمثل المجموعة الأوروبية، هذا اليوم في هذا المؤتمر العالمي بإشراف السيد عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية، وإنني متأكد أن هذا المركز الجديد سيرى نجاحاً كبيراً في مجال المحادثات بين أوروبا والعالم العربي.

أود أن أتكلم عن المجموعة الأوروبية والتعاون مع العالم العربي. إن أوروبا والعالم العربي يشتركان في عدة نقاط:

الأولى: أن لديهما علاقات تاريخية منذ أكثر من ٢٠٠٠ عام، إنها فترة ذات علاقات قوية، كان يتخللها بعض الأوقات مشاكل وفي أوقات أخرى كانت علاقات هادئة. إن التقاءهم يمثل حلقة التقاء للعالم خاصة في الثقافة والحضارة، فالشعوب المتوسطية قد وجدت الطريق المشترك لهذا الاتصال عبر التجارة التي لم تبنِ حدوداً بين أوروبا والعالم العربي لكن بالعكس، قد سهلت الاتصالات وأنتجت عدة جوانب من حضاراتنا.

وإذا كانت أمواج البحر المتوسط قد لعبت هذا الدور في الماضي فإنه يمكننا أن نتخيل ما يمكن أن تقوم به أمواج الهواء وأمواج الاتصالات السلكية واللاسلكية في المستقبل. لقد كان وما زال هنالك وسيكون احتياج للعمل المشترك ولا سيما بين شمال وجنوب البحر المتوسط وبين أوروبا والدول العربية مجتمعة، يتضمن هذا العمل المشترك علاقة ذات اتجاهين، وقبل التطرق لعلاقاتنا بين بعضنا البعض، فمن المفيد التطلع بشكل منفصل للأوضاع الخاصة لكل من العالم العربي وأوروبا، كل على حدة. فعندما ينظر الأوروبي إلى العالم العربي وخاصة الدول المتوسطية ودول المشرق العربي، يرى المشاكل التالية:

عدد السكان يزداد بسرعة حوالي ٢،٥ ٪، ازدياد الطلب على العمل، خاصة الإنتاج الزراعي للتطور بحيث يسد حاجة السكان، وهذا يضغط بثقله على عدة دول في المستقبل.

كما أن هناك حاجة لزيادة الاستقرار الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي والثقافي من أجل إيجاد شروط ضرورية للتطور وبذلك تصبح دول العالم العربي قادرة على تثبيت وضعها بنفسها وبإنتاجها القومي، من الواضح أن المساعدة الأوروبية ستكون مفيدة والتجارة

القوية التي تربط المجموعة الأوروبية بالعالم العربي مجدية بشكل كبير لكن يبقى حل هذه المشاكل في أيدي الدول العربية نفسها. ولنأخذ أوروبا مثالاً على ذلك إذ نشهد اليوم فترة من التطور الشديد التي تتجلى في اندماجها ووحدتها. فالقمة الأوروبية التي عقدت في شهر كانون الأول (ديسمبر) من السنة الماضية، قد أكدت الخطوات المقبلة، إذ أصبح بإمكاننا حالياً التطلع إلى الأمام بثقة فائقة من أجل إكمال الموافقة على معاهدة ماسترخت لاتحاد أوروبا مع كل الميزات الجديدة المهمة في حقل الأمن والسياسة الخارجية، هذه القمة لديها أيضاً برنامج للتفاوض من أجل توسيع المجموعة الأوروبية في خلال سنتين أو ثلاث إذ من الممكن أن نتوقع انضمام كل من النمسا، السويد، فنلندا والنرويج.

الأول من كانون الثاني (يناير) عام ١٩٩٣ هو نقطة تحول لأنه قام بتكملة السوق الأوروبية الموحدة ففي الوقت الحالي أصبحت المجموعة الأوروبية سوقاً اقتصادياً موحداً حيث إن العمل، والخدمات، والبضائع ورؤوس الأموال بإمكانها التنقل بكل حرية وفي الدولة نفسها هنالك بعض التعديلات والخطوات النهائية المطلوب إجراؤها لتحقيق حرية تنقل الشعب، فأساساً إن السوق الأوروبية الموحدة هي حقيقة واقعة قانونياً واقتصادياً.

إن معاهدة ماسترخت تضع أيضا مخططا موسعا لإنتاج وحدة نقد أوروبية مشتركة كجزء لاتحاد نقدي. وهذا من الممكن أن يحقق لمجموعة مركزية من الدول الأعضاء هذا إذا لم يكن محققا لكل هذه الدول قبل نهاية هذا العقد.

لإكمال هذه التطورات ما زلنا نقوم بتقوية علاقاتنا الاقتصادية مع الدول الأوروبية المجاورة الدول الست (المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة) ودول وسط أوروبا فإن هذه الدول مجتمعة تحتوي على ١٢٠،٠٠٠،٠٠٠ نسمة. وما زلنا نكثف اتصالاتنا أولا بالترتيبات الخاصة بسويسرا التي يمكن أن تنضم للسوق الداخلية للدول ١٢. لقد أقمنا اتفاقيات جانبية مع بولونيا، ومع دول التشيك والسلوفاك والمجر التي ستؤدي إلى قيام تجارة حرة بين هذه الدول والمجموعة الأوروبية وبشكل عام لعلاقات اقتصادية متينة في نهاية هذا العقد. وباختصار فإن المجموعة الأوروبية ستصبح وحدة متماسكة بازدياد عدد أعضائها لكي تعمل بكفاءة في جميع المجالات الاقتصادية ثم تعمل بتصميم أشد من أجل العمل المشترك داخل نطاق الوضع العالمي.

ولأهمية مركز المجموعة الأوروبية نتطلع لولادة منطقة اقتصادية واسعة لأوروبا الغربية خلال سنوات قليلة من الزمن من الممكن أن تمثل هذه المنطقة أكبر تجمع جغرافي وبشري للازدهار والثروة (٥٠٠ مليون نسمة تقريبا)، أي تصبح السوق الكبرى في العالم لأي

إنتاج: من اللحم إلى الغاز، من البيوت إلى الناظمات الآلية (كمبيوترات) هذه السوق الجديدة الواسعة ستكون سوقاً كبيرة للعالم العربي. ففي الوقت الحالي نرى أن ٤٠-٧٠٪ من تجارة الدول العربية هي تجارة مع المجموعة الأوروبية. ويوجد ميزان تجاري لصالح العالم العربي بشكل خفيف، هو عامة من حساب البترول.

إن أكثر الدول العربية لديها عجز في التجارة مع المجموعة الأوروبية والميزان التجاري العام من المكن أن يُضمن في المستقبل لأن حاجة الدول الأوروبية للبترول تزداد بشكل بطيء، أما الحاجات الزراعية للمنتجات العربي فهي ثابتة تقريباً، وأن تصدير البضائع العربية المصنعة لم يتوقف إلا باستثناء بعض الحالات. علاوة على ذلك، ان السوق الأوروبية المشتركة هي كسوق مفتوحة، ينبغي على العالم العربي أن يتنافس عليها مع دول نامية أخرى خاصة دول المحيط الهادىء الآسيوية القوية ثم عليه عقد اتفاقات حرة مع دول أوروبا الشرقية.

بالرغم من أن أغلب الدول العربية لديها حرية الاتصال بالمجموعة الأوروبية عبر الاتفاقات التجارية الحرة الموجودة وأن دول الخليج العربي تفاوض من أجل تحقيق اتفاق تجاري حر مع أوروبا فإن السوق الأوروبية المشتركة الجديدة ليس بمقدورها ضمان الازدهار للدول العربية.

إن عدم التوازن الحالي الواضح بين الجانب الأوروبي والدول العربية للعلاقات المشتركة ممكن أن يساعد على استمرارية التطور في اوروبا لكن هناك خطراً في اتساع الفوارق بين المجموعة الأوروبية والعالم العربي.

في وضع كهذا ينبغي التساؤل: ما الذي يمكن عمله من أجل الحفاظ على علاقاتنا المشتركة؟

أولى الخطوات هي: دمج اهتماماتنا المشتركة في قيمها وتقليص الفوارق بيننا. إننا نعترف بأن مشكلات العالم العربي تتمثل في: استثمارات ضعيفة، ونمو بطيء وارتفاع في عدد السكان، ولذا يجب التركيز على توفير الاستقرار والتأكيد على أن المبادرة الأهم في حل هذه المشاكل هي في أيدي الدول العربية نفسها.

إنني لا أرغب في أن أكون متشائماً أو أن أقول بأن الدول الأوروبية ليست قادرة أو ليست راغبة في المساعدة في أي طريق كان. لكن بالفعل توجد عدة نقاط إيجابية في هذا الاتجاه. إن أكثر التطورات تشجيعاً في الوقت الحالي السلام في الشرق الأوسط فبالرغم من كل

الصعوبات الكبيرة في انطلاقة العملية السلمية والصعوبات المستمرة في مواجهتها، نجد أنفسنا اليوم أقرب من قبل، بعد مرور ٥٠ عاما من الصراع، للوصول في النهاية إلى السلام في الشرق الأوسط. إن تصميم جميع الأطراف لإتمام هذه العملية يبين الفوائد التي من الممكن أن تحقق للدول العربية مثل: إنهاء الصراع، تقليص الميزانية العسكرية، التركيز على مصادر الطاقة النادرة للتطور الاقتصادي. وبالرغم من أن دور المجموعة الأوروبية ليس حاسما بل إنه مهم وسيبقى مستمرا وثابتا في المستقبل. إن صراع الشرق الأوسط ليس هو السبب الوحيد في عدم الاستقرار في المنطقة العربية إلا أن حل هذا الصراع يمكن له أن يؤدي إلى اندفاع عظيم لحل المشاكل الأخرى بأمن. وهنالك تغير سياسي إيجابي آخر هو نهاية الحرب الباردة ونهاية الصراع بين الشرق والغرب الذي أدى إلى التوتر والانقسام الشديد في العالم العربي. كما أن التنافس بين النظم الاقتصادية قد انتهى، الأمر الذي كان أحد أسباب الاستقرار.

إن الشيوعية مع صلابتها وصعوبة تحكمها وديكتاتوريتها وقيادتها للنظام الاقتصادي ومع كل أيديولوجيتها لا تستطيع تصدير البضائع. إننا نتطلع اليوم إلى تحرك عالمي للقيام بإصلاح اقتصادي يرتكز على التحرر وعلى توجيه سياسة السوق. ودور المجموعة الأوروبية هنا كمركز اقتصادي سيكون مهما كثيرا. العلاقة الأوروبية العربية يجب أن تقود إلى وجود السوق الأوروبية الضخمة التي يمكن للعالم العربي الاستفادة منها واستغلالها، إذ يجب أن يبدأ استغلال الاستثمارات الأوروبية لتسريع عجلة النمو الاقتصادي العربي وأن الخبرات الأوروبية في المجال التقني، والإداري والعملي يجب أن تكون مفيدة للتطور الاقتصادي العربي. وهناك ميزة مشجعة أخرى سوف تساعد كثيرا العلاقة المشتركة الأوروبية العربية هي حاجة الدول العربية إلى تحديث الثقافة لتصبح قادرة على مواجهة التحدي الفعلي للعالم الحديث، فالانفتاح الاقتصادي هو شيء مهم ولكن الثقافة والانفتاح الاجتماعي هما الأكثر أهمية.

إن العالم العربي قادر على استعادة الطاقة التي امتلكها في القرون الماضية وهذا يأتي من التسامح. لقد قيل أن التطور والديمقراطية يأتيان معا وإن المجتمع الحر هو الطريقة الفضلى لتأمين الليونة المطلوبة للتعاون مع العالم الحديث: فحرية الصحافة، وتحسن التمثيل الشعبي في تنظيم الدولة هي خطوات ضرورية داخل أي مجتمع حديث حيوي فعال. هذه الإصلاحات يجب أن تترك لكل مجتمع على حدة لكي يتصرف على طريقته الخاصة لكن من المشجع أيضا مواكبة التطور في كل أنحاء العالم العربي، في المغرب، والمشرق والخليج العربي. إن أمام المجموعة الأوروبية فترة وجيزة لأجل إكمال الروابط التاريخية مع

كل دولة عربية على حدة.

إن مرور الزمن ما زال يبيّن أن هذا التقارب كـان مفرطـاً في الإيجابيـة لكـن علاقـة التفاهم والتصميم لم تكن قابلـة أبـداً للتطبيـق فعليـاً وكذلـك تكـامل المحادثـات الاقتصاديـة والسياسية لم تطبق أيضاً.

وهنالك مشاكل سياسية أخرى ما زال بإمكانها إعاقة التعاون الاقتصـادي. وبـالرغم من كل شيء ينبغي أن يكون الحوار العربي الأوروبـي آلـة مهمـة جـداً للتعـاون بـين أوروبـا والعالم العربي فنحن نتطلع في المستقبل لخلق الشروط التي تمكنه من استعادة نشاطـه فعليـاً. فإن أغلب الدول العربية تفضل عامة دخولاً حـراً إلى السـوق الأوروبيـة للكثـير مـن البضـائع المصنّعة إلى السوق الأوروبية المشتركة وعدم فرض القيود على تصدير الإنتاج الزراعي.

إن التفاوض التجاري الحر القادم بين المجموعة الأوروبية ودول الخليج العربي هـو مشروع ناجح. لقد بُنيتْ فرص تجارية هائلة بحيث غدت المجموعـة الأوروبيـة أكـبر سـوق مصدرة لأغلب الدول العربية. كما إن مساعدة المجموعة الأوروبية في هذه الفترة قـادرة علـى تطوير المشاريع الاقتصادية وتقديم المساعدة الغذائية لبعض الدول العربية الفقـيرة ولكـن هـذه الفترة لم تساهم في التحرك الحاسم المطلوب للنمو الاقتصادي. فمن الواضح أن شروطاً أخـرى مسبقة لاستقرار السلام والمسؤوليات السياسية الضرورية لم تكن متوفرة في المـاضي ولكـن مـن الممكن أن تكون قادمة في المستقبل القريب. لهذه الأسباب حان الوقت لتكويـن نظـرة جديـدة إلى التعاون العربي الأوروبي ولطرح أفكار جديدة أيضاً. إن المؤشر الأول لهـذه التطـورات هـو أنه يمكـن أن يكـوّن إدراكـاً جديـداً للمجموعـة الأوروبيـة في رسـم خطـوط لسياسـة أوروبيـة متوسطية وأن يكون برنامج المساعدات الذي خصصت به دول المجموعة دول أوروبا الشرقية ليس على حساب مساعداتها للدول الأخرى خاصـة بلـدان العـالم العربـي. إن توجـهاتنا في المجموعة الأوروبية هي للتعاون عبر اتفاق تجـاري بـين المجموعـة الأوروبيـة ودول الخليـج وذلك بزيادة التجارة والاستثمارات وفي نفس الوقت للقيام بتقوية مجلـس التعـاون الخليجـي نفسه. نحن نريد أن نملك في المستقبل شركاء أكثر مساواة وأقوى للتعامل معنا.

المثـل الأخـير لهـذا التطـور الجديـد في أفكارنـا يتجســد في الطروحــات الخاصـة بالعلاقات مع دول المغرب العربي. إن علاقاتنا معها مبنية على اتفاقات تجارية حرة تكـوّن مدخلاً حراً لتصدير المنتجات من المغرب والمشرق العربيين إلى سوق المجموعة الأوروبية ولكن توفير هذا المدخل الحر نفسه لتصدير المنتجات الأوروبية إلى سوق هذه الدول.

هذه البنية كـانت مرتكـزة علـى آراء وتدبـيرات في ضـوء المراحـل المختلفـة للتطـور

الاقتصادي ولكن ما زلنا في الواقع نرى أن هذه الاتفاقات تنقصها الحيوية ولم تتمخض عن استثمارات أوروبية عامة في دول المغرب العربي ولا حثّت على استثمارات داخلية أو استثمارات معنوية من قبل دول عربية أخرى أو مستثمرين أجانب.

لقد حاولوا ليصبحوا أدوات لتأمين التصدير التقليدي المتوسطي وخاصة المنتجات الزراعية. القوى المحركة ممكن أن تأتي من انفتاح سوق الدول المتوسطية وذلك عبر التبادل وجذب الاستثمارات الأجنبية والأوروبية مجتمعة لاستثمار السوق المحلية ولأخذ محاسن المدخل الحر إلى سوق الجمعية الأوروبية في مضمار الترتيب الاقتصادي الجديد.

ويجب أن تكون سوقاً مفتوحة ولكن ليس لنسخ الاتفاقات المغلقة الماضية. لقد سررنا أن تتطور المحادثات مع المغرب وتونس لعقد اتفاقات متبادلة جديدة من الممكن أن تؤدي إلى مشاركة اقتصادية كاملة بينهما وبين المجموعة الأوروبية. والذي نحتاجه الآن هو وضع هذه التطورات في نطاق أوسع من التعاون الأوروبي العربي وربط هذه التطورات إلى التطور الاقتصادي العالمي. إن أقرب السوق الاقتصادي الأوروبي يجب أن يكون مفيداً للدول العربية.إن هذا القرب كافٍ لأن تقوم كل دولة عربية بتنسيقها الخاص مع أوروبا بدون النظر إلى العلاقات بين الدول العربية نفسها وبين الدول العربية مجتمعة من جهة وأوروبا من جهة أخرى معاً. هنالك عدم التوازن في العلاقات الأوروبية العربية الحالية: مثل التباين الطبيعي للتطورات في كلتا المنطقتين وخطر توسيع الفوارق فمن المنطقي في هذه الظروف أن تعمل الدول العربية مجتمعة من أجل مجابهة أفضل لمعرفة ما يأتي من العملاق الأوروبي.

إن ظاهرة الدول المتطورة التي تعمل معاً في مجموعات إقليمية لتكون قوية قادرة للدفاع عن نفسها بطريقة أفضل هي بالفعل ظاهرة منتشرة كما نرى مثلاً في آسيا، أمريكا اللاتينية، شعوب الهند هذا على سبيل المثال، هذه الظاهرة تأثرت بظاهرة أخرى مشابهة، من خلال الدول المتطورة أساساً بالمجموعة الأوروبية نفسها ومنذ فترة قصيرة بالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، والمكسيك في الاتفاق التجاري الحر في أمريكا الشمالية. من الواضح أن يكون أحد المراقبين قادراً على كشف هذه الظواهر ويقدر بسهولة أن يرسم النتائج التي تاريخياً هي الطريق للعلاقات العالمية والارتباطات المتبادلة التي تنتج أولاً عن العلاقات الوطنية في البلد نفسه ثم الانتقال إلى العلاقات الإقليمية. ويجب أن تتم معرفة الطريق إلى اعطاء محاسن اللغات الطبيعية، الثقافة، الديانات، والقرب الطبيعي وتكملة المصادر، والاتجاه نحو التجمع الإقليمي من خلال الدول المتطورة. إن المجموعة الأوروبية تريد بالتأكيد أن تشجع التعاون بين الدول العربية بين بعضها البعض وكذلك الروابط مع أوروبا

لإنتاج نمو حسن من خلال الدول العربية مثل دول اتحاد المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي التي نرى فيها الحجر الأساسي وخطوة متقدمة نحو إقامة نظام اقتصادي عربي أكثر تماسكا. إن هذا يبدو بعيدا اليوم لكنه يبقى هدفا نهائيا مهما جدا، إنه مهم لأن الحدود للبنى الاقتصادية الموجودة حاليا في العالم العربي هي مبنية على الاكتفاء الشخصي أو على تجارة البترول ومشتقاته أو المنتجات الزراعية المصدرة بشكل رئيسي إلى المجموعة الأوروبية.

إضافة إلى ذلك كما قلت إن العالم العربي سيكون موضوع دراسة لتنافس مادي من قبل دول أخرى خاصة من أوروبا الشرقية للأسواق وللاستثمارات الأوروبية في المستقبل.

في هذا الوضع يبدو أساسا أن العالم العربي يجب أن يفتش عن سوق ضمن أسواقه الداخلية وضمن المجموعة الأوروبية وأن يستثمر ويشجع الإنتاج في العالم العربي حيث إن الطلبات الموجودة ممكن أن تقدم من العالم العربي ومن المهم أيضا الاستفادة من الملكات الضخمة للعالم العربي من خلال موادها الطبيعية الخام وخاصة مصادر الطاقة، الزراعة، المصادر البشرية ورؤوس الأموال.

هناك عدة ملكات كبيرة لا يمكن لها أن تستثمر وفق البنية الحالية وغياب العلاقات الاقتصادية المتينة للدول العربية.. كما أن تجزيء برامجنا للسوق الأوروبية الواحدة مهم جدا لخلق سوق ذات حجم قادرة على تأدية وتقوية العلاقات المشتركة الداخلية باقتصاد قوي وسياسي وجعل الإنتاج معقولا والقدرة كبيرة على جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية لبناء بنية تحتية وتصنيع حديث للزراعة والصناعة.

يجب أن تعمل دول العالم العربي على خلق سوق عربية لكل البضائع العربية ويكون قادرا على جذب الجريان الضخم الواسع للاستثمارات الداخلية والخارجية وأيضا قادرا على تقوية وزيادة حيوية عملية التطور. مثل هذا التطور في العالم العربي ممكن أن يكون ثورة ولكن ثورة سلمية وإيجابية.

إن المجموعة الأوروبية ترغب في أن تمد يد المساعدة إلى البلدان العربية في المجال التقني ومجال التدريب والخبرات وليس في مجال نقل التكنولوجيا فقط. وتريد سوقنا الأوروبية أن تكون مفتوحة أمام الصادرات العربية، إلا أن ذلك يتطلب تطورا عربيا أي أن يكون مستقبل العالم العربي في أيدي الشعوب العربي نفسها.

كلمة الأستاذ سيف بن شاهل المسكري

الأمين العام المساعد للشؤون السياسية

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

معالي الدكتور عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية

سعادة الدكتور مفيد شهاب، رئيس المؤتمر

أصحاب السعادة، السادة الحضور

أود أن أتقدم باسم الأمانة العامة لمجلس التعاون أولاً بالشكر والتقدير إلى مركز الدراسات العربي الأوروبي وخاصة اللجنة الاستشارية واللجنة المنظمة، على تنظيم هذه الندوة، خاصة أننا نعلم أن هذا المركز لم يكمل عامه الأول بعد.

ثم أتقدم بالشكر إلى الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية على إعطائه الاهتمام الخاص بهذه التظاهرة الفكرية، ولا شك أن مشاركته لأعمال هذه الندوة ستضيف ميزة خاصة، كما أن هذه المشاركة دليل على اهتمامه البالغ إلى ما سيطرحه المهتمون بالمنطقة العربية حول الظروف التي يمر بها عالمنا العربي، وإنني على ثقة من أن الأمين العام للجامعة سينقل ما يسمعه من أهل الفكر إلى أهل القرار في الوطن العربي.

أيها الأخوة

عنوان هذا المؤتمر هو "العالم العربي وتحدياته في ظل النظام العالمي الجديد" في الوقت الذي يمر فيه الوطن العربي بأخطر وأدق مراحله في التاريخ المعاصر، فإن موضوع المؤتمر يمثل هاجس الإنسان العربي في كل مكان. لذا فإنني أتوقع أن يطرح المشاركون في أعمال هذا المؤتمر الأبعاد الحقيقية لهذه التحديات والمخاطر التي تواجهنا إذا ما استمرت الأوضاع العربية على حالها هذه. إن التحديات التي تواجهنا كثيرة ولكن من أخطر هذه التحديات هي عملية الخلط بين الأمور وعدم الوضوح في الرؤى والنظرة الضيقة والقصيرة في التعامل مع القضايا، ثم التهرب من مواجهة الواقع والتعامل معه. كل ذلك يجعلنا غير قادرين على تجاوز مشاكلنا، وبالتالي الاستمرار في دوامة لا نعرف كيف الخروج من مأزقها، والاستمرار في الوضع يجعل العالم العربي عاجزاً عن مواجهة هذه التحديات وبالتالي عرضة لمزيد من التمزق، وقد لا يقف الأمر عند ذلك فحسب، بل قد يتجاوز إلى حدوث المزيد من التفتيت لأوصال هذه الأمة، وهكذا فالخوف كل الخوف هو أن نجد أنفسنا أمام واقع نبكي

فيه على الماضي.

أما ونحن نعيش في المراحل الأولى مما يسمى بالنظام العالمي الجديد، فإننا نلاحظ بوضوح أننا نحن أول ضحايا هذا النظام الجديد، ففي الوقت الذي غالينا في التشبث بالشرعية الدولية وكنا أكثر الأطراف تمسكاً بها، فإن هذه الشرعية تطبق بصورة إنتقائية تامة مما أفقد هذه الشرعية صدقيتها.

إن التحدي الآخر لهذه الأمة لا يقل أهمية، فإنه تحدي عملية السلام التي تمر بمخاض عنيف وصراع حاد بين من يريد السلام الحقيقي القائم على أساس العدالة والحقوق المشروعة والمفهوم الواسع لهذا السلام وبين من يقوم بعمليات القتل والطرد والتنكيل بمن يدعو إلى السلام دون أن يكون للشرعية الدولية من أثر.

إن تلك التحديات وأخرى اقتصادية واجتماعية وتحديات عملية وطبيعية تفرض على الجميع تجاوز ما في النفوس وتخطي الخلافات لمواجهتها بواقعية وأسس جديدة قائمة على النظرة الشمولية للأمن العربي، بذلك فقط نستطيع أن نضمن مستقبل هذه الأمة ونحفظ لها موقعاً فيما يسمى بالنظام العالمي الجديد.

إنني أتمنى لمؤتمركم هذا، الخروج بتصور واضح للتحديات التي نواجهها وكيفية مواجهة هذه التحديات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

باريس ١٩٩٣/١/٢٥



رابطة العالم الإسلامي والوضع العالمي الجديد

د. عبدالله عمر نصيف
الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه.

يقول الله تعالى:

(وإذا قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة)[1].

خلق الباري جلّ وعلا بحكمته البالغة وقدرته الفائقة الإنسان وسخر له هذا الكون وطلب منه عمارته، وجعله خليفة له في الأرض ليبتليه فيما أتاه ولينظر كيف يعمل هذا الكائن الذي ألهم نفسه فجورها وتقواها فجعله محباً للخير والصلاح إذا كان صالحاً، أما إذا كان صالحاً، أما إذا كان فاسد القلب فجبار مفسد في الأرض ظالم لنفسه ولكل مخلوقات الله تعالى.

وهكذا حياة الإنسان منذ أن خلق إذ أنه بين كفتي الخير والشر ولكن فطرته الطيبة وأشواقه الدفينة ظلت تهفو إلى الخير وتتطلع إلى قيام عالم مشرق تشع عليه شمس المحبة والتسامح والأخوة والتعاون والتكافل والأخذ بأيدي الفقراء والمعوزين والمرضى والمعوقين... عالم لا يقتل فيه الإنسان الإنسان من أجل المغنم ولا يحكم عليه بالموت من أجل انتمائه إلى ديانة أو إلى عرق أو إلى أرومة مخالفة لغيره من البشر.

نعم، ظل الإنسان يتطلع إلى عالم ينبذ الهمجية والبربرية والتعالي والكبرياء، تحترم فيه حقوق الإنسان وكرامته التي هي مهنة ربانية. قال تعالى: (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير من خلقنا تفضيلاً)[2]. لقد اشرأبت نفس الإنسان إلى التخلص من الأوضاع المفروضة والسائدة في العالم، تلك الأوضاع التي يسود فيها القوي ولا يقدم العون للضعيف في عالم يسوده الاستعمار والعنصرية والفساد ولهذا فقد اشرأبت أعناق الناس وآمالهم لما لاح في الأفق هاتف يبشر بوضع عالمي جديد، عالم يسوده العدل والمساواة والرفاهية ويسدل فيه الستار على مآسي الماضي المشين.

وهكذا كان استقبال الناس للدعوة إلى نظام عالمي جديد يحقق الأمل ويرضي تطلعاتهم الواعدة حيث كانت هذه التطلعات بحق ملحة ورغبتهم فيها كانت أكيدة.

ولاحت في الأفق إرهاصات الوضع العالمي الجديد وبدت طلائعها غائبة في غيوم من الإبهام وعدم الوضوح خاصة بعد سقوط النظام الشيوعي العالمي وتفرد الولايات المتحدة الأميركية على الساحة العالمية كقوة مؤثرة على مجريات الأحداث العالمية.

وهكذا بدا أن (النظام العالمي الجديد) – في ملامحه التي برزت ومخايله التي لاحت غير مستجيب لتلك التطلعات ولا مجيب لتلك التساؤلات، بل يبدو أن شح الإنسان وأنانيته وضيق أفقه وتعصبه وحب الهيمنة والسيطرة ما زال يخيم على ما يسمى بالنظام العالمي الجديد – لم ينجح في الاختبارات المأساوية التي ظهرت على الساحة الدولية.

نعم إن ملامح هذا النظام تأتي مبتورة حيث لا يشارك في صياغتها المسلمون وأبناء العالم الثالث لأنها لو صيغت حسب رؤية القوى الكبرى لعكست وجهة نظرهم فقط كما يلوح في الأفق، كما أنها ستفتقد إلى ما يحمله الإسلام من مبادىء وتعاليم فيها الخير كل الخير لبني الإنسان على وجه الأرض. ومما لا شك فيه أن الدعوة لنظام عالمي جديد في معزل عن هذا المصدر الوافر الذي يستمد جذوره من تعاليم خالق البشر سيكون فيها جوانب سلبية كثيرة سرعان ما تفقد هذا النظام رونقه بل تعجل بسقوطه كسابقيه من نظم أخرى، ولهذا جاءت تلك الملامح متناقضة وبعيدة عن طموحات البشر في كل مكان فمشكلات الحروب الظالمة بغياً وعدواناً ومشكلات الفقر والجوع والجهل والمرض، ومشكلات إفساد البيئة، كل هذه المشكلات لا تزال قائمة والمحاولات التي بذلت لمواجهتها ظلت على مستوى متدن جداً لأنها لا تعتمد على قيم دينية وأخلاقية، ومن هنا تيقنت تطلعات العديد من المقهورين والمظلومين في العالم أن هذا النظام ما هو إلا سراب أو وهم كبير يريدون أن يصنعوه زيفاً وخداعاً... ولكن حقيقة الأمر أن الجفاف الروحي والضمور الخلقي يجعل القائمين على هذا النظام يهتمون بمصالحهم قريبة المدى على حساب مصالح سكان الأرض الذين قربت بينهم المساحات وزويت لهم المسافات وأصبحت الأرض كما يقول النبي صلى الله عليه وسلم (كالقصعة بين يدي الأكلة). وهنا كان مبعث التوجس والخيفة أن يصبح ذلك النظام الوليد في خدمة صانعيه فقط على حساب بقية شعوب العالم.

لقد صار العالم قرية صغيرة عن طريق وسائل الاتصال والمواصلات مما يسهل على سكانه التعايش السلمي الكريم في ظلال العدل والسلام لو كانت قلوبهم حية، أو روعي في الترتيبات الجديدة للعالم ظروف وأحوال وتطلعات أبناء العالم الثالث.

إن اهتمام القائمين على هذا النظام بمصالحهم الخاصة بعيداً عن مشاركة المسلمين وأبناء العالم الثالث جعلهم يركزون على الهياكل التي تضمن مصالحهم وينسون اخوة لهم في الإنسانية ويتحولون إلى ناد لمجموعة من دول الشمال تقدم التنازلات والتوازنات والمساومات في داخله لتحقيق مصالحهم فقط.

ولهذا انتشرت الحروب وانتشر الفقر وتفشت الأمراض والأوبئة واختل توازن البيئة في الأجواء والبراري والمحيطات وذلك بفعل الإنسان. وصدق الله عز وعلا حيث يقول في القرآن الكريم : (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون)[٣].

فهل يرجع الناس إلى صوابهم ويرتفعون عن أنانيتهم ويستنيرون بنور الوحي بعد أن ذاقوا بعض نتائج ظلمهم؟

إن الأمر جد جلل فدماء الأبرياء تسفك وحرماتهم تنتهك والهمجية وقانون الغاب يسود في البوسنة والهرسك وكشمير وفلسطين وغيرها من بلاد المسلمين وأبناء العالم الثالث حيث تهدر الحقوق وتداس كرامة الإنسان لذا فإن ذلك محك اختبار (النظام العالمي الجديد).

وكذلك فإن الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية يعاني من الفقر المدقع والأمراض المضنية وانخفاض معدلات التنمية وتدهور صيغ التبادل في التجارة العالمية وتفاقم عبء المديونية الدولية والفوائد الربوية على كاهل دول العالم الثالث لهذا فإن التطلع إلى نظام عالمي جديد يضمن حقوق الإنسان ويحترم الموروث الحضاري للبشرية ويتعامل مع الإنسانية بعدل وإحسان هو هم بشري مشترك لا يختص به جنس دون جنس لأن حب الخير فطرة فطرت عليها النفوس.

ومن هذا المنطلق فإن واجب المسلمين الذين هم أصحاب رسالة إنسانية عالمية، أن يسارعوا في صياغة هذا الوضع العالمي الجديد لأن المسلمين تواقون إلى نظام عالمي جديد يعيد أسس التعامل والتعاون إلى ميزانها الواقعي ويستمد ملامحه من تعاليم هذا الدين الحنيف لأسباب من أهمها:

أولاً: إن المسلمين تعرضوا لأذى كثير على يد النظام القديم مع غيرهم من الضحايا في العالم الثالث واستخدمت ضدهم حملات تشهير وتشكيك من خلال وسائل الإعلام كما أن مناهج التعليم في الغرب تحتوي على صور مشوهة للإسلام والمسلمين ما جعلهم في نظر الغرب

أمة همجية تستحق أن تحتكر ثرواتها وتستغل طاقاتها.

ثانياً: إن تعاليم الإسلام السمحة ومبادئه القيّمة تدعو إلى وحدة النظام العالمي الإنساني على أساس تأكيد قيمة الإنسان وحرمته وعلو منزلته عند خالقه وربه جل شأنه كما تؤكد هذه التعاليم على روابط الأسرة البشرية وتعايشها وتكافلها ودفع التعاون بين مجتمعاتها إلى الأمام لتحقيق الخير والأمن والسلام والعدل للناس جميعاً.

كما تعمل هذه التعاليم على صرف الفساد عن الأرض التي دعا الإسلام الانسان إلى عمارتها وحسن السير فيها وسخر له كل مكنوناتها لما فيه الخير والسعادة والأمن للإنسان.

ثالثاً: إن عالمنا الإسلامي يكتنز في بلدانه ثروات بيئية متنوعة بالإضافة إلى كنوز بشرية هائلة وموقع متميز بين بلدان العالم تشكل ثقلاً اقتصادياً وقوة فعالة مشاركة ومحركة على المستوى العالمي من النواحي السياسية والأمنية.

كما يكتنز المسلمون ثروة معنوية ضخمة تتمثل في مبادىء الدين الإسلامي الحنيف تشكل درعا واقية لبني البشر يحفظهم من التردي في مهاوي الفساد والحروب والتطاحن والظلم والعدوان وتكون دربا فسيحا من دروب الخير ومسلكا لإشاعة الأمن والعدل والإحسان.

رابعا: إن الدين الإسلامي بشر بالمبادىء الأخلاقية والأسس الكريمة التي تكفل إقامة نظام عالمي جديد يسعد البشرية كلها وتصلح لأن تكون مبادىء ثابتة في هذا البناء الجديد ومن أهم هذه الأسس أن الإسلام:

١ – يعتمد الأخوة الإنسانية القائمة على التعارف والتآلف أساسا للتعايش بين أبناء البشر. قال تعالى: **(يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم)**[٤].

٢ – يؤكد العالمية: **(يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا الذي له ملك السموات والأرض)**[٥].

ويقول النبي ﷺ : **يا أيها الناس إن ربكم واحد وأباكم واحد لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى كلكم لآدم وآدم من تراب.** ويقول أيضا: **الخلق كلهم عيال الله وأحبهم إلى الله أنفعهم لعياله.**

إنه ينقل الديانات من القومية إلى العالمية.

٣- والإسلام مع تأكيده العالمية التي لا تقوم فقط على أساس المساواة بين الأعراق أو الأجناس بل تقوم أيضاً على أساس الأخوة والتعاون على البر والتقوى، فإنه يعترف بالخصوصية والتنوع مع العدل والقسط (**يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم**)[٦].

٤ - والإسلام يحترم عقائد الآخرين على أساس (**لا إكراه في الدين**)[٧]. (**لكم دينكم ولي ديني**)[٨].

ونذكر أن هذه الآية (**لا إكراه في الدين**) التي نزلت في ذرية من الأنصار تربوا عند اليهود فأراد ذووهم أن يجبروهم على الإسلام فأنزل الله تعالى (**لا إكراه في الدين**) فخيّرهم الله تعالى إن شاءوا أسلموا وإن شاءوا ظلوا يهوداً.

ونذكر هنا شهادة بعض الغربيين الذين رأوا الحقائق فكتبوها كما هي عن تسامح الإسلام. يقول ميشون في (تاريخ الحروب الصليبية): منع محمد قواده من قتل الرهبان لأنهم رجال صلاة ولما استولى عمر على القدس لم يمس النصارى بسوء. وبالمقابل لما صار الصليبيون سادة هذه المدينة المقدسة ذبحوا المسلمين بلا رحمة وحرقوا اليهود.

وهذا ما يفعله اليهود اليوم بالفلسطينيين وقال رجل الدين ميشون في كتابه رحلة إلى الشرق: "إنه من المحزن لدى الأمم النصرانية أن لا يكونوا قد تعلموا من المسلمين التسامح الديني الذي هو دستور الإحسان من شعب إلى شعب". ويقول المؤرخ غوستاف لبون في "حضارة الغرب":

لم تكن القوة عاملاً في انتشارا القرآن قطعاً، فقد ترك العرب المغلوبين أحراراً في المحافظة على دينهم، وإذا حدث أن اعتنقت الشعوب النصرانية دين غالبيتهم فذاك لأن الفاتحين الجدد بدوا أكثر عدلاً نحوها مما كان عليه سادتها السابقون. ولأن دين هؤلاء الفاتحين كان من البساطة ما لم تعرفه الشعوب النصرانية حتى ذلك الحين ولم يفرض القرآن بالقوة بل بالاقتناع.

والإقناع وحده هو الذي أمكن أن يجلب إلى اعتناقه الأمم التي قهرت العرب أخرا كالترك والمغول. وبلغ من انتشار القرآن في الهند التي لم يكن العرب فيها

غير عابري سبيل في الحقيقة أن زاد عدد أتباعه فيها اليوم على خمسين مليوناً (كان ذلك سنة ١٨٨٤). ويضيف غوستاف: ويرتفع عدد هؤلاء يوماً بعد يوم، ومع أن الإنجليز الذين هم سادة الهند الحقيقيون في الوقت الحاضر يجهزون فيها جيشاً حقيقياً لتنصير المسلمين فلا يوجد مثال واحد ثابت كللت فيه جهودهم بالنجاح".

وفي أفريقيا التي كانت خاضعة للاستعمار حيث لا يملك الإسلام طولاً ولا حولاً يشهد المستشرقون النزهاء بقوة دفع انتشار الإسلام فيقول إدوار مونته في كتابه "الإسلام" وهو يذكر تقدم الإسلام في المستعمرات الأفريقية الفرنسية إنه "يستنتج من الملاحظات التي عرضناها والوقائع التي لخصناها أن الإسلام يتقدم وينتشر، حتى أنه من الممكن أن يقول: إن الإسلام يشغل المكان الأول في زمرة الأديان القائمة على الدعاية كما يؤكد ذلك شهادة مبشري النصارى".

والشهادات كثيرة ولكن الأدلة التاريخية الحية ماثلة أمامكم فكم أقلية من غير المسلمين عاشت بين ظهراني الأكثرية الإسلامية لا يهيج سرحها ولا يفزع سربها في مصر وتركيا وأندونيسيا وفي المغرب ولم تشهد البلاد التي فتحها المسلمون مجازر كتلك التي تشهدها البلاد التي يحتلها غير المسلمين، لأن الدين الإسلامي يفرض على أتباعه الامتناع عن كل الأعمال الإجرامية.

(أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً)[٩]. وإذا كان بعض الناس يخطئون في مفهوم الجهاد فالعيب فيهم وليس في الإسلام فالجهاد هو الجهاد بالكلمة الصادقة والإقناع دفاعاً عن العقيدة وهذا أصل الجهاد. إلا أن لغة السلاح قد يلجأ إليها عند الضرورة.

(إذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا)[١٠]. ونحن لسنا هواة حروب ودعاة غارات والنبي ﷺ يقول: " لا تتمنوا لقاء العدو ولكن إذا لقيتموهم فاصبروا". والجهاد بالسيف له ضوابطه الخلقية التي نهجت نهجها بعض النظم الحديثة من منع قتل النساء والأطفال والشيوخ ورجال الدين ذلك أن موقف الإسلام من العلاقات مع الأديان هو موقف مبدئي لا علاقة له بميزان القوة والضعف. ولهذا فلم تحم ديانة اليهود كما حماهم دين الإسلام طوال تاريخه وقد تبوؤا مناصب كبيرة في الدولة الإسلامية.

٥ – قرر الإسلام قاعدة العدل بين الأفراد وبين الأمم (إن الله يأمر بالعدل والإحسان)[١١].

(ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى)[١٢]. وقد طبق المسلمون تطبيقا عمليا وتاريخهم حافل بالممارسات المشرفة.

٦ – وقرر علاقة البر والإحسان مع أهل الديانات الذين لا يعتدون قال تعالى (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين)[١٣].

قال ثقات المفسرين الطبري والقرطبي: إنها محكمة وليست منسوخة.

٧ – يهتم الإسلام اهتماماً شديداً بالوفاء بالعهود مهما كان الموقع له (وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها)[١٤]. وذهب إلى ذلك أبو حنيفة وورد في الحديث من قتل معاهداً لم يسرح رائحة الجنة. ولهذا فالإسلام يحترم دار العهد وبعض الناس يظن خطأ أن الدار لدى المسلمين داران فقط دار إسلام ودار حرب ويتجاهلون وجود "دار العهد".

٨ – والإسلام يثني على التحالف الذي من شأنه أن يعين المظلوم ويردع الظالم وقد ورد في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال (لقد شهدت في دار ابن جدعان ما أحب أن لي به حمر النعم ولو دعيت به في الإسلام لأجبت). وكان هذا الخلق في الجاهلية لنصرة المظلوم على الظالم.

٩ – ويهتم الإسلام بالمحافظة على البيئة وينهي عن الفساد فيها والعدوان عليها، كما ينهي جند المسلمين عن قطع الأشجار المثمرة وقتل الحيوانات.

١٠ – ونهى القرآن عن محاورة أهل الديانات الأخرى إلا بالتي هي أحسن. ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن)[١٥]. (وجادلهم بالتي هي أحسن)[١٦]. والحوار المقصود هو الحوار الهادف الذي تتوخى فيه الأطراف الوصول إلى نقاط اتفاق وليس استعراضاً، ويكون بعيداً عن مسخ تعاليم الإسلام في سبيل هذا الاتفاق أو ذلك.

١١ – والإسلام دين المحبة والتعاون. ففي الحديث: لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه.

١٢ – والإسلام دين العقل فهو يحث على أعمال العقل. فالوحي روح الله تعالى والعقل هبة منه تعالى والذي أنزل الوحي هو الذي خلق العقل. ولا تناقض بين ما أنزل وما خلق فكل من عند الله.

١٣ – الإسلام دين العالم (هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون)[١٧]. والآيات والأحاديث التي تحض على العلم كثيرة وقد كانت للمسلمين نهضة علمية كثيرة أثرت في الحضارة الإنسانية وأثرت في نهضة أوروبا في مختلف العلوم كالرياضيات والهندسة حيث طوروا المثلثات والفلك والطب والجغرافيا.

ذكر ذلك بيير دايي في "مجموعة الأسفار والإكتشافات" مدريد ١٨٢٥ ويقول مسيو سيديو في كتابه "تاريخ العرب" باريس ١٨٥٤ "كان العرب وحدهم ممثلي الحضارة في القرون الوسطى ودحروا توحش أوروبا التي زلزلتها غارات أمم الشمال".

١٤ – الإسلام دين التكافل بمعنى أن الإسلام لا يلزمك أن تكف أذى عن الغير فقط بل يلزمك شرعاً ديانة وقضاء أن تكف عنه أذى غيرك وأن تسعفه بكل ما في وسعك لإنقاذ حياته والحفاظ على ماله والدفع عن عرضه وإذا لم تفعل ذلك تأثم. وله أن يخاصمك أمام القضاء ويلزمك بالضمان إذا لم تنقذ شخصاً من الحريق أو تسعف أعمى يتردى في هاوية أو غير ذلك.

وباختصار فكل حقوق الإنسان الأساسية جاء بها الإسلام. فالإنسان مقوم من عند الله وفطرته التي فطر عليها سليمة. وخلق "في أحسن تقويم" تلك صورة جميلة للإنسان (وصوركم فأحسن صوركم)[١٨]. فله حقوقه، وهو نطفة في بطن أمه وجنين وحتى قبل ذلك حيث يجب على الوالد أن يختار مكان الحرث، وله حقوق عند ميلاده وحقوق تضمن له التربية السوية والإنفاق الحسن وحتى بعد موته وهو في طريقه إلى مثواه الأخير وبعد ذلك أيضا. والإنسان له حق الاحترام فلا يعتدى على خصوصياته. (ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا)[١٩]. (ولا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها)[٢٠]. وليس هذا خاصا بالمسلمين بل يشمل أهل الديانات الأخرى. فقد روى البيهقي في سننه أن النبي ﷺ نهى عن دخول بيوت أهل الكتاب إلا بإذن وأكل ثمارهم إلا أن يعطوها. وضمن الإسلام للإنسان ألا يخاطب بخطاب يكرهه (يا أيها الذين آمنوا لا يسخر

قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهم ولا تلزموا أنفسكم ولا تنابذوا بالألقاب)[٢١]. حتى دمه فلا يجوز الاعتداء على نفسه ولا يعاقب بجريمة غيره **(ولا تزر وازرة وزر أخرى)**[٢٢].

والإنسان بريء حتى يثبت خلاف ذلك **(يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم)**[٢٣]. **(يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا)**[٢٤]. ولا يعاقب بأثر رجعي **(وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا)**[٢٥]. والحريات الأساسية مضمونة للمخالف في الدين حرية الرأي والعقيدة **(لا إكراه في الدين)**.

١٥ – كفل الإسلام للإنسان حقوق التملك والانتفاع بالمباحثات التي لا ملك لأحد عليها كالأرض والبحار والأنهار والحيوانات البرية والأسماك والناس شركاء في الماء والنار والكلأ. ولا يجوز الاعتداء على ملك الغير ومن مات عن حق فهو لوارثه.

والناس يترافقون في الثروات الطبيعية وفي الصناعات بالعدل والإحسان. والكسب كله مباح من بيع وإجازة وقرض وقراض وتجارات وهبات إلا كسبا حراما من سرقة وغصب وربا وغش وقمار. والفقراء والضعفاء لهم حق على المجتمع فلا يجوز أن يتركوا معرضين للهلاك وهي حقوق يكفلها الشرع والقضاء.

كما كفل الإسلام للمسافر حقا على الناس المقيمين بأن يهدوه إلى الطريق وأن يعطوه ما يأكل وأن يعطوه مالا – إذا كان محتاجا – من الزكاة لأنه ابن سبيل.

باختصار كل حالات الإنسان له فيها حقوق. والرجل والمرأة في ذلك سواء وعليه واجبات في نطاق العدل والإحسان (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف)[٢٦] وهذه الحقوق وغيرها لا توجد إلا في الإسلام.

دور رابطة العالم الإسلامي :

وانطلاقا مما سبق فإن رابطة العالم الإسلامي تعمل طبقا لهذه المبادىء وضمن الإطار العالمي الخير الدي يسعى للوصول إلى غايات نبيلة مبنية على القيم الأخلاقية والمثل الدينية:

١ – فالرابطة تعمل على جمع كلمة المسلمين وتوحيد صفهم ودعوتهم بالحسنى إلى نبذ الخلافات وتحكيم القيم الإسلامية السامية في حياتهم وتجنب الصراعات العقيمة

التي لن تجر إلا الخراب والحقد والكراهية فالرابطة تبعا لهذه الوظيفة تشكل عامل توحيد وتآلف وتصالح.

٢ - تقوم الرابطة بالحوار البناء مع غير المسلمين لإقامة روح التفاهم والوئام والوصول إلى التعاون والسلام بين الديانات وبين شعوب الأرض الذين قربتهم وسائل العلم الحديث ولكن باعدت بينهم الأنانية والجشع والتعصب في ظل التطورات العلمية الهائلة التي لم ترافقها تطورات فكرية وأخلاقية بناءة حتى كادت قيم التعايش والتسامح أن تختفي في كثير من الحالات.

والرابطة تبذل جهودا في حوارات مختلفة ومتعددة الأطراف والأهداف لنزع فتيل الحرب وتعزيز روح التقارب بدلا من روح الخصومة.

٣ - وتسهر الرابطة على تثقيف المسلمين وتعليمهم أمور دينهم وتوجيههم لينظموا شؤونهم الدنيوية ويواكبوا مسيرة العلم ويعيشوا عصرهم، كما تبني الرابطة المعاهد والمراكز وتساهم في أنشطة شتى لهذا الغرض.

٤ - تساعد الرابطة بعض الأقليات المسلمة حتى تتعلم أمر دينها وتحافظ على هويتها الثقافية وتنظم شؤونها لكي تساهم في بناء أوطانها بشكل إيجابي بالتعاون مع مواطنيهم من أهل العقائد الأخرى من أجل مصالحهم ورقي أوطانهم.

٥ - تقوم الرابطة من خلال هيئات الإغاثة الإسلامية العالمية التابعة لها بإغاثة المنكوبين في كوارث الحروب فتبذل لهم الدواء والغذاء والكساء وتساعد النساء والصبيان والشيوخ حتى يصلوا إلى مكان آمن وتبذل أقصى الجهد للتخفيف من معاناتهم كما تساعد المنكوبين في الكوارث الطبيعية وفي البلدان التي تتعرض للجفاف والقحط في أفريقيا وغيرها أو التي تتعرض للفيضانات في آسيا وبعض القارات الأخرى.

وتقوم الرابطة بهذا الدور البناء عن طريق مكاتبها ورجالها المنتشرين في كل المناطق المتضررة في العالم الإسلامي. ويشرف على أعمال الرابطة مجالسها الثلاثة: المجلس التأسيسي، المجلس الأعلى العالمي للمساجد، المجمع الفقهي، وتضم هذه المجالس علماء ومفكرين من مختلف دول العالم الإسلامي والأقليات.

كذلك فإن الرابطة تشرف على هيئة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة. وهي هيئة متخصصة في ميدان من أهم الميادين يلقي الضوء على علاقة القرآن الكريم والسنة النبوية

المطهرة بالعلوم التجريبية الحديثة وإبراز حقائق علمية في القرآن والسنة لم يكتشفها الإنسان إلا حديثاً والبحث عن حقائق لم تُكتشف بعد، وذلك إثراء للإيمان والعلم معاً.

والرابطة عضو مراقب في هيئات دولية كثيرة مثل منظمة الأمم المتحدة حيث حازت منها على جائزة السلام لدورها البنّاء وهي عضو مراقب أيضاً في منظمة اليونسكو وغيرها من المنظمات العالمية والإقليمية، ومن خلال هذه الهيئات والتجمعات تبذل الرابطة جهداً منذ ثلاثين سنة لنشر رسالة المحبة والأخوة والتعاون والتضامن والتعاقد والوئام والمحبة والسلام.

ولذلك فإنه انطلاقاً من عقيدتنا الإسلامية وممارستنا الإنسانية ندعو لنظام عالمي جديد حقيقي مبني على القيم الخلقية والدينية المستمدة من تعاليم الشريعة الإسلامية التي تتضح أنها أكثر إنسانية لأنها تهتم بشؤون الناس كل الناس الدينية والدنيوية ولأنها أكثر أخوة ومحبة وتضامناً. ومن هنا يستوجب أن يشترك الجميع في وضع وتحديد ملامح النظام العالمي الجديد وأن يشارك المسلمون في صياغته من خلال حوار أخوي بناء لا يفرض فيه رأي إلا الأصلح للجميع. بمعنى أننا نتحاور فإذا لم نتفق على نقطة معينة فلا يعلن بعضنا الحرب على الآخرين بل نحاول بحسن النية والإنصاف والإخلاص الرجوع إلى المبادىء السامية حتى نصل إلى اتفاق.

أما نحن المسلمين فإننا نطالب بتصحيح الأوضاع وإزالة أسباب التوتر وسوء الفهم عن الإسلام في الغرب والتخفيف من حملات التشهير والإساءة والمبالغة عن بعض الأوضاع في العالم الإسلامي التي يلجأ إليها أعداء الإسلام لتنفير الناس منه.

لقد أصدر البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ تصريحاً يدعو إلى ضرورة إقامة جسور من التفاهم والتعاون بين أوروبا والعالم الإسلامي وأن تعد برامج إعلامية وتعليمية لتصحيح مفاهيم الغرب عن الإسلام والمسلمين لأن الوضع الحالي لا يدعو إلى التفاؤل.

ويقول الرئيس نيكسون في كتابه "الفرص" وعندما نضع أسس سياستنا للحضور النشط في العالم الإسلامي علينا أن نبدأ بإظهار الاحترام والتفهم لشعوب نشعر أنها قد أسيء فهمها وكان التمييز ضدها واستغلت من الدول الغربية وعلينا أن لا نحاول فرض قيمنا على هذه الشعوب وبالرغم من أن العالم الإسلامي يختلف عن الغرب في مجال التطور السياسي فهناك دولتان فقط تعيشان في ظل حكومة ديمقراطية فإن حضارتنا ليست بطبيعتها أرقى من حضارته وشعوب العالم الإسلامي كانت أقل تجاوباً مع نداء الشيوعية من شعوب الغرب وأن رفضهم واسع الانتشار للمادية والتسيب الأخلاقي المعروف عن الثقافة الغربية يعتبر

نقاطا إيجابية في سجلهم.

إننا ندعو جميع من يؤمن بمثل ذلك أن ينضم إلينا مفكرين وساسة ورجال دين حتى ننظم مجالات التحدي لإيجاد عالم الخير والمحبة والتضامن والتعاون ليعيش الجميع في ظلال أخوة إنسانية، شركاء في الخير متعاونين ضد قوى وعناصر الشر وعوامل الإساءة والبغي والعدوان وبذلك نكون قد وضعنا الأسس العادلة والركائز القابلة للوضع العالمي الجديد الذي ينشد العدل والتعاون والسلام من أجل حياة رغيدة للبشرية جمعاء يزول منها الحقد والتحارب والتقاتل وسفك الدماء وإثارة الفتن والخلافات.

"والله الهادي إلى سواء السبيل".



الحواشي:

(١) سورة البقرة آية ٣٠.
(٢) سورة الإسراء آية ٧٠.
(٣) سورة الروم آية ٤١.
(٤) سورة الحجرات آية ١٣.
(٥) سورة الأعراف آية ١٥٨.
(٦) سورة آل عمران آية ٦٤.
(٧) سورة البقرة آية ٢٥٦.
(٨) سورة الكافرون آية ٦.
(٩) سورة المائدة آية ٣٢.
(١٠) سورة الحج آية ٣٩.
(١١) سورة النحل آية ٩٠.
(١٢) سورة المائدة آية ٨.
(١٣) سورة الممتحنة آية ٨.
(١٤) سورة النحل آية ٩١.
(١٥) سورة البقرة آية ٢٠٥.
(١٦) سورة العنكبوت آية ٤٦.
(١٧) سورة النحل آية ١٢٥.
(١٨) سورة آل عمران آية ٣١.
(١٩) سورة البقرة آية ١٦٥.
(٢٠) سورة الزمر آية ٩.
(٢١) سورة التين آية ٤.
(٢٢) سورة التغابن آية ٤.
(٢٣) سورة الحجرات آية ٢١.
(٢٤) سورة النور آية ٢٧.
(٢٥) سورة الحجرات آية ١١.
(٢٦) سورة فاطر آية ١٨.
(٢٧) سورة الحجرات آية ١٢.
(٢٨) سورة الحجرات آية ٦.
(٢٩) سورة الإسراء آية ١٥.
(٣٠) سورة الغاشية آية ٢١.
(٣١) سورة البقرة آية ٢٥٦.
(٣٢) سورة البقرة آية ٢٢٨.



رسالة الدكتور بطرس غالي

الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة

السيد الدكتور صالح الطيار

نائب رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر وعضو الهيئة الاستشارية

مركز الدراسات العربي الأوروبي.

بكل الاهتمام اطلعت على نص رسالتكم الموجهة إليّ بتاريخ العاشر من شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٢.

وأتوجه اليكم بهذه المناسبة بأحر شكري.

لقد تأثرت جداً بطلبكم إلى توجيه كلمة تشجيع مختصرة إلى المؤتمر الذي ينظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي تحت شعار "العالم العربي وتحدياته في ظل النظام العالمي الجديد".

وأوجه اليكم كلمتي التي أرفقتها بهذه الرسالة مع قناعتي التامة بأن مثل هذا النشاط يستطيع أن يؤدي عبر ديناميكية الحوار والتفكير إلى تفاهم أفضل بين أوروبا والعالم العربي وأن يضيء دورهما في عالم الغد.

أرجو منكم التفضل بقبول أصدق مشاعري.

بطرس غالي



نص كلمة الدكتور بطرس غالي إلى المؤتمر

وقد تلاها باسمه الدكتور محمد فضه

السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية

أصحاب السعادة

الزملاء الأعزاء

السيدات والسادة

إن المؤتمر الذي يفتتح اليوم، يجمعكم للتفكير في علاقات التعاون بين أوروبا والعالم العربي، وفي التحديات المشتركة التي يجب على هاتين المنطقتين من العالم مواجهتها. إن لهاتين القضيتين أهميتهما وخاصة أننا على أعتاب مرحلة فاصلة على المستوى الدولي. إن نهاية الصراع الأيديولوجي والسياسي والعسكري بين الشرق والغرب لم تؤد إلى اختفاء كل مشاكل العلاقات الدولية، فمكان حرب المواقع التي تميزت بها الحرب الباردة حلت أوضاع أكثر ميوعة وتترافق غالباً بتجدد صراعات ذات أبعاد محلية أو إقليمية، وهذا ما نشهده للأسف يومياً حيث الأحداث المأساوية تدور في عدة بقاع من العالم. إن التنافس بين مختلف قوى العالم لا يجري وفق مبدأ توازن القوى ولهذا فإنه خطر ومليء بالمخاطر على المستقبل. هذا الواقع العالمي الجديد لا يتوانى عن إلحاق الضرر بتطور العالم العربي وأوروبا وبنفس الوقت يضر بالعلاقات التي تربطهما مع بعضهما البعض وعلاقاتهما مع بقية العالم. أمام هذا الواقع لا يسعني إلا أن أشجع وأدعم مبادرتكم في عالم سريع التبدل، إن المرحلة المقبلة لن تكون سهلة ولا أكثر سهولة مما كانت عليه في الماضي بل تتطلب الدقة في النظر، والتحليل، ووعياً ثقافياً في كل اللحظات. هذه الحالة تنطبق بشكل خاص على أوروبا والشرق الأوسط حيث بؤر التوتر بعيدة عن الاستقرار وستعرف وللأسف دفعاً جديداً لو أردنا امتحان أشكال علاقات التعاون التي تسود بين العالم العربي وأوروبا لوجدنا أنها محكومة بنمط من التفكير الضروري والمفيد. وبقدر ما هو صحيح بأن هاتين الحضارتين إذا كانتا قد استطاعتا التعارض في الماضي فإن ما يربطهما وبدون شك هو أقوى مما يفرقهما، بنفس المقدار صحيح أيضاً أن الأمن الجماعي بمجمله يرتبط من ناحية في حفظ أمن التطور ومن ناحية أخرى يرتبط بنمو التعاون بين هذه المناطق من العالم. لا أستطيع في النتيجة أن أقول أفضل

من أنني وببــالغ الاهتمـام والفـائدة سـأطلع علـى نتـائج مـا سـتؤول اليـه طروحـات السـادة المجتمعين

أشكركم لإصغائكم وأسأل الله أن يكتب لكم النجاح.

بطرس غالي



رسالة السيد جاك شيراك

عمدة باريس

السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية

إن الدعوة التي بعثتم بها إليّ بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي حول "العالم العربي وتحدياته في ظل النظام العالمي الجديد" المنعقد في الخامس والعشرين من شهر يناير (كانون الثاني) قد أثرت فيّ، لكنني بكل أسف مرتبط بمواعيد قد سبق وحددت معي في فترات سابقة وهذا ما يدفعني لأن أكون خارج باريس أثناء فترة انعقاد المؤتمر.

إنني آسف جداً لعدم تمكني من الاجتماع بكم، علماً بأنه كان من الممتع لي أن ألتقي بكم وأحدثكم بهذه المناسبة.

مع جزيل اعتذاري أوجه إليكم تحياتي الحارة، وأرجو منكم السيد الأمين العام أن تتقبلوا أصدق مشاعري.



رسالة سمو الأمير
عبدالله بن فيصل بن تركي

رئيس الهيئة الملكية لجبيل وينبع
بالمملكة العربية السعودية

السيد رئيس المؤتمر المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أود أن أتقدم لكم وللمشاركين وللحضور في مؤتمركم الذي ينظمه المركز العربي الأوروبي للدراسات، بالاعتذار عن عدم قدرتي على التشرف بالمشاركة معكم بسبب ظروف قاهرة طرأت أخيراً.

كما أود أن أشكر بواسطتكم أعضاء هذا المؤتمر على ما قدموه في مجال التعاون العربي الأوروبي وعلى الجهد الذي بذل في الإعداد لهذا المؤتمر المفيد.

وتقبلوا وجميع الذين شاركوا في الإعداد للمؤتمر خالص الود والتقدير.



الجلسة الأولى

تحديات التنمية والتعاون العربي الأوروبي

رئيس الجلسة: السفير أحمد بن يوسف الحارثي.

أوراق الجلسة:

١ – د. محمد جمال مظلوم.

الاقتصاد العربي والتحديات المستقبلية للتنمية

٢ – السفير سالم راشد العقروبي.

العقبات الجمركية للمنتجات البتروكيمائية العربية في الأسواق العالمية.

٣ – د. نقولا سركيس.

تطور أسعار البترول وتأثيرها على التنمية في الدول المصدرة للبترول.

٤ – الأستاذ عبد الفتاح عموص.

اتجاهات وتطلعات التجارة والنقل بين أوروبا والمغرب العربي.

٥ – التعقيب:

– السيد جاك فوني

– السفير بطرس ديب.

٦ – المناقشات.

الاقتصاد العربي وتحديات التنمية وآثارهما على الأمن العربي

د. محمد جمال مظلوم
مدير معهد الدراسات الاستراتيجية المصري سابقاً

مقدمة:

شهد معظم الاقتصاديات العربية تحسناً ملحوظاً منذ النصف الثاني للثمانينـات، وأن أداء معظمها كان يسير في الاتجاه الصحيح حيث باشرت بعض الحكومات العربيـة في اتبـاع برامج تصحيحية على الرغم من صعوبتـها وذلـك لتحقيـق التـوازن الداخلـي والخـارجي في اقتصادياتها وبدأت هذه الجهود تعطي ثمارها، كما قطعت الحكومـات العربيـة شوطـاً هامـاً بالنسبة لإعطاء الأهمية اللازمة للمواضيع المتعلقة بتحسين نوعية الحياة للمواطن العربي.

وتشير كافة التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربـي في تزايـد مسـتمر ولو أن ذلك لا يعكس الحقيقة كاملة ويقدر زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي للوطن العربي عـام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٩ بحوالي ٥،٦٪ ويعود الجـزء الأكـبر مـن هـذا النمـو إلى الزيـادة في إجمالي القيم المضافة لقطاع الصناعة الاستخراجية في البلـدان العربيـة والـذي يقـدر مسـاهمته بحوالي ٢٠-٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ونستعرض دراستنا هذه في ثلاثة أجزاء رئيسية:

- الجزء الأول: سيخصص لاستعراض الاقتصاد العربي.
- الجزء الثاني: يخصص لاستعراض القدرات الاقتصادية في الوطن العربي.
- الجزء الثالث: لعرض تحديات التنمية وآثارها على الأمن العربي.

آملين للدراسة أن تؤتي ثمارها المرجوة منها.. والله الموفق.

الجزء الأول: الاقتصاد العربي

كان للمتغيرات التي مر بها العالم العربي خلال عقد الثمانينات الأثر الأكبر في إعادة النظر في خطط التنمية للكثير من الدول العربية واتباعها برامج وسياسـات اقتصاديـة تـهدف إلى التكيف مع التطورات الاقتصادية الدولية.

فالبلدان العربية النفطية والتي تأثرت كثيراً بانخفاض الطلب على النفط وكذلك انخفاض أسعاره مما أدى إلى انكماش الإيرادات العامة للدولة والتي تشكل إيرادات النفط الجزء الرئيسي منها، اتجهت البرامج الاقتصادية إلى انتهاج سياسات تنويع الهياكل الاقتصادية ومصادر الدخل.

أما الدول العربية غير النفطية فقد اتبعت برامج وسياسات اقتصادية للتصحيح والتكيف شملت عدة إجراءات منها تحديد أسعار الصرف والخدمات وإزالة التشوهات بين التكلفة والأسعار وتحرير التجارة الخارجية. وقد ارتبط العديد من هذه الإجراءات بالارتباط بعمليات التمويل من المؤسسات الدولية وإعادة جدولة الديون الخارجية. وقد حققت هذه السياسات تقدماً ملموساً نسبياً.

كما أن عدداً كبيراً من الدول العربية بدأ يتجه إلى التوسع في الاعتماد على القطاع الخاص ومؤشرات السوق في توجيهه لتخصيص الموارد.

والملاحظة الجديرة بالاهتمام هي اتجاه خطط التنمية في البلاد العربية إلى تحقيق: [1]

- تنمية القوى البشرية الوطنية.
- تطوير الجهاز الإداري للدولة.
- تشجيع نشاط القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام والحكومي إلى أدنى درجة.
- إخضاع الدعم الحكومي للمؤسسات الاقتصادية إلى مزيد من الانضباط.
- تعزيز الموارد المالية للدولة والارتقاء بكفاءة استخدامها.

جدول رقم (١)

أولاً التطورات القطاعية:

١ - الزراعة:

شهد قطاع الزراعة في معظم الدول العربية تحسناً ملحوظاً إلا أن هذا النمو بشكل عام كان محدوداً، حيث يقدر المعدل السنوي المتوسط لنمو الإنتاج الزراعي خلال سنوات العقد الماضي بنحو ٢٪ وهو يقل عن معدل الزيادة في السكان.

وتعتبر المعوقات الطبيعية من أبرز الأمور تأثيراً على الإنتاجية الزراعية وعلى البرامج والجهود التي تبذل في سبيل تطوير الإنتاج الزراعي وتشتمل هذه المجموعة على كل

المعوقات المتصلة بالموارد الطبيعية كالأرض والتربة الزراعية ومصادر المياه والأمطار، حيث تستغل الأرض بشكل كاف، أو زائد عن الحد، كما أن إنتاجية التربة آخذة في التردي بسبب برامج الإدارة الضعيفة وفقدان الأراضي المروية والغابات للكثير من قدرتها على تجديد إنتاجيتها بسبب التصحر. أما المعوقات المتصلة بمصادر المياه فهي تتلخص في سقوط الأمطار بصورة متقلبة وغير ثابتة وانخفاض كفاءة مصادر المياه المستخدمة في الري وأساليب وطرق الري. أما المعوقات الخاصة بالتكنولوجيا الزراعية فتشتمل على الأمور ذات الصلة بمستلزمات الإنتاج الزراعي والطرق الفنية للإنتاج.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مجال تطوير القطاع الزراعي، فقد بلغت قيمة الفجوة الغذائية العربية عام ١٩٩١ حوالي ٢٠ مليار دولار، أي بزيادة ٩،٧٪ عن العام السابق وتشكل الفجوة الغذائية في الحبوب نحو ٤٥،٥٪ من تكلفة الفجوة الغذائية العربية.

٢ - الصناعة:

تُقدر مساهمة قطاع الصناعة في إجمالي الإنتاج المحلي للدول العربية بحوالي ٣٠٪ منها ٢٠-٢٥٪ تعود للصناعة الاستخراجية أو قطاع النفط، وبالتالي لا تزال هذه الصناعة تشكل العمود الفقري لاقتصاد الوطن العربي.

وتتكون الصناعة الاستخراجية في الوطن العربي من نشاط التنقيب عن النفط واستخراجه وتوزيعه، وعمليات استخراج الغاز الطبيعي وإسالته وتوزيعه، واستخراج المعادن الفلزية وغير الفلزية مثل الحديد والفوسفات والنحاس والبوتاس.

أما الصناعة التحويلية، فقد حققت نمواً واضحاً في غالبية الدول العربية، وأهم الصناعات التحويلية صناعة تكرير النفط وصناعة الغاز الطبيعي وصناعة الأسمدة الكيماوية وصناعة الأسمنت وصناعة الغزل والنسيج والصناعات البتروكيماوية.

وتجدر الملاحظة أن العديد من الدول العربية استمرت في تنفيذ عمليات الإصلاح الهيكلي وإعادة النظر في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية خلال الفترة الماضية. وتتمثل هذه الإصلاحات في إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص ولقوى السوق مصحوبة بتوسيع اللامركزية في إدارة المشروعات الصناعية وحرية أكبر في التبادل التجاري. ويأتي في مقدمة الدول التي طبقت بعض هذه الإجراءات الجزائر، والمغرب، وتونس والسعودية. كما يتوقع أن تؤدي السياسات المصرفية والنقدية المطبقة والإجراءات المختلفة لتطوير نظم وقوانين التجارة الخارجية العربية، بالإضافة إلى الدور المنتظر لبرنامج تمويل التجارة العربية، ومن

المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تنمية التجارة العربية، وخاصة التجارة العربية البينية، وتوفير التمويل اللازم لها بما يدعم ويساند تطوير الصناعات العربية وتوسيع نطاق السوق أمامها.

٣ - الطاقة:

تأثرت أسواق النفط بدرجة شديدة بأحداث أزمة الخليج خلال الفترة الماضية. وقد جاءت هذه الأزمة لأسواق النفط العالمية بعد فترة استقرار نسبي استمر لمدة أربع سنوات ونصف تقريباً في أعقاب انهيار الأسعار الذي حدث عام ١٩٨٦. وكان الأثر المباشر لأزمة الخليج اختفاء حوالى ٤ ملايين برميل يومياً أو ما يعادل ١٨٪ من إنتاج منظمة أوبك، وما يقارب ٨٪ من الإمدادات العالمية بواقع ٥٪ للعراق و٣٪ لدولة الكويت. وتبعاً لذلك انخفضت إمدادات أوبك في شهر أغسطس ١٩٩٠ من ٢٣،٥ مليون برميل إلى ١٩،٥ مليون برميل يومياً، مما دعا الدول الأعضاء في المنظمة إلى التخلي عن نظام الحصص خلال فترة الأزمة، إلا أن الأوضاع استقرت تقريباً من النصف الثاني لعام ١٩٩١ وحتى الآن.

وقد بلغ الاحتياطي في الدول العربية حتى نهاية عام ١٩٩٠ حوالى ٦٣٢ مليار برميل أو بزيادة ٥،٢٪ مقارنة بالعام السابق. كما حافظت الدول العربية على حصتها في مجموع الاحتياطي العالمي (١،٢٣ مليار برميل) والبالغة حوالى ٦٢٪، وارتفع إنتاج النفط العربي خلال عام ١٩٩٠ بحوالى ٣،٨٪ تقريباً مقارنة بالعام السابق ليصل إلى حوالى ١٦،٦ مليون برميل يومياً، وبلغت مساهمة الدول العربية في الإنتاج العالمي للنفط خلال العام حوالى ٢٥،٧٪.

أما احتياطي الغاز الطبيعي العربي، فقد ارتفع بحوالى ٣،٨٪ عام ١٩٩٠ ليصل إلى حوالى ٢٥٧٠٠ مليار متر مكعب. وقد بلغت نسبة احتياطي الغاز في الدول العربية عام ١٩٩٠ حوالى ٢١،٦٪ من الاحتياطي العالمي.

وشهد استهلاك الدول العربية من الطاقة نمواً طفيفاً بمعدل يقل عن ١٪ عام ١٩٩٠ ليصل إلى ٤،٤٩ مليون برميل نفط يومياً مقابل ٤،٤٦ مليون برميل عام ١٩٨٩.

ثانياً : التطورات المالية والنقدية

استمرت الدول العربية خلال عام ١٩٩٠ في عملية التكيّف والتصحيح الاقتصادي والتي بدأتها في أوائل الثمانينات. وأهم عناصر هذا التكيّف هو تقليل الإنفاق وزيادة الإيرادات والإعتماد على المصادر المحلية لتمويل العجز في الميزانية الحكومية. وقد انخفض العجز الكلي لميزانيات الدول العربية إلى ٦٢٪ من الناتج المحلي مقارنة بنحو ٦،٧٪ عام ١٩٨٩، ٩،٦٪ عام ١٩٨٨.

وقد انعكس ذلك على معدلات نمو السيولة المحلية في الدول العربية، إذ انخفضت إلى ٨،٩٪ مقابل ٩،٣٪ عام ١٩٨٩.

وقد تمكنت المصارف التجارية من تجاوز أحداث أزمة الخليج بفضل الدعم الثابت الذي تلقته من مؤسسات النقد والمصارف المركزية في بلدانها، ولا سيما في بلدان المجموعة الأولى (الدول البترولية) والتي شهدت مسحوبات كبيرة في الودائع المصرفية بسبب الأزمة.

وقد تزايد اهتمام الدول العربية بشكل عام بموضوع إعادة تصحيح هيكل المؤسسات العامة. وذلك انسجاما مع إجراءات الإصلاح الاقتصادي والمالي التي تبنتها معظم الدول في السنوات الأخيرة، والتي استهدفت إعادة الاستقرار المالي وتحقيق مستوى مناسب من النمو الاقتصادي فقد عملت الدول العربية على رفع درجة مساهمة القطاع الخاص في نشاط المؤسسات العامة، ولا سيما في مجال التجارة والزراعة والسياحة والصناعات الخفيفة والخدمات. وتهدف هذه الإجراءات إلى زيادة كفاءة المؤسسات الاقتصادية العامة وتحسين أدائها للحد من درجة الأعباء المالية على ميزانية الحكومة.

ثالثا : التجارة الخارجية والمدفوعات

١ – التجارة الخارجية:

حققت صادرات الدول العربية لعام ١٩٨٩ تحسنا وسجلت نموا بحوإلى ٢٥٪ عن العام السابق. ومعظم هذه الصادرات مواد أولية، وفي مقدمتها النفط. وتشكل الدول الصناعية السوق الرئيسي للصادرات العربية أو حوالى ٦٢٪.

ومن جهة أخرى ارتفعت واردات الدول العربية خلال عام ١٩٨٩ بحوالى ٩٪، وتشكل المواد الغذائية والسلع الصناعية كالآلات ومعدات النقل والمواد المصنعة ما يزيد عن ٦٥٪ من مجموع الواردات، ويستورد ما يزيد عن ٦٦٪ من هذه السلع من أسواق الدول الصناعية وحوالى ٢٥٪ من الدول النامية.

٢ – التجارة العربية البينية:

تشكل التجارة بين الدول العربية حوالى ٨،٥٪ من مجموع التجارة العربية، إلا أنه عند الأخذ بالمكونات السلعية للتجارة العربية الإجمالية، يتضح أن وزن التجارة العربية البينية أكبر من ذلك. فالجزء الأكبر من الصادرات العربية الإجمالية يتكون من النفط الخام ومعادن أخرى كالفوسفات وكذلك منتجات أولية أخرى.

وتتكون معظم الواردات من السلع المصنّعة والآلات والمواد الغذائية. ومن المعلوم أنه بالنسبة للنفط الخام، فإن الأسواق الرئيسية له تكمن في الدول الصناعية المتقدمة. ولذلك فإن تطور حجم الصادرات العربية الإجمالية مرتبط إلى درجة كبيرة بأسعار النفط والطلب عليه في هذه الأسواق.

من جانب آخر، فإن الواردات العربية الإجمالية تتكون بصورة رئيسية من المواد المصنعة والمواد الغذائية والمعدات والآلات، وذلك نظرا لمحدودية قدرة الاقتصادات العربية على توفير هذه الاحتياجات بسبب تواضع كل من قاعدتها الإنتاجية ومراحل تطورها التقني.

وبناء على ما سبق، فإنه باستبعاد صادرات النفط والواردات من المواد المصنعة الرئيسية، ترتفع نسبة التجارة البينية بين الدول العربية وربما تصل إلى ٣٠-٤٠٪ من تجارتها الداخلية.

٣ - الموازين الجارية والمدفوعات:

وجدت معظم الدول العربية نفسها مضطرة خلال عقد الثمانينات وبوجه خاص بعد عام ١٩٨٢، لاتباع تدابير وإجراءات تصحيح للتكيف مع الضغوط التي تعرضت لها موازين مدفوعاتها. وبالنسبة لدول المجموعة الأولى وهي التي تلعب الإيرادات النفطية فيها دورا بارزا، فإن التبدل في الأوضاع الخارجية الناجم عن التراجع الحاد في أسعار النفط منذ عام ١٩٨٢ لم يكن متوقعا بالسرعة والكيفية التي حدث بها. فبعد أن بلغت الإيرادات النفطية أعلى مستوياتها في عام ١٩٨٠، انخفضت الإيرادات النفطية بشكل كبير خلال الثمانينات، ومع ذلك استطاعت هذه الدول التكيف مع الأوضاع الجديدة بقدر ملحوظ من النجاح. وقد ساعد في ذلك أن هذه الدول كانت قد أقامت جزءا كبيرا من مشاريع البنية التحتية الرئيسية في السنوات السابقة. وأتاحت الفوائض في الاحتياطات والتي تجمعت في السنوات السابقة ضمان استمرار الجهد التنموي في تلك البلدان.

وقد تحسن الموقف العام للموازين الجارية للدول العربية خلال عام ١٩٨٩، وانخفض العجز فيها من ٧،١ مليارات دولار عام ١٩٨٨ إلى ٠,٨ مليارت دولار عام ١٩٨٩ مسجلا بذلك أدنى مستوى له منذ عام ١٩٨٣.

وقد حققت دول المجموعة الأولى خلال عام ١٩٨٩ فائضا في موازينها الجارية قدره ٥،٦ مليار دولار مقارنة بعجز قدره ٤،٧ مليار دولار للعام السابق.

وبالنسبة لدول المجموعة الثانية، فقد أسفرت الموازين الجارية لهذه الدول عن انخفاض في العجز من ٢،٥٪ مليار دولار في عام ١٩٨٨ إلى ٢،٤ مليار دولار في عام ١٩٨٩

وذلك بسبب انخفاض العجز في الميزان التجاري والذي فاق الارتفاع الذي طرأ على العجز في ميزان الخدمات لدول المجموعة والانخفاض في تدفق صافي التحويلات بدون مقابل اليها.

٤ – الاحتياطات الخارجية:

وبالنسبة للاحتياطات الخارجية الرسمية للدول العربية، والمكونة من النقد الأجنبي وحقوق السحب الخاصة والشرائح الاحتياطية لدى صندوق النقد الدولي، فقد انخفضت بنسبة ٤،٥٪ في عام ١٩٨٩ لتصل إلى ٣٧،٢٤ مليار دولار، وهو أدنى مستوى لهذه الاحتياطات خلال السنوات الأخيرة. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع احتياطات دول المجموعة الأولى بنسبة ٦،٣٪ في ١٩٨٩ وذلك بسبب الانخفاض الملحوظ في احتياطات المملكة العربية السعودية. أما احتياطات دول المجموعة الثانية، فقد ارتفعت بنسبة ٨،٦٪ في ١٩٨٩ لتصل إلى ٤،٧ مليارات دولار.

٥ – الدين العام الخارجي:

بلغ حجم الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة حوالى ١٤١ مليار دولار بنهاية عام ١٩٨٩، أو بنسبة نمو ٣,٠٪.

وقد بلغ المجموع التراكمي لما قدمته الصناديق ومؤسسات التنمية العربية حتى نهاية عام ١٩٨٩ حوالى ٢٩ مليار دولار نصفها تقريبا إلى الدول العربية وحوالى ٢٦٪ إلى الدول النامية الآسيوية وحوالى ١٦٪ إلى الدول النامية الأفريقية.

رابعا: العمل الاقتصادي العربي المشترك

يمثل عام ١٩٩٠ تغيرا رئيسيا في محور العمل العربي المشترك، حيث بدأ بروح من التفاؤل حول مستقبل العمل العربي المشترك، وعقدت في شهر فبراير منه دورة اعتيادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عالج خلالها إلى جانب المواضيع المعتادة موضوع المحور الذي يشغل بال كل عربي تحت عنوان "التكامل الاقتصادي العربي وتجربة أوروبا الموحدة". كما قامت بعض المنظمات والصناديق العربية المشتركة بعقد اجتماعاتها السنوية المعتادة في مواعيدها،وكان آخرها قبل أزمة الخليج، اجتماع لجنة التنسيق بين جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة في بداية شهر يوليو. وكان لهذا الاجتماع شأن خاص، إذ أنه جمع شمل المنظمات تحت مظلة الجامعة بعد أن كانت متفرقة، بحد أدنى من التنسيق بين بعضها البعض، وفيما بينها وبين جامعة الدول العربية، كما عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية دورته الـ ٥٥ في القاهرة في ١٩٩٢/٥/٣١ الماضي لوضع الأسس

الجديدة لتنمية التبادل والتعاون العربي.

ومن جهة أخرى كان هناك معدل نمو اقتصادي في المتوسط في الدول العربية لا يقل عن ٥٪، وكانت بعض الدول العربية تتحدث عن تحسين مستوى الحياة للمواطن العربي، وذلك ببذل اهتمام أكبر بنوعية التعليم والصحة وتقنية البيئة من التلوث، وتحسين أوضاع المرأة والطفل وغير ذلك.

كان كل هذا سائداً، إلى أن بدت أزمة الخليج باحتلال القوات العراقية للكويت. واستمرت الأزمة أكثر من سبعة شهور تبدد خلالها معظم هذه المكاسب، وتحوّل الحديث عن النمو الاقتصادي، وتحسين نوعية الحياة إلى إعادة البناء ورهن دخل جيل المستقبل لهذا الغرض، حيث إن جزءاً كبيراً من الثورة الاقتصادية القومية من مصانع وطرق وجسور وآبار بترول قد تدمرت وتحتاج إلى سنوات لإعادة بنائها. هذا بالإضافة إلى كارثة التلوث البيئي الخطير الذي لا يعلم إلا الله مدى آثاره على الوطن العربي وأجياله القادمة.

ويدعو الواجب القومي والتاريخي إلى ضرورة استئناف مسيرة العمل العربي المشترك لتخطي هذه المحنة بأسلوب علمي يأخذ في حساباته أولاً وأخيراً مصلحة الوطن والمواطنين.

الجزء الثاني: القدرات الاقتصادية في الوطن العربي

يتوافر لدى الدول العربية عناصر القوة الاقتصادية التي لو أحسن استغلالها بالتنسيق والإحساس بأهمية التكامل العربي، لأمكن للدول العربية احتلال مكانة مرموقة في مواجهة التكتلات الاقتصادية المحيطة أو العالمية ومن عناصر القوة هذه:

١ - مساحة الوطن العربي:

تعتبر الدول العربية كإجمالي ذات مساحة شاسعة تقدر بحوالي١٥٦، ١٤ ألف كم[٢] (مساحة الدول العربية الآسيوية ٣،٩٣٩ آلاف كم[٢]، الدول العربية الأفريقية ١٠،٢١٧ آلاف كم[٢]). ويمثل ثاني أكبر مساحة بعد الاتحاد السوفياتي. وتزيد عن مساحة كندا بحوالي ٤ ملايين كم[٢] (مساحة كندا ٩،٩٧٦ آلاف كم[٢]) وعن الولايات المتحدة الأميركية بحوالى ٤،٧ ملايين كم[٢] (مساحة الولايات المتحدة الأميركية ٩،٣٦ ملايين كم[٢]) وأربعة أضعاف مساحة الهند، كما تمثل المساحة عنصر قوة يساعدها على التنسيق وتوزيع الصناعات وتحقيق قوة اقتصادية، يمكن أن تشكل تأثيراً دولياً بين القوى الكبرى لو أحسن استغلال مواردها.

٢ - توفر رؤوس الأموال، حيث تشير التقديرات إلى وجود فائض مالي عربي يقدر

بحوالي ٨٥٠ مليار دولار بخلاف ١٤٠ مليار دولار استثمارات خاصة في خارج الوطن العربي. والملاحظة الجديرة بالذكر هنا، أن غالبية الدول العربية ذات الفائض المالي تستثمر أموالها في دول غربية متقدمة وتضع قيودا صارمة على استغلالها، في الوقت الذي توجد دول عربية غاية في الفقر ويتوفر بها الموارد الطبيعية السهلة الاستغلال وتحتاج لرؤوس أموال للاستثمار بها (الاستثمارات العربية في المنظمة العربية تمثل ٢٪ من إجمالي الاستثمارات العربية بالخارج). جدول رقم (٢).

٣ – توافر موارد طبيعية غير مستغلة ففي بعض الدول العربية مثل العراق (تبلغ المساحة القابلة للزراعة ٢٨ مليون فدان وغير مستغل نصفها تقريبا) أو السودان (ما يقل عن ٢٠٠ مليون فدان) بخلاف ما هو متوافر في كل من الجزائر والمغرب ولم يستغل بعد، وهي تزيد عن احتياجات الوطن العربي، ويمكن للوطن العربي زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة ١٠٠٪، حيث يقدر المستغل من الأراضي الزراعية ٣٤، ٣٤٪ من المتوافر، وكذلك الموارد المائية لم تستغل الاستغلال الكافي بعد في الدول المتوافرة فيها.

٤ – توافر الموارد المعدنية مثل الحديد والنحاس والمغنيسيوم والكروم والنيكل والفوسفات والكبريت والذهب الذي اكتشف في السعودية بخلاف وجوده في السودان.

٥ – توفر مصادر الطاقة خاصة البترول والغاز الطبيعي والفحم والطاقة الشمسية والكهرباء الهيدروليكية، كما أن المنطقة العربية يتوافر بها ٦٢٪ من الاحتياطي العالمي من النفط المكتشف حتى الآن وصادراته تمثل أكثر من ٢٥٪ من تجارة النفط في العالم، هذا بخلاف توافر حوالى ٦، ٢١٪ من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي في الوطن العربي.

ويوجد حاليا عدد ١٣ دولة عربية مصدرة للبترول منها عشر دول أعضاء في المنظمة العربية المصدرة للبترول (أوبيك) وهي الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السعودية، قطر، الكويت، العراق، عمان، سوريا. ومن الدول العربية الأفريقية مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، هذا بخلاف اليمن التي دخلت مجال التصدير مؤخرا واكتشاف البترول في السودان بكميات اقتصادية، ولكن توقف استخراجه بسبب القلاقل الموجودة في جنوب السودان، وما يتوقع من اكتشافات بترولية قبالة الساحل في رفح في القطاع الفلسطيني.

٦ – تعتبر الطاقة البشرية في الوطن حوالي ٢٢٠ مليون نسمة حتى عام ١٩٩٠، ما يمثل تعدادا مناسبا يحقق الاستفادة بالإنتاج الكبير، خاصة أن هذه الطاقة البشرية غير موزعة بالتساوي على الوطن العربي، مما يقسم العالم العربي إلى قسمين رئيسيين أحدهما

مصدر للعمالة والآخر مستورد للعمالة، مع العلم بأن بعض الدول المستوردة للعمالة اتجهت مؤخرا لاستيراد عمالة من خارج الوطن العربي، مما يشكل تهديدا لأمنها القومي مثل الإيرانيين والآسيويين في دول الخليج، ومن الناحية الأخرى، فإن ذلك يمثل سوقا استهلاكية كبيرة تغري الدول الصناعية الكبرى للتواجد. وأهمية هذه الأسواق لها وخاصة أن الواردات العربية تقدر سنويا بحوالى ١٠٠ مليار دولار بعد أن كانت حوالى ١٣٠ مليار دولار في منتصف الثمانينات.

٧ – توافر الخبرات الفنية والتكنولوجيا المناسبة ومراكز البحث في أجزاء متفرقة من الوطن العربي والتي يمكن أن تكون قاعدة للانطلاق وللتقدم الصناعي في الوطن العربي، إلا أن مجال تطويرها في عديد من الدول العربية يتسم بأيد غريبة محكمة تتحكم فيما تقدمه إلى هذه الدول.

٨ – في ظل التكامل والتعاون الاقتصادي العربي تكتمل السوق العربية الموحدة التي تستوعب الإنتاج الكبير في أرجاء الوطن العربي.

٩ – التعاون الاقتصادي سوف يؤدي إلى خدمة التخصص النوعي والمكاني خاصة في ظل التكتلات المحيطة سواء في الشرق أو الغرب، أو في الدول الأفريقية والآسيوية، وفي الأمريكتين، حيث أصبح من المتعذر على أية دولة أن تحقق احتياجاتها بمفردها دون تعاونها مع غيرها.

الجزء الثالث: تحديات التنمية وآثارها على الأمن العربي

يمكن حصر تحديات التنمية في الوطن العربي في عنصرين رئيسيين هما:

- عناصر أو عوامل تهديد داخلية.
- عناصر أو عوامل تهديد خارجية.

هذا بخلاف عناصر التهديد الأخرى سواء منها العسكرية أو السياسية أو الدولية والتي سنحاول عرضها في دراستنا هذه.

أولا: عوامل التهديد الداخلية

ويندرج تحت هذا البند كل ما يتهدد توفير حاجات المجتمع وبأيسر السبل ومن أمثلة ذلك:

١ – الخصائص الاقتصادية للدول العربية:

أ – في مجال الهيكل الاقتصادي للدولة:

نجد أن مجموعة كبيرة من الدول العربية، خاصة دول المجموعة الثانية غير البترولية، تتميز بالقصور في موارد تمويل ميزانيات الدولة، وبالتالي قصور في موارد النقد الأجنبي للدولة، خاصة إذا كانت الدولة مصدرة للمواد الخام والأولية بالأساس، وهي السمة العامة للدول العربية، وما ينتج عن ذلك من أعباء أخرى مثل الزيادة الكبيرة في السكان وما تلقيه من أعباء على ميزانيات الدولة وما يتبعها من تزايد معدلات البطالة، كما تمثل تزايد أعداد العمالة العائدة من الخارج مشاكل اقليمية للدول المصدرة للعمالة، علاوة على القصور في موارد النقد الأجنبي المحول للدولة بالذات، وهو ما حدث في مصر وتونس عام ١٩٨٥ إثر طرد العمالة من ليبيا، وما حدث في غالبية الدول العربية إثر أزمة الخليج الأخيرة عام ١٩٩٠ وعودة العمالة المهاجرة من الدول الخليجية إلى وطنها، كما يمثل تزايد الإبداعات لدى بنوك الاستثمار الأجنبية في الدول العربية وضعفها في البنوك الوطنية تهديدا للتنمية في الدولة ومجالا لتهريب أموالها للخارج.

ب – الناتج القومي العربي:

باستعراض الناتج القومي العربي، نلاحظ تزايد قيمة العناصر غير اليقينية، وهو ما يعني قيدا على حرية متخذ القرار في العديد من الدول العربية وخاصة أن أغلب الدول العربية هي دول مصدرة للمواد الخام، أي أنها تخضع لعوامل خارجية عن سيطرة الدولة وهي تصل نسبتها في هذه البلدان إلى ٩٠٪ من مصادر الناتج القومي.

وهذا يستلزم إعادة تنظيم هذه القطاعات بما يضمن درجة أكبر من السيطرة عليها، وأيضا تقليص أهميتها النسبية في الاقتصاد القومي لصالح قطاعات الانتاج السلعي والخدمات الإنتاجية المرتبطة بها[٢].

ج – الاستهلاك والتراكم:

يمثل الاستهلاك النهائي الخاص والعام إلى الناتج المحلي بالإجمالي علاقة لازمة قد تهدد التنمية الاقتصادية، وهذا يعكس انخفاض الادخار الفعلي في المجتمع العربي، حيث نجده يتراوح بين ٥–١٠٪ في الدول العربية وهذا ما يضعف قدرة المجتمع على تعبئة موارده التمويلية لمواجهة خطط التنمية خاصة مع تزايد الإسراف الاستهلاكي في الوطن العربي.

د – قوة العمل:

يُقدر حجم القوة العاملة بحوالى ٦٥ مليون نسمة عام ١٩٩٠. ومن المتوقع أن يصل إلى ٩٠ مليون نسمة في نهاية هذا القرن، أي بمعدل نمو يبلغ حوالى ٣،٠٠٪ سنوياً. ويلاحظ أن العمالة العربية تتسم بصفة عامة بانخفاض المشاركة في النشاط الاقتصادي، حيث لا تتعدى هذه المشاركة نسبة ٢٣٪. ولا يزال قطاع الزراعة المستخدم الرئيسي لقوة العمل العربية، مع تفاوت النسب من بلد إلى آخر، وقد شهد الوطن العربي خلال العقدين الأخيرين هجرة واسعة داخلية وخارجية. ويُقدر البنك الدولي عدد العمال العرب المهاجرين إلى أوروبا بحوالى ٢،٨ مليون عامل أو ٤٦٪ من إجمالي العمالة المهاجرة في بلدان السوق الأوروبية.

وفي تقرير للمدير العام لمنظمة العمل العربية التابعة لجامعة الدول العربية، أوضح أن عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية ٩ مليون عاطل، وان نسبة البطالة وصلت إلى معدلات مخيفة في بعض الدول العربية حيث قدرت بحوالى ٢٣٪ من إجمالي القوى العاملة، يضاف إلى ذلك المشتغلين بعض الوقت والبطالة المقنعة. وأوضح أن تغيير بعض البلدان اقتصادها إلى اقتصاد السوق سيزيد نسبة البطالة في هذه الدول خاصة في المدى القصير والمتوسط. كما أن بعض البلدان العربية عانى منذ النصف الثاني من عام ١٩٩٠ من تيارات العودة الكثيفة للعمالة إذ عاد بسبب الأزمة الخليجية إلى بلاده نحو مليوني عامل.

هذا ويمكن إيجاز خصائص قوة العمل العربية في:[٣]

١ – بروز ظاهرة نقص العمالة الماهرة وغير الماهرة في بعض القطاعات.

٢ – انخفاض نسبة مشاركة النساء في قوة العمل.

٣ – وجود فائض في العمالة في قطاعات الإدارة الحكومية.

٤ – بروز ظاهرة التسرب من النظام التعليمي في مراحله الأولى والانضمام لسوق العمل خاصة في المناطق الريفية.

٥ – ارتفاع نسبة الأمية في بعض البلدان العربية والتي تتراوح من ٢٣٪ في البلدان العربية النفطية و٩٠٪ في بعض البلدان العربية الأقل نمواً، ما زالت مرتفعة بالمقارنة بمثيلاتها في العديد من بلدان العالم، حيث تبلغ ١٪ في الولايات المتحدة الأميركية، ٣٥٪ في ايطاليا، ٥٪ في اسبانيا، ٨٪ في يوغوسلافيا، ٩٪ في تنزانيا، ١٥٪ في بيرو.

هـ – ميزانا التجارة والمدفوعات:

من الملاحظ وجود عجز في ميزان المدفوعات لأكثر من نصف الدول العربية، وأياً كان

رقم هذا العجز، فإن وجود العجز في حد ذاته يُعد أحد مظاهر الاختلافات الاقتصادية والنتيجة المباشرة لذلك هو زيادة المديونية للعام الخارجي.

وفي هذا الإطار يقدر حجم الديون العربية عام ١٩٨٥ بحوالى ١٣٠ مليار دولار وصلت إلى ١٤١ مليار دولار عام ١٩٨٩ أي بما يعادل ١٢٪ من اجمالي الديون العالمية كما تجاوزت قيمة خدمة الدين حوالى ١٥ مليار دولار سنوياً وهي لا تشمل الديون العسكرية وإذا كانت بعض الدول العربية قد تأثرت بحدة أزمة المديونية الخارجية، فإن البعض الآخر يقف على حافتها.

والملاحظ أن اضطراد استمرار هذه المديونية يمثل قيداً على عملية التطوير الاقتصادي للدول للأسباب التالية:

١ – الضغوط التي تمارسها الدول الدائنة خاصة إذا كانت حليفة للخصم.

٢ – ضرورة تجنب قدر من الناتج القومي لسداد أقساط الديون وأعبائها وقد يكون المصدر الأساسي للعجز في ميزان المدفوعات هو العجز الجاري في ميزان التجارة السلعية (المنظورة) ومن هنا تجدر ملاحظة:

– أن مدفوعات الواردات الغذائية تمثل نسبة كبيرة من هذا العجز.

– أن الصادرات السلعية تتمثل أساساً في السلع الأولية كالتعدينية والزراعية وهذا يعرض الصادرات للعديد من العقبات[٤].

و – وسائل تمويل العجز:

تتفاوت وسائل تمويل العجز في الدول العربية، الا أنه بصفة عامة لعبت التحويلات الخارجية النسبة الكبيرة فيها، وهي تتمثل في المساعدات والمنح من الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية والقروض الأجنبية، وهذا يعني تفاقم المديونية الخارجية للدول العربية.

٢ – القطاعات الاقتصادية للدول العربية:

ا – الزراعة الغذائية:

تعتبر الدول العربية في غالبيتها هي دول مستوردة لاحتياجاتها الغذائية الأساسية خاصة الحبوب واللحوم، وأن باقي الدول العربية التي تحقق حالياً اكتفاءها الذاتي ستكون مستوردة له في القريب العاجل بسبب الزيادة المستمرة في تعداد سكانها، وتقدر قيمة

الواردات الغذائية العربية عام ١٩٩٠ بحوالى ٢٠ مليار دولار، ويمكن تحديد أهم ملامح هـذه المشكلة في أن مكمن خطورتها لا يكمن في وجودها، بل في اتجاهات نموها والتي تتمثل في:

١ – انها تكاد تشمل معظم السلع الغذائية الأساسية وتكاد تمتد لغيرها.

٢ – اتجاه معدلات نمو الفجوة الغذائية للتفاقم وهي تمثل:

– ضغطاً على الموارد المحدودة من النقد الأجنبي المتاح.

– زيادة الارتباط بالعالم الخارجي.

ويمكن إيجاز مشكلة الغذاء في الوطن العربي كالآتي:

١ – ضآلة الرقعة الزراعية المستغلة مع نمو سكاني عالي الوتيرة واستيراد كثيف للأغذيـة. إن العدد الإجمالي لسكان العالم العربي البالغ حالياً حوالى ٢٢٠ مليون نسمة تـتزايد بنسـبة ٣،١٪ سنوياً وسوف يتضاعف هذا العدد بالتالي بعد ٢٣ عاماً، أمـا عـدد سـكان أوروبـا فسوف يتضاعف بعد ٢٣٥سنة وذلك استناداً إلى نسبة النمو السكاني الحالية في أوروبا.

٢ – التزايد السريع في نسبة سكان المدن نتيجة الهجرة من الريف خلال السـنوات العشريـن الماضية إذ بلـغ معـدل النمـو السـكاني في المـدن ٥،٦٪ سـنوياً الأمـر الـذي سيؤدي إلى مضاعفة عدد سكان المدن خلال عشرة أعوام.

٣ – إن موارد المياه في الوطن العربي محدودة، بينما تعتمد الزراعة أساساً على وجوب توافـر كميات مناسبة من المياه، وأنه في الوقت الـذي تـتزايد فيـه الحاجـة إلى المـاء في العـالم العربي فإن هناك سوء إدارة لموارد المياه في المنطقة.

٤ – إن الاستثمارات في تأمين الغــذاء لم تشـهد اسـتثمارات كافيـة خـلال الأعـوام العشريـن الماضية.

٥ – إن هناك في العالم العربي ظاهرتين متناقضتين تماماً هما:

– الإفراط في التغذية(*).

– سوء التغذية من جهة ثانية.

ويمكن النظر إلى مشكلة المياه على أنها تشكل تهديداً خطيراً للأمن الغذائي في الوطـن العربي فتقع الدول ذات العجز المائي الأكبر حول كل من نــهر النيـل والأردن كذلـك تعـاني الدول الواقعة حول نهري دجلة والفرات من بعض المشاكل ولكنها ليست عاجلة وعلى المدى المتوسط.

كما أن إسرائيل تواجه أزمة مياه منذ قيامها وتستولي على ٥٥٪ من احتياجاتها المائية من الأراضي العربية المحتلة ويصعب تنازلها عن هذه الكمية دون ضغوط ومساعدات مالية عربية في ظل حل دائم لمشكلة الشرق الأوسط. وتشير كافة الدراسات إلى أن الحروب المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط ستكون بسبب النزاع حول مصادر المياه في المنطقة[٦].

الجداول (٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧).

وفي دراسة أعدها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ومقره دمشق، أشارت إلى أن الموارد المائية السطحية والجوفية المتاحة في الوطن العربي تقدر بحوالي ٣٥٣بليون متر مكعب سنوياً يستثمر منها حالياً ١٧٣ بليون متر مكعب مع تأمين ٥٠٪ من الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وفي حالة العمل على تأمين اكتفاء تام سيصل الرقم إلى ٣٠٥ بلايين متر مكعب، ومع حلول عام ٢٠٠٠ سيعاني الوطن العربي من عجز يصل إلى ١٥٥ بليون متر مكعب سنوياً، وفي عام ٢٠٣٠ سيرتفع العجز المائي إلى ٢٦٠ بليون متر مكعب سنوياً. وتشير الأرقام السابقة إلى تفاقم أزمة المياه بشكل سريع بما يهدد الأمن والاستقرار العربي.

ب - الصناعة والتكنولوجيا:

لا تمثل الصناعة في الدول العربية نسبة مقبولة من الدخل القومي لغالبية الدول العربية، وفيما يتعلق بدرجة استقلالية الصناعة نجد أن نسبة كبيرة من مستلزمات الإنتاج (المواد الخام والمعدات) يتم استيرادها من الخارج، كما أن التحكم الزمني من الدول الموردة في عمليات إمداد المستلزمات للقطاعات الإنتاجية للاقتصاد القومي يمثل قيداً على التنمية الصناعية في الدول العربية، ويترتب على هذا الوضع للصناعة حالة من الارتباط بالأسواق الدولية وخضوعها لشروطها السياسية والاقتصاديةـا، وأيضاً لتقلباتها مما يستلزم العمل على التخلص منه، أو على الأقل تخفيضه.

وإذا تحدثنا عن التكنولوجيا، نجد الارتباط العربي بالتكنولوجيا المستوردة من الدول الغربية مما يضع قيداً على التنمية الصناعية بالأساس وعلى مستوى المعيشة عامة لما للتطور التكنولوجي من ارتباط بكافة القطاعات المختلفة، كما يرجع ذلك بالأساس إلى ضعف وقلة المؤسسات والمراكز البحثية في الوطن العربي علاوة على انخفاض الميزانية المخصصة للبحث العلمي مقارنة بالدخل القومي حيث تصل هذه النسبة في الدول المتقدمة إلى ٢٪ مثل الولايات المتحدة الأميركية واليابان وإنجلترا وتصل في الدول العربية إلى ٠،٠٣٪ من الدخل

القومي مما يوضح درجة الاهتمام بالبحث والتقدم العلمي في الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى.

جـ – تعتمد غالبية الدول العربية على النفط والغاز كمصدر رئيس للطاقة وتمثل نسبة مصادر الطاقة الأخرى نسبة لا تتعدى ١٠٪ سواء الطاقة المائية أو الهوائية أو طاقة الريح أو الطاقة الشمسية.

كما أن عائدات صادرات النفط العربية تعتبر أهم مصدر للنقد الخارجي وتمثل نسبة ٨٠–٩٠٪ من صادرات الدخل القومي للدول العربية المصدرة للنفط.

واليوم بدا الوضع مختلفاً تماماً، فأسعار النفط لا تزيد عن مستوى ٥٥–٦٠٪ من مستواها خلال الفترة ٧٩–١٩٨٢ وحجم الصادرات أقل من السابق بنسبة ٢٠–٢٥٪ والفوائض التي تحققت تبخرت أو هي كادت أن تتبخر.

إضافة إلى تعدل الأوضاع المالية حيث تواجه الدول النفطية تحديين أساسيين لا مهرب من مواجهتهما.

الأول: تتوجه دول السوق الأوروبية نحو فرض رسم يبلغ تدريجياً ١٠ دولار تمثل ٣٠–٣٥٪ من مجمل الطلب العالمي على النفط وتوجهها هذا سيشجع الدول الغربية كافة على فرض مثل هذه الضريبة وسينتج على ذلك في النهاية قلة الطلب على النفط.

الثاني: ان على دول النفط في ظل هذه الظروف إنفاق عشرات المليارات من الدولارات في تطوير واستخراج وتطوير شبكات نقل النفط وتجميعه ووسائل معالجة الإنتاج وخاصة أن الدول الخليجية يتواجد بها ٦٢٪ من الاحتياطي العالمي في ظل نضوب مصادر النفط الأخرى في الدول الغربية(٧).

د – النقل والمواصلات:

لا شك أن وسائل النقل والمواصلات شهدت طفرة كبيرة في العديد من الدول العربية خلال العشرين عاماً الماضية، إلا أنها لم تصل بعد إلى الدرجة التي تمكنها من خدمة التكامل أو التعاون العربي بصورة جيدة حيث تعتمد حركة التجارة الخارجية للدول العربية على وسائل نقل أجنبية في غالبية الأمر ويمكن إلقاء نظرة على وسائل النقل المختلفة كالآتي:

١ – بالنسبة للطرق البرية: نجد أنها لا تتوفر بدرجة كافية وما زالت في حاجة إلى

تدعيم من حيث الأطوال وعمق الرصف كما أنها ليست في حالـة صلاحيـة تامـة وفي حاجـة لإعادة رصف، يضاف إلى ذلك عدم اتساعها وأن نسبة كبيرة منها فردية؟

٢ – طاقة النقل: تبيّـن البيانـات المتاحـة عـن شبكـة النقـل بالسكك الحديديـة إلى تعرض هذه الوسائل للتدهور علاوة على أنها محدودة وليست بـالأطوال والسـرعات المناسـبة ونقص الحركة.

ويتطلب هذا تطوير صناعة وسائل النقل لمقابلة الاحتياجات الجاريـة، هـذا بخـلاف عدم وجود تنسيق فيما بين الدول العربية وتحقيـق طـرق ومواصـلات بريـة وسـكك حديديـة وتبادلية بين أجزاء الوطن العربي.

٣ – النقل النهري والبحري: تفيد أغلب الدراسات أن النقل المائي النهري والبحري في الدول العربية لم يستغل بعد بدرجة كافية بالمقارنة بالدول الخارجية رغم انخفاض تكلفته بالنسبة لوسـائل النقـل الأخـرى، وهـذا يستلزم ضـرورة إقامـة مشروعـات تطـهير وإصـلاح للمجاري المائية الحالية في الوطن العربي مـع ضـرورة تطويـر الوحـدات المتحركـة وصيانتـها لتطوير وسائل النقل النهري.

أما النقل البحري فنجد أن أسطول النقل العربي طاقته محدودة والمسـتهدف زيادتـها في المستقبل لأنها لا تتناسب مع حجم التجارة الخارجية الحالية والمنتظرة للدول العربية.

٤ – الموانىء البحرية: تعتبر الموانىء البحرية محدودة في الدول العربية. وتشير أغلب الدراسات إلى عدم كفاية هذه الموانىء لمواجهة النمو المطرد في حركة التجـارة الخارجيـة وإلى عدم تناسبها مـع منـافذ التجـارة الخارجيـة، عـلاوة علـى بـطء عمليـات الشحـن والتفريـغ للموانىء وكذلك تخلف وسائله وبسبب ضعف طاقـات التخزيـن الداخليـة للموانـىء وكذلـك وسائل النقل الداخلية من الأرصفة للمخازن مما يترتب عليه تعطيل جزء كبير مـن الطاقـات الانتاجية والتعرض للتلف بالنسبة لكثير من البضائع.

ولا شك أن إقامة الخط الملاحي نويبع – العقبـة قـد سـاهم مسـاهمة فعالـة في الربـط البري بين الشرق العربي والمغرب العربي، كما أن إقامة الجسر المقرر إقامته بين شرم الشيخ. والأراضي السعودية عبر جزيرة تيران سيساعد على ربط التجارة وحركة المواطنين بـين مصـر والدول الخليجية.

كما أن حركة الاتصالات السلكية واللاسلكية بين الدول العربية قد حدثت بها طفـرة كبيرة خلال الفترة الماضية ويتطلب الأمر زيادتها خلال الفترة القادمة تحقيقاً ودعماً للتعـاون

العربي المنتظر.

هـ التجارة الخارجية:

تمثل التجارة الخارجية العربية حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية كما أنها مصدر النقد الأجنبي الرئيسي للدول العربية، وقد سجلت نسبة نمو مرتفعة خلال عقد الثمانينات مقارنة بمعدلات نمو الاقتصاد العالمي.

وحول التوزيع الجغرافي للتجارة العربية الدولية نلاحظ:

بالنسبة للصادرات فقد ظلت المجموعة الاقتصادية الأوروبية تمثل الشريك التجاري الأول للدول العربية حيث استوعبت أسواقها حوالي ٣٤٪ من صادرات العالم العربي، يليها اليابان حيث استوعبت ١٨٪، وتحتل الولايات المتحدة الأميركية المرتبة الثالثة إذ استوعبت ١٠٪، وبشكل عام استوعبت الدول الصناعية ٦٢٪ من الصادرات العربية والباقي كان من نصيب الدول الاشتراكية والدول النامية والدول العربية فيما بينها.

وبالنسبة للواردات العربية، فقد احتفظت المجموعة الأوروبية بالمرتبة الأولى أيضاً إذ كانت مصدر ٤٪ من الواردات العربية وتليها الولايات المتحدة الأميركية بنسبة ١١٪ ثم اليابان، وبشكل عام تشكل المجموعة الصناعية الدولية ٦٦٪ من مصادر التوريد للعالم العربي.

كما يلاحظ أن الموارد الأولية العربية تشكل ٨٠٪ من الصادرات العربية، بينما تقل نسبة السلع الصناعية عن ١٠٪ وهذا يشير إلى أن القاعدة الإنتاجية تتركز في إنتاج المواد الأولية من أجل التصدير، كما أن النفط يشكل ما يزيد عن ٨٥٪ من قيمة الصادرات العربية. وتبذل الدول العربية مجهوداً كبيراً لتحقيق تنوع في قاعدتها الإنتاجية من أجل تحسين شروط تبادلها التجاري.

وحول نوعية الواردات، يلاحظ استمرار الدول العربية في استيراد حاجاتها من السلع الصناعية ومستلزمات الإنتاج حيث إن السلع الصناعية وآلات ومعدات النقب تشكل ما يزيد عن ٦٥٪ من الواردات العربية، وما زالت تعتمد الدول العربية في استيراد السلع الاستهلاكية الأساسية كالمواد الغذائية والتي تصل نسبتها إلى حوالى ١٥٪ من الواردات العربية.

وفيما يتعلق بالتجارة البينية بين الدول العربية يلاحظ أنها لا تزيد عن ٨٪ من حجم تجارة الدول العربية العالمية ويرجع ذلك بالأساس إلى:

- المعوقات ذات الطبيعة الإدارية وتضم القيود الجمركية وغير الجمركية.

– المعوقات المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية في البلدان العربية التي تضم العوامل ذات التأثير المباشر أو غير المباشر على مقدرة هذه الدول على التصدير أو الاستيراد.

– المعوقات الناشئة عن عدم توفر الخدمات الضرورية لنمو هذه التجارة وتشمل مجالات النقل والاتصالات والإعلام والمعلومات التجارية والتسويق.

وفي هذا الإطار كان لجهود جامعة الدول العربية بالسماح للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار لتوسيع أنشطتها لتشمل تقديم الضمان التجاري وغير التجاري لائتمان الصادرات العربية وإنشاء برامج تمويل التجارة العربية .

وكذلك عمل برنامج تمويل التجارة العربية على بناء قاعدة حديثة لبيانات التجارة العربية وتأمين الربط اللازم لهذه القاعدة بمركز المعلومات الموثوقة وجارى إنشاء شبكة للمعلومات حول التجارة العربية البينية بمقر البرنامج في أبو ظبي لتقديم المعلومات اللازمة للدول العربية الأعضاء. انظر جدول رقم(٨).

ثانياً: عوامل التهديد الخارجية

يمكن حصر عوامل التهديد الخارجية لاقتصاديات الوطن العربي في عنصرين رئيسيين:

الأول: وهو ارتباط اقتصاد الوطن العربي بالمتغيرات الاقتصادية الدولية في معدلات ارتفاع الأسعار العالمية أو في العلاقات الاقتصادية المتعددة بين الدول العربية والدول الغربية وأن الدول العربية هي دول مصدرة للمواد الأولية والخام وبالأخص اعتمادها الأساسي على تصدير النفط والغاز وكذلك العلاقات التجارية المتمثلة في الواردات والصادرات.

الثاني: وهو الاتجاه إلى التكتلات الاقتصادية في أرجاء العالم المختلفة. فبداية، نجد أن إعلان أوروبا الموحدة المقرر في بداية عام ١٩٩٣ لتستوعب ٣٥٠ مليون نسمة بخلاف محاولات باقي الدول الأوروبية الأخرى الإنضمام لها وهو ما أعلن فعلاً من التعاون بين هذه المجموعة ومجموعة دول الأفتا الأوروبية وهي تضم سبع دول ليصبح اجمالهم ١٩ دولة تضم حوالي ٤٠٠ مليون مستهلك بحلول عام ١٩٩٣ واتجاهها للدعم الاقتصادي لأبناء العم بالدول الأوروبية الشرقية، وكذلك دول الكومنولث الجديد (الاتحاد السوفياتي سابقاً) وكذلك إقامة المنطقة التجارية الحرة بشمال أميركا التي تضم الولايات المتحدة الأميركية وكندا والمكسيك (حوالي ٣٥٠ مليون نسمة) وتنامي القوة الاقتصادية اليابانية (١٣٥ مليون نسمة) وظهور الصين كقوة كبرى اقتصادياً وعسكرياً وتطوير التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل أسيان

(جنوب شرق آسيا) التي تضم حوالي ٣١٠ مليون نسمة (بروناي – أندونيسيا – ماليزيا – سنغافورة – الفلبين – تايلاند) منها النمور الثلاثة مركزها كوالالمبور عاصمة ماليزيا، ومنظمة جنوب آسيا وتضم خُمس سكان العالم (الهند – باكستان – بوتان – بنجلادش – المالديف – سيريلانكا – نيبال) بخلاف المنظمات الإقليمية لدول أميركا الوسطى والجنوبية.

وهنا نجد القصور في مجالات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي الذي يتوفر له كل مقومات العمل لكي يشغل مكانة رئيسية وسط التكتلات الاقتصادية المحيطة والمتنامية.

وفي مجال حصر التهديد الخارجية نخص بالذكر هنا دور دول الجوار الإقليمي والتي لديها أطماع اقتصادية في المنطقة العربية وهي إيران، تركيا وإسرائيل.

فإيران وتركيا أحييا حلف تركيا – إيران – باكستان، كما تحاول كل منهما تطوير ودعم اقتصادياتها مع دول الكومنولث المستقلة خاصة الدول الست الإسلامية في الجنوب، وتركيا تحاول ضمهما معاً في إطار حلف للدول المطلة على البحر الأسود كما أن تركيا تستخدم سلاح الماء في الضغط على كل من العراق وسوريا بحجة تنمية جنوب شرق الأناضول في الوقت الذي ترغب فيه إقامة خط مياه (أنبوب السلام) لبيع مياه نهري سيحان وجيحان إلى الدول العربية المجاورة ومعها إسرائيل وكذلك إلى الدول الخليجية الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي. أما إسرائيل فتتطلع هي الأخرى لتحتل مكانة مركز التقدم التكنولوجي في منطقة الشرق الأوسط والسيطرة على اقتصاديات المنطقة بحجة ما حققه اقتصادها من تقدم تكنولوجي وتفوق على الدول العربية ثمناً للسلام مع الدول العربية في حالة تحقيقه علاوة على تغلغلها الحالي في العديد من اقتصاديات دول المنطقة خاصة المجاورة، كما أن عيونها أيضاً على الدول الإسلامية بدول الكومنولث وأقرت اتفاقية مؤخراً مع الولايات المتحدة الأميركية لعمل مشروعات استثمارية في هذه الدول الإسلامية بأموال أميركية وتكنولوجيا وخبراء من إسرائيل.

وفي مجال عوامل التهديد الخارجية، نجد تزايد ارتباط بالدول الغربية وهو ما يستلزم ضرورة إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم الغربي مع ضرورة تطوير العلاقات بين الدول العربية ودول العالم الثالث بالأساس.

كما أن مجالات التعاون العربي الأفريقي والآسيوي محدودة وبالنظر إلى السوق الأفريقية وهي القريبة من الدول العربية خاصة مع تواجد عدد ٩ دول عربية أفريقية، إلا أن كافة القرارات في مجال التعاون العربي الأفريقي تكاد تكون حبراً على ورق فقط مما يستلزم معه تغيير التوجه نحو الدول الأفريقية والآسيوية ولا سيما في مجال التعاون جنوب –

جنوب وفي إطار الدول الإسلامية أيضاً والتي تضم الدول العربية كافة. وقد دعم ذلك أيضاً ما جاء في مؤتمر قمة دول عدم الانحياز العاشر الذي عقد في بداية شهر سبتمبر ١٩٩٢ الماضي في جاكرتا والذي أكد على ضرورة التوجه نحو التعاون مع دول الجنوب والتركيز على التعاون جنوب – جنوب.

ثالثاً: التهديدات العسكرية والصراعات المحلية

خاضت الدول العربية خلال الخمسين عاماً الماضية حروباً دامية سواء كانت بين الدول العربية وجيرانها أو بين الدول العربية وبعضها. ومن أهم هذه الحروب:

الصراع العربي – الإسرائيلي: والذي تسبب في نشوب حروب طويلة بين الدول العربية وإسرائيل عام ١٩٤٨ ثم العدوان الثلاثي من إسرائيل وانجلترا وفرنسا على مصر عام ١٩٥٦، وتلاه عدوان إسرائيل على كل من سوريا والأردن ومصر عام ١٩٦٧، ثم حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ والتي شارك فيها كل من مصر وسوريا بدعم من دول عربية أخرى، وتلاه الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٧٨ ثم عام ١٩٨٢ واحتلالها للجنوب اللبناني.

حرب الخليج: من الناحية الاقتصادية، يمكننا القول إن سنوات الثمانينات كانت من دون شك عقد تبديد الموارد المالية العربية، حيث نشبت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران منذ سبتمبر ١٩٨٠ حتى منتصف أغسطس ١٩٨٨ واحتلال العراق للكويت في أوائل أغسطس ١٩٩٠ لحين تحريرها في فبراير ١٩٩١. فالحرب العراقية – الإيرانية تسببت في خسائر في الأرواح فاقت المليون شخص، والعراق دخل الحرب واحتياطيه النقدي ٣٢ مليار دولار وخرج من الحرب وديونه ٧٠ مليار دولار. وقدرت خسائره بما لا يقل عن ٢٠٠ – ٣٠٠ مليار دولار وحاجته لما لا يقل عن ١٠٠ مليار دولار لتجهيز المؤسسات وتطوير البنية الأساسية.

وكان من نتائج الحرب انتشار المخاوف من الاعتداءات والمخاطر، الأمر الذي دفع دول الخليج عموماً إلى تخصيص ٢٥ – ٣٥٪ من دخلها القومي للنفقات الدفاعية والتجهيزات الحربية، الأمر الذي أصبحت فيه المنطقة خلال الثمانينات أكثر المناطق في العالم إنفاقاً على شراء الأسلحة المتطورة.

واستغرقت حرب الخليج الثانية من تاريخ احتلال القوات العراقية للكويت في ٢ من أغسطس ١٩٩٠ وحتى تحرير الكويت في ٢٨ من فبراير ١٩٩١ فترة سبعة أشهر، لكن نتائجها على الموارد والتوقعات العربية كانت باهظة وتسببت الحرب في انخفاض احتياطي

الكويت، من ١٢٠ مليار دولار إلى اقل من ٣٠ مليار دولار وانفقت السعودية الكثير على المشاركة في تمويل نفقات قوى التحالف وعلى استضافة الكويتيين. وبعد حرب الخليج أصبحت موازنات دول عربية نفطية في المنطقة في حالة عجز ونسبة العجز تتراوح ما بين ٢٠ – ٦٠٪.

أما العراق، فخسائره جسيمة لا يمكن تقديرها. يكفي أنها أتت على ٧٠٪ من البنية التحتية له وأنه التزم بتعويضات ستقضي على كافة موارده الخمسين عاماً القادمة على الأقل.

ويمكن إيجاز آثار حرب الخليج الثانية في:

- تدمير المنشآت والمؤسسات والبنية الأساسية.
- التسبب في تشتيت ومعاناة أعداد كبيرة من المواطنين العرب والأجانب.
- تعميق الاختلالات في الاقتصاد العربي الكلي.
- التسبب في تلوث البيئة على نطاق واسع.

وبالنسبة للخسائر المباشرة وغير المباشرة لحرب الخليج الثانية على الدول العربية يمكن أن تتراوح بين ٦٠٠ – ٨٠٠ مليار دولار. وآخر التقديرات العربية للحرب بلغت ٦٢٠ مليار دولار أميركي[٨].

تقدر خسائر دول مجلس التعاون الخليجي وحدها ما بين ٢٠٠ – ٣٠٠ مليار دولار، وقدرت خسائر العراق وحدها في هذه الحرب حوالى ٢٠٠ مليار دولار.

هذا بخلاف حروب داخلية سواء عربية – عربية أو من أجل السيطرة على الحكم في الدول العربية مثل الصراع الدامي في الصومال وحركة الانفصال بجنوب السودان وجيبوتي وغيرها. وقد نتج عن ذلك تزايد أعباء الإنفاق العسكري في الدول العربية والتي تصل نسبته أحياناً إلى أكثر من ٢٥٪ من الدخل القومي. وقدر الإنفاق الدفاعي أحياناً بحوالى ٥٠ مليار دولار سنوياً مما يشكل عائقاً أساسياً للتنمية وإستنزافاً للموارد بعيداً عن التنمية، بخلاف أعباء الإنفاق العسكري، نجد إنفاق الأموال في مشاريع غير اقتصادية مكلفة كانت الدول العربية في غنى عنها مثل شق ومد أنابيب النفط بعيداً عن مناطق التهديد لتتمكن من تصدير بترولها، وهو ما حدث مثلاً للعراق، واستخدام الطاقة البشرية في المجهود الحربي بعيداً عن التنمية وكذلك مجالات إنفاق عديدة أخرى نتيجة للعمليات العسكرية أو التهديد باستخدامها[٩].

خاتمة:

ويجدر بنا هنا أن نذكر أن الدول العربية كانت البادئة في تشكيل هيكل التعاون الاقتصادي العربي منذ نشأة جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥[١٠] بموجب قرار المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية رقم ٨٥ في ١٩٥٧/٦/٣ والذي يضم ١١ دولة عربية بإقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية وكذلك قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ١٩٦٤/٤/١٣ بإنشاء السوق العربية المشتركة كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، علماً بأن عدد الدول العربية الأعضاء في السوق ٧ دول عربية من الـ ١١ دولة الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية و ٢١ دولة عربية أعضاء مجلس الجامعة العربية حاليا [١١].

إلا أن الإنجازات الفعلية التي تحققت في هذا المجال لا تقارن بما تأمل أن تكون عليه الشعوب العربية، ويرجع ذلك بالأساس إلى الأحداث والحروب الطويلة التي خاضتها الشعوب العربية وانشغالها عن الوحدة الشاملة والنظرية الإقليمية في مجالات التعاون وليس التعاون الشامل. إلا ان هذه الجهود لا شك تمثل خطوات على الطريق الصحيح (الناتج المحلي العربي عام ١٩٩٠ يقدر بحوالى ٤١٩ مليار دولار بعدد سكان ٢٢٠ مليون نسمة في الوقت الذي يصل فيها الناتج المحلي الياباني ٣٣٨١ مليار دولار في نفس العام لعدد سكان ١٢٤ مليون نسمة).

وقد شكلت دول الخليج الست مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ وكذلك مجلس التعاون العربي الذي كان يضم (العراق – مصر – الأردن – اليمن) الذي شكل في ١٩٨٩/١/١٦، ولكن عصفت العراق بتشكيله إثر اعتدائها على الكويت في ١٩٩٠/٨/٢، واتحاد المغرب العربي الذي تبذل جهود إنشائه منذ بداية الستينات وشكل في ١٩٨٩/٢/١٧ ليضم دول المغرب العربي الخمس، إلا أنه ما زالت تعترضه بعض عقبات تؤدي إلى استمرار وجوده نتيجة للأحداث الدائرة بين ليبيا والدول الغربية (الولايات المتحدة الأميركية وانجلترا وفرنسا). ونأمل في تجاوزها لكي تستمر مسيرة الاتحاد. وكذلك تشكيل دول إعلان دمشق الذي يضم دول الخليج وكل من سوريا ومصر، إلا أن هذه الخطوات ترجو أن لا يعيق العمل العربي الموحد في الفترة القادمة بعد لمّ شمل الدول العربية مرة أخرى إثر الفرقة الناتجة عن غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ وتتمنى أن لا تدوم فترة المقاطعة والخلافات.

كما ان اجتماع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في دورته الـ ٥٥ التي عقدت الاثنين ١٩٩٢/٥/٣١ بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والذي ضم وزراء المال

والاقتصاد والتخطيط من أجل وضع البرنامج التنفيذي المتكامل لتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وأسس التنسيق والتعاون بين المجلس والجامعة العربية والمطالبة بعقد اجتماع قمة عربي قريباً من أجل دعم التجارة العربية وتنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري كخطوة على طريق إقامة السوق العربية المشتركة والتكامل الاقتصادي العربي[١٢].

هذا ومن انجازات مجلس الوحدة الاقتصادية منذ انشائه إقامة عدد من المشاريع المشتركة وإنشاء الشركات الأربع العربية القابضة وجميعها عاملة وناجحة إلى جانب الاتفاقيات التي تم انجازها في مجال العمالة والضرائب والاستثمار.

كذلك هناك مشروعات جديدة مقترحة لإقامة اتحاد عربي للمدفوعات وشركات عربية للنقل البري والسكك الحديدية.

كما أن هناك خطوات أساسية لتحقيق الوحدة الاقتصادية من خلال إزالة الحواجز وحرية تنقل المواطنين بالإضافة إلى الإعفاء الجمركي الكامل لمنتجات الدول العربية وتوحيد التعريفة الجمركية في تعامل دول السوق العربية المشتركة مع الدول الأجنبية وإزالة معوقات التعاون العربي والتي نوجزها فيما يلي:

العوامل المعوقة للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية:

١ – الظروف التي تمر بها الدول العربية من منازعات وأوضاع سياسية داخلية وخارجية غير مستقرة مما يؤدي إلى الإقليمية والانعزالية وقصور الوعي بالتكامل.

٢ – عدم توفير الإرادة السياسية والإدراك بالحاجة إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية نظراً لعمق النزاعات الإقليمية. وجاء نداء أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية في اجتماع الدورة ٥٥ التي بدأت في ١٩٩٢/٥/٣١ وخطابه يوم ١٩٩٢/٦/٣ ذكرى مرور ٢٨ عاماً على تشكيل المجلس ومطالبته بعقد قمة عربية لتوحيد الصف العربي والتكامل الاقتصادي العربي.

٣ – عدم توفير الضمانات التي يجب توافرها لرأس المال العربي المستثمر داخل المنطقة العربية.

٤ – تجنب الاستثمارات في مجال الزراعة والصناعة وهي التي تشكل أساس التنمية الحديثة.

٥ – ضعف الاقتصاد العربي ومن أبرز أسبابه:

– اختلاف النظم الاجتماعية والاقتصادية بين الدول العربية.

- القيود المفروضة على انتقال الأفراد ورؤوس الأموال بين الدول العربية.
- اختلاف التقييم النقدي بين الدول العربية.
- تصور الدول العربية أن كل عمل مشترك يلزم أن يكون لصالح الدولة الأكثر نمواً، الأمر الذي يحد من مجالات التعاون.

٦ - ضرورة تغيير البنية الأساسية للدول العربية بحيث تهدف إلى عدم التناقض بينها وخلق البعض، وتعتبر من الأمور الصعبة والتي تحتاج إلى تضافر كافة الجهود لإتمام هذه الغاية.

٧ - تخلف وسائل النقل وخاصة وسائل النقل البري منها (سكك حديد - طرق) بما لا يخدم التكامل الاقتصادي بين أقطار هذا الوطن مما يساعد على قلة التبادل التجاري بين البلدان العربية.

٨ - أوضاع المنظمات والهيئات التابعة لجامعة الدول العربية وما تعانيه من أزمات مالية كبيرة.

ولا شك أن تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية السابق الإشارة اليها تعتبر خطوة على الطريق التي تشمل:

١ - حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

٢ - حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية والأجنبية.

٣ - حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

٤ - حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية.

٥ - حقوق التملك والإيضاء والإرث.

تشكل هذه العناصر الرئيسية أساساً لتحقيق خطوة على طريق التكامل الاقتصادي العربي.



مؤشرات عامة عن الوطن العربي

المساحة الكلية للدول العربية	١،٤ مليار هكتار
نسبة مساحة الدول العربية للعالم	١٠،٢ ٪
نسبة سكان العالم العربي للعالم	٥،٠ ٪
العمالة العربية (مليون عامل)	
الناتج المحلي الإجمالي العربي	٦٥
(بالأسعار الجارية مليار دولار أميركي)	٤١٩،٠
متوسط نصيب الفرد من الناتج بسعر السوق (دولار)	١٨٧١
نسبة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية إلى الناتج المحلي الإجمالي	٢٠ ٪
نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي	١٠ ٪
نسبة احتياطي النفط العربي المؤكد إلى الاحتياطي العالمي	٦٢ ٪
إنتاج النفط الخام في الدول العربية (مليون برميل يومياً)	١٦،٦
نسبة انتاج النفط الخام العربي للعالم	٢٥،٧ ٪
نسبة احتياطي الغاز الطبيعي العربي للعالمي	٢١،٦ ٪
نسبة انتاج الغاز الطبيعي العربي للعالمي	١٠،٦ ٪
الصادرات السلعية العربية (مليار دولار) عام ١٩٨٩	١٠٩
نسبة الصادرات العربية إلى الصادرات العالمية	٣،٤ ٪
نسبة الواردات السلعية العربية (مليار دولار)	٩٥،٥ ٪
نسبة الواردات العربية إلى الواردات العالمية	٣ ٪
إجمالي الصادرات (الواردات) العربية البينية (مليار دولار)	٩
نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة العربية	٨،٥ ٪
الاحتياطات الدولية للدول العربية (مليار دولار)	٣٧
الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة (مليار دولار)	١٤١،٤
خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة (مليار دولار)	١٤،٢

جدول رقم (١)

المكان والمساحة والناتج المحلي

مسلسل	الدولة	المساحة بالكم[٢]	السكان بالألف نسمة عام ١٩٩٠م	الناتج المحلي بالمليون دولار عام ١٩٩٠م
١	الدول العربية	١٣،٨٧٧،٨٦٠	٢٢٣،٠٣٧	٤١٩،٠٠٦
٢	المجموعة الأولى:	٧،٢٣٢،٦٤٠	٧٠،٠٣٠	٢٩٩،٦٢٩
٣	الإمارات	٨٣،٦٠٠	٢،٢٥٥	٣٤،٣٣٥
٤	البحرين	٦٨٠	٤٩٨	٦،٦٤٤
٥	الجزائر	٢،٣٨٢،٠٠٠	٢٥،٦٦١	٥٣،٧٩٩
٦	السعودية	٢،٢٤٠،٠٠٠	١٥،٢٢٥	٩٣،٠٢٨
٧	العراق	٤٣٨،٠٠٠	١٨،٣١٨	٥١،١٥٦
٨	عمان	٣٠٠،٠٠٠	١،٤٨٨	١٠،٦٢٢
٩	قطر	١١،٠٠٠	٤١٩	٧،٣٤٧
١٠	الكويت	١٧،٨٢٠	٢،٠٦١	١٥،٣٢٣
١١	ليبيا	١،٧٥٩،٥٤٠	٤،١٠٥	٣٠،٣٧٥
١٢	المجموعة الثانية:	٦،٦٤٥،٢٢٠	١٥٣،٠٠٧	١١٩،٣٧٧
١٣	الأردن	٨٩،٢١٠	٤،١٥٢	٣،٨١٠
١٤	تونس	١٦٣،٦١٠	٨،٥٢٢	١١،١٨١
١٥	جيبوتي	٢٣،٢٠٠	٤٢٢	٣٨٨
١٦	السودان	٢،٥٠٦،٠٠٠	٢٥،١١٠	١٦،٤٧٨
١٧	سوريا	١٨٥،١٨٠	١٢,٠٦٥	٢٠،٢٠١
١٨	الصومال	٦٣٨،٠٠٠	٥،٣٦٥	١،٠٩٥
١٩	فلسطين	٢٧،٢٠٠	ــــــ	ــــــ
٢٠	لبنان	١٠،٤٠٠	٣،٠٠٤	٣،٧٩٢
٢١	مصر	١،٠٠١،٤٥٠	٥٥،٨١٦	٢٧،٤٧٢
٢٢	المغرب	٤٤٧،٠٠٠	٢٥،٦٩١	٢٥،٣٢٢
٢٣	موريتانيا	١،٠٢٦،٠٠٠	٢،٢١٣	١،٠٢٢
٢٤	اليمن	٥٢٨،٠٠٠	١٠،٦٤٧	٨،٦١٨

التقرير الاقتصادي العربي الموحد. الأعوام من ١٩٨٨ – ١٩٩١

جدول رقم (٢)

الإيرادات النفطية للدول العربية (مليار دولار)

البيان	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٠
المجموع	٢١٦،٢	٢٠٠،٦	٧٤،٨	٤٥،٢	٧٣،٨	٨٩،٤
الإمارات	١٩،٥	١٨،٣	٦،٠٦	٤،٨	١٠،٣	١٦،١
البحرين	٣،٢	٣،٩	٠٠،٩٩	٠٠،٦	٠٠،٦	٠٠،٨
تونس	١،١	١،٣	٠٠،٤٥	٠٠،٣	٠٠،٦	٠٠،٦
الجزائر	٢،٦	١٣،٠	٩،٣	٦،١	٩،٠	١٢،٣
السعودية	١٠١،٤	١١١،٥	٢٤،٤	١١،٤	١٧،٨	٣١،١
سوريا	١،٣	١،٣	٠٠،٧٩	٠٠،٣	١،٦	٢،٠
العراق	٢٦،١	١٠،٤	١٠،٦	٦،٩	١٤،٢	٦،٩
عمان	٣،٣	٤،٤	٤،٤	٢،٥	٣،٢	٤،١
قطر	٥،٤	٥،٥	٣،٠٦	١،٧	٢،٢	٣،٠
الكويت	١٨،٤	١٤،٢	٧،٦	٦،١	٨،٩	٥،٣
ليبيا	٢١،٩	١٤،٧	٦،٢	٣،٤	٤،٥	٥،٩
مصر	٢،٠	٢،١	٠٠،٧٨	٠٠،٧	٠٠،٤	٠٠،٦
اليمن	—	—	—	—	—	٠٠،٧

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد. الأعوام ١٩٨٨ – ١٩٩١.

- وفي تقرير نشر في جريدة السياسة الصادرة عن المملكة العربية السعودية في ١٩٩٢/٩/٨ ص٩ أوضحت أن عائدات النفط للدول العربية المصدرة للبترول بلغت حوالى ٩٦ مليار دولار عام ١٩٩١.

جدول رقم (٣)
نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي
في الوطن العربي (١٩٨٧)

السلعة	نسبة الاكتفاء	العجز بالألف طن	العجز بملايين الدولارات
الحبوب	٪ ٤٨،٠	٣٢،٦٤٤	٥،٧١٢
الزيوت	٪ ٤٣،٣	١،٨٣٥	١،٢٢٦
السكر	٪ ٣٥،٥	٣،٧٣٢	١،٢٣٨
اللحوم	٪ ٨٢،٥	٨٣٠	١،٩٨٠
الألبان	٪ ٥٥،٩	٩،٤٠٦	١،٩٢٧
أخرى	ـــــ	ـــــ	٤،٩١٧
المجموع	ـــــ	ـــــ	١٧،٠٠٠

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

جدول رقم (٤)

الفجوة الغذائية في الدول العربية (١٩٨٩)

القطر	الفجوة الغذائية
الإمارات	٩٤٣
البحرين	٢١٠
الجزائر	٢٥٦٦
السعودية	٢٩٨٤
العراق	١٩٦٢
عمان	٣٠٢
قطر	١٨٩
الكويت	٩٩٥
ليبيا	٩٨٩
الأردن	٢٥٢
تونس	٣٧٠
جيبوتي	٤٥
السودان	٣٤
سوريا	١٤٣
الصومال	١٣
لبنان	٣٦٥
مصر	٣٥٤٧
المغرب	٩٥
موريتانيا	٨٨
اليمن	٥٤٣
المجموع	١٧،٠٠٠

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

جدول رقم (٥)

بيان بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وفقا لمدى توفر المياه وأنماط التجارة

دول ذات وضع تجاري قوي ولا تعاني من عجز خطير في المياه

الدولة	الميزان التجاري بالمليار دولار	تجارة الغذاء بالمليار دولار	العجز في المياه (بالكيلو متر المكعب)
في الشرق الأوسط :			
البحرين	– ٠٠،١	– ٠٠،٢٥	– ٠٠،١٥
إيران	+ ٢,٠٠	– ٢،٠٠	———
العراق (قبل أغسطس ١٩٩٠)	+ ٥،٠٠	– ٢،٠٠	———
الكويت	+ ٣,٠٠	– ٠٠,٣٠	– ٠٠،١٥
قطر	+ ١،٠٠	– ٠٠،١٥	– ٠٠،١٠
السعودية	+ ٤،٠٠	– ٣،٥٠	– ١،٠٠
الإمارات	+ ٧،٠٠	– ٠٠,٩٠	– ٠٠،٢٠
في شمال أفريقيا :			
الجزائر	+ ٠٠،٢	٢،٠٠	٢
ليبيا	+ ٤،٠٠	١،١٠	٠٠،٣٠

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

جدول رقم (٦)

دول ذات وضع تجاري ضعيف وذات عجز مائي كبير

الدولة	الميزان التجاري بالمليار دولار	تجارة الغذاء بالمليار دولار	العجز في المياه (بالكيلو متر المكعب)
في الشرق الأوسط			
إسرائيل	– ١،٤	– ٠٠،٣٠	– ٠٠،٢٠
الأردن	– ٢،٠٠	– ٠٠،٣٠	– ٠٠،١٥
لبنان	– ١،٥	– ٠٠،٢٠	——
سوريا	– ٢،٠٠	– ٠٠،٥٠	– ٠٠،١٥
اليمن	– ١،٠٠	– ١،٠٠	متوقع
في شمال أفريقيا			
مصر	– ٦،٠٠	– ٥،٥٠	– ١٠،٠٠
المغرب	– ١،٠٠	——	متوقع
تونس	– ١،٠٠	– ٠٠،٢٠	– ٠٠،٢٠

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

* * *

جدول رقم (٧)

دول ذات وضع تجاري ضعيف ولديها فائض مياه

الدولـــة	الميزان التجاري بالمليار دولار	تجارة الغذاء بالمليار دولار	العجز في المياه (بالكيلو متر مكعب)
في الشرق الأوسط			
تركيا	– ٥،٠٠	+ ١،٥٠	+ ١٠،٠٠
في شمال أفريقيا			
السودان	– ٠٠،٥	+ ٠٠,١٠	٤،٠٠

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية

جدول رقم (٨)

اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية

اتجاه التجارة	الدول العربية	المجموعة الأوروبية	اليابان	الولايات المتحدة	أخرى	إجمالي
الصادرات						
١٩٨٥	٧،٤	٣٧،٥	٢٤،٥	٤،٠	٢٦،٦	١٠٠
١٩٨٦	٧،٨	٣٩،٦	٢١،٠	٧،٩	٢٣،٦	١٠٠
١٩٨٧	٧،٩	٣٦،٦	١٨،٤	٩،٦	٢٧،٥	١٠٠
١٩٨٨	٨،٧	٣٦،٠	١٩،٢	١٠،٤	٢٥،٧	١٠٠
١٩٨٩	٨،٥	٣٣،٨	١٨،٠	١٠،٦	٢٩،١	١٠٠
الواردات						
١٩٨٥	٨،٤	٤٤،٦	١٢،٩	١٠،٦	٢١،٥	١٠٠
١٩٨٦	٧،٢	٤٥،٦	١١،٢	١١،١	٢٤،٩	١٠٠
١٩٨٧	٨،٤	٤٧،٢	١٠،٧	١٠،٤	٢٣،٣	١٠٠
١٩٨٨	٨،٠	٤٣،٧	١٠،٧	١١،١	٢٦،٥	١٠٠
١٩٨٩	٨،٨	٤٤،٢	٩،٧	١١،٨	٢٥،٥	١٠٠

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩١ - ص ٢٤٩

المراجع

١ – التقرير الاقتصادي العربي الموحد – الصادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – الأعوام من ١٩٨٥ – ١٩٩١.

٢ – دراسة عن الأزمة الراهنة للاقتصاد العربي – للسيد الدكتور محمود عبد الفضيل – جريدة الأهرام في ١٩٨٨/١/١٣.

٣ – جريدة الحياة – العدد ١٠٧٨٤ الصادرة في ١٩٩٢/٨/١٩ ص "١".

٤ – الأهرام الاقتصادية – العدد ٩٥٢ في ١٩٨٧/٤/١٣ – ص "٣٦".

٥ – مجلة الوطن العربي – العدد ٤٩١ الصادرة عن الفقرة من ١١ – ٨٦/٧/١٧ ص ٤٨–٤٩.

٦ – مجلة ميريت – تقرير الشرق الأوسط – العدد ١٤٥ – مارس/أبريل ١٩٨٧.

– الباحث العربي – العدد ٢٩ – مارس/يونيو ١٩٩٢ ص ٩–٣٤.

– جريدة الحياة – العدد ١٠٧٤٤ في ١٩٩٢/٧/١٠ ص "١".

٧ – مجلة البترول – شهرية – المجلد ٢٩ – العدد ٢ – فبراير ١٩٩٢.

– النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) السنة ١٨ – العدد ٤ – ابريل ١٩٩٢.

٨ – جريدة الحياة – العدد ١٠٧٦٣٣ الصادرة في ١٩٩٢/٧/٢٩ ص "١" – جريدة الحياة العدد ١٠٦٩٢ الصادرة في ١٩٩٢/٥/١٨ ص "١٣".

٩ – مقالة عن الإنفاق العسكري والتنمية منشورة في جريدة الجمهورية القاهرة – العدد الأسبوعي – الخميس ١٩٨٧/٤/١٩ ص "٧".

١٠ – الأهرام – الصادر في ١٩٩٢/٥/٣١ – ص "٦".

١١ – جريدة الحياة – العدد ١٠٧٠٦ الصادرة في ١٩٩٢/٦/١ – ص "٩".

١٢ – حديث للسيد الدكتور حسن إبراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية – نشر في جريدة الأهرام بالقاهرة في ١٩٩٢/٥/٢٤ ص "٦".

* * *

العقبات الجمركية التي تضعها أوروبا
أمام الصناعات البتروكيماوية العربية

السفير سالم راشد العقروبي
سفير دولة الإمارات العربية المتحدة في بلجيكا

لا شك أن المتغيرات الاقتصادية التي تشهدها الدول العربية المنتجة للبترول في محاولتها لتقليل اعتمادها على مصدر رئيسي ناضب من مصادر الدخل وتوجيهها لتنويع قاعدة اقتصادها وزيادة استفادتها من القيمة المضافة لثرواتها الطبيعية اتجاه له ما يبرره. فقد أثبتت التطورات الاقتصادية الدولية في السنوات الماضية أن خطورة الاعتماد على مصدر رئيسي من مصادر الدخل لا تقتصر على سلعة دون أخرى مهما كانت الأهمية العالمية لهذه السلعة. كذلك كان نتيجة انتهاج أوروبا لسياسة تنويع مصادر استيرادها من جهة وتقليل اعتمادها على بترول الأوبك من جهة أخرى إن واجهت الدول العربية المنتجة للبترول مصاعب في إمكانية التعاون الاقتصادي المستقبلية معها.

وهكذا انتهت الأفكار التي كانت سائدة في وقت ما باعتبار أوروبا شريكة تجارية للعالم العربي حيث كان بإمكان الدول العربية المنتجة للبترول تسويق أي كمية تريد من صادراتها البترولية دون حاجة لأي جهد يذكر وذلك بسبب الارتفاع الشديد على الطلب العالمي للبترول كما كان بإمكان أوروبا تصدير أي كميات من منتجاتها للدول العربية وذلك لارتفاع الطلب وبالذات في دول الخليج أثناء بناء البنى الأساسية في هذه المنطقة.

وتشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل السلعي التجاري الخليجي - الأوروبي بلغ في عام ١٩٩٠ حوالي ٣٣،٣ دولاراً أميركياً ويشكل هذا الرقم حوالي ٢٦٪ من إجمالي حجم التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون في حين لم تتجاوز هذه النسبة ١٧،٥٪ مع دول جنوب وشرق آسيا و٢٢٪ مع اليابان و١٤٪ مع الولايات المتحدة الأميركية.

ويعتبر سوق دول مجلس التعاون الخليجي أكبر أسواق الجماعة الأوروبية في الشرق الأوسط إذ استوعبت ٤٣ مليار دولار من صادرات الجماعة الأوروبية في الشرق الأوسط عام ١٩٨٩ كما بلغت واردات مجلس التعاون من الجماعة الأوروبية حوالي ١٧ مليار دولار في المتوسط خلال الفترة من ٨٣ - ١٩٩٠.

أما من ناحية أهمية الجماعة الأوروبية كسوق لصادرات دول مجلس التعاون فإنها

تأتي في المرتبة الثالثة بعد اليابان ومجموعة دول جنوب شرق آسيا حيث استوعبت السوق الأوروبية ١٧ ٪ من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون مقارنة بسوق اليابان التي استوعبت ٢٧٪ وسوق دول جنوب وشرق آسيا التي استوعبت ٢٠٪ وذلك حسب إحصاءات التجارة الخارجية لعام ١٩٩١ علماً بأن النفط بما في ذلك المنتجات المكررة استحوذ على حوالي ٨٤٪ من مجمل صادرات دول مجلس التعاون.

ومن الطبيعي أن تحتل في الظروف الحالية البتروكيماويات منزلة رئيسية داخل حركة التصنيع العربية ولا سيما في البلاد المنتجة منها للنفط ذلك أن صناعة البتروكيماويات تعتمد أساساً على النفط كمادة خام كما أنها تنتج كل العناصر الكيماوية أو مركبات العناصر التي يمكن إخراجها من البترول والغاز الطبيعي.

وهكذا أصبحت التجارة في البتروكيماويات واحدة من أعظم القضايا في العلاقات التجارية بين الدول العربية المنتجة للبترول والمجموعة الأوروبية.

فبعد أن تحققت السيطرة الوطنية المباشرة للأقطار العربية المنتجة للنفط على ثرواتها أصبح دخول الدول العربية في مجال الصناعات البتروكيماوية إسهاماً منطقياً في منطقة زاخرة بالمواد الأولية اللازمة لهذه الصناعة. فالشركات النفطية العربية لديها السبب الموضوعي لكي تتطور إلى شركات كاملة. إن صناعة بتروكيماوية متطورة تعتمد أساساً على الميزان النسبية التي تتمتع بها في البلاد العربية هو الحل المنطقي على المدى الطويل لإطالة عمر الاحتياطي النفطي ورفع قيمة صادراته وهذا يعني اقتصاداً كبيراً في استخدام الخام.

وهكذا شهدت الدول العربية منذ الثمانينات بداية ظهور صناعة جديدة هي صناعة البتروكيماويات ودخول بعض المشاريع مرحلة الإنتاج التجاري وبدء الشركات العربية تصدير إنتاجها إلى السوق الأوروبية.

وقد أثار هذا الحدث ضجة كبيرة في الأوساط الصناعية في الدول العربية تذكرنا بتلك الحملة التي أثارتها هذه الأوساط في بداية السبعينات عقب تعديل أسعار النفط الخام واتهمت فيها الدول المنتجة للنفط وخاصة الدول العربية منها بالعمل على زعزعة النظام الاقتصادي العالمي واقتصاديات الدول الصناعية الغربية وهكذا بدأت نفس الأوساط السابقة منذ فترة حملة جديدة مغرضة تجاه الدول العربية التي اختارت طريق تصدير مواردها الطبيعية المتمثلة في النفط والغاز الطبيعي على رأسها دول الخليج وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والتي أنشأت منذ منتصف السبعينات الشركة السعودية للصناعات الأساسية

للاضطلاع بمهام تنمية وتطوير الصناعات البتروكيماوية الأساسية وقد تلا ذلك تكوين شركات بتروكيماوية في باقي الدول العربية.

ولا شك أن تجارة المواد البتروكيماوية ليست تجارة من طرف واحد فالبلاد العربية المنتجة للبترول تستورد من هذه المواد أكثر مما تصدر بل إن الميزان التجاري في مجال الصناعات البتروكيماوية يكاد يكون مختلاً اختلالاً كبيراً لصالح الدول الصناعية.

ومن الجدير بالذكر أن الحماية التي تتخذها الجماعة الأوروبية للحد من الصادرات الصناعية لدول التعاون قد حدت من تصدير كميات أكبر وأمكن خفض العجز التجاري الذي بلغ في عام ١٩٨١ حوإلى ٦،٧ مليارات دولار أميركي لصالح المجموعة الأوروبية.

فإجراءات الحماية هذه تشكل عائقاً أمام زيادة التبادل التجاري بين المجموعتين. ونود الإشارة إلى أن ٤٠٪ من واردات دول مجلس التعاون من الجماعة الأوروبية معفاة من الرسوم الجمركية وبصفة عامة فإن متوسط نسبة الرسوم الجمركية على واردات دول مجلس التعاون من الجماعة الأوروبية لا تتعدى ٣،٧٪. وفي المقابل نرى أن قواعد نظام الأفضليات المعمم والذي بمقتضاه تضع المجموعة الأوروبية سنوياً سقوفاً معفاة من التعريفة الجمركية لا يساهم في زيادة صادرات دول مجلس التعاون إلى الجماعة الأوروبية حيث إنه إذا تجاوزت صادرات دول مجلس التعاون إلى الجماعة الأوروبية السقوف المحددة فإنه يتم بمقتضى هذا النظام إعادة فرض التعريفة الجمركية.

ومن الجدير بالذكر أن السقوف المعفاة لصادرات دول مجلس التعاون تعتبر ضئيلة إلى درجة تفقد معها مغزاها وأهميتها بالنسبة لصادرات دول المجلس الصناعية، وبالتالي فمن الخطأ أن تقف الحكومات العربية مكتوفة الأيدي أمام ضغط الشركات البتروكيماوية الغربية وإن مسؤولية حكومات الدول الأوروبية في تهيئة المناخ المناسب لتأخذ قوى السوق دورها في توجيه النشاط الاقتصادي الدولي والدفاع عن واقع يحقق منافع سريعة في المدى القصير ويحجب وراءه منافع أساسية حقيقية عن المستهلكين والمنتجين على السواء وعلى المدى المتوسط والبعيد يعتبر أمراً خطيراً.

أيضاً لم يعد بإمكان العالم العربي اليوم أن يقف مكتوف الأيدي تجاه النزاعات المختلفة والاتفاقات التجارية التقليدية التي تقوم بها الدول الأوروبية والأميركية واليابانية والتي سوف يكون لها آثار عكسية على تجارة المنتجات البتروكيماوية العربية عاجلاً أم آجلاً.

كما أنه من غير الممكن أن تقبل الشعوب العربية أن تصبح صناعاتهم الجديدة وهي رمز طموحهم وثمرة جهودهم موضوع استفزاز نتيجة فرض رسوم جمركية ولتصبح هذه الصناعات بالتالي من تخيلات الماضي.

إن ما يحدث على صعيد الصناعات البتروكيماوية يمكن أن يحدث أيضا على جميع الصناعات ليس فقط في العلاقات مع الدول العربية ولكن أيضا بين دول السوق المشتركة ودول العالم الثالث كلما تفوقت الثانية في إنتاج سلعة ينتج مثيل لها في دول السوق الأوروبية المشتركة.

إن مثال سياسة الحماية التجارية هذه والقائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية سوف تزيد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة وتضعف التضامن العالمي والذي بدأ يظهر على الصعيد الدولي منذ فترة.

وهذا ما يدعو لإعادة النظر إلى ضرورة التعاون بين دول الجنوب وإعادة النظر كلية في هيكل التجارة الخارجية العربية مع باقي دول العالم المختلفة.

والجداول المرفقة توضح ذلك.

- الأدلة والحجج التي يثيرها الجانب العربي:

١ - يرى الجانب العربي أن إقامة صناعة بتروكيماوية وصناعة تكرير أمر طبيعي بالنسبة لدول تعتمد اعتماداً كلياً على تصدير النفط الخام وهو أمر لا بد منه ويقتضي ضرورة تنويع مصادر الدخل وتصنيع البلاد وتنميتها، كما أن الوضع يتمشى مع مبدأ تقسيم العمل الدولي وتعزيز التجارة الدولية، ويساعد الدول الخليجية على الاستثمار في صناعات متوسطة.

لهذا فقد صرف على هذه الصناعات في البلاد العربية عشرات المليارات من الدولارات ذهبت كلها إلى الدول الصناعية. ولهذا فإن الدول الخليجية ستستمر في هذا الاتجاه الصحيح، بل تنوي تعزيزه بإيجاد مشاريع مشتركة مع بعض الدول النامية الأخرى ومثال ذلك إنشاء شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات بين الكويت والسعودية والبحرين بالإضافة إلى المشاريع الأخرى التي سبق إنشاؤها. ومع ذلك فإن إنتاج الدول الخليجية ليس كبيراً بالشكل الذي يصوره البعض، فالسعودية مثلاً وهي أكبر الدول العربية المنتجة للبتروكيماويات ترمي إلى تحقيق حصة قدرها ٥٪ من السوق العالمية للبتروكيماويات الأساسية.

٢ – إن الدول الخليجية تدخلها صادرات المجموعة الأوروبية برسوم جمركية ضعيفة لا تتجاوز نسبة ٤٪ وأحياناً تكون معفاة من هذه الرسوم وتعتبر دول الخليج أكثر الدول تحرراً من حيث فرض الرسوم الجمركية في العالم وعلى سبيل المثال فإن الرسوم الجمركية في البلاد العربية الخليجية لا تتجاوز ٤٪ على الواردات من المجموعة الأوروبية والتي تجاوزت قيمتها ٣،٣٣ بليون دولار سنة ١٩٩٠ مقابل ١٩،٥ بليون دولار من الصادرات العربية لتلك الدول المجموعة، استحوذ النفط والمنتجات المكررة على ٨٤٪ من مجمل صادرات دول مجلس التعاون هذا بالإضافة إلى الصادرات غير المنظورة.

وتفرض هذه الرسوم على بعض المواد المستوردة والتي لا يتجاوز حجمها على ٢٥٪ ويعفى ٧٥٪ منها من الرسوم كلية ولهذا ترى دول الخليج أن من حقها أن تحصل على معاملة مماثلة كشريك تجاري مهم.

٣ – إن كلفة المواد الأولية المنخفضة من الغاز الطبيعي ككلفة الصناعة البتروكيماوية تعوضها كلفة النقل إلى موانىء الاستيراد وارتفاع الإنفاق الرأسمالي لبناء المصانع وككلفة إدارة الإنتاج والنسبة العالية للاندثار وأجور الأيدي العاملة الفنية.

كما أن المنتجات البتروكيماوية العربية التي تنتج حاليا والتي تعتمد على حد كبير على الغاز الطبيعي لانتاجها هي المنتجات الأساسية. أما المنتجات الوسيطة فتحتاج صناعاتها إلى مواد عديدة تستورد من الخارج لعدم تصنيعها حاليا في المنطقة العربية بكميات كبيرة وبالذات من دول المجموعة الأوروبية. إضافة إلى ذلك فإن البتروكيماويات الأساسية المصدرة تدخل في صناعة البتروكيماويات الجاهزة التي تصدر المجموعة الأوروبية منها كميات كبيرة منها إلى البلاد العربية.

٤ – تعني معاملة الدول الأكثر رعاية حسبما قررته منظمة الاتحاد بالنسبة للدول النامية لدخول منتجاتها الصناعية ونصف المصنعة إلى الدول المتقدمة برسوم منخفضة أو بدون رسوم.

كما يعني مبدأ المعاملة بالنسبة للدول النامية حسب الاتجاه الحديث الأخذ بما يعرف بالمبدأ المرن والذي يمنح تفضيلا لمنتجات الدول النامية في الدول المتقدمة ومن أحقية الدول النامية في فرض رسوم عالية لوارداتها من الدول الصناعية بينما نجد العكس هو الصحيح بالنسبة لتجارة الدول الخليجية مع المجموعة الأوروبية.

٥ – إن المجموعة الأوروبية لا ترغب في التفاوض بالنسبة لسوقها فقط وإنما ترغب

في تحديد الكميات المصدرة وتوزيعها إذا ما تم التوصل لأي اتفاق بحجة المحافظة على أسواقها العالمية إذ ترى أن الطاقة الجديدة للمنتجات البتروكيماوية بعد دخول منتجاتها من الدول الحديثة والتي دخلت في إنتاج البتروكيماويات مثل كندا والمكسيك والدول العربية الأخرى ستتجاوز الطلب العالمي الحالي بمقدار ٢٠٪.

٦ - إن عدم التوصل إلى اتفاق سوف يؤدي إلى تطبيق مبدا المعاملة بالمثل بحيث تضطر الدول العربية الخليجية إلى فرض رسوم مماثلة وبمقدار ٢٠٪ على الواردات من المجموعة الأوروبية بما سوف يضر بمصالح جميع الأطراف، كما أنه سوف يؤدي إلى الإضرار بالمستهلك في شتى أنحاء العالم لأن المواد المصدرة هي مواد وسيطة تدخل في صناعة سلع جاهزة وأن فرض الرسوم الجمركية عليها سيعمل على رفع أسعارها بالنسبة للمستهلك الأخير.

٧ - يرى الطرف العربي ضرورة الاعتراف بأهمية تنظيم صناعة وتجارة البتروكيماويات والمواد المكررة على ضوء المعطيات الجديدة وعلى أسس اقتصادية وتجارية تستند إلى مبادىء دولية متعارف عليها تراعي فيها مصالح المنتجين والمستهلكين وعدم الإبقاء على الوضع الراهن عن طريق حماية صناعة غير اقتصادية مرتفعة الكلفة بالشكل الذي يتنافى مع مبادىء التجارة الحرة وتشجع التبادل التجاري الدولي.

وقد حدث ذلك فعلاً في الولايات المتحدة التي كانت تستأثر بمقدار ٤٥٪ من سوق الأثلين في العالم حتى عام ١٩٨٠ والتي أصبحت مستوردة لهذه المادة منذ عام ١٩٩٠. وهذا ما يحدث أيضاً على مستوى حلقة أورجوالي الحالية من خفض الدعم على المنتجات الزراعية الأوروبية للاستفادة من المزايا النسبية في كل دولة ، ثم إنه فرض التسليم بأن الطلب العالمي على البتروكيماويات لا ينمو إلا بمعدل ضئيل سنوياً في الوقت الحاضر وأن الطاقة الجديدة التي سوف تضيفها الدول الخليجية والدول الأخرى سوف تربو على تلك الزيادة في الطلب بنسبة كبيرة، فإن الحل لهذه المشكلة لا يكمن في حماية الإنتاج غير الاقتصادي، بل يكمن في إعادة تنظيم هذه الصناعة حسب مفاهيم تقسيم العمل الدولي بحيث تركز الدول الصناعية في هذه المرحلة على الصناعات ذات التقنية العالية وتترك الصناعات التي توجد مواردها الأولية في الدول النامية إلى هذه الدول.

وفي الواقع أنه لولا إجراءات الحماية التي تتخذها الجماعة الأوروبية للحد من الصادرات الصناعية لدول مجلس التعاون لتمكنت هذه الدول من تصدير كميات أكبر إلى

السوق الأوروبية ولأمكن تخفيض العجز في الميزان التجاري الذي بلغ في عام ١٩٨٩ حوالى ٦،٠٧ مليارت دولار أميركي لصالح المجموعة وتحت بند تجارة المواد البتروكيماوية بين المجموعتين.

هذا يؤكد على اهمية العمل المشترك من أجل تخفيف وإزالة القيود الكمية والجمركية وإجراءات الحماية المختلفة التي تشكل عائقاً أمام زيادة التبادل التجاري بين المجموعتين.

وفي هذا الصدد فإن نظام قواعد الأفضليات المعمم والذي بمقتضاه تضع المجموعة الأوروبية سنوياً سقوفاً معفاة من التعريفة الجمركية لا يساهم في زيادة صادرات بلد ما من سلعة معينة الحد المسموح لها بتصديره، فإنه يتم بمقتضى هذا النظام إعادة فرض التعريفة الجمركية. بالإضافة فإن حدود هذه السقوف تعتبر ضئيلة جداً بالنسبة لحجم الإنتاج العربي وبحيث تفقد مغزاها وأهميتها لإنتاج دول مجلس التعاون مما يشكل عائقاً أمام نمو التبادل التجاري بين المجموعتين في هذا النطاق.

الأدلة والحجج التي يثيرها الجانب الأوروبي:

١ - يعلل الأوروبيون فرض الضرائب الجمركية على المنتجات البتروكيماوية العربية بأنها تفرض بشكل روتيني وطبقاً لقواعد قانونية تتبعها المجموعة الأوروبية وفي إطار الالتزامات الدولية لها ولهذا فليس في الإمكان منح إعفاءات جمركية لمنتجات الدول العربية دون تعميم ذلك على جميع المصدرين حسبما تفرضه الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (جات).

٢ - إن الرسوم التي تفرض على الصادرات البتروكيماوية والتي تتراوح ١٣،٥٪ و٢٠٪تماثل ما تفرضه المجموعة الأوروبية على الصادرات الأميركية والكندية المماثلة والواردة إلى السوق المشتركة وهي لا تفرض إلا على الكميات الفائضة على حد السماح علماً بأن النسبة المحددة لمقدار السماح هي ١٠،٦٠٠ طن في السنة. وقد فرضت الضريبة على الميتانول السعودي مثلاً بعد أن تجاوزت الكميات المصدرة منه ستة عشر ضعفاً للكمية المحددة للمعاملة التفضيلية.

٣ - يذكر الجانب الأوروبي أنه لم يفكر قطعاً باتباع سياسة الحماية ضد المنتجات البتروكيماوية من الدول العربية الخليجية أي لم يتبعوا طريقة التحديد الكمي للواردات وأن هناك سوء فهم وخلط بين سياسة الحماية الصرفة وبين قرارات فرض الرسوم الجمركية إذ أن هذه الرسوم لن تفرض أساساً ما لم تتجاوز الكميات المصدرة حدود الكميات المثبتة

للمعاملة التفضيلية للدول النامية.

وتحدد المجموعة الأوروبية مقادير الكميات التي تدخل إلى السوق المشتركة بدون رسوم جمركية من المنتجات البتروكيماوية بشكل مرن بعد الموازنة بين الطلب وما ينتج داخل السوق ذاتها وأنهم يعانون حالياً من فائض في الإنتاج يصل إلى ٢٠٪ يتجاوز قدرتهم الاستيعابية.

٤ – إن رخص المواد الأولية في الدول العربية المنتجة للبترول يجعل المنافسة مع المنتجات التي تصدرها من المواد البتروكيماوية منافسة غير متكافئة بالنسبة للمنتجين الذين يواجهون فائضاً في الإنتاج نتيجة عدم تحقق توقعاتهم في الزيادة على الطلب من هذه المنتجات بسبب الكساد الذي أصاب الاقتصاد الدولي وقد استمرت هذه النتيجة حتى بعد إغلاق بعض المصانع في دول الاثنتي عشرة.

٥ – إن منتجات دول الخليج قادرة على المنافسة حتى لو فرضت عليها الرسوم المقررة على الكميات الزائدة على حدود الإعفاء، لأنها تبيع منتجاتها حالياً في السوق العالمي بسعر أقل من الأسعار السائدة بسبب رخص تكاليف الانتاج بينما يتم إنتاج هذه المواد المشابهة من النفط الخام عالي الجودة في بعض المناطق الأخرى من العالم.

٦ – تخشى دول السوق المشتركة أن يؤدي السماح بدخول المواد البتروكيماوية إلى دولهم بدون رسوم إلى إغراق أسواقهم من هذه المواد بسبب القرب الجغرافي للمنتجين العرب من أوروبا، هذا بالإضافة إلى فقدان الأسواق الأوروبية لهذه المواد في الشرق الأوسط وأفريقيا الذي سوف يؤدي إلى توقف شركات البتروكيماويات الأوروبية وتفاقم مشكلة البطالة التي تعانيها دول المجموعة الأوروبية حالياً.

٧ – ترغب دول السوق في إيجاد نظام دولي لترشيد إنتاج البتروكيماويات تكون الولايات المتحدة واليابان طرفين فيه ولا سيما أنهما شريكتان مع بعض الدول العربية في إنتاج هذه المواد كما هو الحال في السعودية مثلاً.

وتنص اتفاقية المشاركة بين المؤسسة السعودية وشركة إيكسون الأميركية مثلاً على التزام الشركة الأميركية بتسويق ما بين ٦٠ إلى ٨٠٪ من إنتاج المشروع المشترك بينهما كما سيضيف المشروعات البتروكيماوية في البحرين والإمارات وبعض الدول الخليجية الأخرى من مادة الميثانول نحو نصف مليون طن من هذه المادة إلى فائض الإنتاج العالمي.

الخاتمة:

يظهر مما تقدم أن هناك مسألة تختلف بصددها وجهات نظر كل من مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمجموعة الأوروبية بحيث أصبحت تقتضي إيجاد حل مشترك مقبول لها.

ومن البديهي أن في إيجاد مثل هذا الحل فائدة للطرفين باعتبارهما شريكين في تعامل تجاري طبيعي ليس بحكم الواقع الجغرافي فحسب بل لكون دول مجلس التعاون مثلا دولا نامية في دور التطور الصناعي، كما أن الإحصاءات التجارية تشير إلى وجود تبادل تجاري كبير بين هاتين المجموعتين من الدول وأن أي إخلال بذلك سوف يؤدي إلى حدوث آثار سلبية ربما تنعكس على التجارة الدولية عموما.

وتشير التقارير إلى أن الجانب الأوروبي لا يرى إمكانية إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على البتروكيماويات المستوردة من الجانب العربي لأن الأمر بالنسبة له كما يدعي يعتبر بالغ الأهمية، كما أنه ليس من المتوقع ومن غير المعقول أن تقبل الدول العربية الخليجية فرض رسوم جمركية على صادراتها الوحيدة إلى المجموعة الأوروبية بينما تدخل الصادرات الأوروبية إلى أسواقها برسوم رمزية أو تكون معفاة كلية من الرسوم الجمركية في الوقت الذي يظهر فيه الميزان التجاري بين المجموعتين عجزا كبيرا يقارب الضعف لصالح المجموعة الأوروبية.

إن إصرار دول المجموعة الأوروبية على فرض رسوم جمركية على الصادرات البتروكيماوية من دول الخليج سيجبر الدول الأخيرة إلى فرض رسوم مماثلة على صادرات المجموعة الأوروبية. مثل هذا الإجراء سوف يكون مبررا بموجب أحكام المادة ٢٣ من اتفاقية الجات الخاصة بإزالة المعوقات والمعاملة بالمثل من قبل الأطراف المعنية.

إن مثل هذه النتيجة لن تكون سارة بالنسبة للجانبين وعلى المجموعة الأوروبية أن تعمل جادة على تفادي وقوعها بإيجاد الحل المعقول الذي يقبله الجانب العربي حسب ما تمليه أسس حرية التجارة ورفع القيود عنها ولا سيما بالنسبة لصادارت الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

وفي الحقيقة فإن موقف المجموعة الأوروبية لا يعكس وجهة نظر جميع الدول الأعضاء فهنالك دول أكثر تفهما لوجهة النظر العربية كالمملكة المتحدة وفرنسا إلا أن الدول المنتجة والمصدرة للبتروكيماويات داخل السوق مثل إيطاليا وألمانيا تدعو لاتباع بعض أساليب الحماية.

وتشير التقارير الأخيرة إلى وجود اتفاق يعقد اتفاقية شاملة بين المجموعتين على أن تحتوي هذه الاتفاقية المقترحة على بنود لتنظيم التجارة عموما ونقل التكنولوجيا والتدريب وعلى إقامة الصناعات المشتركة.

إن مثل هذه الإتفاقية سوف تكون ضرورية وإلا ستظهر مشاكل أخرى ومن أهمها تصدير المنتجات العربية من المواد النفطية المكررة إلى السوق الأوروبية المشتركة والتي يجب أن تكون مشمولة ضمن الاتفاقية المقترحة.

إن مسؤولية حكومات الدول الصناعية تجاه هيئة تهيئة المناخ المناسب لتأخذ قوى السوق دورها في توجيه النشاط الاقتصادي الدولي والدفاع عن واقع يحقق منافع سريعة في المدى القصير ويحجب وراءه منافع أساسية حقيقية عن المستهلكين والمنتجين على السواء وعلى المدى المتوسط والبعيد يعتبر أمراً خطيراً.

وبالتالي فمن الخطأ أن تقف الحكومات مكتوفة الأيدي أمام ضغط الشركات البتروكيماوية العالمية. أيضاً لم يعد بإمكان العالم العربي اليوم الوقوف مكتوف الأيدي تجاه النزاعات المختلفة والاتفاقات التجارية التفضيلية التي تقوم بها الدول الأوروبية والأميركية واليابانية مع شركائها والتي سوف يكون لها آثار عكسية على تجارة المنتجات البتروكيماوية العربية عاجلاً أم آجلاً.

كما أنه من غير الممكن أن تقبل الشعوب العربية أن تصبح صناعاتهم الجديدة وهي رمز طموحهم وثمرة جهودهم موضع استنزاف نتيجة فرض رسوم جمركية حمائية ولتصبح هذه الصناعات بالتالي من تخيلات الماضي.

وإن ما يحدث على صعيد الصناعات البتروكيماوية يمكن أن يحدث أيضاً على جميع الصناعات ليس فقط في العلاقات مع الدول العربية ولكن أيضاً بين دول السوق المشتركة ودول العالم الثالث كلما تفوقت دول العالم الثالث في إنتاج سلعة ينتج مثيل لها في دول السوق الأوروبية المشتركة.

إن مثل سياسة الحماية التجارية هذه والقائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية سوف تزيد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة وسوف تضعف التضامن العالمي والذي بدأ يظهر على الصعيد الدولي منذ فترة.

وهذا ما يدعو لإعادة النظر في ضرورة تنسيق التعاون بين دول الجنوب وإعادة النظر كلية في هيكلية التجارة الخارجية للدول العربية مع باقي دول العالم المختلفة.

تطور أسعار البترول وتأثيرها على التنمية
في الدول المصدّرة للبترول

د. نقولا سركيس
مدير المعهد العربي للدراسات البترولية – باريس

السيد الرئيس، السيدات والسادة

شرّفني منظمو المؤتمر بدعوتهم لي، وبتكليفي بمسؤولية جسيمة هي التحدث اليكم عن موضوع حيوي ومسهب وشائك ألا وهو موضوع النفط. وعليه فإنني سأحاول التركيز على النقاط الأساسية وتحديداً في العام ١٩٩٣ بهدف إظهار ما يمثله النفط العربي اليوم في السوق البترولي العالمي وفي الدول العربية نفسها بوصفه مصدراً للطاقة.

نتذكر جميعاً الأزمة البترولية الأولى التي حصلت عام ١٩٧٣ أي قبل عشرين عاماً على أثر نمو أسعار النفط وشيوع موجة التأميم ووضع الشركات الاستثمارية في الدول العربية تحت الرقابة، وعلى أثر الحصار البترولي غير الشامل الذي فرضته الدول العربية على الدول الداعمة لإسرائيل إبان حرب أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣. هذه الصدمة البترولية الأولى التي حصلت قبل عشرين سنة ظهرت وكأنها قلبت رأساً على عقب موازين القوى التي كانت تدير حتى ذاك الوقت الصناعة النفطية العالمية، وأتجرأ حتى على القول بأنها كانت تدير العلاقات الدولية.

ولا يغيب عن بالنا أن الدول المصدرة للنفط سواء العربية أو غير العربية ظهرت إزاء ما حدث كمجموعة ذات امتيازات من بين دول العالم الثالث، ونجحت في الإمساك بمصيرها بيدها، واستطاعت توظيف الوسائل السياسية والمالية الضرورية لتسريع مسار تنميتها الاقتصادية وأثبتت بشكل حقيقي حجم صورتها في مجلس الأمم. أما في الدول الصناعية فإن الصدمة البترولية عام ١٩٧٣ كانت أشبه بقرعة ناقوس حزن لنعي النفوذ الذي كانت تتمتع به على المصادر النفطية العالمية وأثارت لديها قلقاً حول كيفية حصولها على احتياجاتها وحول تأثير ارتفاع الأسعار على اقتصادها ولهذا فقد تحدثت هذه الدول عن البطالة، والتضخم، وعدم التوازن، والعجز الكبير، والميزان التجاري، وموازين المدفوعات.

ولا يغيب عن بالنا أيضاً كل الكاريكاتوريات التي ظهرت في الصحافة الأوروبية والتي بينت الدول العربية بشكل خاص وكأنها قارون العالم الحديث والقادرة على شراء كل ما هو قابل للشراء في العالم.

وتبعاً لهذه الصدمة لتي حصلت عام ١٩٧٣ نتذكر كذلك المبادرة التي أطلقها كيسنجر عام ١٩٧٤ حين كان وزيراً للخارجية الأميركية والتي قضت بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة بهدف كسر القوة التي كانت تتميز بها منظمة الأوبك، وتبع ذلك مارس (آذار) ١٩٧٥ اجتماع قمة عقد في الجزائر حضره وللأسف للمرة الأولى والأخيرة قادة الدول الأعضاء في منظمة الأوبك واقترحوا على الدول الصناعية إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

اليوم وفي العام ١٩٩٣ وبعد عشرين سنة على صدمة ١٩٧٣ يتبين أن الحقائق التي نعيشها لا تتلاقى مع كل ما كان يمكن أن نقوله أو نقترحه قبل ٢٠ سنة. ولا نبعد عن الحقيقة إذا قلنا إن الحقائق اليوم متنافية كلياً مع ما كنا نؤمن به سابقاً. فالدول الصناعية حالياً لا يشوبها أي قلق لا من موضوع أمن التموين بالاحتياجات بدليل أننا لم نعد نسمع المسؤولين الغربيين يقولون: انتبهوا فإن البترول سينقص، أو هناك خطر انقطاع التموين. ولا يشوبها أيضاً أي قلق بشأن ارتفاع أسعار البترول المنخفضة جداً حالياً، ولا بشأن تغيير البترودولار لأنه لم يعد هناك أشياء كثيرة للتغيير، حتى لا نقول لم يعد هناك من شيء للتغيير.

حالياً، وتحديداً منذ انهيار أسعار البترول عام ١٩٨٦ فإن الدول العربية، ودول العالم الثالث الأخرى المصدرة للنفط هي التي تشعر بالقلق نتيجة انخفاض أسعار صادراتها، ونتيجة الارتفاع المذهل للضرائب المفروضة في الدول الصناعية على المنتجات النفطية، ونتيجة الهبوط الهائل في عائداتها، هذه الدول أي الدول العربية أو معظمها، ودول العالم الثالث المصدرة للنفط غارقة الآن في أزمات مالية واقتصادية أو اجتماعية وتعتبر قاسية لبعضها ومأساوية للبعض الآخر ولهذا فإن هموم هذه الدول لم يعد يرتكز على كيفية زيادة مصادر التمويل بل على كيفية تسديد الديون المتوجبة عليها، ولقد ذكر السيد مظلوم الذي ألقى محاضرته قبلي أن الديون العربية تبلغ اليوم نحو ١٥٠ مليار دولار أي أكثر بمرة ونصف المرة من مجموع عائداتها النفطية.

على ضوء ما تقدم فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو معرفة ماذا يمثل النفط العربي في الحقيقة وما يمثله بالنسبة للعرب أنفسهم. ويهمني هنا التركيز على نقطتين أساسيتين:

النقطة الأولى تتعلق بمكانة البترول العربي في السوق العالمي. ما هذه المكانة؟ وماذا ستصبح في السنوات القادمة؟

والنقطة الثانية هي تحديد تدفق العائدات المالية وهبوطها وماذا يمثل ذلك بالنسبة للدول التي تمتلك النفط؟ ومن سينقله؟ بالنسبة لمكانة النفط العربي في السوق العالمي فحري

بالذكر أن وجهات نظر كافة المراقبين والخبراء تتفق من حيث إن حصة النفط العربي في السوق العالمي قد ارتفعت بلا رحمة وبشكل سريع، ولا أريد صدمكم كثيرا ولكن لا بد من بعضها لإثبات الأفكار.

يقدر الاحتياط النفطي للدول العربية بحوالي ٦٣٥ مليار برميل أي ما يعادل نحو ٦٣٪ من الاحتياط النفطي العالمي، وبمعنى آخر فإن كل ثلاثة براميل من الاحتياط النفطي الموجود في العالم يوجد من أصلها برميلان في الدول العربية. وإذا أخذنا الصادرات فإننا نلاحظ أنه في العام ١٩٩٢ كانت حصة الدول العربية في الصادرات النفطية العالمية ٣٨٪ أي أن برميلا واحدا من أصل ثلاثة براميل قد تم تصديره من دول الخليج العربية. أما عن التوقعات المستقبلية وإذا ما اخذنا بالاعتبار انخفاض إنتاج النفط في الاتحاد السوفياتي سابقا وفي مناطق أخرى من العالم، وغزارة النفط في الدول العربية فإن الجميع يتفق على أن حصة الدول العربية ستزيد عام الفين وستغطي نحو ٥٠٪ من الصادرات العالمية أي ستصدر برميلا واحدا من أصل برميلين سيستوردهما العالم. والشيء نفسه ينطبق على الغاز الطبيعي بعد أن تم إنجاز عدة مشاريع إنتاجية في دول مختلفة في الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية.

كل ما ذكرناه من ارتفاع حصة العرب من النفط في السوق العالمي هو أمر جيد ولكن المزعج أن عائدات الدول العربية تنخفض بسبب انخفاض أسعار البترول، ولتوضيح ذلك نرجع إلى بعض الأرقام لنتبين أن سعر برميل البترول ارتفع من ١١ دولارا عام ١٩٧٤ إلى حوالى ٣٤ دولارا عام ١٩٨١ – وهنا أتحدث عن الأسعار الرسمية علما أن أسعار السوق تجاوزت الـ ٤٠ دولار – أما في العام ١٩٨٤ فقط هبط سعر البرميل إلى ٢٨ دولار واستقر خلال السنوات الثلاث الأخيرة على عتبة ١٨ دولارا للبرميل الواحد، هذا من الناحية الاسمية، أما من ناحية القدرة الشرائية لسعر البترول، فإذا أخذنا بعين الاعتبار تضخم الدولار وتقييمه عام ١٩٧٤ أي غداة الصدمة النفطية لوجدنا أن السعر الحقيقي لبرميل النفط قد ارتفع من ١١ دولارا عام ١٩٧٤ إلى ١٩ دولارا عام ١٩٨١ ومن ثم انخفض أكثر من ٥,٨ دولارات عام ١٩٩٢ وهذا يعني أن القيمة الشرائية لسعر برميل النفط عام ١٩٩٢ أصبحت تعادل القيمة الشرائية لسعر برميل النفط عام ١٩٧٤، ولهذا كان على العرب تصدير برميلين عام ١٩٩٢ للحصول على ما كان يساويه البرميل الواحد عام ١٩٧٤.

النتيجة اذا هبوط عائدات الدول العربية من ٢١٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٩٨ مليار دولار فقط عام ١٩٩٢ وهذا طبعا وفق حسابات الدولار الجارية. أما وفق حسابات الدولار الثابتة والمرتبطة بالقيمة الشرائية، فإن القيمة الشرائية لعائدات الدول العربية النفطية

عام ١٩٩٢ لم تتجاوز خمس ما كانت عليه قبل عشر سنوات. هذا ما يحدث للأسف ولذا فإننا عندما نقرأ في الصحف أن عائدات النفط العربية عام ١٩٩٢ هي ١٠٠ مليار دولار فإن هذا الرقم يثير دهشتنا لضخامته ولكنه في الحقيقة دون معنى إذا ما قارناه بالأرقام التي سبق ذكرها.

ولإجراء بعض المقارنات نورد أن العائدات النفطية لكافة دول منظمة أوبك التي يبلغ عدد سكانها نحو ٤٦٠ مليون نسمة قد وصلت إلى ١٢٨ مليار دولار عام ١٩٩١، وهذا الرقم لا يعادل سوى ٦،٣٪ فقط من حجم التجارة العالمية خلال السنة نفسها، ولا يمثل سوى ٩،٨٪ فقط من صادرات المجموعة الأوروبية أو ٦٢٪ من صادرات فرنسا التي يبلغ عدد سكانها٥٦ مليون نسمة أي ما يعادل ١٢ بالمئة من العدد الإجمالي لسكان دول الأوبك.

أما بلجيكا التي يبلغ عدد سكانها ٩،٨ ملا يين نسمة فقد سجلت ١٦٣ مليار دولار من الناتج الوطني الخام عام ١٩٩٢ أي أكثر بنحو ٣٠٪ من مجموع عائدات دول الأوبك.

هذا هو اذا وضع النفط العربي الذي يعتبر مصدرا أساسيا في تغذية المواد العالمية المفيدة للدول الصناعية ولغيرها. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل البترول عامل حقيقي للغنى؟ هل هو عامل للتنمية الاقتصادية في الدول التي تمتلكه؟

نلاحظ هنا وبخط متواز لهبوط أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة إن الدول الصناعية ترفع باستمرار الضرائب المفروضة على المنتجات البترولية. ولتوضيح ذلك نقارن عام ١٩٩٢ مع العام ١٩٩١ والعام ١٩٨٤ وبناء عليه يتبين أن سعر برميل النفط الخام قد هبط من ٢٩ دولارا إلى ١٨ دولار بينما سعر برميل النفط في أوروبا الغربية قد ارتفع من ٦٠ دولارا إلى ٩٠ دولار أي نحو ٥٠٪ لماذا؟ لأن أسعار البترول الخام تهبط والدول الصناعية تستفيد من ذلك لتزيد الضرائب، والمستهلك يدفع سعرا أعلى مما كان يدفعه سابقا، ولكن لا يدفع ذلك إلى الدول المنتجة بل إلى حكومة بلده المستهلكة.

إنه أمر مضحك فعلا أن حصة دول الأوبيك من السعر الذي يدفعه المستهلك في أوروبا الغربية قد انخفضت من ٢٨ دولارا للبرميل عام ١٩٨٤ إلى ١٨ دولارا عام ١٩٩٢ بينما الضرائب التي جنتها الدول المستهلكة في أوروبا ارتفعت من ٢١ دولارا للبرميل إلى ٥٢ دولارا. هذا فيما يتعلق بمجموع منتج النفط أما فيما يتعلق بالبنزين الذي يعتبر الأكثر تعرضا للضرائب فإن المعدل الوسطي الذي يدفعه المستهلك في أوروبا هو نحو ٧٠٪ ويصل أحيانا إلى ٧٦٪ في دولة مثل إيطاليا وهذا المبلغ يذهب لمصلحة الدولة المستهلكة فقط.

ولو أردنا أن نتعاطف بمرح مع هذا الموضوع الثاني لقلنا إن أي واحد منا عندما يمر إلى محطة محروقات لشراء بنزين لسيارته فإنما هو في الحقيقة لا يشتري البنزين بل يشتري

الضرائب مع قليل من البنزين.

كل هذا يعني، وبتعبير آخر أن هناك تحويلاً في السنوات الأخيرة، تحويلاً مكثفاً ويزداد شيئاً فشيئاً أهمية لأن عائدات البترول تنتقل من المنتجين إلى المستهلكين. وعندما نقول اليوم إن الضرائب في الدول الأوروبية وفي اليابان قد بلغت ثلاثة أضعاف عائدات الدول المنتجة للنفط فهذا يعني وخاصة في السنة الأخيرة أن دول أوبك قد باعت بقيمة ١٣٠ مليار دولار بينما الدول الصناعية قد جنت من وراء البترول ٤٠٠ مليار دولار كضرائب، أي أكثر بثلاثة أضعاف.

والنتيجة النهائية هي أن الرابحين الحقيقيين والخاسرين الحقيقيين من أزمة عام ١٩٧٣ ليسوا هم من كنا نفكر فيهم، فلأدوار قد تبدلت، لماذا؟ لأسباب كثيرة لا يمكن قولها هنا ولكن يبدو أن الأقوياء هم دائماً أقوياء والضعفاء هم دائماً ضعفاء ولقد حان الوقت لكي نتخلص من أسطورة الغني العربي وغني الأوبك، فالدول العربية هي دائماً من العالم الثالث علماً أنها حققت خلال السنوات الأخيرة مشاريع جيدة على مستوى البنى التحتية، ولكن لا يمكننا القول إن النفط قد حقق وعوده وأنه كان فعلاً عاملاً للتنمية الاقتصادية في هذه الدول.

إن الذي لم يساعد على تسوية الأوضاع هو نشوب حربين مزقتا المنطقة: الحرب العراقية – الإيرانية ومن ثم اجتياح الكويت أي حرب الخليج ١٩٩٠ – ١٩٩١. والتقديرات تفيد أن الخسائر كانت ما بين ٨٠٠ و١٠٠ مليار دولار. ولكن وفي شتى الأحوال فإنها كانت خسارة وتدميراً وقد حدث ذلك في الوقت الذي تواجه فيه الدول العربية أكثر من أي وقت مضى تحديات التنمية، هذه التحديات الكبيرة هي أصعب من تلك التي حصلت عام ١٩٧٣ لأن عدد سكان الدول العربية يتزايد بسرعة إذ بلغ ٢٢٠ مليون نسمة عام ١٩٩٠ وسيصبح ما بين ٢٩٠ و٣٠٠ مليون نسمة أواخر هذا القرن أي بزيادة ستبلغ نحو ٧٠ مليون نسمة. كل هذا يضاف إلى الأزمة الاقتصادية وإلى الاحتياجات الملحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ولهذا السبب أظن أن إرادة الدول العربية هي إرادة طيبة وعليها أن تستمر برفع إنتاج البترول لتغطية نمو الطلب العالمي ولكن يجب أن لا يغيب عن بالها أن تأخذ بعين الاعتبار مصالحها واحتياجاتها الشخصية حتى لا يصبح النفط بالنسبة لها كناية عن شبح أو غنى وهمي وزائل. وعندما تفكر في احتياجاتها ومصالحها الشخصية فإنها لا تلحق الضرر بالآخرين لأنها وعندما تطور صناعتها النفطية تخدم الدول المحتاجة لهذا النفط، وعندما تطور اقتصادها فإنها تساعد نفسها على أن تصبح المحادث والشريك الأفضل للشركاء الغربيين.

والملاحظ أننا غالباً ما نرى مشاكلنا عبر مشاكل الآخرين بدليل أن مسؤولين من دول أوبك يجدون أنه يجب زيادة انتاج البترول لتغطية الطلب العالمي وإن هذا يفترض توفير رؤوس أموال عربية. هذا جيد ولكننا نلاحظ بالمقابل أن المعنيين الأساسيين في الدول الصناعية نفسها غير قلقين على هذه القضية وهذا ما يثير الغرابة كيف أن بعض المسؤولين من دول أوبك قلقون على مشاكل غيرهم علماً أنه من المفترض أن يكون هؤلاء هم المعنيون الأساسيون، وكيف أنهم وللأسف يتناسون مشاكلهم الأولية مثل مشكلة التنمية علماً ان التنمية في الدول العربية من الصعب تحقيقها بدون النفط وبدون ترشيد جوهري لأسعاره.



اتجاهات وتطلعات التجارة والنقل
بين أوروبا والمغرب العربي

د. عبد الفتاح العموص
استاذ الاقتصاد في جامعة صفاقص – تونس

إن التحدث عن النقل يعني التحـدث أيضاً عـن التطلعـات المستقبلية لهـذا القطـاع وعلاقته بالنشاطات الاقتصادية الأخرى.

سأتطرق في مداخلتي إلى ثلاث نقاط، أولاً الدراسـات الاستشرافية لقطـاع النقـل والتجارة. ثانياً تطلعات النقل والتجـارة في المغـرب العربـي. ثالثـاً السيناريوهات المستقبلية المنتظرة في هذا القطاع وفي التجارة، والعلاقة مع الدول الأوروبية.

بالنسبة للدراسة الأولى بالعالم العربي فإن مؤتمراً كان قـد عقـد عـام ١٩٨٧ في تونس العاصمة، وطبعت الدراسات التي صدرت عنه في بيروت عام ١٩٨٨ وقد تحدثت عـن ثلاثـة سيناريوهات.

السيناريو الأول: طرح استمرار تجزئة العالم العربي.

السيناريو الثاني : طرح أحداث تغيير في الاستمرارية بمعنـى رفـع مستوى التعـاون العربي عبر إنشاء تجمعات إقليميـة مثـل مجلس التعـاون لـدول الخليج العربـي أو اتحـاد المغرب العربي.

السيناريو الثالث: هو الأكثر تمييزاً وتحدث عن الوحدة العربية.

في هذه السيناريوهات حلـل المفكـرون القـوى الداخليـة والخارجيـة الكفيلـة بتحقيـق الوحدة من أحزاب سياسية وتجمعات اقتصادية واجتماعية.

بالنسبة للدراسات الثانية فقد تحققـت عـام ١٩٨٦ في القـاهرة مـن قبـل هيئـة الأمـم المتحدة، وتحدثت عن الاتجاهات الاقتصادية العربية، وارتكزت هـذه الاتجاهـات علـى عنـاصر اجتماعية – اقتصادية وثقافية وميزت بشكل خاص العلاقات بين الدول الأوروبية وغيرها.

هذه الدراسات رفضت تعميم النزعة المرادفة للسيناريو الـذي لا يقبـل عـدم التكـامل الإقليمي الشامل، أي رفضت التجزئة.

دراسات أخرى صدرت عام ١٩٨٨ عن مركز الدراسات الاسـتشرافية والإعـلام الـدولي

الأوروبي وتشرف عليه مفوضية التخطيط الفرنسي. هذه الأعمال أولت أهمية لمشاكل التنمية وللارتباط الغذائي. فالمغرب العربي يمر بحلقة مفرغة اليوم نتيجة الضغط السكاني الذي يتراوح من ٢،٥٪ إلى ٣٪، ونتيجة التزايد على طلب المواد الغذائية في الوقت الذي تعتبر فيه ٦٠ بالمئة من الاحتياجات مستوردة والديون الخارجية تمثل ما بين ٦٠ و٨٠ بالمئة من الناتج الوطني الخام، ونتيجة تقلص عدد المهاجرين إلى الخارج بسبب القيود التي تفرضها الدول الأوروبية.

بالنسبة للدراسة الثالثة، فإنها الدراسات التي يطلق عليها تسمية "سيناريوهات المخطط الأزرق"

في هذه الدراسات ثلاثة سيناريوهات قدمت عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ وفيها نلاحظ إفساداً كبيراً للوضع السائد في حوض البحر الأبيض المتوسط، وفيها أيضاً سيناريوهان يؤكدان أهمية الوضع المتوسطي.

السيناريو الأول: يرى أن المبادلات المتوسطية تتجه نحو الشمال والجنوب وتلعب أوروبا هنا دوراً أساسياً غير مسيطر، فالمتوسط بحر لتعاون الشمال والجنوب، وحوض المتوسط مسرح لسياسة متناسقة في التطور، وهذا يطلب أيضاً علاقات من الاتصالات النقدية والمالية ومواصلات للنقل.

السيناريو الثاني: يرى أن الدول المتوسطية غير الأوروبية تستطيع أن تتشكل في شبه مجموعات متكاملة نسبياً، فالاستقلالية المتوسطية أكثر فعالية وأكثر قدرة على الدفاع عن المصالح المتوسطية.

هذه هي السيناريوهات والدراسات التي أنجزت في العالم العربي ومن قبل الأمم المتحدة وأوروبا.

ننتقل الآن للحديث عن النقطة الثانية المتعلقة باتجاهات النقل والتجارة في دول المغرب العربي.

إن تطور التجارة والنقل في دول المغرب العربي مرتبط بحالة التبادل الاقتصادي بين هذه الدول ومن ثم بعلاقتها مع الدول الأوروبية والمستأثرة بقسم كبير من هذا التبادل. ولو أخذنا الوضع الاقتصادي المغاربي الذي ساد عام ١٩٩٢ لوجدنا أن هذا الاقتصاد يهم الدول الخمس: تونس والمغرب والجزائر وموريتانيا وليبيا، وتتميز هذه الدول بالخصائص التالية:

أولا: إن الدول المغاربية التي اعتمدت إيقاعا من النمو مدعوما في سنوات الستينات والسبعينات سمح لها بأن تتصف من ضمن الدول النامية، وأن تمتلك قدرة اقتصادية جيدة

للمستقبل. هذه الدول تمر حالياً بمراحل صعبة، فالناتج الوطني الخام للجزائر سنوياً كان ٢،٤ بالمئة كمعدل وسطي خلال السنوات العشر الأخيرة، وفي تونس ٤،٩ بالمئة وفي ليبيا ٥،٦ بالمئة، وفي موريتانيا ١،٧ بالمئة وفي المغرب ٢،٣ بالمئة.

ثانياً: تفاؤل مفرط وظروف خارجية متشائمة سجلها انخفاض السعر العالمي لمنتجات الطاقة الفوسفات وتسبب ذلك بالوقوع تحت طائلة الديون الخارجية. فالدين الحالي يعادل ٥٢٪ من الناتج الوطني الخام في تونس و٩٠٪ في موريتانيا.

المهم إن السياسة الاقتصادية المغربية تسعى الآن لتطوير القطاع الصناعي اليدوي الذي يعتمد على انتاج الأقمشة والجلود، وتبنت الدول المغاربية سياسة تصحيح للمسار الاقتصادي، واعتمدت الاقتصاد الحر، والتخصيص. ولكن النتائج ما زالت غير مشجعة. فالمشكلة المتوسطية تبقى مهمة في الدول المغاربية لأن النمو السكاني كما سبق وذكرت هو ما بين ٢ و٣٪ أي يبلغ حده الأدنى في تونس بمعدل ١،٩٪، وحده الأقصى في موريتانيا ٣٪.

أما عن وسائل النقل فهي كافية وقليلة على المستويين الداخلي والخارجي. فهنالك تفاوت ما بين العرض والطلب على التنقل. إضافة إلى أن شبكة النقل المخصصة للمناطق تبقى المشكلة الرئيسية سواء في قطاع النقل الجوي أو البري أو البحري ولكافة الدول المغاربية.

خلال العام ١٩٩٠ كانت المبادلات التجارية للدول الخمس المغاربية على الشكل التالي: هيمنة أوروبا على جنوب المتوسط إذ بلغت مبادلات الواردات والصادرات أكثر من ٦٠٪، بينما المبادلات بين الدول المغاربية نفسها كانت ٤٪ للواردات و٧٪ للصادرات، ومع العالم العربي كانت ٦٪ و٨٪ للصادرات والواردات.

وإذا وزعنا الأشخاص جغرافياً، أي إذا رصدنا حركة الأشخاص التي تؤدي إلى ولادة حركة النقل نرى أن أوروبا تستأثر لوحدها بنحو ٧٠٪ من وسائل النقل مع دول المغرب العربي سواء كانت برية أو بحرية أو جوية، بينما الرابط بين دول المغرب العربي نفسها لا يمثل سوى ما بين ١٦ و١٨ بالمئة، وبين الدول المغاربية والدول العربية الأخرى ما بين ١٥ و١٧ بالمئة. وهذا يبين إلى أي حد يتأقلم المغرب العربي مع أوروبا وبشكل أقل مع الدول العربية.

إن تطور النقل والتجارة في الدول المغاربية تابع للتطورات الاجتماعية والاقتصادية للدول المعنية والدول العربية والأوروبية أيضاً. وهنا نميز بين خمسة عوامل اثنان منها

مغاربيان وواحد عربي واثنان أوروبيان لتوضيح دورها في تحقيق أي تطور.

العامل الأول المغاربي يتعلق بالضغط السكاني المستمر بشكل مهم رغم مساعي الحد من الولادات.

العامل الثاني المغاربي هو الوحدة المغاربية. فمسار الاتحاد المغربي مرتبط بدوافع ثقافية عميقة قادرة على استنباط الأبعاد الاقتصادية في فضاء واحد وعلى مساحة ممكنة. هذه الوحدة تصطدم بعراقيل سياسية.

العامل الثالث العربي وهو الوحدة العربية حيث إن كل الدراسات التي انجزت من قبل الجامعة العربية ومعاهد الأبحاث العربية والجامعات العربية عبر الجمعيات العلمية المتعددة الاختصاصات، أكدت على أهمية العمل العربي المشترك في كل الميادين الاجتماعية والاقتصادية والعلمية. وتحليل هذه التركيبة المهمة هو أمر حيوي. فهناك أولا تباين بين وجهات النظر الرسمية والشعبية في معظم الدول العربية بالنظر إلى المغرب العربي، ثانيا إن حرب الخليج وتعقيداتها أثارت حساسية المجتمع العربي نحو المزيد من الانسجام والتأقلم. ثالثا عدة دول مغاربية مثل ليبيا قدمت مساحة اقتصادية حيوية لملايين المصريين ولمهاجرين آخرين وبشكل دائم ونهائي وذلك بهدف تنمية عدد السكان وتعزيز الاقتصاد.

وحري بالذكر هنا أن قادة المغرب العربي يعتبرون أن اتحاد المغرب العربي بمثابة خطوة نحو تحقيق الوحدة العربية، كما أن هناك إيجابية أخرى تمثلت بفتح الحدود المصرية الليبية، والتونسية الليبية، والتونسية الجزائرية، والجزائرية المغربية، . وهذه الإيجابية ساهمت في تسهيل عمليات تبادل المنتجات، وتفعيل اليد العاملة. وعلى سبيل المثال نقول إن في جنوب تونس حاليا أعداد كبيرة من العمال الذين أتوا من مصر وسوريا ومن دول أخرى.

العامل الرابع الأوروبي وهو أن السوق الأوروبية المشتركة استطاعت أن تعيد التوازن إلى الأراضي الزراعية عبر التقارب في العائدات بين المناطق الغنية والمناطق الفقيرة، ثم هناك السياسة الأوروبية المشتركة على مستوى الاستثمار في البنى التحتية، والتجهيزات والتي تستهدف بشكل رئيسي تسهيل دخول المناطق المركزية وتنمية عجلة الاقتصاد، وهذا يشكل بالنسبة للمغرب العربي تهديدا جديا على مستوى التطور والتبادل التجاري مع أوروبا التقليدية التي هي السوق الرئيسي للمنتجات المغاربية ويقول البعض في هذا الصدد إن عدم وجود اتفاق أوروبي - مغاربي يأخذ بعين الاعتبار المصالح المغاربية سيؤدي إلى عزل هذه الأخيرة وسيدفعها لأن تفتش عن مواقع أخرى للتعاون.

العامل الخامس الأوروبي وهو أن التغيير البنيوي في دول أوروبا الشرقيـة والتغيـيرات التي شملت الاتجاهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية كان مـن الممكـن أن تؤثـر بشكـل سلبي على مستقبل العلاقات المغاربيـة مـع السـوق الأوروبيـة المشتركـة، لأن انفتـاح أوروبـا الغربية على المنتجات، وعلى هجرة اليد العاملة الأوروبية الشرقيـة قـد دفـع باتجـاه إعـادة هيكلة العلاقات التجارية والماليـة الأوروبيـة وأثـر ذلـك كثـيراً علـى سياسـة النقـل الأرضـي والجوي والبحري مع المغرب العربي.

إذا أخذنا بعين الاعتبار هذه المركبات التي أسـلفنا ذكرهـا فكيـف نسـتطيع أن نـبرز السيناريوهات المستقبلية المنتظر تحقيقها؟

أولا: إن سـيناريو الاسـتمرارية يعـني أن البنـى الاقتصاديــة الداخليــة والخارجيــة للمغرب العربي ستحافظ علـى مواقعـها الحاليـة وسـتجد نفسـها بمواجهـة التطـورات الـتي حصلت في السبعينات إلى التسعينات. فالواقع الحالي لكل دولة مغاربية هو البحث عـن نمـو اقتصادي لمواجهة مشاكل التضخم ونمو البطالة والديون الكبيرة. إن النقص في المصادر الماديـة والمالية الضرورية لدعم النمو يلزم السلطات العامة للـدول المعنيـة عـدم الاهتمـام إلا بالقضايـا الاقتصادية الطارئة أي الاهتمام بتأمين المتطلبات الأولية.

إن التعامل المغاربي مستمر بصعوبة في النمو في أجواء المنافسة الخارجية التي تتم بين الـدول المعنيـة ولهـذا فـإن التـأخر في تحقيـق الهيكليـات الاجتماعيـة الاقتصاديـة المغاربيـة المشتركة تصطدم بصعوبات إضافية حول كيفية إنشاء اتحاد المغرب العربي.

أما على مستوى العلاقات بين المغرب العربي والدول الأوروبية فإنها ستواصل نموهـا مع الكثير من الصعوبات لأن التشابه في البنى الإنتاجية يقـود إلى تنـافس كبـير وتحديـدا في قطاع الزراعة المتوسطية وفي الخدمات السياحية، هذه المنافسة تمس أيضا المنتجات المصنعـة. إضافة إلى ما تقدم فإن دول المغـرب العربـي المحكومـة بعجزهـا الخـارجي تعطـي الأفضليـة لوارداتها من المنتجات الغذائية والمعيشية وللتجهيزات الأساسـية، وتحـاول أن تعـوض عـبر صادراتها نحو القطاعات النشطة في المجموعة الأوروبية.

إن المبادلات التجارية بين دول المغرب العربـي سـتواصل نموهـا بـدون رقابـة بفضـل الحدود المفتوحة بين هذه الدول والتي تؤمن دخـولا لـذوي العـائدات المتدنيـة، وضمـن هـذه الشروط فإن النقل يأتي في المرتبة الثانية بالأهمية، وكذلك مشكلة العـرض والطلـب في قطـاع النقل وعلى مستوى قطاعي البنية التحتية أي التجهيزات والتنظيم والتي لن تجد حلا قريبا لمشاكلها.

ثانياً: سيناريو الانقطاع أو الابتعاد ضمن سيناريو التجذر وسيناريو استمرار النزاع فإن الدول المغاربية ستنغلق على نفسها وستحاول بناء اقتصاد ذاتي النمو والذي يصعب جداً تحقيقه. إن التعاون المغاربي هو حتمية ضرورية مطلقة وحيوية ويجب تحقيقه بأي ثمن وفي وقت قصير، ودائماً في اتجاه التعاون وفي اتجاه السعي لتحقيق اتحاد العالم العربي.

إن العلاقات مع أوروبا ستصبح مشلولة بفعل ضعف الاستثمارات الأوروبية المباشرة وغير المباشرة في المغرب العربي، وبفعل تطبيق وسائل التميز المتمثلة بمبادلات البضائع وخدمات العمال المغاربيين ولكن العلاقات التجارية بين المنطقتين سيتم التمسك بها على غرار العلاقات التي كانت قائمة مع الدول الأوروبية الشرقية أثناء فترة الحرب الباردة. أما عن هجرة المغاربيين إلى أوروبا فالهجرة ستصبح شبه مشلولة باستثناء بعض الحالات غير الأساسية والتي يصعب إيقافها في ظل وجود سوق أوروبي واحد قائم على التنقل الحر للعمال داخل المجموعة الأوروبية.

السيناريو الأخير له علاقة بالتكامل المغاربي والعربي وبالتعاون الموسع للدول المتوسطية. هذا السيناريو يتطلب انقطاعاً مع الظروف المعاشة اليوم بحيث إن على المغرب العربي العمل بنشاط وحيوية لبناء هياكله الوحدة ووضع استراتيجية اختيارية للتعاون النوعي الرفيع المستوى وعندها سيجد أن كل الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط ستنضم لهذه الخطوة.

أخيراً على الدول الخمس المغاربية أن تنسق معاً استراتيجيتها التنموية وأن تأخذ بعين الاعتبار احتياجات شعوبها. إن الهيكليات الاجتماعية الاقتصادية للاتحاد المغاربي يجب أن تتحقق وفق المخططات المرسومة في اتفاقيات التعاون وهي:

فتح الحدود أمام المنتجات المغاربية، والتحرك الحر للأشخاص والأملاك، وتشجيع الاستثمارات في المشاريع المشتركة لأنها تشكل القاعدة الرئيسية لرفع مستوى التجارة والنقل البري والجوي والبحري.

وختاماً يمكننا القول إن كل السيناريوهات سواء منها المتعلقة باستمرار النزاع، أو التباعد، أو الانقطاع هي سيناريوهات للدراسة وأهميتها تكمن في أنها قد تكون قادرة على الإجابة عن تطور الاقتصاد بشكل عام.

تعقيب ومناقشات الجلسة الأولى

التعقيب الأول: جاك فوني

أريد العودة إلى محاضرة الدكتور نقولا سركيس لأنها برأيي متميزة قليلاً. لقد عرض لنا مطولاً مشكلة الضرائب التي فرضت من قبل الدول المستوردة للبترول، برأيي أن هذه الضرائب ليس لها انعكاس على اقتصاد دول الخليج المصدرة للنفط لأنها مسألة تخص فقط اقتصاد وموازنة الدول المستوردة، وبنفس المقدار الذي يخصها عندما تفرض ضرائب على التبغ والكحول هذا من جهة، ومن جهة أخرى أظن أن السعر الحالي للبترول لا يمكن له إلا أن ينخفض لأنه وكما نتمنى، فإن الحصار الاقتصادي على العراق قد ينتهي، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع الإنتاج وعندها فإن الأسعار ستجد ميلاً للانخفاض.

رد الدكتور سركيس:

يهمني أن أورد نقطة مهمة جداً وهي الحجة التي ساقها السيد ممثل المجموعة الأوروبية والتي رأى بموجبها أنه ليس من مصلحة الدول المنتجة للبترول رفع الأسعار لأن هذا يشجع على نمو المقدرات المنافسة للطاقة. هذه حجة قديمة سبق وطرحت منذ سنوات وسنوات. وطبعاً ليس المطلوب من الدول المنتجة طلب أسعار خيالية أو اعتماد ارتفاعات مذهلة بالأسعار لأن ذلك يؤدي إلى حدوث هزة بترولية كما أن هذا الإجراء قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الداخلة في التجارة الدولية.

وما سوف أسوقه لا يشكل أكثر من حالة إذ لا أحد يعارض إذ قلنا إن أسعار البترول قد انخفضت وإن قدرتها الشرائية اليوم تعادل نصف ما كانت عليه قدرتها الشرائية عام ١٩٧٤. ولا أعلم أي مثال آخر عن منتجات أخرى في التجارة العالمية قد انخفضت أسعارها. علماً أن الدول الصناعية ومن ضمنها الأوروبية كانت ترفع الضرائب في كل مرة انخفضت فيه أسعار البترول.

إذاً نحن أمام مسألتين: الأولى هي إذا كانت الدول الصناعية تعتبر أن أسعار البترول الخام المحددة من قبل منظمة أوبك هي أسعار عقلانية فلماذا تقر ارتفاعاً في الضرائب؟ علماً أن عائدات الدول الأوروبية من الضرائب تعادل ثلاثة أضعاف العائدات الشاملة للبترول. ونحن لا ننتقد السياسة المالية في فرض الضرائب التي تريدها ولكن غاب عن بال هذه الدول أنه لم يكن بإمكانها رفع الضرائب لو لم تكن أسعار البترول منخفضة.

المسألة الثانية هي أننا لو نظرنا إلى السياسة الاقتصادية التي تعتمدها الدول الأوروبية في حقول المواد الغذائية والزراعية التي تصدرها فماذا نرى؟ نرى أن الأوروبيين ولحماية الأسعار ومنعها من الهبوط يلجأون إلى تخزين الكميات الإضافية الفائضة، فهناك مخزون من الزبدة والحليب والمواد الغذائية الأخرى، وأحياناً يلجأون إلى إتلاف هذا المخزون أو إحراقه، يتلفون المخزون في الوقت الذي يموت فيه أناس كثيرون من الجوع في العالم وعلى حد معرفتي فإن من أزمة النفط التي حصلت في السبعينات لم تؤد إلى ضحية واحدة في العالم، بل على العكس فلقد ساعد ما حدث الدول الأوروبية على التفكير في الاقتصاد في الطاقة وبتخفيض سرعات السيارات وهذا ما أدى إلى تخفيض عدد ضحايا حوادث الطرقات.

الأوروبيون إذاً يعتمدون سياسة تخزين المواد الغذائية ويدفعون دعماً مالياً إلى المزارعين لكي ينتجوا أقل ويدفعون أيضاً لمالكي الأراضي لكي لا يحصدوا أحياناً غلاتهم.

ومرة أخرى أقول إن كل دولة تحدد السياسة التي تراها مناسبة لمصالحها ولكن ما لا نستطيع قبوله هو ممارسة "قانون المكيالين والمقياسين". وإذا قالوا نحن نفعل ما نريد بمنتجاتنا ومهما كانت انعكاسات دول العالم الثالث، فعلى هذه الأخيرة أن تقول: أعطونا منتجاتكم بأسعار ليست غالية ونقوم نحن من جهتنا بتنمية مصادر الطاقة ولكن انتبهوا لما يمكن أن تسببه متطلبات الشعب في حال عدم توفرها، كما يجب ألا تنسوا أن انخفاض أسعار البترول منذ عام ١٩٨٦ قد ولد ليس فقط أزمات اقتصادية ولكن أزمات اجتماعية وخير دليل ما يجري في مصر ونيجيريا وفنزويلا وفي الجزائر.

في العالم اليوم مشاكل اقتصادية حقيقية واحتياجات حقيقية ولا نستطيع إزاء ذلك أن نقول للدول المحتاجة والتي تمر بإضرابات أمنية: انتظري وانتبهي للمخططات على المدى الطويل، كما قال الاقتصادي كينز فعلى المدى الطويل نكون جميعاً قد متنا، ولكن قبل أن نموت يجب أن يعلموا أن هناك المدى القصير وهنا: الاحتياجات الضرورية اليومية. إن ارتفاع أسعار البترول بالنسبة للدول العربية ليس الترياق، وليس العامل الوحيد، فهناك ألف ألف شيء يجب أخذه بعين الاعتبار.

ختاماً يجب إيجاد مناخ صالح للحوار وهذا المناخ برأيي من الصعب إيجاده اليوم.

التعقيب الثاني: الدكتور بطرس ديب.

الواقع مداخلات قيّمة لم يبق بعدها وبعد التعليق البليغ الذي تفضل به السيد هولستن لم يبق من مزيد لمستزيد ولذلك سأجعل تعليقي مصاغاً بشكل أسئلة تطرح فقد يكون

من آثارها أن تمتعنا بمزيد من الآراء كالتي سمعناها.

مثلاً مما قيل إن هناك تفاعلاً بين الحقول المختلفة من أمثلة الدول من سياسي إلى اقتصادي واجتماعي وثقافي وأمني وهذا صحيح. السؤال: مع إحساسنا بذلك الأمر الخطير، هل أقمنا في العالم العربي مراكز لدراسة مواجهة هذا التحدي؟ هل هناك مثلاً في التعليم بدءاً بالثانوي قبل الجامعي، هل هناك توجيه نحو أسواق العمل نحو التنسيق بين مختلف القطاعات؟ هذا سؤال مما يمكن أن يطرح، هناك أيضاً إشارة قيمة وهامة جداً إلى الانتقال أكثر فأكثر باتجاه القطاع الخاص في حقل الاقتصاد ونعلم أن عدداً لا يستهان به من الدول العربية كان ولا يزال إلى حد ما ينتهج نهجاً آخر.

طبعاً المناهج اختلفت، لكن هنالك نهجاً إجمالياً كان في غير اتجاه الرأسمال الخاص. اليوم التوجيه، أو التوجيه أصبح نحو القطاع الخاص. السؤال: هل هنالك أطر كافية لذلك؟

والسؤال خطير جداً، عفواً عن هذه الملاحظة لأني كنت مؤخراً ممثلاً في بعض جمهوريات آسيا الوسطى في الاتحاد السوفياتي السابق تركمانستان، أوزبكستان، تركستان هنالك ضياع كامل وفي موسكو أيضاً. لنتصور حال المساعدات الأوروبية التي أرسلت إلى رومانيا وعجزوا عن توزيعها كما يجب لعدم توافر الأطر والوسائل اللازمة، هل هنالك استعداد أو إعداد لأطر ولعقلية؟ هذا أمر هام.

أثيرت قضية طرق المواصلات وفيها ملاحظات قيّمة جداً ومما قيل إن وضعها يتفاوت بين البلدان العربية وإنها غير كافية إجمالاً وتفضل الاخوة المغاربة بالقول إن هنالك طلباً يفوق طاقة تلبية الطلب في حقل المواصلات.

أولاً: ربما لو أمكن التحديد بشكل عام هذا غير كاف ولا خلاف عليه ولكن أين هو أكثر تأخراً في تلبية الطلب؟ ثم أين هذا التأخير؟ وأين تقع الطرق الجديدة؟ إذا كانت النقطة الضعيفة هي النفط بين الدول العربية وهي مشكلة كبيرة طبعاً لأنها تقطع بين الدول وهكذا، إن هنالك دراسة يجب أن تستوفى بهذا المعنى. وكذلك تحدث الإخوان عن العقبات التي تصطدم بها الطاقة البترولية وربما الصورة الأكثر وضوحاً هي التي تصور لنا الدول المستوردة للبترول أكثر إفادة من الدول المصدرة له من ارتفاع أسعار البترول بفضل وجود سياسة. فما عسى أن تكون السياسة العربية النفطية لمواجهة هذا النوع أيضاً من التحدي وهل يجوز أن نستمر على هذه الحالة ولا سيما وأنه يبدو أن مجموعة دخل قومي عربي بما فيه البترول إذا قيس بمجموع دول أوروبية – وليس أميركا – واحدة من الدول الكبرى قد تكون النتيجة

مذهلة. ما هي المخططات لمواجهة هذا التحدي؟ وهناك استعداد في العالم للتجاوب معنا؟ هل هذا الاستعداد مستغل كفاية أم لا؟

أشير إلى الهجرة، والهجرة قضية معقدة لا تتعلق فقط بقضية استيعاب البلد المهاجر اليه بل تتعلق أيضاً بأعداد المهاجرين وذلك على غير صعيد وليس فقط من حيث الإقبال على الهجرة والتعاون مع بلده الأصلي. هل هو مهيأ ليمثل بلده تمثيلاً لائقاً في البلد المضيف؟ طبعاً لست أريد أن ألوم هؤلاء. الحاجة حمقاء ولكن هنالك إمكانات أيضاً للحد من أضرارها. القضية المتعلقة بالطاقة وقد أشار إليها السيد هالستون بلباقة وعمق ولكن هنالك طاقات متنوعة طبعاً: الفحم، المياه، الشمس والهواء.

واليابان اليوم تستخدم الهواء بالطرق الالكترونية بشكل يوفر عليه شيئاً محسوساً من مصروف الطاقة. أين نحن من ذلك؟ وبلادنا بلاد الشمس والهواء الخ...

أخيراً لا آخراً لا أريد أن أطيل موضوع آسيا الوسطى أشير إلى تدخل إيران وتركيا فيها صحيح. مثلاً تركمانستان أول دولة اعترفت بها إيران تلتها تركيا فأميركا فالباكستان فالصين. هذا في الربيع الماضي لم تكن دولة عربية بعد ممثلة هناك وهم ينظرون الينا راجين المساعدة. هل هنالك من خطة لسد فراغ هو حاصل حتماً وشكراً؟

السؤال الأول: حامد الرفاعي / الأمين العام المساعد لمؤتمر العالم الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

كنت قد طلبت التعليق في الصباح على أثر ما استمعنا اليه من أبحاث قيّمة، واستجد عندي تعليق جديد لما استمعت اليه الآن. وتعليقي أو كلماتي البرقية التي سألقيها خلال دقيقتين لا أعرف كيف ألخصها ولكن سأعد[illegible] مسألة البرق. في البرقية الأولى أقول إن هناك ممارسات خاطئة في الساحة الدولية وهذه الممارسات تتمثل في حقلين. الحقل الديمقراطي والحقل الاقتصادي. الممارسات الدولية تطالبنا في أقاليمنا بالديمقراطية فتخنق وتئد هذه الديمقراطية في الممارسات الدولية حق الفيتو. يطالبوننا في أقاليمنا باقتصاد السوق الحرة فيخنق السوق الحر في الساحة الدولية. حين نطالب بسوق حرة عالمية يكون الضابط فيها التنافس على الجودة والترخيص للمستهلك. نحن نملك قيماً لتحقيق هذا الأمل. رسول الله ﷺ قال: "الناس – ليس المسلمون – شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار" ولكن هذه الشراكة لها ضابطان: ضابط حق التملك وحق الاستهلاك. ولها حافز هو الجودة وعدم الغش وعدم الاحتكار. والضابط الثاني وهو منظومة قيّمة توازي المنظومة الإبداعية التكنولوجية

الاقتصادية وهذا التعليق عما سمعت الآن. أما عما سمعت في الصباح فأقول أيـها الأحبـاب، إن أمتنا تواجه تحديـين أساسـيين، أولهمـا تحـد داخلـي والثـاني خـارجي، أمـا التحـدي الداخلي فقوامه غياب أو أضطراب الأمن الثقافي والاقتصادي الخطير بين أجيـال أمتنـا وهـي تحدد هوية هذه الأمة وتحول منهجيتها في التحول من الغثـاء إلى التقنيـة الحضريـة. ونحـن كذلك، كما قلت، نواجه تحدياً خارجياً، ولكن هذا التحدي الخارجي يرتبط ارتباطـاً وثيقـاً بالتحدي الداخلي، وتعلمون أيها الأحباب، أن الأمـن الداخلـي والأمـن الـدولي اليـوم أمـران متلازمان متكاملان فالأمة التي تملك أمنها الإقليمـي قـادرة علـى أن تكـون شريكـاً فعـالاً في الأمن الدولي. نحن أمة تفتقد الآن أمنها الداخلـي. كيـف نحقـق ونصحـح هـذا الأمـن؟ وأنـا مضطر أن أختصر وأقفز الكلمات، لا بد أن يكون لمثل هـذا المركـز الـدولي الفعـال ولمثـل هـذا اللقاء الطيب المبارك، الفعـال في إنـهاء تناقضاتنـا الثقافيـة علـى مسـتوى حدودنـا الإقليميـة وكذلك تناقضاتنا الثقافية على مستوى علاقاتنا الدولية. هنـاك تنـاقض خطـير بـين تصورنـا نحن لمفاهيم النظام العـالمي الجديـد وبـين تصـور الآخريـن عـن هـذا، لا بـد أن ننـهي هـذا التناقض.

السؤال الثاني: خلاف جابر خلاف / أسـتاذ الاقتصـاد كليـة اقتصـاد بـني سـويف جامعة القاهرة.

في الواقـع الكلمـات الـتي تمتعنـا بـها في جلسـة اليـوم كـانت عظيمـة عــن المسـألة الاقتصادية والتحدي الاقتصادي الذي تواجهه الأمة العربيـة بالنسـبة لملامـح النظـام العـالمي الجديد هذه الكلمات عبرت عن قضيتنا الخاصة في ما ذكره الدكتـور جمـال مظلـوم وعـبرت أيضاً عن التحديات التقليدية فيما ذكره الدكتور سركيس بشأن انخفـاض التعـامل الخـارجي بالنسبة للسـلعة الأوليـة وخاصـة النفـط وفيمـا ذكـره سـيادة السـفير فيمـا يتعلـق بالحمايـة التجارية. هذه تحديات نعيشها في ظل النظام العالمي المعاصر تحديات اقتصادية. وأيضاً ربما نعيش أكثر منها فيما لو شكل نظام عالمي جديد أيضاً ما سيزيد على الدول العربيـة بالنسبة للتحديات مما يتعلق بالتكنولوجيا والأثر العام بالنسـبة للنظـام العـالمي الجديـد وأثـره علينـا كإقتصاديات دول عربية. تحول الدول الصناعية إلى التكنولوجيا ذات الصنف الحديث جـداً وتحولها عن منتجات حالياً تعتـبر بالنسبة لهـا تقليديـة سـيضطرنا إلى ضـرورة الدخـول في سلسلة تغيير في مجال الإنتاج وفقاً للتغيير في التكنولوجيا العالمية فيما يتعلق بالبيئـة ومـا إلى ذلك. تكنولوجيا التخفيض في المـواد الأوليـة وتحجيمـها لا بـد أن يدخلنـا إلى مجموعـة مـن التغيرات في سلسلة الإنتاج العربي في الميدان الصناعي.

القضية الثانية فيما ذكره سيادة السفير بشأن الحماية التجارية. وكان الكلام كله دائراً حول الحماية التعريفية غير أننا كلنا نعرف أن السوق الأوروبية المشتركة وصلت تقريباً إلى تفضيل صفري فيما يتعلق بالدول التي عقدت معها ومنها الدول العربية على وجه العموم إلا أن المهم هو أن الحماية غير التعريفية وهي لا تنتهي فقط عند نظام الحصص كما ذكر السيد ممثل E, C في جلسة اليوم. ولكن هناك إجراءات تتخذها دول السوق من شأنها أن تمنع دخول السلع التصديرية إليها. لا أطيل فيما يتصل أيضاً بالدورة الحالية التي يعيشها اليوم وهي دورة الكساد التضخيمي. وتعرفون حضراتكم جميعاً أن منذ سنة ١٩٧٠ إلى يومنا هذا لم يخرج العالم من هذه الدورة. فمن ذا الذي سيتحمل عبء الخروج من الدورة في ظل النظام العالمي الجديد أو في ملامحه التي ستتم. الكلام طويل ولكن طوعاً لما يراه السيد رئيس الجلسة أنهي كلامي.

السؤال الثالث: محمد العربي حواث / مركز البحوث الاستراتيجية - باريس.

أشكر المحاضرين وخاصة الأستاذ سركيس والذي أعطانا محاضرة قيّمة. واود أن أسأله حول البتروكيمائية التي تعطي الأرباح الكبرى والتي تضخم ثمن البضاعة من ١٨ إلى ٢٢٠ دولار. أتمنى من الدكتور سركيس أن يوضح لنا ذلك. وشكراً.

السؤال الرابع: السيدة درية عوني / صحفية.

اشتغلت خمساً وعشرين سنة في الصحافة العالمية في وكالة الأنباء الفرنسية وفي الصحافة العربية، منذ عشرين سنة انطلق الحوار العبي الأوروبي وكان هذا اختصاصي في وكالة الأنباء الفرنسية، وكنت متأكدة ولكن اليوم تأكدت أكثر بعد الكلمات القيّمة التي سمعناها أنه لم يبدأ العد. فالسؤال هو هل يمكن في يوم من الأيام أن يحصل حوار بين كتلتين غير متكافئتين؟ هل يجب أن نستمر بإطلاق كلمة حوار؟ وهل يمكن للمركز أن يقيم كلمة حوار؟ كيف أن أبسط مجال كان يمكن أن يحصل فيه حوار هو البتروكيماويات. والسيد السفير أوضح لنا المشاكل التي تعاني منها البتركيماويات من بلاد الخليج التي تعتبر الميزان التجاري في خلل شديد جداً.

والعرب بدأوا يقولون كلاماً له معنى والذي يمكن تحقيقه لماذا نقول حوار مع أقوى كتلة في العالم وهي أوروبا. يجب أن يبحث عن كلام آخر، عن إمكانيات مع شيء من التواضع حتى نصل إلى نتائج مهمة. لا يمكن أن نظل دائماً هكذا نتكلم عن حوار ونضع أنفسنا على مستوى واحد مع أكبر كتلة اقتصادية ونحن العرب نعاني من عدم وجود ولو

قدر بسيط من الحوار بيننا.

السؤال الخامس: السيد سفيان رمحي/صحفي فلسطيني/صحيفة "الشعب" القدس.

الحقيقة أنا جد سعيد بكافة المحاضرات التي ألقيت وأكثر شيء أسعدني هو تدخل السفير العقروبي وأعطانا معلومات دقيقة لم أكن اعرفها. والسؤال هو إنني كفلسطيني مجبر أن أعيش في فرنسا. والحقيقة أني وجدت الذي سمعته كلاماً عظيماً وأشكر كل الذين وجدوا هذه الفكرة العظيمة وأشكركم على تنظيمهم لهذا الحوار وأثني على جهودهم. ونحن تحت أمرهم لعمل أي شيء حتى يتقدم هذا الحوار. وهذه الفكرة رائعة وخاصة وهو يقام في باريس في هذه الظروف بالذات. وأنا أود أن أقول إن هذه الأرقام التي قدمت والتقارير والمحاضرات التي قدمت وكم هي مهمة. هل يا ترى هذا العالم العربي الذي فيه كل هذه الإمكانيات والخسائر التي خسرها، أليس هناك إمكانية للتفكير كعرب وكمسلمين؟ هل يمكن للعالم العربي أن يتقدم ويتخطى كل هذه العقبات وتحديداً ما حدث أثناء الحرب الخليجية الثانية. وما نواجهه من صعوبات يجعلنا نتجاوز جراحنا ونسير كعرب ومسلمين ونحل مشاكلنا وعلى رأسها القضية الفلسطينية وقضية البوسنة والهرسك وكل القضايا التي يمكن أن نحلها، العرب لهم إمكانية ولم يعد لهم أي عذر لأنهم تمموا إمكانياتهم الاقتصادية، وهذه التتمة مشلولة ومحدودة لأسباب قديمة. ما حدث حدث، يجب أن نتكلم بالشيء الصحيح في محاولة تجنب الحوار حول المشاكل العربية فيما بينهم بهدوء وصراحة وفي جو من الأخوّة. عندنا إمكانيات هائلة لحل أي مشكلة مثل الأراضي المقدسة وفلسطين والقدس على رأسها. نحن نظل هكذا نترجى ونتوسل هذا ما كنت أود أن أقوله. وأثني مرة أخرى على منظمي هذا المؤتمر. وشكراً جزيلاً.

تعقيب مقدمي البحوث:

١ - تعقيب الدكتور جمال مظلوم:

الحقيقة لي تعقيب على نقطتين رئيسيتين: وأنا أوجد الشكر لسعادة السفير بطرس ديب على تعقيبه الممتاز والنقاط الرئيسية التي أثارها في حوالى ثماني إلى تسع نقاط هذه يمكن أن توضع في مجال التوصيات في نهاية الدورة للندوة لأن المحاضرات كانت حول موضوعات هامة وكان من الصعب التطرق اليها تفصيلاً. النقطة الثانية تدور حول ما أثاره الزملاء الدكتور خلاف والدكتور عبدالله عن موضوع التكنولوجيا والقيود التي تصنعها والمصدرة لها. والحقيقة أن التكنولوجيا من أقدر العناصر الرئيسية التي تشكل تهديداً قوياً

للدول العربية وخاصة أن الفجوة إن لم نقل الفجوة التي بيننا وبـين الـدول الصناعيـة، فـإن الفجوة التي بيننا وبين دول الحوار تشكل تهديداً كبيراً للدول العربية. وأتصـور أن حلـها لا يمكن إذا حاولت كل دولة على حدة أن تتجاوز هذه المشكلة. وهذه مـن النقـاط المهمـة الـتي يجـب حلـها علـى مستوى الوطـن العربـي ككـل لأنـها محتاجـة إلى عديـد مـن الخطـوات لتتجاوزها خاصة بالنسبة لمحو الأمية في الوطن العربي حيـث تصـل نسـبة الأميـة في بعـض الـدول الأفريقيـة إلى ٨٠ أو ٩٠٪. النقطـة الثانيـة تتعلـق بمركـز الأبحـاث ولا يخفـى علـى حضراتكم أن ما ينفق على الأبحاث داخل الدول العربية لا تمثل نسبة اربعـة مـن عشـرة في المائة. وربما في الدول المتقدمة تصل النسبة فيها إلى اثنـين ونصـف أو ثـلاث بالمئـة. فلنـا أن نتخيل الفرق في البحث العلمي العربي وبين الدول الأخرى. وليـس هـذا فقـط علـى مسـتوى الدولة بل على المنشآت الخاصة كذلك. ولو تخيلنا أن يكون هناك تحديد وإجبـار للشركـات الصناعية الإنفاق على البحوث أو كل ما يتعلق بها سواء ما كان على مستوى المؤسسة ذاتـها أو على مستوى المؤسسة نفسها. وأعتقد أن الموضوع هـو الفجـوة التكنولوجيـة فأنـا أتفـق مـع الأخوة الزملاء الأعزاء ولو أنها لم تأخذ حقـها في البحـوث إنمـا هـي موضـوع حيـوي وهـام ويشكل من أهم التهديدات للدول العربية وللدول الاقتصادية ككل وشكراً لكم.

٢ – تعقيب السفير العقروبي

في واقع الأمر موضوع البترول موضوع شائك وصعب أن يدخل فيه الإنسان ويغطيه في الفترة القصيرة التي نحن فيها الآن. وأرجع إلى ما تفضلت بـه الأسـتاذة عونـي بـأن الحـوار يجب أن يكون بين العرب أنفسهم ابتداء وبعد ذلك يتوجه إلى العالم الخارجي. وعلـى قـول الشاعر:

نعيب زماننا والعيب فينا   وهل لزماننا عيب سوانـا؟

أما قضية البترول أو تصنيع المواد الكيماوية مع الجماعة الأوروبيـة بالنسـبة لمجلـس التعاون الخليجي، فهذا امر قد يعترض الدول العربية في المستقبل وحاليـاً نحـن الآن بصـدد توقيع اتفاقية ومفاوضات بيننا وبين المجموعة الأوروبية. وفي واقع الأمر هناك تقـدم في هـذه المفاوضات. الاعلان المشترك للمجلس الوزاري في مسقط سـنة ١٩٩٠ أعطـى بعـض الأجـانب الإيجابية لهذا الإعلان والاتفاقية الأساسية التي وقعـت سـنة ١٩٨٨ نصـت علـى كثـير مـن الأمور في إمكانية التوصل إلى اتفاق مع المجموعة الأوروبية.

هناك العديد من القضايا مثل نقل التكنولوجيا والخبرات والتدريـب وخلافـه... إنمـا

نحن نتحدث عن قضية التوازن والتكافؤ ونرجع مرة أخرى لنقول إنه إذا لم يكن هناك تكافؤ وتوازن فكيف الحوار؟ يجب أن يكون بين أطراف متكافئة ومتوازية ولكن محاولة منا للوصول إلى أقل الأمور من حقوقنا ومصادر ثروتنا والمحافظة عليها لأنه كما تفضلتم وسمعتم أن القيمة المضافة للبتركيماويات نحن فقط الأولى والمتوسطة أما النهائية فأوروبا هي التي تصور لنا مكاننا إذا رغبنا في أن نكون ضمن النظام العالمي الجديد يجب أن يكون هناك نظام اقتصادي تجاري أخلاقي جديد. أيضاً هذه الدول التي ليس لها سوى مصدر واحد ألا وهو البترول، ماذا تفعل في حالة إذا ما نضب البترول؟ كالمعلوم أن لهذا البترول أعماراً في الدول المصدرة له. وللمحافظة على عمر البترول يجب أن تكون هناك صناعات لأجل التنمية في البلدان العربية المصدرة لهذا البترول ونحن عندنا التزامات أخرى دولية وعربية والتزامات بين أشقائنا الذين يسألوننا كيف يكون هناك فارق بين الغني والفقير؟ وبعض الدول مثل البنلوكس توازي مجموع ميزانيتنا كلها. ولكن ليس هذا هو الحديث والمهم أن نعرف كيف نستطيع ابتداءاً أن نتحاور مع بعضنا البعض ومن ثم كيف نتحاور مع أصدقائنا؟ فأصدقاؤنا يمكن أن يتفهموا المصاعب التي نحن فيها ولكن نأتي لهم بحجج مختلفة فهم لا يحترموننا.

وأؤيد ما قاله مسؤول المجموعة الأوروبية أخونا وصديقنا بأن علينا في بادىء الأمر أن نخلق مجموعات أربعاً اقتصادية تحت مظلة جامعة الدول العربية ولا نخرج عنها كدول المجلس ودول المغرب العربي وغيره.. نخلق مجموعات أربعاً اقتصادية وهذه المجموعات تتحاور فيما بينها. ويكون بينها تنسيق وتكامل وتعاون بذلك ترفع الصادرات والواردات العربية ابتداءاً من بعضها البعض وبعدها نتوجه إلى العالم الخارجي فنقول لهم نحن مستعدون للتحاور معكم ولدينا الإمكانيات الحضارية والاقتصادية والاستراتيجية التي نحن فيها للسعي نحو عالم جديد.



الجلسة الثانية

التحديات الأمنية العربية - الأوروبية المشتركة

رئيس الجلسة: أ. د ديدي فرهيف

أوراق الجلسة:

١ – د. محمد رضا فودة

تحديات الأمن العربي في منطقة جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج العربي في ضوء المتغيرات الراهنة

٢ – الدكتور رافع بن عاشور

تأثيرات العلاقات العربية – الأوروبية على استقرار وأمن جنوب البحر المتوسط.

٣ – الأستاذ كمال شاتيلا

الأهمية المستقبلية لحوار الشمال والجنوب.

٤ – التعقيب:

– المقدم الهيثم الأيوبي

– الدكتور مفيد شهاب

تحديات الأمن العربي في منطقة جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج على ضوء المتغيرات الراهنة

د.محمد رضا فودة
عضو الهيئة الاستشارية للمركز
ونائب مدير كلية الدفاع الوطني سابقاً

مقدمة:

تواجه الدول العربيـة تحديـات خارجيـة وداخليـة كثيرة تؤثر على الأمـن القومـي العربي، وقد ازدادت هذه التحديات اعتبارا من منتصف الثمانينيات نظرا للمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية التي حدثت والتي لها آثارها على العالم العربي، كذلك بـروز الكيانـات والقدرات الاقتصادية كأحد المؤثرات الرئيسية في الأمن القومي بعد أن كانت القدرة العسكرية هي التي تحتل المرتبة الأولى في هذا الاتجاه.

وتجد أن ظـاهرة الأمـن القومـي قـد ارتبطـت بخصـائص النظـام الـدولي مـن جـانب. ومقومات أطرافه من جانب آخر. كما ارتبطت أيضـا بوجـود ظـاهرة العنـف علـى المسـتويين الدولي والمحلي.وفي حين يعود اهتمام رجال السياسة وقادة الـدول بـالأمن القومـي إلى تـاريخ نشأة الدولة القومية في أوروبا Nation - State[1]، وذلـك منـذ القـرن السـادس عشـر، ويعتـبر والفالترليبمان VALTRE LIPPMAN أول من وضـع تعريفـا محـدداً يتنـاول مصطلـح الأمـن القومي في عام ١٩٤٣[2].

ومن الناحية التحليلية لم يرق الاهتمام بالأمن القومي إلا بعد الحرب العالميـة الثانيـة بعد أن تحول النظام الدولي من نظام توازن القوى إلى نظام القطبية الثنائية[3].

ولكي يتم فهم الظاهرة فهما صحيحا يجـب أن نتفـهم طبيعـة النظـام الـدولي الراهـن والذي يعكس نفسه على مضمون الأمن ومستوياته، فالنظام الدولي لا يـزال يقـوم علـى مبـدأ" الدولة" بالإضافة إلى أنه توجد قضايا أساسية يجب أن تلقى الاهتمام.

ويهدف الأمن القومي للدولة إلى تأمينها من الداخل. ودفع التهديد الخارجي عنـها،

(1)- International Encyclopedia of the social Sciences, New York, the Macmillan Company and the free Bress, Vo 111. p 34.
(2) - Lbid, p 40.
(3) - Charies Mociellaaand. Theory and the international system. New York Macmillan 1966. p 33-34.

بما يكفل لشعبها الحياة مع توفير الأمن والأمان له للمعيشة في داخل حدود مؤمنة، تمكنه من استغلال طاقته لإجراء التنمية الشاملة للدولة.

وإذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف مجموعة من الدول، أو تماثلت التحديات التي تواجهها، فعادة ما تقوم بالتنسيق فيما بينها لتأمين أنفسها ودرء الأخطار الخارجية. وذلك في إطار مفهوم موحد للأمن القومي لتلك الدول وغالبا ما يأتي ذلك في صورة أمن إقليمي.

والعالم العربي بماله من ماض عريق وحضارة وكذلك مستقبل مشرق، يحتل مكانة وأهمية استراتيجية وجيوبولوتيكية في العالم، وهو يتأثر ويؤثر في مجريات الأحداث إقليميا وعالميا. وقد أدت هذه العوامل إلى أن يكون محط أنظار وأطماع دول إقليمية وعالمية.

ولا شك أن تحقيق الأمن الوطني للدولة أسهل وأيسر من تحقيق الأمن القومي لمجموعة متباينة من الدول، أو لإقليم من الأقاليم، وذلك لاختلاف المصالح والأهداف فيما بينها، فإنه من الصعب بل قد يكون من المستحيل تحقيق الأمن القومي للدولة بمفهومه الشامل بصورة مطلقة، نظرا لكثرة ما تتعرض له الدولة من تحديات داخلية وخارجية، اقتصادية وسياسية وعسكرية واجتماعية وأيديولوجية وتتأثر مكانة الدولة أو الأمة وهيبتها وسمعتها تأثرا طرديا مع ما تتمتع به من أمن واستقرار وازدهار.

وعندما تبحث الدولة عن فلسفة أو فكر أو منهج تحقق من خلاله أمنها القومي فإنها تجد نفسها أمام خيارين:

الأول: وهو أن تقوى نفسها وتركز جهودها لفرض سيطرتها (١)، أي تقوية نفوذها إلى أقصى حد ممكن، وهو خيار يقترض أن درجة الأمن التي تنعم بها الدولة هو انعكاس لقوتها قبل أعدائها او أطراف التعامل الدولي معها. ويعتمد هذا الاتجاه على تحقيق وتنمية وتطوير القوة وهذا الخيار يكرس ظاهرة الصراع الدولي.

الثاني: أن تركز جهودها من أجل زيادة التعاون بين الدول والوصول إلى نظام دولي ينخفض فيه دور القوة في العلاقات الدولية، وهذا الاتجاه الفكري يرى أن الأمن القومي يتحقق من خلال التعاون الدولي وعلاقات حسن الجوار[1] .

ويوجد الكثير من النظريات السياسية التي تتعلق بطبيعة سلوك الدول تجاه بعضها،

(1) - The international Encyclopedia of the social Sciences, Vol 11, op. cit. p. 41

(2) - Lbid, P. 42.

وأهم اتجاهين فكريين هما:

- المدرسة المثالية (الفكر المثالي)
- المدرسة الواقعية (الفكر الواقعي)

المدرسة المثالية:

ويرى أصحاب هذه المدرسة إمكانية قيام النظام السياسي المبني على الأخلاق والمثاليات والعقلانية المشتقة من مبادىء مجردة وعالية، وهم يأملون في تحقيق عالية النظام، وينبع فكرهم من افتراض أن الإنسان خَيِّر بطبيعته وأن هناك توافقا غير محدد للطبيعة البشرية، وأن فشل النظام أو المجتمع في الارتقاء إلى تلك المستويات ناتج عن الجهل وقلة الفهم والانحراف، وهم يضعون ثقتهم في إقامة هذا النظام على التعليم والمنطق والإصلاح الاجتماعي.

ا المدرسة الواقعية:

وهي تناقض تماما المدرسة المثالية، وتبنى فلسفتها على أن العالم سيظل غير كامل تماما، طالما أن الأنانية وحب الذات موجودان كصفات وراثية في الطبيعة البشرية، ويؤمن الواقعيون بأن العالم مبني على الصراع "تضارب المصالح"، أي أنه عالم تحكمه المصالح القومية أو الاهتمامات الخاصة[1]

وإنهم ينظرون إلى العالم واضعين في الاعتبار صعوبة إدراك تلك المبادىء الأخلاقية. ولكن من الممكن في أحسن الأحوال الوصول إلى الموازنة المؤقتة والتهدئة الدائمة الصراعات والقلاقل.

وسوف نأخذ هذه الورقة بفكر المدرستين معاً، حيث إنه من الناحية الأخلاقية لا يمكن إنكار الدور الذي يضطلع به الرأي العالم العالمي في كثير من القضايا ووجوده كمحدد على التصرف المطلق للدول، ونشهد في هذه الأيام قيمة الرأي العالم العالمي في مسائل إنسانية كثيرة منها على سبيل المثال: الوقوف ضد انتشار الأسلحة النووية، المطالبة بنزع السلاح، المطالبة بحقوق الإنسان والدعوة إلى الحد من التسلح.

وعلى الجانب الآخر نجد رفض معظم دول العالم إن لم يكن كلها وجود وسيط يقنن لها مصالحها القومية أو أهدافها ولو كان هذا الوسيط محايدا مثل الأمم المتحدة.

وسوف تتناول هذه الورقة النقاط الآتية:

---

(1) - Lbid, p. 42.

١- النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية والإقليمية.

٢- الأهمية الجيوبولوتيكية للعالم العربي.

٣- التهديدات الخارجية في شكل تهدد الامن القومي العربي.

٤- التهديدات الداخلية بمكوناتها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية.

٥- تصور لنظام أمني عربي. والله الموفق.

أولا: المتغيرات العالمية والإقليمية والنظام العالمي الجديد:

١- المتغيرات الدولية:

في خلال الثمانينات حدث الكثير من المتغيرات على المستوى الدولي والتي يمكن إيضاحها في الآتي:

أ - التغيرات في الاتحاد السوفيتي وظهور البريستورويكا وبدء الاتجاه نحو النظام الرأسمالي، ثم ما تلا ذلك من تفكك الاتحاد السوفيتي واتجاه الجزء الأكبر من دوله نحو الاستقلال.

ب - بدء نمو الثورات الشعبية في أوروبا الشرقية وسقوط نظم الحكم الشيوعية والتي كانت تتصف بنظام حكم الفرد التسلطي، واتجاه هذه الدول نحو الديمقراطية والتعددية الحزبية، وآخرها ما يجري حاليا في يوغوسلافيا والذي يهدد وحدتها، واتجاه أوروبا الغربية لتقديم المساعدات الاقتصادية لأوروبا الشرقية لمحاولة احتضانها.

ج - الوحدة الأوروبية والسير في طريق تنفيذها وما يمثله ذلك من قوة لها وزنها اقتصاديا وسياسيا.

د - ظهور المانيا الموحدة وإضافة ذلك إلى عناصر القوى الشاملة لأوروبا، بالإضافة إلى أن ظهورها كقوة لها ثقلها الاقتصادي والذي ينافس الولايات المتحدة الأميركية.

وقد بدأت الولايات المتحدة في وضع تصور عالمي جديد بعد مقاربتها للانفراد بالقطبية الأحادية على المستوى العالمي. وبعد التفكك الذي أصاب الاتحاد السوفيتي، وظهور الكومنولث الجديد الذي شكل من مجموعة من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وعلى رأسها كل من جمهوريات روسيا الاتحادية وروسيا روسيا البيضاء وأوكرانيا، مع استقلال جمهوريات البلطيق الثلاث، حيث إن الهيمنة الأمريكية بدأت على الساحة العالمية، وقد سهل لها ذلك المتغيرات التي حدثت في الاتحاد السوفيتي، كذلك انهيار حلف وارسو

والأزمة الاقتصادية الحادة التي يمر بها الاتحاد السوفيتي. وبذا فإن الهيمنة الأمريكية لا تعتمد حاليا على التسلح فقط ولكنها تعتمد على السيطرة الاقتصادية على العالم، وهذه السياسة أخطر نظرا لأنها تؤثر على الشعوب تأثيرا مباشراً ودون خوض حرب يخسر فيها الطرفان.

والسؤال المطروح الآن على الساحة الدولية هو: ما شكل وأسلوب عمل النظام العالمي الجديد في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية ؟

وللإجابة على هذا السؤال يجب أن نتناول العناصر الثلاثة الآتية:

- ماهية المتغيرات الدولية والإقليمية.

- أسلوب عمل النظام من حيث القدرة التي سوف يستخدمها، ومن سوف يستخدمها.

- شكل الأمن العالمي ومدى ما يحققه النظام العالمي الجديد من أمن أو من خلل في نظام الأمن الجماعي، وانعكاسات ذلك على الأمن العربي.

٢ - المتغيرات الإقليمية:

لا شك أن هناك الكثير من المتغيرات الإقليمية قد حدثت في العالم العربي وفي منطقة الخليج على وجه الخصوص نجملها في الآتي:

أ - الحرب الثانية في منطقة الخليج العربي.

ب - وحدة اليمنين.

جـ - الثورة الشعبية في كل من الصومال وأثيوبيا وسقوط أنظمة الحكم فيهما.

د - دخول كينيا طرفاً إقليمياً في التطورات الآتية في القرن الأفريقي.

هـ - حركات التمرد في جيبوتي.

و - التغير في العلاقات الإقليمية بين دول الإقليم فيما بين بعضها البعض أو بينها وبين دول الجوار الإقليمي.

ز - المتغيرات الاقتصادية الإقليمية.

ح - بدء محادثات السلام بين العرب وإسرائيل.

ط - استمرار التمرد في جنوب السودان.

ي - التوتر في العلاقات المصرية / السودانية.

ثانياً: الأهمية الاستراتيجية والجيوبولوتيكية للعالم العربي:[1]

يتمتع العالم العربي بموقع استراتيجي وجيوبولوتيكي هام حيث تبلغ مساحته ١٤ مليون كلم٢ أي أنه أكبر من مساحة الولايات المتحدة الأميركية. كذلك يتميز بوجود المواد الاستراتيجية والأولية الهامة، وهذه السمات لها ارتباط طردي قوي بينها وبين أهداف ومصالح القوى الكبرى واستراتيجيتها السياسية والعسكرية والأيديولوجية ذات التأثيرات الهامة في التوازن الدولي، وقد أدى ذلك الى جعلها محط أنظار ومطامع الطامعين على مر العصور، وأدى أيضاً الى ادخال الدول العربية في دائرة الصراع الدولي والإقليمي. وإلى استقطاب الدول العربية بما يشكل تهديداً للأمن القومي العربي.

ولدراسة الأمن العربي وللخروج باستراتيجية أمنية عربية يجب أن ندرس ثلاث نقاط:

* أين نقاط القوة في العالم العربي والتي تمنحه ثقلاً استراتيجياً إقليمياً وعالمياً، والتي يمكن استغلالها؟

* أين نقاط الضعف ليمكن معالجتها وتقويتها لتزيد من قوة العالم العربي؟

* ما هي التحديات التي يجابهها العالم العربي: اقتصادياً، سياسياً اجتماعياً وعسكرياً؟ وما هي مصادر تلك التحديات ونوعيتها ومدى تأثيرها؟

نقاط القوة في العالم العربي:

١ – الناحية الجغرافية:

يمثل الوطن العربي من الناحية الجغرافية إقليماً واحداً ممتداً من الخليج الى المحيط وهذا يمنح الأمة العربية مقوماً هاماً من مقومات بنائها وكيانها، وأهم معالم هذا الإقليم هو وحدة الأرض فهي امتداد إقليمي متجانس يستند في الشرق على جبال زاغاروس والخليج العربي، ومن الغرب على المحيط الأطلسي، وهما خير مواقع دفاعية تؤمن الحماية لهذا الوطن، يضاف الى ذلك عدم وجود فواصل أو حواجز طبيعية مما يسهل الاتصال والانتقال بين أرجائها.

كذلك فإن كبر مساحة العالم العربي تعطينا ميزة العمق الاستراتيجي وذلك يوفر للقوات المسلحة الحرية في المناورة وتنظيم الدفاعات على أنساق وتمكن من استخدام الأسلوب

---

[1] – محمد رضا فودة. تحديات الأمن القومي العربي. الباحث العربي. مركز الدراسات العربية، لندن، فبراير ١٩٩٢. ص ٢٨ – ٣٥.

الحديث في توجيه الضربات الخاطفة القوية الى الأعماق وبالالتفاف حول الموقع، وكذلك تمكن الدولة من تأمين أهدافها الحيوية وإعداد الدولة للدفاع.

كذلك فإن لهذه المساحة الكبيرة أهميتها الاقتصادية حيث الثروات المدفونة في قاعها سواء منها ما تم اكتشافه مثل البترول والفوسفات والفحم، أو ما لم يتم اكتشافه بعد.

وهنا يجب أن نشير الى أن ٧٧٪ من مساحة العالم العربي تقع في أفريقيا والباقي ٧٣٪ في الجناح الآسيوي، إلا أن مركز الثقل الاقتصادي في العالم العربي يقع في الجزء الآسيوي منه حيث الدول الخليجية هي الدول الأكثر غنى.

ب – البترول:

ينتج العالم العربي ثلث بترول العالم ويضم ثلثي الاحتياطي المؤكد، وتحصل الدول الأوروبية على نصف احتياجاتها من البترول من منطقة الخليج، في حين تحصل اليابان على ٩٠٪ من احتياجاتها منه، ويمر بالعالم العربي مجموعة من خطوط أنابيب البترول مثل خط سوميد في مصر وخط التابلين وخطوط البترول العراقية الواصلة الى سوريا ولبنان وتركيا والسعودية، كذلك خطوط أنابيب المغرب العربي.

جـ – الأهمية الاستراتيجية للموقع:

* يقع الجزء الآسيوي من العالم العربي جنوب دول الكومنولث "الاتحاد السوفياتي السابق" حيث يبعد عن شمال سوريا بمسافة ٤٨٠ كلم ومن منطقة الخليج ٩٦٠ كلم، وبذا فإن أي أحداث تجري على الساحة العربية خاصة في منطقة الخليج العربي تثير قلق دول الكومنولث وهو ما حدث في عملية الكويت.

* يعتبر العالم العربي المر الرئيسي لخطوط الملاحة والتجارة العالمية حيث يقع عند ملتقى قارات ثلاث: آسيا، أفريقيا وأوروبا، ويتحكم في ممرات ومضايق مائية حيوية حيث الخليج العربي، مضيق هرمز، باب المندب، البحر الأحمر، قناة السويس، مضيق تيران ومضيق جبل طارق.

* يقع الطرف الغربي للعالم العربي وهو موريتانيا أقرب نقطة في العالم الى الولايات المتحدة الأميركية، وهذا القرب له دلالته وأهميته الاستراتيجية.

* يعتبر العالم العربي محطات رئيسية لخطوط الطيران الدولية لموقعه المتوسط بين الشرق والغرب.

د – السكان:

يمثل سكان الوطن العربي رصيداً بشرياً هائلاً لتحقيق الأمن المنشود عن طريق حسن إعداده وتنظيمه، وبرفع الحواجز والحدود المصطنعة، والنظر الى الوطن العربي كوحدة واحدة يمكن توزيع السكان الى الأرض وتحقيق أحسن الصور للكثافة السكانية وإزالة كافة العيوب. وهنا نعطي مثالاً بجمهورية مصر العربية والتي مساحتها ٧،٥٪ من مساحة الوطن العربي بينما يسكنها ٣٠٪ من مجموع سكان الوطن العربي وتشغل المملكة العربية السعودية ١٧،٣٪ من مساحة العالم العربي ويسكنها ٦،٧٪ من إجمالي سكان الوطن العربي.

هـ – الصناعة:

تحتاج الصناعة الحديثة عدة مقومات أساسية لا بد من توافرها، منها المواد الأولية، القوى المحركة، رأس المال، النقل، الأيدي العاملة والسوق، وجميع هذه العناصر متوفرة في الوطن العربي، في حين أن الصناعات نفسها لم تصل الى الحد الأمثل وهي مشتتة في أقطار متفرقة وهي صناعات مكررة وليست تكميلية، ومرجع ذلك أن الاستعمار عمل على بقاء المنطقة العربية مصدراً غنياً يمد الدول الاستعمارية بالمواد الأولية التي بنت عليها نهضتها، في الوقت الذي تبقى فيه المنطقة سوقاً تستوعب منتجات تلك الدول، وخاصة أن السوق العربية هي سوق متسعة.

و – الناحية الاجتماعية:

تتميز الأمة العربية ببساطة التركيبة السكانية رغم أنها تبلغ المائة مليون نسمة، إلا أن الأعراق والأصول التي تنتمي لها هذه الأمة ترجع الى مجموعة واحدة، حيث تتميز هذه الأمة بالتجانس العنصري بفضل العوامل البشرية التي سادت هذا الوطن، ولقد دعم ذلك التجانس البيئة الجغرافية للوطن العربي ووحدة العقيدة.

وكذلك فإن اللغة الواحدة هي خير عنصر يجعل من سكان هذا الوطن كتلة واحدة تحتل موقعاً واحداً فتزيد قواتهم قوة. فاللغة الواحدة سلاح للأمة في جوهرها وهي عنصر يحيي الأمم ويميتها وتقيم الحضارات وتهدمها.

يزيد من أواصر التجانس والروابط بين المجتمع العربي ما يسمى بالوجدان المشترك الذي قد يتصوره البعض عنصراً عضوياً ولكنه في حقيقة الأمر تجلى بأوضح صورة عندما تقف الأمة العربية يداً واحدة في مواجهة الظروف والأزمات، ونسوق مثالاً حرب أكتوبر وما اتخذه العرب من موقف موحد كان له فاعليته وآثاره.

٢ – نقاط الضعف:

١ – الموقع:

يفتقد العالم العربي الى الامتداد الرأسي في الوقت الذي يتمتع فيه بإمتداد أفقي كبير، وهذا يجعله سهل التهديد والاختراق والتقسيم، كذلك يتميز العالم العربي بطول السواحل خاصة تلك المطلة على البحر المتوسط، وهي تسمح بمهاجمة الدول العربية المطلة على البحار دون أية عوائق، وتفرض على الدولة استراتيجية عسكرية معينة وبناء خاصاً لقواتها البحرية.

ب – المياه:

حيث تقع مصادر المياه الواردة الى العالم العربي تحت سيطرة دول غير عربية فنجد مصادر مياه سوريا والعراق تأتي من تركيا، في حين أن نهر النيل الذي يمد مصر والسودان تقع مصادره تحت سيطرة دول أفريقية "أثيوبيا"، دول منابع النيل جنوب السودان. ومن خلال السيطرة على تلك المصادر يمكن التأثير على الدول العربية المستفيدة من تلك المياه، وأمامنا أزمة مياه نهر الفرات والتي حدثت نتيجة قيام تركيا بملء سد أتاتورك، وكذلك مشكلة مياه نهر الأردن والتهديد الإسرائيلي لها.

جـ – المشكلة الفلسطينية:

وما تشكل من تهديد للشعب الفلسطيني المشرد، والذي استعصى حلها منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم، وأدت الى إضعاف العالم العربي واستنزاف طاقاته وإمكانياته والى انقسام العالم العربي حول استراتيجية مواجهة المشكلة وأسلوب حلها.

ثالثاً التهديدات الخارجية:

لا شك أن هناك الكثير من التهديدات الخارجية الموجهة للأمن القومي العربي والتي لها آثارها السلبية عليه، وتهدف هذه التهديدات الى تفتيت العالم العربي وإضعاف قدراته الشاملة حتى لا يشكل كتلة واحدة لها مقوماتها وقدراتها التي تمكنها من التحكم في المنطقة كلياً والتأثير على القوى الكبرى.

وسوف نتعرض هنا لأهم القضايا التي تؤثر على الأمن القومي العربي وهي:

أ – الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

ب – قضية المياه.

جـ - الأطماع الإقليمية في المنطقة (إيران، تركيا، وأثيوبيا).

د - قضية التخلف التكنولوجي.

هـ - قضية الحد من التسلح.

و - قضية الديون الخارجية.

الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية:

وضعت إسرائيل لنفسها نظرية أمنية منذ نشأتها تسعى الى تحقيق الحد الأقصى من الأهداف والغايات الإسرائيلية وترتكز هذه النظرية على الركائز الآتية:

١ - الحدود الأمنية:

حيث نجد أن جميع قادة إسرائيل قد أغفلوا ذكر شكل أو حدود حيث يمكنهم زيادة مساحة إسرائيل طبقاً للظروف المحلية والإقليمية والدولية والتي تستغلها إسرائيل لتحقيق أهداف لها. ويعلن قادة إسرائيل عن حاجة دولتهم الى حدود آمنة، وهي تلك الحدود التي تستند على موانع طبيعية تمكن من الدفاع عنها أو الانطلاق منها للهجوم.

ولا شك أن هذا الهدف يمكن من خلاله تحقيق السيطرة على مصادر المياه في الدول المجاورة والتي تحتاجها إسرائيل لمواجهة الزيادة السكانية الناجمة عن استقبال المهجرين اليهود.

وبالرغم من التطور الهائل في استخدام الأسلحة وظهور الصواريخ أرض/أرض بمختلف أنواعها ومداها وكذلك الطائرات الحديثة مثل الطائرة الشبح، وبالرغم من أن حرب الخليج الأخيرة قد أجهضت فكرة أن الحدود المرتكزة على هيئات حيوية يمكنها أن تؤمن الدولة. كذلك فإن الانتفاضة الفلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة أحبطت تلك النظرية، إلا أن إسرائيل ما زالت تعمل لإيجاد مثل تلك الحدود لها وأمامنا مثال واضح وهو هضبة الجولان. وظهر ذلك بوضوح في محادثات السلام وما أثير حول المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة حيث قيل إن هناك مستعمرات سكانية وأخرى أمنية، وإنه لا يمكن التنازل عن المستعمرات الأمنية.

٢ - امتلاك القدرة العسكرية المتفوقة:

وهي الوسيلة المتاحة لدى إسرائيل لتحقيق التوسع غير المشروع وفرض حالة الأمر الواقع، وقد مكنتها الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية من تحقيق ذلك.

كذلك فإن حرب الخليج الأخيرة، وتدمير القدرات العسكرية العراقية قد جعل ميزان التوازن العسكري بينها وبين الدول العربية في صالح إسرائيل خاصة في مجال الأسلحة فوق التقليدية.

كذلك فإن سهولة حصول إسرائيل على تكنولوجيا صناعة السلاح من العالم الغربي، قد مكنتها من إقامة قاعدة صناعية عسكرية متطورة لم تمكنها فقط من تحقيق اكتفاء ذاتي، بل أيضاً مكنتها من القيام بتصدير السلاح وهذا مكنها من الحصول على عملات حرة وكذلك مكنها من إقامة علاقات صداقة وتعاون مع تلك الدول التي تقوم بشراء الأسلحة الإسرائيلية، وخاصة الدول الأفريقية.

٣ - جذب يهود العالم:

يمثل العنصر البشري أهمية كبرى بالنسبة لإسرائيل حيث يمكنها تكوين قوات مسلحة على درجة عالية من الكفاءة وفي نفس الوقت يمكنها من إنشاء قاعدة صناعية مدنية وعسكرية. كذلك فإن إسرائيل تسعى لزيادة رقعة الدولة وهذا يستلزم زيادة الحجم السكاني. وتعمل إسرائيل على إشعار يهود العالم بأن لا ملجأ لهم إلا إسرائيل التي يمكنها أن توفر لهم الأمن والأمان. كذلك فإن هجرة اليهود إليها سوف تمكن إسرائيل من الحصول على قاعدة من العلماء تخدم إسرائيل في إنشاء قاعدتها الصناعية خاصة العسكرية. كذلك سوف تتمكن إسرائيل من تحقيق نوع من التوازن النسبي مع تفوق العرب البشري.

لذا خططت إسرائيل لموجات هجرة جماعية من أوروبا وأميركا وآسيا، وهجرة اليهود الفلاشا من أثيوبيا، ثم تلا ذلك هجرة اليهود السوفييت.

٤ - التحالف مع احدى القوى الدولية الكبرى:

تحتاج إسرائيل في صراعها من أجل تحقيق أهدافها الى قدرات كبيرة تعجز عن توفيرها من خلال قدراتها الذاتية، وهذه القدرات بشرية واقتصادية، كذلك فالثقل السياسي المطلوب لمواجهة ردود أفعال ما تقوم به إسرائيل من أعمال غير مشروعة، غير متوافر لدى إسرائيل.

لذا فقد ردت إسرائيل أن ذلك يتطلب منها الارتباط بدول كبرى لها مصالح وأهداف في المنطقة، يمكن من خلال ذلك الارتباط ضمان التأييد والإمداد بالأسلحة والمعدات والاعتماد على هذه القوة. مع ضرورة ربط هذه القوة الدولية مع إسرائيل بمصالح مشتركة، والولايات المتحدة الأميركية هي تلك القوة التي ارتبطت بها إسرائيل.

٥ – تفتيت وحدة الصف العربي:

تقدر إسرائيل مدى الخطورة من قيام أي نوع من التضامن العربي على أمنها، وما يترتب عليه من حشد للقدرات ضدها وبصفة خاصة دول الطوق والدول المساندة التي قد تشترك اشتراكاً فعلياً في الصراع.

وتحقيق التفتت في الصف العربي يضمن لإسرائيل الظروف المناسبة والمناخ الملائم لتحقيق أهدافها، وهي تسعى الى ذلك إما من خلال القيام بعمل إسرائيلي مباشر مثل قصف مقر منظمة التحرير في تونس، أو عن طريق إحداث انفجار داخلي من داخل العالم العربي مثل ما حدث في لبنان.

وفي ضوء هذه الركائز الخمس التي تستند إليها نظرية الأمن الإسرائيلي للمحافظة على دولة إسرائيل وتأمين حدودها نجد أن للأمن القومي الإسرائيلي أهدافاً رئيسية يسعى الى تحقيقها تتمثل في:

١ – فرض شرعية الوجود الإسرائيلي على المنطقة.

٢ – ضمان الحصول على المجال الجغرافي الحيوي الذي يحقق المطامع التوسعية لإسرائيل على حساب الأرض العربية. ونقصد هنا المجال الجغرافي "الموقع الجغرافي بما فيه من ثروات اقتصادية ومواقع استراتيجية في المنطقة العربية".

٣ – ضمان التفوق العسكري والحضاري لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط وجعل إسرائيل هي القوة الرئيسية الفعالة في المنطقة من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية.

٤ – العمل على جذب الجزء الأكبر من يهود العالم للهجرة لإسرائيل عن طريق التأثير بالعقيدة الدينية.

٥ – المحافظة على التحالف الوثيق مع إحدى الدول العظمى.

وتعتبر هذه الأهداف أهدافاً ثابتة في مكونات الأمن الإسرائيلي، ولكن محور الحركة في المعادلة هو الذي يتغير وفقاً للظروف والمؤثرات الدولية والمحلية.

ولا شك أن لتمسك إسرائيل بهذه النظرية بالرغم من اختلاف أنظمة الحكم وكذلك اختلاف الأيديولوجيات السياسية للحكومة الإسرائيلية، له أثره على سياسة إسرائيل في مؤتمر السلام وتعنتها ورفضها للانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ وتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، بما يعرقل عملية السلام في المنطقة.

قضية المياه:

تعتبرالحقبة القادمة هي حقبة الصراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط كلياً سواء على حوض نهر النيل أو دجلة والفرات. وهذا الصراع هو صراع متعدد الأطراف ولكن أكثرها حدة هو التطلعات الإسرائيلية في موارد المياه العربية المحيطة بها.

وهذه التطلعات والأهداف ليست وليدة الزمن الحالي، ولكن كانت تخطط لذلك منذ اختيارها فلسطين وطناً قومياً لليهود، وتنصب السياسات والنشاطات الإسرائيلية أساساً على أنهار الأردن والحاصباني والليطاني وقد تم بالفعل وبعد احتلالها جنوب لبنان ١٩٨٢ تحويل مجرى نهر الليطاني واستنفدت ما يمثل ٥٥٪ من مياهه[1].

ولا شك أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية جاء بالدرجة الأولى لتوفير المياه، فنجد أن احتلال الضفة الغربية لنهر الأردن يوفر لها ٤٠٪ من إجمالي استهلاكها من المياه، كذلك فإن احتلال إسرائيل للجولان يمثل الشطر العسكري المباشر والمكمل لتحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن.

كذلك فإن إسرائيل تسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، وهنا تظهر أهمية المياه، وسوف تزداد احتياجات إسرائيل من المياه بنسبة ٣٠٪ بسبب تدفق الهجرة السوفياتية والتوسع العمراني والصناعي.

كذلك فإن مشكلة المياه بين تركيا وكل من سوريا والعراق، حيث تقوم تركيا بملء سد أتاتورك وقامت كذلك ببناء عدد من السدود على نهري دجلة والفرات وذلك سوف يؤثر على كمية المياه الواردة لكل من سوريا والعراق. كذلك تعرض تركيا بيع المياه لكل من سوريا، الأردن، السعودية ودول الخليج العربي من خلال إنشاء خطي أنابيب لنقل المياه من جنوب تركيا يتجه الأول الى سوريا والأردن والسعودية والثاني لباقي دول الخليج. ولا شك أن تركيا تسعى من خلال ذلك الى استعادة مكانتها التي افتقدتها في الاستراتيجية الدولية بعد تراجع وإنهاء الحرب الباردة.

ويعتبر الصراع في حوض النيل هو الجزء الثالث من الصراع على المياه، حيث تحصل مصر على ٨٥٪ من حصتها من المياه الواردة لها من أثيوبيا. وفي نفس الوقت تسعى إسرائيل للحصول على مياه نهر النيل. ولا شك أن الخلافات الأيديولوجية بين دول الحوض،

---

[1] السفير الدكتور محمود سمير أحمد. معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد ٧ أغسطس ١٩٩٢. المجلس الإسلامي للدعوة والإغاثة. القاهرة، ١٩٩٢، ص ٤٦ – ٥٥.

ولمحاولات إسرائيل الى التسلل دول المنبع ومساعدتها على إقامة بعض السدود ومشروعات الري، سوف يكون لذلك آثاره الوخيمة على كل من السودان ومصر.

ولا شك أن مشكلة المياه سوف تؤثر على موقف إسرائيل من أي تسوية انتقالية تتعلق بالأراضي العربية المحتلة، وقد اتضح ذلك من خلال مباحثات الحكم الذاتي عام ١٩٧٨.

التهديدات الإقليمية للمنطقة:

وفي هذا الإطار سوف نتناول كل من إيران وتركيا وأثيوبيا واستراتيجية كل منها التي تشكل تهديداً للأمن القومي العربي.

١ - إيران:

حيث تشغل إيران الشاطيء الشرقي للخليج العربي مواجهة في ذلك الأقطار العربية الخليجية إضافة الى حدودها الطولية مع العراق. وهي تشارك الدول العربية في التحكم في مضيق هرمز والذي يعد واحداً من أهم الممرات المائية الطبيعية في العالم. ويعتبر المضيق محوراً مهماً للأمن في منطقة الخليج كلياً فهو يشكل مع مضيق باب المندب وقناة السويس مثلث المضايق الاستراتيجية في المنطقة العربية.

ومنذ بداية السبعينات أخذت إيران في تدعيم موقفها في هذا المضيق، حيث قامت يوم ٣٠ من نوفمبر ١٩٧١ - أي قبل انتهاء الوجود البريطاني في دولة الإمارات بيوم واحد - باحتلال جزر "أبو موسى"، "طنب الصغرى وطنب الكبرى" وتمكنت بذلك الاحتلال من مراقبة مدخل المحيط الهندي الى الخليج العربي وزيادة نفوذها في المضيق كلياً وخصوصاً وأنها كانت مسيطرة فعلاً على جزر هرمز، لارك، هنكام، أم الغنم، فارور وبني فارور وهي جزر تقع غرب مضيق هرمز داخل مياه الخليج.

من ذلك يتضح أن إيران تسعى جاهدة منذ عهد الشاه الى أن تكون لها السيطرة الكاملة على منطقة الخليج العربي "شرطي الخليج كما أطلق عليها". وفي فترة الشاه لم يقتصر الدور الإيراني على منطقة الخليج، ولكن كان للشاه تطلعاته نحو منطقة القرن الأفريقي أيضاً. وبتغير نظام حكم الشاه لم تتغير الاستراتيجية الإيرانية الساعية للسيطرة على منطقة الخليج العربي كلياً. وكان لوقوف الدول الخليجية الى الجانب العراقي في فترة حربها مع إيران، أن قامت إيران بإعادة صياغة استراتيجيتها في المنطقة وإعادة تنظيم شبكة علاقاتها الإقليمية.

ومع قيام حرب العراق/الكويت وما نجم عنها من تدمير للقوة العراقية المنافسة لإيران

في السيطرة على المنطقة، أن اغتنمت إيران الفرصة لتثبت أنها الدولة الأكثر قدرة على تأمين منطقة الخليج حيث أعلنت يوم ١٩ من أغسطس ١٩٩٠ "أن إيران بوصفها دولة كبرى بمنطقة الخليج لن تسمح بتغير جغرافية المنطقة السياسية" كذلك تصريح الرئيس رافسنجاني في اليوم التالي بأن "وجود القوات الأجنبية في المنطقة أحدث توتراً بها، وأن إيران هي البلد الوحيد الذي يستطيع العالم أن يعتمد عليه للدفاع عن أمن المنطقة ومواردها النفطية". وبذا تجد أن إيران تحاول إظهار قدراتها على تأمين المنطقة ولتنفيذ استراتيجيتها الرامية الى ذلك. ومع ظهور إعلان دمشق الذي نص على ضرورة الاستعانة بقوات سورية ومصرية لتأمين منطقة الخليج، أصيبت إيران بصدمة عنيفة حيث إن هذا الوجود تجاهلها عند إعلان بيان دمشق، حيث ترى أنها القوة الأكثر سيطرة على مضيق هرمز، وأنها الأكثر تأهيلاً للقيام بمهام أمن الخليج. ونتيجة لعدم الاستجابة للمطالب الإيرانية من قبل دول الخليج العربي، أعلنت عن ضم جزيرة أبو موسى، وقامت بتفريغ الجزيرة من سكانها العرب مع ملء هذا الفراغ بمزيد من المواطنين الإيرانيين مع زيادة الوجود العسكري لها في الجزيرة.

كذلك قامت إيران بشراء ثلاث غواصات يمكنها الارتكاز على الجزيرة وتصبح قاعدة انطلاق لها، ويمكنها إحكام سيطرتها على مضيق هرمز وبالتبعية على الخليج العربي كلياً.

تقوم إيران أيضاً بمحاولة استقطاب بعض دول الخليج العربي وعلى رأسها قطر، وذلك من خلال التعاون معها في استغلال حقل غاز الشمال القطري، أحد أكبر حقول الغاز في العالم، وقامت بذلك منذ يوليو ١٩٩١. كذلك قامت بالاتفاق مع قطر على إمدادها بخط أنابيب المياه العذبة. ثم تلا ذلك إعلانها تدعيم قطر عندما حدثت مشكلة الحدود مع السعودية.

أيضاً هناك التحرك الإيراني في منطقة القرن الأفريقي حيث تقوم بدعم الاتحاد الإسلامي الصومالي وهو جبهة إسلامية أصولية، وهي تسعى من خلال ذلك الدعم الى تمكين الاتحاد من السيطرة على الصومال وبذا يصبح لها وجود جنوب باب المندب.

كذلك فإن التحرك الإيراني في السودان وما وصلت اليه العلاقات الإيرانية السودانية من توطد، حيث سارعت لاحتضان الثورة السودانية منذ نشأتها، وقامت بدعمها بالأسلحة والذخائر، وتمويل صفقة سلاح مع الصين يبلغ مقدارها حوالى ٣٠٠ مليون دولار، كذلك توقيع اتفاقية لاستخدام ميناء بورسودان لمدة ٢٥ عاماً. وقد هدف التحرك الإيراني في السودان الى:

* محاولة مساندة حسن الترابي لتولي السلطة في السودان وهذا سوف يخدم

الأيديولوجية الإيرانية في تحركها في المنطقة.

* تفتيت الصف العربي في تحركها في النطقة.

* إمكانية التواجد من خلال السودان داخل البحر الأحمر أي غرب المملكة العربية السعودية وإمكانية تهديد الملاحة فيه.

* إثارة القلاقل واضطرابات داخل جمهورية مصر العربية وهي إحدى دول بيان دمشق، بما يشغل مصر في مشاكلها الداخلية ويبعدها عن دعم دول الخليج.

* كذلك تقوم إيران بالتحرك في اليمن من خلال قوات منظمة التحرير الفلسطينية التي أمكنها إحباط هذه المحاولة، وهذا يظهر رغبة إيران في خلق وجود موالٍ لها أيضاً في اليمن الذي يمكنه السيطرة على مضيق باب المندب.

وأخيراً يأتي التحرك الإيراني في الأردن ومن خلال حركة شباب النفير الإسلامي حيث قامت بتمويل ودعم التنظيم وإمداده بالأسلحة.

وبذا نجد أن التحرك الإيراني يهدف الى تطويق منطقة الخليج العربي من الشرق والغرب، والسيطرة على المضايق والممرات المائية، كذلك محاولة إحباط محادثات السلام الجارية الآن، وقد أدت عملية شراء الغواصات الثلاث الى قيام الولايات المتحدة الأميركية بتحريك الغواصة النووية "توبيكا" الى البحرين مما أدى الى زيادة الوجود الأجنبي وزيادة التوتر في المنطقة.

٢ – تركيا

تعاظم دور تركيا نتيجة للمتغيرات الإقليمية التي حدثت، وكذلك زاد الاهتمام بتركيا في الحصار الاقتصادي على العراق وكأداة ضغط عسكري عليها. وتقوم تركيا بانتهاج سياسة متعددة الأبعاد تعبر عن الرغبة في إبراز دورها المتعاظم في التطورات الاقتصادية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط[1].

وتتبع تركيا حالياً سياسة مائية تحاول من خلالها الهيمنة على دول المشرق العربي من خلال خط أنابيب السلام المقترح. ومن خلال سعيها لعقد لجنة المياه في الباحثات المتعددة الأطراف في تركيا، كذلك مؤتمر "قمة مياه الشرق الأوسط" وتسعى تركيا لتقنين

[1] – سعيد فاضل: التحديات المستقبلية للأمن القومي العربي من منظور الصراع على المياه. أكاديمية ناصر، القاهرة مايو ١٩٩٢.

مفاهيمها لأوضاع الأنهار الدولية والتي تتعرض مع المفاهيم السورية والعراقية وكذلك المفاهيم المصرية لنهر النيل.

٣ – أثيوبيا:

تتمتع أثيوبيا – بما فيها إقليم أريتريا – بموقع استراتيجي هام على البحر الأحمر، وهي وإسرائيل الدولتان غير العربيتين المطلتين على البحر الأحمر وتربطهما مصالح استراتيجية مشتركة، وهذه المصالح تتعارض مع المصالح العربية في منطقة البحر الأحمر ومضيق باب المندب، بالإضافة الى مشكلة الأوجادين بين كل من الصومال وأثيوبيا، كذلك تقوم أثيوبيا بمساعدة العفر في جنوب جيبوتي، وقوات جون جارانج في جنوب السودان.

وتشكل العلاقات الإسرائيلية – الأثيوبية في البحر الأحمر تهديداً مباشراً لكل من مصر والسودان حيث تعمل إسرائيل على مساندة أثيوبيا للقيام بمشروعات مياه على منابع النيل والتي تؤثر على حصة كل من مصر والسودان.

كذلك فإن استراتيجية إسرائيل في البحر الأحمر وسعيها للتواجد في منطقة باب المندب لن يكون ميسراً ما لم يرتكز ذلك الوجود على الجزر والموانىء الأريترية.

وبذا نجد أن السياسة الأثيوبية بوضعها الراهن تشكل تهديداً للأمن القومي العربي.

قضية التكنولوجيا:

مع تزايد الدور الكبير الذي يؤديه التقدم العلمي والتكنولوجي أضيف مكون جديد الى مكونات الأمن القومي سمي "القدرة العلمية والتكنولوجية للدولة"، ومع ظهور هذا المكون تواجه الدول العربية تحدياً خطيراً متمثلاً في ضرورة بناء قاعدة علمية وتكنولوجية متطورة تمكنها من مجابهة التطور العلمي وكذلك إمكانية تحقيق الاعتماد على الذات العربية[1].

ونحن نعيش الآن في عصر التكنولوجيا والمعلومات، والتي تعتمد على نظم الاتصالات الحديثة عبر الأقمار الصناعية، وكذلك نظم معالجة المعلومات المرتبطة بالحاسبات الالكترونية. ولا بد من أن تقوم الدولة التي تسعى لإجراء التنمية الشاملة لها ببناء قاعدة معلومات وبيانات دقيقة تمكنها من الحصول على المعلومة المطلوبة في الوقت المناسب. وتجابه الدول العربية عدة عقبات في سبيل تحقيق التطور التكنولوجي لها ونوجزها في الآتي:

---

[1] – رمز حبيب السيد، الأمن القومي للدولة في عصر المعلومات. مجلة الحرس الوطني السعودي العدد ١٢٠. المملكة العربية السعودية ، أغسطس ١٩٩٢، ص ٤٦.

* إشكالية نقل التكنولوجيا من الدولة الأم وارتباط ذلك في كثير من الأحيان بمدى ما تحققه الدول العربية الساعية للحصول على التكنولوجيا، من مصالح للدولة المصدرة لها.

* عدم توفر الكفاءات المناسبة في الدول العربية القادرة على استخدام التكنولوجيا المتطورة، مع قيام بعض الدول باستيراد أحدث ما توصل إليه العلم من تكنولوجيا دون النظر لإمكانية استيعابها بواسطة مواطنيها من عدمه، وهذا يؤدي الى السماح للعنصر الأجنبي بالتواجد داخل الدولة لتشغيلها، وقد يحجب بعض المعلومات الهامة التي يحصل عليها عن الدولة.

* ارتفاع تكلفة نقل التكنولوجيا المتطورة عن العائد من استخدام تلك التكنولوجيا خاصة في مجال التصنيع، وقد وصلت تكلفة نقل التكنولوجيا في بعض الدول الى ضعفي حجم إنتاج تلك الدول من السلع المصنعة.

* لجوء الدولة المستوردة للتكنولوجيا الى الافتراض لسداد الديون الناتجة عن شراء التكنولوجيا.

ضبط التسلح في الشرق الأوسط:

من الموضوعات الرئيسية التي يدور الحديث عنها في الفترة الأخيرة هي ضبط / الحد من التسليح في منطقة الشرق الأوسط. ويستخدم أحياناً تعبيرات أخرى منها الحظر/ السيطرة على التسليح أو نزع سلاح المنطقة وكلها تعبر عن هدف واحد هو منع وصول الأسلحة من الدول المصنعة لها أو تكنولوجية صناعتها الى الدول المستهدفة وهذه الدول هي دول الشرق الأوسط وبالتحديد الدول العربية[1].

وعلى أثر غزو العراق في الثاني من شهر أغسطس ١٩٩٠، وبعد إتمام تحرير دولة الكويت. اعتبرت الولايات المتحدة والدول الغربية أن تنامي القوى العسكرية وإدارة الحرب تحت سيطرة حكام طموحين مثل حاكم العراق خطر يهدد أمن الدول المجاورة أو دول المنطقة عامة، لذلك نظمت الولايات المتحدة الأميركية حملة غربية لفرض حظر على تصدير الأسلحة الى دول الشرق الأوسط، ومارست ضغوطاً فعلية على دول مثل الصين وكوريا الشمالية ودول أخرى من دول العالم الثالث مثل الأرجنتين والبرازيل من أجل وقف عقد صفقات الأسلحة مع دول الشرق الأوسط بدعوى استخدامها في أغراض غير مشروعة مثل ما

[1] – د. جمال مظلوم. ضبط الحد من التسلح في منطقة الشرق الأوسط. أكاديمية ناصر. القاهرة ١٩٩٢. ص ٣-٥.

قام به العراق. وهنا يجب أن نشير الى أن إسرائيل دائماً ما تكون خارج ذلك الحظـر، وهـي لم تعلن رأيها بصراحة في مجال الحد من التسلح في منطقة الشرق الأوسط، وهـذا هـو المنـهج الإسرائيلي في عدم استعدادها للالتزام بشيء محدد.

ويشكل امتلاك إسرائيل لقدرات فوق تقليدية تهديدات للأمن القومي العربـي خاصـة أن إسرائيل بدأت بعد حرب الخليج في تدعيم برامج جديـدة لتطويـر الصواريـخ الاعتراضيـة أرض / أرض ولأسلحة الطاقة، وباستمرار العمل في برنامجها النووي، في الوقت الذي يجري فيه تدمير قدرات العراق النوويـة بتنفيـذ قـرار مجلـس الأمـن رقـم ٦٨٧، ورفـض إسـرائيل للتوقيع على معاهدة الحد من الأسلحة النوويـة ولم تسـتجب لنـداء الرئيـس حسـني مبـارك بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية[١].

ولا شك أن سباق التسلح هذا له آثاره على زيادة حجـم الإنفـاق العسـكري في الـدول العربية والذي يتناسب تناسباً عكسياً مع حجم الإنفاق الاقتصادي، وتنفق الدول العربية أكثر من ٣٠٪ من إجمالي الناتج القومي على التسلح، ويعتبر هذا أحد العوامل المتسببة في تخلـف التنمية الشاملة في الدول العربية، ويدخلها في دائرة المديونية.

كذلك فإن عملية استيراد الأسلحة من دولة بذاتها يدخل الدولـة المستوردة في دائـرة التبعية العسكرية، وتختلف التبعية العسـكرية بـاختلاف كميـة ونوعيـة السـلاح المسـتوردة. وكلما كبرت الكمية كان النفوذ المتوقع للدول الموردة على سياسات الدولـة المسـتوردة كبـيراً، وخاصة أن الدول الموردة للسـلاح تسـتخدم عمليـة الإمـداد بقطـع الغيـار والذخـائر المطلوبـة كأسلوب للضغط على الدولة المستوردة للسلاح.

المشكلة الاقتصادية:

تعاني الدول العربية مثلها مثل دول العـالم الثـالث مـن موقـف اقتصـادي متـدن وفي الوقت الذي تحاول فيه تلك الدول الخروج من دائرة الفقر، نجد أن الـدول الكـبرى القـادرة تعمل على الإبقاء على تلك الأوضاع على ما هـي عليـه لتحقيـق أهدافـها واسـتراتيجيتها في المنطقة، ولتبقى الدول العربية دولاً تابعة لها اقتصادياً.

وتقوم الدول الكبرى بالآتي:

---

[١] - ممدوح عطيه، مخاطر الاحتكار النووي الإسرائيلي على الأمن القومي العربي، الدار العربية للنشـر والترجمـة. القاهرة، ١٩٩١.

التحكم في نوعية الصناعات بالسماح بتصدير تكنولوجيا معينة تسمح بإقامة تلك الصناعات فقط.

* محاولة استنزاف المواد الأولية بالدول العربية مع محاولة احتكار استيراد تلك المواد وتصديرها مصنعة مرة أخرى كسوق مستوردة للمنتجات الأجنبية مع فتح المجال للاستثمارات الأجنبية فيها.

* تصدير أكبر كم ممكن من السلاح للدول العربية بهدف استنزاف مواردها المالية مع إغراقها في حجم هائل من الديون والتي تؤثر على خطط التنمية في تلك الدول.

* توجيه قدر كبير من المعونات الاقتصادية للدول الأوروبية التي استقلت حديثاً بعد تفتت الاتحاد السوفياتي، وكذلك لدول أوروبا الشرقية التي حدثت بها تحولات ديمقراطية.

كذلك فإن ارتباط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الغربي وتأثره بالارتفاع المستمر في الأسعار العالمية يؤدي الى خلل في الاقتصاد العربي.

وأخيراً فإن اتجاه العالم الى التكتلات الاقتصادية الكبرى سوف يؤثر على الدول العربية، التي أصبح لزاماً عليها أن تسعى من الآن لتكون لنفسها كياناً اقتصادياً عربياً يمكنه الصمود في وجه التكتلات الاقتصادية القوية الحديثة خاصة مع اكتمال الوحدة الأوروبية، وتزايد القوة الاقتصادية اليابانية.

ونخلص مما سبق أن التهديدات الخارجية الموجهة للأمن القومي العربي والناتجة من سياسة القوى الكبرى وبعض القوى الإقليمية، التي تسعى لتحقيق مصالح خاصة لها تتعارض مع المصالح العربية، لها تأثيرها السلبي على الأمن القومي العربي، وتجعله يدور في حلقة الديون الخارجية والتي تؤدي الى تدمير اقتصاديات بعض الدول العربية، وبالتالي تحرمها من إجراء التنمية الشاملة لها وتبقى في حالة من التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، كذلك تعمل تلك الدول على استقطاب بعض الدول العربية بما يبقي العالم العربي مفتتاً، مما يؤدي الى إضعافه وعدم تكوينه قوة موحدة لها ثقلها في العالم.

رابعاً: التهديدات الداخلية

لا شك أن هناك صعوبة في الفصل بين التحديات التي تواجهها الدول العربية من الداخل وتلك التي تواجهها من الخارج، وذلك نتيجة لتشابكها، ولا شك في أنها تسبب تهديدات للأمن القومي العربي قد تكون في بعض الأحيان أقوى من تلك التهديدات الخارجية.

وسوف نقسم التهديدات الداخلية الى: تهديدات سياسية، اقتصادية، اجتماعية وعسكرية.

١ – التهديدات السياسية:

ا – الاستقطاب الدولي:

حيث أدى الاستقطاب الدولي الى استقطاب الدول العظمى لبعض الدول العربية وكذلك خلق نظام التبعية، وقد أدى ذلك الى اختلاف أيديولوجيات الدول العربية حيث ظهرت ثلاثة اتجاهات:

* الإتجاه الإسلامي: والذي تتزعمه الأنظمة المحافظة وتنادي بالتضامن والوحدة الإسلامية، وقد أدى الى انتشار الجماعات الدينية في الكثير من الدول الإسلامية.

* الإتجاه الاشتراكي: وقد تبنته الدول التي تنادي بالقومية العربية في ظل النظام الاشتراكي وتبنت فكرة محاربة الاستعمار ومواجهة التحديات التي يواجهها العالم العربي.

* الإتجاه الماركسي: وقد تبنته مجموعات مثقفة في الدول العربية، ولكنه نبذ من غالبية الدول العربية خاصة لتعارض الفكر الماركسي مع كل من الإسلام والمسيحية.

كذلك فإن احتياج الدول العربية للمواد الغذائية والمعدات العسكرية والخبرة التكنولوجية قد أدى الى ربط الدول العربية بالدول الكبرى وهو ما نطلق عليه نظام التبعية[1].

ب – الخلافات العربية / العربية:

لا شك أن الخلافات بين الدول العربية تعتبر من أكبر المؤثرات على الأمن القومي العربي حيث لم تتمكن الدول العربية من الإتفاق على الحد الأدنى من الأهداف والغايات العربية التي يمكن أن تحقق الأمن القومي العربي، وترجع أسباب تلك الخلافات الى:[2].

* اختلاف سياسات الأنظمة الحكومية وأيديولوجياتها، كذلك لاختلاف وجهات النظر في أسلوب حل المشاكل العربية ومواجهة التحديات التي تواجهها، وسعي بعض الدول لتحقيق الزعامة العربية أو الإقليمية على حساب الدول العربية الأخرى، وقد برزت في الآونة الأخيرة ظاهرة اجتياح دولة عربية لدولة عربية أخرى نتيجة لاختلاف المصالح والسياسات بينهما، ويعتبر ذلك أكبر تهديد وجه للدول العربية حيث أتى من داخل العالم العربي.

---

[1] – د. محمد خليل. الأمن القومي "الثوابت والمتغيرات" المنار العدد الثلاثون. يونيو ١٩٨٧. ص ٥٨ – ٥٩.

[2] – د. محمد رضا فوده، مرجع سابق، ص ٣٢ – ٣٣.

* مشاكل الحدود التي أوجدها الاستعمار عند تخطيط حدود المنطقة مثل مشاكل الحدود بمنطقة الخليج التي أدت الى توتر العلاقات الأخيرة بين كل من قطر والمملكة العربية السعودية، مشكلة البوليساريو، مشكلة الحدود المصرية / السودانية، مشكلة الحدود الجزائرية / المغربية.

* اختلاف وجهات نظر الدول العربية في اسلوب مؤتمر السلام، كذلك أسلوب حل المشكلات التي تواجهها دول عربية مع أخرى غير عربية مثل مشكلة أرتيريا ومشكلة الأوجادين، مشكلة ليبيا / تشاد.

وقد أدت هذه الخلافات الى غياب الإدارة العربية الواحدة وغياب التنسيق بين الإدارات العربية المتعددة، وفي غياب الإدارة والتنسيق بين الإدارات يتحول السلاح الى آلات صماء عاجزة[1] ، وإذا تحركت فإلى صدور بعضنا البعض مثل ما حدث في حرب الخليج الثانية. وقد استنزفت هذه الخلافات طاقات سياسية ووجدانية هائلة، ونقلت خلافاتنا العربية الى الساحة الأفريقية ومحافل العالم الثالث والمنظمات الدولية.

جـ - جامعة الدول العربية:

هناك اختلاف جوهري آخر بين المبادىء والمواثيق التي تحكم النظام العربي، وبين الأجهزة والمؤسسات الممثلة لهذا النظام، ثم بين إدارة التطبيق والالتزام بهذه المبادىء والمواثيق والمؤسسات[2] .

وتمر الجامعة بأزمة حادة ترجع الى الانقسامات داخل الجامعة، التنافس على الزعامة، تدخل بعض دول عربية في الشؤون الداخلية لدول أخرى ومساندة حركات المعارضة لحكومات هذه الدول بهدف إيجاد نظام موال في الدول المجاورة.

وهناك نوع من ضعف في قدرات المنظمة على وضع قراراتها موضع التنفيذ، مع ضعف الجهاز العسكري للمنظمة، وعدم تطبيق بعض الدول لميثاق المنظمة خاصة فيما يخص اتفاقية الدفاع المشترك.

كذلك فإن عجز الموارد المالية للجامعة يضعف قدراتها على العمل، وهناك بعض الدول العربية تعمل على عدم سداد حصتها المالية للجامعة بهدف إضعافها.

---

(1) - الأمير حسن بن طلال. تحديات الأمن القومي العربي. الأهرام الاقتصادية عدد ٩٠٣، القاهرة مؤسسة الأهرام، مايو ١٩٨٦، ص ٨ - ١١.

(2) - مجلس الشورى المصري. تقرير عن الأمن القومي العربي، التجربة والرؤية المستقبلية جريدة السياسة الكويتية ٥ سبتمبر ١٩٩٢، ص ٧١.

د – العلاقات الدولية:

هناك غياب في الفهم الدقيق لمعادلات العلاقات الدولية، حيث لا يمكن أن تضمن لنا أي قوة خارجية أمننا الوطني أو القومي فهذا الأمن لا يتحقق إلا بقوتنا الذاتية وقدراتنا الشاملة المرتفعة فقد تتعارض مصالح تلك القوى مع مصالح العرب القومية، وتنتهز القوى الكبرى المصنعة للسلاح تلك الفرصة لتغرق الدول العربية بالأسلحة بأعلى الأثمان مع التحكم في هذه الدول عن طريق قطع الغيار وأعمال الصيانة اللازمة لهذه الأسلحة. ومع وجود الخلافات العربية / الإسرائيلية، وكذلك بعض الدول الأوروبية الأخرى وقد ظهر ذلك جلياً في حرب الخليج الأخيرة، وظهر التحيز الالماني الى جانب إسرائيل.

لذا فإننا لن نستطيع أن نحقق أمننا القومي ما لم نعتمد على أنفسنا وعلى قدرات عربية شاملة يمكنها ردع الأعداء ولإقناع الأصدقاء بالاستجابة الى مطالبنا المشروعة.

هـ – الديمقراطية والاستقرار الداخلي:

هناك غياب لمسيرة الديمقراطية في بعض الدول العربية، وهذا يؤدي الى تسلط الحكم الفردي والذي لا شك أنه سوف يخطىء في اتخاذ بعض القرارات والتي قد تكون قرارات مصيرية، وأمامنا القرار العراقي بخوض الحرب ضد إيران، ثم القرار العراقي بالاعتراف الكامل بالاتفاقية الحدود مع إيران والتي كانت السبب الرئيسي لقيام حرب استمرت تسع سنوات، أدت الى استنزاف قوى عربية بل وخلافات عربية/عربية، وعربية/إقليمية. ثم تلا ذلك القرار العراقي بالهجوم على الكويت والذي أصاب العالم العربي بالتفكك والتشرذم وسوء العلاقات وضعف القوى والإمكانيات العربية. ولا شك أن توفر الأسلوب الديمقراطي العملي الصحيح لاتخاذ القرار يجنب العالم العربي الكثير من المشاكل.

وتعتمد معظم الدول العربية على نظام الحزب الواحد، بل إنه مع تعدد الأحزاب في بعض الدول نجد أن بعضاً منها لم يصل الى درجة النضج السياسي والانتشار الجماهيري، وأن بعض هذه الأحزاب تستقطب من خارج الدولة بما يجعل الدولة ساحة للصراع الإقليمي والعالمي، هذا بالإضافة الى الكثير من الجماعات السرية المناهضة لحكوماتها والتي تساند من قبل دول عربية.

ومع غياب الديمقراطية وعدم الاستقرار الداخلي للدولة، تصبح عملية التنمية الشاملة للدولة شبه مستحيلة، وهذا يؤدي الى ضعف اقتصاديات الدولة وهي أحد المقومات الرئيسية للقوة الشاملة له.

٢ – التهديدات الاقتصادية:

بالرغم من وجود الكثير من الموارد الأولية الاستراتيجية في العالم العربي ومن وجود إمكانيات إقامة صناعات متوسطة وثقيلة إلا أن معظم الدول العربية تعاني من مشاكل اقتصادية متعدد وأهمها:[١]

* نقص المواد الغذائية، والاعتماد على استيراد القمح من الخارج خاصة من الولايات المتحدة الأميركية. وهذا يوقع الدول العربية المستوردة للأغذية تحت سيطرة الدول المصدرة لها، ولكن أمامنا تجربة رائدة في المملكة العربية السعودية حيث تم توفير مستوى الاكتفاء الذاتي المطلوب لها من الثروة الحيوانية ومن القمح.

* عدم توفر الخبرة الفنية والتكنولوجية والطبقة المتوسطة اللازمة للصناعة في بعض الدول العربية.

* وجود خلل في الميزان التجاري لبعض الدول حيث تزيد نسبة الواردات عن الصادرات، مما أدى الى إغراق الدول العربية في مشاكل الديون وفوائدها.

* استنزاف ميزانيات الدول العربية لزيادة حجم الإنفاق العسكري على وجه الخصوص.

* تسرب رأس المال العربي الى الدول الأوروبية، حيث تقوم الدول الأوروبية بإقراضه للدول العربية الأخرى بأرباح تصل الى ٢٠ – ٢٥٪ وبالرغم من قيام السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ بين كل من الأردن، السودان، سوريا، العراق، السعودية، لبنان، ليبيا ومصر والتي كانت تهدف إلى: حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية، حرية الإقامة والعمل والإستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي، حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية.

إلا أن تلك الاتفاقية لم تخرج الى حيز التنفيذ لعدة عوامل هي نفسها التي تعوق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية مثل: اختلاف الأنظمة القيادية، عدم رغبة بعض الدول في التنازل عن بعض السلطات العامة لإنجاح التكتل، تباين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وتفاوت الموارد والطاقات ووجود خلل في التركيب المحصولي للدول العربية[١].

كذلك فهناك قوى خارجية تعمل على إحباط مثل هذا التكامل الاقتصادي العربي

---

[١] – د. محمد فودة. مرجع سابق / ص ٣٣.

[١] – د. علي لطفي. التنمية الاقتصادية. القاهرة. مكتبة عين شمس، ١٩٨٣، ص ٢٢٤ – ٢٣٣.

وأمامنا تجربة التكامل المصري السوداني.

ولا شك أن الموقف الاقتصادي هو جوهر الأمن القومي حيث "من يملك قوت يومه يملك القدرة على اتخاذ قراره".

٣ – التهديدات الاجتماعية:

يرتبط المكوّن الاجتماعي للأمن القومي أساساً بالسكان، ويبلغ تعدادهم في العالم العربي حوالى ١٩٢ مليون نسمة، يقطن منهم ٦٩,٢٪ في الدول الأفريقية، بينما يعيش الباقي ٣٠,٨٪ في الدول الآسيوية[٢].

وهناك خلل في توزيع السكان وتوزيع ثروات العالم العربي، حيث نجد أن الدول العربية ذات الكثافة السكانية العالية وهي الدول الأفريقية، ذات قدرات وموارد مالية محدودة، في حين أن الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة وهي الدول العربية الاسيوية، ذات قدرات مالية عالية وقد اضطرت هذه الأخيرة لاستجلاب العمالة من الخارج وهذا له أثاره السلبية على الأمن القومي لتلك الدول حيث تشكل جماعات مصالح وضغط داخلها.

كذلك فإن الأمية متفشية في العالم العربي، ومع تدني مستوى الرعاية الطبية، فإن لذلك آثاره على مستوى كفاءة العمالة البشرية وعلى الإنتاج.

ومع وجود مشكلة المذاهب الدينية والمشكلات العرقية والطائفية، ووجود بعض الأقليات[٣] فقد أدى ذلك الى حدوث انقسامات بين الدول العربية، بل في داخل بعض الدول وهذا يعرضها لهزات اجتماعية خطيرة ويجعلها مسرحاً للقوى الخارجية لتعبث فيها، وقد يؤدي إلى إشعال حرب أهلية مثل ما يحدث في السودان والجزائر.

وإزاء هذه الأوضاع تعمل الدول العظمى على استغلال الفئات المختلفة داخل الوطن العربي لبث مبادئها وفرض نظمها حيث تتلمس الثغرات للتسلل لنشر تلك المبادىء وزرعها في التربة المناسبة. خاصة أن مستوى التعليم المنخفض ونقص الوعي الثقافي لدى غالبية الشعوب العربية يجعلها غير قادرة على تحليل النظم الاجتماعية العالمية لاختيار المناسب لها فعلاً من تلك النظم.

وبذا فإن شعوب المنطقة العربية باختلاف نظمها الحالية وتعدد طبقاتها وتخلفها

---

[٢] – د. صبحي عبد الكريم. جغرافية الوطن العربي، القاهرة. ١٩٨٧، ص ٧ – ١٣.

[٣] – د. أحمد شوقي. مفهوم الأمن القومي. دراسة غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، القاهرة.

العلمي والتكتولوجي تعتبر ميداناً فسيحاً لمختلف التيارات والمناورات السياسية التي تعتمد أساساً على الظروف والملابسات الاجتماعية لشعوب الأمة العربية لتتغلغل في نفوس الأفراد مما يؤدي الى قيام الصراعات الداخلية والطائفية وانعدام الاستقرار الداخلي بها.

٤ – التهديدات العسكرية:

تتمتع الدول العربية بقدرة عسكرية لا بأس بها، ويوجد لديها أحدث الأسلحة العالمية، ولكن هناك عوامل كثيرة لها آثارها السلبية:

أ – اختلاف العقيدة العسكرية بين الدول العربية حيث يتبع بعض منها العقيدة الغربية في حين يتبع البعض الآخر العقيدة الشرقية.

ب – لا يتمشى تنظيم القوات العربية مع طبيعة الأرض في الدول العربية والتي تتميز بطول السواحل مع صغر وضعف إمكانيات القوات البحرية العربية.

جـ – عدم توفر القاعدة الصناعية الحربية المتكاملة والتي يمكنها تلبية مطالب الدول العربية من التسليح مما يؤدي الى لجوئها للدول الكبرى لشراء السلاح وما يستتبع ذلك من فرض قيود عليها.

د – عدم رغبة بعض الدول العربية في وضع اتفاقية الدفاع العربي المشترك موضع التنفيذ، حيث تفسرها كل دولة من منظورها الخاص، ونجد أن في الوقت الذي ترفض فيه دولة عربية تطبيق اتفاقية الدفاع عند تعرض العراق للعدوان، نجدها تطلب تطبيق الاتفاقية عندما تعرضت لعدوان خارجي.

هـ – الصعوبات التي تواجه تشكيل قوة دعم عربية نتيجة لاختلاف تنظيم وتسليح وتدريب القوات وكذلك نظم الاتصال، بالاضافة الى الاختلاف حول اسلوب عمل تلك القوات ومن يتولى قيادتها؟ ومن يملك سلطة إصدار الأوامر لها؟ وكيفية طلب الاستعانة بها؟

و – خشية بعض الدول العربية والتي لديها قوات مسلحة كافية لتحقيق أمنها القومي، من الاستعانة بقوات مسلحة من بعض الدول العربية الأخرى خشية تدخلها في الشؤون الداخلية لها، بل لجأ بعض منها الى الاستعانة بقوات مسلحة من دول غير عربية.

وقد شغل العالم العربي بعدد من الحروب في كل أقاليمه الفرعية من أقصى الشرق الى أقصى الغرب، ومت أقصى الشمال الى أقصى الجنوب وهي: حرب الخليج "ايران/العراق ثم العراق/الكويت". الحروب العربية/الإسرائيلية، حرب المغرب الكبير، حرب في وادي النيل

"جنوب السودان" حرب الصومال/أثيوبيا. ومثل هذه الحروب المتدة لم تحدث في نفس الوقت في أي فترة من التاريخ العربي على مدى الأربعة عشر قرناً الماضية، ولم يوجد أيضاً إقليم آخر مماثل للمنطقة العربية قد شهد هذا العدد من الحروب المتزامنة في نفس الوقت.

وبالرغم من ذلك نجد أن الولايات المتحدة الأميركية تضع ضمن استراتيجيتها أن تتفوق القدرة القتالية الإسرائيلية على القدرة القتالية للدول العربية مجتمعة.

خامساً: نحو تصور لنظام أمني عربي

لمواجهة التحديات التي يواجهها العالم العربي أصبح هناك لزام أن نضع نظرية للأمن القومي العربي بحيث تظل الدول العربية من الخليج الى المحيط، ولا يقتصر على أن يكون الأمن القومي هو حصيلة مجموع أمن مجموعة من الدول العربية، وتشتمل هذه النظرية على النقاط الآتية:

- المبادىء التي تراعى عند التخطيط للأمن القومي العربي.
- الأهداف والغايات القومية.
- نظرية الأمن القومي العربي.
- تحديد الهدف السياسي العسكري.
- تصور لاستراتيجية عربية مرتبطة بخطة زمنية لتحقيق تلك الأهداف.
- تشكيل قوة دعم عربية عاجلة.

المبادىء التي تراعى عند التخطيط للأمن القومي العربي.

يجب أن يرتكز التخطيط على عدد من المبادىء أو المقومات التي يؤدي تكاملها الى تحقيق مفهوم الأمن القومي وهذه المبادىء هي:[1]

١ - الاستخدام الأمثل للطاقات الاقتصادية في تحقيق التكامل الاقتصادي.

٢ - الوضع الأمثل من الناحية الاجتماعية.

٣ - أحسن الأوضاع من الناحية الجيوبولوتيكية وتحقيق التناسق بين الأرض والسكان.

٤ - أحدث النظم السياسية التي تمثل الشعب وتؤمن الاستقرار السياسي.

٥ - التنسيق العسكري بين القوات المسلحة للدول العربية.

---

[1] - سليمان الناصري. الأمن القومي... الوطن العربي بين الحقيقة والخيال. معهد البحوث والدراسات العربية. الموقف العربي، العدد ١٥، يوليو ١٩٧٨، ص ٦١.

الأهداف والغايات القومية:

تمثل الغايات القومية الآمال والطموحات التي يجب أن تسعى الدول العربية الى تحقيقها وينبع منها الأهداف القومية، وهي لا ترتبط بفترة زمنية محددة بل تتسم بالثبات. وتتشابه الغايات القومية للدولة والغايات القومية للعالم العربي، فيما عدا بعض الاستثناءات فإن الغايات القومية تدور حول المحافظة على الكيان القومي، وحرية الإرادة في اتخاذ القرار السياسي، وتوفير الازدهار والرفاهية لأبنائها.

وفي هذا الإطار فإنه يمكن إيضاح الغايات القومية للعالم العبي في النقاط الخمس الآتية: البقاء، الحرية، الرفاهية، السلام، الهيبة الدولية والإقليمية.

١ - **البقاء**: ويقصد به السعي الدائم للتمسك بما يملكه العالم العربي دون تفريط في أي جزء منه ويشمل ذلك الحفاظ على التراب الوطني العربي وعلى تأمين الشعب العربي وضمان وحدته الوطنية، والحفاظ على القيم الأساسية للعالم العربي، وكذلك الموارد اللازمة لتحقيق البقاء له من مأكل ومشرب.

٢ - **الحرية - "الإرتقاء الأيديولوجي"**: ويقصد بها حرية الوطن والمواطنين وتعني حرية الوطن أن تتوفر له القدرة على اتخاذ القرار السياسي المتحرر من الضغوط الخارجية، بينما تعني حرية المواطنين توفير حياة ديمقراطية تقوم على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات. وترتبط قدرة الدولة على اتخاذ القرار السياسي بتوفير القدرة على تنفيذه، وخاصة أن قدرة الدولة على اتخاذ القرارات السياسية الخارجية تكتنفها حساسية بالغة إذ تتم من خلال بيئة دولية لا تسيطر الدولة على كثير من متغيراتها وتحفل بعلاقات الاعتماد المتبادل والتأثير المتبادل التي يتميز بها الموقف الدولي في العصر الحالي.

٣ - **الرفاهية**: ويقصد بها تحقيق الرفاهية للشعب العربي من خلال معدلات نمو اقتصادي عالية، والرفاهية يتم تحقيقها بصورة نسبية إذ تتم من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنبع من الرفاهية كغاية قومية، تتطور وفقاً للتطور الاقتصادي والاجتماعي. ويستتبع ذلك أن يعمل العالم العربي على تحقيق الرفاهية والازدهار للشعب العربي[1].

٤ - **السلام**: ويقصد به توفير قدر من العلاقات الحسنة مع الدول المجاورة، وتؤمن

---

(1) - Abd - El - Monem Al - Mashat: "Consideration in the Analysis of National Security in the Third world. University of north carolina, chapel hill 1982. pp. 76-79.

حدودها الدولية، بما يمكن للدول العربية من توفير المناخ المناسب من الاستقرار الداخلي لإجراء التنمية الشاملة للدولة.

كذلك يجب أن تبنى استراتيجية حل المشاكل مع الدول المجاورة على أساس الحلول السلمية، وعدم اللجوء الى الحلول العسكرية إلا إذا تعثرت الحلول السلمية.

٥ - الهيبة الدولية والإقليمية: وهذه تستلزم وجود جهاز دبلوماسي عربي قوي قادر على تقديم المشورة لمتخذ القرار "جامعة الدول العربية" حتى يمكن أن تتخذ القرار المناسب في الوقت المناسب والذي يتماشى مع إمكانيات وقدرات العالم العربي، ويمكن من تنفيذه.

ولا شك أن للقدرة الاقتصادية والعسكرية آثارهما في توفير هذه الهيبة وتحقيقها، فكلما كان للعالم العربي مكان متميز في سوق التجارة الدولية، كان له صوت مسموع في الأوساط السياسية، وكبرت وتوسعت شبكة علاقاتها الإقليمية والدولية.

نظرية الأمن القومي العربي:

يمكن أن نطرح المفهوم الآتي لنظرية الأمن العربي[٢] : هي الغاية الاستراتيجية التي تتفق مع المبادىء والمصالح والأهداف للدول العربية، بهدف حماية كيانها وحقها وحق شعوبها في البقاء والعيش في إطار من الأمن، مستخدمة في ذلك كافة إمكانياتهم المتاحة بكفاءة لتنفيذ الاستراتيجية المخططة طبقاً لتخطيط مرحلي طويل لتحقيق الأهداف القومية، وتأمين مصادر قوتهم في كافة الميادين في إطار من النظام والاستقرار الداخلي في مواجهة التحديات المحتلة داخلياً وخارجياً.

ويرتكز هذا المفهوم على:

* تكون ترتيبات نظام الأمن عربية نابعة من الدول العربية دون تدخل أجنبي، وفي هذا الإطار يجب أن تؤدي جامعة الدول العربية دوراً رئيسياً.

* أن يكون الأمن بمفهومه الشامل أي بأبعاده الداخلية والخارجية ومكوناته: الجيوبولوتيكية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، العسكرية.

* ان المكون الاقتصادي للأمن هو العنصر الرئيسي في نظرية الأمن في ظل التكتلات

---

[٢] - د. محمد رضا فوده. الأمن القومي العربي، كلية الدفاع الوطني. القاهرة، ١٩٩١ ص ٣.

الاقتصادية الكبرى الحالية.

* الاعتماد على الذات، حيث تشكل المساعدات المشروطة التي تقدمها الدول الكبرى لدول المنطقة وسيلة ضغط على تلك الدول، خاصة تلك المساعدات العسكرية منها، وبذا يمكننا إبعاد الوجود الأجنبي بالاعتماد على الذات في التنمية الاقتصادية للدول العربية بالتعاون مع بعضها البعض وحل المشاكل الكامنة والمعلقة بينها، بما يحقق الاستقرار اللازم لإجراء التنمية الشاملة لها.

* تحديد الغايات والأهداف والمصالح القومية للدول العربية والتي تحقق أمنها القومي، مع وضع الاستراتيجية المناسبة لتنفيذ ذلك في ضوء تخطيط مرحلي علمي يبنى على استغلال كافة القدرات العربية المتاحة والتغلب على نقاط الضعف.

الهدف السياسي والعسكري: وهو ما نعبر عنه بأنه فن الاستخدام السياسي للقوة العسكرية بالتعاون مع باقي قوى الدولة الشاملة خاصة تلك السياسية منها. وذلك بهدف تحقيق الأهداف القومية، وعليه فإن السياسة العسكرية تعتبر هي أحد مكونات السياسة العامة للدولة[1].

ويجب أن نبني السياسة العسكرية على:

* مواقف القوى الكبرى والإقليمية.

* التحديات الموجهة للأمن العربي مع وضع أسبقيات لها.

* القوى الشاملة للدولة وخاصة القوى العسكرية الحالية وفي المستقبل المنظور.

* أسلوب مواجهة التحديات.

ويمكننا أن نحدد الهدف السياسي العسكري العربي كالآتي:

"ردع ومواجهة أي عدوان أو تهديد لإحدى الدول العربية أو مجموعة منها وتأمين حدودها وقواها الشاملة، وذلك بهدف المحافظة على استقلال الدول العربية وإبعادها عن دائرة الاستقطاب والصراع الدولي".

ويجب أن تضع الهدف السياسي العسكري العربي، القيادتان السياسية والعسكرية: القيادة السياسية ممثلة في مؤتمر القمة للدول العربية، والقيادة العسكرية ممثلة في الأمانة

---

(1) - المرجع السابق، ص ٣ - ٤.

العسكرية بجامعة الدول العربية[1].

ولتحقيق الهدف السياسي العسكري يجب:

* العمل على تطوير القوات المسلحة العربيـة لتكـون قـادرة علـى ردع أي تـهديد أو عدوان خارجي.

* توفير القدرة وخفة الحركة للتحرك السريع في نطاق العمل العربي.

* تشكيل قوة دعم عربية عاجلة.

* وضع خطة عربية للقيام بصناعة سلاح عربية[2].

تصور لنظام أمني في المنطقة:

تبـدأ عمليـة التخطيـط للنظـام الأمـني بوضـع الأهـداف الـتي تسـعى الاسـتراتيجية لتحقيقها، ثم إقرار الخطوط العامة التي من شأنها تحقيق هذه الأهداف وهي تتم علـى ضـوء الغايات القومية، وما تم التعرف عليه من محددات في صـورة إيجابيـات أو تـهديدات تنبـع من عناصر القوى الذاتية أو من الموقف الدولي الإقليمي أو العالمي.

وتنبثق من الاستراتيجية القومية مجموعة من الاستراتيجيات التخصصية تعد وسائل لتحقيقها، كما تعد أهداف الاستراتيجيات التخصصية وسائل لتحقيق الأهداف القومية.

وفي هذا الإطار سوف نطرح بعض الترتيبات الواجب اتباعها لتنفيذ خطة أمـن قومـي عربي شامل:

١ – الترتيبات السياسية:

أ – عقد مؤتمر قمة عربي لرأب الصدع العربي الناجم عن مهاجمة العراق للكويت.

ب – تحديـد الأهـداف والغايـات القوميـة واسـتراتيجية تنفيذهـا، والـتي يجـب أن تتضمن الحفاظ على استقلالية كل دولة عربية في داخل حدودها الدولية، وعـدم التدخـل في الشؤون الداخلية لأي منها.

ج – العمل على إعطاء المزيد من الديمقراطية وحرية الرأي والتعددية الحزبية لمواطني كل دولة.

د – تقوية جامعة الدول العربية من خلال إعادة النظر في ميثاق جامعة الدول العربية

---

[1] – محمد رضا فودة ، تحديات الأمن العربي، مجلة المنار، العدد ٣٩، مارس ١٩٨٨، ص ٤٢.

[2] – د. عبد المنعم المشاط، نحو صياغة لنظرية الأمن القومي، دار المستقبل العربي، ١٩٨٥ ص ١٩.

وإدخال التعديلات المقترحة الآتية:

* تقنين مؤتمرات القمة العربية لتصبح هي الجهاز الأعلى للجامعة، وتعقد مرة أو مرتين في السنة[1].

* إنشاء مجلس عربي للدفاع المشترك يشكل من وزراء الدفاع والخارجية العرب، بحيث يكون جهازاً دائماً للجامعة وينظم أسلوب عمله.

* ان توفر للجامعة القدرة على إلزام الأعضاء بتنفيذ ما تتخذه من مقررات، وذلك بتعديل نص المادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية بما يكفل وضع تدابير تفصيلية محددة لمواجهة حالات العدوان أو التهديد تتناسب مع ما تتضمنه مواد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من عقوبات متدرجة، ذلك أن ما تقرره المادة المذكورة من أن لمجلس الجامعة أن يتخذ التدابير التي يراها لدفع العدوان الذي يقع على أحد الأعضاء، هي مادة عامة وغير محددة ويتوقف تنفيذها عملياً على مدى قبول الدول الأعضاء للاشتراك في هذا التدبير[2].

* أن تكون قرارات الجامعة ملزمة لجميع الدول العربية الأعضاء حتى لمن لم يوافق عليها، أي أن تكون القرارات بالأغلبية الساحقة.

* إنشاء محكمة عدل عربية كجهاز قضائي دائم للفصل في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول العربية، بحيث تكون أحكامها نهائية وملزمة.

هـ - إنهاء كافة الآثار المترتبة على العدوان العراقي على الكويت، بما يزيل التهديد العراقي للكويت ومنطقة الخليج العربي والعمل على إيجاد نظام عراقي عربي يعمل على تحقيق الأمن القومي العربي وليس على تهديده[1].

و - المحافظة على وحدة التراب العربي بما فيه العراق والذي في ظل حكومة عراقية واهية سيكون سنداً للأمة العربية.

ز - انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة، وأن تكون ترتيبات الأمن هي ترتيبات عربية/عربية.

---

(1) - مجلس الشورى المصري، مرجع سابق، ص ٢١.

(2) - المرجع السابق، ص ٢١.

(1) - المرجع السابق، ص ٢١.

ح – يمكن إجراء اتفاقيات أمنية مع دول الجوار الجغرافي أو الإقليمي بما يحقق التعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والثقافية لتحقيق المصالح المشتركة لتلك الدول.

٢ – الترتيبات الاقتصادية:

لا شك أن الترتيبات الأمنية الاقتصادية ستكون في مقدمة الترتيبات الموضوعة في ظل الصراع الاقتصادي العالمي الراهن، وفي ظل عالم جديد سيكون البقاء فيه للأقوى اقتصادياً، وفي هذا الإطار نقترح الترتيبات الآتية:

أ – إنشاء منظمة الإنماء العربي للعمل على رفع القدرات الاقتصادية العربية.

ب – إنشاء السوق العربية الموحدة بدلاً من إجراء تكتلات اقتصادية داخل العالم العربي، ووضع جميع التسهيلات اللازمة لتنشيط حركة التجارة.

ج – إنشاء صناعات تكميلية بين الدول العربية بدلاً من قيام صناعات متنافسة.

د – الالتزام بكميات البترول المحددة لكل دولة طبقاً لتخطيط الأوابك مع الحفاظ على أسعار مناسبة للبترول.

هـ – إعطاء الأولوية لاستثمار رؤوس الأموال العربية داخل العالم العربي.

٣ – الترتيبات الإجتماعية:

أ – رفع المستوى الثقافي والحضاري لدول المنطقة وذلك بالاستفادة من الخبرات العربية المتقدمة.

ب – العمل على سرعة إزالة روح العداء التي تولدت بين الشعب الكويتي والخليجي والعراقي والفلسطيني نتيجة لحرب الخليج الأخيرة.

جـ – الاعتماد على العمالة العربية في منطقة الخليج العربي بدلاً من العمالة الأجنبية مع إعطائها التسهيلات اللازمة لتحويل رواتبهم الى أوطانهم.

وضع خطة إعلام عربية تتمشى مع التقاليد الإسلامية وبث برامجها عن طريق الأقمار الصناعية سواء بالإذاعة أو التلفزيون.

هـ – تطوير التعليم في العالم العربي بما يتمشى مع خطط التنمية ومع التقدم التكنولوجي العالمي.

و – تعميق الانتماء العربي والشعور بقدسية التراب العربي وأن ما يصيب مواطناً

عربياً في الخليج اليوم سوف يصيب المواطن العربي نفسه في شمال وغـرب أفريقيـا. ولا شـك أن التحرك العربي على المستوى الشعبي سوف يكون له أثره في ذلك.

٤ – الترتيبات العسكرية:

لا شك أن تنفيذ أمن قومي عربي في بعده العسكري من المحيـط الى الخليـج في نسـق واحد هو عملية صعبة نظراً لأن الوطن العربي يمتد في شكل مستطيل يفتقد الى العمـق ويمتـد في قارتي آسيا وأفريقيا. لذا فإننا نقترح أن تبنى الترتيبات العسكرية على أساس الاتجاهات الاستراتيجية، حيث يتم وضع استراتيجية فرعية لكل اتجاه في إطار الإسـتراتيجية العربيـة العامة لتحقيق الأمن القومي العربي كلياً.

وهذه الاتجاهات الاستراتيجية لن تكون تقسـيماً للعـالم العربـي الى تكتـلات، لكنـها سوف تقوي كل اتجاه استراتيجي على حدة، وبتعاون هذه الاتجاهات مـع بعضـها البعـض وإجراء التنسيق فيما بينها سوف يمكن من تحقيق الأمن القومي العربي الشامل، وهذا سوف يمكن من تشكيل قوة دعم عربية عاجلة لكل قطاع ويمكنها معاونة القطاعات الأخـرى أيضـاً عند الضرورة في إطار استراتيجية عربية موحدة.

ويمكن تقسيم العالم العربي الى الاتجاهات الاستراتيجية الآتية:

ا – الاتجاه الاستراتيجي الشمالي الشرقي: ويشمـل كـل مـن سـوريا، لبنـان الأردن، العراق – بعد تغيير النظام الحالي – فلسطين بعد قيام دولتها.

ب – الاتجاه الاستراتيجي الشرقي: ويشمل شبه الجزيرة العربية بما فيها جمهورية اليمن، التي تتمتع الآن بموقع استراتيجي وجيوبولوتيكي هام يجب عدم إغفاله، بل يجـب الاستفادة منه لتحقيق الأمن القومي العربي.

ج – الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي الشرقي: ويشمل جيبوتي والصومال.

د – الاتجاه الاستراتيجي الأوسط: ويشمل كل من مصر والسودان وهو ما نطلق عليـه الاتجاه الاستراتيجي وادي النيل.

هـ – الاتجاه الاستراتيجي الغربي: ويشمل دول المغرب العربي وهي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا.

و – الاتجاه الاستراتيجي البحر الأحمر: وتشارك في تأمينه الدول العربية المطلة على البحر الأحمر.

وفي إطار الترتيبات العسكرية نقترح أيضاً الترتيبات الآتية:

أ - إنشاء قوة الدعم العربية العاجلة لتحل محل القوات الأجنبية في تأمين منطقة الخليج العربي والتي أساسها بيان دمشق، للتعاون مع قوات درع الجزيرة، لحين إنشاء الجيش الخليجي الموحد، ويجب أن تدرس جيداً متطلبات إنشاء هذه القوات والصعوبات المنتظر أن تعوق تشكيلها من حيث مدى ملاءمة التسليح لمسرح العمليات، والتدريب، وإعداد مسرح العمليات ووسائل الاتصال اللازمة حتى تتمكن من أداء مهامها بكفاءة.

ب - العمل على إنشاء صناعات عسكرية عربية، وذلك بدعم وتطوير الصناعات الموجودة حالياً.

جـ - تطوير ودعم العلم العسكري ومحاولة توحيده في داخل العالم العربي، ويتبع في ذلك المجال اسلوب تبادل المعلومات خاصة في مجال التهديدات المحتملة، استخدام اسلوب البعثات الداخلية في داخل العالم العربي، وأن تقوم الدول العربية ذات الخبرة في هذا المجال بدعم الدول الأخرى بالمدربين في شتى المجالات العسكرية.

د - العمل على نزع الأسلحة فوق التقليدية من منطقة الشرق الأوسط، ويجب أن يأتي ذلك في إطار مؤتمر السلام المنعقد حالياً.

الدول الأوروبي للمعاونة في تحقيق الأمن القومي العربي:

لا شك ان ما يجري على الساحة العربية من إضرابات وقلاقل له آثاره المباشرة على الأمن الأوروبي، حيث تتأثر المصالح الأوروبية تأثيراً مباشرا خاصة تلك الاقتصادية منها، ومن هنا يجب على كل من الدول الأوروبية والدول العربية أن تتفهم أين المصالح المشتركة لكل منهما لكي تعمل على الحفاظ عليها بل وتقويتها، وكذلك أين العقبات التي يمكن أن تعوق العمل المشترك، والمخاوف التي يبديها كل طرف من الطرف الآخر، والعمل على إزالة هذه العقبات والتغلب على تلك المخاوف أو الشكوك وخاصة أن تعاملها مع عالم عربي مستقر مؤمن يمكنها من تحقيق الأمن الأوروبي.

ولا شك أن أمام العالم العربي الكثير من الخطوات التي يمكن اتخاذها للتعاون في هذا المجال.

أما الدول الأوروبية فنقترح الخطوات الآتية للمساعدة في تحقيق الأمن القومي العربي:

١ – المشاركة الإيجابية في مؤتمر السلام للشرق الأوسط، لإعطاء المؤتمر قوة دفع ولضمان ما يتم التوصل اليه من قرارات واتفاقيات، والوقوف الى جانب الحق العربي والشرعية الدولية، وهذا يعطيها مصداقية تمكنها من إنشاء المزيد من العلاقات الوطيدة مع الدول الأخرى في آسيا وأفريقيا.

٢ – العمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط بالكامل من كافة أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية، وفي هذا الإطار يجب أن تمارس الدول الأوروبية ضغوطاً على إسرائيل لقبول ذلك.

٣ – إيقاف مبيعات السلاح خاصة لمناطق التوتر في العالم العربي وأفريقيا.

٤ – المساعدة من خلال المؤسسات الدولية في حل المشاكل العربية الداخلية، العربية/ الأفريقية مع استمرار الدعم السياسي للعالم العربي في المحافل الدولية.

٥ – عقد الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية، ومنحها بعض المزايا الخاصة بالتبادل التجاري والتعريفة الجمركية.

٦ – الاستمرار في تقديم المعونات الاقتصادية، دون المساس بما هو موجود الآن، خاصة بعد المتغيرات في أوروبا الشرقية، وقيام أوروبا الغربية بدعمها اقتصادياً.

٧ – تقديم التكنولوجيا المتطورة اللازمة للصناعة، وفي هذا الإطار يمكن إقامة المشروعات الصناعية المشتركة والتي سوف تؤدي الى إيجاد منتج على مستوى عالٍ وبأسعار مناسبة نتيجة لرخص ووفرة الأيدي العاملة في العالم العربي.

٨ – المساعدة في العمل على رفع المستوى الاجتماعي في العالم خاصة في الجانب الثقافي، وذلك بتطوير ودعم العلاقات الثقافية مع العالم العربي.

الخاتمة:

لا شك أن عملية تحقيق الأمن القومي العربي، عملية صعبة يجابهها الكثير من التهديدات والعقبات الداخلية والخارجية، ولتحقيقها يلزم أن تتوفر الإرادة الوطنية والشعور بالانتماء العربي، والعمل الموحد المنظم المبني على الدراسات الشاملة للقوى القومية العربية، وفي ظل أهداف وغايات محددة، توضع لها الاستراتيجيات الشاملة والتخصصية والسياسات اللازمة لتنفيذ تلك الاستراتيجيات، وألا يقتصر العمل على تحقيق الأمن القومي العربي على القادة والقيادات فقط، بل يجب أن يدعم من القاعدة الشعبية، وأن تتفهم القوى الإقليمية

والقوى الكبرى مصالح وأهداف وغايات العالم العربي وتساعده على تحقيقها، لتضمن استقرار وأمن منطقة ملاصقة لها وتؤثر وتتأثر بكل ما يجري هنا أو هناك.

وبالله التوفيق.



قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية:

١ – د. أحمد شوقي: مفهوم الأمن القومي، دراسة غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، القاهرة، ١٩٨٦.

٢ – د. جمال مظلوم: ضبط الحد من التسلح في منطقة الشرق الأوسط، أكاديمية ناصر، القاهرة، ١٩٩٢.

٣ – حسن بن طلال: تحديات الأمن القومي العربي، الأهرام الاقتصادي العدد ٩٠٣، القاهرة، مؤسسة الأهرام مايو ١٩٨٦.

٤ – رمزي حبيب السيد: الأمن القومي للدولة في عصر المعلومات، مجلة الحرس الوطني السعودي العدد ١٢٠، المملكة العربية السعودية، أغسطس ١٩٩٢.

٥ – سعيد فاضل: التحديات المستقبلية للأمن القومي العربي من منظور الصراع على المياه، أكاديمية ناصر، القاهرة، ١٩٩٢.

٦ – سليمان الناصري: الأمن القومي... الوطن العربي، القاهرة، ١٩٨٧.

٧ – د. صبحي عبد الحكيم: نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي، دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.

٨ – د. عبد المنعم المشاط: نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي، دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.

٩ – د. علي الدين هلال: الأمن القومي العربي، الأهرام الاقتصادي العدد ٩٠٣، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مايو ١٩٨٦.

١٠ – د. علي لطفي: التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، ١٩٨٣.

١١ – د. محمد رضا فودة: تحديات الأمن القومي العربي، الباحث العربي، مركز الدراسة العربية، لندن ١٩٩٢.

١٢ – د. محمد رضا فوده: الأمن القومي العربي، كلية الدفاع الوطني، لقاهرة ١٩٩١.

١٣ – د. محمد رضا فودة: تحديات الأمن العربي "المكون العسكري"، مجلة المنار، العدد ٣٩، مارس ١٩٨٨.

١٤ – د. محمد سمير أحمد: معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط، مجلة الوحدة الإسلامية، أغسطس ١٩٩٢.

١٥ – د. محمود خليل: الأمن القومي "الثوابت والمتغيرات" المنار، يونيو ١٩٨٧.

١٦ – د. ممدوح حامد عطية: مخاطر الاحتكار النووي الإسرائيلي على الأمن القومي العربي، الدار العربية للنشر والترجمة، القاهرة، ١٩٩١.

ثانياً: الإصدارات:

١ – الموسوعة العربية الميسرة، إشراف محمد شفيق غربال.

٢ – مجلس الشورى المصري: تقرير عن الأمن القومي العربي، التجربة والرؤية المستقبلية، جريدة السياسة الكويتية.

ثالثاً: مراجع باللغات الأجنبية:

(1) - Abd - El - Monem Al - Mashat: “Consideration in the Analysis of National Security in the Third world. University of north carolina, chapel hill 1982.

(2) - Charies Mocielland: Theory and the international system. New York, Macmillan, 1966.

رابعاً إصدارات بالإنجليزية:

(1) - International Encyclopedia of social sciences, New York, The Macmillan company and the free press, vol. 11.

تأثير العلاقات العربية الأوروبية
على استقرار وأمن جنوب البحر المتوسط

د. رافع بن عاشور
استاذ القانون الدولي المساعد / جامعة تونس

قبل محاولة معالجة موضوعي الذي هو تحت عنوان "تأثير العلاقات العربية الأوروبية على استقرار وأمن جنوب البحر المتوسط" بودي التحدث عن سذاجة ما يعنيه مصطلح السلام والأمن في المتوسط نسبة لأن هاتين الكلمتين تستخدمان الآن بمثابة محط كلام موزون ومعتمد من قبل دول وتجمعات إقليمية في حوض البحر المتوسط.

وكثيراً ما تم ترديد شعارات "المتوسط" أو "المتوسطي" أو "المتوسط هو بحيرة السلام والأمن" علماً أن الاستخدام الدائم لأي مصطلح يعني أن له دلالته ويمثل في الوقت عينه موقفاً سياسياً مقلقاً وخطيراً. إنه يعني بالدرجة الأولى أن المتوسط مهدد جدياً بعدم الاستقرار وبالانقطاع عن السلام والأمن، ومن ثم يعني أن من الصعب السيطرة على الموقف من قبل المتوسطيين. هذا الواقع يؤكد أن المتوسط غير متناسق سياسياً واستراتيجياً، ويؤكد أن حوض المتوسط الذي يمتلك كل ما يلزم من أجل أن يكون مجالاً للتلاقي ولتبادل الأفكار والبضائع قد كان في أغلب الأحيان بالنسبة لقاطنيه مسرحاً للتنافس.

فرغم الإرث المشترك، ورغم العلاقات التاريخية العميقة والمتنوعة والتي تم التذكير بها في محاضرات الأمس فإن حوضي المتوسط كانا غالباً منسقين ومتفارقين ليس فقط بفعل تدخلات قوى غريبة عن المنطقة بل أيضاً بسبب الخلافات القائمة بين حوضي المتوسط وهذا ما جعل أحياناً الحوار بينهما صعباً.

هذا الواقع لم يتغير كثيراً اليوم. فسياسياً يعتبر البحر المتوسط هو المساحة التي تفصل بين عالمين أو بالأحرى بين منطقتين جيو - استراتيجية مختلفتين ومتعارضتين، إحداهما تمثل أوروبا القائمة على الضفة الشمالية والثانية تمثل العرب المقيمين على الضفة الجنوبية، والفارق أن المجموعة التي تعيش على الضفة الشمالية تتكون من دول متجانسة ونامية وديمقراطية وتنتهج منذ سنوات الخمسينات مساراً للتكامل الجدي فيما بينها وقد حققت تقدماً باتجاه بناء وحدتها السياسية والنقدية، أما المجموعة الثانية التي تعيش على الضفة الجنوبية فإنها تتشكل من دول متجانسة قليلاً وكانت خاضعة طويلاً لاستعمار جاراتها من الضفة الشمالية، وهي كذلك دول في طور النمو وتحكمها أنظمة معظمها غير ديمقراطية،

ومنقسمة فيما بينها. وهذا على المستوى السياسي. أما على المستوى الاستراتيجي فإن ضفتي المتوسط ليستا متجانستين وتاريخ المنطقة نادراً ما شاع فيه الهدوء. فمن المنافسات التي جرت بين روما وأثينا وقرطاجة، مروراً بالمنافسات الأخرى التي عاشت في المنطقة، نصل اليوم إلى النظام العالمي الجديد، إلى واقع يبني فيه البعض أمنهم على حساب الآخرين.

ويجب التنويه هنا بأنه ومنذ الحرب العالمية الثانية قد نشأت بين المجموعة العربية والمجموعة الأوروبية مجالات عدة من المواجهات والتي تعتبر مواجهات بين قطبين وهذا ما أدى مطولاً إلى عدم توفر معطيات السلام والأمن لكلا هاتين المجموعتين وحكم عليها بالارتهان للقوتين العظميين. وبذلك فإن المتوسط الذي يشكل حدوداً مشتركة للمجموعتين العربية والأوروبية أمسى رهاناً على صراع وتسابق القوتين العظميين للسيطرة والهيمنة عليه. وانسجاماً مع هذا الصراع انضمت المجموعة الأوروبية إلى حلف شمال الأطلسي الذي تهيمن عليه أميركا والذي هدفه مواجهة التهديد السوفياتي بينما المجموعة العربية مع بعض الاستثناءات تحالفت مع الاتحاد السوفياتي واعتمدت عليه ليؤمن لها سلامها وأمنها وتحديداً في مواجهتها العدو الإسرائيلي.

انطلاقاً من هنا يمكن القول إن مختلف الصراعات التي تفجرت في المتوسط وتحديداً حرب عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣ والأزمة القبرصية، والأزمة اللبنانية، وحالياً الأزمة اليوغوسلافية هي صراعات تقاد عبر القوتين العظميين بهدف منع حصول أية مواجهات مباشرة بينهما. فالأسطول السادس الأميركي والأيسكادرا السوفياتي أمخرا طويلاً في المتوسط كسادة مطلقين وهذا ما كان يشكل خطراً على الدول القائمة على ضفاف المتوسط دون أن تكون هذه الدول سواء منفردة أو مجتمعة قادرة على مواجهة الأجواء السائدة من عدم الأمان.

إن العلاقات التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية بين ضفتي المتوسط كانت تأخذ بعين الاعتبار كل العناصر التي سبق ذكرها ولهذا لم تستطع إقامة علاقات عادية. فالمجموعتان متأثرتان في العمق بما آلت اليه المرحلة الاستعمارية، والعلاقات بين المجموعتين العربية الأوروبية تأثرت أيضاً بالصراع العربي – الإسرائيلي وبالقضية الفلسطينية إلى حد أن الجانب الأوروبي الذي انحاز إلى إسرائيل لم يسمح بتمتين العلاقات الأوروبية – العربية رغم التداخل الاقتصادي الحاصل بين المجموعتين.

وبغض النظر عن العلاقات الثنائية الكلاسيكية بين الدول المهيمنة وبين الدول التابعة لها قديماً والتي هي أساساً علاقات اقتصادية وثقافية، فإن العلاقات المتعددة بيت ضفتي المتوسط كانت دائماً في أدنى مستوياتها وخير دليل على ذلك أن أوروبا لم تقبل على الإطلاق

أن تقيم علاقات عادية تكون بموجبها تابعة للبترول العربي.

وحري بالذكر هنا أن كلا الدولتين الاستعماريتين العظميين أي فرنسا وبريطانيا قد حاولتا أن تحتفظا لنفسيهما بدور في المنطقة العربية وأن تحظيا ببعض التأثير ولكن كل المحاولات التي بذلتاها مثل حلف بغداد، وحرب السويس، وحرب الجزائر، قد فشلت وأدت بالتالي إلى انحسار الدور السياسي الأوروبي عن المسرح العربي بشكل عام وعن مسرح الشرق الأوسط بشكل خاص وهذا ما دفع بالسياسة الأوروبية إلى شغل وظيفة ثانوية في المتوسط وخاضعة بالكامل للسياسة الأميركية كما دفع بها إلى تقديم كل الدعم وبدون تحفظ إلى إسرائيل وتحديدا عبر تزويدها بالأسلحة الضرورية.

ومع نشوب حرب ١٩٦٧ استطاع الاتحاد السوفياتي أن يحقق مواقع سياسية – استراتيجية متقدمة في المتوسط وهذا ما بات يهدد أمن وسلام أوروبا، وأثبت للأوروبيين أن تقصيرهم في أداء دور على مسرح الشرق الأوسط هو الذي أدى إلى تهديد أمنهم كما أثبت أن اعتمادهم على الولايات المتحدة لتوفير أمنهم هو أمر محفوف بالخطر.

ورغم ذلك بقيت أوروبا ممزقة بين ضرورة حماية مصالحها في المنطقة العربية وبين أمنها الاقتصادي ودعمها السياسي والعسكري لإسرائيل، وبالنتيجة تبنت هذا الخيار الأخير رغم كل المحاولات المعاكسة التي بذلتها فرنسا. وكان يجب أن ننتظر حتى شهر مايو (أيار) عام ١٩٧١ لنشهد المجموعة الأوروبية وهي تذيع بيانا تعلن فيه اتخاذها موقفا جماعيا من الصراع الدائر في الشرق الأوسط.

بناء على ما تقدم بدأت المجموعة الأوروبية بممارسة سياسة أطلقت عليها تسمية السياسة المتوسطية نسبة إلى البحر المتوسط، وتوجتها بعقد جملة اتفاقات تفضيلية مع عدة دول عربية ومع إسرائيل، أي أنها عاملت الدول العربية على قدم المساواة مع إسرائيل لا بل أنها ميزت علاقاتها مع هذه الأخيرة إذ عقدت معها اتفاقات شراكة مهمة جدا ومختلفة عن اتفاقات الشراكة التي عقدتها مع تونس والمغرب عام ١٩٦٩ لأن هذه الاتفاقات في جوهرها ليست اتفاقات شراكة، بل اتفاقات تجارية بحتة.

والملاحظ أن هذه السياسة المتوسطية التي بدأت المجموعة الأوروبية باعتمادها ليست لها أي طابع استراتيجي وذلك مخافة أن تصطدم بمعارضة سوفياتية – أميركية.

المهم أن العلاقات الأوروبية – العربية الجديدة والتي محورها الأساسي الطابع التجاري، لن تستطيع أن تغير شيئا من الوضع الراهن، ومسألة الأمن والسلام في المتوسط

تبقى نقطة تجاذب مشتركة بين السوفيات والأميركيين.

إن الحرب التي دارت عام ١٩٧٣ والتي استخدمت فيها منظمة أوبك سلاح النفط قد كشفت لأوروبا ارتباط حاجتها للطاقة بالدول العربية. وهذه كانت المرة الأولى التي تحس فيها أوروبا أن أمنها الاقتصادي قد تهدد بفعل الصراع العربي - الإسرائيلي لذا ولعدم حصول مواجهة مع الدول العربية التي تفتش عن أمنها حاول الأوروبيون الذين كانت موافقتهم مشتتة ومتناقضة وبضغط من فرنسا كسر حالة الجمود التي يمرون بها واتخاذ مواقف مشتركة وقد اعتبرت القمة العربية التي انعقدت في الجزائر عام ١٩٧٣ أن هذا الموقف الأوروبي الجديد عقب نشوب حرب ١٩٧٣ هو التعبير الأول لتفهم أفضل للقضية العربية. وتمنت القمة أن تسعى المجموعة الأوروبية لفرض ضغوطات على إسرائيل بغية إلزامها بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وبالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.

وفق هذه الأجواء بدأت مرحلة الحوار العربي - الأوروبي، ورغم كل الآمال التي علقت عليها وتحديدا من الجانب العربي فإن هذا الحوار لم يستطع تجاوز المشاكل السياسية والاقتصادية، علما أن مسألة الأمن والسلام في المتوسط لم تكن مطروحة على البحث خلال هذه الفترة.

وهكذا وبعد عدة سنوات من التعثر، فشل الحوار العربي - الأوروبي وتحديدا بعد توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية - المصرية، كما ذهب سدى درس حرب ١٩٧٣. أما قضية الأمن في المتوسط فقد أهملت ولم يتم إعادة طرحها مجددا إلا بفضل إلحاح الدول الأوروبية المتوسطية غير المنحازة وذلك عبر مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE)، وعبر إدراج هذه القضية في مؤتمر هلسنكي لأن الدول الأوروبية كانت تظن أن مسألة تعزيز أمنها يتم عبر عقد اتفاق بين القوى العظمى وحلفائها.

وطبعا هذا أيضا لم يشكل حلا لأن الميثاق النهائي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا قد تطرق بشكل شامل وغامض لقضية الأمن في المتوسط كما لم يلحظ أية إجراءات عملية وملموسة والسبب أن دول الحوض الشمالي للمتوسط لم تكن مقتنعة بذلك ولم تعتبر أن هذه القضية طارئة.

إضافة إلى ما تقدم فإن عدة طلبات انتساب تقدمت بها بعض الدول المتوسطية إلى مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وتحديدا من الجزائر وتونس قد رفضت بسبب الموقف المعارض لبعض الدول الأعضاء مثل مالطا وقبرص ويوغوسلافيا ولم يسمح للوفد التونسي إلا بإلقاء

بعض التصريحات.

وفي الاجتماعات اللاحقة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وافقت بعض الدول من جنوب المتوسط على الانضمام إلى هذا المؤتمر بصفة دول متوسطية غير مشتركة لأن هذا النوع من الانتساب يسمح لها بالمساهمة في أعمال المؤتمر وبتقديم مداخلات شفهية بدلاً من الوثائق المكتوبة. ورغم مطالبات الدول المتوسطية غير الأعضاء بتغيير شروط الانتساب ليتسنى لكل الدول غير المنحازة بالمشاركة على قدم المساواة إلا أن مطالباتها كانت تواجه بالرفض. وتكرر ذلك أثناء انعقاد القمة الثانية لمؤتمر التعاون في ١٩ من نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٩٠ في باريس.

وتجدر الإشارة هنا إلى ان الدول المتوسطية التي يطلق عليها تسمية أعضاء غير مشتركين لم تقاطع، باستثناء ليبيا، مؤتمر التعاون، لكي تظهر أن مصير أوروبا رغم انتهاء الحرب الباردة ورغم سيرطة الأيديولوجية الأميركية يبقى مرتبطاً بمصير العالم العربي.

إن المتوسط يبقى إحدى النقاط الحارة في العلاقات الدولية بدليل أن إعادة مناقشة مشاكل المتوسط من قبل ميثاق باريس الذي يحمل عرضياً عنوان "من أجل أوروبا جديدة" ليست سوى تكرار لنفس الأسلوب الذي كتبت فيه بيان هلسنكي الختامي.

على ضوء ميثاق باريس نستطيع القول إن قضية المتوسط لا تهم مؤتمر التعاون الذي يضم ٣٤ دولة إلا باعتبارها عنصراً للاستقرار في أوروبا وعلى خط واحد ليس على خطين.

إن قضية الأمن والتعاون في المتوسط قد فقدت بعضاً من أهميتها مع النظام العالمي الجديد بدليل أن قمة باريس التي خصصت لبحث الأمن في أوروبا قد أظهرت أن المشاركين يعتبرون أن الخطر الكبير الذي يهدد أوروبا من الآن وصاعداً لا يأتي من جنوب المتوسط بل من الشرق نسبة للتباين الاقتصادي بين أوروبا الغربية المزدهرة وأوروبا الشرقية الفقيرة وهذا ما يؤكد أن الحوض الشمالي للمتوسط يبتعد أكثر فأكثر عن الحوض الجنوبي على الرغم من أن الدول الأوروبية القائمة حول المتوسط لا تزال تظهر بعض الاهتمام بالأمن والتعاون في المتوسط. وهذا ما يفسر المبادرة التي أطلقتها بعض الدول العربية والأوروبية والتي تدعو إلى عزل قضية الأمن والتعاون في المتوسط عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ودمجها في إطار خاص من خلال تنظيم، أو التفكير بتنظيم مؤتمر خاص حول الأمن والتعاون في المتوسط (CSCM).

إن السلام والأمن في المتوسط لا يخضعان فقط لعوامل عسكرية لأن هذه العوامل قد

ضعفت منذ انتهاء الحرب الباردة ولكن أيضا لعوامل اقتصادية مردها التباين في التطور والذي ينمو بدون توقف بين الحوض الشمالي والحوض الجنوبي، ولعوامل إنسانية حيث يرتفع عدد السكان بشكل مذهل في الجنوب وينخفض بشكل ملحوظ في الشمال، ولعوامل اجتماعية مثل البطالة في الشمال والجنوب والهجرة وتصاعد حركات التطرف والإرهاب.

إن التفكير في تنظيم مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط (CSCM) قد أوحى للعالم بآراء حيث إن البعض يعتبر أن هذه الخطوة يجب أن يسبقها تحقيق بعض الإنجازات لجهة توضيح الموقف الداخلي لبعض دول الجنوب، والبعض الآخر يرى أن هذه الخطوة يجب أن يسبقها عقد مؤتمر حول التعاون في المتوسط لأن الأفضلية يجب أن تعطى للتعاون قبل الأمن.

لقد شكلت حرب الخليج كما من قبل حرب عام ١٩٧٣ إشارة إنذار لأوروبا وذكرتها مجددا بارتباط حاجتها للطاقة بالعالم العربي رغم أن هذا الارتباط كما قال بالأمس الدكتور نقولا سركيس هو نسبي. ولعل هذا ما دفع مجددا بفكرة تنظيم مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط إلى الواجهة ولكن دون أن يتم بشأن ذلك أي شيء محسوس.

إن مشكلة الأمن في المتوسط قد تجزأت وتم تقسيم المتوسط إلى ثلاث مناطق: المتوسط الغربي الذي يضم أوروبا الجنوبية والمغرب العربي، والمتوسط الشرقي الذي يضم البلقان ومحيط البحر الأسود، والمنطقة الثالثة التي تضم الشرق الأوسط والأدنى. والمحاولة الوحيدة التي جرت هي تلك المتعلقة بالمتوسط الغربي وتم التعارف على تسميتها بحوار "حوار ٥+٤". وحاليا تغير اسمها وأصبحت تدعى "حوار ٥+٥". وتوجت هذه المحاولة بعقد اجتماعين لوزراء خارجية الدول العشر عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩١ كما كان من المفترض عقد قمة في تونس خلال شهر يناير (كانون الثاني) ١٩٩٢ ولكن تم تأجيل ذلك بسبب الظروف الداخلية لدول المغرب العربي وبسبب ارتباط ليبيا ببعض الدول العربية.

اليوم، وأكثر من أي وقت مضى يواجه المتوسط مجموعة تحديات ومشاكل معقدة ومنها على وجه الخصوص صعود موجة التطرف الديني والقومي التي تشجع منطق إحداث مواجهة والتي تهدد جديا الاستقرار في دول وفي أخرى. إن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تغذي ردود فعل المعادين للأجانب، وإن الانطواء على الذات ورفض الآخر يؤكد لنا اليوم وجود مستويين لعالم المتوسط:

المستوى الأول يتميز بضعف البنى الاقتصادية وازدياد حجم الديون والنمو السكاني وانخفاض العائدات البترولية وانعدام التبادل. أما المستوى الثاني فإنه يتميز بتراكم الثروات

وتقدم التكنولوجيا... الخ.

وإذا أخذنا عائدات الفرد كمثال فإنها تبلغ كمعدل وسطي في أوروبا ١٠ آلاف دولار مقابل ١٥٠٠ دولار للفرد في العالم العربي.

وأخيراً ورغم انتهاء الحرب الباردة فإن المتوسط يشكل قنبلة موقوتة نسبة لضخامة ترسانته العسكرية ونسبة لخطورة التناقضات بين الأمم والتي تفجرت على ضفتيه رغم الالتزام بمؤتمر السلام حول الشرق الأوسط والذي لم يحقق حتى اللحظة أية معطيات إيجابية.

كل هذه التحديات مكونة من عناصر ذات طبيعة تشكل خطراً ليس فقط على أمن واستقرار المتوسط الغربي بل على كافة منطقة المتوسط وهذا ما يضعنا نحن العرب والأوروبيين تحت سقف واحد ويفرض تضامناً عربياً - أوروبياً.



الأهمية المستقبلية لحوار الشمال والجنوب

كمال شاتيلا / رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني
المشرف العام على مجلة الموقف الثقافية
عميد المركز الوطني للدراسات - بيروت

يكتسب مؤتمر تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد أهمية بالغة للموضوعات التي يتناولها وللشخصيات المرموقة التي تشارك فيه، وما أحوجنا داخل هذا المؤتمر وخارجه للحوار المثمر، إلى إنارة الطريق نحو مستقبل أفضل للأمة العربية وللعالم الثالث وللإنسانية جمعاء.

ينعقد المؤتمر في ظل ظروف عربية معقدة تحتاج إلى جانب المؤسسات الرسمية العربية إلى مزيد من الحوار ومراجعة الذات للحفاظ على مقومات الشخصية المستقلة حيال المتغيرات العالمية. وينعقد المؤتمر في مرحلة تتحول فيها أوروبا إلى قوة اقتصادية وسياسية متحدة، وباريس التي ينعقد هذا المؤتمر فوق أرضها تلعب دوراً متميزاً في وحدة أوروبا واستقلاليتها وفعاليتها العالمية.

ولا شك أن الحوار بين الشمال والجنوب هو حاجة إنسانية للجميع وهذا الحوار يتطلب قناعة مشتركة بضرورته، كما يتطلب السعي لاعتماد أهداف مشتركة لنجاح غايته، ولعل في طليعة أسباب النجاح المطلوب لهذا الحوار أن نعترف بخصائص بعضها البعض أولاً، وألا يفرض أي منا مقاييسه الخاصة في التعامل على الآخر.

وكل ما نطالب به هو أن نحتكم جميعاً إلى "المعيار القيمي" أو أقصد به خلاصة ما دعت اليه الرسالات السماوية الخالدة وشرائع حقوق الشعوب والإنسان في العالم، ومن أبرزها ميثاق الأمم المتحدة.

إنني لا أذيع سراً إذا قلت لكم إن هواجس العالم الثالث وقلقه تزداد يوما بعد يوم مع ظهور ملامح مشروع النظام العالمي الجديد. فشعوب العالم الثالث تتساءل اليوم عن ماهية هذا النظام العالمي الجديد وهل هو استمرار لسياسة هيمنة الشمال على الجنوب بأساليب جديدة؟

فبعد الحرب العالمية الأولى، كان يقال في الغرب إن نظاماً عالمياً جديداً سوف يقوم ويحترم خصائص الأمم وحقوقها وحريتها. فجاءت على سبيل المثال معاهدات التقسيم

والسيطرة، ثم انهارت عصبة الأمم وحلت مكانها الأمم المتحدة، ولكن مبادىء الأمم المتحدة وقراراتها جميعها العامة لم تطبق في معظمها، وفرضت قرارات الشمال على الجنوب وكأن شعوب الجنوب هي النازية والفاشية التي حاربت الحلفاء.

ومن هنا تكتسب تساؤلات شعوب العالم الثالث المشار إليها مشروعيتها، حيث تتقدم المخاوف على عناصر الاطمئنان.

واليوم، ونحن نطل على بدايات القرن الحادي والعشرين فإن العالم الثالث يشعر بالقلق العميق من مشروع النظام العالمي الجديد، حتى هذا النظام على نظام الأمم المتحدة، بصيغته الراهنة.

نحن لا يخيفنا الاحتكام إلى ميثاق الأمم المتحدة، بل إنه مطلبنا، ولكننا نخشى من استخدام سياسة الكيل بميزانين في تطبيق مبادىء هذا الميثاق كما حصل ويحصل الآن. وشاهدنا على سبيل المثال استباحة حقوق الإنسان الفلسطيني من قبل إسرائيل. فكيف تريدوننا أن نطمئن إلى نظام عالمي جديد إذا كان مجلس الأمن يكافىء المعتدي بدل فرض العقوبات الدولية عليه؟!

إن هناك شعورا، أيها السادة، في أوساط غربية - وأميركية خصوصا - ان هزيمة الشيوعية العالمية تعني انتصارا ساحقا لمادية النظام الرأسمالي على الماركسية المادية، وبالتالي انتصارا على العالم الثالث. وهنا أود أن أقول أن انهيار الاتحاد السوفياتي - في اعتقادي - لم يكن فقط انهيارا للماركسية بفلسفتها الاقتصادية والتطبيقية، ولكنه كان أيضا انهيارا لكل فكر شيوعي أو غير شيوعي يقوم على معاداة الدين والقومية ومعاداة الحرية بمعناها السياسي والاجتماعي.

إن دول العالم الثالث - وفي قلبها الوطن العربي - تخترق أعرق الحضارات، وكانت مهبط الرسالات السماوية الخالدة وخاتمتها رسالة الإسلام العظيم، وكل ما تريده من دول الشمال المتقدمة أن تتفهم حقوقها العادلة وتعترف بمطالبها المشروعة التي تؤكدها رسالات السماء وتقرها شرعة حقوق الأمم.

وبصرف النظر عن انهيار الاتحاد السوفياتي، فإن منطق التاريخ يؤكد أن وجود الاحتلال يولد سعيا نحو التحرر، وأن الظلم الاقتصادي والاجتماعي سيولد سعيا إلى العدالة.

ونتذكر جميعا أنه حتى في ظل النظام الدولي القديم، فإن قوى عظمى لم تكن راضية

عن الأمم المتحدة، ونتذكر كيف أن إحدى الدول الكبرى هددت بالانسحاب من منظمة العمل الدولية عام ١٩٧٧، وبمقاطعة منظمة الأونسكو عام ١٩٨٤، هددت بالانسحاب من منظمة الأغذية والزراعة الدولية، فكيف يطمئن الجنوب حينما تمارس الولايات المتحدة ضغوطها الهائلة على الجمعية العامة للأمم المتحدة لإلغاء قرار اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية بتاريخ ٩١/١٢/١٦ بعد المتغيرات الدولية الأخيرة، في إطار مشروع النظام الدولي الجديد.

لقد صرح كبار المسؤولين عن مجلس الأمن بأن النظام الدولي الجديد سوف يرتكز إلى الأمم المتحدة، وإن دول العالم الثالث إذ تؤكد احترامها ميثاق الأمم المتحدة، فإنه يجب أن تتحفظ على الأساليب التي تدار بها هذه المنظمة الدولية، فليست المشكلة في ميثاق الأمم المتحدة، ولكنها في تركيبة مجلس الأمن واحتكاره القرار الدولي.

وإذا أردنا أن نتحرى أكثر عن دواعي القلق لدى دول العالم الثالث، نتوصل إلى ما يلي:

١ - إن العالم الثالث يعاني من متاعب المديونية لدول الشمال وليست مفخرة لحضارة الشمال أن يتواجد مليار إنسان في الجنوب يعيشون تحت الفقر المطلق.

٢ - يشعر أهل الجنوب أن دوائر التقدم العلمي في الغرب أو تحت وطأة القرار الاستراتيجي الرسمي، لا تتساهل أبداً في نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى البلدان النامية، الأمر الذي يعطل النمو والتبادل الحضاري.

٣ - إننا إذ نعتز بالأصوات الحرة في الغرب، وبالصحافة الرصينة التي كشفت فضيحة إرسال النفايات النووية لدفنها في أراضي العالم الثالث، إلا أن أحرار العالم الثالث يتساءلون: هل كان لهذه الجرائم من عقوبات؟! وهل تعاقب الشركات التي تتخذ من العالم الثالث حقل تجارب لكثير من الأدوية الخطرة؟

٤ - مع تقديرنا للتحرك السلحفائي لبعض الدول الغربية مؤخرا، لوضع حد للمذابح التي يرتكبها النظام الغربي ضد الكرواتيين ضد مسلمي البوسنة والهرسك، إلا أننا نشعر أن هذه التحركات ما كانت لتحصل لولا القرارات الجريئة التي اتخذتها منظمة المؤتمر الإسلامي العالمي في مؤتمرها الأخير في جده برعاية الملك فهد في ديسمبر الماضي وما كان لهذه المذابح أن تحدث لو أن مجلس الأمن استجاب لاستغاثة هذا الشعب المقهور وطبق ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية.

فهل تكون الشرعية الدولية إلى جانب الدول الليبرالية حينما تواجه العدوان النازي

الفاشي، ولا تكون مع حق المقاومة الأوروبية البوسنية الإسلامية في حقها العادل في الحرية والاستقلال وفي مواجهة بطش النازية الصربية الجديدة؟! وخاصة وأن مسلمي البوسنة - شعباً ودولة - لم يطرحوا التطرف والتعصب لا في خطابهم السياسي ولا في ممارساتهم الميدانية. فلماذا هذا العدوان المسلح على شعب مسالم لا يطالب سوى بالحرية؟

أيها السيدات والسادة،

أود أن أضع أمام حضراتكم مسألة بالغة الحساسية تتناول مسألة مستقبل العمالقة بين الشمال والجنوب فمنذ سقوط الاتحاد السوفياتي ونظريته الشيوعية، ونحن نقرأ ونسمع دوائر للدراسات وأجهزة إعلام وسياسيين في الغرب يعبئون شعوبه لكراهية العرب والمسلمين، ومنهم قادة مرموقون أمثال الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون، والأخطر من ذلك أن هذه الدوائر تعتبر العرب والمسلمين العدو رقم واحد للغرب، بعد انهيار الشيوعية.

وبدون الدخول في التفاصيل بشأن تهافت هذه الحملة وافتقارها إلى المنطق والحقائق، نقول: إن الطلائع الواعية في هذا العالم النامي تدرك مدى حاجة بلدان الجنوب إلى السلام والاستقرار ونبذ الحروب، بمثل حاجتها إلى خبرات وتقنيات الشمال لتحقيق التنمية.

أما أن يكون الإسلام خطراً عدوانياً على الغرب، كما يروج البعض ويقول إن الاسلام لا يتعايش مع أصحاب الرسالات السماوية ولا يقبل بمنطق حقوق الإنسان أو لا يرتضي الأساليب الديموقراطية في التعبير، ويعتمد العنف سبيلاً للدعوة، فإن هذه المقولات الظالمة لا تستند إلى حقيقة الإسلام أبداً، لأن الإسلام وهو خاتم الرسالات السماوية الخالدة - يعترف بهذه الرسالات ويحترمها. وقبل أن تصدر أي من الشرائع العالمية لحقوق الإنسان، أو تنطلق أية دعوة لاحترام الحريات العامة - ومنها حرية الاعتقاد الديني - طرح الإسلام العظيم خطابه السماوي "السلام عليكم". وجاء في القرآن الكريم: بسم الله الرحمن الرحيم.

"يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم".

"ولا إكراه في الدين". صدق الله العظيم.

وما خلا بعض الحوادث الاستثنائية في التاريخ العربي - الاسلامي والتي لا تعبر عن حقيقة الإسلام وجوهره، فإن المسيحيين واليهود قد تمتعوا بأقصى درجات الحرية الدينية في ظل الحضارة العربية الإسلامية لدرجة أن الوزير الإسرائيلي إيبا إيبان قد اعترف في مذكراته

أن اليهود تمتعوا تاريخياً بعصرهم الذهبي وحريتهم الفعلية مرتين، الأولى أثناء الحكم العربي الإسلامي في الأندلس، والثانية في الولايات المتحدة الأميركية.

إن حكم الشورى وسلطة القضاء الشرعي في الإسلام، والرفض القاطع للاعتداء والعدوان على حقوق الناس. إذا يقول القرآن الكريم: "*ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين*" هي أحكام شرعية سماوية لا يستطيع مسلم – حاكماً كان أم مواطناً عادياً – أن يبدلها ويغيرها، كما يحصل في القوانين التي يضعها البشر.

أما أن تؤخذ، من جانب إعلاميين وسياسيين غربيين، بعض النماذج المختارة عن عمد من الخطاب السياسي والطائفي لبعض الحركات الإسلامية التي توظف الإسلام بعصبيتها الخاصة ضد مجتمعاتها الإسلامية أولاً، بطموحات بعيدة عن جوهر هذا الدين الحنيف، ثم يجري التعتيم على المقاصد النبيلة للإسلام ولمعظم المسلمين لدعوته الحضارية لخير الإنسانية وتكريمه لبني آدم، فهذا غير مقبول ولا نراه يخدم مصالح الغرب موضوعياً. قال تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم.

"*ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا*". صدق الله العظيم.

وكما أن الغرب الليبرالي لا يعتبر اليمين العنصري المتطرف تعبيراً عن المدنية الغربية الليبرالية، فإن معظم المسلمين المتمسكين بأصول الإسلام الحق يرفضون أن تنسب إلى الإسلام والمسلمين تهم التعصب والتخلف والإرهاب. فلا نريد أن يعرفنا الغرب كحالة تطرف، ولا نريد – نحن أهل الجنوب – اعتبار الغرب كله حالة عنصرية.

ويخيل إليّ أيها السيدات والسادة، أن البعض قد يعتقد – من خلال ما تقدم في هذه المداخلة – أنني أضع على دول الشمال كل المسؤولية في تردي أوضاع الجنوب وانتشار مظاهر التخلف فيه.

ومن الحقائق التي لا بد من ذكرها، أن معظم بلدان الجنوب – بنظمها ومنظماتها – وبصرف النظر عن درجة مسؤوليتها عن التخلف في بلدانها، فهي تتحمل مسؤولية كبيرة في تعثر خططها للتنمية، وتتحمل مسؤولية في عدم صيانتها الكافية لمقومات استقلالها كما تتحمل مسؤولية إخفاقها في حل بعض أزماتها عن طريق منظماتها الإقليمية.

يضاف إلى ذلك أن شرائح من مثقفي الجنوب يظنون أن التقليد الأعمى لنظم الغرب في بلادهم – حتى لو تعارض ذلك مع خصائص شعوبهم – هو طريق التقدم. وهناك من يظن

أن كل الغرب، نظماً ومدنية وتقنيات وعلوماً، هو الشر المطلق، فكيف تريد من الكتل الاقتصادية العالمية أن تحسب حسابنا وأن تأخذ مواقفنا بعين الاعتبار، إن لم تتحول دول الجنوب إلى كتلة متكاملة؟ إن إصلاح الأوضاع الداخلية لبلدان الجنوب وتنمية الروابط الشاملة فيما بينها هو أحد المنطلقات لتصويب العلاقة بين الشمال والجنوب. وإذا كانت منظمة المؤتمر الإسلامي العالمي تؤدي دوراً هاماً في الساحة الدولية، فإن كتلة عدم الانحياز قد فقدت بعض مبررات وجودها بعد المتغيرات الدولية الحديثة. ولذلك، فإن الحاجة ماسة اليوم لإيجاد كتلة دولية من بلدان العالم الثالث، كما يطالب كثيرون في طليعتهم جمهورية مصر العربية.

ولا نبالغ إذا قلنا أن إحياء وتطوير الوفاق العربي يشكل القاعدة الأولى لبناء كتلة دول العالم الثالث، ونحن نرى أن الخطوة الأولى لبناء هيكلية للعالم الثالث تبدأ بتطوير جامعة الدول العربية للانتقال بميثاقها ونظامها من واقع التنسيق إلى الحالة الاتحادية الفيدرالية ولعل المشروع الذي أعده سيادة الأمين العام الدكتور عصمت عبد المجيد يشكل الأساس الصالح لهذا التطوير.

وحتى نصل إلى هذه المرحلة، لا بد من توفير قناعة جماعية من جانب أعضاء الجامعة، تقوم أولاً على تحريم التدخل في الشؤون الداخلية من دولة لدولة أخرى وإنهاء مناهج الضم القسري وإقرار الاعتراف المتبادل بالوجود الوطني والخصائص الذاتية لكل الكيانات العربية.

وإذا كانت تجربة الوحدة الأوروبية تشكل أحد مصادر الإلهام المعاصر للتجمعات القومية والقارية، فإن هذه التجربة ما كان لها أن تتطور وتتقدم لولا اعتمادها أولاً على عنصر الثقة المتبادلة والاعتراف المتبادل بكيانات بعضها بعض.

فإذا كان تحقيق الوفاق العربي هو أحد المنطلقات الرئيسية لإيجاد منظمة فاعلة للعالم الثالث، فإنه من البديهي القول إنه أفضل للعالم الثالث أن يمد جسور التعاون مع الشمال وهو كتلة متكاملة، من أن يتعاون كدول منفردة مع التكتلات المتحدة، وإذا كان البعض يدعو إلى توازن المصالح بدل توازن القوى المسلحة، فإن المصالح إن لم تستند إلى قوى اقتصادية متكاملة وفاعلة، فإنها لا تحترم ولا يتم ضمانها.

واذا كانت تجربة بناء ستار حديدي في نظم شيوعية، حاولت بالإرهاب منع تفاعل شعوبها مع العالم، قد سقطت، فإنه من المستحيل بناء جزر من الرفاهية تعيش برخاء وسط

بحار من البشر يعيشون تحت مستوى خط الفقر.

إننا لا نتهم كل الغربيين بتجاهل واستغلال العالم الثالث، ولكن الأصوات الشمالية المتعاطفة مع الجنوب لم تصل إلى المساهمة الفعلية في القرارات الاستراتيجية لبلدانها. ويكفي أن نذكر بأن استمرار تخلف الجنوب سوف يؤدي إلى هجرات الملايين من الجنوب إلى الشمال ولن يكون بوسع الغرب احتواء هذه المشكلة بدون تقديم المساعدة الجادة للعالم الثالث للأخذ بأسباب التنمية الشاملة لقدراتها ومواردها البشرية والمادية. ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه ليس من مصلحة أوروبا أن يبقى العالم الثالث وحيداً أمام قوة عالمية وحيدة مسيطرة.

ولأن في الغرب مجموعات عنصرية تجزيء حقوق الإنسان كما تجزىء العدالة، فإننا نود توجيه رسالة إلى من ينظر للجنوب نظرة دونية، ويظن أن العرب بصورة خاصة هم برميل نفط وجمل يتهادى في الصحراء. نود أن نقول لهم إن حضارتنا العربية الإسلامية، بأبعادها الروحية والمادية، قد ساهمت بفعالية بنقل البشرية من تخلف القرون الوسطى إلى مشارف عصور النهضة المتقدمة في الغرب، باعتراف الغربيين المنصفين.

إن المدنية العالمية لم تصنعها قارة بمفردها، ولا أقامها شعب واحد في العالم بمعزل عن الأمم الأخرى. إن المدنية العالمية هي بمثابة شعبة تتناقلها الأمم وتضيف إليها كل أمة من عصارة حضارتها زيتاً جديداً يضيئها على امتداد الزمان.

فليس صحيحاً القول إن الجنوب عموماً، والعرب خصوصاً، لا يتقدمون إلا إذا تخلوا عن إيمانهم الديني وعن خصائصهم القومية، وتبنوا بعض المفاهيم الغربية المتناقضة مع جوهر الرسالات السماوية. فمن الأندلس انطلقت الإشاعات الحضارية على أوروبا على امتداد مئات السنين خلال العصور الوسيطة، التي كانت فيها أوروبا أسيرة التخلف، دون أن تتخلى الأندلس عن الدين وعن شخصيتها العربية المستقلة.

وفي عالم اليوم، فإن اليابان – وأهلها من الجنس الأصفر وليس الأبيض _ حققت تقدماً تقنياً بارزاً ومتفوقاً دون أن يتخلى معظم شعبها عن إيمانه وعن خصائص وعادات الأمة اليابانية.

فالحوار الحضاري الذي يفضي إلى التعاون والاحترام المتبادل بين الشمال والجنوب يمكن بناؤه ودفعه إلى التطوير دون أن يتخلى أي طرف عن خصائصه الحضارية. كما أنه يمكن للحوار العربي – الأوروبي أن يقدم نموذجاً هاماً في علاقات الشمال والجنوب فضلاً عن أن المصالح المشتركة والحاجات المتبادلة تتطلب تطوير العلاقات العربية – الأوروبية

والتعاون لإزالة المعوقات من طريقها وخاصة أن كثيراً من العالم الثالث ينظرون بإيجابية إلى الوحدة الأوروبية.

أيها السيدات والسادة

لقد أعلن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في أيلول ١٩٨٩ أن السمة البارزة للاقتصاد العالمي واتجاهه الحالي هي الاضطراب والفوضى الكلية.

وليس هناك إنسان في الكون يفكر إنسانياً ويتمنى تعميم الاضطراب والفوضى الكلية، فحتى يمكن للعالم، بشطريه الجنوبي والشمالي، احتواء المشاكل المتفجرة والتغلب على المخاطر المشتركة التي تهدد الكون، لا بد من العمل لبناء نظام عالمي جديد يقوم على العدالة وعلى تضامن المقتدرين مع المحتاجين، ولا بد أن يكون المعيار القيمي الذي أشرنا اليه في بداية هذه الداخلة هو الميزان الذي يحكم علاقات الشمال بالجنوب.

وإذا كانت الحريات العامة، وتوسيع المشاركة الشعبية في السلطة، واحترام حقوق الانسان، والحرية الاقتصادية المسؤولة، والعدالة الاجتماعية، هي مطالب كثيرين في بقاع العالم الثالث، فلا يعني هذا أن وصفة الديموقراطية الغربية هي العلاج الشافي لكل مشاكل الجنوب، ولو سلمنا جدلاً بمفهوم الديموقراطية الليبرالية التي يحرص الغرب على تطبيقها على مستوى الأفراد في كل الأمم، فإن على هذا الغرب أن يقوم بتطبيق الديموقراطية الدولية في علاقاته مع الأمم والشعوب في نطاق الأمم المتحدة. أما أن يحتكر القرار الدولي عبر مجلس الأمن لمجموعة دول الشمال، فهذا ليس عدلاً وديموقراطية، ولا هو تعبير عن احترام حقوق الانسان والأمم.

وإذا كنا قد أشرنا إلى بعض المعوقات ووضعنا بعض المقترحات، فإننا نطالب بـ :

أولاً: تصحيح هيكلية مجلس الأمن الدولي لتحقيق التوازن القانوني بين الشمال والجنوب.

ثانياً: إيجاد صيغة معقولة ومقبولة من دول الجنوب لتحرره من المديونية الهائلة لبلدان الشمال.

ثالثاً: إدانة التميز العنصري بكل أشكاله، وإدانة الإرهاب - إرهاب الدولة وإرهاب المجموعات - بكل صوره، مع التمييز الواضح بين الإرهاب المرفوض وبين حق الشعوب في مقاومة الاحتلال من أجل حق تقرير المصير الذي كفلته شرائع الأمم المتحدة.

رابعا: نزع الأسلحة النووية والكيماوية وأسلحة الدمار الشامل في كل أنحاء العالم بدون تجزئة في نوعية السلاح، وبدون تجزئة بين الشمال والجنوب لأن الخطر لا يتجزأ والسلام أيضاً لا يتجزأ.

واسمحوا لي ملاحظة أخيرة في ختام هذه المداخلة، وهي أننا نعتقد أنه ليس بإمكانية أية قوة عظمى أن تنفرد باحتكار القرار العالمي وهذا ما يجعلنا نظن أن التوازن الدولي سيكون على قاعدة ما يمكن أن نسميه: التوازن القارّي الثلاثي: بين أميركا وأوروبا وآسيا.

إن دول العالم الثالث مدعوة لمزيد من الاعتماد على الذات لتكوين المنظمة التكاملية الخاصة بها والتي تكون نابعة من روح مؤتمر باندونج.

إننا نقول أنه ليس في مصلحة الشعب الأميركي انفراد الولايات المتحدة بالنفوذ العالمي، لأن هذا سيدفعها إلى ممارسة ديكتاتورية داخلية.

إننا نحن نتوجه إلى دول السوق الأوروبية المشتركة التي تمتلك هيكلتها وندعوها لتعميق الحوار مع الجنوب، بدوله ومنظماته الإقليمية، لا نطلب منها أن تقف معنا ضد أميركا، ولكننا نريد العمل لمواجهة تحديات مشتركة وخدمة للأهداف المشتركة وتطويراً للمصالح المشتركة التي تدفعنا جميعاً للسعي المتواصل من أجل المساهمة في بناء نظام عالمي إنساني لا يقوم فقط على توازن المصالح والتوازن القاري، بل يقوم قبلها وأولاً على "المعيار القيمي" المكون من جوهر الرسالات السماوية الخالدة وشرائع حقوق الإنسان والأمم.

إني إذ أشكر مقدماً كل المهتمين والعاملين على تصويب علاقات الشمال مع الجنوب، فإني أوجه الشكر والتقدير إلى مركز الدراسات العربي - الأوروبي الذي كان له الفضل الكبير في إقامة هذا المؤتمر ليكون مدخلاً لنشاطاته الأكاديمية.



التعقيب الأول

المقدم الهيثم الأيوبي
مستشار عسكري وكاتب

المداخلات التي قدمها الأخوة، ثمينة حافلة بالمعلومات والتحليلات. ولكن هناك مسألة أريد أن أركز عليها وهي الحديث عن النظام العالمي الجديد.

في المحاضرات التي ألقيت البارحة واليوم وفي كل مرة يتم التحدث فيها عن النظام العالمي الجديد يتحدث عنه وكأنه نظام أولاً بل هو فوضى عالمية جديدة. الشيء الثاني: النظام العالمي الجديد يتحدث عنه وكأنه قائم مع أنه عملياً ليس هناك سوى شيء واحد قائم حالياً، هناك دوماً وليس هناك سوى وسيلة واحدة للتعامل معها ألا وهي خدمتها. فهل هذا هو مصير العالم؟ وهل هذا هو مستقبل الإنسانية؟ الجواب: إرادة الإنسان في العالم الثالث، إرادة الإنسان الأوروبي، حقوق الشعوب وحريات الشعوب Liberté des nations قبل أن نتكلم عن Liberté (الحرية)، ليس للإنسان الواحد ولانما حرية الشعوب. وتحرك العالم الثالث وتحرك العالم العربي وتحرك أوربا الموغلة في الحضارة الضاربة بجذورها في المسألة الإنسانية. هذا التحرك المشترك هو الذي سيعدل مسار النظام العالمي ويجعله نظاماً بدل أن يكون فوضى ويجعله فعلاً نظاماً عالمياً وليس نظاماً أميركياً يشمل العالم. هناك فرق بين أن يكون هناك نظام عالمي لأميركا فيه دور ولكل العالم فيه دور، عن أن يكون نظاماً أميركياً يغطي العالم، بالنسبة لمداخلة الأخ الدكتور فودة حول نقاط القوة والضعف في العالم العربي من الناحية العسكرية والتحديات، فالدكتور فودة غطى كل المسائل التي يمكن أن يتحدث عنها المرء من الناحية العسكرية، قوة دعم أو قوة عمل سريع، تقوية دفاعات ساحلية، تنظيم القيادة تقسيم التوجهات والاتجاهات القتالية الخ... ولكن الأخ الدكتور، ولعل ذلك بسبب ضيق الوقت، اكتفى بالمسألة العسكرية قاطعاً جذورها، بدلاً من أن يربطها بالجذر الحقيقي، بالمنبع الحقيقي الذي هو السياسة وهو استاذ في ذلك ويعرف ذلك. كل المعضلات العسكرية في الوطن العربي، كلها ذات نبع سياسي، عدم القدرة عن التحشد في الوطن العربي ناجمة عن منبع سياسي الذي هو وجود عدم الثقة ما بين الدول العربية التي تحدث عنها الأخ كمال شاتيلا بشكل موضح. كذلك عدم وجود استراتيجية عربية واحدة لمواجهة الأخطار وذلك ناجم عن عدم تحديد الأخطار عربياً. كيف نطالب ونقول: ليس هناك استراتيجية عربية مع أن الاستراتيجية تكون ضد خطر لمواجهة تهديد محدد. ليس

هناك اتفاق على الاعداء أو على التهديدات هناك أقطار تعتبر إيران مثلاً تهديداً، وأقطار أخرى تعتبر إيران صديقاً. هناك أناس وتيارات وقوى عربية تعتبر الخطر قادماً من الولايات المتحدة الأميركية، وهناك دول وتيارات تعتبر الولايات المتحدة هي الحليف الرئيسي الاستراتيجي الذي لا يمكن العيش بدونه ولا يمكن الاعتماد عليه. وكانت هذه القضية أوضح بكثير أيام وجود الاتحاد السوفياتي سابقاً. وكان هناك من يعتمد على الاتحاد السوفياتي كحليف، ودول عربية تعتبره عدواً أو مصدر خطر وتهديدات. ودول عربية تعتبر الغرب مصدر تهديدات، بينما دول عربية أخرى تعتبره مظلة. إذاً أريد أن أقول إنه قبل تحديد الاستراتيجية لا بد من تحديد العدو والخطر والتهديدات. وهذه مسألة سياسية أولاً. ومن الغبن دائماً كما يحصل، إلقاء تبعية الضعف العسكري العربي على عاتق العسكريين مع أن الضعف العسكري العربي بالرغم من وجود القوة المادية العسكرية ناجم عن منابع سياسية فالرجو بحث هذه المنابع السياسية لتلافيها لأنها هي التي تؤدي إلى تعزيز القوة العربية.

هناك مسألة مطالبة أوروبا بالدعم. ولكن إذا كان هناك طرف أوروبي مبلور العالم في ممثلي الوحدة الأوروبية فليس هناك ممثل حقيقي يمثل كافة الاتجاهات العربية. إذا كان الأوروبيون يمكن أن يقولوا سوف نعمل كذا وكذا في شرق البحر الأبيض المتوسط أو في غرب البحر الأبيض المتوسط فلأن هناك قراراً بذلك ملزماً ناجماً عن هيئات ومؤسسات قانونية ودستورية موجودة. فمن هو الذي يمتلك مثل هذه السلطة وهذه الشرعية وهذه القدرة على التنفيذ في الجانب العربي، حتى يتفاعل الغرب معنا وحتى يكون هناك مجال – كما تفضل الأخوة – ليتعاون الغرب وأوروبا الغربية مع الوطن العربي والعالم العربي، لا بد أن يكون هناك دعم قوي لجامعة الدول العربية وتحويلها إلى مؤسسة بالفعل قادرة على القرار وقادرة على الفعل والتنفيذ أيضاً.

بالنسبة إلى المسألة التي تحدث عنها الأخ فودة حول الهوة التكنولوجية القائمة ما بين العرب ودول الشمال، بشكل عام بين دول الشمال ودول الجنوب. هذه الهوة التكنولوجية المتزايدة يمكن البدء بمعالجتها لأن البدء بالمعالجة لم يبدأ حتى الآن. إذا تحقق السلام، لأن السلام سيؤدي في المنطقة إلى إزالة الشك، وإزالة التوترات ولا سيما في ظل النظام الناجح بعد انتهاء الحرب الباردة، سيعني إمكانية تخفيف تدابير الكوكوم عن المنطقة العربية، سواء من الناحية التكنولوجية المدنية أو من الناحية التكنولوجية العلمية البحتة. حتى الآن هناك عاملان يمنعان انتقال التكنولوجيا إلى الوطن العربي:

١ – خوف الدول الصناعية من انتقال التكنولوجيا. فانتقال التكنولوجيا يعني البدء

بالتصنيع ويعني تخفيف الصادرات وهذا لا يلائم الصناعة.

٢ – حالة القلق والاضطراب التي تجعل المنطقة من المناطق التي لا يجب أن تصدر إليها التكنولوجيا.

إذاً السلام الذي هو حل سياسي والـذي هـو مسـألة سياسية هـو الطريـق إلى كسب التكنولوجيا وهو الطريق أيضاً للدخول إلى المنافسة ليـس للحـاق بأوروبـا وإنمـا علـى الأقـل، لتقليص الهوة. وإذا لم نستطع تقليص الهوة فلتكن طموحاتنا معقولة ومنطقية وهو على الأقل إبقاء الهوة على حالها بدلاً من السماح لها بالتزايد.

أشكر الأخوة الذين تقدمـوا بمداخلاتـهم القيّمـة ولا أعتقـد أن هنـاك زيـادة لمسـتزيد. وشكراً.



التعقيب الثاني

د. مفيد شهاب

في الحقيقة تابعت بكثير من الاهتمام، المداخلات الثلاثة الهامة التي قيلت في الصباح اليوم وكذلك التعليق على هذه المداخلات. قضايا هامة للغاية طرحت، منها ما أود التعليـق عليه تعليقاً سريعاً حتى لا أفتئت على وقت المناقشة.

القضية الأولى المتعلقة بقضية الشمال والجنوب التي أشـار اليـها الأخ الاسـتاذ كمـال شاتيلا وهي قضية عامة ندخـل في إطارهـا نحـن العـرب باعتبارنـا في مجموعنـا دولاً ناميـة والقضية الثانية هي قضية الجامعة العربية وتطويرها وفعالية النظام الإقليمي العربي والقضية الثالثة هي قضية التكامل العربي ومقارنته بالتعاون والتنسيق والتكامل الأوروبي، ولماذا ينجح هنا ويفشل هناك؟ في تعقيـب سـريع علـى القضيـة الأولى أود أن أقـول إن هنـاك كثـيراً مـن التنـافس وكثـيراً مـن الظلـم في علاقـات الشـمال والجنـوب سـواء مـن الناحيـة السياسـية أو الاقتصادية أو من ناحية التأثيرات في العلاقات الدولية.

وصحيح أيضاً أن من أجل هذا السبب اجتمعنا وعقدنا هذا المؤتمـر. إن دول الجنـوب

لا تؤدي دوراً يذكر في تشكيل ما نحن بصدد متابعة تشكيله وهو النظام العالمي الجديد وقد اجتمعنا لنبحث كيف لا نكون مجرد مستقبلين لما يفرض علينا، وإنما فاعلون ولو بقدر بسيط فيه. وإذا كان هناك تخلف يقابله تقدم، هناك تأثير يقابله التلقي. وإذا كان هناك نوع من الظلم قد عانى منه الجنوب فترة طويلة إنما علينا أيضاً في نفس الوقت ألا نلقي اللوم على الشمال لأن الكثير من نواحي القصور كما استمعنا في مداخلات الأمس، إنما ترجع أيضاً للجنوب في حد ذاته وفي عدم تفاعله وتطوير نفسه والقيام بالحد الأدنى من الالتزامات التي يجب أن يقوم بها تجاه نفسه سواء في القضاء على نواحي التخلف الاقتصادي والسياسي ووجود احترام حقيقي لحقوق الإنسان ووجود ديمقراطية حقيقية. وأنا لا أغالي إذا قلت إنني أشعر في الجنوب وفي الدول النامية في بعض الأحيان نناقض أنفسنا وهذا نوع من النقد الذاتي، ففي الوقت الذي نطالب فيه أنه لا بد من العودة من منطلق التضامن والتعاون والإحساس بالمسؤولية المشتركة والمصير المشترك. لا بد أن يمد لنا يد العون ويساعدنا على تخلفنا الاقتصادي باعتبار أنه من سنوات مضت كنا مسؤولين عن هذا التخلف إلى حد ما وهذا حق ولكن عندما نأتي إلى دور الالتزامات التي يجب أن نتحملها هنا نتخلى عنها وعندما نطالب بها نقول للمتقدمين لا شأن لكم بنا.

أما لحقوق الإنسان في أقطارنا وعن مدى وجود ديمقراطية حقيقية في أقطارنا نقول هذه مسألة داخلية ليس من شأنكم أن تتدخلوا فيها فنحن نفعل ما نشاء بأقطارنا، هذه مسائل داخلية ولا بد من الاختيار بين شيئين:

إما أن نقبل فكرة أن الجزء هو من الكل والكل هو مسؤول عن البشرية والأقطار في مجموعها حقوق والتزامات.

- وإما أن كل واحد مسؤول عن نفسه فلا يطالب من الغير ولا يطالبه الغير بشيء.

وددت فقط أن أطرح هذه القضية في إيجاز وهي قضية قد تحتاج إلى معالجة جديدة من حقنا أن نطالب المجتمع الدولي بها. ولكن علينا أيضاً أن نقبل ما قد يطالبنا به المجتمع الدولي من التزامات.

وأشير إلى قضية حقوق الإنسان تحديداً لأننا رفعنا من مدة طويلة خصوصاً المشتغلين بالقانون الدولي، أن قضية حقوق الإنسان هي قضية داخلية وهي من صميم السلطان الداخلي لكل دولة وليس من حق أي مجتمع دولي أن يتدخل فيها. والآن نحن نعيش - وهذا ملمح من ملامح النظام العالمي الجديد - تطويراً جديداً لحقوق الإنسان لم تعد قضية داخلية بحتة

والمجتمع الدولي ككل مسؤول أن يتدخل وقد بدأ يتدخل بغض النظر عن البواعث الحقيقية من حيث المبدأ كما يحدث مثلاً في الصومال عندما تدخل مجلس الأمن بقواته باعتبار أن هناك انتهاكاً لحقوق الإنسان. هناك دافع إنساني يدفع المجتمع الدولي أن يتدخل في قضايا كانت في السابق تعتبر قضايا من صميم السلطان الداخلي. لا بد لنا أن نتعامل مع هذا الواقع الجديد بغض النظر عن تقييمنا له عدلاً كان أم ظلماً، هذه هي القضية الأولى للدول النامية.

القضية الثانية عن قضية عربية، لسؤال هام طرحه الأخ الفاضل الاستاذ كمال شاتيلا عندما قال: لماذا ينجح المشروع الأوروبي في الوحدة ويفشل المشروع العربي؟ وتفضل وقال إن عوامل الوحدة موجودة أكثر في العالم العربي، ومع ذلك فلا تعاون ولا تنسيق ولا تكامل للخطوات نحو الوحدة. وفي أوروبا حيث التناقض أكثر وصراعات سابقة ولغات مختلفة وقوميات مختلفة.ورغم هذا النتيجة هي الوحدة والتكامل ينجح، عزى سيادته (الدكتور شاتيلا) ذلك إلى ما أسماه أن هناك ثقة متبادلة، وبيننا لا توجد الثقة المتبادلة وأرجع ذلك إلى أنهم يخطون خطوات متدرجة فيصلون إلى نتائج ونحن نطالب بها كل مرة فلا نصل إلى أي شيء. ومع اتفاقي الكامل مع ما قاله الاستاذ شاتيلا إنما أود في الحقيقة أن أشير إلى نقطة ما عبر عنه بمسألة الثقة المتبادلة عبر عنه الأستاذ هيثم بكلمة الإرادة السياسية وهذا صحيح. الثقة المتبادلة التي يتحدث عنها الاستاذ كمال شاتيلا توجد إرادة سياسية عربية موحدة تؤمن بأهدافها. لا يكفي أن توجد عوامل التكامل والوحدة وإنما الإرادة السياسية الفاعلة التي تتحرك في هذا الإطار وهو يزعم عن حق أن هذه الإرادة غير متحققة لو نظرنا مثلاً إلى العالم العربي منذ بدأت تخرج فكرة من سنة ١٩٤٥ في شكل محدد هي الفكر القومي العربي الذي يتحول من كتابات مفكرين إلى إنجاز عملي. نجد منظومة عربية متكاملة على المستوى النظري للأمن القومي العربي من جانبها السياسي الاقتصادي الأمني العسكري كله. بدأ بميثاق الجامعة ١٩٤٥ مروراً بما يكمل الميثاق ويغطي نواحي القصور في اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي سنة ١٩٥٠ التي جاءت لتتدارك عيوب الميثاق بعد نكبة فلسطين سنة ١٩٤٨ ثم بعد ذلك انتهاء بالسوق العربية المشتركة سنة ١٩٦٤ وقبلها مجلس الوحدة الاقتصادية سنة ١٩٥٧. على المستوى النظري للبحث هناك منظومة للأمن القومي العربي متكاملة في أبعادها أكثر مما هو متحقق في التجمعات الإقليمية الأخرى ومع هذا التكامل في فكرة الأمن القومي العربي نظرياً، فشلت من الناحية العملية أمام كثير من التحديات بدءاً بفلسطين مروراً بقضايا أخرى كعدوان سنة ١٩٥٦ على سبيل المثال. أتكلم عن التنظيم الهيكلي القومي الرسمي وليس الشعبي ففي سنة ١٩٥٦ كان تحرك شعبي عربي

جامع. انتهاء بأزمة الخليج والعدوان العراقي على دولة الكويت فلم يكن هناك تحرك إيجابي للأمن القومي يتجاوب مع هذا التكامل الموجود نظرياً. لماذا؟ لأنه كلام نظري ونصوص جميلة لا تخرج إلى حيز التطبيق. لنكن صرحاء ونتكلم ونتساءل:

نحن العرب هل نتميز بنوع من الازدواجية في الشخصية فنتفق ونلتزم ونوقع على مواثيق بداية لا ننوي تنفيذها والالتزام بها بدليل أن هناك المئات من قرارات مجلس الجامعة العربية ومن الاتفاقيات العربية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. ومع ذلك لا يلتزم بها إما أنها توقع أو لا يصدق عليها ثم بالتالي لا تنفذ ويصدق عليها والمسؤولون منذ البداية لا ينوون تنفيذ مثل هذه الاتفاقيات وهذا يدخل في إطار أننا نهتم بالشكل وبالعاطفة فنوافق على قرارات مثالية خيالية، إنما من الناحية العلمية ومنذ البداية لا نود الالتزام بها. وهنا نعود إلى نقطة أن نكون عقلانيين أكثر،عاطفيين أقل نخطو خطوة نحو التكامل والتعاون والوحدة كما أشار الأخ الأستاذ كمال شاتيلا.

رداً أيضاً عن السؤال أو الفكرة التي طرحت عن أن العالم كله يتجه نحو الوحدة ونحن العالم العربي نحو الإنقسام. فهناك دول كثيرة مثل أوروبا الغربية تتجه نحو التكتلات والوحدة ودول أخرى كما حدث في الشرق لا تسير في نفس الاتجاه بل تسير نحو الانقسام والانفصال وإثبات الذات. حدث هذا في الاتحاد السوفياتي، حصل في المعسكر الشرقي ثم في يوغوسلافيا أخيراً. كيف تتجه أوروبا إلى الوحدة وإلغاء الكيانات القطرية تدريجياً وفي أوروبا الشرقية على العكس يتجهون من وحدة كانوا يعيشونها إلى الإنقسام والانفصال. ونحن في العالم العربي نرقب هذا وذاك. في تقديري هناك نقطة هامة جداً هي إذا كانت هناك حرية يعيشها الإنسان هنا يتجه نحو الوحدة. أما إذا كان هناك قهر وقمع فإن الإنسان يتجه إلى الانفصال وإثبات الذات وإثبات الخصوصية. فحيث كان هناك قهر ووحدة مفروضة بالقوة وجاء قدر بسيط من الحرية اتجهت الكيانات المفروض عليها الاتحاد حتى وإن كان في النهاية يحقق المصالح، اتجهت إلى الكفر بهذا الاتحاد لتثبت ذاتها وخصوصيتها واستقلاليتها فقد حصل هذا في الاتحاد السوفياتي وفي يوغوسلافيا وحيث كانت هناك حرية حقيقية يمارسها الإنسان، وجد بإرادته أن اتجاهه نحو الاتحاد يحقق له الخير. وهنا لا يمكن أن نتحدث ونأمل في وحدة فيما بيننا إلا إذا أحس كل منا بحريته أولاً وبذاتيته، وبأن الوحدة لا تفرض عليه. وهناك بإرادته الحرة حيث الاحترام لحقوق الإنسان واحترام الديمقراطية وممارسة حقيقية للديمقراطية هنا يمكن أن نتجه نحو الوحدة والتكامل. لذا المشروع العربي نحو التكامل والوحدة لا بد أن يبدأ أولاً بإصلاحات داخلية في كل قطر،

واحتراماً لحقوق الإنسان في كل قطر هنا تتجه الإرادات الشعبية وتعكسها الأنظمة العربية نحو التكامل ونحو الوحدة.

قضية أخيرة تتعلق بالجامعة العربية، إذ يكثر الحديث عن حتمية تطوير الجامعة العربية وانتقالها من حالة التنسيق إلى حالة الفدرالية وتعديل الميثاق وإنشاء محكمة عدل عربية. وأنا مع تسليمي بأنه من المناسب أن تدخل تعديلات على الميثاق وتنشأ محكمة عدل عربية وغير ذلك لأن ميثاق الجامعة لسنة ١٩٤٥ حيث كانت هناك ٧ دول مستقلة، لا يمكن أن يظل صالحاً لكل زمان ومكان خاصة بعد أن أصبح فيه ٢١ دولة عربية، وتطورات هائلة جداً إقليمية وعربية، إقليمية وعالمية لم تكن موجودة سنة ١٩٤٥. إنما مع ذلك نخطيء إذا تصورنا أن التعديل هو العصا السحرية وأنه بمجرد تعديل النصوص سننتقل من حالة الشرذمة إلى حالة وحدة بين يوم وليلة.

التعديل هو عامل مساعد، إنما لا يمكن أن نتصور أن يكون استراتيجية أو هدف بحد ذاته وهذا وإن عدل الميثاق وقامت المحكمة سنصبح على أحسن ما يكون وغير ذلك. هناك تعديلات كثيرة جداً مطروحة في الميثاق والأخ رافع بن عاشور موجود وعاصر هذه القضية منذ أكثر من عشر سنوات. معروض مشروع لتعديل ميثاق الجامعة العربية متعلق بقرارات بعملية تقنين مؤتمر القمة، متعلق بنظام التصويت لتكون بالأغلبية، متعلق بنظام التصويت لتكون بالأغلبية، متعلق بإنشاء مجلس وزراء دفاع وخارجية مشترك وتنظيم العلاقة بين الجامعة كتنظيم أم والتجمعات الفرعية العربية، العلاقة بين الجامعة العربية والتجمعات المختصة. كثير من نواحي الإصلاح التي ذكرنا كإنشاء محكمة عدل عربية لتبحث النزاعات القومية وأهمها وأخطرها في عالمنا العربي الآن النزاعات الحدودية التي تهدد بانفجارات خطيرة في العلاقات العربية.إذاً لا بأس أن يوجد تعديل وأن توجد محكمة دولية عربية ولكن لا نتوهم أن هذا كافٍ. هذا عامل مساعد إنما يسبق هذا كله الإرادة السياسية العربية التي تؤمن أن خيرها في تكاملها وفي وحدتها وفي تضامنها وهذا الهدف الذي يسبقه إصلاحات حقيقية كما قلت داخل كل قطر.

نقطة أخيرة – آسف سيدي الرئيس إذا كنت قد أطلت – أحياناً نتكلم، وقد جاء هذا في كلام الاستاذ شاتيلا أنه لا بد أن يعدل مجلس الأمن وأن الفيتو لا يجب أن يبقى مقتصراً على مجموعة من الدول وكثيراً منا يطلب بهذا. إنما أيضاً لا نتصور أن تعديل ميثاق الأمم المتحدة لا تبقى خمس دول فقط لها حق الفيتو لأن هذا نوع من الظلم ولا ينبني على قاعدة المساواة.

العالم سيبقى مثالثاً سواء الفيتو أصبح لخمسة، لواحد أو لاثنين. وما الفيتو سوى انعكاس حقيقي موجود لو تصورنا أنه صدر قرار لا بد أن يحدث بإلغاء الفيتو في مجلس الأمن. أنا في تصوري أن المجتمع الدولي سيبقى على ما هو عليه لأن هناك قوة واحدة اليوم تقود العالم وتتحكم في تشكيله وهي الولايات المتحدة الأميركية. وقبل ذلك كانتا دولتين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ميثاق الأمم المتحدة كان سنة ١٩٦٥ وفيه ثلاث قوى لها حق الفيتو وهي دول الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الثانية. هذا الواقع النظري: خمس دول لها الفيتو من سنة ١٩٤٦ إلى غاية ١٩٨٨ صارتا قوتين فقط لهما التأثير وهما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية، فليست الحقوق المتميزة النظرية هي الخطيرة. إنما الواقع المؤلم أن هناك قوتين متحكمتين. الواقع الحالي هو أن قوة واحدة هي المتحكمة وهذا هو الشيء الخطير. النظام العالمي يتشكل انعكاساً للواقع وليس طبقاً للنصوص التي قد ننجح في أن نجعلها عدلاً ولكن يبقى الواقع أن العلاقات الدولية وتحكم البعض هو الذي يؤدي إلى مثل هذا الخلل الموجود.



المناقشات

السؤال الأول : السيد فريد من معهد الأبحاث العربي:

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس، لي ثلاث ملاحظات ونظراً لضيق الوقت ووفقاً للبرنامج الموزع سأحاول أن أقول بشكل مختصر وسأحاول أن أعطي رؤوس موضوعات بقدر ما هو إسهاب في المناقشة.

الملاحظة الأولى: عبارة "النظام الدولي الجديد" عبارة صنعت في الولايات المتحدة الأميركية، صنعت على ضوء نتائج حرب الخليج وعلى ضوء انهيار الكتلة الشرقية. عبارة "النظام الدولي الجديد" يقصد بها سيادة الولايات المتحدة كدولة عظمى وحيدة تحاول الآن أن ترسم العلاقات الدولية والعلاقات مع دول العالم الثالث في إطار مصالحهما وأخشى أن نسير ونردد هذه العبارة كما ننساق إلى ما يسمى البحر الأبيض المتوسط ومجموعة البحر الأبيض المتوسط ومجموعة شرق البحر الأبيض المتوسط إلى آخره... وهي عبارة سبق وأن انسقنا إليها في فترة الستينات وأرجو أن نركز دائماً على الكيان العربي والكيان الإسلامي ونبتعد عن أمثال هذه العبارات.

الدور الأوروبي: نحن نعلم أن المصالح المشتركة بيننا وبين أوروبا ولكن لا ننسى أنه يوجد حالياً فكر سياسي أوروبي يحذر من الإسلام السياسي وأنه هو عدو قريب يجب أن نخطط له ونخطط لمواجهته لقد كان واضحاً لممثل أوروبا بالأمس، كنت أود أن أكون حاضراً أو أوليرت راين الرئيس المسؤول في الجامعة الأوروبية الذي اشترك معنا منذ أربع سنوات أو خمس في ندوة دولية مشتركة عقدت بالقاهرة عن العرب وأوروبا سنة ١٩٩٢ ركزت على العلاقات الثنائية بين الجامعة الأوروبية بينها وبين قطر و عدد محدود من الأقطار وتجنب الحديث والتركيز على تنمية العلاقات العربية الأوروبية ككل. لم يركز على تنمية العلاقات في الحوار العربي الأوروبي وإنما ركز على العلاقات الثنائية بين أوروبا وإحدى الدول أو عدد محدد من الدول الأوروبية. نرجو أن لا ننساق أيضاً إلى هذا الخط ونحاول أن يكون لنا حوار عربي ككل مع أوروبا لقد كان صادقاً فعلاً عندما قال يجب أن تنمي الدول العربية علاقاتها بين بعضها البعض. وكان رئيس المؤتمر الأخ مفيد شهاب والاستاذ شاتيلا كانا صادقين لماذا بهذا الشكل عدم التحدث عربياً أو التحدث إسلامياً مع أوروبا أو مع العالم.

الموضوع الثالث وهو أننا نحن كعرب ومعنا الأمين العام لجامعة الدول العربية أود أن يظهر لنا برنامج محدد. أوروبا بالأمس حددت برنامجاً محدداً لغاية نهاية العقد الحالي، يعني من سنة ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٠ سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو النقد الأوروبي إلى آخره. هناك مصاعب للعمل العربي المشترك وإنما هذا لا يمنع أن يكون لنا برنامج عام في هيئة مراحل في هيئة موضوعات رئيسية سنتناولها من هنا إلى نهاية العقد القادم حتى نكون متساويين في العلاقات بيننا وبين أوروبا. وشكراً سيدي الرئيس.

السؤال الثاني: هياب الجمال

الحقيقة أنني سعدت اليوم بسماع الأوراق وسعدت أيضاً بسماع تعليق الأخ الأيوبي والصديق العزيز الدكتور مفيد شهاب. والسؤال المطروح علينا جميعاً: لماذا تنجح مشروعات الوحدة في البلدان المتحضرة ولماذا تعثرت وفشلت مشروعات الوحدة في بلداننا؟ الحقيقة أنني أقدم لهذه الأسباب وهي في تقديري واضحة وأنا أتقدم بها من موقع الذي عاش هذه القضية وأعطاها عمره كله وفكره كله وجهده كله. أنا أتصور أن الخلل الأول يكمن في المنهج وفي التفكير. في أوروبا عندهم منهج علمي في التفكير يسيرون عليه يعرفون ماذا يريدون ويخططون له بعلم ويسيرون نحوه خطوة خطوة. ونحن في الوطن العربي نفتقد المنهج العلمي. ثانياً نحن نفتقد أيضاً في الوطن العربي للمؤسسات. فكرة "المؤسسة" غائبة في الوطن العربي، على حين أن فكرة المؤسسة هي الأساس في البلاد المتحضرة. في أوروبا توجد مؤسسات، عندنا يوجد أفراد وليس إلا الأفراد. نخطىء إذا تصورنا أنه في أي بلد عربي يوجد مؤسسات حقيقية. هناك أنواع من الديكور ولكن المؤسسات الحقيقية غائبة والتعامل بين مجموعة من الأفراد، وهذه المجموعة من الأفراد تتغير أمزجتها فيتغير كل شيء، تتفق أمزجتها اليوم فيتغير من جديد كل شيء. لو أن هناك مؤسسات حقيقية Les Institutions Réalles سيدي الرئيس، سيستقر الأمن على نهج معين. اليوم الرئيس الفلاني والرئيس الفلاني أصدقاء، نرى الطيارات والحدود تفتح والأحضان والتلاقي... غداً يختلفان هنا فقط تقطع الحدود وتمزق الأوصال ويمنع الناس وهكذا.. وهذا هو الأمر في الوطن العربي كله لا استثناء واحد يرد عليه. لا بد أن نعترف بهذه الحقيقة أولاً: غياب المنهج العلمي. ثانياً: غياب المؤسسات واننا نتعامل على مستوى الأفراد، والأفراد بطبيعة الحال تتغير أمزجتهم وتتغير آراؤهم وتتغير اتجاهاتهم للرأي الآخر، وقد أشار اليه الأخ الدكتور مفيد شهاب. نحن نوقع على ما لا نعي ونعي ما لا نوقع عليه. وهم في البلاد المتحضرة لا يضعون توقيعهم إلا على شيء يريدونه ويقصدون إليه ثم ينفذونه في اليوم التالي. نحن الأحضان والابتسامات والتوقيعات

وكل واحد يدرك أنه يوقع على ما لا يعني أن ينفذه، يوقع اليوم ما سوف ينساه غداً. أنا قلت للدكتور عصمت عبد المجيد وهو أخ عزيز وصديق قديم: أرفع شعاراً واحداً للجامعة العربية يكفيك! تعالوا ننفذ ما وقعنا عليه. كل الملوك والرؤساء العرب تعالوا ننفذ ما وقعنا عليه، إذاً لتحقيق الوحدة العربية غداً.

السؤال الثالث: للدكتور كلف

شكراً سيدي الرئيس، في الواقع سوف أنطلق من كلام الاستاذ الدكتور مفيد شهاب حتى نكون فاعلين في محاولة تكوين النظام العالمي الجديد. ومن ثم سأتحدث في ملمحين: الأول هو ما يتعلق بالتحدي الذي تواجهه بعض الدول العربية في شأن إرساء الديمقراطية والواقع أنه لا يكفي فقط إرساء الديمقراطية، بل من الضروري أن يكون هناك نضج سياسي بين جماهير الأمة العربية لممارسة الديمقراطية. ذلك أن ممارسة بعض الفوارق للديمقراطية واستغلال مناخها من شأنه أن يترتب عنها آثار جد خطيرة في المستقبل فيما لو تمكنت هذه الفرق من الحكم ذلك لأنها ستنقلب مرة أخرى إلى حكم شمولي وهذا يتعارض مع ملامح مشروع النظام العالمي الجديد.

النقطة الثانية التي أتحدث عنها بالنسبة لملامح النظام العالمي الجديد وهذا المشروع هو ضرورة إقامة العدالة الإجتماعية وهنا نجد أن التحول إلى اقتصاديات السوق وأيضاً برامجه التي يضعها صندوق النقد الدولي وأيضاً مؤخراً Code Imestment الذي وضعه البنك الدولي للإنشاء والتعمير إنما يضعون حدوداً كبيرة بالنسبة لمسألة إرساء ملمح العدالة الاجتماعية في الدول العربية ومن ثم فإنني آتي إلى نقطة أخرى. كانت النقطة الأولى خاصة بنا لنكون فاعلين والنقطة الثانية خاصة بأوروبا فيما نتحدث معها من حوار لتكون أيضاً فاعلة في عملية نهوض الملمح الثاني الذي يتعلق بالعدالة الاجتماعية وذلك لا يتسنى إلا بالمساعدة الاقتصادية فعلاً، وهو ما تحدث عنه الدكتور فودة في هذه النقطة. ترون حضراتكم أن تحقيق العدالة الاجتماعية يمكن أن يكون من خلال تنمية اقتصادية شاملة وواسعة وذلك لا يتسنى إلا في إطار مساعدات من الدول الأوروبية وأيضاً لا يتسنى ذلك أيضاً إلا من خلال اعتماد جماعي على الذات فيما بين الدول العربية.



تعقيب مقدمي الأبحاث

د. رضا فودة

شكراً سيدي الرئيس، في الواقع أود أن أضيف إلى ما قدمته في الورقة التي تحتوي مع الاختصار على ٤٧ صفحة، وكان من الصعب أن نذكر محتويات الورقة بالكامل في المؤتمر.لكن بالنسبة للنظام العالمي الجديد أنا أقول إن علينا كدول عربية يجب أن ندرس بوعي وعمق النظام العالمي الجديد الجاري تشكيله والذي لم يتشكل حتى الآن لأن ما يحدث الآن هو صراع لتشكيل النظام ومن جانبنا كدول عربية يجب أن ندرسه جيداً، أولاً لكي لا نقف موقف المتفرج حتى إتمام تشكيله، ونعرف أين سنكون؟ ومع من سنتعامل في المستقبل؟ أيضاً يجب أن ندرس ما المتغيرات الدولية التي حدثت وما ينجم عنها من انقسامات أو تكتلات؟ وهل سوف تستمر القطبية أحادية أم سوف تزداد؟ ومن هم الأقطاب الجدد؟ وما أهداف استراتيجيتهم ومصالحهم في المنطقة العربية؟ أيضاً أسلوب عمل النظام من حيث القدرة التي يستخدمها النظام ومن سوف يستخدمها؟ وماهية هذه القدرة هل هي قدرة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية؟ وأخيراً يجب أن ندرس في دراستنا للنظام شكل الأمن العالمي ومدى ما سيحققه النظام العالمي الجديد من أمن أو من خلل في نظام الأمن الجماعي وانعكاسات ذلك على الأمن العربي.

بالنسبة لما تفضل به الاستاذ هيثم الأيوبي فأنا أقول إن في البحث مربوطة القدرة العسكرية بالقدرة السياسية والاقتصادية. ومذكورة بالتفصيل وأنا أحب أن أقول إننا كدول عربية يجب أن نبدأ بدراسة ما نسميه بالقدرة الشاملة للدول العربية. القوة الشاملة وهي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيديولوجية حتى نتمكن من أن نعرف ما قوتنا؟ ما الدور الذي يمكن أن نقوم به بناء على تلك القدرة الموجودة في العالم العربي؟ وأيضاً هناك ما نسميه بالهدف السياسي العسكري نحن نسميه الاستخدام السياسي للقوة العسكرية بالتعاون مع باقي القوة الشاملة للدولة. وهنا أقترح كدول عربية عندما نأتي إلى دراسة التهديدات أو من العدو المحتمل أن لا تقتصر الدراسة على التهديد المباشر من الدولة على سبيل المثال إذا قلت إن الدولة "س" هي التهديد المباشر لي يجب أن أتعرض إلى من هم أصدقاء تلك الدولة وما سوف يقومون به لدعم هذه الدولة في حالة حدوث مواجهة مع دولة مثلي وفي الوقت نفسه أيضاً يجب أن أدرس أصدقائي وما سوف يقومون بدعمي به في حالة حدوث مواجهة، حتى تأتي الدراسة سليمة لأنني إذا درست قوتي ضد قوة العدو فقط وهناك دعم سوف يتم

لهذا العدو دون التعرض أو دون دراسة سوف تكون الدراسة خاطئة وهذه مشكلة عندنا في العالم العربي ونحن يجب أن نقوم قبل اتخاذ القرار بإجراء الدراسات الدقيقة المبنية على معلومات سليمة حتى نتخذ القرار السليم. أيضاً أنا أؤيد أستاذنا الفاضل عبد المجيد فريد ووضعت في ضمن الورقة التي قدمت توصية بإذابة الخلافات العربية العربية أولاً لكي نتمكن من التخطيط لمسيرتنا المستقبلية وأضيف إلى ما تفضل سيادته وقال: إنه يجب أن تخلص النوايا العربية عند اتخاذ قرار، يجب أن تكون النية العربية خالصة لاتخاذ هذا القرار وتنفيذه.

الاستاذ كمال شاتيلا:

أيها الأخوة، في تعقيب أخي وصديقي الدكتور مفيد شهاب على الكلمات، حقيقة هناك نقاط نستفيد منها جميعاً ولكنني أريد أن أقول إن كل محاضر على ما أظن قد أعد بحثين لموضوع واحد، بحث مطول حوالى ٢٠ صفحة مطبوعة وبحث ملخص لا تتجاوز ثلاثة بين ربع ساعة أي خمس عشرة دقيقة أو ثلث ساعة ولذلك اقتراحي إلى الإخوة الذين يريدون أن يستزيدوا من البحث أكثر ويروا الأفكار مشروحة أكثر أن يعودوا إلى الإخوة في مركز الدراسات العربية الأوروبية والتي أظن أنهم قد طبعوا أو قد أنجزوا كل الأبحاث المقدمة في هذا المؤتمر. وهنا أود أن أعود إلى أخي وصديقي الدكتور مفيد شهاب وأقول كتوضيح لفكرة مطالبتنا، أي مطالبة العالم الثالث بنظام عالمي جديد إنساني وعادل نعرف تماماً أن من يسيطر على عالم اليوم قوة واحدة منفردة سواء على مجلس الأمن أو في الساحة الدولية هذا واقع إن لم نفعل شيئاً غيره وهذا الواقع جيد والسؤال هل نستسلم لهذا الواقع أم لا نستسلم؟ هل هذه القوة العالمية المنفردة الآن تستطيع في ظل تقدم القوة الأوروبية ونمو النمور الآسيوية وعلى رأسها اليابان وإمكانات التحالف الياباني الصيني أي من خلال رؤيتنا تحول العالم إلى ثلاث قوى موزعة على أوروبا وآسيا وأميركا؟ هل باستطاعة الولايات المتحدة الأميركية أن تستمر بالانفراد بالقرار الدولي الجديد على أسس عادلة؟ نحن لا ندعو أوروبا لمحاربة أميركا ولا ندعو أحداً لمحاربة أحد. نريد أن نقول شيئاً واحداً لنعتمد على معيار قيمي يشكل مقياساً لاحتكام الجميع فقراء وأغنياء، عالم ثالث وعالم أول، شمال أو جنوب هذا المعيار الذي ندعو إلى الاحتكام اليه لتصحيح العلاقات الدولية على مستوى الشمال والجنوب وعلى مستوى الإنسانية جمعاء هو جوهر الرسالات السماوية الخالدة التي تحترم حقوق الإنسان وتحترم حقوق الأمم والشعوب زائد الشرائع العالمية لحقوق الإنسان والأمم التي توجد كلها في ميثاق الأمم المتحدة. نحن ندعو إلى الاحتكام لهذا المعيار القيمي

الذي هو جوهر الرسالات السماوية الخالدة زائد الشرائع الحديثة التي يحتكم اليها الغرب في معاملاته داخل بلدانه بصورة خاصة، ففي محيط العلاقات الدولية لا نريد إلا شيئاً واحداً: ما يطبقونه لأنفسهم أن يطبقوه أيضاً مع غيرهم ومن هنا أختم لأقول نعم من حق العالم الثالث أن يطالب بالمشاركة في مجلس الأمن الدولي ليس فقط لاتخاذ قرارات عادلة ومتوازنة وإنما عودة إلى الكلام الذي يقوله الدكتور يحيى الجمل أستاذنا بأن نطالب أيضاً الأمم المتحدة بتنفيذ القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بدون إضافة شيء جديد.



الجلسة الثالثة

دور وسائل الإعلام في ظل النظام العالمي الجديد

رئيس الجلسة:

الدكتور روبرت أنسو

أوراق الجلسة:

١ – السيد بول بالطا

صورة العالم العربي ودور وسائل الإعلام الأوروبية.

٢ – الدكتور عبدالله الجاسر

الإعلام العربي في النظام العالمي الجديد.

٣ – الدكتور مصطفى بن شنان

دور وسائل الإعلام الغربي، خاصة فرنسا، أثناء أزمة الخليج.

٤ – التعقيب:

– بول ماري ديلاغورس.

– مي شرتوني.

٥ – المناقشات.

صورة الإعلام العربي
ودور وسائل الإعلام الأوروبية

السيد بول بالطا
مدير مركز دراسات الشرق المعاصر/ جامعة السوربون

أولاً بودي توجيه الشكر لمنظمي المؤتمر الذين ألحوا على مشاركتي في أعماله وقد قبلت ذلك طوعاً نسبة للفائدة التي نجنيها، علماً أنني مرتبط طيلة هذا الأسبوع بإعطاء محاضرات في مركز تأهيل الصحافيين عن "الإسلام والعالم العربي" ولهذا كنت مضطراً للطلب من أحد زملائي أن يحل مكاني حتى يتسنى لي أن أكون بينكم الآن.

ولطالما أتيت على ذكر المحاضرات التي تلقى عن "الإسلام والعالم العربي"، وعلى ذكر تأهيل الصحافيين فإن هذا يمنحني فرصة الحديث وبمداخلة صغيرة عما كان يجب أن يفعله أو لا يفعله هذا المركز الذي تأسس ما بين العام ١٩٤٦ والعام ١٩٤٧ والذي يعتبر أكبر وأهم المراكز في فرنسا.

إن مشاكل صورة العالم العربي في الصحافة الفرنسية والأوروبية تعود للدور الذي تمارسه وسائل الإعلام. ومن هنا فإن عملية تأهيل الصحافيين هي عملية ذات أهمية كبرى، وهذا ما يقول به مركز تأهيل الصحافيين في فرنسا الذي يستقبل سنوياً نحو ٦٠٠٠ متدرب بعضهم يشارك لمدة ثلاثة أيام وبعضهم لمدة ثلاثة أشهر والبعض الآخر لسنة دراسية كاملة فهو يخرّج سنوياً نحو ٥٠ صحافياً فرنسياً وهم الذين يخضعون لمحاضرات عن "الإسلام والعالم العربي".

وحري بالذكر هنا أن هذا المركز وللسنة الثالثة على التوالي قد أعد دورات لصحافيين يمارسون المهنة حول الإسلام والعالم العربي وحول مختلف الأديان الأخرى، وهناك أيضاً المركز العالمي للصحافيين الذي يستقبل صحافيين أجانب، وقد أعدت دورات تأهيلية مؤخراً لحوالى أربعين صحافياً مغربياً يعملون في التليفزيون ووسائل إعلامية أخرى.

ويوجد أيضاً شبكة أوروبية ومؤسسة للصحافيين في أوروبا تخصص منحاً لحوالى ٣٠ صحافياً يمارسون المهنة من مختلف دول العالم، وطلبات الترشيح تقدم بشكل حر، وللأسف فإن كافة صحافيي العالم يهتمون بهذا الأمر باستثناء صحافيي العالم العربي وكذلك أوروبا لا يهمهم.

أما عن محاضرات مركز تأهيل الصحافيين فإنها تدور حول أربعة موضوعات هي:

الجيو – سياسية، والسياسة الخارجية، والسياسة الداخلية، والاقتصاد. وعندما تسلم دانيال جينكا – أحد صحافيي لوموند سابقاً – إدارة هذا المركز عام ١٩٨٥ طلب الاطلاع على لائحة المحاضرات التي تلقى منذ عام ١٩٤٦، ولم يكن مندهشاً عندما رأى أن موضوعات محاضراتي الجيو – سياسية، والسياسة الخارجية لا تتضمنان شيئاً عن العالم العربي والإسلام، وعندما سأل العاملين قبله في المركز لماذا يتم تجاهل الأشياء الكثيرة التي حصلت في العالم العربي منذ عام ١٩٤٦، أجابوا: كان يتم تنظيم بعض الدورات ولكن لم يتم إدخال ذلك في برامج المحاضرات. عندها طلب مني إلقاء هذه المحاضرات ولمدة سنة واحدة ولكن ما زالت هذه المحاضرات مستمرة منذ العام ١٩٨٥ ومدتها ١٢٠ ساعة سنوياً موزعة على ٣٥ جلسة وكل جلسة تستمر أربع ساعات هذا إضافة الى التحقيقات التي يجريها الطلاب والى مطالعات الكتب الأساسية والأخبار التي لها علاقة بالمستجدات.

هذا المثال الذي أوردته عن مركز تأهيل الصحافيين كان بهدف إظهار ما كان يجب عدم فعله وما كان يجب فعله.

ما كان يجب عدم فعله هو عدم الاهتمام بالعالم العربي منذ العام ١٩٤٥ حتى العام ١٩٨٥ وما كان يجب فعله هو الاهتمام بالعالم العربي منذ العام ١٩٨٥، والملاحظ أن من بين الخمسين طالباً الذين يجب أن يشاركوا في المحاضرات الأربع وبشكل متساو فيما بينهم، فإن ثلاثين طالباً على الأقل يبدون رغبتهم بحضور المحاضرات عن العالم العربي والإسلام، ولذا اضطر الى أخذ خمسة عشر طالباً بدلاً من عشرة طلاب هم في الأساس الحصة المحددة لهذه المحاضرات.

المهم وقبل الدخول في الموضوع الحيوي المخصص لي بودي تسجيل بعض الملاحظات ومفادها أنه، منذ حرب ١٩٦٧، وحتى اليوم، أي على امتداد خمس وعشرين سنة فإن طريقة معالجة الأخبار التي تخص العالم العربي والإسلامي قد تحسنت على المستوى الكمي والنوعي. ولكن هذا لا يعني أنه لا توجد مشاكل. ومنعاً لحصول التباسات وسوء فهم بودي تذكيركم أننا دخلنا عصر الإعلام وأن من الأفضل معرفة قواعد وكيفية التحكم به إذا شئنا ألا نكون هامشيين. بناء على هذا هل المسؤولون عن الإعلام في العالم العربي يعرفون هذه القواعد؟ ثم إن الإعلام يعكس البيئة الموجود فيها ويعكس علاقات القوى الموجودة في العالم، ولقد قالوا عن الإعلام إنه السلطة الرابعة ولكنه ليس السلطة بحد ذاتها وهذا برأيي التباس غالباً ما يحصل في الضفة الجنوبية للمتوسط.

وأضيف القول إن وسائل الإعلام دائماً موجـودة في قلـب الأحـداث إذ تسـتطيع أن تغيبها وأن تحجّمها وأن تضخمها، ولكن وسائل الإعلام لا تخلق الأحداث بل تعكسها.

هناك نقطة أخرى يجب توضيحها هي الموضوعية التي ما زالت كناية عـن مفـهوم غامض بدليل أن الجامعي والديبلوماسي والصحافي، الفرنسيين، لا يبنون نفـس التحليـل ولا يصلون لنفس النتيجة مقارنة مع زملائهم في الجهة الأخرى من المتوسط.

من هنا أطلب من الصحافيين الأوروبيين، وطلبي ينطبق أيضاً على كـل صحـافي في العالم، هـو أن يكونـوا شرفـاء وأن يتصفحـوا الوقـائع بشكـل دقيـق وأن يعملـوا كمـهنيين في الإعلام وليس كناشري دعاية أو كأزلام لنظام أو لسلطة. وأظن أن هذا ما جعل الحوار صعبـاً بين صحافيين من شمال وجنوب المتوسط.

منذ خمس وعشرين سنة طلب مني التحدث عن صورة العـالم العربـي في الصحافـة الفرنسية أو في الصحافة الأوروبية. حسناً سأتحدث مجدداً عـن هـذا الموضـوع ولكـني همـني التنويه أن طلابي في مركز تأهيل الصحافيين سبق أن أنجـزوا تحقيقـاً مـهماً جـداً عـن هـذا الموضوع وهو موجود الآن في المركز أو في معهد العالم العربي ويراقب التحقيق لمدة سنة كاملـة نشاطـات المنشـورات اليوميـة والأسـبوعية والشهريـة والإذاعـات وأقنيـة التلفـزة الفرنسـية والصحافة العربية في فرنسا والصحافة الفرنسية المختصة بالعالم العربي. ونفـذ هـذا التحقيـق من أجل إجراء مؤتمر لمناسبة افتتاح معـهد العـالم العربـي مـا بـين عـامي ١٩٨٧ – ١٩٨٨، والذي جاء تحت عنوان "المكان الفكري والثقافي للعالم العربي في فرنسا".

المهم، ومنذ حرب الجزائر عام ١٩٥٤، وتأميم قنـاة السـويس عـام ١٩٥٦ يوجـد في مخيلة الرأي العام الفرنسي أو الأوروبي أربع صور عن العربي: صورة الجزائري الثـائر علـى فرنسا، صورة الإرهاب الفلسطيني أو الشرق أوسطي، منذ بدء الحرب اللبنانية عـام ١٩٧٥، صورة العامل المهاجر الفقير مقابل أمير الخليج الغني وقـد فرضـت هـذه الصـورة نفسـها مـع الأزمة البترولية التي حصلت عام ١٩٧٣ أي منذ ٢٠ سنة. وأخيراً صورة الصعـود الإسـلامي وانتصار الخميني في طهران عام ١٩٧٩ يضاف اليها صورة التطرف والتعصب، وامـتزجت في ذهنية الأوروبي أيضاً صورة العربي بالإيراني بالافغاني بالتركي لأنهم جميعاً مـن المسـلمين، وعليه هل الصحافة مسؤولة عن هذا؟

لا أعتقد، بل برأيي أن الصحافيين بشكل عام قد بذلوا جهوداً لإجـراء تميـيز بـين مختلف الشعوب ولتوضيح أن ليس كل العرب مسلمين وليس كل المسلمين هم عرب.

وهنا يجب التطرق الى ما كان بالإمكان فعله والى ما كان يجب فعلـه وأعـني بذلـك أول استطلاع أجرته وكالة سوفريس، بطلب من معهد العالم العربـي منـذ عـام ١٩٨٤ حـول صورة العربي، وفعلاً كان استطلاعاً مهماً ومتوازناً ولكن للأسف فإن السفراء العرب الذين هم أعضاء المجلس الإداري للمعهد قد فوجئوا ورفضـوا نشـر هـذا الاسـتطلاع وبشكـل خـاص في الصحافة علماً أنه كان بإمكان هذا الاستطلاع السماح بمواجهة أفكار عديدة سلبية عن العالم العربي.

وهناك استطلاع آخر أجري عام ١٩٨٧ وتبين بموجبه أن ٥٥٪ من الفرنسيين الذين جرى معهم الاستطلاع يعتبرون الإسلام بمثابة عامل للحرب.

وسأورد هنا أيضاً استطلاعاً ثالثاً أجري عام ١٩٨٩ من قبل وكالة إيفوب بطلب من صحيفة لوموند ولافي ورت ل – راديو وتلفزيـون اللوكسـمبورغ – وتنـاول أوضـاع المسـلمين في فرنسا الذين يعتبر أصل أكثر من نصفهم من العالم العربي سواء من المشرق أو المغرب. وتبـين بموجب هذا الاستطلاع الذي نشرته صحيفة لوموند في عدة صفحات والـذي استعنت بـه في كتابي "الإسلام في العالم"، ان كل فرنسيين اثنين من أصل ثلاثة يملكون صورة سلبية عـن الإسلام بينما تسعة مسـلمين مـن أصـل عشـرة يعتـبرون دينـهم قـابلاً للتـأقلم مـع المجتمـع الفرنسي.

وبعودة سريعة الى التحليلات التي كانت تظهر في الصحف اليومية فإننا نلاحـظ أن الأمور لم تتغـير بشكـل جـذري بدليـل أن الصحـف اليوميـة الأربـع الـتي تم تحليلـها وهـو لوموند، الفيجارو، ليبراسيون، والباريزيان، والـتي تغطـي بشكـل واسـع الأحـداث المتعلقـة بالعالم العربي، قد أثبتت أن التعليقات لا تختلف في العمق بين صحيفة وصحيفة أخـرى أو بين صحافي وصحافي آخر، وأن هناك بعض المفارقات ولكنـها ليسـت بـذات أهميـة. والأمـر الذي كان مفاجئاً وما زال مستمراً حتى اليوم أننا عندما نطرح قضايا تخص العالم العربـي أو الإسلام في فرنسا فإن ردود الفعـل تـأتي دائمـاً انفعاليـة وقـد لمسـنا ذلـك مـن خـلال قضيـة الحجاب أو من خلال قضية المساجد.

أما المجلات الأسـبوعية وتحديـداً "لـو نوفيـل أوبزرفـاتوار، وإيفنموهـدو جـودي، ولوبيلران كاثوليك، ولوبوان، والإكسبرس،" فإنه ليس لها نفس اهتمام الصحـف اليوميـة ولا تستفيد من وضعها كمجلات أسبوعية للقيام بتحقيقات معمقة حول سبب الأحداث.

والمفاجأة أتت من المجـلات الشهريـة الـتي يـهتم بـها قلـة مـن الاختصـاصيين في

الحقل الإعلامي لأنها حققت أعمالاً معمقة وتبين لنا ذلك من خلال تحليلنا لمجلات "جيو وأكتوبل وسامانتريس، وإيموا، وماري كلير. ولقد دعت هذه المجلات القارىء للغوص في قلب العالم العربي لاكتشاف الناس والمناظر الطبيعية، والثقافة والمجتمع، والتي تصلح لإعادة اعتمادها اليوم مثل "غزة، العام المقبل في فلسطين، وداهية كدرزي، والطوارق سادة بصفة المؤجل".

ولو تطلعتم الى العام ١٩٨٧ – ١٩٨٨، فإن المقالات كانت منذرة ومحذرة مثل "فلسطينيو شاتيلا، القمح الأغلى ثمناً في العالم، – وهذه المقالة كانت حول زراعة القمح في المملكة العربية السعودية – ومن وقت ليس ببعيد نشرت مجلة "جيو" تحقيقاً كبيراً وجيداً عن الإسلام وستصدر تحقيقاً آخر عن الحركات الإسلامية.

أما عن الإذاعات، وبعرض سريع فإنها أجرت بعض الحوارات ولكنها قليلة نوعاً ما، وجدير بالتنويه هنا أن نوعية البرامج التي تبثها إذاعة – فرانس كولتير، فرنسا الثقافية – هي برامج ذات نوعية جيدة بالرغم من أنها مسموعة من النخبة، وبالمناسبة آسف لأن هذا المؤتمر لم يفسح مجالاً للمشاكل الثقافية وللتعاون الثقافي بين ضفتي المتوسط.

أخيراً تجدر الإشارة إلى أنني أشرفت أخيراً على تأليف كتاب ليس بعيداً عن العالم العربي بشكل خاص، وجاء تحت عنوان "إعادة إنتاج المتوسط" وهذا هو الكتاب الأول الذي يعالج التعاون الثقافي من بابه الواسع وقد أثبتت الدراسات الواردة فيه عدة ميادين مروعة، تستحق كل تفكير، وعلى سبيل المثال فإن من أصل ٥٠٠ ألف كتاب يصدر في العالم سنوياً فإن ١٨ دولة في المتوسط تصدر ١٢٥ ألف كتاب أي ما يعادل ٢٥٪ من المجموع العام. والمروع أن أربع دول متوسطية تصدر ٨٠٪ من ١٢٥ ألف كتاب: فرنسا ٣٥ ألف كتاب، اسبانيا ٣٠ ألف كتاب، إيطاليا ١٩ ألف كتاب، يوغوسلافيا سابقاً ١٢ ألف كتاب، وتأتي تركيا في المرتبة الخامسة إذ تصدر ٧ آلاف كتاب. أما مجموعة الدول العربية التي تضم ٢٠٠ مليون نسمة فإنها لا تصدر سوى ٢٪ أي عشرة آلاف كتاب وتأخذ مصر حصة الأسد أي ما يعادل النصف، والدول الخمس للمغرب العربي تصدر بلغات متعددة مثل العربية والفرنسية وبعض الأسبانية، ألف كتاب، وهذا برأيي يستحق التفكير فيه وبالعودة الى الإذاعة والتلفزيون فقد جرى سابقاً استطلاع رأي مع عدة رؤساء تحرير، ولقد أعدنا إجراء نفس الاستطلاع وتبين بموجب ذلك أنهم يعتبرون أن العرب، سواء من رجال سياسة وديبلوماسيين ومثقفين وصحافيين هم المسؤولون الأوائل لأنهم لا يعرفون استخدام وسائل الإعلام، وهذا الى حد ما صحيح. وهنا أحيي أحمد ياسين الذي شكل ظاهرة في العالم

العربي بحجمه وبإتقانه اللغتين العربية والفرنسية.

أما شارل فيلنوف من إذاعة أوروبا وأحد المذيعين من القناة التلفزيونية الأولى ت ف ١ فقد كان يعتبر أن رجال السياسة الفرنسيين هم المسؤولون وهذا أيضاً الى حد ما صحيح، وكان يقول: لا يوجد أي أثر لسياسة متماسكة علما أن وجود سكرتير دولة في العالم العربي هو أكثر من ضرورة. وما يجب قوله وللأسف أنه ومنذ عهد الجنرال شارل ديغول والرئيس جورج بومبيدو لا يوجد على مستوى رجال السياسة معرفة تامة بالعالم العربي وهذا دليل تراجع، أما على مستوى الصحافيين فهناك تقدم.

وبودي التذكير بشيء هنا لطالما أننا نتحدث عن العلاقات العربية - الأوروبية، فإن باريس ولندن هما العاصمتان الأوروبيتان للصحافة الناطقة باللغة العربية والتي أنشئت من قبل عرب، ومخصصة إما للعرب المقيمين في أوروبا أو للعالم العربي. وتعتمد باريس نوعاً من التقليد يقضي باستقبال الصحف العربية. ولقد حصل ذلك للمرة الأولى في ١٠ من سبتمبر - أيلول - عام ١٨٨٠ أي منذ حوالي القرن حين أصدرت المجلة الأسبوعية المصرية "لوفينكس" عددها الأول في باريس وفي العام ١٩١٢ والعام ١٩١٣ صدرت منشورات أخرى وخلال حرب لبنان التي جرت ما بين العام ١٩١٤ و١٩١٨ فقد لجأت عدة صحف ومنشورات الى باريس هرباً من نظام الرقابة الذي كانت تفرضه الإمبراطورية العثمانية. ومؤخراً ومع نشوب الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥ لجأت عدة صحف ومجلات لبنانية الى لندن وباريس ولكن المشكلة أن معظم هذه الصحف والمجلات كانت تمول بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الدول العربية مثل سوريا والعراق والسعودية.

ومنذ نشوب أزمة الخليج عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ فقد اختنقت عدة صحف كانت تصدر بتمويل عراقي بينما تولى السعوديون الإشراف المباشر أو غير المباشر على عدة منشورات مثل صحيفة الحياة والتي تصدر من لندن وغيرها من الصحف.

أود هنا وبشكل سريع، التحدث عن الصحافة الفرنسية المختصة بالعالم العربي والتي نادراً ما نتحدث عنها بالرغم من أهميتها وجديتها ولن أذكرها جميعاً وسأكتفي بذكر "العالم العربي - مغرب مشرق" التي تصدر عن مركز التوثيق الفرنسي المرتبط برئيس الوزراء. وهناك مؤسسة العلوم السياسية ومركز دراسات الشرق المعاصر التابع لجامعة السوربون - ٣، الذي أشرف عليه شخصياً بينما كان قبلي البروفيسور محمد آركون وقبله البروفيسور بلاشير. هناك أيضاً "دفاتر الشرق" التي أسست بمبادرة خاصة من أنطوان صفير وجوزيف ميلا، وتعتبر هذه المطبوعة من أهم المطبوعات الفصلية، ويوجد كذلك مجلة "آرابي" الشهرية

والتي يقول المشرفون عليها إنها أنواع توزع ما بين ٢٠ و٢٥ ألف نسمة، ثم هناك مجلة "الدراسات الفلسطينية" التي تأسست في بيروت عام ١٩٦٣ ومن ثم تم نقلها الى باريس خريف ١٩٨١، إذاً ومن خلال كشف سريع ماذا يتبين لنا؟ بعض العناصر. ولكن ما العناصر الجديدة؟

عام ١٩٩٠ – ١٩٩١ وقعت أزمة حرب الخليج الثانية وحصل فيها تلاعب كبير على المستوى الإعلامي وبشكل خاص عبر أقنية التليفزيون. ولقد أظهرت هذه الحرب العالم العربي منقسماً على بعضه من الخليج الى الأطلسي ومن المغرب الى العراق، وبشكل لم يحصل منذ إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥. وعليه فليس باستطاعتكم أن تطالبوا بوجود صحافي جدي وشريف لأن عمله يعكس هذا الواقع الذي تحدثنا عنه، إنه واقع الانقسام الذي لا يمكن تجاهله في الصحافة. ولا ننسى أن هذا الصراع في الخليج قد أظهر مجدداً الهوة التي كانت موجودة بين الرأي العام العربي وبين بعض أنظمتها بالرغم من أن هذا الانقسام قد تم تغييبه جذرياً.

إن أزمة الخليج وطريقة معالجتها من قبل وسائل الإعلام الأوروبية بشكل عام ومن قبل وسائل الإعلام الفرنسية بشكل خاص قد أثارت شعوراً بحدوث انقطاع سيكولوجي وسياسي بين الرأي العام التابع لدول اتحاد المغرب والرأي العام التابع للمجموعة الأوروبية، وبالرغم من أن هذا الشعور في طريقه الى الزوال إلا أن هناك سوء تفاهم آخر حاصلاً بسبب صعود الحركات الإسلامية في عدة دول في الحوض الجنوبي للمتوسط.

إن عدم الاهتمام اللازم الذي تمارسه الإذاعات وقنوات التلفزة يحدث بشكل متوازن بين هاتين الوسيلتين الإعلاميتين بالرغم من أن تأثيرهما على الجمهور ليس واحداً. ولكن وبصدق يجب القول إن عدة مجلات فصلية قد كتبت مقالات رائعة منها مجلة "هيرودوت" التي نشرت في عددها في الفصل الرابع من العام ١٩٩٠ دراسات جيدة حول حدود المملكة العربية السعودية، وحول العلاقات التاريخية بين الكويت والعراق، وهكذا دواليك، وأصدرت مجلة "لونوفيل أوسيرفاتور" عددين أو ثلاثة من أعدادها الخاصة حول "سادة الإسلام" و "فرنسا والعرب" وذلك في شهر نيسان أفريل عام ١٩٩١. وفي مجلة "نوتر إيستوار" صدرت مقالات عن "الخليج، ٥٠٠٠ سنة من التاريخ" وعدداً عن "مصر، الوزن الثقافي وحظ المستقبل" وذلك في صيف ١٩٩١. وحديثاً عرضت القناة التليفزيونية الفرنسية الثالثة فيلماً وثائقياً أعد بشكل جيد من قبل المخرجة أني تريفو وكان بعنوان "العراق ٥٠٠٠ سنة وستة أسابيع" وتم عرضه في ١٢ من يناير كانون الثاني ١٩٩٢ وللأسف فإن النوعية

الجيدة لمثل هذه الأفلام الوثائقية نادرة.

وبخط مواز للصحافة هناك المؤلفات العديدة التي صدرت والتي لم تخصص فقط عن حرب الخليج ويمكن القول إنه منذ ٢٥ سنة قد تضاعفت بمقدار عشر مرات كمية الكتب التي تناولت موضوعاتها العالم العربي والعالم الإسلامي، وهذا يعني أن هناك تزايداً كمياً ونوعياً أيضاً، أما عن دور النشر التي تهتم بذلك فهي مثل "غوتنر، وكلنكسي، وأدريا، وميزون نيف، وميزون نيف دي لاروز، وسندباد، وكارتلان" واهتمام هذه الدور شجعت الدور الكبرى مثل غاليمار وسوي والبان ميشيل ولادريكوفيرت، على نشر مجموعات كتب عن العالم الإسلامي والعرب ولكن وللأسف فإن الصحافة لا تتكلم كفاية عن هذه الكتب ذات النوعية الجيدة.

ولقد ذكرت في مداخلتي الجهود التي بذلها رئيس مركز إعداد وتأهيل الصحافيين السيد دانيال جينكا بشأن اعتماد محاضرات عن الإسلام والعالم العربي وبرأيي فإن هذا المثال يجب أن يحتذى به من قبل الآخرين في فرنسا وفي أوروبا، وحري بالذكر هنا أن السيد جينكا فد قم بعمل آخر أيضاً وهو أنه أنشأ رابطة لمدارس الصحافيين في أوروبا وأظن أنه يريد تأسيس رابطة مماثلة لتوثيق التعاون مع مدارس جنوب المتوسط ولكن للأسف فإما لا توجد مدارس للصحافيين هناك أو أن هذه المدارس غير مترابطة ومتعاونة فيما بينها أو مع بعضها وهذا ما منع قيام أي تعاون بين مدارس شمال وجنوب المتوسط. لهذا يجب الإلحاح في إقامة شبكة تعاون بين جنوب وشمال المتوسط وكلمة شبكة لها معنى سلبي قياساً لمفهومها بالنسبة للمافيات ولكنها بالنسبة للتعاون فإن لها معنى إيجابياً ولهذا يجب بناء شبكات تعاون بين المهندسين والأطباء، الصحافيين وهذا الأمر سيكون مفيداً جداً بالرغم من أن تحقيقه ليس بالأمر الهين.

أخيراً أتساءل عن أسباب عدم حصول تفاهم بين جنوب وشمال المتوسط وللإجابة على ذلك أقول أن الأسباب عديدة فهناك الأسباب التاريخية المتعلقة بالحملات الصليبية وفترة الاستعمار وحرب الجزائر التي تركت أثراً كبيراً في فرنسا وهذه الأسباب جميعها مرتبطة بالمخيلة الجمعية ولكنها ليست الوحيدة بل هناك أسباب أخرى مثل تجاهل ثقافة الآخر وهذا المبدأ معمول به من جانب الطرفين العربي والأوروبي بالرغم من أن الحوض الجنوبي للمتوسط غارق أكثر بالصورة القادمة من الحوض الشمالي وليس العكس، الأمر الذي يثبت أن تجاهلاً من قبل الشمال أكبر من التجاهل الحاصل من قبل الجنوب. من هنا تأتي أهمية التعليم في ميدان الصحافة كما في الميادين الأخرى بشكل عام.

منذ عشرين سنة أي منذ أن نشرت كتابي "سياسة فرنسا العربية" ومنذ أن كتبت عدة مقالات في صحيفة لوموند حول الدراسات العربية في فرنسا، وأنا ألح وأطالب وأقول لماذا لا يتم تعليم المعالم الكبرى للحضارة العربية في الجامعات الفرنسية ولماذا ابن سينا، وأبن رشد أو الغزالي أو غيرهم لا يعتمدون في البرامج الجامعية، ولماذا لا يعتمد ابن خلدون المؤرخ وعالم الاجتماع في برنامج الجامعة في قسم التاريخ؟ لماذا يتم تجاهل نجيب محفوظ وطه حسين والعقاد في الآداب الحديثة؟ فيما نرى عدة اختصاصات فلاسفة إنجليز والمان وإيطاليين، وفي الآداب الحديثة نرى سويديين ونرويجيين. لماذا العالم العربي غائب عن كل هذا؟

الحل برأيي أنه، وبإطار الاتفاقات المشتركة بين دول متعددة، على العرب أن يلحوا لتحقيق هذه الغاية ولكنني أعتقد أنهم لن يفعلوا ذلك خوفاً من أن يقول لهم الأوروبيون، وأنتم كعرب ماذا ستدرسون وهذه بحد ذاتها سياسة سيئة.

أما على المستوى العملي فهناك مشاكل يجب معالجتها وأهمها أن الصحافيين الأوروبيين يعكسون في كتاباتهم بيئتهم أو بالأحرى بيئتنا التي هي جملة مفاهيم من الحضارة والحداثة والتطور وحقوق الإنسان والحرية والديمقراطية، ومن هنا يجب عدم السماح لأي صحافي بمعالجة أي موضوع إذا لم يكن ملماً به ولكن بالمقابل يجب على العالم العربي أن يفسح المجال أمام الراغبين ببسط الديمقراطية وممارسة حقوق الإنسان لأن من الصعب أن نطلب من صحافي أن يقول أشياء حسنة عن أشياء ليست في الواقع حسنة. وهناك ملاحظة أخرى على المستوى العملي وهي أن بعض الصحافيين يشتكون من المشاكل التي تعترضهم لدى ذهابهم الى العالم العربي لإجراء ريبورتاجات. ومن المشاكل رفض إعطائهم تأشيرات دخول، وإعاقة تنقلاتهم بحرية ومراقبتهم بشكل سري ومصادرة أو منع دخول معداتهم.

وأنا أعرف ماذا تعني الرقابة لأنني كنت مراسلاً لصحيفة لوموند في الجزائر، وكنت مسؤول القسم المختص بشؤون المغرب العربي في الصحيفة نفسها، ولهذا أقول أن العمل في ظل وجود رقابة عمل صعب جداً، الأمر متشابه في دول الشرق الأخرى، سأنهي حديثي بالتعبير عن غبطتي بهذا المؤتمر الذي سمح بالتطرق الى مشاكل أتمنى أن تزول، وأتمنى أن يبحر أوزيس وسندباد معاً لكي تصبح مارينوستروم (أمنا المتوسط) يوماً ما ماتيرنوسترا.

* * *

الإعلام العربي والنظام العالمي الجديد

د. عبد الله الجاسر / استاذ الرأي العام والدعاية الدولية
المساعد بجامعة الملك سعود (سابقاً) ومدير عام الإعلام
بمجلس التعاون والمشرف العام على (مجلة التعاون)

يسرني في هذا اليوم أن أكون أحد المشاركين في فعاليات المؤتمر الدولي حول العالم العربي وتحدياته في ظل مفهوم عالمي جديد. أقدم الشكر والعرفان الى زملائي أعضاء الهيئة الاستشارية لمركز الدراسات العربي الأوروبي، وجهازه التنفيذي الذي ساهم بكل جهد قدمه وعناء تكبده من أجل هذا اللقاء في عاصمة شهد لها التاريخ بأنها حلقة وصل حضارية كان لها دور وما يزال في ترسيخ مسيرة التواصل الفكري مع العالم العربي.

لا بد في بداية الحديث من تسليط الضوء على مكونات العنوان الأساسية لهذه الورقة التي ترك تحديد عنوانها للمركز دون تدخل مني عدا اختيار مجال البحث بحكم التخصص هناك الإعلام العربي وهناك النظام العالمي الجديد، ماذا يعني هذان التعبيران من مفهوم محدد ودقيق، لا بد لنا قبل الدخول في هذا المسار أن نتفق مسبقا على مصطلحات التسميات بشكل يضمن تحديد سلامة الطرح وسلامة المعالجة ومن ثم تحديد السلبيات والإيجابيات ومحاولة الخروج في نهاية هذه الورقة بمرئيات قد تساهم في تعزيز العلاقة المطلوبة بين الطرفين.

أولا: الإعلام العربي

ما يسمى بالإعلام العربي هو في الواقع إعلام عن الدول العربية، دول لها فلسفات تختلف من دولة لأخرى وبالتالي يعكس إعلامها توجها يختلف عن الآخر، إعلام دول قليل المصداقية لكنه سياسة واتجاه وينقسم إلى قسمين داخل منظومة الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول العربية، نصف هذا الإعلام يتمثل في الإعلام الإلكتروني أجهزة الإذاعة والتلفزيون والنصف الآخر إعلام الصحافة والنشر والمؤسسات الإعلامية في القطاع الخاص، النصف الأول يمتلك بواسطة الحكومات وفي هذه الحالة يتماثل في أساليبه ومعالجته وطرحه لهموم الناس من زاوية واحدة فقط تمثل وجهة النظر الرسمية وينطبق عليه تسمية الدعاية، أما النصف الثاني فهو إعلام تجاري اقتصادي، النصف الأول من الإعلام العربي يتم تمويله لضخامة استثماراته من الحكومات العربية، أما النصف الثاني فيعتمد أساسا على ريع المادة الإعلانية، والخلاصة أن ما يسمى بالإعلام العربي هو في واقعه إعلام دعائي نصفه الأول عن

الحكومات العربية ونصفه الثاني عن التجار، هناك أيضا إعلام الدول العربية مجتمعة في أطر التنسيق والتعاون مع بعضها البعض تحت مظلة جامعة الدول العربية ومن خلال مكاتب الجامعة العربية في الخارج لبيع وجهة النظر العربية إلى العالم عن طريق صناعة النشاطات والمشاريع والجهود المشتركة تمون ميزانيتها الدول العربية عن طريق الأمانة العامة للجامعة، وللأسف الشديد فإن هذا الإعلام أيضا ليس له هوية مشتركة ولا رؤية موحدة وأهداف ليست واضحة وتتغير تبعا للعلاقة التي ترتبط بها حكومات الدول العربية، ويمارس بشكل أو آخر وفقا لمرئيات القائمين عليه من رعايا الدول العربية التي يهيمن بعض منها على البعض إما بثقله المالي أو بثقله الثقافي، نرى أن فعاليته محدودة رغم قلة الدراسات والأبحاث التي تحدد ذلك، وعلى أية حال لا يخرج إطلاقا عن تمثيل الدول الأعضاء في الجامعة العربية، موارده المالية ضعيفة، وهو الإعلام الأخير لا يعدو إلا أن يكون مفوضا أو وكيلا للحكومات العربية والحالة هذه يغلب على طرحه وجهات النظر الرسمية ويطلق عليه الغرب بتسمية الدعاية العربية وليس الإعلام العربي، هناك فرق واضح ودقيق بينهما، رغم عدالة القضايا العربية وهامش الربحية في كسب التأييد العالمي لها.

ثانيا: النظام العالمي الجديد

هذا المصطلح الذي ارتبط بعنوان هذه الورقة مع الإعلام العربي، يستهوي كثيرا من الناس، ويخلق الإعلام الغربي وبالذات الأمريكي منه جملة من الاستمالات لإقناع شعوب العالم بأن انهيار ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي، وانكسار النظام الشيوعي والاشتراكي ولد شرعية جديدة للعالم، وتكبدت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية جهودا مضنية لتأسيس مثل هذه الشرعية.

الحقيقة أننا نردد بعض الأحيان مصطلحات غامضة، إن كان هناك نظام فما ماهيته وأهدافه ووسائل تحقيقها؟

تؤمن هذه الورقة بالرغبة الأكيدة في الابتعاد عن كلمة نظام، واستبداله على الأقل إن كان ولا بد بكلمة وضع، أو واقع فرضته الأحداث لم يأت من فراغ بل جاء نتيجة إفرازات تمخضت من جراء سقوط أحد النظامين المتضادين في العالم وهيمنة الآخر من خلال قنوات قانونية دولية تحت مظلة الأمم المتحدة التي رأت الدول الغربية وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية استغلالها والدخول تحت سقفها لكسب الشرعية الدولية والمناداة برغبات غربية ألصقت بشكل مباشر وكأنها هدف تسعى إلى تحقيقه أمم العالم مجتمعة تحت سقف المنظمة الدولية.

لا أعتقد أن هناك شيئا اسمه النظام العالمي الجديد بل هناك مفهوم عالمي جديد يحبب إلى دول العالم الثالث ومنها الدول العربية، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية إلى إقناعنا به وأنه أي هذا المفهوم يركز على المصالح المشتركة سواء السياسية منها أو الاقتصادية والتجارية، وضع عالمي جديد يسعى إلى الابتعاد عن العواطف ولا يصنع القرارات على غيبيات ومسلمات وافتراضات ليس لها أي وجود بين دول العالم، ولكن هناك فرق كبير بين التنظير والتطبيق، وهناك خلل كبير بين الشمال والجنوب، معادلات غير متكافئة إطلاقا وعالم غربي يتربع بكل قواه السياسية والاقتصادية على دول العالم الثالث ومنها العالم العربي، ويفرض هيمنته العلمية والثقافية في اتجاه واحد، وهناك فقدان للتوازن في تدفق المعلومات والأخبار بين العالم الغربي والعالم العربي والنامي بشكل عام، فجوة شاسعة في امتلاك التقنية العالمية وتبعية ثقافية وبحثية.

ثالثا: معوقات الإعلام العربي

شرحت هذه الورقة في مقدمتها مصطلحات تسميات الإعلام العربي وما نؤمن به من مفهوم له، والنظام العالمي الجديد بكل معطياته وإفرازاته، ولا بد لنا أن نوضح معوقات ما يسمى بالإعلام العربي وسلبياته وكذلك معوقات وسلبيات ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، بعدها نستعرض بصيص الأمل في خلق التزاوج بينهما وكيف يمكن إذا اتضح وجود الرغبة فعلا في تكوين إعلام عربي بمفاهيم صحيحة وصادقة أن يكون له دور أساسي في المنظومة العالمية، وهو هدف تعترف هذه الورقة مقدما باستحالة الوصول إليه لا لشيء ولكن لا بد من قدرة إلهية لتغيير مجريات الأمور سواء داخل منظومة العالم العربي من جهة، ومن جهة أخرى الأوضاع الدولية وتصحيح المفاهيم العالمية الغربية وهي مقارنة ليست منطقية، وما يبنى على غير المنطق يصبح أمنيات ورغبات، وإذا خالجه الحماس أصبح تظليلا واضحا للرأي العام العالمي النامي منه والغربي.

أول معوقات الإعلام العربي يأتي في حقيقة أنه إعلام عربي حكومي، ولكم أن تتخيلوا صحة اعتقادي باستحالة إيجاد دور له مع مفهوم عالمي غربي جديد، تقول استمالاته بأنه يراعي حرية التعبير في ظل أنظمة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وحقه في التعبير عن رأيه دون تشويشات أو تأثيرات من الغير، لعلني أنادي بتحرير صناعة الإعلام في العالم العربي من طوق يختص ويمول ويدير تكوين وبناء رسائله وسلوكياته وتوجهاته، لعلني أنادي أيضا بخصخصة الإعلام العربي (PRIVATISATION)، أي تحويله إلى القطاع الخاص المتمكن الذي يمارسه من منطلق واحد فقط هو المسؤولية الاجتماعية ولا شيء غيرها،

والحديث عن معوقات الإعلام العربي إذا أحببتم هذه التسمية كثيرة جدا، لقد نادى خبراء الإعلام والاتصال في العالم النامي بالقضاء على الخلل الإخباري والمعلوماتي بين العالم المتقدم والنامي من خلال خلق التكتلات الإعلامية في العالم العربي والنامي وتعزيز التنسيق والتعاون العملي المشترك، لقد طرحت في أروقة اليونسكو ما سمي بنظام الإعلام العالمي الجديد للحد من ظواهر الخلل والقضاء على التبعات التقنية والمهنية واحترام القيم والمبادىء والسلوكيات التي تسير عليها الأنظمة الاجتماعية في العالم الثالث، ولا بد للعالم العربي وهو في طريقه للمطالبة بخلق فرص التكافؤ أن يصحح مفاهيمه أمام الغرب وأن لا يخنق حريات إعلامه وأن يسمح بقدر من حرية التعبير والرأي وأن لا يطالب الإعلام الغربي أن يكون قنوات دعائية له بل مطالبته بمسؤوليات اجتماعية دولية لا تغفل مظاهر التنمية في العالم الثالث.

إن هناك فجوة عميقة بين الطرفين أدت إلى تأصيل الفوارق بين المفاهيم وتعتبر بحق أحد المعوقات الأساسية في مسيرة ما يسمى بالإعلام العربي، بأي الطرق يستطيع العالم العربي كسر احتكار تدفق المعلومات العالمية له والتي قد تشكل نسبة لا تقل عن ٨٠٪ تقود مسيرتها وكالات الأنباء الأربع العالمية (الأسوشيتد برس ويونايتد برس الأمريكيتين، ووكالة رويتر الإنجليزية ووكالة الصحافة الفرنسية).

معوقات الإعلام العربي تأتي في أن ربع سكان الكرة الأرضية الغربيين يهيمنون بإعلامهم على ثلاثة أرباع الأجزاء الأخرى، بما في ذلك العالم العربي، ناهيك عن السيطرة التقنية عن طريق الأقمار الصناعية والبث المباشر المرئي والإذاعات الدولية والكتاب الدولي، اقتصاديا يفتقر العالم العربي إلى ضعف الاستثمارات الإعلامية وإلى تقنيات الاتصال وإلى تدفق الإعلان الدولي قانونيا أخفق القانون الدولي في حفظ حقوق غالبية سكان الأرض أمام الأقلية المتقدمة، خلل في توزيع مصادر الطيف الإذاعي وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وانتهكت مداراتنا الفضائية إذاعيا وتلفزيونيا، والحديث طويل، والهموم كثيرة، ومعوقات الإعلام العربي لا حصر لها قلة في الكفاءات البشرية وغياب كامل في تنميتها وتدريبها، تشريعات وضوابط، وقوانين وأنظمة لا تبشر بخير، وبكل تأكيد ومع مرور الزمن تعزز الرجوع إلى الوراء وتتسع الفجوة ويضيق الطريق ويعز اللقاء والتزاوج مع منظومة المفهوم العالمي الجديد.

رابعا: معوقات النظام العالمي الجديد

لقد طرح الزعيم السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف مصطلح "البيريسترويكا" ويعني بهذا المصطلح إعادة للبناء داخل ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي وخارجه، ويطرح

ميخائيل جورباتشوف في كتابه تفكيراً جديداً لبلادنا والعالم، مفهوم إعادة البناء بأنه تطوير شامل للديمقراطية والحكم الذاتي الاشتراكي وتشجيع المبادىء والمسعى الخلاق وتحسين النظام والانضباط ومزيدا من العلنية والنقد الذاتي في كافة مجالات المجتمع، إنه كما يقول أقصى احترام للفرد ومراعاة للكرامة الشخصية، ما طرحه من أفكار رأيت فيها حرارة الصدق وسلامة النية لكنها تظل أمنيات، تطبيقها عسير وتحقيقها يحتاج لوقت طويل، بهذا المدخل المختصر وبعد انكسار ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي نتيجة بداية تنفيذ الخطوة الأولى في مصطلح إعادة البناء على أيدي ما أسماهم الزعيم السوفيتي السابق أصحاب الثروة من أعلى نشأت طموحات ما سمي بالنظام العالمي الجديد، بعد ذلك بدأ المنظرون وفي مقدمتهم زعماء العالم الغربي في تحديد هوية هذا النظام وقيل لنا بأنه يقوم أساسا على المنافع المتبادلة والمصالح الاقتصادية المشتركة، ولكم فهة أمل للحد من هوة الخلاف والاختلاف وتقصير فجوات أو فوارق التكافؤ، وإنه يحترم سيادات دول العالم ويتحرك في ظل مفاهيم جديدة فكرية واقتصادية واجتماعية في إطار الشرعية الدولية للأمم المتحدة، أمنيات محببة إلى النفس البشرية لكن المفاهيم التي وصف بها النظام العالمي الجديد لا تعدو إلا أن تكون تنظرية يتفوه بها أصحاب النفوذ في العالم، تطبيقها شبه مستحيل لكنها تفتح دعوات للتجديد والتغيير العالمي، من هنا أعتقد أننا أمام أهم المعوقات بل كل المعوقات التي تعتري النظام العالمي الجديد، تلك المعوقات تأتي باستحالة تطبيق مفاهيمه لأنها بعيدة كل البعد عن واقع العالم بشكل مباشر بل إن هناك تهميشاً واضحاً للعالمين الثالث والرابع، ولنا في الأحداث التي تعج بها اليوم الكرة الأرضية شواهد عجلت في خنق أحلام ما يسمى بالنظام الجديد.



الخلاصة

تحدثنا في هذه الورقة عن شرح مبسط عما يسمى بالاعلام العربي، وما يسمى بالنظام العالمي الجديد

ولقد كان واضحا التباعد في خلق التزاوج بينهما لأن كلا منهما له معوقاته وهمومه وبالتالي يصعب أن يكون للإعلام العربي بوضعه الحالي أي دور فعال ومؤثر في المنظومة العالمية الحالية وما لم تتم تغييرات جذرية في كليهما لا يمكن خلق التقارب وبالتالي إيجاد فرص يستطيع من خلالها الإعلام العربي أن يبرز بدور أساسي في مفهوم النظام العالمي الجديد. يحتاج العالم العربي إلى:

أولاً: تحديث سياسي يحد من التسلط الأوتوقراطي على وسائط الاتصال.

ثانياً: الفهم الحقيقي والرغبة الصادقة في تعزيز مفهوم التضامن العربي بما يضمن علاقات بين الدول العربية تبنى لا على العواطف والمسلمات والافتراضات وإنما على واقع المنافع المتبادلة والمصالح الاقتصادية المشتركة.

ثالثاً: القناعة العميقة بأهمية التكتلات السياسية والاقتصادية والاتصالية وتوحيد وجهات النظر والتمثيل والحضور مع العالم.

رابعاً: استيعاب المعنى الحقيقي لثقله الاقتصادي واستراتيجية جغرافيته البرية والمائية.

خامساً: احتضان عقول أبنائه البشرية والاستفادة منها في تنمية مجتمعاته.

سادساً: تطوير وتحديث مسيرة التنمية التعليمية والصحية الشاملة.

ولا أستطيع في هذه الورقة أن أدعي بأن لدي الحلول التي يمكن طرحها في معالجة وضع العالم العربي اليوم وإني أخشى أن أسترسل في طرح حلول تنظيرية كما قام غيري بطرحها من قبل ولكن هذه الورقة تؤكد بأن سلامة الإعلام العربي لن تتحقق إلا بعد أن يتعافى العالم العربي من معضلاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي يصبح الإعلام العربي وهو جزء من هذه المنظومة في وضع يؤهله للتعامل مع المفهوم العالمي الجديد، وبالمقابل لا بد لنا أيضاً أن نطمئن على سلامة التوجه والمسير للنظام العالمي الجديد مفهوماً وتطبيقاً. لقد ركزت هذه الورقة على جوانب السلبيات أكثر من الإيجابيات في إطار المفهوم

العام لما يسمى بالإعلام العربي والمفهوم العام لما يسمى بالنظام العالمي الجديد، وحيث إن الهدف الأساسي من هذه الورقة هو تفحص الإعلام العربي أكثر من التركيز على النظام العالمي الجديد فنعتقد أن خصخصة الإعلام العربي إذا استمرت وهي فعلاً قد بدأت ستخلق مسارات متسعة لما نسميه بعالمية الاتصال أو الإعلام عبر القارات، وقد بدأ الإعلام العربي في هذا الاتجاه عن طريق الإعلام العربي الدولي والذي تمثل في الصحافة العربية الدولية والبث الإذاعي والتليفزيوني عن طريق الأقمار الصناعية العالمية والقمر الصناعي عرب سات، كما تمثل أيضاً في الصحافة العربية ذات الطباعة عن بعد، وتلك الخطوات الموفقة جاءت من البوابة التجارية الاقتصادية بواسطة رجال المال والأعمال وبعض الحكومات العربية التي أخذت بمبدأ الوسط في خصخصة الإعلام العربي مستعينة بالإعلان الدولي في تمويله، والأمل معقود فقط على هذا الجانب في محاولة لإيجاد فرص ولو ضئيلة للتكافؤ الاتصالي مع العالم الغربي، على أمل أن تأتي مداولات هذا المؤتمر في نهاياته ببعض الحلول العلمية التي تساعد أهل العزم للوصول إلى استنباط علاقات التوازن والتعادل، إذا أمكن القضاء على اضطرابات الواقع العربي والحد من افتقار نظم الاتصالات الحرة وتحجيم الصراعات العربية والاستفادة من ثورة الاتصال عندها يمكن تحقيق مسار مؤثر ومتأثر للعالم العربي وإعلامه في مفهوم النظام العالمي الجديد.



دور وسائل الإعلام الغربي
خاصة الفرنسية اثناء أزمة الخليج

- د. مصطفى بن شنان / أستاذ العلوم السياسية
والعلاقات الدولية / جامعة سانت إتيان - فرنسا

أتحدث هنا بصفتي الفردية كأستاذ جامعي وباحث. ولقد نوهت بذلك لأنني غالباً ما أكتشف وللأسف سوء فهم ما نقول إذا لم يكن فكرنا متوافقاً مع الفكر المسيطر.

إننا غالباً ما نكون مصنفين على أننا الجهة الأخرى وننتمي إلى المعسكر الآخر. ولهذا فإنكم على سبيل المثال لا تستطيعون كباحثين إبداء رأيكم عن ليبيا بشكل حر ومستقل بل يجب حسب وجهة نظر الفكر المسيطر أن نتحدث عن العقيد القذافي على أنه مجنون وإرهابي، ويجب أن نزين مقالنا بتعابير مثل: "العقيد المتهور" أو "العقيد غير المتوقع" وإذا لم نكتب هذه التعابير يتم تصنيفنا كمدافعين عن النظام الليبي.

هذا التوجه تم التعاطي بمغالاة أكبر معه أثناء أزمة الخليج التي استمرت مرحلتها الساخنة حوالي ستة أو سبعة أشهر والتي ما زالت مستمرة حتى اليوم. ويهمني هنا أن أقول لكم إن لا نظام القذافي ولا نظام صدام حسين يتوافقان مع المثل التي أؤمن بها وهذا ما يسمح لي بالتحدث عن دور وسائل الإعلام الغربية خلال أزمة الخليج. وستلاحظون أنني سأكون أكثر قسوة مع وسائل الإعلام من صديقي بول بلطه وهذا أمر منطقي.

إن حوالي ٨١٪ من الصحافيين الفرنسيين يعتبرون أنهم خُدعوا أثناء حرب الخليج من قبل المصادر العسكرية لقوات التحالف. ولن أعطيكم أرقاماً كثيرة ولكن تجدر الإشارة إلى أن ٧٥٪ من الفرنسيين كانوا يفكرون أوائل شهر يناير (كانون الثاني) عام ١٩٩١ أنه ليس هناك من سبب وجيه يستحق اشتراكهم في حرب، وبعد مضي عدة أيام أجري استفتاء آخر مع نفس الفرنسيين وأظهر أن ٨٠٪ يؤيدون هذه الحرب.

ماذا حدث حتى تغير رأيهم؟ الذي حدث أن حملة إعلامية مكثفة قد تم توجيهها لصالح الحرب.

من هنا وبجملة واحدة أصف دور وسائل الإعلام خلال أزمة الخليج فأقول: وسائل الإعلام موظفة في خدمة استراتيجية معينة". "وسائل إعلام مسخرة" نراها جيداً عندما ما تدعمنا أو بالأحرى فإنها دعمتنا عندما كانت السعودية مهددة. وأذكر هنا في

نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٩٠ أنني أكدت لمستمعين في معهد الدراسات العليا للدفاع الوطني أن السعودية لم تكن على الإطلاق مهددة وذلك لسببين:

السبب الأول هو أن السعودية لم يطالب بها العراق تاريخياً كما فعل مع الكويت حيث كان يرفض دائماً الاعتراف بها كدولة مستقلة وهذا ما سبب له أزمة أثناء التدخل البريطاني في الستينات.

السبب الثاني الذي يمنع العراق من تهديد السعودية هو أنه يعلم جيداً أن السعودية تتمتع بحماية أميركية، إذا لم نقل إن الأميركيين يعتبرون السعودية منطقة نفوذهم، وصدام حسين يعلم ذلك جيداً.

لقد قالوا لنا أن الأميركيين يملكون إثباتات تفيد أن قوات عراقية كبيرة جاهزة للهجوم على السعودية وأن عددها يبلغ نحو ٢٥٠ ألف جندي ومزودة بحوالي ١٥٠٠ دبابة وهذا ما دفع بقناة التلفزة الأميركية أي- بي- سي إلى شراء الصور التي تظهر ذلك ولكن إدارة القناة منعت نشرها بحجة أن قسماً من الكويت لا يظهر في هذه الصور المأخوذة عبر الأقمار الصناعية. وصودف أنه في نهاية ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩٩١ أن أشترت صحيفة محلية أميركية تدعى "سان بيترسبورغ تايمز" الصور التي أعتبرت أي- بي- سي أنها ناقصة وحملها صحافي الجريدة ويدعى جان آيلر إلى خبيرين الأول فيزيائي نووي والثاني اختصاصي سابق بالصور في وكالة الدفاع الأميركية، وبعد الفحص تبين أن الصور مأخوذة لقوة عسكرية أميركية كبيرة في مطار الظهران، أما بالنسبة للحضور العراقي فلقد قال تقرير هذين الخبيرين: لا يوجد أية خيام ولا أي تجمع لدبابات ولا لقوات عراقية وأن معظم القواعد الجوية الكويتية قاحلة لأن الجيش العراقي لم يرسل أي مقاتل إلى هذه القواعد الاستراتيجية، كما لا يوجد أي تجهيزات أو وسائل دعم كبيرة. ولقد نشر جان ويلر هذه النتيجة ولكن ذلك لم يحدث أي صدى في أية وسيلة إعلام غربية أو أميركية أو أوروبية.

وبموجب دراسة أعدتها المنظمة الأميركية فير FAIR فإن صحافة الولايات المتحدة الأميركية قد خصصت أقل من واحد بالمئة من مساحاتها للرأي العام المعارض للحرب، وهذه النسبة تم اعتمادها أيضاً في أوروبا.

إن مصادر الصحافيين الغربيين كانت بنسبة ٩٠٪ حكومية أو عسكرية غربية. وفي كل مرة يكون المصدر عراقيا فإنهم يستخدمون في إذاعة الخبر أداة الشرط والمزدوجات وكل التقنيات الصحافية لكي يقللون من قيمة المعلومات العراقية أو ليضعوها موضع الشك. لقد

قالوا لنا أيضاً إن الجيش العراقي هو رابع قوة في العالم وهذا بالنسبة لأي مهتم بالموضوع ولو من بعيد قول مليء بالشك ويؤكد ذلك الكولونيل الفرنسي ديغول بقوله: إن الاستخبارات الأميركية تعلم أن هذه المعلومات خاطئة ولكن الضعف الكبير للجيش العراقي كان أمراً غير قابل للاعتراف به.

لذلك ومن أجل أن تكون الحرب مقبولة لدى الرأي العام العالمي بين الولايات المتحدة الضخمة والعراق الصغير كان يجب إظهار صدام حسين كرجل شنيع وديكتاتور- ورأيي أنه كذلك- وإظهار جيشه على أنه قوة لا تقهر وهذا المفهوم خاطىء. لقد اعتبرت الولايات المتحدة الأميركية أن من الضروري تعميم معلومات خاطئة بهدف إظهار العراقيين أقوياء أكثر مما هم عليه في الواقع، والغريب أن هذه المناورة لم يتم كشفها إلا من قلة من المراقبين، والغريب أيضاً أن إظهار العراق كقوة عالمية رابعة قد تم تصديقها من قبل كل الصحافيين الغربيين تقريباً وتحديداً من قبل الفرنسيين.

إذاً الحملة الإعلامية استمرت ستة أشهر وركزت على خمسة عناوين:

أولاً: الجيش العراقي رابع قوة في العالم.

ثانياً: عملية تحصين خارقة حول الكويت.

ثالثاً: قوة من الإرهابيين جاهزة للضرب في أية بقعة من العالم.

رابعاً: صدام حسين على وشك امتلاك السلاح النووي.

خامساً: تهديد كيماوي مخيف.

مجموعة هذه الخطابات كان هدفها تبرير الهجوم البري وتبرير ذبح ما بين مائة ألف ومائتي ألف عراقي. وتناولت وسائل الإعلام عنواناً آخر هو أن صدام حسين مثل هتلر وذلك بهدف التلاعب بالذاكرة الجماعية وباللاوعي الجماعي للأوروبيين المتأثرين حتى اليوم بنتائج الحرب العالمية الثانية. وهناك أيضاً شيطانية صدام حسين: فصدام حسين شيطان وصدام حسين هتلر.... الخ.

ونذكر هنا أن الصراع أخذ كذلك أبعاداً شخصية ثنائية بين صدام حسين وبوش، بين الشرير والحسن. وذهبوا إلى حد أنهم أحصوا رفّات أعين صدام حسين ليظهروا من وراء ذلك أنها مؤشر على وضعه العقلي.

إذاً وسائل الإعلام في خدمة أيديولوجية واستراتيجية ولكن أية استراتيجية؟ إنها

بالطبع الاستراتيجية الأميركية والإسرائيلية. ولاحظنا أنهم تكلموا قليلا عن الإسرائيليين ليظهروا لنا أنهم مهددين بصواريخ سكود ولكن الأكيد أن الإسرائيليين وبغض النظر عن مفاوضات السلام الإسرائيلية- العربية التي أؤيدها، قد لعبوا دورا كبيرا في توريط الأميركيين في حرب الخليج والدليل ما قاله مسؤول إسرائيلي كبير في وزارة الشؤون الخارجية حول العراق وأوضاع الطوائف والقوميات فيه.

وهناك شهادة أخرى أدلى بها وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر إذ يقول: "لقد أوصلنا العراقيين إلى حيث نريد أن نوصلهم". من هنا كان يجب على صدام حسين وعلى فريقه عدم الوقوع في الفخ وهم لذلك يتحملون مسؤولية كبيرة.

أما عن البترول فإنه كان دائما يلعب دورا مهما، وكما تعلمون إبان أزمة عام ١٩٦١ كان البترول الهم الأول، وخير دليل على ذلك المقالة المنشورة في صحيفة "لوموند الفرنسية بتاريخ ٢٧ يونيو (حزيران) عام ١٩٦١ وفيها: "إذا سيطرت بغداد على آبار نفط الكويت فإن العراق لا يفرض فقط قانونه على الخليج الفارسي ولكنه سيلعب أيضا دورا حاسما في السوق النفطي العالمي". هذه الحجة عدنا وسمعنا بها خلال حرب الخليج الاخيرة لمدة ستة أو سبعة أشهر حيث كانوا يقولون لنا، إذا أخذ العراق الكويت فإنه سيأخذ أيضا السعودية، وبذلك سيصبح سعر برميل النفط ٦٠ دولارا أميركيا الأمر الذي سيؤدي إلى تدمير الاقتصاد الغربي. ولكنهم نسوا أن يقولوا في نهاية الثمانينات وبسبب التضخم هبطت أسعار النفط إلى ما كانت عليه عام ١٩٧٣ بينما أسعار معظم المنتجات الغربية تضاعفت أو زادت بنسبة ثلاث مرات. لقد غيبوا هذه المسألة ولم يتحدثوا عنها سوى مرة واحدة في أغسطس (آب) ١٩٩٠ في صحيفة "لوموند". فمن ضمن ٣٠ مقالة مخصصة عن النفط ذكرت مرة واحدة هذه الحقيقة وبمقالة من ١٦ سطرا بينما المقالات الأخرى كانت تدق ناقوس الخطر.

استنتاجا أقول لكم إن على وسائل الإعلام في بلد حر مثل فرنسا او مثل الدول الغربية أن تغذي تفكيرها بالموضوعية لكي تساهم في تنوير الرأي العام وتزويده بالمعلومات وإعطائه إمكانية ووسائل التفكير. فخلال أزمة الخليج قلة نادرة هم الذين كتبوا بموضوعية وأذكر منهم بول ماري دي لا غورس الذي أحيي موضوعيته وبول بلطه وشخصيات أخرى ليست من الصحافيين وقد كتبوا مقالات موضوعية عن أزمة الخليج. وأذكر المقالة التي كتبها بول ماري لاغورس في بداية الأزمة في مجلة "جون أفريك" ومقالة كتبها ميشال جوبير السياسي وليس الصحافي وذكرا في مقالاتهما مجموعة من الحقائق.

إن الصحافيين الأكفاء والمثقفين هم قلة. وأوافق هنا على ما قاله صديقي بول بلطه

بأن الصحافيين اليوم هم قلة. لقد حدثت في عالم الإعلام أشياء غريبة إذ إنهم نادراً ما كانوا يعطون بول بلطه وقتاً للحديث عن أزمة الخليج. وحتى في اميركا فإن الأمر مماثل. ولقد قرأت في "لوموند دبلوماتيك" مقالاً بقلم سرج عليمي المدرس الجامعي في الولايات المتحدة والذي عرض بالأرقام والأمثلة الأناس الذين استبعدوا من إعطاء أي رأي خلال حرب الخليج ومنعوا من كتابة أية مقالات. إنه شيء خطير أن يحدث هذا في بلد الحرية ولكن هذا هو الواقع.



التعقيب الأول

السيد بول ماري دي لا غورس

يهمني أن أقول لكم إن المحاضرتين الرائعتين اللتين سمعتهما قبل قليل قد أعفتاني من إجراء تعقيب طويل، وسمحتا لي بتوفير بعض الوقت، ويهيأ لي من خلال مدحي لهاتين المحاضرتين وكأنني أرد على الثناء الذي وجهه لي البروفسور بن شنان.

باستماعنا لهاتين المحاضرتين تكونت لدينا فكرة واضحة ودقيقة عن مشكلة الإعلام المتبادل بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط من حيث تقاربه أو من حيث تباعده وتخاصمه. وبرأيي أن توضيح المعطيات التي وضعنا في أجوائها البروفسور بن شنان قد كونت لدينا فكرة عن حجم الهوة السائدة بين ضفتي المتوسط على مستوى تنمية وتعميق المعرفة المشتركة للإعلام المتبادل. كما أن ذلك قد شكل في ذهني فكرة هي أنه من المحتمل أن يكون سبب التقصير في العلاقات والأخطاء التي ارتكبت والتي استطعنا حصرها هو اعتماد كل طرف مبدأ الشمولية للتقارب من الآخر، والميل لدى كل طرف على التعاطي مع الآخر بشكل شامل وعام وكأن هذا الواقع هو حقيقة متبادلة وتمارس من قبل الطرفين دون إعطاء أهمية لإجراء أي تمييز بين وضع وآخر أو بين دولة وأخرى.

ونفهم من وجهة النظر هذه أن الرأي العام الأوروبي يرى الضفة الأخرى للمتوسط على أنها ديكتاتورية ومتطرفة دينياً أو متخلفة اقتصادياً بينما الضفة الجنوبية ترى الضفة الشمالية على أنها كناية عن إمبريالية قديمة وغازية وذات ماض قائم على الهيمنة.

إذاً هذا الطرف أو ذاك لديه سياسياً وثقافياً وسيكولوجياً نفس الخصم ألا وهو رؤية الآخر بشكل شامل، وهنا يكمن مصدر كل الأخطاء الأساسية والتي سبق وتحدث عنها بتبصر كبير بول بلطه، ومن هنا تنبثق حقيقة التباين الكبير في رؤية صور الآخر. والملاحظ أن هذه الرؤية قد استبعدت أسباب التغاير الحاصل بين بنى وأنظمة وسياسات الدول التي تشكل إحدى الخصائص السائدة في العالم العربي والتي تعتبر في نفس الوقت مصدراً للقوة وللضعف ومصدراً للغنى وللتجزئة، واستبعدت التمايز الحاصل بين الطبقات الاجتماعية والتصدعات الجذرية داخل المجتمعات، واستبعدت أيضاً التغاير الثقافي رغم المظاهر المتفجرة في تطور الثقافة والتنافس والمعرفة والمساهمة في الحضارة المشتركة والتي قال عنها بول بلطه إننا نجهلها حتى في برامجنا الجامعية، كما استبعدت التمايزات الاجتماعية وبشكل خاص التيارات الأيديولوجية السياسية التي تهيمن على هذه المنطقة من العالم.

وبودي هنا أن ألخص بكلمتين مسلمتين معاصرتين هما برأيي كافيتان لشرح أسباب هذا العيب الحاصل وهذا النوع السيء من تقارب الضفة الشمالية من الضفة الجنوبية.

أولاً: إن مسار التحرر الوطني خلال مرحلة تاريخية حديثة في الضفة الجنوبية ما زال يؤثر على التفكير العام وعلى الذاكرة الجماعية ولقد حوّل الضفة الأخرى من المتوسط إلى خصم ذي أوجه متعددة فتارة تراه شهماً وتارة فظاً وتارة جاحداً.

ثانياً: وهذه النقطة تتعلق بتأثير الصراع العربي – الإسرائيلي على المسلك العام لوسائل الإعلام. ولن أتطرق لهذه النقطة بإسهاب ولكن ومن خلال قراءة الصحف والاستماع إلى التحاليل بما فيها تحاليل الطبقة السياسية نلحظ كيف تم إخضاع الصحافة وأيضاً الوسط السياسي وكيف تم إلزام الجميع بإجراء تحول حاسم اعتباراً من عام ١٩٦٧. هذه المسألة قد أثرت على كيفية رؤية الضفة الشمالية للضفة الجنوبية. أما عن أسباب ذلك فهي معروفة ومرتبطة بما خلفته الحرب العالمية الثانية من تعاطف مع بعض الأطراف. ولكن هذا لا يمنعنا أن نتكلم بعدالة ووضوح وأن نقول إنه من العبث تجاهل تأثير الصراع العربي – الإسرائيلي نفسه على وسائل الإعلام الأوروبية.

نضيف إلى هاتين المسلمتين مسألة أخرى لها علاقة بانعكاسات حرب الخليج وقد تكلم عن هذه القضية بإسهاب البروفسور بن شنان ولم يترك لي شيئاً كبيراً أضيفه سوى الاستشهاد بتجربة شخصية حيث وجدنا أنفسنا وللمرة الأولى أمام إجماع شامل لوسائل الإعلام. وطوال حياتي كان يحصل معي أن أنتمي إلى صف الأقلية مثلما فعلت أثناء حرب الجزائر حيث كنت أفكر أن هذا البلد يجب أن يحصل على استقلاله، وطبعاً كانت هذه الأقلية ذات شعبية وتملك وسيلة للتعبير عن موقفها ولكن أثناء حرب الخليج انعدم وجود أية أقلية ولهذا عمدت مطولاً إلى شرح مشكلة الإجماع الشامل الحاصل في وسائل الإعلام عبر إعطائي تصاريح يومية إلى الإذاعات وعبر كتابة مقالات أسبوعية وتحديداً في مجلة "جون أفريك" وشهرية في "لوموند ديبلوماتيك" ونتيجة ذلك أحسست كما قال البروفسور بن شنان إلى أي حد كنا وحيدين. وطبعاً لست بوارد الحديث هنا عن الموقف السياسي الذي كان من المفروض اتخاذه في أغسطس (آب) ١٩٩٠، ولكنني أوردت هذا المثال لأتحدث من خلاله على أن الإجماع الذي حصل في وسائل الإعلام قد كان له تأثيره على الرأي العام والذي من خلال الصور التي عرضت عليه ومن خلال التعليقات التي سمعها أصبح لديه إحساس أن القسم الأكبر من الرأي العام العربي كان معادياً للتدخل العسكري الغربي وهذا ما سبب عاملاً إضافياً لتعميق هوة الخلاف بين ضفتي المتوسط، وفعلاً كان عاملاً قوياً لأن

السبب هذه المرة ليس أزمة سياسية أو أزمة اقتصادية شبيهة بالأزمة البترولية التي حصلت سابقاً والتي كانت شرعية، إنما السبب هو نشوب حرب ومن الصعب تحجيم النتائج.

وإذا تساءلنا هل اشتراك حكومات الدول العربية في التحالف الذي خاض حرب الخليج تحت قيادة الولايات المتحدة قد خفف من حجم الهوة بين ضفتي المتوسط لأجبنا بالنفي، لا بل رأينا أن ذلك قد شكل تصعيداً باعتبار أن قرار الحرب قد اتخذ بالرغم من أن الحكومات التي ساهمت كانت قد ظنت أنها بقدر ما تنحاز للخط الذي اختارته الولايات المتحدة وشركاؤها بقدر ما تنعكس الأمور لمصلحتها.

هكذا ترون إلى أي حد ساهمت الأحكام والانفعالات في تعميق الهوة خاصة على مستوى السلوك وعلى مستوى موقف الرأي العام العربي ومن ثم على مستوى الحكومات العربية.

أما عن عمليات تشويه المعلومات إعلامياً أثناء حرب الخليج والتي تطرق إليها البروفسور بن شنان فقد كانت ذات ميزة سياسية أكثر من عسكرية لأن السلطات العسكرية كانت قلقة بشأن القضايا الأمنية وبشأن السرية التي يجب أن تواكب سير العمليات ولهذا أظهرت تعاطفاً حذراً مع وسائل الإعلام. وكنت شخصياً على اتصال مع هذه السلطات طيلة فترة أزمة حرب الخليج ولاحظت أنها كانت ترغب بمعرفة موقف وسائل الإعلام من الحرب ولقد أثارت ذلك في تقاريرها التي رفعتها إلى السلطات السياسية ورأت بموجبها أهمية خلق إجماع إعلامي يكون تابعاً لخط التحالف.

ختاماً أضيف أن الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط تملكان نفس الرؤية في الشمولية والتعميم وهذا ما يؤدي إلى اضطراب رؤيتها، ولهذا يجب عدم الخضوع لمثل هذه الإغراءات، وعلى الضفة الجنوبية للمتوسط أن يغرب عن بالها الدافع الداخلي للسلوك السياسي الذي تمارسه عدة دول والتي تعمم ولا تميز في مواقفها، كما يجب أن يغرب عن بالها الدور الرئيسي الذي لعبته الولايات المتحدة في تأثيرها على تصرفات الدول الأوروبية بسبب الوزن السياسي والاستراتيجي الذي تتمتع به والذي يتفوق على الوزن السياسي والاستراتيجي للدول الأوروبية. ولننسى الموقف السياسي الفرنسي لحظة وبعد نشوب حرب ١٩٦٧ والمحاولات التي مارستها باريس لجر الدول الأوروبية إلى جانبها، ولننسى المعارضة التي فرضتها الولايات المتحدة حول المقترح الفرنسي الداعي إلى إقامة تعاون عربي – أوروبي أو حوار عربي – أوروبي. وأذكر أنني عايشت هذه المرحلة من موقعي كمستشار لرئيس الحكومة الفرنسية ببير موروا ولقد اقترحت حينها أن تسحب الحكومة الفرنسية مشروعها

الذي كان يقضي بإقامة تعاون أوروبي - عربي لأن عدم وضوحه سيؤدي إلى ضياعه وهذا ما حدث فعلاً.

المهم أن ما قلته يشكل دعوة للعمل بصدق من أجل أن نتمكن من تمييز وتحليل هؤلاء وأولئك وهذا هو واجبنا.



التعقيب الثاني:

السيدة مي شرتوني

سأحاول أن أختصر حديثي مفسحة المجال للمناقشات ولكن ذلك لا يمنعني الأخذ بعين الاعتبار أهمية تعقيب بول ماري دي لا غورس.

سأركز تعقيبي على تسجيل بعض الملاحظات حول محاضرة السيد بول بلطه إضافة إلى عرض ملاحظات شخصية حول الصراع بين وسائل الإعلام أثناء حرب الخليج.

بالنسبة للتحليل الذي قدمه بول بلطة فإنني أشاركه رأيه، وخاصة ما يتعلق منه باستمرارية بقاء صورة العالم العربي والعرب سلبية في أوروبا وفي الغرب ولكن بودي إيراد تحفظين مهمين:

التحفظ الأول له علاقة بإشكالتي الدلالية والتحفظية بالنسبة لمصطلحي "عربي" و "إسلام" وهنا لا أشارك السيد بول بلطه رأيه وأظن أن على وسائل الإعلام الفرنسية وخاصة أقنية التلفزة أن تبذل جهوداً إضافية لإعطاء توضيحات دلالية مفهومة حول استخدامها لبعض المصطلحات. ولتوضيح ذلك سأورد مثلاً عن لبنان وتحديداً خلال فترة نشوب الحرب الأهلية التي امتدت ١٦ عاماً حيث كانوا يقولون في وسائل الإعلام الفرنسية مثلاً الجملة التالية: سمعنا من الجزء العربي في بيروت. وهذه الجملة لو أردنا تحليل شفرتها لتبين أن قائلها يقصد الجزء المسلم من بيروت وبذلك يتضح وجود مشكلة تشويه المعلومات.

التحفظ الثاني الذي أسجله على محاضرة بول بلطة أنه مسرف في التفاؤل خاصة عندما اعتمد على منشورات ومجلات إعلامية مثل "دفاتر الشرق" و "آرابي" و "مغرب ومشرق". هذه المنشورات جيدة ولكنها برأيي لا تهم سوى عدد محدود من الرأي العام من

العرب – من ذوي الأصل العربي أو من المتعاطفين مع الدول العربية. ولهذا فإن تأثير هذه المنشورات يبقى هامشياً ولا تستطيع تصويب الصورة السلبية في أوروبا عن العالم العربي.

أما بالنسبة لحرب الخليج فسأحاول أن أتجاوز الموقف السياسي ولو قليلاً والتركيز على مشاكل ذات بعد ثقافي لأنها برأيي تلعب دوراً أهم على المدى الطويل ولأنه من الصعب ابتلاعها وإلغاء تأثيراتها سواء منها السياسية أو الاقتصادية أو الاستراتيجية. المهم أن حرب الخليج كشفت حقيقة الإعلام على المستوى العالمي وخاصة أن حرب الخليج قد تمت الهيمنة عليها من قبل وسائل إعلام القوى الصناعية الغربية وتحديداً من القناة التليفزيونية الأميركية سي. إن. إن، وهذا ما دفع بوسائل الإعلام الفرنسية إلى إدانة هذه الهيمنة، وإلى إدانة كيفية التسابق على نشر المعلومات وإدانة المنافسة التي حولت وسائل الإعلام إلى منتجات تجارية واستعراضية وطبعاً كانت النتيجة انعدام وجود إعلام حقيقي، وعرض حقيقي لما يجري في العمق.

لقد شاهدنا طيلة حرب الخليج كميات كبيرة من الصور السمعية البصرية وأثرت بشكل أو بآخر على انفعالاتنا وأوهامنا ومخيلتنا، وجاءت هذه الصور من ضفتي البحر الأبيض المتوسط الجنوبية والشمالية إلى حد كانت المسؤولية مشتركة بين من يبث ومن يلتقط. ولاحظنا طيلة حرب الخليج أن الصورة التي كانت تعرض كانت تعبر عن نفسها دون حاجة لسماع رأي المعلقين عليها وبذلك أظهرت وسائل الإعلام كيفية تفضيلها لعرض الصورة بمعزل عن أي اعتبار آخر وهذا يؤكد ما سبق وقاله السيد بن شنان، إنه خلال أزمة الخليج ومن ثم خلال مرحلة الحرب لم يكن هناك أية محاولة جدية من وسائل الإعلام للتعامل بموضوعية أو للتعاطي بدون خلفية مع الحدث.

لقد شاهدنا إذاً تسابق وسائل الإعلام على المعلومات وعلى الأوهام "في الغرب"، وأقول الغرب لأنها الكلمة الشائعة في جنوب البحر الأبيض المتوسط على المستوى الشعبي، ولأن الغرب بنظر الشعوب العربية يمثل الاستعمار الجديد. وهذا ما أدى إلى وجود "الغرب" كطرف من جهة و "الجماهير العربية" كطرف ثان من جهة أخرى. علماً أن مصطلح "الجماهير العربية" قد تم الإساءة إليه في كافة تعليقات وسائل الإعلام الغربية لأنه كان يقارن دائماً بالحرمان والكبت وكثيراً ما سمعنا وسائل الإعلام تتحدث عن الكبت والحرمان كمصطلحين يلخصان الأوضاع والحقائق العربية.

ختاماً سأتحدث عن الطبع اللاعقلاني لصدام حسين الذي تمت إدانته في الغرب، وتحديداً من قبل وسائل الإعلام قد ترك صدى قوياً في شمال البحر الأبيض المتوسط. ولكن

كلمة لا عقلاني تحمل الكثير من المعاني ومن الأحكام المسبقة التي يمكن إلصاقها بصورة العرب. من هنا وكما قال السيد بن شنان فإن اسم صدام حسين كرمز للشر قد أدخل صدام حسين في المخيلة الجماعية للغرب.

وأظن أنكم لاحظتم أن وسائل الإعلام عندما تريد أن تتحدث عن صدام حسين تقول صدام. وماذا لو تحدثت عن فرانسوا ميتران ولم تقل سوا فرانسوا أليس ذلك بغريب.

إنهم يتحدثون عن صدام إذاً كعدو يملك القوة، كواحد معروف ويحتل مكاناً رمزياً مثله مثل بطل شرير في الصور المتحركة إذ تكرهه ولكنه في نفس الوقت غريب عنا وواحد منا.

أخيراً أقول إنه منذ "حرب الأيام الستة"، ولقد أشار إلى ذلك السيد بلطة، لم يتم نشر صور غير مشوهة وخاطئة من ضفتي المتوسط، ولهذا أتمنى لمناسبة انعقاد هذا المؤتمر أن نحقق تقدماً في هذا المجال حتى ولو لم يكن تقدماً كبيراً وخارقاً ولكن ليكن على الأقل ذات معنى.

١ – السؤال الأول: السيد عليش عبد السلام

أريد أن أطرح سؤالاً مهماً سبق وتم توجيهه إلى السيد بول بلطة. بالأمس قال السيد نقولا سركيس في محاضرته إنه لم يطرأ تغيير كبير بالنسبة لقضية النفط منذ العام ١٩٧٣ حتى العام ١٩٩٢. وبرأيي أن هذا الحديث ينطبق أيضاً على وسائل الإعلام حيث لم تتغير صورة العالم العربي كثيراً في الغرب طيلة هذه الفترة.

ولتأكيد ذلك سأورد لكم مثلاً عن دعاية يعرضها الآن التليفزيون الفرنسي كما تم إلصاقها في الأماكن العامة. وهذه الدعاية صورتها شركة بيجو وتتحدث عن أمير عربي يفاجأ بأن سيارة ابنه ونوعها GLIO غير غالية.

أوردت هذا المثال لأسألكم ماذا توحي لكم أنتم كاختصاصيين وكصحافيين هذه الدعاية؟ ماذا توحي لكم هذه الدعاية بعد العام ١٩٧٣، وبعد حرب الخليج، وبعد أن حدثنا السيد بول بلطه عن عمليات تأهيل للصحافيين؟.

هذه الدعاية تظهر أن الذاكرة الجماعية والمخيلة الجماعية في الغرب لم تتغير تجاه العربي، وأن الجهود التي بذلها أهل الإعلام لم تستطع كثيراً تغيير هذه الصورة عن العربي.

رد السيدة شرتوني

سأحاول أن أرد على هذا السؤال رغم أنني ومن موقعي كمعقبة لست مخولة بالرد.

لقد فهمت جيداً السؤال، وهذا يكشف فعلاً بعضاً من صورة العربي السارية في الغرب. ولكن أظن أن علينا نحن العرب، أن لا نولي أهمية تذكر لهذه الدعاية التي شاهدتها أنا أيضاً بنفسي بل علينا أن نبذل جهداً مع أنفسنا لاستيعاب مثل هذه الأمور وأن نحاول التعالي فوقها وهذا ما يسهل بشكل كبير عمليات الاتصال. وأذكر هنا أن نفس الدعاية قد استخدمت ضد الشيوعية.

٢ – السؤال الثاني

ما أود قوله هو أن عملية إدانة صدام حسين من قبل وسائل الإعلام الغربية كانت مبررة لأن صدام حسين قد أسقط مليون قتيل في الحرب العراقية – الإيرانية دون أية فائدة. كما أنه استخدم الأسلحة الكيماوية في حربه ضد الأكراد. وقناعته في هذه الحياة سبق وعبر عنها في أحد المؤتمرات الإسلامية بقوله إن الكبار يأكلون الصغار وهذا يعني أنه يمتلك عقلية السمك. هذا الحدث كان موجها لمداخلة كبيرة.

أما عن قضية صورة العالم العربي في وسائل الإعلام، فرأيي أن هناك قضايا أخرى خطيرة لم يتم التطرق إليها مثل اضطهاد الأقباط في مصر عبر ارتكاب المجازر بحقهم أو إحراق كنائسهم وكذلك في السعودية حيث عومل المسيحيون كالكلاب وحُرموا من حق بناء مراكز للعبادة بحجة أن السعودية هي مسجد كبير ولو كان هذا صحيحاً لتوجب على الناس هناك، أن يمشوا وأقدامهم حافية. عندما نتحدث عن هذا نكون فعلاً قد تطرقنا إلى الإشكالية التي طرحها هذا المؤتمر. أنا موافق على تضامن عربي – أوروبي وعلى حوار عربي – أوروبي ولكن ما ثمن الحوار؟ هل يوجد مفهومان؟ هل نتحدث هنا بلغة وفي الشرق بلغة أخرى؟ إن هاتين اللغتين مزعجتان جداً.

٣ – السؤال الثالث

لي ملاحظة حول مجمل النقاش الذي دار حول العلاقة بين الإعلام في الغرب وفي البلاد العربية وبشكل خاص حين أثيرت قضية الديمقراطية. وكان من رأي الدكتور شهاب وهو الذي عقب على المحاضرات التي ألقيت هذا الصباح بأن الديمقراطية هي مطلب غربي وأن البلاد العربية مطالبة من قبل الغرب بإشاعة الديمقراطية بأنظمتها وأنا أقول وأشعر بأن هذا المطلب هو غير صحيح وأن الكثير من الأنظمة الديكتاتورية المنتشرة في العالم الثالث وفي البلدان العربية بشكل خاص مدعومة ومعززة من قبل الغرب وليس صحيحاً بأن الديمقراطية هي مطلب غربي وشرط من شروط التعامل مع الكثير من البلدان في العالم الثالث والبلدان

العربية بشكل خاص. فإذا كانت الديمقراطية مطلباً داخل أوروبا فإن الغرب لا يطالب بمثل هذه الديمقراطية في البلدان التي يتعامل معها. ونحن نعلم أن الكثير من الديكتاتوريات الدموية التي قامت في بلدان العالم الثالث كانت مدعومة بالسلاح وبالمال من قبل الغرب فليس صحيحاً أن الديمقراطية هي إفراز وهي التزام يلتزم به الغربيون ويطالبون به. الديمقراطية موجودة في بلادنا وقد قضي على الكثير من الأنظمة الديمقراطية بواسطة هذا الغرب نفسه. وشكراً.

٤ – السؤال الرابع

تعليقي الحقيقة عن صورة العربي السلبية في الإعلام الغربي. هي صورة سلبية هذا صحيح وهذا واقع ولكن السبب في وجهة نظري بالإضافة إلى ما تفضل به الأستاذ بلطه، عدة أسباب أولها أن هناك نية مسبقة من الغرب وبعض الأجهزة الإعلامية فيه للإبقاء على صورة الإنسان العربي في الإعلام الغربي على هذه الصورة السلبية. وإذا أردنا أن نرجع المشكلة إلى أسبابها فالحقيقة أن هذا يأتي من ناحية العلاقة بين أمتين: أمة منهزمة وهي الأمة العربية الإسلامية بشكل عام وأمة منتصرة وهي الأمة الغربية وهي المفهوم أو الصورة الوضعية التي ورثت عن الحرب العالمية الثانية. أذكر في هذا المجال عبارة لعضو البرلمان البريطاني في جيم مارشال وكان يتحدث في لقاء دولي عن علاقة العالم الإسلامي بأوروبا في بريطانيا، في مارس الماضي فقال: نتعلم في المدارس في طفولتنا في الابتدائية والإعدادية إلى آخره أن العلاقة بيننا وبين الإسلام وقليلاً طبعاً ما يفرق بين الإسلام والعروبة في نظرة الغرب أو في تعبيراتهم.. أن العلاقة بيننا وبين الإسلام هي علاقة حروب وانتصارات وليست علاقة تبادل حضاري وتفاعل إنساني وهذه الصورة لا بد من أن تتغير والقول للأستاذ مارشال. أريد أن أخلص من هذا إلى أن الصحفي هو في النهاية ابن لهذا المجتمع وفي النهاية نتاج لهذه التربية فإذا أصبح صحفياً فإنه يكتب انطلاقاً من هذه الفكرة ويعبر عن هذا المفهوم. السبب الثاني في وجهة نظري الأهم وهو أن العرب أنفسهم مسؤولون عن هذه الصورة السلبية وليس فقط الصحفيون والكتاب العرب هم الذين يتحملون المسؤولية ولكن سلوك الإنسان العربي هو في المكان الأول المسؤول عن هذه الصورة خصوصاً الزائر العربي أو السائح العربي في أوروبا هو المسؤول بصورة أكبر عن هذه الصورة التي لا نقبل أن ينظر إلينا الناس من خلالها حيث أكد أيضاً الأستاذ بلطة أن الصحفي الأوروبي نتهمه دائماً بالتحيز وعم الموضوعية لأنه في النهاية يعكس ما يرى ويشاهد وليس دائماً متحيزاً أو غير موضوعي. نقطة أخيرة لست أدري كيف يلام الصحفي العربي أو الكاتب العربي على عدم عكس صورة إيجابية نقبلها لأنفسنا أو

للإنسان العربي وهو إنسان يعاني من قيود مفروضة عليه من النظام السياسي الحاكم ولا يستطيع أن يعبر عن أي فكرة يراها حتى ولو كان مقتنعاً بها إلا من خلال قناة النظام السياسي حيث لا توجد صحافة كما تفضل الأستاذ عبد الله الجاسر ولا حتى صحافة حتى تعكس الطيف السياسي القائم فالكل مفروض عليه أن يعبر من نتائج النظام العائلي أو الحزبي أو النخبوي العسكري. أريد أن أنتهز هذه الفرصة أيضاً لأعبر عن شكري الخاص والجزيل للأستاذ عبد الله الجاسر على الموضوعية الشديدة التي تميزت بها كلمته وشكراً.

٥ – السؤال الخامس

وددت لو كان في وسعي أن أعبر لكم عما يخالج نفسي من شعور ولكن الشعور من خصائصه أن يحس ولا يدرك فليس له ترجمان إلا خفقان القلب واضطراب البيان. إني أبدأ بكلمة وجيزة حيث انتهى الزميل والصديق الذي لا أعرف اسمه. نعم علينا نحن العرب أن نغير الصورة تجاه الغرب فنتصوره بصورة خاصة، أنه بعد هذا المؤتمر بالذات بعد هذا الاتحاد بين جميع أهل البلاد العربية، تصوروا أن صورة الرجل العربي تغيرت نوعاً ما بالنسبة للغرب فلم تعد الصورة التي عرفوها في المقاهي ومراكز اللهو. علينا نحن ان نغير الصورة قبل أن نطلب من الغرب أن يغيروها. وشكراً لكم وإني على ثقة بأن مثل هذه الاجتماعات من شأنها أن ترفع مركز البلاد العربية ومركز الإنسان العربي تجاه الغرب وتجاه نفسه. وشكراً.

٦ – مدير الجلسة يعطي الكلمة للدكتور رضا فودة الذي طلب الإجابة على التدخل الثالث:

معذرة للتعليق في النهاية ولكن أنا فوجئت من أن أحد الزملاء المعلقين الذي لم يعلن عن اسمه أنه يقول إن هناك في جمهورية مصر العربية اغتيال وقتل للمسيحيين من طرف المسلمين وأنا أنفي هذا الموقف تماماً وأقول إن ما حدث بين مسلم ومسيحي في مصر إنما يحدث بين مواطنين عاديين نتيجة لخلافات يمكن أن تكون تجارية وليست خلافات عقائدية وأن الصحافة الغربية تستغل هذا الموقف لتجمعه وتظهر أن هناك تعصبا دينيا تجاه المسيحيين في جمهورية مصر العربية وشكراً.

٧ – الدكتور مفيد شهاب رئيس المؤتمر:

في نهاية هذه الجلسة المتعة أود أن أشير إلى أننا في مؤتمر كهذا تسوده الروح العلمية يجب أن لا يغيب عن البال نقطتان. النقطة الأولى الهدف من المؤتمر والنقطة الثانية

الأسلوب العلمي الذي يجب أن نسير فيه ذلك لأنه في هذه الجلسة قد طرق فيها من الشعارات والأفكار السياسية ما لا يتفق مع هاتين الناحيتين. كأن يكون موقف البعض منا أن الغرب دائماً ضدنا وأنه لا جدوى مع الغرب والغرب غير صادق ولا يريد أن تكون الديمقراطية عندنا والغرب يشجع على الديكتاتورية. هذا الكلام ليس بالأسلوب العلمي في التعميم ونحن اجتمعنا لنرى نقاط الخلاف ونقاط التلاقي بيننا كأمة عربية ومع الغرب فالخلاف كيف نقلل منه، والالتقاء والمصالح المشتركة كيف ندعمهما. أما إذا كانت نقطة البداية أن هناك تناقضاً جذرياً وكراهية وعداء بين العالم العربي والعالم الغربي فلا نعقد المؤتمر ولا نتحدث، هذه ناحية. هناك مصالح مشتركة ورؤى واضحة متكاملة بين الغرب والعالم العربي يجب أن ندعمها. هناك في بعض الأحيان صورة غير صحيحة عن العرب لدى العالم الغربي كيف نصححها؟ وعن العالم الغربي لدينا نحن العرب فيجب أيضاً أن نصححها لذا فأنا ضد التعميم الذي ليس بالأسلوب العلمي ومع ضرورة الوعي بأهداف هذا المؤتمر كيف نتقارب أكثر من الغرب والدول الغربية التي نعتقد أنها كدول غربية ونحن العرب نواجه نظاماً عالمياً جديداً كيف هذه التحديات بدل أن يواجهها كل واحد منا منفرداً نواجهها متفقين مع بعض متضامنين ضد قوة وحيدة تحاول الآن أن تفرض سيطرتها على العالم.

نقطة ثانية: عندما قلت إن الغرب يحاول أن يفرض الديمقراطية وأن يطالبنا بالديمقراطية، نحن أنفسنا العرب الذين نطالب بالديمقراطية ويجب أن نطالب بها ولا يجب أن نكره الديمقراطية لأن دولة تطالبنا بأن نطبقها. بالعكس، وما أردت أن أحدده وقد لا أكون وفقت في الكلمة حتى بعض المؤسسات الدولية حينما تأتي لتمنحنا قروضاً أو معونات تسألنا وتقول: "لن أعطيكم المساعدة ولن أعطيكم القرض إلا عندما أطمئن أن هناك ديمقراطية وأن هناك احتراماً لحقوق الإنسان" بغض النظر عن البواعث الحقيقية. البعض يقول: "هم يطالبون بالديمقراطية لأنهم يتآمرون علينا" إنما في النهاية أن الديمقراطية وحقوق الإنسان هي مصلحتي فيجب أن أستجيب إليها. ما وددت أن أؤكد عليه هو أننا كدول نامية نلقي أبداً دائماً بالعبء على الغير هذه أسهل طريقة للخروج من العيوب الكامنة فينا.

الغرب ضدنا الغرب لا يريد الخير لنا، الغرب حتى عندما يطالبنا بالديمقراطية فهو غير صادق. الغرب كذا.. كذا.. هذا ليس بالأسلوب العلمي وليس الهدف من المؤتمر بطبيعة الحال. موضوع الإعلام اليوم كان مرتبطاً بنواحي سياسية. وقد طرحت قضايا سياسية بطبيعة الحال تستحق النقاش إنما من عرضها أعتقد أنه قد خرج بها عن موضوع

الندوة. وبما أن هناك جلسة قادمة عن العلاقات الدولية للعالم العربي والسياسة الخارجية فيتم التعليق عليها في الجلسة القادمة. ما قيل مثلاً إن المملكة العربية السعودية مثلاً لم تكن مهددة من طرف العراق، بوجهة نظري هذاغير صحيح أن السعودية والإمارات العربية المتحدة كانتا مهددتين علناً بالقول وفعلاً بالضرب من قبل النظام العراقي هذه حقيقة لا يجب أن نتجاوزها.

ثانياً: عندما ننتقد التدخل الأميركي ونقول إنه سعى حتى يكون موجوداً في المنطقة. وأنا هنا أشير تحديداً للنقطة التي أشار إليها الأخ مصطفى بن شنان عندما قال كيف أن الرأي العام كان ضد التدخل العسكري بنسبة كبيرة هنا في فرنسا ضد العراق ثم فترة بعدها كان مع التدخل العسكري وهو يريد أن يصل الى نتيجة أن هذا غير صادق وأنا في تقديري هذا غير صادق. فعلا في بداية العدوان العراقي ضد الكويت كانت الغالبية من الرأي العام ضد التدخل العسكري وكانت الغالبية من الدول أيضاً ضد التدخل العسكري على أمل أن تكون هناك وسيلة غير القوة يمكن أن تنهي هذا العدوان. فانتظر الرأي العام في فرنسا وفي العالم العربي وفي العالم كله أن يحاول مع النظام العراقي لينهي عدوانه بطريقة ودية وعن طريق عدة قرارات متصاعدة عن مجلس الأمن على مدى سبعة شهور استمرت في سبيل أن ينتهي العدوان ثم حصل بعد ذلك أن النظام لا يريد أن ينسحب فكان طبيعياً أن يحدث تغيير في الرأي العام وأن يحدث تغيير في الموقف الحكومي.

فرنسا نفسها في بداية العدوان العراقي رسمياً كانت ضد استخدام القوة ولكنها بعد فترة كانت مع التدخل العسكري كذلك الرأي العام في الغالبية مع الدول العظمى العربية وغيرها كان يريد تجنب استخدام القوة ولكن بعد سبعة شهور من استمرار العدوان حصل تغير فهذا التغير الذي لا يجب أن نفسره بأنه تلاعب وبأنه تضليل وأن هذا الإعلام مسخر وأن الإعلام يعبر عن المصالح الأميركية، ما حدث فعلاً في الرأي العام حصل فعلاً تغير في المواقف الحكومية. ليس معنى هذا أن التدخل العسكري الذي حدث منذ سنتين لإنهاء العدوان العراقي والذي كان له ما يبرره بقرارات من مجلس الأمن من موقف حكومي من تعاطف في الرأي العام هو تماماً من الضربة العسكرية التي حدثت منذ اسبوعين ضد النظام العراقي متجاوزة قرار مجلس الأمن لاجئة لقوة عسكرية لفرض قرارات كان يمكن فرضها دون الالتجاء الى القوة العسكرية، فأستطيع أن أقول إن الموقف الرسمي للدول من الضربة العسكرية الأميركية الأخيرة تماماً عن الموقف الرسمي الذي كان للدول منذ سنتين لإنهاء العدوان.

الرأي العام العربي كله كان تعاطفه مع الكويت وتحريره ضد الضربة العسكرية الأخيرة التي يعتقد الرأي العام أنها لم يكن لها ما يبررها وغير مبررة قانونياً لأنه ليس هناك تفويض بمناسبتها. وددت من هذا أن أقول إن التعميم ليس بالأسلوب العلمي فلا نقول إن كل ما يصدر عن مجلس الأمن متعنت وباطل، كل ما تتخذه أميركا متعنت وباطل، وكل ما تتخذه أميركا صحيح دائماً. لا بد أن نفصل بين المواقف ولا بد من أن يبقى لنا نظرة تحليلية في كل موقف.

آسف إذا كنت بهذا التعليق قد انتقلت من الإعلام الى السياسة إنما كما قال المتحدث الأخير فالإعلامي هو يعكس الاتجاهات السياسية الموجودة ولعلنا بهذا الحديث إنما نمهد للجلسة القادمة حيث الأمور الداخلية، تحديات اقتصادية تحديات أمنية بالمعنى الضيق، تحديات إعلامية. سننتقل من الداخل الى الخارج.



الجلسة الرابعة

السياسة الخارجية والعلاقات الدولية للعالم العربي

رئيس الجلسة:

الأستاذ الدكتور محمد عبد اللاه

أوراق الجلسة:

١ - الدكتورة إجلال رأفت

- المشاكل الإقليمية وأثرها على الأمن والاستقرار في العالم العربي،

- دراسة حالة القرن الأفريقي.

٢ - السفير جعفر رائد.

- العلاقات العربية الإيرانية وأثرها على الاستقرار داخل العالم العربي.

٣ - التعقيب:

دكتور محمد رضا فودة

دكتور جان بول شارنيه

المشاكل الإقليمية وآثارها على الأمن العربي
دراسة حالة القرن الأفريقي

أ. د. إجلال محمود رأفت/ أستاذ العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة القاهرة

الأمن القومي، وهو وصف لشيء يصعب تعريفه بشكل علمي دقيق. فمفهومي الأمن العربي، هو أنه محطة لمجموع أمن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. والعلاقات العربية الآن، تمر بمحنة حقيقية لعل من أخطر سماتها التمزق والتشتت في السياسات والأهداف، بحيث أصبح من أصعب الأمور على المهتمين بالشؤون العربية، وضع مفهوم موحد ومُتفق عليه بين جميع الأطراف، لما يُطلق عليه الأمن القومي العربي. فعلى سبيل المثال، لم تُطبق اتفاقية دمشق حتى الآن، وذلك بسبب اختلاف وجهات النظر بين دول الخليج الست من ناحية، ومصر وسوريا من ناحية أخرى، حول مفهوم الأمن القومي العربي، بل إن الاختلاف حادث بين الدول الخليجية ذاتها حول هذا المفهوم، فمنها ما يؤيد إعلان دمشق ومنها ما يفضل حماية الولايات المتحدة الأميركية لأمنه ومنها ما يتكلم عن أمن خليجي محصن نابع من الدول الست ذاتها، كأن تتولى عمان تدعيم وقيادة الجيش الخليجي المرتقب. كذلك تختلف أولويات الدول العربية بالنسبة لأمنها القومي. فعلى سبيل المثال، لا تتأثر الملكة المغربية بما يحدث في البحر الأحمر قدر ما تتأثر بقضية الصحراء.

وبالتالي أميل إلى النظر إلى مسألة الأمن العربي من خلال مناظير عدة بدلاً من منظور واحد، أصبح في رأيي، غير ذي موضوع. وبما أن المنطقة الخاضعة للدراسة في هذه الورقة هي القرن الإفريقي، سيكون تأثير ما يحدث فيها واقعاً على بعض الدول العربية فقط، وعلى وجه الخصوص دول الخليج ومصر والسودان.

من ناحية أخرى، يضم القرن الإفريقي، من وجهة النظر السياسية: الصومال وأرتريا وجيبوتي والسودان، وقد يُضاف إليها كينيا إذا كانت تأثيراتها السياسية على المنطقة ملموسة لذا سنستعرض بالأساس الدول الرئيسية في القرن.

إذا نظرنا إلى المشكلات التي يعاني منها القرن الإفريقي، وجدناها متباينة من حيث طبيعتها ودرجة تأثيرها على الأحداث. فهي تتنوع من حرب أهلية بين القبائل والتجمعات العرقية المختلفة، إلى تسلسل أيديولوجي إسلامي تقوده إيران بمساعدة حكومة السودان، إلى

استقلال مرتقب لجزء استراتيجي هام من هذه المنطقة يقع على البحر الأحمر وهو أرتريا، وأخيرا إلى انفصال بات محتملا لجزء هام من وادي النيل، ألا وهو جنوب السودان.

إزاء هذا التعدد والتباين الإقليمي، يتحتم على الباحثة أن تختار من هذه القضايا ما يؤثر على الأمن القومي للدول العربية السابقة الذكر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وأن تستبعد القضايا الأخرى، وذلك رغم أهميتها المحلية. وعلى ذلك تحدد الباحثة تلك المشكلات المؤثرة على النحو التالي:

١ – قضية الحرب الأهلية في الصومال، وانفصال الشمال عن الجنوب، والفراغ السياسي الكائن في البلاد وتأثير ذلك على الأمن العربي.

٢ – تغيير نظام منجستو في أثيوبيا، وأثر ذلك على قضية مياه النيل، والاتفاقيات الخاصة بها.

٣ – استقلال أرتريا المرتقب وأثر ذلك على توازنات القوى في البحر الأحمر، الذي يحلو للبعض أن يسميه بالبحيرة العربية.

٤ – الاضطرابات الداخلية في جيبوتي وتأثيرها على الأمن في باب المندب الذي يطل عليه من ضفته الشرقية اليمن الموحد.

٥ – قضية جنوب السودان وتطوراتها السلبية تؤثر تأثيرا مباشرا على الأمن القومي المصري.

٦ – انتشار التأثير الأصولي الإسلامي في منطقة القرن الإفريقي واستخدام الحروب الأهلية لتسهيل نفاذه حتى البحر الأحمر والمحيط الهندي. كما يحاول المد الأصولي أن يطوق مصر من حدودها الجنوبية، آتيا من السودان، إلى حدودها الشمالية الغربية آتيا من الجزائر وتونس.

غير أننا نود، قبل أن نتناول هذه النقاط المذكورة بالتحليل، أن ندون الملاحظات الهامة التالية، والتي تمثل حدوداً موضوعية لما سيرد في هذا البحث من آراء واستنتاجات تصاغ منها نتائجه.

أولاً: تناقش هذه الورقة ظواهر وقضايا، نشأ بعضها وتصاعد البعض الآخر، في مناخ دولي معين، نشأ مع انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة وسُمي بالنظام الدولي

الجديد. ورغم اتفاق بعض الآراء على أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة الفاعلة في هذا الإطار الجديد، هناك كثير من المتخصصين في الشؤون الدولية يرون أن اليابان وأوروبا الموحدة تدخلان في هذه الترتيبات الدولية الجديدة كمنافسين أساسيين للولايات المتحدة. ناهيك عن القوى الإقليمية الصاعدة التي تحاول أن تجد لها مكاناً في اللعبة الدولية الجديدة. وأستعير هنا تشبيهاً للدكتور هولدث مدير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، حيث قال: "إن الشكل المبدئي لهذا النظام هو عبارة عن مثلث أضلاعه الأميركيون واليابانيون ومجموعة الدول الأوروبية بقيادة ألمانيا وداخله مجوعة الدول السبع الصناعية الكبرى[1]".

وعلى ذلك تؤكد الباحثة أن المناخ الدولي الذي يتم فيه تحليل موضوع الورقة، هو مناخ ديناميكي، يتطور من أحادية السلطة التي بدأت وكأنها حقيقية – لا سيما أثناء حرب الخليج الثانية – إلى تعدد القوى الدولية. إذاً، نحن في مرحلة تاريخية ما زال النظام الدولي يتشكل فيها. فهو لم يستقر بعد ولم يتبلور، وبالتالي تصبح الآراء العلمية التي تصاغ بصدده،مؤقتة ومتعلقة بالمرحلة الآنية، ومرهونة بالتطورات الدولية السريعة التي نشهدها.

ثانياً: يجدر بنا أن نشير إلى أن الأمور لم تستقر بعد في منطقة القرن الإفريقي. فالصراع الواقع داخل دول المنطقة، لم يُسفر بعد عن شكل نهائي لهذه الدول أو حتى للقوى المتصارعة داخلها. فنحن نحلل الأحداث في حقبة تاريخية تشهد الصومال مقسماً شمالاً وجنوباً، ودولة السودان على وشك الانقسام هي الأخرى، واستقلال إرتريا مرهون بالاستفتاء الشعبي الذي ينتظر إتمامه في غضون الشهور القادمة. وتظل هذه القضايا الداخلية مرهونة، من ناحية أخرى بمصالح الدول الكبرى في المنطقة، وبالتالي سيكون حديثنا عن أشكال محلية وإقليمية، هي أيضاً لم تستقر بعد.

ثالثاً: عندما تحاول الورقة تحليل الحركة الأصولية في منطقة القرن الإفريقي والشرق الأوسط، سيكون ذلك الجانب السياسي فقط دون التطرق إلى الجانب الديني، الذي يستلزم دراية فقهية أفتقدها، وأرى غيري من المتخصصين أقدر مني عليها، وأولى مني بها.

رابعاً: تؤثر على صحة التحليلات الموضوعية للأحداث والاستنتاجات المبنية عليها، عدة عوامل أهمها ديناميكية الموضوع المطروح للبحث، سرعة الأحداث وتطوراتها المتلاحقة، وأخيراً صعوبة الحصول على بيانات صادقة من مصادرها الأصلية.

وعليه، وأخذاً في الاعتبار التحفظات السابقة، يقسم البحث على النحو التالي:

الجزء الأول: المشكلات الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي:

١ – الصومال

٢ – أثيوبيا وإرتريا

٣ – جيبوتي

٤ – السودان

الجزء الثاني: تأثير مشكلات القرن الإفريقي على الأمن القومي العربي

الخاتمة: نتائج الدراسة

المشكلات الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي

الصومال

يحتل الصومال جغرافياً جانباً هاماً من القرن الإفريقي. فتمتد سواحله على خليج عدن والمحيط الهندي، ابتداءً من جيبوتي شمالاً حتى الحدود مع كينيا جنوباً، بطول ١٨٠٠ كيلومتر. ويترتب على أهمية الموقع الجغرافي للصومال، أن ما يحدث فيه من اضطرابات، أو ما ينعم به من استقرار، ينعكس بالضرورة على أمن القرن الإفريقي كله، بل يتعداه إلى دائرة أوسع داخل القارة وخارجها، حتى يلمس مصر والجزيرة العربية.

أما عن الأزمة الصومالية الحالية، فتتمثل في الحرب الأهلية التي تمزق البلاد منذ سقوط سياد بري في ٢٨ من يناير سنة ١٩٩١ وحتى الآن، وفي انفصال شمال الصومال عن جنوبه تحت اسم دولة أرض الصومال، وأخيراً الفراغ السياسي الذي ترتب على انهيار سلطة الحكومة المركزية، بل مؤسسات الدولة ذاتها.

تسببت عدة عوامل في انهيار الدولة بهذه الصورة، يأتي في المقدمة منها التركيب الهيكلي الاجتماعي للشعب الصومالي[٢]. فرغم أن الصومال يتمتع بوحدة عرقية ودينية ولغوية شبه كاملة، يعاني الشعب من انقسامات قبلية حادة. فهو يتوزع بين ثلاث قبائل رئيسية هي الدارو والإيرير والساب، تنقسم بدورها إلى عديد من العشائر، نكتفي بذكر أهمها، لدورها المباشر في التمزق الصومالي الحادث اليوم:

١ – **الدارود**: وتتفرع عنها قبائل الماريحان والماجرتين والأوجادين. ويعيش بعض أفرادها في الشمال الشرقي للبلاد، غير أنهم يتركزون في الغرب والجنوب تحت إقليم NDF.

٢ – **الإيرير**: وتضم قبائل الهاوية في جنوب الصومال وحول العاصمة مقديشو وحول

نهر شبلي وفي NFD، بالإضافة إلى قبائل إسحاق في شمال الصومـال وفي جيبوتـي وأثيوبيـا، وقبائل الدير في الشمال الغربي من البلاد وفي شرق أثيوبيا وفي مدينة هرر وفي جيبوتي.

٣ - الساب: وتضم الرهانوين، والديغل، وهم أقل عدداً من السابقتين ولكن أهميتـها تعود إلى وجودها في المنطقة الخصبة الواقعة بين نهري شبلي وجوبا.

امتدت هـذه الروح القبليـة إلى الأحـزاب الصوماليـة الـتي تشكلـت ابتـداء مـن سـنة ١٩٤٣[٣]، فيما عدا حزب وحدة الشباب الصومالي، وهو الحـزب الوحيـد الـذي كـان يعمـل بمفهوم قومي في تكوينه وأهدافه. فقد نشأ في الجنوب وانتشر في كل الصومـال تقريبـاً، غربـاً وجنوباً وشمالاً عن طريق فروعه في المدن، وكان يهدف إلى الاستقلال عـن المستعمر الأجنـبي (الإيطالي والبريطاني والحبشـي) ووحـدة الصومـال. وقـد اسـتطاع هـذا الحـزب أن يصـل إلى السلطة عن طريق الانتخابات المحلية ثم التشريعيـة، وظـل يحكـم حتـى ألغـى سـياد بـري جميع الأحزاب عند توليه في سنة ١٩٦٩.

استمرت هـذه الطبيعـة القبليـة تصبـغ الحيـاة السياسية في ظـل حكـم سياد بـري، فوضحت في تكوين الجبهات المعارضة لحكمه[٤]. وعليه تكونـت الحركـة القوميـة الصوماليـة S.N.M أساساً من قبائل إسحاق في الشمال، والحركة الوطنية الصومالية S.P.M من قبيلتي الأوجـادين والمـاجرتين، والمؤتمـر الصومـالي الموحـد U.S.C مـن قبـائل الهويـة، والجبهــة الديمقراطية لخلاص الصومال S.S.D.F من قبائل الدارود[٥].

برز إلى جوار هذه التنظيمات السياسية القبليـة، تنظيـم جديـد - ظـل يعمـل بشكـل سري حتى أعلن نفسه سنة ١٩٩٠، ألا وهو الاتحاد الإسلامي الصومـالي. وقـد يسـتثنى هـذا التنظيم من صفة القبلية، فهو منتشر في أنحاء متفرقة من الصومال (في إقليمي سول وسانج في الشمال الشرقي وفي إقليم عدو في الجنوب الغربي) كما يحدد لنفسه هدفاً يريد تطبيقه في كل الصومال، وهو إقامة حكومة إسلامية عادلة[٦].

بعد سقوط سياد بري ساءت الأحوال على الساحة السياسية الصومالية: فقد استمرت الروح القبلية تصبغ الجبهات العسكرية، بل تتأكد أكثر فأكثر. والأخطر من ذلـك أن هدفـها تحول من معارضة الديكتاتورية ورفض القهر السياسي الممثل في سياد بري، إلى منافسة قبلية للاستيلاء على السلطة، تصاعدت حتى أدت إلى حرب أهلية دمويـة فقـد فيـها كـل منطـق وكل هدف بناء. وقد تولى السلطة في هذه المرحلة المؤتمر الصومالي الموحـد. ولكنـه سـرعان مـا انقسم إلى جناحين، أحدهما تابع للسيد علي مهدي رئيس الدولـة، والثـاني تـابع للجـنرال

محمد فرد عيديد، وقد تبع ذلك بعض التغييرات في الجبهات المتحاربة، فأعاد الدارود ترتيب صفوفهم في الجبهة القومية الصومالية التي سيطرت على الجنوب، بينما انفصلت الحركة القومية الصومالية بالشمال وأقامت جمهورية أرض الصومال.

إلى جانب القبلية هناك عاملان اجتماعيان آخران قد يشكلان سببين لما يحدث في الصومال الآن من تحزب غير عقلاني. ويتمثل العامل الأول في جانب التقاليد الصومالية، فالنظام الأبوي الذي يتأسس عليه المجتمع، يولد التسلط من جانب الأب أو زعيم القبيلة أو الحاكم، والرضوخ من جانب الأبن أو أفراد القبيلة أو الشعب. ويولد هذا النمط بدوره البعد عن الموضوعية والانسياق وراء المصالح والأحكام الشخصية الضيقة، مما يمثل عائقاً أمام الاندماج الوطني(٧). أما العامل الثاني فيتمثل في الطبيعة الرعوية للشعب الصومالي (حوالي ٧٠٪ من الشعب رعاة) التي تدفع بالأفراد إلى التحرك الدائم وراء الكلأ. وينتج عن ذلك عدم ارتباط الفرد الصومالي ببقعة أرض محددة، له فيها مصلحة دائمة، واستقلاله عن بقية الجماعات الصومالية، المتمثلة في القبائل الأخرى والعشائر والبطون المختلفة والمتعددة. وقد يؤدي هذا النمط الإنتاجي إلى إضعاف الشعور بالإنتماء إلى الصومال كوطن للجميع. وفي هذا الصدد، يرى الاستاذ لويس أن نمط الحياة التقليدي في الصومال، المبني على القبلية كتقسيم اجتماعي، والرعي والمقايضة كنمط تجاري، لم يتغير ببناء الدولة الحديثة بعد الاستقلال. لذا تعتبر القومية الصومالية واقعاً هشاً لا يصلح لبناء الهيكل الاجتماعي للدولة الحديثة.

أدت هذه الأسباب مجتمعة إلى الوضع الراهن في الصومال ويتمثل فيما يلي:

أولا: انفصال شمال الصومال في دولة مستقلة تسمى جمهورية أرض الصومال، مخالفا بذلك المادة السادسة من دستور الحركة القومية الصومالية الممثل للشمال، وجميع وثائقها وتصريحاتها منذ إعلانها(٨). وقد تشكلت فيها حكومة من قبائل إسحاق، تربطها بأثيوبيا وجيبوتي علاقات سياسية وتجارية طيبة.

ثانيا : يتنازع السلطة في جنوب الصومال أكثر من جبهة:

١ – المؤتمر الصومالي الموحد – جناح علي مهدي ويسيطر على بقعة أرض صغيرة لا تتعدى بضعة كيلومترات حول العاصمة مقديشو.

٢ – المؤتمر الصومالي الموحد – جناح عيديد، وقد انضم اليه مؤخرا جبهتان: الحركة الوطنية الصومالية والجبهة القومية لخلاص الصومال. وقد أعطى هذا الانضمام لجناح عيديد مزيدا من القوة ومزيدا من الأرض المسيطر عليها من قبله في العاصمة ومحافظة سبيلة وهيران

والمحافظات الشرقية الوسطى[9].

٣ – الإتحاد الصومالي الإسلامي: ويتزعمه الشيخ علي ورسمه. وقد نجح في الاستيلاء على ميناء لاس قرى الاستراتيجي في شمال شرقي البلاد القرى المجاورة لها[10].

٤ – الحركة الإسلامية ويرأسها السيد محمد علي إبراهيم. وتختلف هذه الحركة الأصولية عن الإتحاد الإسلامي في أنها لم ترفع السلاح خلال النزاع الصومالي[11].

٥ – الحركة الديمقراطية الصومالية التي تعبر عن قبيلة الرهانوين ومقرها مدينة بيداوة.

٦ – الجبهة القومية الصومالية التي تعبر عن قبيلة الماريحان (قبيلة سياد بري) ومركزها مدينة بارديرا[12].

ولا تسيطر هذه الفصائل، رغم انتشارها، على كل الأراضي الصومالية. فهناك جماعات صومالية أخرى تمارس القتل بغرض السلب والنهب.

ثالثاً: لا تعبر الخلافات بين الفصائل المتحاربة عن اختلافات فكرية أو منهجية. بل تعكس أساساً الصراع على السلطة بين القبائل والمآرب الشخصية. نتيجة لذلك/ ارتبطت هذه الفصائل بقوى خارجية متعددة ومختلفة: فشمال الصومال وبعض الفصائل الجنوبية (على سبيل المثال جناح عيديد) رغم تناحرها، ترتبط بأثيوبيا. وترتبط الجبهة القومية الصومالية بكينيا. ويرتبط جناح علي مهدي – من خلال عمر عرته غالب – بالمملكة العربية السعودية. أما الاتحاد الإسلامي الصومالي والحركات الأصولية الأخرى فيبدو أن لها علاقات وثيقة بإيران والسودان حيث تتردد أخبار حول مساعدات مادية وعسكرية من هاتين الدولتين لتمكين هذه الفصائل الإسلامية من السيطرة على الساحة الصومالية[13].

ويمكن القول إن الجبهات الإسلامية الثلاث هي الوحيدة بين الفصائل الصومالية التي تدعي أنها تعمل على أساس أيديولوجي. وحتى إن صح هذا الإدعاء، فلا يمكن الجزم بأن قياداتها لا تهدف إلى المآرب الذاتية. أما موقف الفصائل الصومالية عموما من الغرب بزعامة الولايات المتحدة، فيمكن تلمسه في ترحيب كل هذه الفصائل بالإنزال العسكري الأميركي الذي تم في الصومال يوم ٩ من ديسمبر سنة ١٩٩٢، فيما عدا الاتحاد الإسلامي الصومالي، الذي أعلن تحديه لهذه القوات. أما زعيم الحركة الإسلامية، فقد أعلن أنه سيتعاون مع القوات الأميركية وذلك رغم تحفظه على وجودها[14].

رابعا : أدى هذا التمزق الداخلي في الصومال إلى غياب السلطة المركزية في البلاد

وتدهور مؤسساتها، وبالتالي وجود فراغ سياسي يغري كل من يريد أن يؤدي دورا سياسيا في القرن الأفريقي أن يتقدم.

خامسا : أرسلت الولايات المتحدة الأميركية قوات قوامها ١٨٠٠ جندي من البحرية الأميركية – كبداية لإنزال قد يصل إلى ١٨ أو ٢٨ ألف جندي أميركي. وقد دخلت هذه القوات مقديشو في ١٩٩٢/١٢/٩ مدعمة من القوات الفرنسية الآتية من جيبوتي، وذلك تحت إشراف الأمم المتحدة. وستتبع القوات الأميركية والفرنسية قوات من حوالي عشرين دولة أفريقية وآسيوية وأوروبية، منها مصر والمغرب والجزائر وتونس وموريتانيا وبوتسوانا والإمارات العربية والسعودية والكويت وإيطاليا وبريطانيا وبلجيكا وتركيا والنرويج والسويد ونيوزيلاندا وكندا وأستراليا[١٥]. وقد تبلغ هذه القوات الدولية أربعين ألف جندي. وقد حدث هذا التدخل الدولي بناء على موافقة مجلس الأمن بالإجماع. وتعتبر حالة الصومال أو سابقة تسمح فيها الأمم المتحدة بإرسال قوات عسكرية لدولة بها نزاع، دون طلب من أحد الأطراف المعنية.

أثيوبيا وأريتريا:

تحتل أثيوبيا جغرافيا قلب القرن الإفريقي. فهي دولة حبيسة، لا تتصل بالبحر الأحمر إلا من خلال اريتريا التي توشك أن تستقل، ولا بخليج عدن إلا من خلال ديبوتي. أما المحيط الهندي، فتحجبها عنه دولة الصومال، وتحدها من الغرب السودان ومن الجنوب كينيا.

تتمثل أهم التغيرات السياسية الداخلية في أثيوبيا بسقوط نظام منجستو، وتولي حكومة الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب أثيوبيا، وعمادها العرقي التجراي – وقد أدى هذا الحدث إلى تغيير أساسي في النظرة الأثيوبية إلى الحقوق السياسية للقوميات. فاعترف النظام الجديد بحق تقرير المصير لهذه القوميات، كما قبل الاستفتاء في اريتريا تمهيدا للاستقلال. ويحاول النظام الأثيوبي الحالي، من خلال هذه الرؤية السياسية الجديدة، أن يحقق الاندماج الوطني الذي فشل في تحقيقه النظام الاشتراكي السابق (الدرج ومنجستو). وفي هذا المقام يجدر بنا أن نشير – بإيجاز شديد – إلى أهم القوميات في أثيوبيا باعتبار أن لها دورا أساسيا في إحداث التغيرات على الساحة السياسية لتلك الدولة.

تتمثل هذه القوميات في الأمهرة، ويتركزون في الهضبة الحبشية، والتجراي في الشمال والأورومو في الجنوب والعفر على الحدود مع جيبوتي والصوماليين في الأوغادين. هذا

بالإضافة إلى الإرتيريين الذيـن يشكلـون خصوصيـة معينـة، فـهم يشكلـون في داخلـهم تسـع قوميات، تندمج جميعها في شعب واحد، بمعنى أنهم جماعة من الناس، لهم تاريخ مشترك وتطور سياسي وإقتصادي واحد ومختلف عن بقية القوميات، ورغبة جماعية في العيش معا، مستقلين عـن أثيوبيـا. هـذا بالإضافـة إلى أن وضعـهم في القـانون الـدولي يختلـف عـن بـاقي القوميات، حيث اعترفت الأمم المتحدة سنة ١٩٥٠ أن اريتريا ليست جزءا من الأمبراطوريـة الأثيوبية، ووافقت على ضمها إلى اثيوبيا في اتحاد كنفدرالي، ألغاه هيلا سيلاسي سنة ١٩٦١ عندما ضمها نهائيا إلى امبراطوريته في شكل إقليم. وجديـر بالملاحظـة أن بقيـة العرقيـات في أثيوبيا لا تتمتع بهذا السند القانوني(١٦).

اعتمادا على هذا التقسيم العرقي ولدت عدة جبهات عسكرية شكلت المعارضـة ضـد نظام منجستو. وتتمثل أهم هذه الجبهات في:(١٧)

١ – الجبهات الأريترية: وقد أنهت حربها ضد الحكومة الأثيوبيـة الجديـدة، علـى أثر اعترافها بحق تقرير المصير لأريتريا وقبولها بمبدأ الاستفتاء على الاستقلال الذي سيجري في أبريل سنة ١٩٩٣. وتعتبر الجبهة الشعبية لتحرير اريتريـا بقيـادة أسـياس أفورقـي، أهـم هذه الجبهات، وهي التي تشكلت منها الحكومة الأريترية المؤقتة الحاليـة. إلى جـانب هـذا الفصيل، كانت توجد إلى وقت قريب، تنظيمات ثورية أخرى، تكونت نتيجة انشقاقات عن جبهة التحرير الأريترية التي تفككت سنة ١٩٨١. وجدير بالذكر أن بعض الدول العربيـة – مثل سوريا والعراق والسعودية – استقطبت كثـيرا مـن هـذه التنظيمـات الصغـيرة، وعكسـت خلافاتها عليها. وأخص بالذكر التنظيم الموحد الذي ساندته المملكة العربية السعودية. وقـد انضمت تدريجيا كل هذه الفصائل إلى الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا، وكان آخرها التنظيـم الموحد، الذي انضم اليها في بداية شهر اكتوبـر ١٩٩٢ (١٨). وهـذا وقـد بـرز علـى السـاحة الأريتيرية منذ بضع سنوات تنظيم الجـهاد، وهـي حركـة أصوليـة تـهدف إلى إقامـة الدولـة الإسلامية. ولم ينضم هذا التنظيم، حتى الآن، إلى حكومة أسمرا المؤقتة(١٩).

٢ – الجبهة الشعبية لتحرير التجـراي: وقـد انتقلـت مـن المعارضـة إلى السـلطة مـن خلال تولي الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب اريتريا الحكـم، فـهي تعتـبر العمـاد القومـي والعسكري للجبهة الحاكمة.

٣ – الجبهة الإسـلامية لتحريـر أوروميـا: ومـا زالـت المشـاكل مسـتمرة بينـها وبـين الحكومة الحالية:

٤ – جبهة تحرير الصومال الغربي: وقد انفرط عقدها بعد تمزق الصومـال. ويبـدو أن

النظام الأثيوبي قد استوعبها، وذلك بإشراكها في الحكومة بتولي بعض المسؤوليات السياسية والإدارية.

٥ - جبهة تحرير صومالي آبو:

٦ - جبهة تحرير العفر: وتشير بعض وكالات الأنباء إلى احتمال اجتماع عفر أثيوبيا مع العفر في جيبوتي وأريتريا، لتكوين دولة العفر المستقلة. ويتهم بعض المسؤولين في تلك الدول ومنها فرنسا بتشجيع هذا الاتجاه الذي يثير القلاقل في هذا الجزء من القرن الأفريقي.

ويتمثل الوضع الراهن في أثيوبيا فيما يلي:

أولاً: تكونت في أثيوبيا - على أثر سقوط منغستو - حكومة انتقالية، بقيادة ميليس زيناوي، ومكونة من القوى الشعبية التي انتصرت في حربها ضد منغستو (الغالبية العظمى من التجراي). ويفترض بعد انقضاء المدة المقررة، أن تتولى حكومة منتخبة. وتهتم الحكومة الانتقالية بقضية أساسية ألا وهي تحرير الاقتصاد من سيطرة الدولة وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية[٢٠].

ثانياً: قامت في اريتريا - على أثر المصالحة مع أثيوبيا - حكومة مؤقتة يتزعمها أسياس أفورقي، ترى تعبيرها السياسي المستقبلي في ديمقراطية تعددية، تسد الطريق أمام تسلط إحدى العرقيات على سواها من المجموعات الأثنية[٢١]. وتربط هذه الحكومة بالنظام الأثيوبي علاقات طيبة تتمثل، من الجانب الأثيوبي، في الاعتراف بحق تقرير المصير للاريتريين في استفتاء سيجري في ابريل سنة ١٩٩٣، تحت إشراف (الأمم المتحدة ١٢٠ مراقباً) ومنظمة الوحدة الإفريقية وربما جامعة الدول العربية[٢٢]، ومن الجانب الأريتري بالسماح لأثيوبيا باستعمال ميناء عصب على البحر الأحمر.

ثالثاً: كانت هناك خلافات بين الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا والتنظيم الموحد، الذي انضم اليها أخيراً. وتعتبر هذه الخلافات عن اختلاف من وجهات النظر حول الأسبقيات وشكل الحكم والتحالفات الخارجية لكل منهما. فالجبهة الحاكمة تقيم علاقات ودية وثيقة بين كل من أثيوبيا والسودان والولايات المتحدة، بينما يتحالف التنظيم الموحد مع الدول العربية وبخاصة السعودية[٢٣]. ويثير انضمام هذا الأخير إلى حكومة أسمرا التساؤل التالي: ألن يؤثر اختلاف وجهات النظر داخل الحكومة على وحدتها وهي تواجه مشاكل ما بعد الاستقلال، كما يحدث في غالبية حالات الجبهات الجامعة لأكثر من اتجاه.

رابعاً: يهدف تنظيم الجهاد الأريتري إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في إطار الدولة

الإسلامية بينما تهدف الجبهة إلى إقامة الدولة العلمانية حيث تتكون من مواطنين مسيحيين بنسبة ٤٥٪ تقريبا إلى المواطنين المسلمين، إلى جانب نسبة ضئيلة من الديانات المحلية. ويعني ذلك أولا، خلق أسباب الشقاق بين الحكومة الجديدة وقوة سياسية موجودة على الساحة الأريترية وخارجة عن التحالف الحاكم، وثانيا، وجود التيار الديني الأصولي داخل اريتريا. ويرجح أن يكون هذا التيار الوليد متصلا، بشكل من الأشكال بالتيارات المماثلة في أثيوبيا والصومال والسودان وكينيا (ممباسا بالذات).

خامسا: تشير التصريحات الأخيرة لميليس زيناوي وإسياس أفورقي أن الدولة الأثيوبية القادمة ستكون دولة ديمقراطية موحدة، يربطها بأريتريا شكل من أشكال الاتحاد. غير أن الصراع التاريخي بين القوميات في أثيوبيا يجعلنا نقتصد في تفاؤلنا تجاه الشكل الديمقراطي المرتقب لأثيوبيا. وأشير هنا إلى نقطة خطيرة قد يكون لها دور أساسي في استمرار الصراع في البلاد وتصاعده: تشكل القيادة الرئيسية للجيش الأثيوبي (الجنود والرتب الصغيرة) من الاورومو – وهم مسلمون – أكبر القوميات عددا في أثيوبيا بعد الأمهرة، ولا تربطهم بالتجراي – وهم مسيحيون – علاقات طيبة. ومن ثم يؤدي إخضاع الأورومو للتجراي في نظام الحكم الجديد – إن لم تتحقق الديمقراطية بين القوميات – إلى كثير من المشاكل، تتصاعد خطورتها باحتمال دخول الجيش طرفا فيها، وذلك بسبب تكوينه الهيكلي. وقد ظهرت بوادر هذه الأزمة أخيرا، حين اتهم الشيخ عبد الكريم إبراهيم حامد، رئيس الجبهة الإسلامية لتحرير أوروميا جاتا، الجبهة الأثيوبية الحاكمة بمحاولة تهميش دور المسلمين في أثيوبيا، وتنفيذ إغتيالات ضد قادة الجبهة. كما اتهمها بإبعاد الغالبية المسلمة عن البرلمان والحكومة. وأشار الشيخ حامد إلى القوة العسكرية لجبهته وإلى تمتعها بتأييد الشعب الأورومي والشعوب الإسلامية في أثيوبيا، منذ ان بدأت كفاحها المسلح في مطلع الستينات[٢٤].

سادسا: سبق أن صرح أسياس أفورقي أن الدولة الأرترية الوليدة ستتبع سياسة الحياد لا سيما مع دول الجوار الإقليمي، وأنها لن تتدخل في محاور وتحالفات دولية[٢٥]. وقد أكد على استمرار هذا النهج الدولي للحكومة الأرترية سفيرها في القاهرة[٢٦]. وهذا يعني أن إرتريا لن تنضم إلى جامعة الدول العربية، وسيكون لها علاقات طيبة مع إسرائيل.

سابعا: نخلص مما ذكر عن التحالفات الخارجية للحكومتين الأثيوبية والأرترية، أن الولايات المتحدة الأميركية، بما تمثله من مصالح الغرب وإسرائيل، لها وجود فعال في هذه المنطقة الواقعة حنوب البحر الأحمر. من ناحية أخرى، هناك تأثير محتمل لإيران والسودان

من خلال الجبهة الإسلامية لتحرير أوروميا جاتا وتنظيم الجهاد، ولكن أهميته تتضاءل أمام النفوذ الأميركي. أما النفوذ العربي الخليجي، فقد انحصر بانضمام التنظيم الموحد إلى الحكومة الأرترية. وجدير بالذكر أن الحكومة المصرية بدأت تبحث لها عن سياسة في أرتريا، غير أن وجودها ما زال غير محسوس. ويبدو أن الحكومة الأرترية لا تنسى لها سلبيتها تجاه الحركة الثورية التحررية لأرتريا بشكل عام، كما لم ينصفها موقفها المناصر لأثيوبيا في هذا النزاع، فما زالت الحكومة الأثيوبية تنفذ مشاريع الري على روافد النيل الأزرق، وذلك دون الاتفاق مع مصر.

جيبوتي

تتمثل الأزمة الحالية في جيبوتي، بالأساس، في المواجهات الدموية بين العرقين الرئيسيين في البلاد، وهما العيسى والعفر[٢٧]. ويطالب العفر بالمشاركة الحقيقية في حكم البلاد و بالتوزيع العادل بين كل القوميات للناتج القومي. وجدير بالملاحظة أن العيسى متهمون باحتكار السلطة السياسية والامتيازات الاقتصادية، رغم أنهم لا يشكلون سوى نصف عدد السكان تقريبا[٢٨].

فرئيس الجمهورية يختار من بينهم حسب نصوص الدستور، ورئيس الوزراء يختار من بين العفر. غير أن الدستور يسند إلى رئيس الدولة سلطات سياسية واسعة تحجب صلاحيات رئيس الحكومة. وتمثل العيسى امتدادا عرقيا للقبائل الصومالية، كما يمثل العفر امتدادا للقبائل العفرية التي تعيش في أثيوبيا وإرتريا[٢٩].

والنزاع بين هاتين المجموعتين، نزاع قديم برز عقب الاستقلال، نتيجة لسيطرة العيسى على السلطة. ويبدو أن فرنسا شاركت في إزكائه بتأييدها، في الغالب الأعم، للجانب العفري غير أن هذا النزاع قد واكبه في الآونة الأخيرة، تطورات داخلية وإقليمية ودولية عديدة نذكر من أهمها:

تغيير الدستور الجيبوتي وصدور دستور جديد في سبتمبر ١٩٢٢، يسمح بالتعدد الحزبي حيث خضعت جيبوتي، من بعد الاستقلال سنة ١٩٧٧ حتى سبتمبر الماضي، لحكم الحزب الواحد. ويحدد الدستور عدد الأحزاب المسموح بها بأربعة أحزاب كحد أقصى، على شرط ألا تشكل على أساس ديني أو عرقي، كما يحافظ على السلطات الواسعة المعطاة لرئيس الجمهورية. وعلى ضوء هذه التغيرات الدستورية يمكن أن نرصد على الساحة السياسية الجيبوتية، القوى السياسية التالية:[٣٠]

أ – "التجمع الشعبي للتقدم" وهو الحزب الحاكم ويرأسه حسن جوليد رئيس الدولة.

ب – المعارضة البرلمانية وتتمثل في: "الحزب الوطني الديمقراطي"، ويرأسه آدم روبيليه عواله (صومالي)، "حزب التجديد والديمقراطية" ويرأسه محمد جامع عيلابي[٣١] (من العيسى) ويضم هذان الحزبان بين صفوفهم أعضاء من العيسى والعفر والصوماليين.

ج – المعارضة غير القانونية، وتتمثل في "جبهة إعادة الوحدة الوطنية" وهي جبهة عسكرية عفرية، يرأسها حاليا أحمد ديني[٣٢] وعسكريا محمد عدويتا.

٢ – استقرار سياسي وشيك بعد نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي والمصالحة الأثيوبية الأرترية. في هذا المناخ الذي يميل إلى الاستقرار، يصبح وجود القاعدة الفرنسية في جيبوتي لحماية المصالح الغربية، غير مبرر دوليا.

٣ – أبرزت حرب الخليج الأهمية الاستراتيجية لميناء جيبوتي، مما جذب الولايات المتحدة في منافسة مع فرنسا للسيطرة على هذه البقعة. وقد نفت التصريحات الرسمية الأميركية أن تكون هناك محاولات منها للحلول محل فرنسا في هذا الشأن. غير أن الصراع الاقتصادي والتجاري الذي نشب داخل الكتلة الغربية بين الولايات المتحدة وأوروبا بعد حرب الخليج، وتأكد إبان المحادثات الأوروبية الجارية لإتمام الوحدة، يؤدي – بناء على منطق المصلحة الوطنية – إلى أن تسعى الولايات المتحدة لتحجيم النفوذ الفرنسي في مدخل البحر الأحمر ذي الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية الكبيرة. وفي هذا الصدد، أشارت وكالة الخدمات الإخبارية "إي. آر. آر" أن الولايات المتحدة تنوي إقامة قاعدة عسكرية في دولة إرتريا بعد انفصالها عن أثيوبيا، بالإضافة إلى القاعدة التي تقام في البحرين والتي تعد إقامتها إحدى أهم النتائج الاستراتيجية الناجمة عن حرب الخليج الثانية. وأضافت الوكالة أن هاتين القاعدتين، اللتين تقع إحداهما في الخليج العربي والثانية في البحر الأحمر، ستكونان مركز القوة العسكرية الأميركية في المنطقة، وليس النظام الأمني الجماعي العربي كما ينشر الإعلام الأميركي.[٣٣]

٤ – يتمثل بند من بنود الاتفاق الأثيوبي الأرتري الذي عقد بعد سقوط منجستو، في السماح لأثيوبيا باستعمال ميناء عصب الأرتري، حتى أنه أشار إلى إمكانية إدارة مشتركة للميناء بين الحكومتين. وينتج عن تنفيذ هذا الاتفاق تحول جزء من التجارة الأثيوبية من ميناء جيبوتي إلى ميناء عصب، مما يفقد جيبوتي مصدرا هاما من مصادر دخلها القومي ويحرم فرنسا أيضا من مميزات اقتصادية اكتسبتها من وجودها في هذا الميناء.

٥ – عقدت فرنسا اتفاقية مع المملكة العربية السعودية لإقامة مصفاة للبترول في جيبوتي. وفي نفس الوقت عقدت إرتريا وأثيوبيا اتفاقا مماثلا لتوسيع مصفاة البترول التي كانت مقامة في ميناء عصب[٣٤]. وهكذا تتأثر المصلحة الفرنسية باتفاق الصلح بين إرتريا وأثيوبيا.

٦ – تشير بعض وكالات الأنباء إلى رغبة العفر في إقامة دولة مستقلة تتكون على أساس عرقي وتجمع بين العفر الموزعين بين جيبوتي وأثيوبيا وإرتريا، مما يسبب قلاقل داخلية في تلك الدول. والملاحظ أن الإعلام الفرنسي ينشط في نشر هذه المعلومات.

٧ – انسحبت أخيرا القوات الفرنسية من المناطق التي تسيطر عليها قوات المعارضة العفرية. وقد احتجت المعارضة البرلمانية الجيبوتية على هذا الانسحاب لأنه قد يشجع على انقسام البلاد[٣٥].

إذا حاولنا الربط بين هذه المتغيرات لوجدنا أن القاسم المشترك بينها هو بالأساس المصلحة الفرنسية التي تتخذ أشكالا مختلفة من التعاون مع قوى محلية وإقليمية، كالسعودية أحيانا، والحكومة الجيبوتية أحيانا أخرى، وفي أحيان ثالثة مع بعض الفصائل الجيبوتية المعارضة وبخاصة العفر. فالحكومة الفرنسية صاحبة مصلحة:

أولاً: في إزكاء الحرب بين العفر والعيسى في جيبوتي حتى توجد مبرراً لبقاء قاعدتها العسكرية كصمام أمان بكل ما تمثله من أهمية استراتيجية واقتصادية.

ثانياً: في تأجيل المصالحة بين إرتريا وأثيوبيا وخلق مزيد من القلاقل بينهما، تطيل من بقاء ميناء جيبوتي شرياناً رئيسياً للتجارة الأثيوبية، ومكاناً مناسباً لتكرير البترول.

ثالثاً: في تأكيد ارتباطها بين القوى السياسية في جيبوتي، لا سيما المعارضة العفرية، لكي تدعمها محلياً ضد المنافسة الأميركية في هذه المنطقة.

السودان

تتمثل أهم المتغيرات الداخلية في السودان في تفاقم مشكلة الجنوب وفي سيطرة الجبهة الإسلامية من خلال حكم البشير. وقد مرت مشكلة جنوب السودان بمراحل ثلاث:

١ – من سنة ١٩٥٣ حتى ١٩٨٣. كانت المعارضة الجنوبية موزعة بين عرقيات وقبائل متعددة وبالتالي جبهات سياسية متعددة ومختلفة. وكانت أهدافها تتراوح بين المطالبة بالحكم الذاتي والانفصال التام عن الشمال. وبالتالي يمكن القول إن هذه المعارضة كانت تهتم

بشؤون الجنوب فقط.

٢ – من سنة ١٩٨٣ حتى اجتماع أبوجا في مايو ١٩٩٢. شهدت هذه الفترة تغيرا في طبيعة وأهداف المعارضة الجنوبية. فقد أسس جون جارانج حركة تحرير شعوب السودان في أديس أبابا في سنة ١٩٨٣ وتحددت أهدافها فيما يلي:

أ – تحويل السودان شمالا وجنوبا إلى الاشتراكية.

ب – محاربة الحكم الديكتاتوري في البلاد وإرساء الديمقراطية التعددية في كل السودان. استطاعت هذه الحركة أن تجمع في صفوفها أهم القبائل الجنوبية (الدنكا والشيلوك والنوير) إلى جانب بعض الشخصيات الشمالية مثل د. منصور المستشار السياسي للحركة. غير أنه، في السنوات الأخيرة لهذه الفترة، حدثت خلافات في داخل حركة جارانج، وانشق عنها جناح "الناصر" الذي يتزعمه رياك مشار ولام أكول، وهما أستاذان في كلية الهندسة جامعة الخرطوم. وكان أهم أسباب هذا الانشقاق مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد. وبدا وكأن مشروع إقامة الدولة الإسلامية يشكل دعامة الحكم، ابتداء من حكم النميري ومرورا بالصادق المهدي وإنتهاء بحكم الجبهة الإسلامية. وقد أضعف ذلك من حجة جارانج – حيال معارضيه الجنوبيين – في إمكانية إقامة الدولة العلمانية. ويطالب اليوم جناح الناصر بفترة انتقالية يتقرر خلالها مصير الجنوب. وأثناء هذه الفترة يحافظ على وحدة الدولة على شرط تكوين جيشين مستقلين لكل من الشمال والجنوب، والسماح للجنوب بالتفاوض مع الدول الأجنبية للحصول على مساعدات، وتطبيق قانون جنائي مستقل عن الشريعة الإسلامية في الجنوب، يماثل القانون النيجيري، وإنشاء عاصمة جديدة توجد فيها كل المؤسسات الاتحادية[٣٦]. غير أن المطالبة بفصل الجيش والشؤون الخارجية والنظام القضائي في الفترة الانتقالية المطلوبة، يعد تمهيدا للانفصال أو للشكل الكنفدرالي على أحسن الفروض. ورغم ذلك كله، بقيت في هذه الرحلة حركة جارانج الأصلية تلتزم بوحدة السودان.

٣ – من اجتماع أبوجا بين الحكومة السودانية والفصائل الجنوبية في مايو ١٩٩٢ حتى كتابة هذه السطور. تراجع جون جارانج عن موقفه المتمسك بوحدة السودان، وبدأ يتكلم عن دولة كنفدرالية تجمع بين وحدتين مستقلتين في الشمال والجنوب، وذلك إذا لم يغير الشمال موقفه من إقامة الدولة الإسلامية في السودان. وتتمثل أهم العوامل التي تسببت في تراجع جارانج عن الوحدة فيما يلي:

أ – استمرار الظلم الواقع على الجنوب فيما يخص المشاركة السياسية في حكم البلاد

وتوزيع الثروات القومية، وذلك رغم وجود القدر الأكبر من ثروات السودان في الجنوب، من ثروة حيوانية وزراعية وموارد طبيعية مثل الأخشاب والبترول[٣٧].

ب - المساعدات الإيرانية لحكومة البشير والتي سمحت بإنجاز تقدم في الميدان العسكري في جنوب البلاد، في الوقت الذي حرم سقوط منجستو في أثيوبيا الفصائل الجنوبية من العون المادي والعسكري. وقد أضعفت هذه العوامل مجتمعة موقف جارانج أمام المعارضة الجنوبية التي تريد الانفصال.

ج - تطبيق الشريعة الإسلامية، ولم يطمئن استثناء الولايات الجنوبية والغربية من تطبيق هذا القانون، المعارضة الجنوبية.

د - إصرار حزب الأمة - وإن كانت في المعارضة - على مشروع الدولة الإسلامية. وجدير بالذكر أن حزب الأمة قد اشترك في ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي الذي وقعته كل القوى السياسية السودانية المعارضة للجبهة الإسلامية في ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٨٩[٣٨]. ومن أهم ما اتفقت عليه تلك القوى في اجتماعها في لندن في فبراير ١٩٩٢، إقامة الدولة العلمانية وذلك بعدم ذكر أي دين للدولة في دستور السودان الانتقالي وهي الوثيقة التي وافقت عليها جميع القوى السياسية[٣٩]. غير أن حزب الأمة رفض هذا المبدأ، وتردد الحزب الاتحادي قبل أن يعطي موافقته عليه. ويبدو أن هذا الموقف للحزبين الكبيرين الشماليين، وقد ضاعف من الضغوط التي يتعرض لها جارانج في الداخل والخارج، والتي جعلته يتراجع عن مبدأ وحدة السودان ويجعلها مشروطة بموافقة كل القوى السياسية، وبخاصة حزب الأمة باعتباره أكبر وأهم الأحزاب الشمالية.

ويمكن تلخيص مواقف القوى السياسية المختلفة من قضية الجنوب فيما يلي:

١ - الجبهة الإسلامية بزعامة حسن الترابي، وهي العماد الفكري والسياسي لنظام البشير. ويعتبر موقفها من قضية الجنوب غامضا: ففي حين يعلن البشير أن حكومته متمسكة بوحدة السودان، يشاع في الأوساط السياسية السودانية أن الرغبة الحقيقية للحكومة هي حل مشكلة الجنوب في إطار كنفدرالي.

٢ - المعارضة الشمالية الموجودة على أرض السودان والمستندة إلى قاعدة شعبية واضحة، وهي تتمثل في حزبي الأمة والاتحادي. ورغم الانشقاقات التي حدثت داخل كل منهما، عاد الحزبان إلى الوحدة الداخلية[٤٠]. ومن ثم فهما يقفان من قضية الجنوب موقفا متشددا لا يتسم بروح الديمقراطية التي يدعوان لها في برامجهما.

٣ – المعارضة الشمالية الموجودة في خارج السودان، في الولايات المتحدة الأميريكة ولندن ومصر. وتتكون هذه المعارضة من المثقفين واليساريين والسياسيين السابقين ورجال الأعمال والمهنيين، وتسمى بالقوى السياسية الحديثة. وتنظر هذه المعارضة إلى مشكلة الجنوب نظرة أكثر تقدمية من معارضة الأنصار والختمية. فهي تعترف بحق تقرير المصير للجنوب، ولكن دون قبول انفصاله، وهي لا تقبل أيضا بالحل الكنفدرالي. هذا وتؤمن المعارضة بضرورة إنشاء الدولة العلمانية في السودان.

٤ – المعارضة في الجنوب والغرب. تعتبر حركة تحرير شعب السودان بقيادة جون جارانج، أقدم التنظيمات المعارضة الحالية وأنضجها على المستوى السياسي. وتوجد على الساحة الجنوبية فصائل أخرى هي جماعة الاستوائية (وليام نون) وجماعة ناصر (أكول ومشار).

وفي غرب السودان (دارفور وجبال النوبة) توجد جماعة يوسف كوه وجماعات أخرى ما زالت ترتبط بالجيش الشعبي لتحرير السودان[٤١].

وقد تخلت الآن جميع هذه الفصائل الجنوبية عن مبدأ وحدة السودان، فيما عدا جارانج الذي علق بقاءه في إطار الوحدة السودانية بشرط إقامة الدولة العلمانية.

إزاء هذه المعارضة الداخلية المتصاعدة والعزلة الدولية التي ما زالت حكومة البشير تعاني منها بعد حرب الخليج[٤٢]، اتجه السودان إلى مزيد من التحالف مع إيران التي وجدت أن التعاون مع السودان – الذي يحكم الآن بمبادىء الجبهة الإسلامية – يشكل حلقة هامة في خطتها لتصدير الثورة الإسلامية في منطقة القرن الفريقي ومصر، ومن ثم تسهل السيطرة على الشرق الأوسط،

اثر المشكلات على الأمن القومي العربي:

إزاء هذه المشكلات المتعددة التي ما زالت تعرقل الاستقرار في دول القرن الأفريقي، والمشروع الإسلامي الأصولي الذي يحاول أن يثبت أقدامه في المنطقة، آخذا في الاعتبار قرب هذه الدول من مصر والجزيرة العربية، ووقوعها في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، هذه المنطقة الاستراتيجية الحساسة، يطرح السؤال التالي:

ما أثر تلك المشكلات على الأمن القومي العربي؟

بعبارة موجزة، يمكن أن نعرف أن الأمن القومي بأنه سلامة حدود الدولة ومصالحها

وقيمها وثقافتها من المخاطر المحدقة بها. وقد تكـون هـذه المخـاطر خارجيـة آتيـة مـن دول الجوار أو الدول الكبرى، أو تكون داخلية كأن يهدد النظام الشرعي للدولة أو أمن المواطن في الداخل نتيجة فقدان أحد مقومـات الأمـن. وتتمثـل هـذه المقومـات في عوامـل ثلاثـة: القـوة العسكرية والتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي. فإذا كان المقصـود هـو عـدة دول مرتبطـة بنظام إقليمي محدد كالدول العربية، يزاد على هذه العوامل دعامة أخرى رئيسية، ألا وهـي ضرورة وجود حد أدنى من الاتفاق على تحديد مصادر التهديد داخليا وخارجيا، مما يوجب رسم استراتيجية موحدة للدفاع عن هذا الكيان. ويتبع ذلـك ضـرورة توافـر الإرادة السياسـية الموحدة وجهاز صنع القرار على المستوى القومي[٤٣].

كان المفهوم التقليدي للأمن القومي يقتصر على المحافظة على القوة العسكرية للدولـة وتنميتها وإنشاء الصناعات العسكرية التي تواكب التقدم العلمي، حتى يمكن لهـا أن تحمـي حدودها من أي تدخل أجنبي، وأن تدعم مركزهـا الإقليمـي والـدولي، غـير أن هـذا المفـهوم للأمن قد اتسع ليشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فـلا نسـتطيع أن نتكلـم عن دولة آمنة إلا إذا كانت خطط التنمية الاقتصادية تسير فيها بشكل فعال ومؤثر، بحيـث يأمن كل مواطن على حياته ويتوفر له مستوى معيشـة صـالح يدفعـه إلى مزيـد مـن الانتـاج. وتؤدي التنمية الاقتصادية على المستوى الإقليمي إلى زيادة حجم التبـادل التجـاري والتعـاون الإقليمي وخلق روابط شعبية واجتماعية بين الدول المعنية ويضـاف إلى التنميـة الاقتصاديـة، التنمية السياسية التي تدعم، هي أيضا، قوة الدولة. ويقصد بالتنمية السياسـية قـدرة النظـام السياسي الحاكم على التعبئة الحقيقيـة للجماهـير الـتي تنتـج عـن مشاركـة المواطـن بـالرأي والفعـل في قضايـا دولتـه، ممـا يخلـق الانتمـاء إلى النظـام ويقويـه، ويمنـع ذلـك التدخـلات الخارجية التي تهدف إلى إعمال شرخ في جدار الثقة بين الحـاكم والمحكـوم. بعبـارة أخـرى يمكن القول أن الديمقراطية وإعادة توزيع العوائد الاقتصادية هما أساس الشرعية التي يـهدد غيابها بانتشار الظواهر السلبية وباللجوء إلى التطرف الفكري والتنظيمي[٤٤].

من ناحية أخرى، يشير التاريخ إلى ارتباط منطقة القرن الافريقي ارتباطا وثيقا وقديمـا بالمشرق العربي، وبخاصة دول الخليج ومصر واليمن وعمان، كما يشير الحـاضر إلى اسـتمرار هذا الارتباط وبروزه في شكل علاقات اقتصادية وسياسية واستراتيجية وإنسانية.

نخلص من هذا أن القرن الافريقي بدوله الخمـس يعتـبر دول الجـوار الإقليمـي لمصـر وللمنطقة العربية السالفة الذكر. وبالتالي تؤثر متغيراته السياسية والاقتصاديـة والاسـتراتيجية على الأمن القومي في مصر واليمن ودول الخليج، كما تضع الـدول الكـبرى في اعتبارهـا هـذه

الحقيقة وهي تخطط لصالحها في المنطقة.

ويمكن تحديد أهم آثار الأحداث في القرن الأفريقي على الأمن القومي للدول العربية المعنية في النقاط التالية:

١ - يشكل الصومال بسواحله الممتدة على المحيط الهندي وخليج عدن، وبأراضيه الملتفة حول جنوب شرق أثيوبيا، عمقا استراتيجيا لمصر، وبالتالي يؤثر ضعف الصومال وتمزقه وانفصاله تأثيرا سلبيا على الأمن القومي المصري، ويعطي لأية قوة خارجية، تهدف إلى إضعاف مصر، ورقة للهيمنة على التوجه السياسي للنظام المصري، وجدير بالإشارة أن الصومال وأثيوبيا كفتان في ميزان واحد. بمعنى أن كل منهما يقوى على حساب الآخر. وبما أن أثيوبيا لها أهمية حيوية بالنسبة لمصر بسبب احتوائها على منابع النيل الأزرق، يصبح حفظ التوازن بين الدولتين مصلحة مصرية أكيدة.

من ناحية أخرى، شكل الفراغ السياسي الذي ساد الصومال في الآونة الأخيرة، فرصة سانحة لمصر لكي تتقدم - بثقلها العربي والأفريقي - لوقف تدهور الأمة. غير أن تباطؤ السياسة المصرية العربية إزاء هذه الأحداث، فتح الباب للولايات المتحدة الأميركية لكي تؤدي الدور القيادي في المنطقة.فرغم التصريحات الأميركية المتكررة التي تؤكد أن القوات الأميركية أرسلت إلى الصومال لمهمة إنسانية، لا يتصور أنها لا تهدف - في الوقت نفسه - إلى مصلحتها القومية، ألا وهي فرض سيطرتها على القرن الأفريقي، الذي يشاطىء ممر البترول القادم من دول الخليج. والذي يحتوي على منابع النيل، وأخيرا يتاخم جنوب السودان. وهكذا قبلت مصر والدول العربية بدور التابع في الأزمة الصومالية.

من ناحية أخرى، بدأ الاتحاد الإسلامي الصومالي يبرز على الساحة السياسية الداخلية كقوة عسكرية محاربة، يؤازره في ذلك فصيلتان إسلاميتان أخريان غير عسكريتين، وينتشر تأثير هذا النشاط الإسلامي في شمال الصومال وجنوبه وشرقه، وجدير بالإشارة أن الاتحاد الإسلامي قد استولى أخيرا على ميناء لاس قرى الاستراتيجي على المحيط الهندي، ليكون منفذا يتلقى منه المساعدات والأسلحة القادمة من إيران. وقد يكون الخطر الإيراني الذي يحاول أن يصل إلى المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، عاملا من العوامل التي دفعت بالولايات المتحدة إلى التدخل العسكري في القرن الأفريقي، ولا سيما أن الجبهات الأصولية قد انتشرت في دول القرن الأخرى (جبهة تحرير أورمياجيتا في أثيوبيا، تنظيم الجهاد في اريتريا، وحكم الجبهة الإسلامية في السودان). وقد تتفق المصلحة المصرية الأميركية في محاولة تحجيم وضرب التيار الديني والتسلل الإيراني في القرن الأفريقي، غير أن مصر

ستخضع بالضرورة – في المرحلة التالية التي ستشهد الهيمنة الأميركية على هذه المنطقة – لمزيد من الضغوط الغربية الإسرائيلية.

٢ – تمثل اريتريا نقطة استراتيجية هامة للدول العربية التي تطل على البحر الأحمر. ورغم ذلك أخفقت السياسات العربية في مد جسور الثقة بينها وبين الحكومة الأريترية المؤقتة، وذلك بسبب سياساتها السابقة المؤيدة للفصائل المنشقة على الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا. ورغم المحاولات المصرية العربية الآنية للبحث عن سياسة ما في أريتريا، فإن هذه المحاولات لم تزل في طور الديبلوماسية ولم تتعداها بعد إلى الاتفاقيات الثقافية والاقتصادية والعسكرية التي تحاول كل من الولايات المتحدة وفرنسا وإسرائيل أن تعقدها في أسمرا. هنا أيضا، يمكن أن ندعي أن مصر والدول العربية قد تأخرت في إيجاد دور مؤثر لها في هذه البقعة الهامة المطلة على البحر الأحمر.

٣ – تؤثر الحرب الأهلية في جيبوتي بين العفر والعيسى تأثيرا سلبيا على الأمن القومي العربي، فإحياء الانقسامات العرقية والإشارة إلى الرغبة في إنشاء دولة العفر الموحدة، يخضع باب المندب لصراعات تهدد الملاحة في البحر الأحمر. وستنتقل هذه الصراعات بالضرورة إلى أثيوبيا واريتريا اللتين لن تقبلا بأي حال من الأحوال فصل العفر التابعين لها.

٤ – يشكل السودان استراتيجيا عمقا حيويا بالنسبة لمصر. لذلك وجب على الحكومة المصرية أن تمنع تصعيد الخلافات بينها وبين الحكومة السودانية، مهما بلغت الخلافات الأيديولوجية والسياسية بينهما. فغياب مصر في هذا المجال، قد يزيد من ارتباط السودان بإيران، مما يشكل خطورة بالغة على الأمن القومي المصري، وذلك للأسباب التالية:

أ – احتمال وجود تنسيق بين الجبهة الإسلامية وإيران من جهة والحركة الأصولية المصرية من جهة أخرى.

ازدياد خطورة انفصال جنوب السودان في ظل حكومة إسلامية متعصبة. فقد تعمق الهوية الدينية المتطرفة للجبهة، من حساسية الجنوبيين الذين يرفضون البقاء في دولة ترفع شعار الإسلام، رغم التعددية الدينية والثقافية الموجودة بداخلها، كما تعطي هذه الهوية المتطرفة حجة للدول غير العربية المجاورة للسودان، للتدخل في الجنوب بدعوى حماية امتداد القبائل غير المسلمة التابعة لها.

ويبدو أن كينيا قد بدأت تقوم بهذا الدور في الآونة الأخيرة، وخاصة بعد سقوط نظام منجستو الذي كان يساند الحركات المعارضة الجنوبية. وعلى المستوى الدولي، تعطي هذه

الهوية المتطرفة للحكم الحالي في السودان، حجة قوية للقوى الكبرى في التدخل في شؤون السودان لحماية غير المسلمين في الجنوب، بحجة أنهم يتعرضون لقمع عنصري شديد من قبل الحكومة السودانية. وقد بدا ذلك جليا في التلويح بمنع المعونات عن السودان لعدم احترامه لحقوق الإنسان في ممارساته الداخلية.

وجدير بالإشارة أن انفصال جنوب السودان يشكل خطورة كبيرة على الأمن القومي المصري، فسينتج عنه تكوين دولة جديدة، تقع على منابع النيل، ويكون جل ارتباطها بالغرب وإسرائيل والعمق الأفريقي.



خلاصة البحث:

نخلص من هذه الدراسة بنتائج علمية، قد تفيد الأمن القومي العربي في تعامله مع الأزمة في القرن الأفريقي.

تتعدد المخاطر التي يواجهها الأمن القومي العربي. غير أنه يمكن حصر أهمها في مصدرين رئيسيين: إسرائيل والغرب من ناحية وإيران من ناحية أخرى. ويحاول كل طرف من هذين الطرفين الأصيلين، أن يستغل القرن الأفريقي، كحلقة من حلقات الخطة الموضوعة لمحاصرة مصر ودول الخليج. وفيما يلي تلخيص لأهداف الغرب وإيران وأهمية القرن الأفريقي في تحقيق هذه الأهداف.

أولا: أهداف محور إسرائيل والغرب، ممثل أساسا في الولايات المتحدة ثم فرنسا وبريطانيا.

١ - بالنسبة لدول الخليج:

يشاطئ القرن الأفريقي - كما ذكرنا سابقا - طريق البترول الآتي من الجزيرة العربية والذاهب إلى الغرب، كما يقع على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وهو المنفذ الوحيد المؤدي إلى إيلات الميناء الإسرائيلي. ومن ثم يمكن تصور أهداف المحور الغربي في تلك المنطقة كما يلي:

أ - تأمين الملاحة الغربية والإسرائيلية في البحر الأحمر. وينتج عن ذلك الرغبة

الدائمة في تحييده والوقوف ضد فكرة تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية. ونشير هنا إلى ارتياح الغرب إلى موقف الحكومة الأريترية المؤقتة الرافض للانضمام إلى جامعة الدول العربية.

ب – تدويل باب المندب أو على الأقل تحييده ومن ثم يصبح وجود القاعدة الفرنسية في جيبوتي أساسا بالنسبة للغرب. وقد تدفع الأهمية الاستراتيجية الكبيرة لجيبوتي من ناحية، والمنافسة الأوروبية الأميركية الصاعدة، إلى رغبة الولايات المتحدة في تكثيف وجودها في القرن الأفريقي لكي لا تنفرد فرنسا بهذه الميزة.

ج – تمشيا مع هذا الهدف تحاول الولايات المتحدة إقامة قاعدة لها في أريتريا لكي تشكل – مع قاعدتها في البحرين – ركيزة لترتيبات الأمن الأميركية في الخليج.

٢ – بالنسبة لمصر:

أ – يسمح تأمين الملاحة في البحر الأحمر لإسرائيل بتنفيذ مشروع أنابيب نقل البترول من إيلات إلى البحر المتوسط ومنافسة قناة السويس في مصدر من أهم مصادر دخلها وهو مرور ناقلات البترول القادمة من الجزيرة العربية.

ب – توجد منابع النيل في القرن الأفريقي (أثيوبيا) والهضبة الاستوائية (السودان) ومن ثم تصبح هناك خطورة كبيرة على الأمن القومي المصري من:

أولا: انفصال جنوب السودان، حيث سينتج عنه ميلاد دولة أفريقية على منابع النيل يكون ولائها للمحور الغربي، بعد ان انقطعت علاقاتها المصيرية بالكتلة العربية الإسلامية. لذا يرغب الغرب في انفصال السودان.

ثانيا: عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في أثيوبيا، الذي يفتح الباب للنفوذ الإسرائيلي والغربي المتناقض من الأمن الاقتصادي المصري في منابع النيل الأزرق على الهضبة الحبشية.

ج – تضاعف السيطرة الأميركية على الصومال من إمكانية سيطرة المحور الغربي على العمق الاستراتيجي المصري.

ثانيا: أهداف إيران

١ – بالنسبة لدول الخليج:

أ – **مشروع عسكري:** تسببت هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية في نشأة فراغ عسكري في الخليج ومن ثم برزت القوة العسكرية الإيرانية كقوة إقليمية وحيدة في المنطقة. ينتج عن ذلك استحالة تجاهل إيران من قبل الدول العربية وهي تشارك في ترتيبات أمن الخليج. وبذلك تكون إيران قد فرضت مشروعها العسكري على المنطقة.

ب – **مشروع سياسي:** محاولة تصدير الثورة الإسلامية الأصولية للمنطقة.

ج – **مشروع اقتصادي:** محاولة التأثير على أسعار البترول عن طريق تخفيض الإنتاج، وهي سياسة مخالفة للسياسات البترولية الخليجية التي تقودها المملكة العربية السعودية.

٢ – **بالنسبة لمصر:**

أ – حيث إن الأمن المصري يرتبط ارتباطا وثيقا بأمن الخليج من الناحية العسكرية والاقتصادية والسياسية، يصبح اشتراك إيران فيه – وهي راعية الثورة الإسلامية – مناقضا للمصلحة المصرية ومؤثرا بالسلب على قدراتها.

ب – يعتمد رسم استراتيجية الشرق الأوسط على مصر وإيران وتركيا كدعامات رئيسية. فإذا صح أن إيران تتبنى مشروعا سياسيا ألا وهو إقامة الدولة الإسلامية في الشرق الأوسط، يصبح مساعدتها للحركة الأصولية المصرية هدفا هاما من أهدافها. فإذا تم لهذه الحركة السيطرة على الحكم في مصر، تم لإيران بسط النفوذ السياسي عليها ومن ثم على الشرق الأوسط. وجدير بالملاحظة أن الحركة الأصولية تحاول أن تطوق مصر من جنوبها في السودان، ومن غربها في الجزائر وتونس، ومن شرقها في فلسطين ولبنان.

اتساقا مع التحليل السابق، يمكن تصور عدة سيناريوهات لتحقيق الأمن القومي العربي:

أولا: اندماج مصر والدول الخليجية في المشروع الإيراني.

ثانيا: اندماج مصر والدول الخليجية في المشروع الغربي في المنطقة، بحيث تصبح جزءا من النظام الدولي الجديد بدلا من أن تبقى خارجة ويحدث الصراع غير التكافىء بينهما.

ثالثا: تشكيل قوة إقليمية عربية لها علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية قوية بدول الجوار الإقليمي (ومنها القرن الأفريقي)، بحيث تستطيع تحييد الخطرين اللذين يهددان أمنها ألا وهما الخطر الغربي الإسرائيلي، والخطر الإيراني.

وفي تقييمي لهذه السيناريوهات لعلني أذكر الملاحظات التالية:

بالنسبة للسيناريو الأول: يشكل الاندماج في المشروع الإيراني نهاية الأنظمة العربية الحاكمة لها، فيما عدا السودان الذي تحول إلى هذا المشروع بالفعل. ومن ثم يصبح هذا الحل، ليس فقط مرفوضا من قبل الأنظمة العربية، بل وغير وارد.

بالنسبة للسيناريو الثاني: يضمن هذا الحل للأنظمة العربية الآتي:

١ – الحفاظ على وجودها.

٢ – حماية الغرب لها (الولايات المتحدة بالأساس) من خطر الحركات الأصولية ومن ثم من الخطر الإيراني، حيث تتعارض المصالح الإيرانية الغربية.

٣ – صيانة مصالحها الاقتصادية مع الغرب وضمان استمرارها.

بالنسبة للسيناريو الثالث: يواجه هذا الحل عدة صعوبات:

١ – يعيش العالم العربي اليوم أقصى درجات التفكك فتختلف الرؤى من دولة إلى أخرى في كثير من القضايا المصيرية. فلم تتبلور بعد – على سبيل المثال – استراتيجية موحدة للتعاون الاقتصادي ولحماية الأمن القومي العربي. فما زالت مساهمة دول مجلس التعاون الخليجي في الاستثمارات العربية محدودة، حيث تفضل التعامل مع الغرب. وعلى المستوى الاستراتيجي لم يزل إعلان دمشق حبرا على ورق، حيث تختلف دول المجلس ذاتها حول شكل ترتيبات أمن الخليج. ويبدو هذا التفكك أيضا في التحالفات السياسية الخارجية سواء مع الدول الكبرى أو الدول الإقليمية المجاورة.

٢ – القضاء على القدرة العسكرية العراقية في حرب الخليج الثانية أثر سلبا على مصلحة القوة العسكرية العربية.

٣ – دخول الجيش المصري والسوري مع قوات التحالف في حرب ضد الجيش العراقي، كانت له سلبيات سياسية وثقافية عميقة لدى الجنود، وهم يشكلون قطاعا هاما من الشعبين:

أ – ارتباك في مفهوم المصلحة العربية الموحدة.

ب – ارتباك في مفهوم الوحدة الإسلامية.

٤ – يحتم تشكيل هذه القوة العربية الإقليمية وجود خطط للتنمية الاقتصادية في تلك

الدول، وأن تؤخذ عملية تطبيق هذه الخطط بجدية. والأصعب من ذلك يكون الاعتماد في هذا الشأن على المجهودات الذاتية والإنتاج القومي وليس على القروض والمنح فقط. وتواجه هـذه الضرورة التفكك العربي السابق الإشارة إليه.

٥ – يحتم تشكيل هذه القوة العربية الإقليمية العمل على تحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة وهو لا يتحقق – في رأي الباحثة – إلا في إطار الديمقراطية الحقيقية. ورغم أن بعض الدول العربية قد سارت في طريق الديمقراطية خطوات إلى الأمام. فإنـها لم تصل بعد إلى جوهر الفكرة، وهو حق تداول السلطة بين القوى السياسية المختلفة.

من التحليل السابق، يبدو أن سيناريو الدخول ضمن المشروع الغربي، ومـن ثـم تبني ترتيباته الأمنية في المنطقة، هو أسهل الحلول وأقلـها تكلفة مـن وجهـة نظـر مصالح النظم العربية. ورغم إيمان الباحثة بأن سيناريو القوة العربية الإقليمية هـو الأنسب لحماية الأمن القومي العربي في المدى الطويل، إلا أن صعوبات هذا الحل قد دفعـت بالأنظمة العربيـة إلى اختيار الحل الغربي، ولكن على هذه الأنظمة أن تدرك أن إيجابيات هـذا الاختيـار تقابلـها سلبيات خطيرة:

أولا: فقدان دول المنطقة لجزء كبير من استقلالها الاقتصادي والسياسي، مما يسـهل الضغط عليها في سياستها الداخلية والخارجية.

ثانيا: قد تثير هذه السلبيات القاعدة الشعبية في تلك الـدول، وتساعد بعـض القوى السياسية المعارضة على تأكيد ذاتها على الساحة السياسية. وأهم هذه القـوى المعارضـة – في الوقت الحاضر – هي الحركات الأصولية. ومن ثم لـن يحقـق الاندماج في المشـروع الغربـي الاستقرار السياسي الحقيقي للأنظمة العربية. وإن حقق لها – على المـدى القصـير – مظـهرا من مظاهره. هكذا يبقى الأمن القومي مهددا لغياب مقوماته الرئيسية.

الهوامش:

(١) – هولدث، "تحقيقات خارجية في النظام الدولي الجديد" جريدة الأهرام الصادرة في ١٩٩٢/١١/٢٥، ص ٥

(٢) – هذا لا ينفي وجود أسباب أخرى اقتصادية وسياسية. انظر تفاصيل ذلك في:

Eglal Raafat, La crise somalienne Actuelle: sa nature et ses raisons,, 30 Years of independence 247 in Africa: The Lost decade, Nairobi: AAPS 1992 P. P. 206 -

(3) – شهدت هذه الفترة من تاريخ الصومال تعددية حزبية. انظر تفاصيل ذلك في:

– محمود علي توریاري "الديمقراطية وتجربة الصومال" ندوة العلاقات العربية الأفريقية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، نوفمبر سنة ١٩٩٢.

(4) – انظر تفاصيل الجبهات المعارضة لسياد بري وتطويرها في:

Eglal Raafat, OP. cit . , P. P 206 - 216

(5) – كانت هناك جبهات أخرى معارضة لسياد بري، منها العسكري ومنها المدني، ويكتفي هنا بذكر أهمها وأكثرها تأثيراً على الأحداث الصومالية الآنية.

(٦) – سمير حسني "التطورات الأخيرة في الصومال وموقف الجامعة العربية منها" ندوة العلاقات العربية الأفريقية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، نوفمبر ١٩٩٢ ص ١٠ – ١٢

(٧) – محمود علي توباري، مرجع سابق.

(8) - I. m Lewis, The Ogaden and the Fragility of Somali Nationalism - Madrid: International Conferenceon the conflict in the horn of Africa, 1991, P.P 11 - 12.

(٩) – سمير حسني مرجع سابق ص ١١.

(١٠) – رضا فودة، ندوة الطاقات العربية الأفريقية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، نوفمبر سنة ١٩٩٢.

(١١) – جريدة الحياة في عددها الصادر بالقاهرة في ١٩٩٢/١٢/٩.

(١٢) – جدير بالذكر أن هناك حركة أصولية ثالثة ولكن الباحثة لم تستطع الحصول على أية بيانات عنها.

(١٣) – جريدة الحياة في عددها الصادر بالقاهرة في ١٩٩٢/١٢/١٧.

(١٤) – سمير حسني، مرجع سابق ص ١٠ – ١١.

(١٥) – جريدة الوفد، في عددها الصادر بالقاهرة في ١٩٩٢/١٠/١٨.

(١٦) – جريدة الحياة في عددها الصادر بالقاهرة في ١٩٩٢/١١/٣٠ و١٩٩٢/١٢/٩.

(١٧) – جريدة الحياة، في عددها الصادر بالقاهرة في ١٩٩٢/١٢/٨.

(١٨) – انظر تفاصيل ذلك في : محمود أبو العينين، حق تقرير المصير: دراسة مقارنة لقضيتي أريتريا والصحراء الغربية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الأفريقية سنة ١٩٨٧.

(١٩) – ابراهيم نصر الدين وإجلال رأفت، القرن الأفريقي – المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية،

القاهرة، دار النهضة العربية سنة ١٩٨٥، ص ٦٩.

(٢٠) – جريدة الحياة في عددها الصادر بالقاهرة في ١٩٩٢/١٢/٢.

(٢١) – رئيس البعثة الأريترية في القاهرة السفير محمد عثمان، مقابلة شخصية تمت في القاهرة في ١٩٩٢/١٢/١٢.

(٢٢) – حديث لوزير الإعلام الإثيوبي في المائدة المستديرة التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية سنة ١٩٩٢.

(٢٣) – جريدة الوفد في عددها الصادر بالقاهرة في ١٩٩٢/٩/١١.

(٢٤) – حسن ساتي "مواجهة مشاكل الاستقلال والهوية" جريدة الأهرام في عددها الصادر بالقاهرة في ١٩٩١/٨/١١.

(٢٥) – جريدة الحياة في عددها الصادر بالقاهرة في ١٩٩٢/١١/٢٢.

(٢٦) – مقابلة مع أسياسي أفورقي في القاهرة ١٩٩١/١٢/٢٢.

(٢٧) – مقابلة مع السفير الأريتري السيد محمد عثمان في القاهرة في ١٩٩٢/١٢/١٢.

(٢٨) – توجد إلى جانب هاتين العرقيتين مجموعات أخرى أهمها الصوماليين والعرب المهاجرون من الجزيرة العربية وبخاصة من اليمن.

(٢٩) – من الصعوبة بمكان معرفة نسبة السكان العيسى إلى العفر، فيدعي كل منهما أن مجموعته تملك غالبية الأراضي الجيبوتية وتمثل غالبية ابلاد.

(٣٠) – جاء توحيد تسمية هذه المجموعة العرقية في القرن الأفريقي حديثا. فقد كان يطلق على عفر أثيوبيا لفظ "آدال" نسبة إلى سلطنة العدل العفرية في أثيوبيا. وكان يطلق عليهم "الدناكل" في أريتريا نسبة إلى بعض القبائل العفرية التي تعيش في تلك المنطقة، كما كان يطلق عليهم "أولاد علي" في جيبوتي نسبة إلى قبائلهم التي تعيش هناك. وقد اتفقت كل هذه القبائل على توحيد التسميات في كلمة عفر، وذلك رغبة منهم في تدعيم قوميتهم.

(٣١) – السيد محمد جعص مؤمن المستشار الأول لسفارة جيبوتي، مقابلة شخصية في القاهرة في ١٩٩٢/١٢/٢٣.

(٣٢) – عمل عيلابي، في فترة من الفترات وزيرا للتعليم.

() – كان أحمد ديني أول رئيس وزراء لجيبوتي بعد الاستقلال. وعندما انتقل إلى المعارضة مطالبا بمزيد من الحقوق للعفر، تعرض للسجن، ثم تزعم بعد الإفراج عنه هذه الجبهة واختصارا "الفرود":

Front de Retablissement de l'unite et de la democartie

(٣٤) – جريدة الأهالي في عددها الصادر بالقاهرة في ١٩٩٢/٦/١٢.

(٣٥) – مقابلة مع أسياس أفورقي بالقاهرة في ١٩٩٢/١٢/١٢.

(٣٦) – جريدة الوفد في عددها الصادر بالقاهرة في ١٩٩٢/١١/٣٠.

(٣٧) – جريدة الحياة في عددها الصادر بالقاهرة في ١٩٩٢/١١/١٨.

(٣٨) – ذكر مؤخرا أن بترول الجنوب بدأ ينتج على مستوى تجاري. وقد صرح البشير بأن البترول سيوزع بالتساوي على أقاليم الغرب والوسط والعاصمة.

(٣٩) – تتمثل هذه القوى في أحزاب الأمة والاتحاد الشيوعي بالإضافة إلى ثماني أحزاب شمالية صغيرة وعدد من المستقلين بالإضافة إلى حركة جارانة في الجنوب التي انضمت في مارس ١٩٩٠ وحركة يوسف كوه في الغرب بالإضافة إلى كل النقابات المهنية السودانية والقيادات الشرعية للقوات المسلحة.

– السيد فاروق أبو عيسى أمين عام اتحاد المحامين العرب، مقابلة شخصية في القاهرة في ١٩٩٢/١٢/٢٤.

(٤٠) – التجمع الوطني الديمقراطي، وثائق مؤتمر لندن القاهرة فبراير ١٩٩٢ ص ٢٧.

(٤١) – خرج الصادق عن عمه المرحوم الإمام المهدي فأصبح حزبه الأمة جناح الصادق وحزب الأمة جناح إمام، ثم توحد الحزب الجديد. كما سبق وانشق حزب المرحوم الأزهري عن حزب الميرغني ثم توحدا.

(٤٢) – محمد ابراهيم نقد، قضايا الديمقراطية في السودان، القاهرة: دار الثقافة الجديدة سنة ١٩٩٢، ص ٦٦.

(٤٣) – عبد الملك عودة "التطورات السياسية المعاصرة في السودان" مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة نوفمبر ١٩٩٢ ص ١٤ – ١٥.

(٤٤) – رغم هذه العزلة الدولية، استطاعت حكومة البشير أن تقيم علاقات طيبة مع دول الجوار الإقليمي وبخاصة دول القرن الأفريقي.

(٤٤) – عبد المنعم المشاط، "البعد العربي للأمن القومي المصري" مجلة الدفاع، القاهرة: العدد الثالث أبريل ١٩٨٥، ص ٥٧ – ٦٧ و٦٢ – ٦٣.

* * *

مصادر البحث:

المصادر العربية:

إبراهيم أحمد نصر الدين:

"اريتريا ومسار الاستقلال" المستقبل العربي، ديسمبر ١٩٩٢.

إجلال رأفت وإبراهيم نصر الدين:

القرن الأفريقي – المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٨٥.

التجمع الوطني الديمقراطي السوداني:

السودان في مواجهة ديكتاتورية الجبهة العسكرية القاهرة ١٩٩١.

– وثائق مؤتمر لندن القاهرة فبراير ١٩٩٢.

حسن ساتي:

"مواجهة مشاكل الاستقلال والهوية" جريدة الأهرام القاهرة ١٩٩١/٨/١١.

حمدي عبد الرحمن:

الصراع السياسي في شرق أفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي المصري، القاهرة المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط سنة ١٩٩٢.

سمير حسني:

"التطورات الأخيرة في الصومال وموقف الجامعة العربية منها" ندوة العلاقات العربية الأفريقية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة نوفمبر ١٩٩٢.

طلعت مسلم:

"تأثير الموقع الجغرافي على الأمن القومي والدفاع عنه" السياسة الدولية العدد ٩٧ يوليه ١٩٨٩.

عبد الملك عودة:

"التطورات السياسية المعاصرة في السودان" مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، نوفمبر ١٩٩٢.

عبد المنعم المشاط:

"البعد العربي للأمن القومي المصري" مجلة الدفاع القاهرة العدد الثالث أبريل ١٩٨٥.

علي الدين هلال:

تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم، عمّان منتدى الفكر العربي أبريل سنة ١٩٨٦.

محمد ابراهيم نقد:

قضايا الديمقراطية في السودان، القاهرة: دار الثقافة الجديدة سنة ١٩٩٢.

محمود أبو العينين:

"حق تقرير المصير" دراسة مقارنة لقضيتي أريتريا والصحراء الغربية رسالة دكتوراه معهد البحوث والدراسات الأفريقية سنة ١٩٨٧.

محمود علي تورياري:

"الديمقراطية وتجربة الصومال"، ندوة العلاقات العربية الأفريقية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، نوفمبر ١٩٩٢.

هولدث، تحقيقات خارجية في النظام الدولي الجديد، جريدة الأهرام القاهرة ١٩٩٢/١١/٢٥ز

جريدة الأهرام:

القاهرة، الأعداد الصادرة في ١٩٩١/٨/١١، ١٩٩٢/١٢/٢٥.

جريدة الأهالي:

القاهرة، العدد الصادر في ١٩٩٢/٦/١٢.

جريدة الحياة:

القاهرة، الأعداد الصادرة في ١٩٩٢/١١/٣٠. ١٩٩٢/١٢/٢. ١٩٩٢/١٢/٨. ١٩٩٢/١٢/٩. ١٩٩١/١٢/١٧ و١٩٩٢/١٢/٢٢.

جريدة الوفد:

القاهرة، الأعداد الصادرة في ١٩٩٢/٩/١١ و١٩٩٢/١١/٣٠.

مقابلات شخصية مع كل من:

أسياس أفورقي أمين عام الحكومة الأريترية المؤقتة في القاهرة في ١٩٩٢/١٢/٢٢.

فاروق أبو عيسى أمين عام اتحاد المحامين العرب، القاهرة في ١٩٩٢/١٢/٢٤.
محمد جعص مؤمن المستشار الأول لسفارة جيبوتي بالقاهرة في ١٩٩٢/١٢/٢٣.
محمد عثمان سفير اريتريا بالقاهرة في ١٩٩٢/١٢/١٢.
وزير الإعلام الأثيوبي، القاهرة في ١٩٩٢.



العلاقات العربية الإيرانية وآثارها على الإستقرار داخل العالم العربي

السيد جعفر رائد
مركز الدراسات الإيراني العربي

سيدي الرئيس، أصحاب المعالي والسعادة، سيداتي سادتي،

يسعدني أن أتحدث في هذا الحفل الكريم وفي موضوع محبب إلى نفسي وهو العلاقات الإيرانية العربية التي ترتبط بها كل مراحل حياتي من أعوام الصبا إلى أيامي هذه. وإني أشكر مركز الدراسات العربي الأوروبي وعلى الأخص صديقي الدكتور صالح بن بكر الطيار على إتاحته هذه الفرصة السعيدة لي فلقد عشت معظم سنين عمري بين ظهران العرب في شتى ربوعهم ولدى مختلف طوائفهم ولم أجد منهم إلا الصفاء والوفاء وحسن المعشر وغاية اللطف ومنتهى الكرم. أكرموا وفادتي وعاملوني كأحد أعز أبنائهم وقد سمعت ما يشبه هذا الكلام نفسه من أصدقاء وزملاء عرب عاشوا في إيران وعاشروا الإيرانيين.

الجيرة والحوار: تتوغل الجيرة الإيرانية العربية في أعماق التاريخ وتتحدث الأساطير عن الملك الأسطوري الإيراني فرديون الذي خطب لأبنائه الثلاثة بنات ملك اليمن وسافر الأبناء إلى اليمن وتمت الزيجة وعادوا بعرائسهم العربيات إلى إيران واستهلت الأمتان الحوار مع ولادة الحرارة الإنسانية في هذه الرقعة من البسيطة ومنذ آلاف السنين. ومن البديهي أن يتخلل هذا الأمد الطويل من الحوار الممتد فترات ازدهار ودورات اختبار. وما سجله التاريخ أن هذا الحوار كان بناء يزخر بالعطاء حينما كان يتم مباشرة بين الأمتين دون وساطة. كما حدث بالعصور الأولى من العقد الإسلامي. فتدفق عطاؤه غزيراً في كل اتجاه. ولكن الحوار الإيراني العربي كان يصاب بالعي والتلعثم حين كان يتدخل الغرباء ليتولوا الوساطة والتهجم وبمقتضى عملي في الدوائر الإيرانية المعنية بشؤون البلاد العربية لاحظت بوضوح أن الخلافات بين الجانبين ليست من صنع أبناء الأمتين وإنما هي بقايا تصرفات الآخرين ممن لم يكونوا من أهل المنطقة نفسها. فالحساسيات المذهبية والطائفية هي من رسوبات العهد العثماني ومشاكل الحدود هي من بقايا الاستعمار الغربي.

الظروف الملائمة: ولا جدال في أن نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي هو زوال نفوذي على شرائع إيرانية وعربية بالتزامن مع الثورة الإيرانية كل ذلك أوجد آفاقاً

إيجابية إلى حد بعيد لتعزيز العلاقات الإيرانية العربية في المستقبل يدعم ذلك وجـود وشـائج دينية وثقافية جذرية ومنافع إقليمية ودوليـة تـهم الجـانبين. ومـن المنطقـي جـداً أن يحـث الفريقان على البحث عن أوجه الوفاق وتناسي أسباب الخلاف.. أن يحثـهما مـا لمساه مـن الآثار المدمرة للحرب الإيرانية العراقية التي استمرت ثماني سنوات بكل ما أعقبها من مـآس وأحزان وجروح تمثل جملة تعقيداتها نموذجاً مؤسفاً لما يمكن أن تـؤول إليـه العلاقـات بـين الأمتين إذا اتجهت الاتجاه الخاطىء وسارت في الطريق الشائك.

آفاق المستقبل: من نافلة القـول الإشـارة إلى أن مسـتقبل العلاقـات الإيرانيـة العربيـة مرتبط إلى حد كبير بمستقبل المنطقة ولا ينكر أن قضايا قديمة وحديثة قد تركت جـواً نفسـياً غير مريح مترعاً بـالشوك ومرهفاً بالحساسية، جواً يفـوق حتـى قـدرات الحكومـات علـى السيطرة عليه ومعالجته بسرعة عاجلة. وكلنا يعلم أن عالمنا الحاضر لا يخلو من قوة تـود أن تستمر الأزمات في منطقتنا لتصيد في الماء العكـر وعلينـا أن نعـترف بـأن تلـك القـوة لم تعـدم النجاح حتى الآن في كثير من خططها. كما علينا أن نتوخى غاية الحذر حتـى لا نعـود مـن جديد فريسة لمؤامرات الآخرين وأن لا تتكرر الأحداث الأليمـة. وربمـا جـاز لنـا القـول بـأن الرؤيا غير واضحة كل الوضوح بالنسبة إلى المسـتقبل المنظـور ولكـن المسـتقبل الأبعـد يومـض بالبشائر فهناك حركة كونية اجتماعية عملاقة تتحرك من جميع أنحـاء المعمـورة وتتقـدم إلى الأمام بانتظام ورغم أننا لا نستبين معالمها تماماً لكنها ظـاهرة للعيـان وتسـتمد هـذه الحركـة الكونية قوتها القاهرة مـن السـيل المتدفـق للعلـوم والتكنولوجيـا ومـن التقـارب المتسـارع بـين مختلف القارات والبلدان بحيث أصبح العالم على رحابه المترامي أشبه ما يكون بإقليم واحد يتأثر برمته مـن أدنـى تغيير يحـدث في أحـد أجزائـه. كمـا تسـتمد هـذه الحركـة لحمتـها ونسيجها من وحدة المصالح التي تحكم معظم أقطار المعمورة ولاسيما المتطورة منها. كـل هـذه العناصر مجتمعة تقود المجتمع العربي من أقصاه إلى أقصاه إلى نظام عالمي واحد علـى المـدى البعيد وتمهيداً لذلك نرى التكتلات أو بالأحرى التعاونيات الإقليمية تزداد انتشاراً ونأمل ألا يطول تلكؤ الشرق الأوسط عن اللحاق بهذا الركب وبناء سوقه الاقتصادية المشتركة على غرار من سبقوه في هذا المضمار.

الجهد المطلوب: ومن المعروف أن الخلافات بين الدول لا سيما الجـارة منـها وقـائع متداولة ويندر أن نعثر علـى قطريـن جـارين لا نقـاش بينـهما علـى مسـائل حدوديـة وغـير حدودية دون أن يعرقـل ذلـك قيـام تعـاون مثمـر لصـالح الجـانبين رغـم اسـتمرار النزاعـات الجانبية عقوداً بل قروناً متعاقبة. وانطلاقاً من هذه القاعدة يمكن العمـل علـى إرسـاء أوجـه

التضامن بين إيران وجرأتها العرب في كثير من الميادين وسيؤدي ذلك دون شك إلى خلق جو جميل من التفاهم والتودد يساهم حتماً مساهمة فعالة في تبديد الشكوك ونزع فتيل الصراعات والوصول إلى حل مُرضٍ لجل القضايا إن لم يكن كلها. والمثقفون من الجهتين وبالأخص الإعلاميون منهم مدعوون في سعي متواصل لتحقيق الأجواء واستئصال جذور الريبة وإعادة الطمأنينة إلى النفوس وتأليف القلوب ويملكون من الأسباب الوجيهة الموروثة منها والقائمة ما يشجعهم على مثل هذا الجهد الخيّر حتى يملأوا أفئدتهم من الثقة من بلوغ المرام. والاستعانة بندوات ومؤتمرات مثل اجتماعنا الميمون هنا اليوم من أحسن السبل إلى تحقيق تلك الغاية النبيلة والانفتاح على الشعب الإيراني كما تفعله المملكة العربية السعودية بتسهيل أداء الحج والعمرة لعشرات الألوف من الإيرانيين كل عام معوان على جبر القلوب وشكراً جزيلاً على تفضلكم بالسماع إلى كلمتي والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



تعقيب الدكتور محمد رضا فودة:

أود أن أتعرض في تعليقي للورقتين اللتين قدمتا في المساء وأيضاً سوف أتعرض باختصار للورقة الثالثة التي في جدول الأعمال ولكن لم يسعدنا الحظ بحضور الباحث لإلقاء هذه الورقة حتى لا نحرم من ورقة من أوراق المؤتمر المتميز.

أولاً أود أن أبدأ بالنسبة للقرن الأفريقي فقد كنت متعايشاً بالقرب من مراكز اتخاذ القرار في كل من الدولتين الصومال وأثيوبيا حيث كان لي شرف العمل كملحق حربي مصري في كلتا الجولتين. ولا أبالغ حين أقول إني توقعت ما يجري في الصومال الآن اعتباراً من عام ١٩٧٩. كنت متوقعاً لما يحدث وما حدث في الصومال في هذه الفترة ما بين ١٩٧٨ و١٩٨٠. ولا شك أن ما حدث في الصومال من تفتيت لم يكن وليد اللحظة بل كانت هناك أيدٍ خارجية تسعى إلى تفتيت الصومال وتقسيمه وإثارة الفتن الطائفية القبلية في داخل الصومال سواء كان هذا من دول مجاورة أو من دول إقليمية أخرى، وللأسف قد نجحت في هذا المجال. بالنسبة لما تفضلت به الأستاذة الدكتورة إجلال رأفت ولا شك أنها متخصصة في هذا المجال ولا شك أكثر مني، أود أن أضيف بعض النقاط البسيطة التي قد تثري الورقة فأقول إن عوامل التمزق الداخلي في الصومال كانت أربعة عوامل رئيسية أدت إلى انهيار

الصومال بهذه الصورة ولنتعرض لها لأنه من المحتمل أن تتعرض دولة عربية أخرى لنفس الشيء وهذه العوامل هي:

١ - البنية الاجتماعية للصومال حيث التركيبة القبلية كانت مسيطرة على جميع مجريات الأمور في الصومال. فالقبيلة الأقوى هي التي لها اليد الطويلة في الصومال لتتحكم كما تشاء.

٢ - القمع السياسي الذي كان يمارسه الرئيس سياد بري وانعدام الديمقراطية داخل الدولة وحرية الرأي مما أدى إلى تولد هذا الانفجار.

٣ - التدهور الاقتصادي في الصومال. فحالة الصومال كانت متدهورة جداً اقتصادياً ولكن من المؤسف أنها انهارت إلى المزيد في هذه الفترة.

٤ - التدخل الخارجي سواء كان من أثيوبيا على وجه التحديد حيث كانت تحتضن الجبهات المعارضة للنظام الصومالي وتغذيها وتدربها حتى قامت جبهة SUN : Somal National Mouvement بالتحرك الأخير بقيادة السفير عبد الرحمن علي وكان سفير الصومال في أثيوبيا لمدة ثماني سنوات ونجاحه في إعلان استقلال الصومال وانفصاله.

٥ - أيضاً من العوامل المستمرة والتي ما زالت تهدد الصومال حتى الآن وجود حوالي أربع عشرة جبهة تقاتل داخل الصومال. كيف يمكن لهذه الجبهات أن تتحد وتتفق على رأي واحد لصالح القومية الوطنية الصومالية؟ ومن هنا أقول إنه يجب على هذه الجبهات أن تتناسى مصالحها الشخصية وتنظر إلى المصلحة الوطنية وتقدس المصلحة الوطنية حتى تجعل حداً لتدفق المزيد من الدماء داخل الصومال.

جرى كثير من المحاولات لاستقطاب ما يجري وما يدمر حالياً في الصومال ولكن للأسف لم تنجح جميعها لأن آخر مؤتمر وهو الذي عقد في أديس ابابا لم يتفق على تشكيل لجنة للمصالحة على أن تنعقد هذه اللجنة في شهر مارس القادم وكان من الأولى أن تعقد فوراً لإيقاف ما يجري وما يدور حالياً في الصومال. نتيجة للحرب الأهلية التي دارت في داخل الصومال وهناك آثار إيجابية وآثار سلبية لهذه الحرب ومن الطبيعي ستكون الآثار السلبية هي الأساس والتي يمكن إيضاحها في انهيار الأمن القومي الصومالي وانهيار مقومات الدولة بالكامل لا توجد سلطة تحكم فكل فرد داخل الصومال يفعل ما يراه. حتى القوة التي أرسلت سواء كانت من الولايات المتحدة الأميركية أو من الأمم المتحدة ما زالت عاجزة عن تحقيق الهدوء وإعادة الاستقرار إلى الصومال حتى الآن. أيضاً أدت الحرب إلى تقسيم

الصومال إلى دولتين. فبدلاً من وحدة الصومال وكـان يضـع ضمـن أهدافـه واسـتراتيجياته أن يوحد الصومال الكبير ويشكله من خمس أقاليم صومالية سابقة بما فيها دولة جيبوتي العضو في الأمم المتحدة كانت ضمن أهداف الصومال أن تعيد ضمـها مـرة أخـرى بتشكيـل الصومـال الكبير. انقسم الصومال الموحد وطرحت فكرة وضع الصومال تحت الوصاية مرة أخرى ولهـذا طبعاً أثر سيء على الدولة. أيضاً انهيار القوات المسلحة الصومالية حتى إنها لو تعرضت لأي تدخل هجوم من الخارج لم تكن قادرة على الدفاع عن حدودها الموجودة حالياً. أيضاً تفشـي المجاعة والوفيات والأمراض ثم وجود خلل كامل في الميزان الاسـتراتيجي للصومـال بالنسـبة للدول المجاورة خاصة مع أثيوبيا، بالرغم مـن انـهيار قواتـها المسـلحة أيضـاً نتيجـة الثـورة الشعبية التي حدثت في أثيوبيا.

النقطة الأخيرة في آثار الحرب هي بروز حالة ضعف العالم العربي في الوضـع الراهـن حيث لم تكن الدولة العربية قادرة على إعادة الاستقرار وكان أولى أن نقوم نحن العرب بحل هذه المشكلة وعقـد مصالحـة بـدل أن تقـوم بـها الولايـات المتحـدة الأميركيـة. وللعجـب أن يستجيب رؤساء القبائل المتناحرة لطلب الولايات المتحدة وقبلها لم يستجيبوا للطلب العربـي الذي نادى بإيقاف النيران وحقن الدماء وطبعاً أقصد بهذا علي مـهدي رئيـس الدولـة المعـين والجنرال محمد عيديد وهو المنافس والأقوى في داخل الصومال في الفترة الراهنة.

أما إذا ما تحدثت عن الآثار الإيجابية فسوف يفهم البعض أن هنـاك آثـاراً إيجابيـة على الصومال من هذه المشكلة، طبعـاً لا. الآثـار الإيجابيـة جـاءت لصـالح القـوة الخارجيـة خارج الصومال ولم تأت لصالح المواطن الصومالي أو الحكومة الصومالية فقد أضعفـت الحـرب القوة الصومالية بدرجة كبيرة أمام القوة المناوئة لهـا في منطقـة القـرن الأفريقـي سـواء كـانت كينيا أو أثيوبيا، كذلك فإن الموقف الصومالي الراهـن قـد أدى إلى خدمـة الأهـداف الأجنبيـة والوجود الأجنبي في هذه المنطقة وفي منطقة بـاب المنـدب علـى وجـه التحديـد والـتي تمثـل أهمية استراتيجية للعالم العربـي. ولا يخفـى علينـا جميعـاً أن القـوات البحريـة المصريـة في حرب ١٩٧٣ تحركت لغلق باب المندب من ميناء بربرة في الصومال وميناء الحديدة في اليمـن الشمالي.

أيضاً ما جرى وما يجري في الصومال يخـدم الاسـتراتيجية الإسـرائيلية الـتي تسـعى لإثبات وجودها المستمر في منطقة باب المندب حتى تتفادى غلقه مرة أخـرى إذا مـا حدثـت أي مواجهة بينهما. أيضاً ما يحدث قد خـدم كينيـا علـى وجـه التحديـد لأن هنـاك نزاعـاً ومطالب صومالية بإقليم النيفد الصومالي الذي ضم إلى كينيا قبل الاستقلال. ومـا علينـا نحـن

كعرب في هذه الفترة لأنه لدينا مشكلة أخرى في منطقة القرن الأفريقي يتمثل في مشكلة اريتريا ومشكلة حق تقرير المصير الممنوح لصالح اريتريا. ومن وجهة نظري أنه في حالة إذا ما استقلت اريتريا كإقليم وشكلت دولة مستقلة وذات سيادة كاملة سوف لا يوجد هناك لأثيوبيا إطلالة على البحر الأحمر وبالتالي سوف تصبح أثيوبيا دولة حبيسة ليست ذات أهمية استراتيجية لأي قوة سواء كانت هذه القوة اقليمية أو عالمية ومن هنا فأنا أنظر بخيفة لما يمكن أن يحدث بعد تقرير المصير بالنسبة لأريتريا أخشى أن لا يعطى الشعب الأريتري الفرصة في تقرير المصير وأن تفرض عليه حدود خارجية ونرى التحرك الأجنبي السريع والفعال اتجاه أثيوبيا الآن وعلى رأس هذا التحرك إسرائيل فهي تتحرك بفعالية كبيرة جداً داخل إقليم اريتريا لتأييد سياسة أفورك حتى يمكنها أن تضمن البقاء في هذه المنطقة.

هناك من يقول إن هناك اتفاقية قد عقدت ما بين الحكومة الأريترية المؤقتة الحالية وما بين حكومة ميلس زيناوي في أثيوبيا لاستغلال ميناء عصب وأن هناك ميناءين رئيسيين موجودين في اريتريا وهما اللذان يشكلان الإطلالة البحرية لأثيوبيا على البحر الأحمر فإذا ما وقعت إتفاقية من وجهة نظر أثيوبيا تقول إن أثيوبيا ترغب في أن تكون هناك حالة من الاستقرار وأن تكون دولة حديثة على أن تكون هناك في أثيوبيا حالة من عدم الاستقرار ويكون لها إطلالة بحرية. فقد سمعت من وزير الإعلام الأثيوبي على وجه التحديد أن هناك اتفاقية عقدت لاستغلال ميناء عصب وما إذا عرض المشروع وكان قد عرض أول مرة سنة ١٩٧٦ يستقطع اقليم دنكليا في إقليم اريتريا ويعطى لأثيوبيا وهذا الإقليم يوجد ميناء عصب بداخله ولذا تبقى إطلالة بحرية لأثيوبيا وإطلالة بحرية لإقليم اريتريا. وعلينا نحن كدول عربية أن نسعى لتحقيق أمننا القومي في منطقة البحر الأحمر وأن نرقب عن كثب وبدقة ما يجري في اريتريا وأن نعمل على أن يكون هذا الاستفتاء حراً يلبي مطالب ورغبات الشعب الأريتري وبالنسبة لإيران بعد أن تفضل سعادة السفير جعفر الرائد بالورقة المتميزة التي قدمها لنا أود أن أقول إن هناك تحركاً من طرف إيران للهيمنة على شرق البحر الأبيض المتوسط كلياً ورصدت عدة نقاط تقوم بها إيران في الفترة الحالية لتزيد من قوتها وقدرتها حتى يمكنها تحقيق هذه الهيمنة وسأذكر بعضاً منها ولن أذكرها كاملة لضيق الوقت.

موضوع شراء ثلاث غواصات وهذه هي المرة الأولى التي يدخل فيها عنصر الغواصات في منطقة الخليج العربي، وما المقصود بوجود غواصات إيرانية في هذه المنطقة؟ لتدفع الخطر عمن؟ وتقاتل من؟ إن لم يكن لإحكام سيطرتها بالإضافة لوجودها في الجزر الثلاث وهي أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى فيمكنها من هنا السيطرة على منطقة الخليج العربي.

أيضاً محاولة إقامة الصناعة النووية في إيران ونحن الآن ننادي بنزع السلاح في المنطقة ولا شك أن وجود سلاح الردع النووي إن لم يستخدم فسوف يكون سلاحاً فعالاً في عملية الردع. أيضاً تحاول إيران صناعة أسلحة حالية تحقق الإكتفاء الذاتي للقوات المسلحة الإيرانية ليجابه الزيادة التي حدثت في حجم القوات المسلحة الإيرانية والحرس الثوري الإيراني وتسليحها بمزيد من الأسلحة. أما القيام بتحرك واسع كالذي تحدثت عنه وأخص على وجه الذكر اتجاه منطقة الخليج العربي فقد قامت بتغيير الوضع في جزيرة أبو موسى عند التحرك الأخير أثناء مشكلتها مع دولة الإمارات العربية المتحدة حول جزيرة أبو موسى، الإعلان عن عدم تنفيذ إعلان دمشق وإبعاد كل من مصر وسوريا عن المنطقة لأنها ترغب في أن يكون الأمن في منطقة الخليج من مسؤوليتها هي شخصياً ونحن في دراستنا نفرق دائماً بين الخليج كخليج وبين الدول العربية تستلزم دعم وأمن عربي.

أما إذا تحدثنا عن الخليج كممر مائي فلإيران الحق في أن تكون مشاركة في تأمين الخليج نفسه وليست مشاركة في تأمين الدول العربية الخليجية. أيضاً تحاول إيران إحداث شق بين دول الخليج العربي وهو ما ظهر من التحرك الإيراني الأخير في المشكلة التي تولدت ما بين قطر والمملكة العربية السعودية.

بالنسبة للسودان فنجد أن نظام الحكم في السودان وبتولي الفريق البشير رأى أن لا إمكانية لحل مشكلة الجنوب إلا باستخدام القوات المسلحة ومن هنا سعى لإحضار مصادر تسليح الجيش السوداني ولأن مصر ترى أن هذه المشكلة هي مشكلة داخلية وأن على السودان أن يتبع الطرق السلمية لحل هذه المشكلة فقد أحجمت مصر عن إمداد السودان بالسلاح ليستخدم ضد الجنوب لأنهم الإخوة المصريين لكي لا نقول الإخوة السودانيين. ومن هنا اتفق نظام الفريق البشير مع الأهداف الإيرانية في المنطقة وقامت إيران بعقد صفقة سلاح مع الصين مقدارها ٣٠٠ مليون دولار لمساندة السودان وتواجد وجود عسكري إيراني في داخل السودان. أيضاً في اتجاه الصومال نجد أن الحركة الإسلامية وهي حركة أولية تتلاقى في أهدافها مع إيران ومن هنا كانت هذه الحركة في الفترة الأولى تحاول أن تستولي على ميناء المحيط حتى يمكنها أن تتلقى إمدادات من إيران وإذا ما تمكنت إيران من تشكيل حركة إسلامية خمينية كما نقول في السودان وفي الصومال يكون لها سيطرة كبيرة في هذه المنطقة. أيضاً لم تخل اليمن من التحرك الإيراني اتجاهها. أيضاً لم تخل مصر من مثل هذا التحرك بدفع عناصر التخريب وإمدادها ودفعها من داخل السودان للعمل في جنوب مصر. أيضاً تتحرك إيران في اتجاه إحباط محاولات السلام مع إسرائيل في مؤتمر السلام الحالي بدعم

حركة حماس وجماعة الجهاد الإسلامي في الأراضي المحتلة وحزب الله في الجنوب لأنه ليس من صالح إيران وجود الاستقرار في العالم العربي ومعنى وجود استقرار سواء كان داخلياً أو خارجياً أنه سيكون هناك تنمية شاملة في الدول العربية وبذلك يمكنها أن تجابه الأهداف والأطماع الإيرانية. تلك كلمة سريعة عن التحرك الإيراني في المنطقة.

أتعرض - وآسف أنني سأطيل - للجزء الأخير المتعلق بالتعاون العربي الأفريقي. والورقة التي لم تقدم لنا في هذه الجلسة فأقول هنا إن العلاقات العربيةالأفريقية وهي ترجع إلى أكثر من ألف عام وهي ليست وليدة اللحظة. وسوف أركز على التعاون العربي الأفريقي. ففي الفترة ما بين ١٩٥٢ و١٩٦٧ تم تعميق القومية العربية وظهر تيار أفريقي ينادي بالأفريقانية ويهدف إلى رد اعتبار الرجل الأسود وتحقيق الوحدة الأفريقية. وأنشئت منظمة الوحدة الأفريقية التي ضمت في هذا الوقت ست دول عربية هي أعضاء في جامعة الدول العربية أيضاً وبالرغم من ذلك فلم تتخذ منظمة الوحدة الأفريقية أية قرارات لصالح القضية الفلسطينية في حين أصدرت جامعة الدول العربية بعض القرارات لصالح أفريقيا. الفترة الثانية من سنة ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣ وسجلت هذه الفترة تحولاً حقيقياً في العلاقات العربية الأفريقية وقطعت ثماني دول أفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وشكلت لجنة الحكماء الأربعة لمحاولة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ حقيقة أنها لم تنجح ولكن كانت محاولة أفريقية مشكورة. الفترة ما بين ١٩٧٣ إلى ١٩٧٧ وتعتبر حرباً مع إسرائيل وعقدت عدة مؤتمرات أفريقية عملت لصالح التعاون العربي الأفريقي فنجد مؤتمر وزراء الخارجية للدول الأفريقية في أديس أبابا في نوفمبر ١٩٧٣ ثم تلاه مؤتمر القمة السادس وفي اجتماع وزراء الخارجية في مقاديشو عام ١٩٧٣ دعى لعقد قمة عربي أفريقي وافق عليه مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط في أكتوبر من العام نفسه. وفي أبريل ١٩٧٦ تم عقد مؤتمر داكار والذي حضره وزراء الخارجية العرب والأفارقة والذي أصدر وثيقة داكار والتي شملت إعلان برنامج العمل من أجل التعاون العربي الأفريقي. الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩ عقد المؤتمر العربي الأفريقي الأول في مارس ١٩٧٧ وأصدر وثائق هامة للتعاون ونعتقد أن المؤتمر قد حقق النتائج الإيجابية الآتية:

- تحديد الخطوط العريضة للخط السياسي للدول العربية والأفريقية.
- تحديد أسلوب التعاون الاقتصادي.
- إنشاء هياكل تسهيل التعاون هي مؤتمر القمة ولجنة دائمة ولجنة تنسيق مجموعات عمل متخصصة ومحكمة عربية خاصة أو لجنة تحكيم.

أما منذ عام ١٩٧٩ فقد أصيب التعاون بحالة من الجمود تجري محاولات الآن لإحيائها وجاء التعاون في خلال هذه الفترة على المستوى الثنائي ولا شك أن هناك علاقة ما بين الأمن القومي العربي والأمن القومي الأفريقي وهو ما نسميه الأمن العربي الأفريقي.

ففي هذه الأيام نجد أن العالم يمر بالكثير من المتغيرات التي لها آثارها على كلا العالمين العربي والأفريقي على حد سواء. وأن استراتيجيات القوى الكبرى وأهدافها ومصالحها تتعارض في كثير من الأحيان مع متطلبات الأمن العربي الأفريقي وهنا نشير إلى ضرورة وجود تحرك عربي أفريقي مشترك لمواجهة هذا المشكل. وهناك العوامل الرئيسية التي تدفعنا لمثل هذا التحرك وخاصة الناحية الجغرافية فكلانا يشكل كتلة استراتيجية هامة وأن جزءاً كبيراً من العالم العربي يقع في أفريقيا. أيضاً إن الصراع العالمي والعالم العربي ودخولها في الصراع العالمي يشكل تهديداً لأمنها.

النقطة الأخيرة وهي عدم وجود وجهة نظر للأوضاع الاقتصادية حيث تعتبر القوة الكبرى أن كلا من العالم العربي وأفريقيا هو مخزن للمواد الأولية التي يجب أن تنقل اليهم للاستفادة منها في الصناعات المتقدمة ثم إعادة تصدير هذه الصناعات المتقدمة ثم إعادة تصدير هذه الصناعات مرة أخرى إلى الدول العربية بأسعار مرتفعة. أيضاً – لكي لا أطيل – هناك قضايا مشتركة بيننا يجب أن تدفعنا إلى العمل المشترك لحل عدة قضايا كمشكلة اللاجئين، مشكلة التخلف وإهدار الإمكانيات، عدم امتلاك الردع النووي، الاستقطاب الدولي، ضعف المنظمات الإقليمية. وإذا ما تعرضنا إلى تقييم التعاون العربي الأفريقي المشترك فسوف نتعرض إلى تقييمه في نقطتين رئيسيتين:

الأولى تتناول مسألة التعاون وأجهزة التعاون المشترك وهنا نجد أنه قد تم التخطيط السليم ووضع الأهداف والغايات المنشودة من التعاون التي تحقق نموذجاً خاصاً يتمشى مع الدول العربية الأفريقية في آن واحد بما يحقق مجالات التعاون التي نص عليها مؤتمر التعاون العربي الأفريقي الأول الذي عقد في القاهرة سنة ١٩٧٧.

أما النقطة الثانية فهي تقييم العمل نفسه. العمل العربي الذي تم والذي يهدف إلى تحقيق التخطيط الموضوعي وبتقسيم هذه الأعمال نجد أن هناك هوة كبيرة بين التخطيط والتنفيذ ولم تستطع المنظمات التي أنشئت أن تمارس أعمالها بالأسلوب السليم ولم تستطع أن تجابه ما واجهه التعاون من عقبات نظراً للمتغيرات الإقليمية والعالمية لذا لم يأت التعاون على المستوى الجماعي ولكنه استمر على المستوى الثنائي ونلاحظ هنا استبعاد الدور

التنظيمي لجامعة الدول العربية في حين أنه كان يمكن للجامعة المساعدة في تنظيم عملية التعاون بالاشتراك مع منظمة الوحدة الإفريقية وهنا نطرح مستقبلية للتعاون العربي الأفريقي حيث تجيب هذه النظرة على السؤال المطروح: ما المطلوب من التعاون العربي الأفريقي؟ الإجابة ولا شك تقول هو المساهمة بقدر الإمكان في بناء مجتمع عربي أفريقي بعيداً عن الخصاصة والفقر والمجاعة وسوء التغذية والمرض والأمية، مجتمع يعرف كيف ينمي موارده الطبيعية والبشرية لصالحه وقبل كل شيء يمكنه استيعاب ما يمكن أن يوفره له التعاون والتبادل مع دول العالم المصنعة وغير المصنعة، مجتمع يحسن توزيع ثرواته في شتى طبقاته الاجتماعية، مجتمع يسوده الأمن والاستقرار، مجتمع يبرز إلى الوجود دولياً ليصبح طرفاً من أطراف المجموعة العالمية ويشارك في تطوير وتحسين العلاقات بين دول وشعوب العالم مع تأكيد ذاتيته ومميزاته الحضارية والثقافية والدينية واللغوية. وهنا نحدد بعض الركائز التي يجب أن يعتمد عليها مثل هذا التعاون:

١ – وجود استراتيجية شاملة للتعاون يمكنها تحقيق الهدف من التعاون.

٢ – شمولية التعاون لا يجب أن يقتصر على جانب دون الجانب الآخر.

٣ – تقوية البنية الأساسية للدول العربية والأفريقية حيث إنها الأساس للتنمية الشاملة لأي دولة.

٤ – أن يكون التعاون متبادلاً بين الدول الأفريقية وبعضها البعض.

٥ – أن يكون متبادلاً بين الدول العربية وبعضها البعض حتى يمكن أن نحقق التعاون بين الدول العربية والدول الأفريقية وهنا يبرز وجوب عدم إهمال دور الدول العربية والأفريقية الأعضاء في جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية.

٦ – إبعاد مؤسسات التمويل العربي وهذه مهمة جداً عن السياسة وأن لا تستخدم السياسة أو التمويل العربي كعقاب للدول الأفريقية التي لا تنحاز للسياسة العربية.

٧ – وأخيراً يجب أن يكون هناك تعاون ثقافي وإعلامي وهو أحد الركائز الهامة في التعاون لمواجهة التحدي الحضاري مع الشمال الأوروبي.



تعقيب البروفسور جان بول شارنيه:

إن منطقة القرن الأفريقي التي سبق التحدث عنها هي منطقة واسعة تمتد من إسرائيل إلى كينيا وحتى إلى أبعد من ذلك، وهذا ما يؤكد لنا أننا أمام تركيبة موزاييك أتنية ودينية وسياسية وجيو – استراتيجية. وما سمعناه من محاضرات حول هذه النقطة كان غنياً وكافياً إلى حد أنني لا أستطيع أن أضيف عناصر كثيرة خلال الفترة الزمنية المحددة لي ولكنني سأحاول عرض وجهات نظر تركيبية تتعلق بالمحاضرات التي سمعناها وبمنطقة القرن الأفريقي نفسها، وبناء على هذا فقد تبين لي وجود ثلاثة نماذج من الخطابات.

النموذج الأول هو خطاب تحليلي، وطبعاً لست بوارد تصنيف كل محاضر ولكن هدف الخطاب التحليلي هو إعادة تذكيرنا ببعض العناصر التي تعتبر أساسية، وبإنعاش ذاكرتنا وبتزويدنا بعناصر جديدة نجهلها.

النموذج الثاني هو خطاب منبثق من الخطاب التحليلي وهدفه أن يدع مكاناً لانكماش الصراعات من جهة، ومن جهة ثانية لحركة سير المؤسسات الإقليمية أو الدولية.

وتلاحظون الفرق هنا ما بين التحليل الذي يلزمنا أن نأخذ الأحداث الحارة والتي تعتبر أكثر دموية في هذه المنطقة من العالم، وما بين الوصف السهل لتحقيق لما كان يجب أن يكون عليه الحدث علماً أنه أثناء احتدام المعارك بين الذين يحملون رشاشاتهم لا يطرحون على أنفسهم هذا النوع من المشاكل.

النموذج الثالث هو الخطاب المستقبلي الذي يحمل الأمل، وهو الذي ينقلنا من الحدث الأكثر احتداماً إلى عمق المستقبل الذي سيأتي، وهنا لا يسعني كمدير لمركز الأبحاث الاستراتيجية إلا أن أضع ثقتي الكاملة بطبيعة الإنسان الطيبة.

استنتاجاً، أظن أنه من الضروري العودة إلى المفاهيم الجيو – استراتيجية للأنظمة السياسية أو الجيو – سياسية، ولتوضيح ذلك لن آخذ كل بلد على حدة بل سأجمع كافة الدول ولكن سأحاول أولاً تقديم نموذجية أخرى للخطاب السائد حالياً في هذه المنطقة وسأفرق بين المحاضرين السابقين دون أن أصنف أو أن أسمي أحداً.

هناك خطاب الأقليات التي تعتبر نفسها معاكسة وأعني هنا مختلف الأقليات الدينية وتحديداً المسيحية في لبنان ولن أقول في إسرائيل لأنها قد تستطيع أن تتساءل عن وضع المسيحيين في لبنان والأقباط في مصر والمسيحيين في جنوب السودان وفي أثيوبيا. وهناك

الخطاب الذي نعبر عنه بشكل سيء باللغة الفرنسية وهو الخطاب الإسلامي أو الخطاب الأصولي.

المهم أن المحاضر عندما يمر على واحد من هذه الخطابات فإنه وبشكل آلي يغير السياسة التي يمثلها دون أن يتحدث عنها هل هي سوداء أو بيضاء علماً أن الفكر الإنساني ليس حرباً. كما تتغير محتويات المحاضرات ولهجاتها ومن هنا فإن الأمر المشروع هو أن نعرف الخلفيات المدنية والفلسفية السياسية لكل متحدث.

إزاء هذه الحلقة المتشابكة من نماذج الخطابات المتعددة سنحاول وبشكل تركيبي أن نعالج المنطقة التي نحن بصدد الحديث عنها، واستخلاصاً مما سمعنا فإن هناك بلدين يمكن اعتبارهما محاصرين: هما مصر المحاصرة بالتوسع الأصولي الإسلامي وأثيوبيا الماركسية سابقاً التي استعادت هويتها القطبية الغالبة وطبعاً إذا انفصلت عنها اريتريا. وإضافة إلى هذه الدول التي تظن حقاً أو خطأً أنها محاصرة هناك الدول المتفجرة مثل جيبوتي والسودان مع ما فيها من مشاكل في الجنوب وهناك أيضاً الصومال، وهذه الدول الثلاث تنخرط في موزاييك إتني وقبلي وتطرح هذه الاتنية على نفسها أسئلة كثيرة منها: هل يجب أن نكون مستقلين؟ هل يجب أن نقبل بالبقاء داخل دول محددة من القانون الدولي ونمسك في نفس الوقت بالسلطة؟ أم يجب علينا تقاسم السلطة؟

وبالعودة إلى قضية مهمة مثل قضية اريتريا فقد تبين لي من خلال تعليمي هناك ومن خلال طالبة من طلابي تحضر الدكتوراه حول هذا الموضوع أن انفصالاً أو انقساماً قد يحصل بين اريتريا ذات أغلبية مسلمة وبين قسم آخر ذي أغلبية مسيحية. وهناك أيضاً الصومال وجيبوتي التي لا تضم فقط قبائل عفار وعيسى بل قبائل أخرى أيضاً. وعليه نتساءل هل قبيلة عفار ستشكل دولة وتنقسم عن جيبوتي أم أنها ستخرج خارج البلاد إلى الدول المجاورة؟ كما قاله لي بعض الجيبوتيين من قبيلة عفار هو أنهم لا يرغبون بالذهاب إلى أي مكان ولا يرغبون بتقاسم البؤس مع جيرانهم بل سيحاولون عبر النظام الموجود وعبر الحدود المرسومة أن يحصلوا ولو على قليل من السلطة وذلك عبر دستور البلاد وعبر الانتخابات.

استنتاجاً مما تقدم نرى كيف أن التمفصلات التاريخية – الجغرافية والسوسيو – جغرافية تفرض نفسها على الساحة المحلية وتخلق تشويشاً إلى حد يصعب معه معرفة التوجهات والنتائج الكبرى المستقبلية التي سترسخ نظاماً سوسيو – استراتيجياً أو معرفة التوازن النسبي الذي قد يسود نصف قرن في حال استطاعت البنية السوسيو – استراتيجية

الاستمرار نصف قرن.

بعيداً عن هذا ماذا سيحصل؟ لقد ألمحنا إلى دور الغرب ولا نستطيع بعد التلميح إلى دور الاتحاد السوفياتي سابقاً أو إلى روسيا علماً أنني ومنذ خمس سنوات شاركت في مؤتمر وكان حديثنا يدور حول تأثير القوات البحرية السوفياتية. وطبعاً لست هنا بصدد صناعة التاريخ ولكن يجب التذكير بأننا إذا أردنا وضع التاريخ في عمق المستقبل فيجب علينا أن نضع التاريخ في عمق الماضي وبذلك نستطيع معرفة أسباب الانقطاع الحاصل حالياً أو الذي سيحصل مستقبلاً. ولكن على المستوى الخارجي من سيحصد ذلك؟ طبعاً لن أعود إلى معالجة التحالف القديم بين أميركا واسرائيل بل وبعيداً عن ذلك يهيأ لي أن الغربيين يريدون أن يجعلوا من البحر منطقة حرة وذلك بهدف الحصول على تجارة حرة وهذا يعني أن وجهات نظر التطوير بين المستعمرين الجدد يريدون بحراً حراً ليستطيعوا تصدير المواد الأولية وإعادة استيراد المنتجات المصنفة ولن أشرح بالتفصيل هذه النقطة لأنها لا تخص منطقة القرن الأفريقي وحده بل تخص كل المحيطات ومن هنا فإنني سأعود إلى المنطقة التي نحن بصدد الحديث عنها والتي تتلخص قضاياها الواسعة بمسائل كبيرة ولكن عمَّ نتحدث؟ عن الضغط على إسرائيل وعن المساعدات الإنسانية وعن قانون تطبيق حقوق الإنسان أو عن إرسال بعض الأرز إلى الناس في الصومال وفي أماكن أخرى؟ ولكن كل هذا ليس موضوعنا، علماً أن باستطاعتنا التحدث أيضاً عن عدم فعالية القانون الدولي وعن شرعية هذا القانون في المساعدات الإنسانية، وبوسعنا التحدث كذلك عن السياسة الأميركية وعن كيفية صنعها وأسباب وجودها ولكنني لو تحدثت عن كل هذا لكنت أشبه بصدى صوت النظريات التي تطرقت إلى هذه الموضوعات.

حسب بعض المعتقدات فإن موقف الولايات المتحدة الأميركية من عملية تصاعد الأصوليين هو غامض، فمن جهة وتحت ستار تقديم مساعدات إنسانية إلى الصومال فإنها تحاول منع أي طرف أصولي من تسلم السلطة ومن جهة أخرى فإن الولايات المتحدة ليست مستاءة كثيراً من التصاعد الإسلامي لأنه برأيها لا يؤدي إلا إلى إزعاج الحكومات المحلية.

هذه الظروف تسمح للولايات المتحدة بفرض وصاية على الحكومات المحلية تحت شعار دعمها وتحذيرها من مخاطر تفجر الأوضاع. ولكن من يريد تفجير الأوضاع؟ وفي أي إتجاه؟ لتوضيح ذلك عليكم الرجوع إلى نموذجية الخطاب الثانية التي تحدثت عنها والتي يجب أن تنظروا اليها وفق خياراتكم الدينية والفلسفية والمدنية.

الجلسة الخامسة

آفاق التعاون الأمني والاستراتيجي العربي - الأوروبي
في ظل النظام العالمي الجديد

رئيس الجلسة:

دكتور جان بول شارنييه

أوراق الجلسة:

١ - بول ماري دي لاغورس.

الاستقرار في منطقة حوض البحر المتوسط
كعامل لتحقيق السلام والأمن في ظل نظام عالمي جديد.

٢ - الأستاذة مي شرتوني.

التوازن الجيوبولوتيكي الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي

٣ - هيثم الأيوبي.

تجريد منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي
وتخفيض حجم التسلح التقليدي في ظل السلام الشامل.

٤ - دكتور جان بول شارنييه.

دور المجموعة الأوروبية في ملء الفراغ الاستراتيجي في جنوب البحر المتوسط
بعد انهيار الاتحاد السوفياتي واحتمال ضعف السيادة الأميركية.

٥ - تعقيب:

دكتور علاء طاهر.

دكتور عبد الفتاح غربال.

٦ - كلمة السيد معروف الدواليبي.

مستشار الملك فهد.

الإستقرار في منطقة حوض البحر المتوسط
كعامل لتحقيق السلام والأمن من أجل نظام عالمي جديد

بول ماري دي لاغورس
صحافي ورئيس تحرير مجلة الدفاع الوطني – باريس

أقدم جزيل امتناني وشكري لمنظمـي المؤتمر الذين وفروا لحواراتنا جواً كبيراً من الحرية ومن عدم التقيد والتي لولاها لما تحققت نفس القيمة المتوخاة. لذا وانطلاقاً من هذه الحرية وعدم التقيد سأعالج الموضوع الذي أسند الي.

في البدء أضع موضع تساؤل عنوان المحاضرة وهو "الاستقرار في منطقة حوض البحر المتوسط كعامل لتحقيق السلام والأمن في ظل نظام عالمي جديد" والسؤال هو هل الاستقرار هو عامل للأمن والسلام؟ أهو كذلك في كل فرضية؟ الجواب طبعاً لا.

إن الدول والحكومات السياسية والاجتماعية التي تدعم دائماً كل ما هو متفوق تجد نفسها باستمرار مستعدة للتمجيد بمزايا الاستقرار، وهذا أمر طبيعي لأن هذه القوى تعبر من وراء ذلك عن ميلها للاحتفاظ بموقعها المتفوق، ولضمان سيادتها التقليدية، وليس من شأننا مراقبة هذه الامتثالات.

عندما نراقب الاستقرار عن قرب نجد أنه يتضمن أيضاً حالة من التوتر الدائم، حالة تفرض نفسها رغم إرادة الشعوب وتولد خطر نشوب صراع دائم بلا ملل، وأحياناً ضغطاً وحشياً ضد كل قوى المعارضة.

وفق هذه الظروف يمكن دائماً الادعاء بأن الاستقرار هو عامل للسلام وللأمن، وهذا ما تدعيه الحكومة الإسرائيلية من أجل ضمان الاستقرار في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها منذ العام ١٩٦٧. ولكن من يصدق أن هذا العامل من الاستقرار مستمر في حفظ السلام والأمن.

في السابق تفاخرت الدول الاستعمارية بمزايا الاستقرار الذي فرضته لأنها كانت تريد الاحتفاظ بامبراطوريتها، ولكننا جميعاً نتذكر أن الثمن لقاء ذلك كان حروباً طويلة وقاسية، ولهذا فإن الاستقرار ليس عاملاً للسلام والأمن إلا إذا عبر عن أوضاع سياسية واستراتيجية واقتصادية واجتماعية متوافقة مع تمنيات الشعوب المعنية، وإذا لم يتوفر ذلك فإن الاستقرار يبقى هشاً وغير قادر على مقاومة صدمات التغيير والأزمات والصراعات.

وباختصار فإن الاستقرار يمكن أن يتضمن الجيد والسيء، يمكنه أن يوفر حالة من

السلام متوافقة مع تمنيات ومصالح الشعوب، والتي هي الشرط الأسمى لتقدمها الاقتصادي، ويمكنه أن يكون سكبة رصاص تخنق الاحتجاجات والمطالبات والمعارضات التي تهدد النظام المفروض والمرفوض من قبل الشعوب.

بناء على ما تقدم فإن السؤال المطلوب معرفته هو: هل تشهد منطقة المتوسط استقرارا حقيقيا ومبررا. وإذا كانت الحالة على العكس فهذا يعني أن الاستقرار يتضمن توترات وعدم توازن بالضرورة سيؤدي يوما ما الى انفجار أزمة. على هذا السؤال يجب أن نجيب، وعلى هذا السؤال سنحاول إيجاد بعض عناصر الإجابة.

على ضفاف المتوسط تشهد بعض الدول أوضاعا مستقرة على حدودها وداخل أنظمتها وفي إطار علاقاتها المتبادلة. ولكن هذه الملاحظة تحمل في داخلها مفارقة وهي أننا لا يمكننا التحدث عن استقرار حقيقي عندما لا تستفيد الدول أو الأنظمة من تنمية اقتصادية طبيعية، حتى ولو لم تكن هذه التنمية كافية ومتواصلة. كذا وبرأيي يمكننا التحدث عن استقرار حقيقي في حال توفر الشرطين التاليين: توافق الأنظمة مع تمنيات الشعوب، وتنمية اقتصادية متواصلة. وأظن أن هذين الشرطين متوافران في عدة دول تقع عند الحوض الشمالي للمتوسط مثل فرنسا وإيطاليا وأسبانيا واليونان، ويمكن توفيرهما في دول تعاني من بعض المصاعب مثل تركيا وما تسببها لها أزمة الأكراد.

ويمكن القول إن هناك دولا أخرى تسير على هذا الطريق ولكنها لم توفر الأمن اللازم للأنظمة الديمقراطية في ممارسة دورها، وهذا ما ينطبق على تونس ومصر، وننوه هنا أيضا بالليبرالية التي شهدتها الجزائر وفي خريف عام ١٩٨٨ حتى نهاية عام ١٩٩١.

وطبعا نحن هنا لسنا بوارد توزيع مكافآت أو توبيخات أو تهان أو انتقادات، ولكننا نريد قياس فرص الاستقرار التي تحظى بدعم شعبي والتي تستفيد منها الدول والأنظمة وبناء على ذلك ليس من المستبعد إبقاء علامات استفهام حول الكثير من الأنظمة أو الدول.

وبالمناسبة تجدر الإشارة الة أن الاستقرار الجغرافي الذي يسود الجزائر والمغرب وتونس وليبيا ومصر عبر الاعتراف المتبادل بحدود هذه الدول يمنح المنطقة فرصة فرض السلام، علما أن بعض الدول تقيس وضعها الاقتصادي والاجتماعي الداخلي قياسا لواقع مجتمعاتها واقتصادها بينما دول أخرى تنظم وضعها قياسا للتمديد غير المتناهي للصراع الدائر في الشرق الأوسط. ومن هنا فإن لا أحد باستطاعته أن ينفي قوة عامل عدم الاستقرار الذي يولد أزمة دائمة لمجتمعات ولاقتصاديات عدة دول في المتوسط.

وحتى لا نخرج عن الموضوع الذي أسند إلينا أمر معالجته وحتى لا نطيل التحليل

العام عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية سنشير الى بعض خصائص هذه الأزمات ومنها: هناط نشاط اقتصادي ما دون النمو لقطاعات واسعة مع ما يعكس ذلك من نتائج اجتماعية، وهناك أيضاً ما هو خطير جداً ويعود الى الانقسام الحاصل داخل هذه المجتمعات بين أقلية مرتبطة بالحياة الاقتصادية العالمية ومتأقلمة مع العالم الحديث اجتماعياً وتقنياً وثقافياً، وبين أغلبية تعيش معزولة عن النظام الاقتصادي العالمي. وهناك العائدات البترولية لعدة دول، والتي تعتبر الداعم الوحيد للتنمية والتي تحل مكان عمل مجموع المواطنين ومكان استغلال جملة طاقاتهم لمواجهة أية أزمة. في شتى الأحوال فإن معظم دول جنوب وجنوب شرق المتوسط لم تخرج من أزماتها وهذا ما قد يعميها عن رؤية ما يهدد بشكل أساسي النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي المفروض.

إضافة الى ما تقدم فإن ثبات عدم التوازن القديم يعبر عن نفسه في استمرار الصراع العربي – الاسرائيلي. من هنا يجب الأخذ بعين الاعتبار النتائج التي تؤدي الى فرض الاستقرار في كل المنطقة. فالوقت الذي يمر ليس بريئاً، والوقت الضائع في هذه المنطقة خطير ومع ذلك لا يتم بذل الجهود الضرورية لإيجاد تسوية عادلة للصراع الدائر في الشرق الأوسط، بمعنى أنه لم يتم الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعوب المعنية وبشكل خاص للشعب الفلسطيني الذي انعدمت حقوقه، وفي هذا الصدد فإن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية كبيرة إزاء الصراعات القديمة والمرحلية الدائرة في هذه المنطقة والتي لها انعكاسات ضخمة على عدم الاستقرار.

لنتذكر سلسلة الانقلابات والثورات التي تعاقبت منذ العام ١٩٤٨ والتي توجت بالثورة المصرية عام ١٩٥٢، ولنتذكر النتائج المأساوية التي خضع لها قسم من الشعب الفلسطيني على الأراضي اللبنانية. وهذا البلد البائس لبنان الذي أصبح ساحة معركة رئيسية في الصراع العربي – الإسرائيلي والذي تسبب في إعادة إحياء صراعاته الداخلية. ولنسأل عن العلاقات بين الاتفاقات الإسرائيلية – المصرية التي أثمرت عن إقامة سلام منفصل وبين نشوب حرب عام ١٩٨٢ وما استبقتها من مآس.

إن هؤلاء الذين كانوا يفكرون في أن انتصاراً عسكرياً إسرائيلياً قد يؤمن بالقوة الاستقرار في المنطقة ويضمنه بفضل حدوث صدمة نصر عسكرية أكيدة. إن هؤلاء كانوا يعيشون في الوهم لأن هذا الاستقرار غير قابل للاستمرار ولا للتجذر بل كان وببساطة شبيهاً بالسلام الذي تحاول إسرائيل فرضه مع النمو المتصاعد للانتفاضة.

وهناك عوامل أخرى من عدم الاستقرار. وبودي هنا التلميح الى الأزمة المفتعلة في

جنوب – شرق أوروبا والمتوسط الشرقي من قبل يوغوسلافيا المفككة والمحاطة بأنظمة منقلبة على البلقان. وطبعاً لا يمكننا هنا تحليل هذه الأزمة رغم أنه من الضروري دحض الحقائق المخالفة والأخطاء التي ارتكبت في هذا الصدد ولكن يجب أن نحصر أنفسنا في إطار هذه المحاضرة المختصرة جداً. علماً أن التجربة هنا مثل غيرها في مكان آخر إذ تثبت أنه من غير الممكن تعميم الاستقرار طالما أن النظام المفروض لا يتوافق مع المتطلبات الرئيسية للشعوب، ويبدو أنه لا توجد وسيلة لإنقاذ الاتحاد اليوغوسلافي علماً أن هذا الاتحاد عاش ٧٠ سنة. والتعايش كان حياً في هذا البلد على الأقل طيلة الـ ٤٥ سنة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وليس من السهل علينا نحن المهتمين بمشاكل المتوسط والشرق الأوسط أن ننسى الدور الذي أدته يوغوسلافيا في المرحلة الأخيرة من النضال ضد الاستعمار عبر مساندتها لعدة حركات وطنية في هذه المنطقة من العالم وتحديداً لجبهة التحرر الوطني الجزائرية، كما يجب ألا ننسى الدور الذي أدته يوغوسلافيا دولة وشعباً مع الدول المستقلة حديثاً والتي كانت توحي لها بالهرب من مذلة الخضوع لأي معسكر أو الخنوع للحرب الباردة. هذه المرحلة ليس بالإمكان نسيانها. في شتى الأحوال ولطالما أن هذه الصفحة قد طويت فلقد كان من الضروري أن تحدد الشعوب خياراتها.

إن التمسك باستقرار الدول والحدود ينفرط مباشرة عندما لا يتوافق ذلك مع رغبات الشعوب، فالاستقرار ليس سوى قناع لعمليات الاضطهاد والفتن والأزمات والحروب. إن الاستقرار يعكس في عمقه حقيقة كل هذه الأعمال. وإذا أردت هنا الاستشهاد بالمأساة اليوغوسلافية فلأنها تمس بشكل مباشر المنطقة التي نحن بصدد الحديث عنها وعلى كافة الأصعدة الجغرافية نسبة لوجود الجمهوريات القديمة على طول شواطىء الأدرياتيك الذي هو امتداد للمتوسط، والاستراتيجية لأن البلقان ينفتحون على المتوسط الشرقي ويشترطون الأمن، والسياسة لأن صدى الصراعات الدائرة في يوغوسلافيا سابقاً تترك آثاراً ليس فقط على الدول المجاورة ذات الأغلبية المسلمة مثل ألبانيا أو على الدول ذات الأقلية المسلمة مثل مقدونيا وبلغاريا ولكن أيضاً على كل دول هذا القسم من أوروبا وعلى أكثرية دول آسيا والشرق الأوسط.

ختاماً فإن الاستقرار وعدم الاستقرار في منطقة المتوسط يمتزجان وتنبع كل حالة من ذهنية الشعوب وبقدر ما تكون هذه الشعوب مكتفية أو مهانة. وحيث تكون الشعوب مكتفية يكون النظام العالمي معززاً، وحيث تكون الشعوب مهانة تنتصر الفوضى وتبقى هي السائدة لطالما أن متطلبات الشعوب لم تتحقق.

التوازن الجيو بوليتيكي الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وتأثيراته على السلام والأمن في العالم العربي

الأستاذة مي شرتوني
المعهد العالي للعلاقات الدولية / باريس

سأبدأ عرضي ببعض المفاهيم المتعلقة بعنوان محاضرتي وهي أولا مفهوم التوازن الجيو - بوليتيكي العالمي، وثانيا مفهوم المتوسط.

في البداية سأتحدث عن مفهوم التوازن الجيوبوليتيكي العالمي إذ مع سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩ شاعت التفسيرات المتنوعة والمتناقضة حول طبيعة النظام العالمي الذي سيسود بعد انتهاء الحرب الباردة وبذلك وخلال السنوات الثلاث الأخيرة قد تم الانتقال من التفسيرات التي كانت تتحدث عن نظام متعدد الأقطاب ويعطي الأولوية لتفوق العامل الاستراتيجي، الى التفسيرات التي تعطي الأولوية للعامل الاقتصادي، ومن ثم وبشكل مفاجىء بعد نشوب حرب الخليج بدأ الحديث يدور عن نظام القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة الأميريكة وتم التعويض عن الضعف الاقتصادي بقوة عسكرية لا تضاهى.

والملاحظ أنه مع سقوط الأنظمة في أوروبا الشرقية وتحديدا في الاتحاد السوفياتي لم يتردد البعض في استنتاج أن ما حصل يشكل "نهاية التاريخ". وهذا الاستنتاج توصل اليه فرنسيس بوكييماما في كتابه الذي أعتقد أن الكثيرين منكم قد أطلع عليه، وقصد بنهاية التاريخ أنه نهاية تاريخ الأيديولوجيا والانتصار النهائي للقيم الغربية التي تعتبر عالميا أنها كناية عن اقتصاد السوق وعن التعددية السياسية.

وإذا وضمن هذا الإطار أصبح للتاريخ من الآن وصاعدا مسار وحيد لا عودة عنه، وهذا ما يجري في دول أوروبا الشرقية التي تطبق بمعاناة كبيرة تحولاتها الديمقراطية وعملية انتقالها الى اقتصاد السوق الحر أكثر مما يجري في الدول المسماة بالجنوب والتي إذا لم تتأقلم مع هذه الديناميكية الجديدة فإنها ستجد نفسها خارج "التاريخ".

هذه النهاية للتاريخ قد تولدت برأي البعض من نظام دولي أفضل تركيبا وتنظيما وقيادة وأكثر ثباتا وذلك على عكس وجهة نظر دول أخرى والتي ترى أن عالم ما بعد الحرب الباردة هو أكثر تزعزعا من سابقه، وما الصراعات التي تدور في العالم برأي المتمسكين بهذه الفرضية إلا نتيجة الاضطرابات العالمية ونتيجة اختفاء وجود قطبين،

واختفاء القواعد الصارمة التي كانت سائدة ومعروفة. وبمعنى آخر فإن اختفاء قطبين من هذا العالم وانتهاء الحرب الباردة قد أديا الى سيادة المنطق الإقليمي للصراعات والذي كان سابقا مجمدا ومستوعبا بفضل الرقابة التي كان يمارسها القطبان، وكل في منطقة نفوذه.

إن النظام العالمي الجديد الذي تحدثوا عنه كثيرا بعد انتصار الحلفاء في حرب الخليج كان من المفترض أن ينفذ عبر إعطاء دور أكبر لمنظمة الأمم المتحدة في عملية الدفاع عن حقوق الإنسان والشعوب وتحديد حقوقهم المشروعة في التدخلات الإنسانية، والمتمسكون بهذا التوجه يعارضون وجهة النظر المتشائمة التي تتحدث عن فوضى جديدة عالمية لأن التناقضات بين الشرق والغرب لم تعد موجودة ولم تعد تشكل مصدرا لعدم الاستقرار على المستوى العالمي وبين ما هو سائد اليوم من الانقسام بين الشمال والجنوب ولهذا فإن المعطيات الآن أكثر تعقيدا وأكثر عرضة للتدخلات الخارجية. المتمسكون بهذه الرؤية المتشائمة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة يعطون مثالا على وجهة نظرهم وهو الوضع العراقي اليوم هو أفضل تعبير عن الاستراتيجية الأميركية التي أدارت بدقة الصراع العسكري ومن ثم ادخلت البلاد في نفق سياسي خلال مرحلة إدارة ما بعد الحرب. وحسب رأي المتمسكين بهذه النظرية أن الرئيس الأميركي بوش سيترك لخلفه وضعا متفجرا داخل الساحة العراقية مع كل عوامل عدم الاستقرار على المستوى الإقليمي، وسأتحدث بالتفصيل عن هذه النقطة لاحقا.

والنتيجة فإن كل هذه المقاربات سواء كانت متفائلة بنظام عالمي جديد أكثر عدالة عن سابقه أو كانت مأساوية، أو سواء كانت ترجع الى فرضية التطور التاريخي، وبغض النظر عن الاعتبارات المتعلقة بالمصالح الاستراتيجية السياسية أو الاقتصادية فإن هذه المقاربات تعكس فهما متناقضا وهذا التناقض ينعكس علينا حسب انتمائنا الى جنوب أو شمال المتوسط.

وما هو صحيح أيضا أن هذه القراءات المتناقضة لا تبين إلا جزئيا مدى تعقيد وغموض عملية التحول في النظام الدولي الجديد، وتأكيد ذلك أصبح أمرا عاديا.

وإذا اعتبرنا أن التحول الذي يظلل بأشكال مختلفة مناطق العالم وخاصة جنوب المتوسط، فإن آثار ما بعد الحرب الباردة تختلف بدون أدنى شك كليا ما بين المغرب العربي والشرق الأوسط، والمقصود بالشرق الأوسط هنا المعنى الواسع للكلمة وليس فقط حدود العالم العربي لأن الشرق الأوسط يشتمل القوى غير العربية علما أن هذا التوضيح المفهومي والجغرافي يفرض نفسه في إطار "المتوسط" بالذات.

وعليه فإن مفهوم المتوسط كموضوع للبحث لا يثبت فكريا إلا فيما يتعلق بالمتوسط

الغربي وذلك لوجود مصالح مشتركة حقيقية على المستويات الاقتصادية والاستراتيجية ناهيك عن العلاقات التاريخية والثقافية واللغوية ما بين ضفتي المتوسط.

أما على صعيد العالم العربي فالمغرب والمشرق يشاركان في الأنظمة الإقليمية ولكن على مستوياتهما الجيو – استراتيجية الخاصة بهما وذلك رغم وجود روابط عميقة تنتج تواصلا دينيا – لغويا وثقافيا من المحيط الى الخليج.

وإذا اعتمدنا خطابا أكثر تصويرا فيمكننا القول بأن المغاربة الذين يستمدون هويتهم من الشرق فإن مصالحهم الحيوية تتعزز في الشمال عبر علاقة تعاون قوية مع دول المجموعة الأوروبية. وهنا أصل بالتحديد الى آثار ما بعد الحرب الباردة فيما يتعلق بالمغرب العربي. هذه الآثار أكدت وعززت بشكل رئيسي شكل علاقات جنوب – شمال ما بين المجموعة الأوروبية واتحاد المغرب العربي وتحديدا مع الدول الثلاث المركزية أي الجزائر والمغرب وتونس. أما عن الشرق الأوسط فقد أصبح منطقة نفوذ شبه تام للولايات المتحدة بدون معارض حقيقي لا على المستويات الدولية ولا على المستويات الإقليمية. وهنا أود أن أؤكد على نقطة أولية ذات أهمية كبرى: أن المغاربة يتمنون أن يروا أوروبا أكثر حضورا وأكثر فعالية في علاقة شراكة مع المغرب العربي، بينما دول الشرق الأوسط سواء كانت حليفة للولايات المتحدة أم لا فإن أميركا فرضت نفسها عليها كشريك وحيد لا يمكن الاستغناء عنه.

وبالعودة الى المغرب العربي فحري بالذكر أن التداخل بين أوروبا والعالم العربي هو أكثر متانة إلا أن هذا التداخل كما تعلمون يرتبط بالتقارب الجغرافي وخصوصا بكثافة التدفق عبر المتوسط سواء كان التدفق إنسانيا أو تجاريا أو ماليا، وتكفي الإشارة هنا الى مسألة الهجرة لتفسير التداخل الكبير في مصالح هاتين المجموعتين الإقليميتين.

ولكن مع اختفاء الستار الحديدي في أوروبا فإن أكبر مخاوف المغرب العربي قد تحققت، وهذه المخاوف ناجمة عن الاستثمار السياسي والاقتصادي والمالي في شرق أوروبا والذي تم على حساب الجنوب. ومهما حاول المغاربيون توضيح أهمية عناصر التداخل ووحدة المصير بين المغرب العربي وأوروبا فإن عودة التواصل التاريخي والثقافي والسياسي بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية تظهر وكأنها تمثل عوائق جديدة في المتوسط وتثبت للمغاربيين سواء كانوا مسؤولين سياسيين أو مفكرين عدم مبالاة أوروبا بهم. ولقد ظهرت هذه اللامبالاة في العام ١٩٨٩ عندما أبدت أوروبا الغربية ميلا لتضامن لم يسبق له مثيل باتجاه أوروبا الشرقية، متناسية بذلك المشاكل الخطيرة التي كانت تمر بها في ذلك الوقت دول المغرب العربية.

وتلقى المغرب العربي مع حرب الخليج صدمة أخرى جعلته يحس أنه خارج دائرة اهتمام أوروبا ليس فقط من خلال عدم اهتمامها برغباته الى نمو حقيقي بل أيضاً من خلال تجاهلها لهويته الثقافية. ولكن هناك أمر يجب ذكره وهو أن عملية التجييش التي حصلت في الشارع المغاربي كانت له إيجابية وهي أنها أصابت دول أوروبا الشمالية بما يشبه الصدمة الكهربائية لأنها كانت حتى ذلك التاريخ قليلة الاهتمام بالمغرب العربي انسجاماً مع موقف المجموعة الأوروبية التي تعتبر حدودها المتوسطية ذات تركيبة هشة.

إزاء هذا ومنذ العام ١٩٩٢ بدأت المجموعة الأوروبية باعتماد سياسة متوسطية جديدة هدفها التعويض عن الاستثمارات التي وظفتها في أوروبا الشرقية، وتمثلت هذه الخطوة الجديدة بعقد اتفاقات شراكة أوروبية – مغاربية مع كل واحدة من دول المغرب الوسطى أي مع الجزائر والمغرب وتونس. ولكن وبرأي مسؤولين مغاربيين فإن هذه الخطوة لا تكفي بل يجب على أوروبا أن تعترف بخصوصية وحيوية علاقاتها مع المغرب العربي وذلك عبر إقامة شبكة من الروابط العميقة جداً للتبادل الحر على غرار الاتفاقية المعقودة بين المكسيك والولايات المتحدة. وطبعاً هذا ما لا توافق عليه المجموعة الأوروبية لأنها أدركت أن الهجرة قد ساهمت بتقريب الخطر الأصولي الى أوروبا، وأدركت أيضاً أن هذه الهجرة لن توقف الضغط الأصولي الإسلامي إضافة الى أن المغرب العربي ما زال بالنسبة اليها منطقة ذات أهمية ثانوية قياساً لمصالحها الحيوية في أوروبا الشرقية وبالرغم من أنها تعي أن دول المغرب العربي في جنوب المتوسط هي المنطقة الوحيدة التي توفر لأوروبا إمكانية أداء دور بمستوى طموحاتها الدولية إذا لم نقل بمستوى وزنها الدولي.

وسننتقل للحديث الآن عن شرق المتوسط أي عن الشرق الأوسط بمعناه الاستراتيجي الواسع ولن أتوقف كثيراً عند آثار الحرب الباردة لأنها معروفة ولكن أريد فقط أن أعطي ثلاث ملاحظات أولية قبل أن أستنتج آفاق الاستقرار أو عدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

الملاحظة الأولى: أن الخاسر الكبير والوحيد ما بعد الحرب الباردة، وبغض النظر عن بقاء صدام حسين في السلطة في العراق. فسوريا وإسرائيل التي قيل بأنهما الخاسران الكبيران في نهاية الحرب الباردة نجحتا في تصحيح الآثار السلبية لنهاية عصر وجود قوتين. فسوريا حافظ الأسد نجحت عبر مساهمتها في التغيير في المعطيات الدولية وبإعادة رسمها بشكل حاذق لاستراتيجيتها الإقليمية والدولية ونجحت بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية عبر استقدام المهاجرين اليهود السوفيات، وفي مرحلة ثانية عبر استعادتها تلك الأهمية الاستراتيجية في ظل وجود ظرف دولي جديد وفي ظل انتقال مركز الصراعات الى العالم

الثالث. وتم لها ذلك عبر التلاعب بموقعها الجيو – سياسي المميز في المنطقة وعبر التلاعب بأن حدودها أبعد من حدود الشرق الأوسط وتصل الى داخل العالم الثالث.

الملاحظة الثانية: إن نهاية الحرب الباردة، وحرب الخليج لم تؤديا الى تغيير في الشرق الأوسط بالمعنى الحقيقي للكلمة، فآثار حرب الخليج والحرب الباردة ساهمت في تثبيت ميلين كانا موجودين خلال العقدين الماضيين: الميل الأول كما تعلمون هو هيمنة الولايات المتحدة على الشرق الأوسط والتي تعود إلى بداية السبعينات ومن ثم تعززت في الثمانينات عبر اعتماد سياسة التدخل المباشر في المنطقة (١٩٨٢ – ١٩٨٣ في لبنان، ١٩٨٦ في ليبيا، ١٩٨٧ – ١٩٨٨ الحرب العراقية – الإيرانية وإقدام واشنطن على تسجيل ناقلات النفط الكويتية باسمها، ١٩٩٠ حرب الخليج الثانية). أما الميل الثاني فقد بدأ غداة الهزيمة العربية ١٩٦٧، ويتعلق هذا الميل بمسار التجزئة في العالم العربي مع أفول فكرة القومية العربية وانتصار فكرة الدولية الوطنية على فكرة الأمة. ويتأكد هذا الميل أيضا في الثمانينات من خلال عدم مبالاة العرب بالقضية الفلسطينية التي كانت تشكل بالنسبة لهم محورا مركزيا موحدا. هذا المسار في التجزئة للعالم العربي أوصل في النهاية إلى انفجار عسكري في الخليج حيث تقاتلت دولتان عربيتان وهذا ما لم يسبق له مثيل. واليوم ونتيجة تعدد مراكز القرار في العالم العربي فقد ذاب العالم العربي داخل نظام شرق أوسطي متعدد الأقطاب ووقع تحت الهيمنة الأميركية.

الملاحظة الثالثة: تنبثق هذه الملاحظة من الثانية وهي أنه لا يوجد نظام عالمي جديد في الشرق الأوسط ليس لأن هذا النظام متوقع له أن يكون وفي أفضل الحالات رؤية مثالية حيث الجانب السياسي يأخذ محل السياسة، أو في أسوأ الحالات سيكون رؤية تشاؤمية تهكمية يمسي فيها القانون الدولي في خدمة المصالح الأقوى، ولكن لأن الولايات المتحدة الأميركية لديها مفهوم تقليدي في المنطقة يرتكز على إبقاء الوضع على حاله مع الحفاظ على الوضع الجغرافي السائد.

فالولايات المتحدة ساهمت إذا في استقرار النظام القديم وبناء على هذا فإن صدام حسين كان يشكل خطرا عليها لأنه تحدى بشكل خاص النظام السائد.

إن التغيير النسبي الوحيد والمرجح حدوثه نتيجة انحلال الاتحاد السوفياتي هو توسع الشرق الأوسط ليشمل الجمهوريات الجديدة في آسيا والقوقاز لأن هذه الجمهوريات أصبحت اليوم في صلب الصراع الإقليمي الإيراني – التركي. وأصبحت منطقة تنافس ضمني بين السعودية أي بين الإسلام الوهابي المحافظ وبين الإسلام الإيراني الشيعي المقاتل.

ما قدمته يقودني للحديث عن آفاق الاستقرار ولن أتحدث عن الاستقرار نفسه والذي كان محط تحفظات بول ماري دي لاغورس بل سأتحدث عن تطبيق الاستقرار لأقول إن الوضع في الشرق الأوسط اليوم قد أستقر نتيجة عدم وجود أخطار مباشرة ونتيجة عدم وجود قطب جذري قادر على انعدام الاستقطاب في العلاقات العربية – العربية، غير أن هذا التطبيق للاستقرار يبقى مؤقتا لأنه يركز على قواعد هشة. والحقيقة أن تثبيت الاستقرار يرتبط بعاملين:

أولا: سياسة الحماية والتدخل المباشر للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

ثانيا: متابعة التقدم في مسيرة السلام العربي – الإسرائيلي الحالي علما أن عدم إحراز تقدم حقيقي في عمق سير المفاوضات لن يؤدي إلى خلق مشكلة على المديين القصير والمتوسط لأن جميع الأطراف منخرطة إلى حد لا يمكنها الرجوع إلى الوراء وهذا ما يجعلنا نسبيا مطمئنين لسنة أو لسنوات مقبلة ولكن هذا لا يمنعنا من أن نطرح على أنفسنا أسئلة حول الوضع الداخلي العراقي وإمكانية الإطاحة بصدام حسين وحول إمكانية الولايات المتحدة على إدارة فاعلة للأمن في المنطقة على المدى الطويل علما أن قواها وتحديدا في الشرق الأوسط ليست خارقة لأنها وبالرغم من تحرير الكويت فإن الوضع الداخلي في الكويت مثير للاهتمام وهذا ما يحمل أخطارا لأجل معين على صعيد استقرار المنطقة بأكملها.

إن حدود قدرة القوة الأميركية ليست متصلة بطفرة عدم ثبات ما يحدث في المنطقة بل إنها تتعلق بعوامل داخلية أميركية وترتبط بتحفظات الكونجرس والرأي العام على سياسة تدخل أميركية كبيرة الكلفة في الخارج. وهذه الحدود ترتبط أيضا باعتبارات دولية لأن الهيمنة الاميركية غير المشكك بها في الشرق الأوسط هي بعيدة عن أن تكون حقيقية على المستوى الدولي. وأخيرا فإن آخر حدود ضعف القوة الأميركية في الشرق الأوسط تكمن في إعطائها أهمية للمسألة الجيو – استراتيجية دون اعتبار المسائل الثقافية والسياسية من ضمن المشاكل الحساسة في المنطقة، ولهذا فإن الولايات المتحدة تعطي الأفضلية للإبقاء على التوازن الاستراتيجي الذي نجم عن حرب الخليج أكبر فترة ممكنة.

وختاما سأذكر باختصار أهم مصادر عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط:

١ – طبعا هناك الوضع الداخلي العراقي ولن أعود اليه ولكن يمكننا أن نطرح سؤالا وهو: في حالة الإطاحة بصدام حسين هل هناك بديل عنه قابل للحياة أم أننا سنشهد فراغا سياسيا كبيرا، وتكون آثاره ليس فقط على مستقبل العراق بل أيضا على مستقبل المنطقة.

٢ - إن المصدر الثاني لعدم الاستقرار هو مشكلة الحدود ليس فقط في الخليج العربي وفي الجزيرة العربية بل أيضا في مصر والسودان.

أما عن إيران فلا أريد أن أبالغ بخطرها كما قال الدكتور فودة منذ قليل ولكنها تشكل خطرا كامنا للتوازن الذي تميل الولايات المتحدة الى تطبيقه في المنطقة وذلك لأن إيران تشكل اليوم القوة الوحيدة الكاملة غير المضطرة للاستعانة بقوة خارجية، إضافة الى أنها القوة الإقليمية الوحيدة التي تتملك القدرة على معارضة النظام الأميركي في الشرق الأوسط وخصوصا في الخليج، إذا أخذنا بعين الاعتبار أنها مستبعدة من مشاريع الخطط الأمنية التي حددتها الولايات المتحدة للمنطقة.

علاوة على ذلك فإن الإيرانيين يحاولون اليوم تشكيل جبهة ثانية من نوع جبهة الرفض لمسيرة السلام الحالي بين إسرائيل والعرب، وعبر محاولة التحالف مع القوى الأصولية الرئيسية في العالم العربي والتي يؤدي راشد الغنوشي فيها دور الأب الروحي. وعلى كل حال فإن مشاريع إيران بإعادة التسلح تأتي في هذا الإطار ولن تساهم في تخفيف مخاوف جيرانها.

أخيرا إذا كانت الحرب الباردة قد أدت الى آثار إيجابية فيما يتعلق بمناخات العلاقات الدولية، وأدت إلى هدوء إقليمي فإن هذا وللأسف لا يشمل الأوضاع الداخلية التي تحدث عنها عنها دي لاغورس حيث نشهد في كل العالم صعودا أصوليا.



تجريد منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي
وتخفيض التسلح التقليدي في ظل السلام الشامل

مقدم هيثم الأيوبي
كاتب ومفكر استراتيجي

أيها الاخوة والأخوات انتهت الحرب الباردة وتراجع اهتمام الدول الكبرى ببناء القوة. بدأ التوجه نحو التخفيض الترسانات التقليدية والنووية، كل شيء جيد. وانفتحت أمام الشمال أمام الإفادة من الفائق والناجم عن السلام، في حين ما يزال الجنوب غارقاً في التسليح وبعيداً عن قطف ثمار الحرب الباردة وغارقاً في مفاهيمه السابقة.

من المؤكد طبعاً أن الحرب الباردة لم تكن سبباً في صراعات العالم الثالث. فلهذه الصراعات عواملها الاقتصادية والدينية والعرقية ولكن من المؤكد أيضاً أن الكبار في السابق كانوا تحت تأثير الردع النووي المتبادل لم يكونوا قادرين عن التصارع فيما بينهم فنقلوا صراعاتهم إلى العالم الثالث لتتحول الى صراع عن طريق الأطراف المحلية. وبذلك دخلت مناطق الجنوب ومن بينها خاصة الشرق الأوسط لسباق التسلح المتصارع. كان من المتوقع أن يؤدي انتهاء التحريض الخارجي والحرب الباردة الى تضاؤل أمور التوتر في الشرق الأوسط وتباطؤ سباق التسلح والتوجه نحو السلام، فهل تحققت هذه التوقعات؟ الجواب هل زال الاحتلال الإسرائيلي واختفت النزاعات الحدودية بين الدول العربية وتضاءلت مخاوف دول الخليج إزاء تصاعد القوة العسكرية الإيرانية؟ هل زال الخطر النووي الكيماوي؟ هل انتهت الفلسطينيين؟ هل شهدت المنطقة مشروع مارشال جديداً عربياً يؤمن الاستقرار وزوال الشكوك من خلال التعاون الاقتصادي الإنمائي ما بين أغنياء العرب ومن هم أقل غنى؟ هل حصلت شعوب المنطقة على قسط الحريات الديمقراطية وبدأت مسيرة التطور؟ هل أزيلت تدابير التجويع عن الشعب العراقي أم أن الأمر مرهون بزوال النظام القائم؟ وهل بالفعل يريدون زوال هذا النظام القائم أو يريدون بقاءه ليكون بعبعاً يدفع الآخرين إلى مزيد من التسلح وشراء الأسلحة ويدفع آخرين الى طلب المظلة الأميركية؟ كل هذه الأسئلة تدل على أن عوامل الاستقرار لم تتحقق، ولذلك ما زال الوضع متعثراً ولا يزال السلام بعيداً.

لماذا نتحدث نحن العرب كثيراً عن السلام؟ للسلام بالتأكيد لكل إنسان أبعاد حضارية وإنسانية وله بالنسبة الى أوروبا بعداً إضافياً وهو ضمان الإمدادات النفطية – مقصود السلام في الشرق الأوسط – أما بالنسبة للعرب فإن شعوب المنطقة ترزح تحت عبء أنظمة

طوباوية تستقي من الهاجس الأمني مبرراً لوجودها وتقييدها للحريات. ومن هاجس الصراع ضد العدو الصهيوني تستقي القبضة الحديدية.

٢ – إيقاف نزيف المصروفات العسكرية التي بلغت في عام ١٩٩١ ما قيمته ٣٨،٥ مليون في وقت تتجه فيه دول PIB دولار، أي ما يعادل ٨،٦ من الناتج الداخلي العربي العام. قد تبدو المصروفات PIB العالم نحو تخفيض مصروفاتها العسكرية الى أقل من ٣٪ من العسكرية العربية ٣٨،٥ مليون دولار في السنة صغيرة للمقاييس الأوروبية هي مصروفات دولية أوروبية واحدة ولكن خطورة انعكاساتها الاقتصادية لا تأتي من حجمها المطلق بل تأتي مع مقارنتها مع ضآلة الإنتاج العربي العام. إن الدول العربية كلها بما في ذلك دول النفط لا يعادل إنتاجها سوى ٤٨،٧٪ من الناتج الإيطالي و٣٨،٥ فقط من الناتج الفرنسي مع أن عدد الأمة العربية أكثر بأربع مرات من هذين الشعبين الإيطالي والفرنسي. لماذا نتحدث عن السلام؟ لماذا نريد السلام؟ لأنه بسبب غياب السلام ووجود تهديدات تحول العالم العربي الى منطقة متعسكرة تضم مليوني جندي و١٦ ألف دبابة و١٠ آلاف مدفع وحوالى ٣ آلاف طائرة حربية.

من الطبيعي أن يمتلك العالم العربي هذه القوة العسكرية في وقت ارتفعت فيه ديونه الخارجية الى ٢٧٤ مليار دولار. البارحة، آسف هذه ملاحظة، سمعت ١٥٠ مليار دولار وسمعت ١٦٠ مليار دولار. وأنا أقول ٢٧٤ مليار قيمة الديون الخارجية. لست أدري من أين الإخوة أتوا بهذه الأرقام ولا شك لهم مراجع ولكن أنا أقول ٢٧٤ مليار دولار وأنا عدت الى كتاب مرجع ١٩٩٣. على كل مهما كان الرقم فهو كبير وليس من "L'é tat du monde" المعقول أن تكون منطقة مديونة بهذا الحجم وعليها أن تحتفظ بهذه القوة العسكرية الكبيرة.

ليس من المنطقي أن يكون عدد الدبابات والمدافع العربية أكثر عشر أضعاف من المدافع والدبابات الفرنسية في حين ما يزال وفيات الأطفال في معظم الدول العربية أكثر من ٤٠ طفل في الألف مقابل ٧ في الألف في فرنسا وما تزال الأمية في ١٥ دولة عربية أكثر من ٣٥ من Titre de livre السكان مقابل واحد بالمائة في فرنسا. وما زال عدد عناوين الكتب في العالم العربي المنشورة سنوياً أقل من ١٩٪ مما تنشره فرنسا لوحدها. إنها لظاهرة غريبة يتجادل فيها تصاعد نمو القوة العسكرية مع تعثر الإنماء الاقتصادي الاجتماعي وسبب هذه الظاهرة هو الهاجس الأمني الذي يدفع الى التسلح. ولا يمكن كسر هذه الظاهرة إلا من خلال تخفيض حدة الهاجس الأمني أي السلام بحيث يحرم امتلاك القوة من جاذبيته ويؤدي عمليا الى تحديد التسلح. تحت تأثيرات حرب الخليج واضطرار ٨ دول الى حشد قواتها

الـ ٧٠٠ ألف. هناك من يقول إنهم حشدوا هذا العدد حتى يكسروا العراق ويرجعوه الى سنة ١٩٢٠. وقد تم الحشد وحشدت هذه القوة الهائلة وأمام هذا الحشد وخطورته على الأمن العالمي أعلنت مشروعات الرئيسين جورج بوش وفرانسوا ميتران في مجال نزع السلاح في لندن يوليو. ثم (G7) صيف ١٩٩١. ونوقشت المسألة في قمة الدول الصناعية السبع درسها ممثلو الدول الكبرى في واشنطن بإبريل ١٩٩٢ التي ما زالت تدرس الآن كما نوقشت في مباحثات السلام التي عقدت في مدريد وما زالت مستمرة حتى الآن. ومع هذا فإن الوضع لم يتبدل وما يزال تحديد التسلح بحاجة الى جهد أكبر يؤخذ في الاعتبار مجموعة من النقاط التي هي في حد ذاتها تكنولوجية ولكننا سنرى أنها ذات جذور سياسية:

١ – يجب عدم اقتصار التسلح على الدول المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي بلا إعطاء التسلح بعداً استراتيجياً يشمل كافة القوى المحلية المحدقة بالعالم العربي.

٢ – تحديد التسلح على أساس التوازن في كل إقليم في المنطقة على حدة.

٣ –إدخال الصناعات العربية المحلية في حسابات التوازن لأن إنتاج إسرائيل الحربي يمكن أن يبدل موازين القوى إذا لم يدخل في الحسابات.

٤ – إجراء الحسابات انطلاقاً من النوعية ومدى التطور والفعالية وليس على أساس رقمي بحت وهذا درس من دروس حرب الخليج.

٥ – شمولية التحديد لكافة الأسلحة بما في ذلك أسلحة التدمير الشامل وتحويل الشرق الأوسط الى منطقة مجردة نووياً ثم يأتي الضبط ولا بد أن يكون في أيد قادرة على الضبط وأفضل الهيئات للضبط الآن هي الأمم المتحدة رغم ما لها كهيئة دولية وما عليها، فإن موقفها منحاز ومنصاع نهائياً لإدارة دولة واحدة منذ ١٩٩٠ حتى الآن.

أخيراً بالنسبة للتسلح هذه المسألة تكنولوجية بحتة. هناك مسألة الالتزام حتى لا ننكر الازدواجية التي ظهرت في الموقف الأميركي المتمثل في الدعوة الى تحديد التسلح والقيام في الوقت نفسه بعقد صفقات تسليحية كبيرة مع بعض دول المنطقة. صحيح أن دول المنطقة التي عقدت معها بعض الصفقات هي عربية لكن هذا لا يعني بأن نترك المسألة لأنها عربية ونسكت عنها ونقول لا بأس، لأن دعم الإلتزام حالياً سيعني عدم الإلتزام في المستقبل وعدم الإلتزام لصالح إسرائيل الدولة المرتبطة مع الولايات المتحدة الأميركية بمعاهدة التعاون الاستراتيجي. مع حرب الخليج IRAN GATE يجب الضبط والإلتزام حتى ينقطع الطريق أمام تكرار الشكوك التي تحوم حاليا حول حكومة جون ميجور. طبعا من IRAN GATE

ومع الطوباوية والحلم أن نتصور طرح مسألة تحديد السلاح دون إثارة العقبات والحواجز والتحفظات من قبل الدول الصناعية لأن تحدي السلاح يعني تخفيف صادرات الأسلحة في وقت تعيش فيه الصناعة الحربية العالمية حالة أزمة مستمرة منذ سنة ١٩٨٦ ومؤهلة للاستمرار. أما طرح السلاح في الشرق الأوسط يثير أزمة أكبر لأن الشرق الأوسط يستورد ما يعادل ٤٧٪ من المشتريات العسكرية لدول الجنوب كلها ويشتري نصف مشتريات الجنوب بما في ذلك الهند وباكستان وكل دول الجنوب مجتمعة. هذه العوامل التي ستثير التحفظات لا بد من الرد عليها.

سنقول للدول المصدرة إذا سمحت لنا وإذا سمعت عندما سنقول لها إن مشتريات دول الشرق الأوسط يا عزيزتي الدول المنتجة للسلاح على أهمية ما يشكل سوى ٧،٥ من المشتريات العسكرية العالمية صحيح هو يشكل ٤٧٪ من مشتريات الجنوب كله لكنه لا يشكل سوى ٧،٥ من المشتريات العالمية فهو نسبة صغيرة يمكنك تجاهلها في حساباتك الاقتصادية وهذه النسبة مؤهلة للتناقص أيضاً بسبب خروج الزبون العراقي الكبير وهو سابقاً كان زبوناً أوروبياً. والأوروبيون والعالم كافة، الذين ينتقدون حجم التسليح العراقي يجب أن لا ننسى أن الزبون العراقي كان زبوناً ما دام العراق يقف أمام إيران لكن ما دامت انتهت الإيرانية فالآن بانتهاء المسائل الإيرانية السلاح نفسه الذي بعناه لا بد أن ندمره. وهذه النسبة الصغيرة أيضاً مؤهلة للتناقص بسبب وقوع دول المنطقة تحت عبء الدبون الخارجية. أما المنتجون الأوروبيون فيمكن أن نقول لهم بأن السوق لا يستحق هذا الاندفاع الكبير وهو في الأساس صغير والحصة الأوروبية في التسليح العربي صغيرة.

في اعتقاد خاطىء تعمله شركات الأسلحة والمجلات التي نقرأها تعلن أنها باعت أسلحة للشرق الأوسط مثل دولة قطر والمملكة العربية السعودية الخ... يتخيل، وقد سمعت هذا من كثير من الإخوة الفرنسيين أو الأوروبيين بصفة عامة أن السلاح الأوروبي يغمر الشرق الأوسط، ولكن هذا الاعتقاد خاطىء. صحيح أن الصناعات الأوروبية قد حققت اختراقات ملحوظة في أسواق الخليج ولكن قمت بجرد الترسانات العربية في الوطن العربي كله واعتمدت فيه على تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية International Irstitut for Etrangie Etaty وخرجت بنتيجة بأن انتاج الصناعة الحربية الأوروبية لا تتواجد في الترسانات العربية بنسبة معقولة الى حد ما، ما عدا الهيليكوبترات. وبعض أنواع الطائرات العربية وبعض أنواع القطع البحرية ولكن تواجد (المانيا، فرنسا، إيطاليا وبريطانيا) منتجاتها محدودة في طائرات النقل العسكري وقليل في القوات البرية حيث لا تمثل سوى ١٠٪ من

المدافع الموجودة في الوطن العربي و١٣٪ من الصواريخ أرض/جو و١٨٪ من العربات المدرعة و٧٪ أوروبي. إذا أيها الصناعيون الأوروبيون لا تخافوا كثيرا فأنتم بالأساس غير متواجدين في الشرق وتواجدكم في مجالات الغواصات وصواريخ أرض أرض معدوم، ويا أيها الأوروبيون لا تخشوا من تحديد التسلح في الشرق الأوسط لأن المنافسين الكبار لا يزالون موجودين والمنافسون الجدد من العالم الثالث يكثرون وهناك أسلحة مكدسة فائضة في الدول الشرقية معروضة للبيع بأسعار ليست تنافسكم وتخرجكم من السوق الذي أنتم في الأساس خارجين منه بالإضافة الى شيء أهم هو أن وضع الولايات المتحدة في المنطقة بعد حرب الخليج يعجل من تمرير صفقة السلاح الأميركي أسهل من تمرير الصفقات الأوروبية حتى في تماثل النوعية والسعر وحتى اقول في حال تفوق النوعية الأوروبية من هذا المنظور.

أيها الإخوة أعتقد بأن الدفع الأوروبي نحو تحديد التسلح في الشرق الأوسط سيكون أقوى من الدفعين الأميركي – الروسي. وهذه نقطة من النقاط التي يمكن فيها إجراء التعاون العربي / الأوروبي. تحديد التسلح يجب أن لا نقطعه إن جذوره هو مسألة تكنولوجية كما تحدثنا ولكن باستثناء مشروع للرئيس ميتران ١٩٩٣/٦/٣ الذي يجمع بين تحديد التسلح، هذه المسألة العسكرية وحل المعضلات الإقليمية، هذه هي الجذور السياسية باستثناء هذا المشروع. كل العبارات الدولية المطروحة حتى الآن تتمحور حول الجانب العسكري التكنولوجي. ماذا نصنع؟ ماذا نترك؟ ماذا نراقب؟ الخ.. متجاهلة العامل السياسي الذي سيدفع سباق التسلح ومسقطة من حسابها العلاقة المتبادلة بين التوتر والتسلح ثم ميكانيكية تصاعد العلاقة بين التوتر والتسلح. هذه الديالكتيكية والميكانيكية التي ترتفع نحو سباق التسلح لا يمكن زوالها إلا بإزالة البؤرة المؤدية الى النور، أي الى تحقيق السلام.

ينطبق هذا القول على كافة التوتر والنزاع في الشرق الأوسط والذي تحدثت عنه الأخت مي شرتوني ولا داعي لتكراره ولكن ما دام السلام بين العرب والإسرائيليين حاليا يحظى باهتمام دولي فسنتحدث عنه ضمن المدة المحددة، السلام الذي يسعى اليه العرب هو سلام عادل شامل، سلام ليس فيه غالب ولا مغلوب، سلام الشرفاء، سلام يضمن انتهاء الاحتلال وحل قضية الشعب الفلسطيني ويضمن الأمن والاستقرار للجميع، سلام ينطوي تحت لواء الشرعية الدولية ويتجاوب مع قرارات الأمم المتحدة. وتؤمن إسرائيل بأنها تريد السلام ثم تطالب بتنازلات عربية بحجة الأمن، والتنازلات تؤدي الى سلام قهري والسلام القهري يتناقض مع الأمان. ففي طلبها بالأساس تناقض حقيقي فهل هي حقيقة تريد السلام أم الثمن الذي يقدمه العرب؟ Veut - il le leurre ou le beurre et L'Argent du beurre? إنها

تريد السلام ولكنها تضع العقبات أمام مسيرته بدءاً بـالتمثيل الفلسـطيني، عقبـات تكنيكيـة أحياناً حول مكان انعقاد المؤتمر، دور أوروبا، والأمم المتحدة ماذا ستفعل؟ وكأنها تريد سلاماً بمعزل عن العالم وعن قرارات الأمم المتحدة. تريد السلام وتقوم بأعمال استفزازية تزيد التوتـر وتبعد السلام مثل نسف البيوت، مواجهة انتفاضة الحجارة دافيد وجوليد، انقلـب الموضـوع صـار جوليـد ودافيـد الآن. ومواجهـة الحجـارة بالأسـلحة الناريـة وطـرد الفلسـطينيين مــن أراضيهم، مقابل سلام الأنداد المتساوين الذي يسعى إليه العـرب بصفـة أكـثر دوامـا، سـلام الأنداد هو الأكثر دواماً وتريد إسرائيل سلام المنتصرين. سلام يوقعه العرب والمسـدس النـووي مصوب إلى رأسهم.. ومن هنا جاء إصرارها على عدم انتشار الأسلحة إلا بعد تحقيـق السـلام لماذا؟ هذا السؤال سألني إياه أحد الأخوة TMP النووية الصحافيين. وجوابـي: حتـى يكـون لسلاحها النووي وزن طاغٍ في مباحثات السلام الأمـر الـذي تريـده الـدول العبريـة هـو سـلام مفروض بالقوة "ديكتات" هو أكثر السلام هشاشة وأقلها قدرة على الاستمرار. من المتعذر فهم هذا الموقف الإسرائيلي بمعزل عن الدعم الأميركي بموجب اتفاقية التعاون الاستراتيجي ولكن حتى هذه الاتفاقية لم تعد منسجمة مع طبيعة المرحلة الراهنة حيث لا يوجد خطر سوفيتي تراجع موقف إسرائيل في الاستراتيجية العسكرية الأميركيـة ولم يعـد مـن المنطقـي أن يكـون الدفع الأميركي في مسيرة السـلام محكومـاً بمراحـل محكمـة التنـافس. وليـس مـن المطلـوب بالطبع أن تتجاهل أوروبا الموقع القيادي المميز الذي تحتله الولايات المتحدة في النظام العالمي الجديد، بل المطلوب فـهم حقيقـة القـدرات الأميركيـة الـتي لا يمكـن أن تكـون بـلا حـدود والتقييم الدقيق للتباين بين الطمـوح الأمـيركي والسـيطرة علـى مقـدرات العـالم والإمكانيـات الأميركية المتوفرة لتحقيق هذا الطموح واستعادة أوروبـا لـدور فـاعل ينبـع مـن وزنـها الـدولي وفهمها لمغزى حرية الأمم وعلاقاتها الوثيقة مـع دول المنطقـة مـع تكثيـف الجـهد الأوروبـي الرامي إلى تطوير الرؤيا الأوروبية لمعضلات الشرق الأوسط ومداخـل حلـها. هـذه هـي النقطـة الثانية لأي تعاون عربي أو أوروبي لتحقيق السلام.



دور المجموعة الأوروبية في ملء الفراغ الاستراتيجي في جنوب البحر الأبيض المتوسط بعد انهيار الاتحاد السوفياتي واحتمال ضعف السيادة الأميركية

البروفسور جان بول شارنييه
مدير مركز الدراسات الاستراتيجي/ جامعة السوربون/ باريس

من المؤكد أنه يجب على أميركا مواصلة قيادة العالم لأن عملية البناء ملقاة على عاتقها. سنواصل عملية إعادة البناء ولن ندير ظهورنا للتحديات ولن نتخلف عن اختبار حظنا في هذا العالم الجديد. وإذا أصبحت مصالحنا العليا مهددة فإننا سنتحرك عبر الوسائل الدبلوماسية السلمية عندما يكون ذلك ممكناً، وعبر استخدام القوة عندما يكون ذلك ضرورياً.

هذا من ضمن ما جاء في خطاب القسم الذي ألقاه بيل كلينتون في العشرين من شهر يناير (كانون الثاني) ١٩٩٣ الماضي لدى تسلمه منصب الرئيس الثاني والأربعين للولايات المتحدة الأميركية.

ونسبة لأوجه التناقض التي تعتري البحث الذي طلب مني معالجته في هذا المؤتمر فإن الأفضل توسيع الموضوع وكأنه مسألة رياضية معقدة. ولهذا يجب إدراجه ضمن نظامين من الأنظمة السوسيو - استراتيجية، النظام الأول يتعلق باحتمال استمرار التعارض غير العسكري بين معسكرين أيديولوجي - نوويين. والنظام الثاني يتعلق بالبدايات الحضارية الإقليمية التي تخيم على مكان الحرب إضافة إلى التنافس الاقتصادي وحوار الحضارات والسلبيات الأثنية - الثقافية.

وقبل تفصيل ذلك نتساءل: هل أن القوتين الكبيرتين هما في حالة من الضعف؟ أو أنها مجرد فرضية؟ أو أنهما في حالة انسحاب من المسرح العالمي؟ وأين هو جورج بوش من النظام العالمي الجديد الذي تنبأ به في سبتمبر (أيلول) ١٩٩٠؟

من المؤكد أن الاتحاد السوفياتي سابقاً قد خسر زخمه الاقتصادي وجمد نشاطاته الجيو - استراتيجية بسبب المنافسة العالمية والتسابق التكنولوجي الذي بدأ به الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريجان عبر مبادرة الدفاع الاستراتيجي، وأيضاً بسبب الصراعات الأيديولوجية والبسيكولوجية الخارجية (الديمقراطية الشعبية)، والداخلية (جمهوريات البلطيق، وجمهوريات ما وراء بحر قزوين، وجمهوريات آسيا الوسطى). هذه الجمهوريات

الأخيرة قد لا تتمنى قطع علاقاتها مع جمهورية روسيا الاتحادية لأسباب اقتصادية وعسكرية إذ نظمت موسكو بشكل سئ التوزيع الاقتصادي للإنتاج وضمنت لنفسها القوة العسكرية المهيمنة على الرغم من دور الجيش الأحمر في تفكك اسطول البحر الأسود المتنازع عليه حالياً بين روسيا وأوكرانيا. لكن ومع ذلك فإن بقاء بعض الوحدات العملانية يعني أن بالإمكان استخدامها في عملية تدخل ولو محدودة لأن الإيسكادرا (أسطول البحر الأسود) مازال تحت قيادة موحدة، واتفاقات ستارت بشأن التدمير الجزئي للصواريخ النووية ليست على ما يبدو جدية.

أما على المستوى السياسي العام فيعتقد أن الولايات المتحدة الأميركية تتمنى أن يستطيع بوريس يلتسين الإمساك بالسلطة حتى لا تعود الشيوعية أو الفئات الوطنية المتطرفة إلى الحكم.

ويحتمل أن تنبثق مجددا الأيديولوجية الشيوعية في جمهورية سوفياتية بسبب حدوث عمليات اضطهاد أو أزمات اقتصادية حادة، ولكن هذه الأيديولوجية لن تكون البيروقراطية الستالينية بل الطوباوية وهي التي ستسود غدا... أو قد تتأسس حكومات محلية مثلما حدث في ليتوانيا.

وبالنتيجة فإن الولايات المتحدة الأميركية والمجموعة الأوروبية مجبرتان على أن تأخذا بالحسبان أن الهيكلية الجيو - سياسية الذاتية لروسيا في سان بطرسبرج وفي مورمانسك وفلاديفوستوك مازالت قوة كبيرة وما زالت روسيا إمبراطورية تمثل نصف قارة وما زال لها حضور فاعل بفضل الجيش الذي وإن كان غير قادر على التحرك بفعالية كبرى، ولكن مجرد وجوده يؤمن دورا ولو سلبيا في عملياته الحقيقية. وما يؤكد قدرة روسيا على دور عالمي أنها لم تشارك في قوات التحالف ضد بغداد إبان حرب الخليج وماطلت في التدخل العسكري لقوات الأمم المتحدة في البوسنة ضد الصرب لأن السلافيين الارثوذكس في الجنوب محميون ضمنا من إخوانهم السلافيين الأرثوذكس في الشمال. والسبب أيضا في عدم أداء روسيا دورا في المسائل التي ذكرناها هو أنه طالما أن الغرب يعترض على توسع روسيا باتجاه البحار الحارة فان روسيا سترفض دائما أي صعود عسكري غربي باتجاه حدودها الجنوبية البلقانية أو الواقعة على بحر قزوين.

والملاحظ أن بعض المراقبين يؤكدون تمسك الولايات المتحدة الأميركية "بالنظام العالمي الجديد" بدليل أنها قامت ببعض التدخلات الاستعراضية في العراق والصومال... ولكن الحقيقة عكس ذلك إذ أن توازنا أكثر مهارة قد تم بناؤه، وهذا التوازن لا يعتمد على

التناقضات السلمية بين القوتين العظميين (روسيا وأميركا) ولكن على تحالفهما أو على تواطئهما التكتيكي الذي يقر بضرورة وجود مناطق محددة يجب عدم تجاوزها.

بناء على ما تقدم هل يجب أن تستمر الولايات المتحدة الأميركية كقوة وحيدة كبرى كما اكد بيل كلينتون؟ أو ستكون كما حددها أحدهم على أنها "العملاق العسكري المقعد بسبب صعفه الاقتصادي ووجهة نظره غير الأكيدة"؟

من الطبيعي التحدث بإسهاب عن الانحطاط الاقتصادي والاجتماعي في أميركا ومن الطبيعي أيضاً التذكير بقوتها العسكرية التي لا يشق لها غبار والبعيدة عن أية منافسة وعن مؤهلاتها التجارية والتكنولوجيا المدحورة من اليابانيين، وعن نظام الحماية الزراعية الذي تعتمده والذي يدفع بالخبراء الأوروبيين لأن يصروا أسنانهم وينتقدوا دولهم التي تخضع لأنظمة مشتتة. ومن الطبيعي أيضاً القول إن كلينتون قد مارس في خطابه الأول نهجاً استقطابياً إذ أثار ضمناً بيغ ستيك فرانكلين روزفلت، وأعاد إحياء تفاؤلية الحكم الأميركي، وكان كلينتون بذلك أشبه بالولد الصغير الخائف من وجوده في الظلمة والذي يريد أن يقنع نفسه بأي شيء يشجعه والدليل أنه اضطر للتراجع عن عدة وعود انتخابية أطلقها.

وإذا صحت التكهنات التي تتوقع حدوث انخفاض في القوة الاقتصادية الأميركية فإن واشنطن قد تلجأ إلى فرض نظام حماية لمنتجاتها وإلى تدخلات خارجية. لأنه هل تستطيع الولايات المتحدة أن تعيش من الاكتفاء الذاتي؟

وبالعودة للنظام السوسيو – استراتيجي الكوني فالمرجح أنه لن يكون هناك فراغ استراتيجي في المتوسط ولكن هذا وجود "بيوت،" محلية متأججة.

ولكن هل فعلاً في جنوب البحر الأبيض المتوسط فراغ استراتيجي؟

طبعاً من وجهة نظر سياسية وعسكرية في العراق وفي المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية لأن العرب منقسمون ومتحاربون فيما بينهم. ولكن إذا اعتبرنا أن الفراغ الناجم عن التوترات الاجتماعية والمطالب الدينية التي تمزق كل الدول العربية سيصل إلى حد ما يشبه الثورة، فإن ما سيحصل ليس فراغاً استراتيجياً بل "تكاثفاً" استراتيجياً.

ولنفترض أن فراغاً استراتيجياً قد حصل ولم يستطع "الكبار" في المتوسط من القيام بدورهم فهل ستسد الفراغ المجموعة الأوروبية؟

ولكن الفراغ من أية طبيعة وكيف؟

ولنفترض أن نظاما ثوريا إسلاميا، أو ديكتاتورية عسكرية تسلمت السلطة في بلد مـا، ولنفترض أيضا أن حكومة "شرعية" أو مقاومة "شرعية" طلبت دعما خارجيا فهل ستتدخل المجموعة الأوروبية خارج أراضيها كما فعلت الولايات المتحدة عندما أقنعـت الامم المتحـدة بشأن تدخلها في الكويت؟ ولتحقيق ذلك ما الوسائل القانونية والعسكرية؟

الواضح أن هناك مواقف اوروبية وليس موقفا واحدا بدليل أن فرنسا وسعت من دائرة عملياتها الضرورية واشتركت عبر جنودها من ذوي القبعات الزرق في عـدة أمـاكن ورفضـت الحكومة والرأي العام اعتبار ذلك محكوما بعمل طارئ بل كان التفسير أن فرنسا تقـوم بـهذا العمل عن سابق تخطيط.

ومقارنة مع المانيا فقد سبق وألزمت هذه الدولـة نفسـها مثـلا بعـدم التدخـل "خـارج المنطقة" وتركت لدول القوس اللاتيني مهمة الاهتمام بمواجهة أفريقيـا (مراقبـة الهجـرة عـبر مضيق جبل طارق من جهة أسبانيا) دون أن تنسى النزاعات اليونانية – التركية، واليونانية – المقدونية.

إذا على المجموعة الأوروبية أن تريح نفسها خاصة بعد أن وقعت اتفاقية ماستريخت بنصر ضعيف وبعد الموقف المشتت الذي تبنته دولها في وجـه اميركـا في مفاوضـات الجـات. وبمعنى آخر إن المجموعة الأوروبية قـد تجـد نفسـها مجـبرة علـى التداخـل مسـتقبلا لكـي يتسنى لها مواكبة طموحاتها المحتملة على المستويات السياسية والدفاعية والأمنية المشتركـة التي تظلل الضفاف الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط.

وفي حال عدم تمكن المجموعة الأوروبية من سد الفراغ الاستراتيجي فإنها على الأقـل ستخفف من ضغط "التكاثف الاستراتيجي" الذي يخيم على المتوسط ويجب أن ترتكـز بذلـك على الديناميكية الأخرى للنظام السوسيو – استراتيجي: أي الارتكاز على الفضاء الاقتصادي – القانوني وعلى الغرائز الأثنية – الثقافية السـائدة بـين ضفـتي المتوسـط وبذلـك فـإن نمطـا علمانيا من التفكير سيفرض نفسه على المتوسط سواء لجهة الاتفاق علـى التكامليـة أو لجهـة حدوث تناقضات.

علما أنه وفق مفهوم جيو – سوسيولوجي فإن لا المطابقة الاجتماعية ولا الأعـراف ولا الفلسفات الوجودية ولا أخلاقيات الحياة الأوروبية والعربية متطابقة.

إن المفهوم الجيو – ثقافي يحث العرب تاريخيا وحاضرا على البحث عن وعي حسـي لبناء مساحة متوسـطية مشتركـة، مسـتقلة ومقسـمة بالتسـاوي وتتجـاوز الصـراع الهليـني –

المسيحي – الصناعي والعربي الإسلامي. فالحضارة اللاتينية الأوروبية هي إحدى الأبعاد المشتركة بين الأوروبيين والتي تقوم على الدين والفلسفات والآداب والفنون بدليل أنه ورغم اختلاف اللغة بين الجرماني والأنجلوسكسوني فإن أي لاتيني هو أقرب إلى أوروبي من الشمال من عربي متوسطي، وفي القانون والاختلاف فإن الهيكليات العائلية والميراثية والعلاقات بين الأجناس تمثل نقاط خلاف حتى ولو أن الإسلاميين لا يفرضون بالكامل وجهات نظرهم.

إذا ولتطبيق المفهوم الجيو – سياسي ولمنع تأجج "التكاثف" الاستراتيجي يفترض بناء مساحة قانونية تتولى رأب الصدع عبر اتفاقات عامة. فأوروبا تخاف من موجات هجرة جديدة قادمة من الجنوب وهذا حقها لأن كل بلد في النهاية يختار سياسته الدبلوماسية والثقافية والأثنية الخاصة به.

أما عن العرب فإن مجموعاتهم الإقليمية لا تتحلى بتشريعات كافية: فاتحاد المغرب العربي لا يتكلم بصوت واحد ومجلس التعاون لدول الخليج العربية لا يضم اليمن، والنمو الوافر معدوم، ومصر غير معزولة ولكنها وحيدة في مواجهة مشاكلها مع السودان.

إزاء استمرار هذه التباينات البسيكولوجية والاجتماعية فهل بالإمكان بناء جغرافية اقتصادية كما فعلت أوروبا في بداياتها؟

الحل يمكن في إنهاء الخصومة النظرية ومعرفة وفق قاعدة علمية إذا كانت تستطيع الاقتصاديات المتباينة أن تتوافق رغم التبادل التجاري غير المتساوي، وبمنأى عن التكنولوجيا المدعومة بشكل سيء.

المعلوم اليوم أن اسبانيا وجنوب ايطاليا واليونان تنافس بشكل مباشر عدة منتجات زراعية مغاربية، وبتروكيماويات دول الخليج مهددة من إجراءات الحماية التي تفرضها الدول الصناعية والتي قد تحرمها بذلك من امكانية تصدير منتجات ذات قيمة إضافية قوية. وهناك إلحاح على فوائد وصل الطاقة بين تونس وصقلية وإيطاليا، والغاز الروسي عبر تشيكوسلوفاكيا والنمسا، والغاز الهولندي عبر النمسا وسويسرا. ولكن كل ذلك يتم لمصلحة أوروبا الصناعية الممتدة من إيطاليا شمالا الى انجلترا جنوبا.

فمشروع الغاز الجزائري – المغربي – الأسباني الذي يزود أوروبا اللاتينية الغربية: مدريد وبرشلونة وبيلباو وتولوز ومارسيليا يصر أن تبقى الأسعار نسبيا ثابتة وأن لا تضطرب بتوقعات انخفاض الكلفة أو نمو الانتاج لدول المشرق.

وعليه نتساءل في حال وصل الطاقة الكهربائية والذي هو بحد ذاته أمر جيد. ولكن من سيمتلك المولد الكهربائي؟ والذي سيمتلكه ألا يمتلك وسيلة للابتزاز؟

هناك خلافات أخرى أعمق حول الميزان التجاري الذي يسير لصلحة المجموعة الأوروبية وتحديداً في المجال الزراعي حيث تدخل المواد الزراعية قسراً الى دول المغرب العربي تحت شعار تأمين القوت وذلك في الوقت الذي ما زالت فيه المجموعة الأوروبية تستورد اللحوم والحبوب وفول الصويا. وهذه الواردات سبب الخلاف بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة وهي التي أدت الى حدوث خلافات في التضامن الأوروبي. كل ما ذكرناه يتم في الوقت الذي يعتبر فيه التوسع في التواجد الخارجي ضرورة للانطلاق الاقتصادي للدول النامية والتي نمت بشكل ملحوظ مداخيلها التكنولوجية.

ونذكر هنا أن ما يضعف من قيمة جهود الدول النامية في مجال الإنتاج الصناعي هو انخفاض المشاريع الاستثمارية التي تأتي من الدول الصناعية. علماً أن العرب يتمنون بشكل عام توطيد العلاقات الاقتصادية مع أوروبا على أن تكون علاقات متعددة الجوانب وأكثر من علاقات ثنائية وهذا ما لا تتمناه دائماً الدول الأوروبية.

ونذكر أيضا هنا أن هذه المنطقة المتوسطية الواسعة تبقى أشبه بالموزاييك، فليبيا وألبانيا لم توقعا اتفاقات تعاون مع المجموعة الأوروبية وموريتانيا خارج اتفاقات لومي.

وبالعودة للتحدث عن دور موسكو فإنها حاليا مثل "روما الثالثة" منطوية على نفسها وتحاول تكتيكيا تأمين متطلباتها الأمنية. أما حلم أميركا فهو أن تبقى "مدينة القمة" والقوة التي ليس فقط تدير العالم بل تهذبه أيضا وتترك فيه في الوقت نفسه بؤرا متوترة ومتعددة التأجج: فالقوة الأميركية لا تستطيع أو لا تريد إنهاء كل التوترات لأنها تخدم مصالحها. والشحونات الاستراتيجية الإقليمية أدت بوجه من الأوجه الى حفظ توازن عام والى عدم انبثاق "قوة" ثالثة كونية. هذه القوة الثالثة التي شكلت عبئا مطلبا لحركة عدم الإنحياز.

هذه القوة الثالثة التي هي خارج الثورة قد تستطيع إعادة ربط السواحل القريبة جغرافيا أكثر من السواحل القريبة بسيكولوجيا. وبدون شك أن سكان المتوسط قد يكون لديهم مصلحة أن يستعيدوا أمجادهم. قد يكون المطلوب من العرب تسوية أوضاعهم عبر عدم صد الأوروبيين وأن يحلوا مسألة عدم تجمدهم الدبلوماسي والعسكري.

إن الهجرة الى الدول النامية قد أدت الى تشكيل نمط جديد من رجال الأعمال. فالكادرات الأوروبية - العربية العاملة في المؤسسات الوطنية والمتعددة الجنسيات تتصرف

وفق مصالحها وأعمالها الشخصية ومهنها المرتبطة بشكل أو بآخر بالأصل الأثني للكـادرات. إن الإكتساب "غـير المبـاشر" للتكنولوجيـا الـتي تم تحقيقـها يجـري بشكـل ضعيـف قياساً للعائدات التي يفترض أن تحققـها هـذه التكنولوجيـا في الدولـة المكتسـبة والسـبب يعـود الى التأقلم العائلي والمدني الحاصل في هذه الدولـة علـى الرغـم مـن انحـدار فعاليتـها مـن القـوة الإسلامية.

إضافة الى ذلك هناك سبب آخر هو انتقال المسلمين من أوروبيين جدد الى مجموعـات أوروبية من أصل عربي – إسلامي. علماً أن هذه المجموعات لا تزال قلقة ديموغرافياً وثقافياً وخير مثال مأساة البوسنة.

وبشكل أوضح إن أية عملية تمفصل بـين الاتحـاد الأوروبـي واتحـاد المغـرب العربـي وليس مع مجلس التعاون الخليجي المحدود جدا والذي يعتمد سياسة الاحتكار (البترو دولار مقابل استثمارات عالمية. وامتلاك المنتوجات الفعالة دون امتلاك كبير للتكنولوجيا) يمكـن أن يؤدي الى قيام سوق شرق أوسطية مشتركة؟

الشرط المسبق لإحداث التمفصل قد يستوجب علىكل طرف من هؤلاء الثلاثة تشكيـل المعادلات المناقضة للإعوجاجات الداخلية وتحديدا بالنسبة للثـاني والثـالث (اتحـاد المغـرب العربي ومجلس التعاون الخليجي) اللذين يمتلكان وجودا حقيقيا.

ولكن من وجهة أخرى فإن هذه الجيو – اقتصادية تطرح مشكلة مسبقة وهي أن بناء اقتصاديا قابلا للحياة يجب أن يضم الدول النامية والصناعية السخية بتدفق تجاري ومصرفي مهم. أو يجب أن يضم دولا في طور تنمية منتجات قادرة على المنافسـة ولديـها القـدرة علـى الاحتكـار وخاضعـة دائمـا للتأرجحـات الدوليـة مثـل منتجـات الفوسـفات المغربـي والنفــط الجزائري والليبي والسعودي والعراقي، والسياحة التونسية؟

وبذلك تصبح المجادلات العقائدية مزدهرة.

وفي الوضع الحالي ما زالت هناك مخاطر تهدد الدول لم تحل بعد والتي نجمـت عـن المأزق القديمة التي تتالت عن عمليات تحقيق الاستقلال.

مـن جهـة أخـرى إن البـطء الكبـير في إنشـاء الطبقـات المتوسـطة (كـوادر، تقنيـة، مهندسون متوسطون، طبقة البيروقراطيين) يحد من اكتسـاب التكنولوجيـا وبشكـل أقـل الآن على مستوى اكتساب بناء مصانع، لأن المصانع تمثل الحركة اللوجستية والقدرة على التوسع في الانتاجية (النوعية والكلفة نسبة للسوق الداخلي والمبادلات العالمية). أخـيرا إن العـائدات

المرتبطة بالخارج (بترول وسياحة) تكوّن موارد ائتمانية، وغالباً ما يمكن إعادة استثمار قسم منها في الدول النامية رغبة في المضاربة وقسم في تأمين عائدات مباشرة لأنه ونظراً للظروف الراهنة فإن أمن المستثمرين في الدول العربية غير متوفر.

هكذا فإنه على ضفتي المتوسط لا نعرف أن نبني وفق سيادة عليا حيزاً قانونياً واقتصادياً وثقافياً. إن "التكاثف" الاستراتيجي يسبب فراغاً قانونياً ويمكن له أيضاً أن يفرض نفسه (كما في المفاوضات العربية الإسرائيلية) ويتردد (كما في البوسنة) من وراء أداء الدور الأول للنظام السوسيو - استراتيجي الكوني.

إن الحكمة لسكان المتوسط تقضي المتابعة في نسج ألف علاقة متعددة الجوانب إذا كان ذلك ممكنا أو علاقات ثنائية إذا اقتضى الأمر. لنبحث أقل عن حوار الثقافات الحالية المشبعة بالتأججات والثوابت الدينية، فالتمفصلات القائمة على اللحمة والمتعددة المصالح قد تلزم أحداً بمواظبة التعاون.



التعقيب

د. علاء طاهر

د. عبد الفتاح غربال

التعقيب الأول:

الدكتور علاء طاهر

كان بودي أن أعلق على الأوراق التي طرحها الأساتذة الكرام الموجودين في هذه الجلسة، أي أن يكون التعليق متخصصاً بالمسائل الجيوستراتيجية والعسكرية التي طرحها المحاضرون قبل قليل لكنني سأبتعد عن الملاحظات التي سجلتها بهذا الصدد ويكون تعليقي في مجال آخر، هو المجال السيمونتيكي لبعض المصطلحات الجيوبوليتيكية التي طرحت بشكل كثير ومكرر خلال جلستنا هذه، وكذلك خلال الجلسات السابقة للمؤتمر، وسأتناول مصطلحاً واحداً بالبحث السيمونتيكي هو تعبير "جنوب البحر المتوسط" الذي استخدم للدلالة على العالم العربي.

أقصد بكلمة سيمونيكية هو علم البحث في دلالات الألفاظ. أي فحص المفردة ومعناها الدقيق والمدلولات المحددة التي تدل عليها، وهنا يغدو كل شيء قابلا للفحص بمافيه تعبير "النظام العالمي الجديد" فما معنى نظام؟ هل هو نظام سياسي أم نسق؟ وما معنى عالمي؟ ولماذا ليس دولياً؟ وهل هناك فرق بين التعبيرين؟ ثم ما معنى جديد؟ وما معنى آني؟ وما معنى مستقبلي؟ وما الفرق بين جديد ومستقبلي، إن كان ما هو جديد سوف يستمر ويتواصل داخل فترة مستقبلية؟

سوف أترك هذا النقاش حول تعبير "النظام العالمي الجديد" وأتركه كما هو وأنتقل إلى التعبير الذي سيكون تعليقي منصبا عليه وهو تعبير "جنوب المتوسط".

لقد استخدم هذا التعبير منذ يوم أمس وحتى هذه الجلسة وخلال كل جلسات المؤتمر للدلالة على العالم العربي بما أن العالم العربي يقع في المنطقة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. واستخدم تعبير شمال المتوسط للدلالة على أوروبا بما أنها تقع شمال البحر الأبيض المتوسط. وفي الوقت الذي يبدو فيه تعبير شمال المتوسط للدلالة على أوروبا هو تعبير خال من الإشكاليات، فإن تعبير "جنوب المتوسط" يبدو غير دقيق في إشارته إلى العالم العربي.

فمنطقة جنوب المتوسط تشمل الدول العربية إضافة إلى تركيا وإسرائيل لأن هاتين

الدولتين تقعان جنوب المتوسط أيضاً. وهنا يبدو الأمر ملتبساً بما أن الدولتين غير عربيتين، أي أن التعبير الجيوبوليتيكي القائل بجنوب المتوسط للدلالة على البلدان العربية يغدو تعبيراً خاطئاً لأنه يشير في الوقت نفسه إلى بلدان غير عربية أيضاً. ولذلك بفضل استخدام تعبير أكثر دقة للدلالة على البلدان العربية فقط مثل تعبير العالم العربي أو الوطن العربي أو البلدان العربية.

وفي هذا الصدد أستدعي تعبيراً جيوبوليتيكياً آخر حصل فيه إشكال من نوع آخر هو "الخليج العربي" فإن الخليج العربي يقع على ضفتيه كيانان قوميان مختلفان البلدان العربية من جهة وإيران من جهة أخرى. وقد دخلت العوامل الأيديولوجية في تسمية هذه المنطقة فبدافع أيديولوجي إيراني قومي يسميه الإيرانيون بالخليج الفارسي وجاءت سنوات المد القومي في العالم العربي، وبدافع أيديولوجي قومي أيضاً أطلقت على الخليج تسمية "الخليج العربي" ليضاهي تسمية الخليج الفارسي.

وإن هاتين التسميتين تستدعيان تساؤلا هو، وفق هاتين التسميتين: هل الخليج هو خليج عربي أم خليج فارسي؟ وهنا ينبغي العودة إلى المنظور الجيوبوليتيكي للإجابة على قضية التسمية فإن الخليج وفق موقعه الجغرافي السياسي تقع على ضفتيه كل من إيران والبلدان العربية الخليجية، من جهة أخرى أي وفق المنظور الجيوبوليتيكي هو خليج عربي - فارسي. وهذه التسمية الأخيرة هي التسمية التي بدأت تعتمد من قبل الصحافة الأجنبية والكتاب والمحللين السياسيين الأجانب الذين كانوا في السابق يسمون الخليج العربي بالخليج الفارسي. ونرى أن التسمية الجيوبوليتيكية لا تكون علمية إذا خضعت لمنظور أيديولوجي كما هو الحال في قضية الخليج وقضايا أخرى خاصة بمواقع أخرى من العالم.

أعود مرة أخرى الى الموضوع الذي انطلقت منه وهو تعبير "جنوب المتوسط" الذي يستخدم للدلالة على العالم العربي، وأقول بأنه تعبير دقيق علمياً وجيوبوليتيكياً للدلالة على البلدان العربية: مثل العالم العربي، أو الوطن العربي، أو البلدان العربية.

التعقيب الثاني: الدكتور عبد الفتاح غربال

لست قانونياً دولياً ولا استراتيجياً متخصصاً ولكنني اقتصادي يعطي أهمية خاصة للاستراتيجية وللعلاقات الدولية، ومن هنا أطالب بإعادة الاعتبار للمنطق الاقتصادي في المناقشات التي تخص بشكل جوهري الاقتصاد السياسي للترابط. ولطالما نتحدث عن النظام العالمي الجديد فلنوضح كل ما يدخل في إطار الترابط بين الاقتصاديات القومية، ولقد

عالجت السيدة شرتوني منذ قليل في محاضرتها بعض الحجج ذات البعد الاقتصادي عندما تحدثت عن الترابط الأوروبي – المغاربي.

لقد رأينا في الجلسة السابقة كيف أن الاتصالات قد أوضحت العوامل التي تهدد أو التي تعزز مخاطر عدم الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، ومخاطر وانعكاسات التوازن الجيو – سياسي العالمي على الاستقرار والأمن في جنوب المتوسط بعد انفتاح أوروبا الشرقية، وأضحت الاتصالات أيضاً دور أوروبا التقني – السياسي. ولكن أوروبا المؤلفة من القوس اللاتيني لها ايضاً دور مهم في العلاقات المتوسطية الداخلية.

وعليه فلنوضح دور أوروبا التقني – السياسي لأن أوروبا قادرة على ملء فراغ استراتيجي في هذه المنطقة ولكن شرط أن تخفف من حجم المخاطر السائدة في الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط.

إذاً وأبعد من مشاكل الدلالات وتعددية مفهوم المعاني المتعلقة بالنظام العالمي الجديد والتي أوضحها المعقب السيد علاء طاهر، وأبعد أيضاً من علم قوانين التصنيف للخطابات سأحاول دون الادعاء بجمعهم في إطار تصنيف آخر للخطاب، أي أعني وعبر الاتصالات والنقاش. فهذا النقاش الذي يجري في بداية العام ١٩٩٣ مناسب للبدء في تفكير عميق حول العلاقات الأوروبية – العربية وحول الاستقرار في جنوب المتوسط في إطار نظام عالمي جديد.

لقد كانت مسألة الجيو – سياسية العالمية منذ فترة مضطربة نتيجة حصول صدمتين: الأولى هي الأحداث التي جرت في أوروبا الوسطى والشرقية، والثانية هي حرب الخليج. هذه اضطرابات حثتنا على عدم التفكير في المتوسط كما كان عليه قبل أربع سنوات وألزمتنا بأن نسعى سريعاً لبناء محيط المتوسط الذي نتمنى تحقيقه غداً قبل أن تتجاوزنا حركة التاريخ. ولكن هذا التفكير يجب عدم السماح له بأن يحملنا على التشاؤم أو على الخوف.

وأذكر في هذا الصدد أنني شاركت بمؤتمر عقد في غرناطة في فبراير (شباط) عام ١٩٩٠ وكان حول التحديات في المتوسط الغربي وبالتحديد حول التحدي الديموغرافي وتزامن الوظيفة في جنوب المتوسط، وكان من ضمن المشاركين خبير أوروبي مختص بالاقتصاد الإقليمي وقد قا لأصدقائنا المتوسطيين وتحديداً للمغاربة أن غورباتشوف يعمل من أجلهم بشكل غير مباشر. هذا صحيح ولكن السؤال هو إذا انفتحت أوروبا على الشرق فهل يفرض ذلك انفتاحاً على المتوسط.

هذا الانفتاح الثاني لن يحصل لوحده بشكل ميكانيكي وكأنه نتيجة حتمية للانفتاح

الأول الذي تم باتجاه الشرق، بل يجب العمل بجدية من أجل تحقيقه ويجب تعزيـزه عـبر إدخاله في الوعي المتصاعد لعدة أمم في المتوسط، ويجب خلق مناخ من التوافـق علـى المصالح التي تكون أرفـصكيـع مستوى مـن مصـالح قائمـة مـن أجـل عـدة ليـترات مـن الزيـت أو بضـع كيلوغرامات من البرتقال.

نستطيع القول اليوم أن عهد اعتماد أوروبا على نفسها قد انتهى، فأوروبا عام ١٩٩٣ لا تستطيع الاحتفاظ بأيديولوجيتها بدون وجود السيطرة موحدة، ولن تستطيع هضم وابتـلاع الوحدة الألمانية إلا عبر انتهاجها لمشروع جيو - سياسي جديد.

إن المفهوم الجيو - سياسي الذي كان يدعم أوروبـا بـالأمس كـان مبنياً علـى تقسيم ثنائي هو أوروبا من جهة وبقية العالم من جهة أخرى. وفي بقية العالم توجد الـدول العربيـة التي كانت تعتبر أنها تحتل رقعة جغرافية غير متميزة إلا عبر تلقيها المسـاعدات المخصصـة للفقراء في أي مكان من العالم.

إذاً فـإن الانفتـاح علـى الشـرق بعـد انـهيار الاتحـاد السـوفياتي قـد أدى الى ظـهور السيناريو الأول وولّد انقطاعاً مع الثنائية التي كانت سائدة في السابق بحيث أصبحت أوروبا تضم منطقة الى جانبها تسمى الشرق الأوروبي. والتسمية الجيو - سياسية أصبحت تلفظ على الشكل التالي: "أوروبا زائد شرق أوروبا المجاور وبقية العالم".

هذا السيناريو الأول، أما السـيناريو الثـاني فـهو لمصلحـة المتوسـط بقسـميه الجنوبـي بحيث إن التسمية تقال على الشكـل التـالي: "أوروبـا زائـد منطقـة مجـاورة وشـرق وجنـوب المتوسـط وبقيـة العـالم"، وهـذا السـيناريو هـو سـيناريو البلطيـق - المتوط الموحـد في وجـه الباسفيك. وبنظري فإن الباسفيك سيصبح على المستوى الاقتصادي مركز العالم وسيتضح ذلك عام ألفين حيث ستتجاوز تـايوان وسـنغافورة وأسـبانيا وإيطاليـا وربمـا بريطانيـا لأن أوروبـا ستشهد ضعفا في المنافسة على المستوى الاقتصادي حتى العام ألفين.

من هنا فإن الاعتراف بكتلة تضم نصف مليار نسمة وتمتد جغرافيـا مـن هلسـنكي الى غزة ومن ايدنبورغ الى صفاقس أو من القاهرة الى لشبونة قد تؤدي الى تحقيق سيناريو الوحـدة بين البلطيق والمتوسط.

ولكن بعيدا عن الكلمات المنمقة التي تفترض فعلا وجـود سـيناريو كـهذا الـذي سـبق ذكره، فإن المطلوب الآن أن تتحقق ثلاثة شـروط: الشـرط الأول هـو أن تـتراجع أوروبـا عـن سياسة التعميم التي ترى بموجبها أن هونغ كونغ وسنغافورة همـا مثـل المغـرب وتونـس وأن

تعتمد سياسة تفضيلية في تعاطيها، والشرط الثاني هو أن على دول جنوب المتوسط أن تعرف كيف تستفيد من هذا الانفتاح لكي تجعل من نفسها تنيناً جديداً رغم أنها تمتلك مناطق صغيرة للتبادل الحر. والشرط الثالث هو أن نظام الأفضلية الجديد يجب أن يدرس بشكل يمنع اليابان والدول الأربع المجاورة لها من استغلال نجاح المتوسط واستخدامه كقاعدة لهاجمة السوق الأوروبية.

وأخيراً أقول إن الاقتصاد والجغرافيا قد أخذا حقهما عندما أقرت استراليا بأنها آسيوية، ولماذا لا تقرر أوروبا بأن ما يسميان بخصميها اللذين يشكلان البلطيق أي معسكر الشرق، والمتوسط أي العالم العربي قادران على بناء قطب ثنائي لأوروبا قوية.



كلمة السيد معروف الدواليبي
مستشار خادم الحرمين الشريفين
الملك فهد بن عبد العزيز

حضرات السادة والسيدات المحترمين، ما كنت أفكر أنني سأتكلم في هذه الجلسة وإنما كنت ماراً مروراً في باريس وأسعدني أن أشترك في الحضور لهذه الجلسة باسم مركز الدراسات الاستراتيجية العربي - الأوروبي لأن الفكرة أثلجت صدري وأطربتني ونحن من أصحاب النظام العالمي القائم على وحدة الأسرة البشرية المتساوية في الحقوق والواجبات وعلى أساس لا إكراه في الدين والمتعاونة من أجل عمارة الأرض والتكافلية في العمارة وفقاً لآمال الحياة ومعالجة آلامها منها. فوجود هذا المركز في هذه الظروف التي يتخبط فيها العالم ويشعرون بسبب المآسي التي يمرون بها في هذه الظروف بالحاجة الى تكافل. فظهرت كلمة النظام العالمي الجديد الآن وليس بجديدة وكا قلت ما كنت أريد أن أتكلم ولكنني وقد دعيت فكلمتي ليست بتعليق ولكنني أساهم في هذه الجلسة بإيجاز فكرة النظام العالمي الجديد وماذا يتوجب علينا نحن من تصحيح المفاهيم وخاصة مما يتوجب علينا من دعم هذه المؤسسة الحديثة التي اتخذت من الدراسات الاستراتيجية في مكتبها العربي الفرنسي بأمل أن تحقق المفاهيم الحقة للنظام العالمي الجديد. الواقع كلمة للتاريخ: نظام العالم الجديد إنما ظهر بعد توقيع نيكسون مع بريجينيف في أواخر الستينات ومطالع السبعينات كما تعرفون، دعوا فيها الى التعايش السلمي لتبقى الشيوعية على مذهبها ويبقى النظام الرأسمالي على مذهبه ولكن ما جمعه كل من الفريقين من وسائل التدمير كما عبر عنها بصراحة غورباتشوف في كتابه. لكن منذ ذلك الوقت من عهد نكسون ومن عهد بريجينيف وصلوا الى قوة مدمرة تكفي فيما إذا انطلقت على بعضها البعض لتدمر كما قال غورباتشوف، عشرة أمثال الأرض ولذلك جاء العقل الآن ليقول لماذا نغرق هذه السفينة إذا دمرنا. إذا كانت القوة التدميرية التي جمعت تكفي لهدم عشرة أمثال الأرض ونحن ركابها لم يبق هنالك حي آخر فلماذا لا نتعايش ولا نتعادى؟! هناك من يريد أن يكون شيوعياً وهناك من يريد أن يكون رأسمالياً وهناك من يريد أن يكون مسلماً أو مسيحياً أو يهودياً لكن لا يجب أن يكون هناك تعاد بلا تعايش. هذه الفكرة نشأت بعد توقيع الرئيسين السابقين على أساس نظام التعايش السلمي وكلفت الأمم المتحدة - أمرٌ مروراً تاريخياً سريعاً - في سنة ١٩٧٤ بأن تعقد جلسة الهيئة العامة من أجل البحث عن نظام جديد. وصدر القرار بالإجماع من الشرق والغرب

ومن مختلف الأديان بهذه الصراحة بأن النظامين السائدين في هذا العصر لا يصلحان لإقامة السلام. وقع عليه كل من الشرق والغرب بالإجماع وتوجب علينا البحث عن نظام جديد، وتواعدوا لسنة بعدها أن تأتي الدول بمشاريع حول هذا النظام الجديد فاجتمعوا في سنة ١٩٧٥ فجاءت الدول المارشية بمشروع ولكن كل منها والحقيقة التي ظهرت يحافظ في بواطن المشروع على مركزه وإن كان يغلفه بما يرضي الآخر فرفض المشروعان. وقالوا نكلف الهيئة العلمية بعيداً عن السياسة واليونسكو لتضع مبادىء هذا النظام لتأخذ به الأمم المتحدة وتنشيء. فاشتغلت اليونسكو في لجنة من أربعين شخصاً أو ثمانية وثلاثين فيما أذكر ووضعت بعد سنتين تقريراً اشتمل على مائتي صفحة فصدرت في سنة ١٩٧٧ وصادف أنني كنت في تلك الأسابيع مسافراً الى نيويورك، ووصلني الكتاب من مدير اليونسكو. في التقرير الذي قدمته الأمم المتحدة فقرأته في الطائرة التي استغرقت أربع عشرة ساعة من الرياض الى نيويرك وأصبحت في يوم الجمعة في الأمم المتحدة وهنالك مسجد يصلي فيه المسلمون ضمن بناية الأمم المتحدة فكلفت أن أخطب في صلاة الجمعة ولم أكن أيضاً أفكر أنني سأكون خطيباً كما أنني لم أكن أظن أنني سأدعى لكي أتكلم في هذه الجلسة التي أكرمني فيها الإخوان فسألت عن أي موضوع أتكلم عما قرأت في الطائرة عن النظام العالمي الجديد الذي انتهت فيه اليونسكو في لجنتنا الرسمية فوضعت ثلاثة مبادىء وهي:

المبدأ الأول: أن يعتبر العالم كله على اختلاف شعوبه وأعراقه وأجناسه وأوطانه وأديانه أسرة واحدة متساوية في الحقوق، في الحياة، ومالكة حرية مصيرها ضمن هذا المفهوم.

المبدأ الثاني: لا يجوز بعد اليوم أن يخطط لنظام دولة خاص على حساب أخرى. أو للأقوياء على حساب الضعفاء وإنما يخطط لنظام اقتصادي عالمي حتى لا يبقى هناك مبطون والآخر جائع وهنالك خزائن ممتلئة بالذهب والفضة والآخرون فقراء.

المبدأ الثالث: عدالة التوزيع:

هذه المبادىء، مما يطرب له الإنسان، أن نكون أسرة واحدة متساوية في الحقوق ويجب التخطيط الاقتصادي لجميعها ولمصلحتها لا لمصلحة دولة من الدول وعدالة التوزيع وقرأت عليهم الكتاب الذي كان في يدي. قلت: أحمد الله على أن الأمم المتحدة تحت ضغط الحوادث قادتهم الى التفكير في الحاجة الى عالمية نظام عالمي جديد بأنني أشاركم في اقتراحكم أن النظامين السابقين لا يصلحان ففي مقدمتها الفيتو فأين هو النظام الذي أوجدته

الأمم المتحدة في عصرها الجديد كذلك نظام عصبة الأمم المتحدة الذي سبق الحرب العالمية الأولى كانت توزع للأسلاب وتوسع في المستعمرات باسم التحضر والتمدين. وكلنا يعرف أن هذا النظام ما ادعى فيه ضمن حضارة وتمدين وسيطروا على كل العالم للأسلاب كانت نواة تفجير الحرب العالمية الثانية التي أخرجت لكم نظاماً.

أنتم الآن تقولون لا تصلح الأنظمة الحاضرة كلها خاصة الفيتو، نشكركم على هذه المبادىء ونقول لكم بكل صراحة نحن المسلمين ولو وصل الإسلام والتطور العربي في عهد الإسلام الى هذه الفكرة لأنه نشأ في ظروف مثل هذه الظروف التي تعيش فيها ما بين عملاقي الشرق والغرب كانت هناك أول محرقة في التاريخ عُرفت بمحرقة نجران أحرق يهود اليمن ثلاثين ألفاً من المسيحيين وهذا ما قرأته وقد أكون المسلم الوحيد الذي يحمل ديبلوم اختصاص في Drirt Conomique من جامعة باريس كمسلم اهتممت أن أقرأها. فالنقطتان الأساسيتان فيمن يقرأ الحقوق الكنسية تبرز في أن العداء الشديد بين اليهودية والنصرانية قائم على اضطهاد المسيح والحكم عليه بالصلب ثم محرقة نجران التي أدت الى حروب طالت ١٢٠ سنة انتصر بعدها لليهود عملاق الشرق في العالم القديم الذي كان فارس وانتصر للمسيحية عملاق الغرب وكانت الدولة الرومانية، واستمرت الى ما بعد ظهور الإسلام ورسول الإسلام عندما غادر تحت ضغط الأحداث وقرر ذبحه من قبل الوثنية فتمكن من الهرب الى المدينة فوجد بعد محرقة نجران وبعد عشرات السنين – وليس عشرات القرون – هرب اليهود على أثر المحرقة التي عملها إخوانهم في اليمن ضد المسيحيين فكان هنالك يهود في فلسطين في الدولة الرومانية هربوا وسارعوا الى المدينة قبل أن تصل أخبار المحرقة فيكونوا هم الضحايا. فالرسول هارب من مذبحة الوثنية له وجد اليهود هاربين من مذبحة الرومانية المسيحية خشية أن ينتقموا فيحرقوا في مقابل ما أحرق اليهود من مسيحيين في اليمن فعالج الإسلام هذه النقطة فلنسمعها:

أول دستور خطي نشأ في تاريخ الدساتير هو ما يسمى بصحيفة المدينة المنورة حيث قال الرسول حين وجد اليهود خائفين ويبنون الحصون، قال: "المسلمون من قريش الذين هاجروا من المذبحة والمسلمون من يثرب – المدينة التي لجأ اليها الرسول – ومن قاتل قتال أهل يثرب وعددهم تسعة قبائل ومنهم اليهود أمة واحدة – نلاحظ استعمال الرسول لكلمة "أمة واحدة" – دون الناس لليهود دينهم ولنا ديننا ولهم المناصرة والمصاب بالمسلمين إذا هاجمهم الرومان كما سأدافع عن المسلمين أدافع عنهم: فبلغ خبر بقايا النصارى الذين تدخلت الرومان عن طريق الحبشة بنوا كنيسة وطردوا اليهود وانتقلت المعركة عندئذ ما بين

الدولة الرومانية على أرض اليمن الى الدولة الرومانية الفارسية عن طريق الصحراء الشامية. وقد حمى الرسول اليهود من النصرانية إذ سُمِحَ لهم بتجديد المحرقة فجاءوا اليه فطمأنهم وأعطاهم الحماية للنصارى ضد اليهود فيما أقدموا كما أعطوا حماية لليهود ضد الدولة الرومانية فيما أقدمت. فانتصر هنا الاسلام العربي للسلام لمختلف الأعراق والأجناس والأديان. ففكرة العالمية الأنسانية، قلت في خطابي للجمعة في الأمم المتحدة ابتدأت منذ ذلك الوقت لأن القرآن يقول: "يا أيها الناس" ولم يقل يا أيها العرب.فالمسيح عليه السلام إذا ما قال: "إنما أرسلت لبنى إسرائيل الضالة" فهو لشعب إسرائيل، وموسى كما جاء في قرآننا: "وآتينا موسى الكتاب وجعلناه هدى لبني إسرائيل" ولكن القرآن عندنا قال: "شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس" ولم يقل للعرب، وقال: "يا ايها الناس – ولم يقل للعرب – إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم". وقال: "لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم أن تبروهم وتقسطوا اليهم وتعاونوا على البر والتقوى"، هذا هو النظام الجديد.

فكل نظام يقوم على التمايز ما بين الشعوب وأخذ الصلاحيات كما هو في حق الفيتو، وقلتها في الأمم المتحدة، فهذا لا يمكن أن يعتبر نظاماً جديدا. نظام عصبة الأمم أدى إلى الحرب العالمية الثانية وأنتم الآن أوجدتم وخرقتم هذا النظام الجديد بالتحيز في قضية إنشاء إسرائيل الأمم المتحدة أعطت ما لا تملكه لمن؟ لليهود. قالت لأن أجدادهم هنا في فلسطين إذاً لماذا لا تعطي هذا الحق للمسيحيين أليس المسيح عليه السلام ولد هنا؟ كيف تجرأ الأمم المتحدة أن تقول لأجداد اليهود، ولا تعطي هذا الحق للمسيحيين وهكذا فإن النظامين ولا شك، لم يعودا صالحين فلا بد من نظام جديد.

نرجو أن يقوم مركز الدراسات الاستراتيجية الذي أثلج صدري بتوضيح معالم هذا النظام ولا بد أن نبدأ به بالأقربين فإذا كانت هناك مشكلة في الشرق الأوسط فلننشيء الآن التعاون العربي الأوروبي لأن شعوب البحر الأبيض المتوسط متشابكة في الدم وفي الحق وفي الحياة. فالعالم العربي من طنجة إلى الخليج يملك الطاقة. والعالم الأوروبي يملك التكنولوجيا وفي مقدمتهم فرنسا. وفرنسا، وهنا لا أكتشف سراً، ولكن يكفي أن هناك أستاذاً للغات السامية في جامعة باريس في أيامنا الدراسية وكتابه موجود عندي عنوانه "Des Etruxques à nos origines oriental et francaise" ويقول "الأتروسك" هم بحارة النيل ولولا هجرة العرب قبل ألآف من السنين من ميلاد المسيح لما كان لفرنسا ان تظهر اليوم في سجل الحضارة. فباريس هم الذين أطلقوا عليها هذا الاسم ونهر السين بمعناه إله القمر" ونهر اليون اله

الشمس. فتذكرت باب اليون التي ترجمت إلى اللغة القريشية بعين شمس فإذا يقول هيرالد دو براطون: "أصولنا العربية موجودة" ويؤيدها المسح الأخير للدم الفرنسي الذي قامت به وزارة الصحة التي نشرت تقريراً سنة ١٩٨٥ وقالوا بكل صراحة إنهم مسحوا وحللوا دماء فرنسا من جنوبها إلى شمالها فوجدوا ٧٠٪ دماء عربية وقالوا إذ كذب المؤرخون انتهت العرب في بواتيي. فأجبتهم بلا، بواتيي ليست لها علاقة وإنما الهجرة التي أشار إليها جيرالد دوبراطون قبل آلاف السنين من المسيحيين. فإذا نحن بيننا شعوب الشرق الأوسط - البحر الأبيض المتوسط - صلة قرابة فلنبدأ في إنشاء هذه الدراسات الاستراتيجية التي تقوم أولاً على القربى ولنكن العالم الأوسط الذي يجمع بين الشرق والغرب ولذلك لا أريد أن أكثر إلا من أن أبدي أمنيتي وأن نتعاون جميعاً لتقوية هذا المركز وليكون همزة الوصل في تأليف العالم الأوسط وهو العربي والأوروبي عن طريق فرنسا وخاصة أن نذكرها بقرب النسب كما ذكر المؤرخون وبالهجرات فبصمات التاريخ في أكثر من ٢٠٠ منطقة في فرنسا تحمل أسماء عربية قرية حيان وسنان في جنوب باريس في بلاد أوكسير وغيرها الجورة الفرنسية والجورة السويسرية وكما أشار إليها سيادة السفير أيضاً. فهذا الاتصال كان منذ عهد قدموس ملك فينيقيا الذي اختطف أخته القراصنة من اليونان فاتجهوا للبحث عنها فلما لم يجدوا لها أثراً أطلقوا على أوروبا هذا الاسم لذلك نحن نحرص أن تكون هذه المؤسسة وسيلة لتقوية هذه الروح ونشكر لفرنسا أن تتبنى أيضاً هذا الموقف وتدعمه ونحن سنعمل بجميع إمكانياتنا لدعم هذه المؤسسة أملين أن تضع مبادئ النظام العالمي الجديد وتنقد الأنظمة السابقة، والمسلمون والعرب في عهد رسالتهم الإسلامية نعتبرهم هم الذين وضعوا هذه الأسس واعتبروا العالم أسرة واحدة واعتبروا فكرة لا إكراه في الدين أن حرية الدين لا تمنع من التعاون على العكس أمرنا بالبر فيما بيننا. وأختم كلمتي مهنئاً مركز الدراسات في مؤتمره هذا الذي اجتمع أيضاً من أجل النظام العالمي الجديد، فنحن لا يسوءنا أن يدعونا الغرب إلى هذا النظام ولكن علينا أن نصحح ونقول إن العرب في نهضتهم الإسلامية لمدة أربعة عشر قرناً وضعوا هذه القواعد الثلاثة بذاتها التي جاء بها تقرير اليونسكو. وشكراً لكم وأعتذر على أنني اضطررت أن أتكلم أكثر من اللازم.

السؤال الأول: السيد أيمن أيوريي.

في البداية أحب أن أعبر عن شكري وتقديري لجميع المشاركين في هذه الندوة ولدي بعض الأسئلة والتعليقات وهي مرتبطة بالأساس بالندوة السابقة. كم كنت أتمنى أن تكون هناك ورقة في هذه الجلسة تتعلق بالقضية الفلسطينية وتطوراتها وعلاقاتها بأوروبا لأهميتها

وإذ أثمن ما تفضلت به الدكتورة إجلال رأفت وكذلك الدكتور محمد فودة عن طبيعة المشاكل والتحديات التي تواجه الأمن والاستقرار في العالم العربي. أعتقد أن هناك بعض القضايا التي لم يتفضلا بذكرها وأهم هذه القضايا أولاً القضية الفلسطينية ما زالت لم تنته وحتى مفاوضات السلام وما هو معروض أمام الفلسطينيين الآن لا يؤدي إلا للإحباط، وهذا أمر مؤلم لأن أوروبا معنية بالمصير الفلسطيني ومصير القضية الفلسطينية وانعكاساتها على المنطقة بأسرها. كذلك تحدٍ آخر أنه طالما بقيت الأنظمة العربية ترفض للشعب أو للشعوب بأسرها التعبير عن حقها عن رغبتها عن طموحاتها عن آمالها فسوف يستمر الحكم الديكتاتوري العربي إلى ما لا نهاية وسوف تستمر العنصرية وستستمر الشعوب العربية تعاني من كثير من المشاكل التي تعاني منها هذه الأيام سواء كان ذلك من مشاكل توزيع الثروة أو مشاكل التعصب الديني والأصولية أو غيرها. من يظن أنها مشاكل الساعة وهي ليست كذلك. فقضية التركيز على قضايا حقوق الإنسان وعلى أن التحدي الحقيقي الأولي الذي يواجهه الأمن والاستقرار في العالم العربي هو تحدٍ حقيقي داخلي وليس خارجياً قبل أن يأتي التحدي من إسرائيل وأميركا وحتى من إيران هو تحد داخلي وعلى هذا علينا أن نواجه الحقيقة. هناك أيضاً قضية أخرى أنه علينا في هذا المؤتمر أن نميز ونؤكد تماماً ما تفضل به الدكتور ديب قبل قليل أنه علينا أن نقولها صريحة وواضحة في هذا المؤتمر المتميز أننا نريد علاقات واضحة وعلاقات قوية، علاقات الصداقة بيننا وبين أوروبا. بين عالم يريد ويطمح أن يكون له دور في عالم المستقبل وهذه الدول التي نسميها أوروبا وعلماً أننا استعملنا هذا المصطلح باسم القارة رغم تفاوت العلاقات بين دولة أوروبية وأخرى مع العالم العربي. فهناك دول أوروبية ترتبط بجذور أقوى في علاقاتها مع العالم العربي فقضيتنا نرجو من المؤتمر أن يهتم بالفترة القادمة أيضاً بقضايا لربما تعبر حقيقة عن الوجهة الحضارية إن تكلمنا عن إسلامنا وعن الارتباط الذي يربطنا جميعاً وإن تكلمنا عن عالمنا العربي فلربما كان من الأجدر ان نعطي الأولوية للشعب العربي للتعبير عن مصيره. وشكراً.

رئيس الجلسة يعطي الكلمة للدكتور فودة للإجابة على السؤال المطروح.

شكراً جزيلاً. إن القضية الفلسطينية وتحدثت في الورقة سواء كانت ورقة الأمن القومي أو في التعليق على أن أحد التهديدات المستمرة لنا كتهديد خارجي هو القضية الفلسطينية وسميتها بمشكلة الشرق الاوسط ولا شك أن القضية الفلسطينية هي قضية نشطة وهي لب النزاع العربي الإسرائيلي ودون حل لهذه القضية سيستمر التهديد للوطن العربي وفي نهاية البحث الذي قدمته في الصباح طالبت الدول الأوروبية أن يكون لها دور فعال في

المساعدة في حل المشكلة الفلسطينية في مؤتمر السلام وأن تكون ضامنة للقرارات التي سيتوصل إليها مؤتمر السلام حتى يكون هناك أطراف ضامنة لتنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات التي سيتم توقيعها ولا شك أن القضية الفلسطينية هي أهم وأخطر تهديد خارجي ملح بالنسبة لنا كعالم عربي. وشكراً.

السؤال الثاني: السيد حسن الرفاعي

هذا الصباح أثرت موضوع العلاقة بين الديمقراطية والغرب وقد استدعى ما قلته الرد علي ما قاله رئيس المؤتمر. ويسعدني الآن أن أوضح الهدف من طرح هذا الموضوع لأنه موضوع في غاية الأهمية فالذي قلته بأن الديمقراطية ليست إفرازاً غربياً وأن الغرب قد ساعد في كثير من الأحيان على تركيز أنظمة ديكتاتورية على امتداد العالم الثالث وفي الوطن العربي وأن هذا الغرب لا يدافع عن الأنظمة إلا إذا خدمت مصالحه سواء انتهجت النهج الديمقراطي أو انتهجت النهج الديكتاتوري والسؤال الكبير لماذا تستر هذا الغرب على صدام حسين حين كان منهمكاً في حربه مع إيران مدة ثماني سنوات لم يتحدث الغرب عن النظام الديكتاتوري في العراق بل كان يمده بأسباب القوة وكانت الحفلات التي كانت تقيمها السفارة العراقية في باريس يحضرها كل الزعماء الفرنسيين بدون استثناء ولم يكن أحد ينتقد هذا النظام. إذن لنكن واضحين نحن حريصون على أن تقوم بيننا وبين الغرب علاقات ود ولكن لا نريد أن نستغل نحن نريد أن نستغل نحن نريد أن نلعب اللعبة وأوراقنا فوق الطاولة. نحن نعلم أن للغرب مصالح وإذا كانت هذه المصالح متطابقة مع مصالحنا فلا بأس من أن ينشأ تعاون. أما أن يقال بأن الغرب لا يقيم علاقات معنا إلا إذا أنشأنا أنظمة ديمقراطية فهذا غير صحيح. فالديمقراطية شأن من شؤوننا ونحن قادرون على تعميمها في بلادنا ولسنا بحاجة في أن تُفرض علينا من قبل الغرب.



الجلسة السادسة

العوامل الفلسفية والاجتماعية والدينية وهجرة العقول واليد العاملة

رئيس الجلسة:

الدكتور هيثم سفر

أوراق الجلسة:

١ - د. فرنسيس لاموند

أحوال الأقليات المسلمة في أوروبا.

٢ - دكتور محمد أركون

الأصول السياسية والدينية والتفكير الإسلامي.

٣ - د. روبرت أنسيو

تأثير التيارات الدينية على الاستقرار داخل العالم.

٤ - دكتور أسعد السحمراني

الإرهاب والعنف وموقف الدين منهما.

٥ - د. ديدي فرهيف

الفجوة التكنولوجية ومتطلبات التطور التقني في العالم العربي.

٦ - د. هيثم سفر

هروب العقول واليد العاملة وتأثيراتها على مستقبل المنطقة العربية.

٧ - التعليق:

- فيليب كوزيش
- السيدة سمرة موليك

٨ - المناقشات

أحوال الأقليات المسلمة في أوروبا
"ملخص البحث بالعربية حيث قدم باللغة الفرنسية"

د. فرنسيس لاموند
رئيس جمعية الإسلام والغرب/باريس

إن وجود الأقليات المسلمة في أوروبا هو ظاهرة قديمة وحديثة في نفس الوقت. ظاهرة قديمة نظراً لأن الأقليات المسلمة بدأت بالظهور مع قيام المسلمين باجتياح واحتلال أراضٍ أوروبية اعتباراً من القرن الثامن الميلادي. لكن ما لبثت هذه الأقليات أن بدأت في الاختفاء من فرنسا في القرن الثامن الميلادي ومن اسبانيا في القرن الخامس عشر ميلادي وذلك عقب حروب الردة التي نشبت ضد المسلمين.

أما على الضفة الثانية للبحر الأبيض المتوسط فقد استقرت الأقليات المسلمة تحت مظلة الإحتلال العثماني الذي استمر من القرن الرابع عشر الميلادي حتى نهاية الخلافة العثمانية أي من العام ١٩١٧ حتى العام ١٩١٨، وما زالت هذه الأقليات حتى اليوم موجودة وتحديداً في يوغوسلافيا السابقة وبلغاريا ورومانيا واليونان وقبرص. يتضح إذاً أن الأقليات المسلمة قد تجذّر وجودها في أوروبا الشرقية وتعيش وتتنامى هناك اليوم وهذه الظاهرة هي قديمة ومعاصرة في آن.

أما عن الظاهرة الحديثة فقد بدأت عندما بدأت الأقليات المسلمة تستقر في دول أوروبا الغربية اعتباراً من النصف الأول للقرن التاسع عشر وتحديداً في فرنسا وبريطانيا وألمانيا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا والسويد واسبانيا. هذه الدول استقبلت وفوداً متدفقة من المهاجرين في بداية القرن الحالي لأسباب اقتصادية واجتماعية وجاءت هذه الوفود من الدول التي كانت مستعمرة ومن تلك التي كانت تعاني من أزمات اقتصادية. وأكثر هؤلاء المهاجرين هم مغاربة وأتراك وهما العاملان الأساسيان المكونان لهذه الظاهرة الحديثة.

إزاء ما تقدم يتضح أن وجود الأقليات المسلمة في أوروبا ظاهرة متشعبة الأسباب إذ هي تاريخية واقتصادية وسياسية.

والملاحظ أن واقع الأقليات المسلمة في أوروبا بقسميها الغربي والشرقي هو واقع غير متجانس ولا متشابه وخضع لتطورات كثيرة أهمها تلك التي حدثت في أوروبا الشرقية اعتباراً من العام ١٩٨٩ إذ أصبح المسلمون الذين كانوا أقلية في الاتحاد السوفياتي أكثرية في

دولهم المستقلة وانضموا نتيجة لذلك إلى منظمة المؤتمر الإسلامي ونقصد بذلك أذربيجان وكيرغزتان وطاجستان وتركمانستان وبطريقة مختلفة ألبانيا لأنها أساساً دولة مستقلة ذات أغلبية مسلمة.

ولكن هذا الواقع لا ينطبق على المسلمين الموجودين في أوروبا الغربية لأنهم ما زالوا أقليات. كما لا ينطبق على المسلمين في البوسنة والهرسك ومقدونيا لأنهم من وجهة نظر ديموغرافية وسياسية هم أقلية، ولا ينطبق أيضاً على المسلمين الموجودين في كوسوفو المستقلة ذاتياً عن صربيا وفي سانجاك الواقعة بين صربيا ومونتي نيغرو.

لمزيد من التفصيل ارتأينا طرح الأسئلة التالية ومحاولة الإجابة عليها:

١ - السؤال الأول: في كل مرة نستحضر المعطيات التاريخية والسياسية يواجهنا سؤال هو: ماذا نقصد عندما نقول أقليات مسلمة؟

أقترح عليكم وضع تعريف للأقليات المسلمة وهو أن هذه الأقليات كناية عن طائفة لمسلمين يعيشون في دول أغلبية سكانها من غير المسلمين. وتخضع هذه الأقليات للنظام العام مع احتفاظها بقيمها وأعرافها الإسلامية كمعطيات وليست كحقوق.

٢ - السؤال الثاني: ماذا تمثل الأقليات المسلمة ديموغرافياً في أوروبا؟

للإجابة نقول إن من أصل مليار و١٦١ مليون مسلم في العالم فإن عدد الأقليات المسلمة يبلغ ٣٣٦ مليوناًو٤٢٠ ألف مسلم، أي أن كل مسلم واحد من أصل ثلاثة مسلمين في العالم ينتمي إلى أقلية مسلمة، وكل شخص من أصل ١٢ شخصاً في العالم هو مسلم.

وتمثل الأقليات المسلمة في أوروبا ١٥ مليون مسلم، والعدد الأكبر موجود في يوغوسلافيا سابقاً وفي فرنسا وبريطانيا وألمانيا ومن ثم في بلغاريا وفي دول أخرى.

٣ - السؤال الثالث: ما الخصائص الأساسية للأقليات المسلمة؟

من وجهة نظر أثنية فإن الأقليات المسلمة مبنية وفق ظروف تاريخية: بوسنيون في يوغوسلافيا سابقاً وهنود وباكستانيون وبنغلادشيون في بريطانيا وأتراك في ألمانيا وفي بلغاريا. أما في فرنسا فإن الأمر مختلف إذ تتشكل الأقليات المسلمة من أربع وعشرين جنسية ولكن الأغلبية هي من المغرب العربي. وهذه التركيبة هي الأقوى في تعدد الاثنيات في أوروبا الغربية وهي التي تعطي للأقليات المسلمة في فرنسا خصوصية وتعددية مميزة.

ومن وجهة نظر روحية وشعائرية فإن العامل المحدد هو التأثير التاريخي بمعنى أن

الأقليات المسلمة في يوغوسلافيا سابقاً وفي بلغاريا أكثريتها من المذهب المالكي وفي ألمانيا من المذهب الحنفي وفي بريطانيا من المذاهب الأربعة.

واقع الأقليات المسلمة في أوروبا هو بالضرورة إذاً خاضع لمجموع العوامل التي سبق ذكرها وهذه العوامل هي التي تحدد سبيل تجذر وتكيف الأقليات فتلعب دوراً في المتغيرات التي تطرأ على الأثنيات وتحدد أهمية عدد الأقلية وممارساتها الشعائرية وردود فعل البلد المضيف الذي يحاول وضع واقع نموذجي لكل أقلية مسلمة من ضمن إطار المساواة في الحقوق والواجبات مع الطوائف الأخرى. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أقلية مسلمة من ألفي عضو ومن أثنية واحدة في بلد عدد سكانه ١٦ مليون نسمة كما هو الحال في يوغوسلافيا، لا تطرح المشكلة نفسها بالنسبة لأقلية مسلمة تعدادها ٣ ملايين نسمة وتتأصل من ٢٤ نسمة وتتأصل من ٢٤ جنسية في بلد يكون عدد سكانه ٥٧ مليون نسمة وتقاليده قائمة على اليهودية - المسيحية مثل فرنسا مثلاً.

قياساً لما تقدم يكوّن المراقب فكرة عن موازين الأقليات المسلمة في أوروبا والتي تعاني من إشكالية نتيجة المفارقات المتعددة التي تعيشها كما تواجه مشاكل مختلفة منها التعدد الإتني والثقافي والمهني والاجتماعي. وهنا فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل اندمج المسلمون مع المجتمعات الأوروبية التي يعيشون فيها؟ هل هم قابلون للاندماج في هذه المجتمعات؟

الحقيقة أن رفض الاندماج الذي تبديه الأقليات المسلمة الموجودة في بلد غير مسلم غير معروفة طبيعته إذا كان رفضاً لمبادىء ونمط الحياة أو رفضاً لأسباب الصراعات التي تستهدفها والقابلة للتحجيم أو أن الرفض هو من أجل المعاداة والتناقض. وبمعنى آخر هل ترفض الأقليات المسلمة أخلاقية المجتمع أو البيئة في البلد المضيف؟

في الواقع لا يوجد موقف واحد للأقليات المسلمة بل يوجد عدة مواقف تشكل رداً على التحديات التي يفرضها وجودهم وهذا ما يقودنا للتساؤل:

هل ينبثق موقف الأقليات من جدلية هذه التحديات؟

١ - الأقليات المسلمة: جدلية التحديات.

التحديات هي أيديولوجية وسياسية وبسيكولوجية.

- التحديات الأيديولوجية: الهوية في الصراع.

كيف عاش الإسلام في دولة غير مسلمة؟ كيف سيجد مكانه في أوروبا العلمانية المبنية على التقاليد اليهودية – المسيحية؟ إن التحديات الأيديولوجية بين الأقليات المسلمة والبلد المضيف تختصر نفسها بأنها صراع بين هويتين.

الهوية الإسلامية هي مجموعة خصائص دينية واجتماعية وثقافية تؤسس إسلامية الأمة الإسلامية مهما كانت أقلية أو أغلبية لأن الأقلية المسلمة ليست معزولة عن أمة المؤمنين. فتعبير "أمة" يعني الأقلية والأغلبية. هذه الهوية الإسلامية تحمل ثلاثة أبعاد: نقل مبادىء الإسلام الأثنية إلى الأجيال المقبلة، والتعاون بين الجماعات للدفاع عن القيم الإسلامية، وتنمية هذه القيم في المجتمعات غير الإسلامية. انه عبر اللقاء مع هذه الهوية الفاعلة ينشأ الصراع مع الهوية الأوروبية التي هي في نفس الوقت علمانية ويهودية – مسيحية.

إن أوروبا سواء كانت شرقية أو غربية هي بشكل عام علمانية، وإذا تخلت معظم الدول الأوروبية عن الطائفية فهذا لا يعني أن مفهومها للعلمانية هو واحد لذا فإن الاختلاف في مفهوم العلمانية يمارس على الأقليات المسلمة. فقضية "الآيات الشيطانية" وقضية "الحجاب الإسلامية" مثلاً قد تمت تسويتها في فرنسا وفق العلمانية المحايدة أي سمح للمسلمين بالتعبير عن رفضهم لهذه القضايا وسمح أيضاً لغير المسلمين بالتعبير عن تأييدهم لهذه القضايا.

إن التحديات الايديولوجية تصبح سهلة إذا تم الاعتراف بحرية التعبير والأقليات المسلمة قد تستفيد من ذلك بدرجات متفاوتة خاصة تلك التي تعيش في أوروبا الغربية. أما الأقليات المسلمة التي تعيش في أوروبا الشرقية فإنها تخضع لمعطيات أخرى ويكفي التذكير بأن الدول الاشتراكية فرضت بأغلبيتها الرقابة على كل الكنائس وحدت من الحرية الدينية. هذا هو المنحى الايديولوجي لهذا النوع من المجتمع الذي جاهر ومازال يجاهر بطرح العلمانية. لقد رأينا في ألبانيا عام ١٩٦٧ كيف أن هذه الدولة جعلت من الإلحاد دينها ومنعت أية ممارسة دينية للمسلمين. واليوم فقد تبدل الموقف وبالتحديد اعتباراً من العام ١٩٩٠ حيث سمحت الدولة بممارسة الشعائر. وهناك أيضاً بلغاريا التي فرضت بالقوة على الأقلية التركية التخلي عن إسلامها ولكنها عادت وسمحت منذ العام ١٩٩٠ لهذه الاقلية بممارسة شعائرها الدينية. وفي بولونيا ورومانيا فإن الاقليات المسلمة قد تم الاعتراف بها وتمارس معتقداتها بشكل طبيعي.

ولكن وللأسف فإن موجة الاضطهاد والكره في البوسنة والهرسك قد استهدفت الاقلية

المسلمة. لقد عشنا ونعيش حالياً الأوجاع المؤلمة الناجمة عن الإبادة وعن التهديدات المتطرفة التي ترزح فوق رؤوس المسلمين في البوسنة وكل ذلك يتم باسم الايديولوجية وحشية يطلق عليها اسم "التطهير العرقي".

إن التحدي الأيديولوجي ضد الأقلية الإسلامية قد أمسى في هذه المنطقة من أوروبا تحدياً أيديولوجياً ضد كل الطائفة الإسلامية العالمية وضد الإنسانية.

٢ – التحديات السياسية: تضامن أو تهميش.

إن واقع الأقليات متأثر بالانعكاسات السياسية الصادرة عن مجتمع البلد المضيف. وهذه القضية السياسية بالنسبة لعدة أقليات تعيش في أوروبا ولقد شكلت بالنسبة لها مادة للحوار وللرهان السياسي في نفس الوقت.

ولتوضيح ذلك يجب العودة إلى السياسة التي تمارسها الحكومة المعنية لمعرفة إذا كانت الأقلية المسلمة تخضع لهيمنة القوى السياسية أو تستفيد من تلك القوى.

أ – التوجيه السياسي الأول يستهدف دمج الاقلية المسلمة مع القوى الأخرى على قاعدة احترام الهوية الإسلامية. هذا التوجيه يحاول أن يتفوق على أية توجيهات أخرى في الدول الأوروبية الغربية ويتلخص هذا التوجيه بإيجاد قيادة ذاتية محددة للمجتمع وتنفيذ سياسة شرعية مع حفظ كل القيم التي يتحلى بها المجتمع وهذا ما تمارسه حالياً بلجيكا وبريطانيا وفرنسا على سبيل المثال.

ب – التوجيه السياسي الثاني يستهدف خلق مناخ من التشابه بين كافة القوى في المجتمع عبر امتصاص أية خصوصية منفردة للهوية الإسلامية وهذا التوجيه سبق ومورس في دول أوروبا الشرقية ولكن ليس أكيداً أنه تم احترام الهوية الإسلامية في الدول التي خرجت اليوم عن الهيمنة السوفياتية.

ج – التوجيه السياسي الثالث يستهدف التصدي ولقد قامت عدة أحزاب متطرفة او محافظة جداً في أوروبا الغربية عبر تنمية المعتقد المضاد للمسلمين لديها. فالمسجد على سبيل المثال قد يكون مضاداً للكنيسة. هذا المعتقد تم تعميمه في عدة دول اوروبية غربية على قاعدة أن الإسلام ليس حسنة لأوروبا بل يشكل تهديداً للهوية الأوروبية. قمة هذه السياسة المضادة تمارس اليوم في البوسنة والهرسك وتعتبر المعارضة المطلقة المشبعة بالتطرف.

ويمكن الحديث عن توجيه آخر ينمو في عدة دول أوروبية وهذا التوجيه معارض

للانفتاح ويدعو إلى تعزيز الموقف العنصري والموقف المعادي للاجانب. ونشهد حالياً مثل هذا التوجيه في المانيا وفي فرنسا بدرجة اقل وفي ايطاليا. وهـذا مـا يقودنـا للتسـاؤل: هـل نعيـش عصر عودة العنصرية إلى أوروبا؟

مقابل هذه التحديات السياسية التي ذكرناها هناك التحديات المتأتية مـن التيـارات الإسلامية المتطرفة التي لها عدة شبكات مختلفة في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وهولندا وأسـبانيا وإيطاليا. وبمعنى آخر فإن أية دولة أوروبية ليست بمنأى عن عمل هذه التيارات التي تعتنق مبادئ سياسية متعددة.

إن الأقليـات المسلمة في أوروبـا تعـاني مـن مـزج غـير عـادل بـين بعـض تصرفـــات المحرضين وبين هويتها الاجتماعية – الثقافية. والرأي العام الغربي مندهـش ومتخـوف مـن التحديات السياسية الإسلامية المنافسة.

٣ – التحديات السيكولوجية: قبول أو رفض؟

إلى جانب المشاكل الخاصة بهوية وشرعية الاقليات المسلمة هنـاك مشـاكل التعـايش. وهذه ليست المشاكل الداخلية المعروفة بل المشاكل المتعلقة بالهويـة المعاشـة يوميـاً. علمـاً ان تعايش الاقلية المسلمة مع الجماعات غـير الإسـلامية ذات الاغلبيـة هـو مـن شـروط انتعـاش وجود الأقلية المسلمة.

إن بسيكولوجية العلاقات "أقلية – أغلبية" هي معطـى أساسـي. فحسـب القبـول أو الرفض المعبر عنه في الوعي الجماعي وحسب موقـف الجسـم الاجتمـاعي غـير المسـلم يمكـن القول ان شروط تعايش الاقلية المسلمة ستصبح ممكنة أو غير ممكنة. وبشكل عام فـإن الوعـي الأوروبي متأرجح بين هذين القطبين من الرأي العام.

إن أنصار القبول بالتعايش هم أقليـة في عـدة دول اوروبيـة وذلـك بسـبب التحديـات السياسـية والأيديولوجيـة مـع الأقليـات المسـلمة. فألمانيـا وفرنسـا وبريطانيـا لم تتعـال بعـد التحديات البسـيكولوجية رغـم الجـهود المضنيـة الـتي بذلـت في اطـار الحـوار الإسـلامي – الأوروبي. أما بلجيكا وهولندا والدول الأسكندنافية فقد اختارت قبول التعايش.

وللتحديات البسيكولوجية جذور تاريخيـة. ففـي الـدول الأوروبيـة الـتي فيـها نسـبة كبيرة من المهاجرين فان صورة الإسلام والمسلمين في تراجع رغم وجود مصـالح مشتركـة بـين كافة الطوائف. هذه التحديات البسيكولوجية هي وللأسف أسيرة علاقات عرض القـوة الـتي تفصل ما بين الإسلام والغرب وما بـين صـانعي مخيلـة التناقضـات الـتي تعـارض سـلفاً أي

اتصال أو مبادلة بين الغرب والإسلام. إنها رؤية تاريخية مميتة وتشكل نقطة النقد لجدلية التحديات والتي على اساسها تتعارض ديناميكية المعادلات.

٢ – الأقليات المسلمة: ديناميكية المعادلات.

ان واقع الأقليات المسلمة في اوروبا هو في تطور كبير وهذه الظاهرة التاريخية والاجتماعية والتي تعتبر ظاهرة التلاقي بين الحضارات الهادفة إلى التوسع هي التي تؤدي إلى ولادة قوى التنافس المتخاصمة أو المتضامنة. إنها بالمحصلة مؤشر مغير للمواقف التي تشكل مجموعة من المعادلات المعترف بها ومن المعادلات المضادة.

أ – المعادلات المعترف بها وتعني الحقوق التي صاغها البلد المضيف للأقلية المسلمة لكي يتسنى لها التكيف مع المجتمع الذي تعيش فيه وعلى قدم المساواة مع المواطنين غير المسلمين. ففي فرنسا وبريطانيا وألمانيا مثلاً يتمتع المسلمون بحرية ممارسة الشعائر الدينية وبناء المساجد والمراكز والمدارس الإسلامية، ويحق لهم ممارسة حرية التعبير وطبعاً ضمن الحدود التي فرضها النظام العام.

ونذكر هنا أن بعض دول أوروبا الغربية اعتمدت مراكز شرعية رسمية للأقليات المسلمة وتأكيداً لذلك فإن فنلندا تعتبر البلد الأوروبي الأول الذي وضع المسلمين على قدم المساواة مع الطوائف الأخرى وذلك منذ عام ١٩٢٤ وقلدت فنلندا فيما بعد بلجيكا التي خصصت رواتب لرجال الدين وكذلك السويد والنمسا وفرنسا وإيطاليا والمانيا وبريطانيا واسبانيا. وتم أيضاً الإعتراف للأقليات المسلمة بإنشاء جمعيات في أوروبا الغربية. فمنذ السنوات العشر الأخيرة ارتفع عدد الجمعيات بشكل مذهل في أوروبا الغربية والشرقية. ففي فرنسا ١٩٥٠ مسجداً و٧٠٠ جمعية إسلامية، وفي المانيا ٥٠٠ مسجد و٤٠٠ في بريطانيا و٨٠ في بلجيكا. وكذلك تم الإعتراف بتخصيص برامج دينية متلفزة خاصة بالمسلمين. وكانت الحكومة الفرنسية قد أسست عام ١٩٩٠ "مجلس التفكير حول الإسلام في فرنسا" وأخذت بذلك مبادرة جريئة دون أن تكون بديلاً عن الطائفة الإسلامية.

أما في أوروبا الشرقية فإن الأمر مختلف جداً لأن عداوة الأنظمة السياسية للمارسات الدينية قد أدت إلى وضع شروط قاسية أمام ممارسة الأقليات المسلمة لشعائرها ولذا فقد كانت صحوة الأقليات المسلمة لمصلحة المتغيرات السياسية التي حدثت والتي لا يمكن الحكم على تأثيرها إلا في السنوات المقبلة.

ب – المعادلات المضادة ما زالت عديدة وتخص بعض أشكال ممارسة المسلمين

لحقوقهم المعترف بها إذ يواجهون بمعارضة تؤدي أحياناً إلى حدوث توتر وتناقض بين الطوائف. والحقل الذي تبرز فيه المعادلات المضادة هو الحقل الاجتماعي والتربوي.

ويحصل أن ممارسة الحقوق المعترف بها للأقليات المسلمة قد تتعطل بسبب بعض الإجراءات الإدارية التي تعارضها. ونورد هنا مثالاً هو أن جمعية إسلامية ذات أهداف ثقافية نزيهة قد لا تستطيع ممارسة دورها الممنوح لها لأن بلدية ما قد تكون خائفة من أي يؤدي عمل هذه الجمعية إلى إحداث تجمع للمسلمين. فالقانون في هذه الحالة واضح أنه لصلحة الجمعية الإسلامية ولكن هناك من عطّل العمل به.

ويحصل أيضاً أن بلدية ما تقرر هدم مقر مخصص لممارسة الشعائر الدينية بحجة أنها تنظم هندسة المدينة رغم أن المقر كان قد سمح بإقامته. هذه الأمثلة واقعية وحصلت في عدة دول أوروبية وفي فرنسا.

وإذا تحدثنا عن الحقل التربوي فان تعليم القانون الإسلامي في الجامعات الأوروبية غالباً ما يواجه بمعارضة السلطات الإدارية رغم أن تدريس القانون الإسلامي ميزة جيدة للحضارة الإسلامية وأداة للتقارب ما بين الطوائف. ونذكر أيضاً أن تعليم الفقه الإسلامي لم يقر دستورياً بعد في البلد المضيف للأقليات المسلمة في أوروبا علماً أنه لا توجد حواجز قانونية تمنع اتخاذ مثل هذا القرار لأنه سبق وتمت الموافقة قانونياً على إقرار المساواة التي استهدفت تعزيز عملية دمج الأقليات المسلمة مع المجتمعات التي تعيش فيها والحفاظ في الوقت عينه على قيمها الاجتماعي والثقافية التي تشكل هويتها.

المعادلات المضادة موجودة إذاً بالتأكيد وهي هياكل التحديات والصراعات التي تواجه الأقليات المسلمة في بلد غير إسلامي.

إن المداخلة التي قدمتها تؤكد وجود ثلاثة ثوابت:

١ - ان ظاهرة تجذر الأقليات المسلمة في أوروبا تسير نحو التوسع خلال السنوات المقبلة بسبب نمو حركة تدفق المهاجرين المهتمين بأوروبا الغربية والشرقية.

٢ - سيحصل تطور إيجابي على مستوى الاعتراف المحدد بحقوق الأقليات المسلمة وبما يتوافق مع النظام العام للبلد المعني. ولقد سبق وتحقق تقدم ملموس على التطور السياسي لدول أوروبا الشرقية ومن شأن ذلك خلق جو من المساواة بين الأبعاد الإيجابية للحقوق المختلفة للأقليات المسلمة الموجودة في أوروبا.

٣ - هناك طريق طويل يجب قطعه لكي تصبح فيه المساواة في الحقوق والواجبات

ممكنة التطبيق لمصلحة الأقليات المسلمة رغم مساحة الاختلاف الكبيرة على المستويات الاجتماعية والثقافية والقانونية بين المسلمين وغير المسلمين. ولكنني أعتقد أن هذا اليوم ليس ببعيد لأن الأقليات المسلمة الموجودة في أوروبا في ظل التقاليد الديمقراطية والعلمانية المزمنة لن تعاني كثيراً ممن نسميه "المرض المزمن للتبعية" وسيتم ذلك عبر الاعتراف السريع بالقيم والأعراف الإسلامية. تقديرات حول عدد المسلمين الموجودين في أوروبا صادرة عن المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في يوليو (تموز) ١٩٩١.

البلد	عدد المسلمين
ألمانيا	١٩٢٠٠٠٠
النمسا	٨٠٠٠٠
بلجيكا	٤٩٠٠٠٠
بلغاريا	١٠٠٠٠٠٠
قبرص	١٤٥٠٠٠
اسبانيا	٢٥٠٠٠٠
فرنسا	٣١٣٠٠٠٠
اليونان	٢٦٠٠٠٠
هنغاريا	٦٠٠٠
إيطاليا	٤١٠٠٠٠
هولندا	٤٠٠٠٠٠
بولونيا	٢٠٠٠٠
البرتغال	١٠٠٠٠
رومانيا	٢٨٠٠٠٠
السويد	٢٠٠٠٠٠
سويسرا	٨٠٠٠٠
تشيكوسولفاكيا	٢٠٠٠
يوغوسلافيا سابقاً	٣٨٥٠٠٠٠

الأصولية السياسية والدينية والتفكير الإسلامي

"ملخص البحث بالعربية حيث قدم باللغة الفرنسية"

د. محمد أركون / رئيس قسم الدراسات الإسلامية
جامعة السوربون / باريس

من دواعي سروري أن أشارك بهذه الجلسات المخصصة لتبادل الحوار، وأتمنى أن ينعكس ذلك على العلاقات بين العالم العربي وأوروبا، ولا تتصوروا مقدار بهجتي عندما علمت بولادة مركز الدراسات العربي الأوروبي لأننا بحاجة لمثل هذه الميادين من التبادل والتلاقي، ومن الأبحاث المعمقة التي تستهدف إيجاد أفضل السبل من التفاهم والاتصال مع أوروبا وتحديداً مع المجموعة الأوروبية التي أمست حقيقة تاريخية جديدة يجب الاعتماد عليها في العالم.

في مقابل هذه الحقيقة التاريخية، على العالم العربي أن يكون أيضاً حدثاً تاريخياً وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلا عبر التوصل داخل العالم العربي إلى إجراء تغيير جدي في الخطاب وليس كما أحسست بالأمس أثناء استماعي لعدة محاضرات كيف أن الخطاب يعاد إنتاجه، ويستمر كخطاب معادٍ للاستعمار كما عايشته في شبابي كطالب في العاصمة الجزائر، وفي باريس، والذي يقدم الدول المستعمرة كدول معذبة من أوجاع التبعية الاستعمارية. ولقد سبق وعشنا هذا الخطاب كقوة مالكة في التاريخ لأن الضمير الحي والأخلاق كانا لى جانبنا وليس إلى جانب الغربي.

أما الخطاب الذي يتحدث عن علاقات الشمال بالجنوب وعن تبعية الجنوب للشمال وعن هيمنة الشمال على الجنوب فإنه يعيد إنتاج نفس الحالة الذهنية التي سادت في الخمسينات والستينات عبر الخطاب المعادي للاستعمار، وهذا ما أبعدنا عن أية نظرة نقدية متشددة إزاء تاريخ مجتمعاتنا الإسلامية – العربية، ليس فقط منذ مرحلة الاستعمار بل أيضاً ما قبل مرحلة الاستعمار.

هذا التاريخ، تاريخ المجتمعات الإسلامية والعربية في منطقة المتوسط وتحديداً منذ القرن الثالث عشر، نجهله ولم ندرسه بعد. إنه غير حاضر في ذاكرتنا الحالية لأننا انقطعنا عنه وركزنا اهتمامنا على ما جرى منذ القرن التاسع عشر، أي منذ بداية المغامرة الاستعمارية والتي تمتد تحت اسم الهيمنة الإمبريالية.

يهيأ لي إذاً أن من المهم جداً العودة إلى دراسة هذا التاريخ وخاصة ما يمثله الفكر الإسلامي الذي نرجع اليه جميعاً، والذي أمسى المرجع الرئيسي لحركاته الأصولية أو المتطرفة أو الإسلامية. وهنا يلاحظ وجود إفراط بالمصطلحات، وهذا الإفراط أفسح مجالاً لوجود الأدب الوفير الذي نعرفه. كما أن الحركات الإسلامية غذّت مخيلة الغرب عن الإسلام فوضعته في آخر اهتماماتها وألغت كل ما يمثل الفكر الإسلامي.

هنا يجب علينا تحمل مسؤولية هذا الوضع. فهل نقول إن إزالة الفكر الإسلامي من أفقنا الثقافي والفكري هو نتيجة الهيمنة الاستعمارية، هل نستطيع أن نقول هذا؟

هذا ما يقودنا إلى إقامة اعتبار الأصل ووظيفة هذه الحركات الإسلامية التي أخذت الأهمية التي نعرفها، وخاصة منذ سنوات السبعينات. وأذكركم أن الخطاب الذي نسميه إسلامياً قد حل كخطاب معركة محل خطاب الثورة العربية الاشتراكية التي كانت مستوحاة من علمانية دنيوية وليس من وحي ديني. وبالنتيجة نوه هذا الخطاب بالإسلام كمنطلق سياسي وكمنطلق للثورة، وهذه المرة ضد الحكومات الوطنية في داخل المجتمعات العربية، وفي نفس الوقت ضد هيمنة خارجية مستمرة.

هذا التبدل في الخطاب الإسلامي، أسميه خطاباً إسلاماوياً وليس إسلامياً لأنه يجب أن نقيس جيداً ظاهرة تاريخية تنتج نفسها في المجتمعات العربية، وفي مجتمعات إسلامية أخرى مثل إيران وباكستنان. قياس هذه الظاهرة يؤكد أنها ظاهرة سوسيولوجية وسياسية واقتصادية وتستخدم كمرجع ديني وتستبعد كل ما يتمثل للمؤرخ الذي يدرسها بجدية على أنه الفكر الإسلامي وتستبعد كل ما يتمثله الفكر الإسلامي.

لهذا وضعت في العنوان حركة إسلاماوية وليس إسلامية، واعتماد إسلامية هو خطأ نقدي داخل المنطقة العربية نقول إسلامي وليس إسلاماوي. وهذا التفصيل الألسني البسيط يكشف النظرة التي تكوّنها عن مجتمعاتنا وعن الشكل الذي تعمل بموجبه مجتمعاتنا، وعن الافتقار في الحقل الثقافي في مجتمعاتنا، والذي لا يهتم بإجراء تمييز أساسي بين ما يمثله الرأسمال الفكري والرأسمال الروحي والرأسمال الثقافي للفكر الإسلامي المتبقي للدراسة وبين المهام السياسية الهامة التي تقوم بها الحركات الإسلاماوية. ويجب الإنتباه إلى أنني هنا لا أعرض الحركات الإسلامية للإهانة ولا أقلل من اعتبارها، فهي تقوم بمهمة تاريخية يجب تحليلها كما هي. وهذه المهمة التاريخية كسبت ثمناً من داخل المجتمعات. وبنظري هو ثمن فكري، وبهذا المعنى فإن المعركة التاريخية المستمرة منذ الخمسينات تبعدنا عن اهتماماتنا الفكرية. وبعودة سريعة إلى الفكر الإسلامي نلاحظ أننا ندرسه بشكل سيء في

مدارس وثانويات البلاد العربية والبلاد الإسلامية وفي الجامعات. هذا هو المعطى الأول وليس لدي الوقت الكافي لأعرض لكم أعمال أساسية للفكر الإسلامي وضعت بالقوة في أقصى العصر الوسيط وتمت دراستها بشكل عابر.

ولو أردنا مثلاً أن نعرف فكر أحد كبار مفسري القرآن والمدعو فهرادي مراجـا والـذي يعتبرونه من الأقطاب المهيمنين في الفمر الإسلامي لما وجدنا دراسات علمية تـأتي علـى ذكـر هذا الاسم وجديرة بأن تعرّفنا على عالم كامل من الأفكار، هذا مثال بسيط دون أن نتكلم عن أثره على الفكر الفلسفي داخل الفكر الإسلامي. وهذه أيضاً مغامرة فكرية لم نفكر فيـها علـى الإطلاق.

أما عن الاستبعاد التاريخي منذ وفـاة ابـن رشـد للفلسـفة وللبعـد الفلسـفي في داخـل الحقل الإسلامي فإنه مع هذا الاستبعاد حصل انقطاع فكري مع العالم الأوروبـي. إن مسـألة العلمانية التي تطرق اليها السيد فرنسيس لاموند تسبب صراعاً أقل بالنسـبة لأوروبـا مـن أن نسترجع دراسة دور الفلسفة والموقف الفلسفي من العقل في داخل الفكر الإسلامي. وبمـا أننـا استبعدنا الفلسفة منذ القرن الثالث عشر وحتى اليوم فإنها لم تسجل رجعة في الحقل الفكري للفكر الإسلامي وهذا ما أدى إلى أننا عندما نتكلم مع أوروبيين نتكلم واضعين أنفسنا في خانة ما كان يسميه الأوروبيون قبل القرن الثامن عشر اللاهوتـي – السياسـي لنبـين لهـم أننـا نربـط السياسي باللاهوتي بينما في الفكر الأوروبي ومنذ القرن الثامن عشر على الأقل فقد اسـتبعدوا اللاهوتي عن السياسي أو على الأقل فقد وضعوا اللاهوتي ضمن إطار يمنع عليه غزو النشـاط السياسي للمواطنين، وهذه الحالة سائدة منذ القرن الثامن عشـر، هنـا توجـد أرضيـة تفكـير تتطلب من الفكر الإسلامي إعادة النظر بمصادره الخاصة وتجديدها لكي يخرج الحوار العربي – الأوروبي من مجموعة سوء التفاهم الحاصلة التي تؤخره وتفشله لأسباب فكرية.

قولوا كما شئتم ولكن الانقسامات الحاصلة لم تأت من جوهر الإسـلام كديـن ولا عـن معارضة الإسلام الجذرية كدين للأديان المسيحية أو اليهودية وللفكر الأوروبي المتعلمـن، بـل على العكس هناك أسس فكرية مشتركة نستطيع أن نبـني عليـها بحثـاً مشتركـاً وأن نطـرح إشكاليات حول اللاهوتي – السياسي وحول الفلسفي – السياسي. ولو توفر لي الوقت لقدمت اليكم الكثير من الأمثلة التي توضح هذا الأمر.

وللأسف، هذه المقاربة للحوار الأوروبـي – العربـي، وللعلاقـات بـين العـالم العربـي وأوروبا تحظى بقلة من المؤيدين وخاصة من الجانب الأوروبـي المتشنـج عـن الإسـلام بسـبب

طريقة عرضه لوجهه السياسي وللمعركة السياسية، وهذا التشنج مشروع ومبرر تاريخيا ولكن للأسف يمنعنا من فتح مجال جديد لمعرفة تراثنا الفكري وطاقاتنا لكي نستطيع مرة أخرى مواكبة الفكر الحديث الذي يطبق في أوروبا والغرب (وبنظري هناك اختلاف بين المجال الأوروبي كمجال تاريخي وثقافي وبين ما نسميه اليوم بالغرب وهذا ايضا شيء آخر لم نفكر فيه كفاية).

وأظن من الضروري من الجانب العربي أن تشجع الدول العربية التوجه الداعي للبحث والتعليم، لأنه بواسطة التعليم تستطيع الدراسات والمواقف من الانتشار من أجل محاولة بناء مجال ثقافي للفكر الإسلامي والذي نحسه وللأسف غائبا أكثر فأكثر بسبب الأعباء السياسية والمغامرات السياسية التي تخضع لها بشكل خاص هذه المنطقة من العالم ألا وهي منطقة المتوسط.

وبالنسبة للمتوسط والذي تكلموا عنه كثيرا بالأمس من وجهة نظر جيو - سياسية، فإنني أتحدث عنه كمجال ثقافي وفكري غير حاضر في الفكر العربي وفي الثقافة العربية. وإذا أردنا أن لا يكون المتوسط تحت هيمنة أوروبا والغرب وأميركا فيجب أن ندعه يدخل أفقنا الثقافي وفي فكرنا وهذا ليس ببعيد عن التحقيق.



تأثير التيارات الدينية على الإستقرار داخل العالم العربي

"ملخص البحث بالعربية حيث قدم باللغة الفرنسية"

د. روبرت أنسيو
استاذ في جامعة بروكسل/بلجيكا

إسمح لي السيد رئيس الجلسة أن أشكر أولاً منظمي هذا المؤتمر لدعوتهم الكريمة التي وجهوها الي، ولتهنئتهم بهذه المبادرة التي تتوخى الإصلاح بين شعوب العالم العربي والشعوب الأوروبية عبر إقامة حوار تفاهم عقب فشل الحوار الأوروبي – العربي الرسمي الذي بدأ في النصف الثاني من سنوات السبعينات.

أيها السيدات والسادة، منذ حوالي العقدين بدأ العالم الإسلامي يشهد في عدة دول نمواً لحركات إسلامية معارضة للأنظمة السياسية القائمة. وكانت هذه الحركات تطالب بإقامة دولة إسلامية أصيلة وفق احترام وتطبيق الشريعة التي تعتبر أحد أركان الإسلام إضافة إلى القرآن. لأنهما المصدر الوحيد لتشريع كيان سياسي ولمنح الأمة النظام الدستوري والاجتماعي والذي بواسطته تستطيع تحقيق غاياتها الهادفة إلى إعادة بناء مدينة الله المثالية على هذه الأرض.

هذه الرؤية للوطن الأصيل للمسلم شرحت بإسهاب من قبل رشيد رضا عندما قال: يعتبر المسلمون أن دينهم غير موجود بشكل حقيقي إلا عندما يتم إقامة دولة إسلامية مستقلة وتكون في مأمن عن أية معارضة وعن كل هيمنة أجنبية وتضع موضع التنفيذ قوانين الإسلام. ولتأكيد وجهة نظره يستشهد رشيد رضا بمقالة الأخ عثماني يقول فيها أن وطن المسلم هو حيث تسود الشريعة.

إن إقامة جمهورية إسلامية في إيران عام ١٩٧٩ أثبتت أن الطوباوية الإسلامية يمكن لها أن تتحقق. هذا الحدث كان بمثابة منشط للحركات الإسلامية الأخرى في العالم الإسلامي والتي عرفت نمواً مفاجئاً في سنوات الثمانينات الأمر الذي أثار تساؤلات كثيرة في مختلف وسائل الإعلام وفي تعليقات عدة حكام. ولعل ما سنراه فيما بعد يبين كيف تمت صياغة أمور سامية غامضة عبر انبعاث الإسلام.

ولقد تم تعريف مظاهر التطرف الإسلامي بشكل عام على أنه تعصب ديني مهدد للغرب وللحداثة. ووفق هذه الرؤية للأمور فإن العلاقات بين العالم الصناعي والدول ذات

الأغلبية المسلمة قد وجدت نفسها في مواجهة شبيهة بتلك التي حدثت قبل قرن واحد والتي اعترضت الغرب المسيحي ودفعته إلى حماية حدوده من الشرق المسلم. ولو لم تحصل عملية صد سريع للتقدم الإسلامي وإدانة درامية لمخاطر التطرف والأصولية لكانت الحضارة الحديثة قد دفعت الثمن.

إن التعابير المستخدمة من قبل خصوم الإسلاميين لوصف التطرف الإسلامي الحالي المتفجر تستدعي تسجيل ملاحظتين:

أولاً: يجب الأخذ بحسبان نوعية المرجع الذي أخذت منه التعابير المستخدمة لتحديد ظاهرة ما. بناء على هذا نؤكد أن تعابير تطرف، وأصولية، هي تعريفات لأوضاع معينة في إطار تاريخي وديني معين.

هذه التعريفات تخسر ملاءمتها ولا يصبح مطابقتها للظواهر التي درست لأنها نقلت في إطار حضاري وتاريخي بمعزل عن العلاقة مع الأسباب التي استوجبتها.

أما ملاحظتي الثانية فهي أن تصنيف انبعاث الإسلام وكأنه مظهر للتطرف، أو الأصولية فإنما هدفه وضع حد لإنتاجية عمل الحركات الإسلامية وحصرها في المجال الديني فقط.

ويظهر بشكل أكيد أنه إذا كان هناك من انبعاث للإسلام فهو ليس انبعاثا حقيقيا بل انبعاثا للإسلام لجهة كونه مشروعا للمجتمع ومبدأ مثاليا للحكومة.

لقد كان الثلثان الأولان للقرن العشرين وبشكل أكيد في الدول العربية، هما عصر القومية التي تشكلت حسب النماذج الأيديولوجية الغربية. وقياسا لعدة حالات فإن الأيديولوجية القومية العربية قد عقدت مع الإسلام علاقات تبعية حيث استعارت منه عناصر الخطابات، ومصطلحات ذات معان استهدفت في عيون الناس المعنيين إعطاء شرعية لخياراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. هذه الخطوة اعتمدها جمال عبد الناصر والحكام الجزائريون لكي يعطوا شرعية لآرائهم السياسية ولمفاهيم الفكر السياسي المعاصر مثل الاشتراكية. ولدفع السلطات المحلية لإقناع الرأي العام بملاءمة خياراتهم للحداثة وباحترامها للقيم التقليدية للمجتمعات الإسلامية.

لقد ألحت الأيديولوجية البعثية العلمانية على أهمية دور الإسلام في تشكيل الوعي القومي العربي لأن الإسلام وبشكل حتمي موجود كعنصر أساسي في التراث الثقافي القومي.

وبشكل عام فإن معظم الأنظمة العربية رأت في الإسلام مبدأ للانسجام وللديناميكية

الاجتماعية وجعلت من تأكيد الهوية الإسلامية عاملاً مهماً للشخصية القومية وبذلك فقد اعتمد الإسلام كأساس للديمقراطية الاشتراكية، ولليبرالية العدالة الاجتماعية، ولم يبق بعيداً عن الإسلام سوى الإطار الدستوري ونماذج التنمية التي تبنتها معظم المناطق العربية بعد أن اكتسبتها من الغرب سواء الليبرالي أو الاشتراكي. وهذه الأمور تعتبر كمداخل إلزامية نحو الحداثة ونحو تحقيق مجتمع متقدم.

إعتباراً من سنوات السبعينات التزمت معظم الحكومات بالتشريعات التي سنتها مجموعات إسلامية علماً أن الحضور الشعبي الإسلامي يتوقف عن التوسع منذ عقدين وفي عدة دول من المغرب العربي ومن الشرق الأوسط.

إن غياب نتيجة ذات معنى عبر تطبيق نماذج تنمية مستوحاة من الغرب الليبرالي أو من الاشتراكية السوفياتية قد تسبب في زوال القوى للخيارات التي اعتمدتها الحكومات، إضافة إلى أن أغلبية مواطني هذه المناطق وجدت نفسها في مواجهة المتطلبات الحياتية وتنامي البؤس.

وبالاعتماد على عدم رضى الجمهور إزاء المصاعب الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في معظم الدول العربية وبمواجهة المتغيرات التي تضر بالاقتصاد العالمي وتخلف بيئة عالمية غير مناسبة لاقتصاديات العالم الثالث، فإن الحركات الإسلامية وضعت بإسم الإسلام الدستور وشرعية الحكومات موضع تساؤل كما أخذت تثير مسائل تتعلق بإدارة أمور الناس وبتصرفات المسكين بالسلطة. وبذلك فإن الإسلام ظهر كأساس لأيديولوجية لها وظائف اجتماعية وسياسية وثقافية في حياة المدينة الإسلامية.

إن الفكر الإسلامي يضع معبراً من الحقل اللاهوتي إلى الحقل السياسي والاجتماعي. وفي الأيديولوجية الإسلامية المعاصرة فإن منابع الإسلام توفر مبادىء وقواعد تنظيم جيدة وأخلاقيات لحكومة تجعل من حكومة إسلامية مترفعة، حكومة مستوحاة من نموذج غريب يقدم نفسه على أنه الوحيد الذي يسمح للمسلمين بإقامة مدين الله المثالية على الأرض.

ومقارنة مع ما يقوله الخطاب الإسلامي فإن الحكومات المستوحاة من نماذج غربية لم تجلب سوى الآمال الخائبة والآفات الاجتماعية ولم تولد سوى الشر. وفي كل الحالات فإن الإسلاميين يركزون على وجود أزمة سياسية واجتماعية عميقة في مجتمعهم لمحاولة إنجاح مشروعهم البديل والذي يدعو إلى إقامة دولة إسلامية. وفي مجتمعات في حالة فوضى وفي حالة انعدام وجود بنى حقيقية نتيجة المتغيرات العميقة التي تضر بكافة القطاعات في الحياة

اليومية فإن الإسلاميين يملأون وظيفة اجتماعية حتمية ومتوافقة بشكل كامل مع مبادىء المتضامنين مع الإسلام وذلك عبر مساعدة المسحوقين من الطبقات الاجتماعية وعبر حتمية سير ايديولوجيتهم في عالم غير أكيد وفي عالم لم ينته بعد.

إن عملية الحق للنسيج الاجتماعي تصنع وفق خطة مدروسة جيدا، ومسلحة بأعمال ملموسة تمارس على الأرض ولهذا فإن الإسلاميين يكسبون عطف مجموعة كبيرة من المواطنين وهذه هي المرحلة الأولى من عملهم. أما المرحلة الثانية فهدفها تحريك الجمهور عبر تظاهرات تسير في الشوارع للتنديد بالحكام وبالطبقة السياسية وتتهم الجميع بسوء الإدارة وسوء التخطيط. كما أن حشد أكبر قدر ممكن من تجمعات الناس هدفه زعزعة النظام الذي لا يجد أمامه خيارات كثيرة سوى ممارسة الاضطهاد والاعتقالات أو الاستسلام لمطالب الإسلاميين.

إن آفاق زعزعة الأنظمة في المغرب العربي ومن ثم في الشرق الأوسط تثير قلق الدول الصناعية المستفيدة الأكبر من النظام العالمي الذي وضعته هي بنفسها، وهذه الزعزعة منتظرة من قبل الأكثرية الساحقة لمواطني المغرب العربي والشرق الأوسط غير المستفيدين من النظام العالمي الموجود. ولهذا فإن الاستقرار بالنسبة لمعظم شعوب العالم الثالث لا يعني ثبات انعدام النمو وعدم المساواة الاجتماعية واستمرار الديكتاتورية علما أن هذه الكلمات تخدم الأهداف الإسلامية التي حققت نجاحات مطردة والتي أكدت أن ضعفها غير وارد في المستقبل القريب.

إن التعاقب الوحيد للتطور يتطلب إقرار سياسة جديدة من التعاون على التنمية والتي يجب أن تتوافق مع إقامة ديمقراطية ليس فقط سياسية ولكن أيضا اقتصادية واجتماعية، وهذا الحل يشكل ردا سريعا نسبيا على الاحتياجات الأساسية لمواطني العالم الثالث.

إن إقامة سلام إسرائيلي – عربي على قاعدة الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني يستدعي من جهة أخرى إقامة استقرار دائم في المنطقة مدعوم بإجماع شعبي. فمفهوم الحداثة المدعوم بشكل جيد بالحرية والعدالة سيجد حتما رصيدا جديدا.

وعلى أوروبا وبالتأكيد أن تلعب دورا رئيسيا في هذه التحولات من النظام العالمي الموجود، وتستطيع أن تفعل ذلك عبر إعادة إحياء الحوار الأوروبي – العربي المعتبر كمؤسسة حقيقية للتعاون بين شركاء يرغبون أن يخدموا تباعا لمصالحهم. فالاستقرار والسلام في دول البحر الأبيض المتوسط ضمانة لأمن أوروبا والعالم العربي خاصة وأن أوروبا أو الشركاء

المتوسطيين يمتلكون إرادة سياسية لتحقيق الشركة المثالية وفق الشـروط الحاليـة، وليـس مـن شيء اليوم بالإمكان تأكيده.

تعقيب السيد كوزيش

ما أعتقده أن بالإمكان تنفيذ محاكمة من جانب الأوروبيين بحق المتطرفـين وأظـن أن التطرف هو حتماً ثمرة انعدام وجود العدالة الاجتماعية وثمرة الإضطهاد ولكن هذا أيضاً ثمرة ضعف المنظمات العالمية.

وبرأيي أن التطرف يمكن أن يأتي من عدة مصادر في هـذه الأيـام، فـالتطرف نـراه في الصراع العربي – الإسرائيلي، ونراه في البوسنة والهرسك. والأمم المتحـدة ليـس لديـها القـوة اللازمة لفرض الحلول السياسية ولفرض احترام القانون الدولي وأظن أن هذا يمكـن أن يكـون أيضاً مصدراً قوياً للتطرف.



الإرهاب والعنف وموقف الدين منها

د. أسعد السحمراني
أستاذ بجامعة بيروت العربية / لبنان

تمهيد:

العنف استخدام للقوة من خلال مظاهر متعددة وأساليب متنوعة، والإرهاب حمل للآخرين على الخوف وتبديد لطمأنينتهم، وإلى ذلك من اصطلاحات وكلمات بدأت تنتشر اليوم في أدبيات الشعوب والأمم باتت حالة غير مقبولة لأنها تهدد الوحدة بكل أشكالها، وحدة الأسرة، وحدة المؤسسة، الوحدة الوطنية، وحدة المسلمين، وحدة المسيحيين، وحدة المؤمنين برسالات سماوية، لا بل بات كل من العنف والإرهاب يهدد الإنسانية بمجموعها، لأن العنف يقترن بالغضب والانفعال اللذين هما أشبه بعاصفة هوجاء تبعثر مظاهر الجمال في الطبيعة.

العنف السياسي، العنف الاقتصادي، العنف المتستر بالدين كلها مظاهر وظواهر تصدر عن قلوب مريضة ونفوس حكمها الهوى، وتحرت فيها الأنانية والمصلحية، فباتت تستبيح كل شيء انطلاقاً من معايير ذاتية، لا معايير شرعية رسالية لذلك نقول: ظاهرة العنف بكل أشكالها تحتاج إلى تشخيص من قبل أهل الدين والفكر والرأي، وبعد ذلك يصار إلى اقتراح الحلول ووضع العلاج المناسب لها.

إن مؤتمرات الحوار على مختلف المستويات، وبكل الأنواع باتت "ضرورة تفرضها الحاجة لاحتواء العنصرية والتعصب الديني اللذين يهددان باضطراب العلاقة بين المسلمين والمسيحيين، إلا أن الحاجة إلى الحوار بين الشمال والجنوب - على مختلف الأصعدة - أصبحت أيضا أكثر من ضرورة ماسة، إذا كنا نرى بالفعل أن السلام لا يتجزأ وان الحرية لا تتجزأ وان حقوق الإنسان لا تتجزأ"[1].

لقد برزت في الآونة الأخيرة مظاهر انشطار وتفتيت في غير أمة ووطن منها ما هو طائفي ومنها ما هو عرقي، ومنها ما قام على أساس اللون، ناهيك عن الانشطار الكبير بسبب التفاوت الاقتصادي بين الشمال والجنوب.

العنف الأول:

ولدى السؤال عن تاريخ حركات العنف التي تولد الإنقسام نرى أن القضية تعود إلى

تاريخ وجود المخلوقات على الأرض، فمنذ آدم وحواء عليهما السلام استخدم إبليس العنف من خلال الفتنة والمكر ليخرج الإنسان من رحمة ربه وهديه، وليلقي به في مهاوي الفساد، إن الخطاب الذي توجه به كل من آدم وحواء من جهة، وإبليس من جهة أخرى إلى الله سبحانه وتعالى بيّن لنا المنهج السليم من المنهج الفاسد، ويعطينا درساً في ابراز سبب جوهري من أسباب العنف والتطرف، إن آدم وحواء عليهما السلام عندما وقعت منهما خطيئة الأكل من الشجرة في الجنة، وأدركا خطورة الإقدام على ما نهاهما الله تعالى، ندما على فعلهما وتوجها بالدعاء إلى الله طالبين منه العفو والمغفرة في حالة تذلل واستغفار، فقد جاء في القرآن الكريم قول الله تعالى بلسانهما: "ربنا ظلمنا أنفسنا، وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين"[٢]. هذا الخطاب أعادهما إلى رضوان الله تعالى الذي تاب عنهما.

أما إبليس الذي حكمته "الأنانية" فدفعته كي يعصي أمر ربه، فإنه حاول أن ينصب من ذاته معياراً، وجعل من نفسه مقياساً، وأعطى لنفسه حق تحديد الموقع ففسق عن أمر ربه فهوى به هذا الموقف إلى شر موقع، وكتبت عليه اللعنة إلى يوم الدين، وقد جاء من قول الله تعالى على لسان ابليس: "أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين" [٣] .

هذه سنة الله في خلقه، وحركة الإنسان عبر التاريخ كانت وستبقى ضمن أحد المنهجين السالفي الذكر منهج الاستغفار الأدبي الذي يراجع إن وجد نفسه مخطئاً، وهذا منهج صاحبه بعيد عن العصبية والانفعال وعن العنف والإرهاب، أما المنهج الثاني الشيطاني فيقوم على عبادة الذات وهي شر أنواع الشرك، وهؤلاء انفعاليون عنصريون متعصبون دينهم الانفعال، وعملهم عنف بلا مبرر اللهم إرضاء قلوب مريضة ونفوس تحكمها عقد حسد وهي كنفس إبليس الذي حكمته عقدة الحسد من آدم فأعمت بصيرته وبصره.

تعريف الإرهاب:

كثر الحديث في هذه الأيام عن الإرهاب الذي يشكل ظاهرة عمادها اللجوء إلى العنف، والعنف يمكن تعريفه أنه "استعمال قوة كبيرة أو مدمرة ضد الناس أو الأشياء، استعمال قوة مما ينتهك قاعدة من قواعد السلوك، وفي غاية الوضوح إن هذا القول لا يعني أن نفترض مسبقاً بالنسبة للرأي النهائي، للمرء، أن فعلاً من أفعال العنف يجب أن يكون خاطئاً بالضرورة"[٤]، تأسيساً على ما تقدم قد يكون العنف استخداماً للقوة من أجل تحقيق هدف نبيل، وقد يكون العنف من أجل إحداث الفوضى ومن أجل التخريب ليس إلا.

وإذا كان الإرهاب اليوم من الكلمات الكثيرة التداول في وسائل الإعلام، وعلى ألسنة

العديد من الناس، وإذا كان الإرهاب غالباً هو استخدام للعنف أي الشدة وذلك مناقض للرفق المطلوب لعلاقات الناس ببعضهم، لكننا إذا بحثنا في قواميس علوم القانون والسياسة نكاد لا نظفر بتعريف محدد واضح لكلمة "إرهاب".

لقد جرت محاولات عديدة لكن "رغم كل هذه المحاولات الجادة لدراسة الإرهاب الدولي فإن تعريفه لم يتحدد قانونياً حتى اليوم، وما يزال مجرد شعار سياسي يطرح عشوائياً، ولكي يصبح الإرهاب الدولي جريمة في نظر القانون الدولي، يجب أن يكون له تعريف واضح ومقبول دولياً وأن تتحدد هيئة دولية معنية بمحاكمة الدول والجماعات التي تقوم بأفعال الإرهاب، وهذا ما لم يقم بعد"(*).

ضمن هذا الواقع وحيال اللبس والغموض اللذين يلفان مفهوم كلمة "الإرهاب" وتعريفها نرى أن الكلمة باتت سلاحاً يستخدم لتشويه صورة العرب المسلمين بالاستناد إلى ممارسات يقوم بها بعض المنفعلين، أو المدفوعين.

العنف مذهب قابيل:

قبل أن أعرض لموقف الإسلام من الإرهاب أشير بكلمة إلى أن الأصل في الإسلام هو السلام، واستخدام القوة أو العنف لا يكون إلا في حالات الدفاع عن العقيدة أو الوطن أو العرض وما إلى ذلك، ولكن لا بد قبل التوسيع في عرض موقف الإسلام والمسلمين لا بد من عرض ولو مكثف لظاهرة العنف تاريخياً، وهنا نجد أن استخدام العنف ليس مستحدثاً بل هو ملازم لإبن آدم الأول حيث حملت لنا حكاية ابني آدم هابيل وقابيل ما يفيدنا أن الناس رجلان: ملتزم لأمر الله تعالى، وعاص لأمره تعالى.

كان في سنة أبناء آدم الأول أن حواء كانت تضع في حمل توأمين: ذكراً وأنثى، وكان الأمر أن يتزوج الذكر من توأم لاحق والعكس صحيح، وكانت توأم هابيل جميلة فائقة الجمال، وتوأم قابيل غير جميلة فتحركت في نفس قابيل الأنانية، واستعر في قلبه الحسد، وعلت نقمة الذات عنده فأراد الخروج عن سنة الله وأمره في أبناء آدم الأول، فسولت له أهواؤه استخدام العنف ضد أخيه فكان بذلك من الظالمين الخاسرين.

سأترك للنص القرآني تصوير الحدث، وفيه قول الله تعالى: "واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق اذ قربا قرباناً فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر قال لأقتلنك قال إنما يتقبل الله من المتقين. لئن بسطت الي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي اليك لأقتلك إني أخاف الله رب العالمين، إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك فتكون من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين،

فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين"[6].

إن منهج "قابيل" الذي يعتمده بعض من فقدوا الإيمان في قلوبهم أو من ظنوا أن الإرهاب والقتل يجدي نفعاً، وهم واهمون، لمنهج خطير يحتاج أصحابه إلى مراجعة أساليبهم والتراجع عنها، وليتعظوا من الدرس الذي لقابيل من مخلوق ليس من عداد بني آدم والمتخلفين في الأرض، وإنما كان الدرس من خلال طائر لا عقل له، وإنما تحركه الغريزة هو الغراب.

الدرس الذي أتى قابيل جاء عنه في النص القرآني: "فبعث الله غراباً يبحث في الأرض ليريه كيف يواري سوأة أخيه قال يا ويلتي أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأداري سوأة أخي فأصبح من النادمين"[7].

"إن عصرنا اليوم عرف أساليب من الظلم والاعتداء على الحرمات والحقوق في كل بقاع الأرض، وعرف طغاة ومستبدين وظالمين تخرجوا من مدرسة – قابيل – ذلك الظالم الأول، فهل لهم أن يتعلموا منه فيصبحوا نادمين على ما يفعلون حين يقرأون في قصة ابني آدم، ان الغراب كان أحرص على أخيه وستر سوأته من قابيل؟"[8].

إذا كان الظالمون الذين انغمسوا في الإرهاب واستخدام العنف غير المبرر ضد سواهم، من إخوانهم في الإنسانية أو في الدين أو في الوطن يريدون التراجع عن فعلهم الشنيع، فالواجب عليهم في هذه الحالة الاستفادة من قصة ابني آدم أن يعملوا كي "تسود في الأرض سنة هابيل الذي لم تسول له نفسه قتل أخيه لأنه من المتقين، الذين يعرفون أن الله تعالى قد أعلم الناس بأن ابن آدم مكرم ومستخلف في الأرض فلا يجوز هدر كرامته، وأن لكل إنسان حقوقاً وحرمات لا يجوز هتكها، بل من واجب الإنسان حاكماً كان أم محكوماً، ورئيساً أم مرؤوساً، أن يحافظ على حرمات سواه، وان يستر سؤاتهم لا أن يهتكها، على الأقل ليكون فعله بمستوى فعل الغراب الذي بعثه الله تعالى معلما لقابيل قاتل أخيه"[9].

مظهر العنف ضد الذات عند الهنود القدامى:

إن للعنف أشكالا ووجوها يبرز من خلالها، من هذه الأشكال العنف الموجه من إنسان ضد نفسه ذلك لمفهوم سلبي للحياة يقوم على الغلو في الأمر يفهم صاحبه أن تعذيب النفس والبدن تخليص لهما. هذا العنف ضد الذات عنف خطر لأنه يقضي على طاقة المرء وقدراته، ويلغي الإيجابية عنده هذا من جهة ومن جهة أخرى ينشر في المجتمع سنة سلوكية لو التزمها المجتمع لتعطلت الحياة فيه.

لقد اعتمد كثيرون من الهنود القدماء هذا العنف ضد الذات ومن أمثلة "بوذا" الذي هجر قصره وزوجته وعاش مدة في البراري يكتفي بما يسد الرمق من الطعام وينام على الخشب ويرتدي خشن الملبس، وكذلك نرى عندهم مثلاً الأكنوطرية (عباد النار) الذين كانت عبادتهم أن يحفروا أخدوداً مربعاً في الأرض ويؤججوا النار فيه، ثم لا يدعون طعاماً لذيذاً ولا شرباً لطيفاً، ولا ثوباً فاخراً ولا عطراً فائحاً، ولا جوهراً نقياً الا طرحوه فيها تقرباً إليها[١٠].

وأشهرت عند الهنود "اليوجا" ومعناها بالعربية "النير" واليوجا رياضة جسدية قاسية تترافق معها رياضة نفسية يقصد بها قمع الشهوات وقهر البدن وأذابته ليتخلص من نير الشهوة وباليوجا تطفأ نارها.

وظهر العنف المبالغ فيه ضد الذات عند الهنود القدماء فقالوا: "إن التناسل في هذا العالم هو الخطأ الذي لا خطأ أبين منه، وإذا هو نتيجة اللذة الجسدانية، وثمرة النطفة الشهوانية فهو حرام وما يؤدي اليه من الطعام اللذيد، والشراب الصافي، وكل ما يهيج الشهوة واللذة الحيوانية، وينشط القوة البهيمية فهو حرام أيضاً ليكون لحاقه بالعالم الأعلى أسرع"[١١].

هذا شكل من أشكال العنف لا يقره دين ولا منطق لأنه قتل للنفس وإضعاف للطاقة، والنفس (كما نعلم) أمانة الله تعالى عندنا فليس من حق المرء أن يقتل سواه، أو يقتل نفسه.

العنف عند اليهود:

إن الروح العدوانية عند بعض اليهود كانت وما زالت سمة غالبة فمن الحوادث المعلومة في التاريخ عن عنف الصهاينة حادثة إحراق اليمن للمسيحيين في أخدود حفروه في الأرض لهذه الغاية، ولم يكن من ذنب للمسيحيين يومها إلا أنهم يؤمنون بالله، وهذا الإيمان لم يكن ليرضي الصهاينة. جاء الحديث عن هذه الحادثة في قول الله تعالى: "قتل أصحاب الأخدود، النار ذات الوقود، إذ هم عليها قعود، وهم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود. وما نقموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد"[١٤].

في الآية قتل أصحاب الأخدود، أي لعن من حفروا أخدوداً عظيماً مستطيلاً في الأرض كالخندق وأقدموا على إحراق مؤمنين مسيحيين. "قال الضحاك: هم قوم من النصارى كانوا باليمن قبل مبعث رسول الله ﷺ بأربعين سنة، أخذهم يوسف بن شراحيل بن تُبَّع الحميري (يهودي) وكانوا نيفاً وثمانين رجلاً، وحفر لهم أخدوداً وأحرقهم فيه"[١٤].

إن حادثة الأخدود نموذج عما يفعله اليهود من جرائم، ولعل التاريخ المعاصر منذ ما يزيد عن نصف قرن مضى على قيام الكيان السياسي الصهيوني ضد فلسطين والفلسطينيين حافل بجائم العدو وانطلاقا من مذابح ديرياسين مرورا بجرائم متنوعة هنا وهناك منها مجزرة صبرا وشاتيلا، في لبنان في أيلول ١٩٨٢، مما يعري عدوانية الصهاينة للإنسانية وبشكل خاص للمؤمنين، كما أن الاعتداءات المتكررة على دور العبادة من مساجد وكنائس في القدس والأرض المحتلة، والأبعاد من رجال دين مسيحيين من نماذجهم المطران كبوجي ولعلماء دين مسلمين كثيرين يضاف إلى ذلك الاعتداء بالقتل أو السجن على كل من يقاوم احتلالهم واغتصابهم للحقوق مسلما كان أم مسيحيا.

العنف في التاريخ المسيحي:

عرف تاريخ المسيحية صراعات استخدم فيها الإرهاب والعنف بأشكال مختلفة، ومن أنواع الإرهاب في المسيحية ما كان دينيا، ومنه ما كان عسكريا، ومنه ما كان فكريا، إن قراءة تاريخ الكنيسة في قرونها الثلاثة الأولى التي انتهت عام ٣٢٥م بصدور دستور الإيمان النيقاوي بعد مجمع كنسي عقد بدعوة من قسطنطين الثاني الذي اعتنق المسيحية بعد أن كان وثنيا تعطينا فكرة عن الإرهاب الديني الذي مورس تحت شق الحرم الكنسي الذي كان يعادي كل صاحب مفهوم عقيدي يخالف سواه، من ذلك نفى أريوس، وعزل نسطوريس من المنصب البطريركي وما إلى ذلك.

في سياق هذا الصراع يسجل ما حصل من إرهاب صليبي، ومن استخدام للعنف ضد الكنيسة الشرقية في القسطنطينية يوم دخلها الصليبيون الذين كانوا يمثلون الكنيسة الكاثوليكية حسب إعلانهم.

إن "الحروب الصليبية قد سببت لمسيحيي الشرق كثيراً من الشر بدلاً مما انتظروه من تخفيف حالهم. وبدأ التضييق منذ الحملة الصليبية الأولى سنة ١٠٩٦م. فالصليبيون الخشنون بينما كانوا يمرون في الأملاك الأوروبية التابعة للمملكة البيزنطية عاملوا اليونان والكنيسة الأرثوذكسية باحتقار وبغض مدفوعين إلى ذلك بتشجيع رجال الدين اللاتيني وحدثت عدة مناسبات بدأ فيها الصليبيون بنهب اليونان"[١٥].

وصورة أخرى يرويها مؤرخ الكنيسة هو تيموثي وير فيقول: "قد حصلت أمور أخرى أكثر بشاعة لسنة ١٢٠٤م، عند الاستيلاء على القسطنطينية خلال الحملة الصليبية الرابعة. كان الصليبيون في الأصل متجهين نحو مصر، لكنهم اتبعوا نصيحة ألكسيوس بن اسحق

أنجولس أمبراطور بيزنطية، المخلوع، وقصدوا القسطنطينية من أجل إعادته إلى العرش مع أبيه، لم يوفق هذا التدخل الغربي في شؤون السياسة البيزنطية، وفي نهاية الأمر ضاق الصليبيون ذرعاً بما أسموه خداع اليونانيين وعملوا في المدينة السلب، ولم يكن الشرق المسيحي لينسى قط أيام السلب الثلاثة الرهيبة هذه.

قال فيسيتاس محتجاً على هذه الأحداث: "حتى البربر رحيمون وطيبون إذا ما قيسوا بهؤلاء الرجال الحاملين صليب المسيح على أكتافهم، وإن أكثر ما أثار مشاعر اليونانيين انتهاك الصليبيين للمقدسات على نطاق كامل. رأي البيزنطيون كيف ان الصليبيين يهدمون المذبح ويحطمون الأيقونسطاس ويجلسون العاهرات حتى على العرش البطريركي في كنيسة آجيا صوفيا"[١٦] ويقول المؤرخ البطريرك الروسي إتغراف سيرنوف: "وقد أضاف الصليبيون إلى هذا الاغتصاب والقساوة، الشتائم وتدنيس الراهبات وإدخال الخيول إلى الكنائس"[١٧].

يضاف إلى مظاهر العنف هذه تلك الحروب الدينية التي استمرت في أوروبا عشرات السنين وقد استخدمت فيها كافة أشكال العنف والإرهاب وعرفت أوروبا كذلك موضع الصراع بين الكنيسة ورجال الفكر والعلم مع القرن السادس عشر حيث قامت محاكم التفتيش، وهوجم في آرائه وأفكاره أكثر من عالم وفيلسوف، وبعد ذلك بدأت حركة العنف الديني مع حركة البروتستانت، ومع حركة المتطهرين، التي قامت في بريطانيا، وكانت هاتان الحركتان تطالبان بأن تتم العودة إلى العهد القديم مع العهد الجديد، وسموا عملهم أصولية وتميزت حركتهم بالتطرف ضد البابوية – خاصة المتطهرين – ولهذا فإن الأصولية نشأت أول ما نشأت في أوروبا، وعنها انبثقت الصهيونية التي تضم – اليوم – يهوداً وغير يهود تحت أسماء مختلفة.

التطرف وموقف الإسلام منه:

لقد عرف التاريخ الإسلامي ظواهر متطرفة أدت إلى استخدام العنف والإرهاب، وهذا ليس أمراً مستغرباً، فالإنسان هو الإنسان والكل من آدم، وكما كان في ولد آدم الأول قابيل الظالم وهابيل الذي تقبل الله تعالى قربانه، كذلك هي الحال مع الناس في مختلف الأزمنة والأمكنة، إن من أبرز الحركات الإرهابية في التاريخ الإسلامي حركة الخوارج التي برز نشاطها في عهد الخليفة الراشد الرابع الإمام علي كرّم الله وجهه، وحركة الخوارج برزت كي تشاغب على الإمام علي بعد وقعة "صفين" عندما قبل الإمام بالتحكم بينه وبين معاويه

بن أبي سفيان، وأطلق يومها نفر من الناس طرفة قالوا فيها: "لا حكم إلا الله" ورد الإمام علي عليهم بمقولته الشهيرة: "كلمة حق أريد بها باطل". والخوارج كما هو معلوم شهروا سلاح التكفير ضد كل من لا يشاركهم موقفهم، وأباحوا لأنفسهم هدر دماء المسلمين من غير نحلتهم، وكان من جملة جرائمهم ارسال من يغتال الإمام وقد تم لهم ذلك.

وتوالى بعد ظهور حركات متطرفة تحت عباءة من القرامطة إلى الحشاشين، إلى متبعي المانوية إلى سائر الغلاة وصولاً إلى يومنا هذا حيث نرى حركات وأفراداً يمارسون الغش الفكري ضد الناس، ويلبسون الحق بالباطل خداعاً وتمويهاً من أجل قيادة نفر من الشباب المنفعل هنا وهناك للقيام بأفعال تحقق أغراض هؤلاء المغرضين أو أغراض أسيادهم.

في الإسلام ذم للتطرف والغلو لأن الغلو يقود إلى الضلال، هذا ما حل بمن كانوا قبل الإسلام وتعمدوا التطرف والغلو ولهؤلاء مسلمين وأهل كتاب جاء النهي عن الغلو في قول الله تعالى: "قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل"[١٨].

فمن قلد أصحاب الأهواء من مغالين ومتطرفين يضل، ويسهم في إضلال غيره، لذلك يجب ردعه وتبديل منهجه الخاطىء بدل مساندته.

في الإسلام لا يقبل غلو أو تطرف ومما جاء في النهي عن ذلك حادثة جرت مع النفر الثلاثة الذين زاروا النبي ﷺ، فقال له أحدهم: أنا أقوم ولا أنام، وقال الثاني وأنا أصوم ولا أفطر وقال الثالث: وأنا لا أتزوج النساء، فما كان من رسول الله ﷺ إلا أن رد عليهم منكراً أفعالهم المتطرفة المخالفة لسنة الله تعالى في خلقه، وقال لهم عليه الصلاة والسلام: "أما أنا فأقوم وأنام، وأصوم وأفطر، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني".

إم من الناس من ابتلوا بقصر النظر والجهل لذلك تراهم يقفون عند تخوم الحقيقة، ويقنعون بذلك، ووقوفهم هذا عند طرف الأمر الديني تتولد عنه حالات انفعالية بعيدة عن الصواب وتتركهم على حرف هاوية تستقطبهم فيها أية عاصفة أو فتنة مهما كان مقدارها. هذا النوع من العابدين هو ما يخشى عليه، هؤلاء الذين يعبدون الله على حرف، ويبقون على جهلهم وتعنتهم، ويغلقون على أنفسهم أبواب التطور الفكري من خلال جمود ظنوه محافظة، ومن خلال تعصب ظنوه تدينا، ومن خلال تطرف حسبوه التزاماً بما أمر به الله تعالى.

جاء في سورة الحج قول الله تعالى: "ومن الناس من يعبد الله على حرف فإن أصابه

خير اطمأن به وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه خسر الدنيا والآخرة ذلك هو الخسران المبين"[19].

هذا الصنف يعبد الله مشترطاً أن يأتيه الخير من تدينه، أو أن يكون الشرع موافقاً لأهدافه وإن لم يكن ذلك يرتد. وقد جاء تفسير هذه الآية عند القرطبي ما يقودنا إلى تلمس مدلولها: قال المفسرون: نزلت في أعراب كانوا يقدمون على النبي ﷺ فيسلمون فإن نالوا رضاء أقاموا، وإن نالتهم شدة ارتدوا.

..وقال ابن زيد وغيره: نزلت في المنافقين.. ومعنى على حرف، على شك.. وحقيقته أنه على ضعف في عبادته، كضعف القائم على حرف مضطرب فيه، وحرف كل شيء طرفه وشفيره وحده، ومنه حرف الجبل وهو أعلاه المحدد وقيل: على حرف، أي على وجهه واحدا.. وقال الحسن: هو المنافق يعبد الله بلسانه دون قلبه.. وبالجملة فهذا يعبد الله على حرف ليس داخلاً بكليته"[20].

إن من يعبد الله على حرف تكون له مآرب وغايات يعمل على إخفائها لتنطلي حيلته على الناس، وبذلك يكون غلوه في الدين معبراً كي ينال ثقة الناس كي ينصروه فإن لم تنجح خطوته تراه يبلد إلى خطوة أخرى. وهذا الإنسان المتطرف المغالي يكون لسلوكه هذا مبررات كثيرة لكن كل مبرراته تجانب الصواب،وليست من باب التدين والالتزام بشرع الله.

إليك أيها القارىء الكريم هذه الصورة عن مبررات الغلو والتطرف التي سطرها الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف جاد الحق علي جاد الحق الذي قال: "يكون الغلو في الدين بسبب المبالغة في الاندفاع بقوة دون بصيرة طلباً لنوال أعلى الدرجات في الدين، واحتلال أرفع المنازل وغالباً ما يوافق هذا الاندفاع حركة متسرعة، واضطراب في الرؤية والفكر، وفساد في تصور الحقيقة.

وقد يكون الغلو في الدين بسبب سوء فهم حقيقة الدين، إما من اجتهادات ذات المغالي، أو من اجتهادات معلمه ورائده الذي تلقى من هذه المغالاة إدخال الرأي الشخصي في قضايا الدين وأحكامه وشرائعه دون أن يتأهل لذلك بالعلوم والأدوات المناسبة، وقد يكون الغلو في الدين بسبب الرغبة في احتلال مركز الاحترام والتقدير عند العامة الذين قد يرون في الغلو في الدين ارتقاء في المراتب.. ولا يفهم ان كمال التدين بالتزام حدود الله دون تفريط أو غلو"[21].

ليس من التدين أن يتطرف المرء ويطلق العنان لهواه، أو لهوى أمير جماعته، كما أن التطرف يعطي صورة منفرة عن الإسلام ولا تتناسب مع سماحته، لا بل تسيء أيما إساءة

حتى صح أن نعد ظواهر التطرف التي تبرز بين حين وآخر إشكالية تـهدد الأمـة، وتحـول هؤلاء المتطرفين من خلال أساليبهم الإرهابية إلى أدوات بيـد الأعـداء، يعملـون غـير عـابئين بقيم ولا ضوابط، ولا أمير لهم سوى سادية أين منها سادية نيرون.

وقد أعطى الداعية الشيخ محمد الغزالي صورتين لمخاطر حالات التطرف التي يعتمدها بعض الناس متسترين بالدين فقال: "المصيبة أن بعـض المتحدثـين في الإسـلام لديـهم مقدار هائل من قصر النظر وقلة الوعي، والأدهى أن يتحول هذا الفكر السقيم إلى مبـدأ تؤلـف فيـه كتب وتنتهي عليه مواقف"[٢٢].

ويقول في مكان آخـر: رأيـت بعـض أدعيـاء التديـن فوجـدت في ملامحـهم جهامـة، وهبت من شمائلهم ريح منفرة واستطالة على الناس بغير شيء"[٢٣].

ويضيف: "إن هذه العقليات أنزل رتبة من أن تؤتمن على مسـتقبل شركـة مسـاهمة، فكيف يتاح لها التحدث عن دين كبير ورسالة أورثت الإنسانية أرقى حضاراتها؟"[٢٤].

إن يقظة دينية بدت مؤشراتها منذ سنوات عدة في مختلف أرجاء العالم هدفها إعـادة الإعتبار لإنسانية الإنسان استنادا إلى قيم الإيمان الديني، وهذه اليقظة تشكل رفضا لقيم الكم والأرقام التي سادت نتيجة تفاهم مادية، لكن ما يشكل خطـرا علـى يقظـة الوعـي الإيمـاني الديني حركات التعصب التي برزت في الوسطين المسيحي الغربي، والإسـلام عامـة والعربـي منه.

إن حركات التعصب التي تريد إذكاء نـار انطفـأت منـذ ردح مـن الزمـن، نـار الفتن الطائفية والحروب على أساس ديني تحاول اليوم توجيه طاقـات أتباعـها علـى نحـو سـلبي عماده الإرهاب والعنف ضد الآخرين، وإذا كانت هذه الأنماط التعصبية المتطرفة تتنـافى مـع روح السماحة التي تدعو لها رسالات السماء الخالدة فإن مـن العوامـل الـتي تـترك الشبـاب أسرى لمناهج العنف محاولات الحركات من خلال القادة فيها من أجـل العقـل تغيـب عنـد أتباعهم وتركهم كالمنوم مغناطيسيا يقوم بما يطلب منه دون تدبر.

والخطر الأكبر يأتي من هذه الطاقة المطلقة لأمراء جماعات مسؤولين لا علم عندهم ولا تقوى في قلوبهم، ولذلك يصنف الدكتور أحمد كمال أبو المجد هـذه الطاعـة دون تدبـر بـين أبرز مسببات التطرف ويقول عنها: "الطاعة المطلقة لأمير الجماعة.. وقد لا يكون علـى علـم بأحكام الشريعة ومقاصدها أو دراية بأساليب العمل الجماعي والسياسـي.. أو تقوى تجعلـه يتحرج ويحتاط في أمور الدماء والأموال والأعراض.

إن هذه الطاعة المطلقة التي تستند إلى التبعية في المنشط والمكره هي الباب الذي يندفع منه جموع الشباب إلى مصارعها وإلى إهلاك الحرث والنسل من حولهن دون أن تتوقف لتراجع أو تتدبر أو تتساءل"[٢٥].

ولأن المجتمع في شبكة علاقاته أشبه بسفينة اشترك في ركوبها أقوام، ونجاتهم أمر مشترك بينهم، لذلك لا يمكن لمجتمع أن يترك العنان للمتطرفين من أصحاب المآرب والأهواء كي يعبثوا بوحدته وكي يقودوا سفينته إلى خطر الغرق الذي لا يترك أحدا، عن هذا الأمر جاءنا التحذير الإلهي: "واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا أن الله شديد العقاب"[٢٦].

إن التطرف الذي لا ينتج سوى الفوضى والهلاك والويلات من أخطر أشكال الفتن، وكي لا تتسع دائرة خطره فتشمل المجتمع كله من واجب لا بل من حق المجتمع مواجهته، ولذلك نقول مع الدكتور أحمد كمال أبو المجد: "إن حق المجتمع في وضع حد لتطرف المتطرفين ومصادرة نشاطهم يرجع إلى أن التطرف يصل بأصحابه إلى الاصطدام بعديد من القواعد الاجتماعية والقانونية غير القاعدة التي بالغوا في ممارستها والأخذ بها.

فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قاعدة دينية وأخلاقية يستحق أصحابها الثناء.. ولكن المضي في ممارستها بغير حدود ولا ضوابط من شأنه أن يدفع بهؤلاء الآمرين والناهين إلى الاعتداء على حقوق ليست لهم وإلى تهديد أمن الأفراد وحرياتهم وحقوقهم"[٢٧].

أختم هذه النقطة بأن التطرف لا يتناسب مع جوهر الدين وسماحته لذلك لا بد من وضع حد لحركات التطرف ليكون البديل وسطية تقود إلى اللين لا تطرف يؤدي إلى العنف، وفي حديث رسول الله ﷺ: "إن الله تعالى يعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف"[٢٨].

الإسلام والوسيطة:

إن سفينة النجاة وسطية دعا اليها الإسلام، واعتدال أمرت به شريعته السمحاء.. والله تعالى حدد صفة أمة المؤمنين بأنها أمة وسط لا مكان لتفريط أو غلو فيها، قال الله تعالى: "وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا"[٢٩].

إن انساننا اليوم يحيا بين ناري التفريط والإفراط وبين التهاون والغلو وكلا الأمرين تطرف غير مقبول يبعد بصاحبه عن وسطية الإسلام. وإذا كانت مدينة الماديين قد أنتجت أجيالا لا يرقى تفكيرها إلى ما فوق عالم الأشياء والمادة والشهوة مما عطل تفكيرها، وأوقعها

في حالة فساد باتت تهدد بنية مجتمعاتنا في حضارتها وقيمها، فإن الغلو كذلك وهو عادة يحصل بعد توتر وانفعال يؤدي إلى شلل التفكير عند أصحابه، والطرف الذي شل تفكيره الموضوعي في حالة الانفعال هذه تبدر منه تصرفات سيئة، ومن أبرز هذه التصرفات غير الموضوعية تركيز المغالين على المظاهر والشكليات وإحلالها بديلا عن الجوهر وهو الأهم.

إن المتمكنين في دينهم والمتميزين بإيمان راسخ من الأمة الوسط التي أعطاها الله تعالى حق الشهادة على الأمم الوسيطة والاعتدال هما سمة أهل الإيمان والحب. وسط الشيء أفضله وأعدله.. ورجل وسط ووسيط: حسن من ذلك. وكذلك جعلناكم أمة وسطا. قال الزجاج: فيه قولان: قال بعضهم وسطا عدلا.. وقال بعضهم: خيارا، واللفظان مختلفان والمعنى واحد لأن العدل خير والخير عدل.

وقيل في صفة النبي ﷺ: إنه كان من أوسط قومه، أي خيارهم، تصف الفاضل النسب بأنه أوسط قومه"[٣٠].

وحول معنى الآية "أمة وسطا" جاء عند القرطبي في تفسيره: الوسط: العدل، وأصل هذا أن أحمد الأشياء أوسطها، وروى الترمذي عن أبن سعيد الخدري عن النبي ﷺ في قوله تعالى: "وكذلك جعلناكم أمة وسطا، قال: عدلا، وفي التنزيل قال: أوسطهم أي أعدلهم.. وسط الوادي: خير موضع فيه، وأكثره كلأ وماء، ولما كان الوسط مجانبا للغلو والتقصير كان محمودا.. وفلان من أوسط قومه.. أي من خيارهم، وأهل الحسب منهم"[٣١].

إن التدين وسطية لأنه خير الالتزامات وأفضلها، وما البعد عن الوسط إلا تطرف مذموم وكما قال أحد الشعراء:

ولا تغل في شيء من الأمر واقتصر   كلا طرفي قصر الأمور ذميم

والله تعالى أبلغنا في أواخر سورة الحج بأنه سبحانه لم يجعل على الناس حرجا في دينهم، وهذا أمر يفرض على المؤمنين أن يلتزموا الاعتدال والوسطية فذلك درب الرشاد، بينما التطرف بعد عن جادة الصواب.

إن من يبتعدون عن الوسطية مغالين ظنا منهم أن فعلهم هذا يعطيهم مكانة ويقربهم من الالتزام الديني الصحيح واهمون، وقد أرشد النبي ﷺ المؤمنين إلى ضرورة الاعتدال حتى لا يغلبوا على أمرهم في الحديث الشريف الذي جاء فيه:

"إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فسددوا وقاربوا وأبشروا"[٣٢].

الأمر في هذا الحديث، فسددوا أي الزموا السداد والتوسط في العمل من غير إفراط ولا تفريط، وقاربوا إن لم تستطيعوا الأخذ بالأكمل، وإذا كنتم وفق هذا المنهج من اليسر والسداد والتوسط فأبشروا بالثواب على ما تحصل منكم.

نخلص إلى القول تأسيسا على ما تقدم: ان التوسط والاعتدال على سلامة الالتزام بالإسلام من المؤمن بما يتناسب مع سماحة التشريع، والتوسط يولد اتزانا من الأفعال، وثباتا على المواقف، وصبرا ومثابرة من أجل الوصول إلى الغاية المنشودة.

المطلوب وسطية في كل شيء، فلا الخضوع مثمر، ولا التهور إلى النجاح، وليس الهروب والانطواء عملا ناجحا، ولا التطرف يعطي نتائج إيجابية، لأن الوسطية هي الأصل نرى أن الخطاب الإلهي لبني البشر من المؤمنين الطائعين كان دوما خطابا ينهي عن الغلو والتطرف، ويدعو إلى الطريق الوسط، نذكر من هذه النصوص قول الله تعالى: "ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلا"[٣٣]. وقال تعالى: "والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما"[٣٤].

إن منهج الوسطية والاعتدال قد طلب في الصلاة والإنفاق (زكاة وصدقات) وهما ركنان في الإسلام فكيف يبيح بعض الناس لأنفسهم الغلو فيما هو أدنى من ذلك؟ لذلك نقول: إن المنهج التربوي في الإسلام منهج وسطي يقوم على الاعتدال، وفيه دعوة لتعويد الذات على هذه الوسطية التي تبعد صاحبها عن الغرق في مثالية جوفاء، أو في مادية حمقاء إنه منهج يتطلب التوازن في الأمر كله.

وإن إرساء أسس وسطية تتناسب مع روح الإسلام لا يكون بغير صدور تتسع لكل حوار بناء ولا تقوم الوسطية إلا في مجتمع تسوده الإلفة لا البغضاء، وإحسان الظن بالآخرين بدل سوء الظن وعقلية التكامل بدل أسلوب التناقض المنافي لسماحة الإسلام وهي الأصل في الشرع.

سماحة الإسلام:

السماحة نقيض التعصب ونقول شريعة سمحة، أي فيها يسر وسهولة وسماحة الإسلام يسر لا عسر فيه، ولقد وردت كلمة يسر في أكثر من آية قرآنية ليكون من خلال ذلك تأكيد على أن الإسلام دين يسر وسماحة، لا دين عسر وتعصب. وفي القرآن الكريم إن الله تعالى يريد بالناس اليسر ولا يريد بهم العسر، والنص القرآني جاء ميسرا فهمه ففي قوله تعالى: " ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مذكر؟[٣٥].

أما التعصب والعسر فأمران مرفوضان في الإسـلام، لأن التعصـب يبنـى علـى الجـهل وعلى رفض الحق حتى لو جاء في تبيينة القرآن والأدلـة، والعسـر فيـه تضييـق علـى النـاس يجلب لهم المشقة، وربنا سبحانه الرحمن بعث محمداً ﷺ نبي رحمة للعالمين وللناس كافـة، ولا يريد منا التضييق بل يحبب الينا الرخص إذا توافرت أسبابها تماماً كما يطالبنا بـالعزائم إذا حانت أوقاتها.

إن علامات السماحة كثيرة في الشريعة الإسلامية وقد جـاءت الممارسـات تؤيـد ذلـك وتدلل عليه ولعل من اللحظات البارزة في هذا الأمر ما كان يوم فتـح مكـة المكرمـة يـوم فتـح النبي ﷺ مكة المكرمة ومعه آلاف الصحابة وكان في مكة من هجروا رسول الله وصحبه، ومـن آذوا وقاتلوا المسلمين من المشركين في قريش، ولما اجتمعوا وسألهم رسول الله:

ما تظنوني فاعل بكم اليوم؟

قالوا: أخ كريم، وابن أخ كريم.

فقال ﷺ لهم: اذهبوا فأنتم الطلقاء.

هذه السماحة سبقتها سماحة أخرى في اللحظات الأولى لدخول مكة يوم الفتح عندمـا قال أحد الأنصار معتزا بنصر المؤمنين على المشركين: "اليوم يوم الملحمـة" فنـهره رسـول الله قائلا: "لا، بل اليوم يوم المرحمة وليس يوم الملحمة فأنا نبي المرحمة ولست نبي الملحمة".

إن سماحة الإسلام عمادها الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، والابتعـاد عـن القسـوة والفظاظة، لأن لين القول هو سبيل لتأليف القلوب ولتطبيـق الإسـلام، إن هـذه السـماحة لا تتوفق مع الغضب والانفعال اللذيـن يظـهران مـن قبـل بعـض الحركـات والجماعـات، ومـن الواجب أن يعلم جميع المؤمنين أن الغضب يحـول صاحبـه إلى ريـح عاصفـة تعيـث بالنظـام وبالأمور الجمالية وتحول التبشير تنفيرا.

تظهر اليوم حالات تشدد وانفعال تنأى بأصحابها عن سماحة الإسلام، وينسى هؤلاء "أن الشعارات وحدها لا تغير الواقـع، وأن الغضـب جمـرة تحـرق العقـل.. وأن العزلـة عـن الآخرين شرود وانقطاع لا تصلح به دنيا ولا ينتشـر بـه ديـن.. وهـم يعرفـون بقـراءة سـريعة لكتاب ربهم وسنة نبيهم ﷺ وسيرته الغنية أن الإسـلام ديـن عـدل ورحمـة وحريـة وسماحـة وبر، وأنه يفتح نوافذ العقل على ملكوت الله.. ويفتح آفاق النفس السوية على مودة النـاس، كل الناس وأنه حقا وصدقا لا قولا وشعارا رحمة للعالمين"(٣٦).

هذه الرحمة والسماحة الإسلامية معالمها مشرقة في مختلف الميادين، وقـد وصلـت إلى

مستوى الرأفة بالحيوان والحض على إنصافه والاعتناء به، ولا أدل على ذلك من الحديث الشريف الذي جاء فيه: إن النبي ﷺ أبلغ صحبه عن إمرأة عذبت بهرتها لأن حبستها فلا هي أطعمتها ولا تركتها تأكل من خشاش الأرض.

وسماحة الإسلام فرضت على السلم أن يحفظ العهد مع من استجار به حتى لو كان مشركا وأن يوصله إلى مأمنه دون أن يتركه يتعرض لأذى من أحد، وقد جاء في هذا قول الله تعالى: "وإن أحدا من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعملون"[٣٧]. إن من السماحة أن يجير المؤمن المشرك، وأن يقوم بتبليغه شرع الله بالحكمة والموعظة الحسنة لأن جهله هو سبب شركه فإن أبى أن يستجيب فعلى المؤمن أن يوصل المشرك إلى مأمنه دون تعريضه لأذى.

وقد برزت سماحة الإسلام في ميادين عدة سنتناول منها بإيجاز يتناسب مع سياق البحث السماحة في ميدانين: التعامل مع أهل الكتاب عامة والمسيحيين خاصة – حقوق الإنسان.

علامات التسامح بين المسلمين والمسيحيين:

إن عبادة الله الواحد سبحانه وإسلام الأمر له دعوة جاء بها كل الرسل والأنبياء، والمسلم مفروض عليه الإيمان برسل الله جميعا دون تفريق، ودعوة المسلمين إلى أهل الكتاب لصناعة موقف واحد وجبهة واحدة من المؤمنين ضد الشرك والكفر، وهي دعوة تقوم على كلمة السواء بين كافة أهل الإيمان إنها عبادة الله الواحد. إن الحوار بين المسلمين والمسيحيين يجب أن ينطلق من قول الله تعالى: "قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله فإن تولوا اشهدوا بأنا مسلمون[٣٨].

إنطلاقا من قول الله تعالى: "آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله"[٣٩]. فإن الإسلام بشريعته السمحاء لم يقف من الرسالات "السماوية السابقة موقف تحد وجحود، وما كان له أن يقف مثل هذا الموقف، لأنه جاء استكمالا لرسالة وشرائع الرسل السابقين، وجميعها مع الإسلام من مشكاة واحدة تفيض بالنور والهدى، لأنها رسالات الله إلى الناس، وجاء الإسلام قائما مستكملا ما تحتاجه البشرية تبعا لتطورها"[٤٠].

إن علاقات الود والتسامح بين أتباع الرسالات السماوية مسألة يستلزمها جوهر

الرسالات نفسها وتلك الأخوة بين الأنبياء عليهم السلام. وهذه السماحة لا تقبل شقاقاً ولا تنافراً لأن ذلك يتنافس مع موقف النبي ﷺ الذي جاء عنه في الحديث النبوي الشريف: "إن مثلي ومثل الأنبياء من قبلي كمثل رجل بنى بيتاً فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنة من زاوية، فجعل الناس يطوفون به، ويعجبون له، ويقولون هلا وضعت هذه اللبنة؟ فأنا اللبنة؟ وأنا خاتم النبيين"[41].

"إن مغزى هذا الحديث أن شرائع الأنبياء ورسالاتهم في الحقيقة لبنات هذا البناء الذي ضرب مثلا لأخوة الأنبياء ووحدة شرائعهم، والذي بينها من توافق في المقاصد والأصول هو بمثابة ما يشد لبنات البناء بعضها إلى بعض حتى تتوحد فتصبح كلها شيئا واحدا"[42].

إن رسالات السماء لبنات بناء واحد لذلك يجب أن تقوم العلاقات بين اتباعها على هذه القاعدة وبذلك يكون المطلوب من المسلمين والمسيحيين أن يلتزموا في علاقاتهم مع بعض مدلول هذه الآية الكريمة من القرآن الكريم التي جاءت ترسم العلاقة، وفيها: "ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورهبانا وهم لا يستكبرون"[43].

إن مشاعر المودة والتسامح والتآخي بين المؤمنين بما أنزل الله على رسله في مواجهة من جحد وأشركوا هي التي جعلت المسلمين الأول في عهد رسول الله ﷺ يحزنون لهزيمة أصابت الروم على أيدي الفرس. لقد حزن المسلمون لهزيمة أصابت الروم وهم مسيحيون أهل كتاب على أيدي مشركين من الفرس، فأراد الله سبحانه وتعالى أن يطيب نفوس المسلمين فبشرهم في صريح القرآن، أن الغلبة ستعود للروم على الفرس خلال بضع سنين وعندها سيكون ذلك مصدر فرح للمسلمين بعد حزن أصابهم.

قال الله تعالى: "ألم غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون، في بضع سنين لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون، ينصر الله من يشاء وهو العزيز الرحيم"[44].

جاء عند القرطبي عن هذه الآية: "روى الترمذي عن نيار بن مكرم الأسلمي قال: لما نزلت (الآيات) وكانت فارس يوم نزلت هذه الآية قاهرين للروم، وكان المسلمون يحبون ظهور الروم عليهم لأنهم وإياهم أهل الكتاب وفي ذلك نزل قول الله تعالى "ويومئذ يفرح المؤمنون.." وكانت قريش تحب ظهور فارس لأنهم وإياهم ليسوا بأهل كتاب ولا إيمان ببعث"[45].

إن هذه الآيات تحمل موقفا نحتاجه اليوم كي يأخذ المسلمون والمسيحيون منها درسا لتحصين صفوفهم من الفتن والمكائد والمعلوم أن المسيحيين كانوا شركاء مع المسلمين في ظل الدولة العربية في بناء الحضارة وفي الحركة الفكرية والثقافية والعلمية، كما أن المسيحيين تولوا مناصب عديدة في إدارة شؤون الدولة وتكليفهم بوظائفها، وهذا يدل على مدى تسامح الإسلام والمسلمين معهم"[٤٦] وما إشراك المسلمين للمسيحيين في الدولة إلا سبب حرية معتقدهم التي ضمنها لهم الإسلام على قاعدة الآية الكريمة: "لا إكراه في الدين". وعلى قاعدة حقهم في احتكام الإنجيل فيما يخصهم من إشكالات وقضايا، والدليل على ذلك قول الله تعالى: "وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل فيه ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون"[٤٧].

والعهد الذي أعطى للمسيحيين وفق عقد ضمن لهم حرية معتقدهم وحرمة أموالهم وأعراضهم ودمائهم كالمسلمين تماما وقد حدد أهمية الحفاظ على العهود مه أهل الكتاب النبي محمد ﷺ في أحاديث شريفة منها:

"من ظلم معاهدا وكلفه فوق طاقته فأنا حجيجة"[٤٨].

"من أذى ذميا فأنا خصمه ومن كنت خصمة خصمته يوم القيامة[٤٩] ومما يعزز التسامح في العلاقات بين المسلمين والمسيحيين ويصلح كي يكون دستورا في كل زمان ومكان وفقا لنعرات وفتن وحروب قد تثور هنا أو هناك، ولصرعات لا تبقي ولا تذر، تلك العهود والمواثيق التي تمت للمسيحيين ومنها ما كان من رسول الله ﷺ من هذه العهود هذا العهد لنصارى نجران وفيه:

"ولنجران وماشيتها جوار الله وذمة محمد النبي رسول الله على أنفسهم، وملتهم وأرضهم، وأموالهم، وغائبهم وشاهدهم وعيرهم وبعثهم، وامثلتهم لا يغير ما كانوا عليه ولا يغير حق من حقوقهم وأمثلتهم لا يمنعن أسقف من تسقفيته ولا راهب من رهبانية.. وليس عليهم رهق ولا دم جاهلية.. من سأل منهم فبينهم النصف غير ظالمين ولا مظلومين ولا يؤخذ منهم رجل بظلم آخر ولهم على ما في هذه الصحيفة جوار الله وذمة محمد النبي ﷺ أبدا حتى يأتي أمر الله، فانصحوا وأصلحوا فيما عليهم غير مكلفين شيئا بظلم"[٥٠].

أنه لمشهد دستور حقا يحفظ لمسيحيي نجران حريتهم الدينية وأملاكهم ودمهم دون استثناء ويرعى العدل معهم وبينهم، يا حبذا لو أخذ الناس هذا العهد وطبقوه في علاقتهم على مختلف أوطانهم وقومياتهم. في ظل تطبيق هكذا عهد لا مكان لطائفية أو تعصب ومجال

لانقسام أو تهديد للوحدة الوطنية ولا مبرر لقيام صراعات مستترة بالدين والدين منها براء.

إن هذا العهد كان نموذجا لعهود أعطيت للمسيحيين من قبل الفاتحين والخلفاء فيما بعد، وازدادت روابط الود والتسامح في ظل الإسلام لدرجة إعطاء المحتاجين من المسيحيين من بيت المال والحوادث على ذلك كثيرة منها هذه الواقعة: "حدثني هشام بن عمار انه سمع المشايخ يذكرون أن عمر بن الخطاب عند مقدمه الجابية من أرض دمشق مر بقوم مجذومين من النصارى فأمر أن يعطوا من الصدقات وأن يجري عليهم القوت"[٥١].

وحتى لا يطول بنا الكلام لو أردنا استعراض المواقف التي تظهر مودة المسلمين للمسيحيين وتسامحهم معهم سأنتقل إلى الحديث عن وقفة للإمام عبد الرحمن الأوزاعي في العصر العباسي انتصر فيها للمسيحيين ولحقهم في الأمان وفي العهد المعقود معهم وأنه لا يصح من وال أن ينزل العقاب بالعامة لأن نفرا قليلا قد أساؤوا وهذه الواقعة كانت يوم تعامل أحد موارنة جبل لبنان واسمه "بندار" مع البيزنطيين، وقام بأعمال تخريب في أطراف سهل البقاع وقرر يومها الوالي العباسي على بعلبك صالح بن علي عبد الله بن عباس تأديب بندار لكن قراره كان يشمل العامة، وذلك بأن يخرج موارنة جبل لبنان من ديارهم ويوزع سكنهم في مناطق متفرقة، مما كان من الإمام الأوزاعي وهو فقيه بلاد الشام يومها إلا أن "كتب إلى صالح بن علي بن عباس طويلة حفظ فيها، وقد كان من أجلاء أهل الذمة من جبل لبنان ممن لم يكن ممالئا لمن خرج على خروجه ممن قتلت بعضهم ورددت بأميتهم إلى قراهم ما قد علمت، فكيف تؤخذ عامة بذنوب خاصة حتى يخرجوا من ديارهم وأموالهم، وحكم الله تعالى: أن لا تزر وازرة وزر أخرى – وهو أحق ما وقف عندي وأقتدي به، وأحق الوصايا أن تحفظ وترعى وصية رسول الله ﷺ فإنه قال: من ظلم معاهدا وكلفه فوق طاقته فأنا حجيجه"[٥٢].

هذا المنهج في التسامح هو الأصل والقاعدة وإن شابته شائبة في عهد ما أو في موقع ما فذلك خروج عن منهج الإسلام في التعامل مع أهل الكتاب من المسيحيين الذين ضمنت لهم حرية المعتقد وحرمة النفس والمال والعرض وان حصلت معهم مجادلة فبالتي هي احسن.

وإذا كانت الحملات الصليبية قد استباحت كنيسة القسطنطينية (كما مر معنا سابقا) فكيف كان التعامل مع مسيحيي تركيا بعد أن فتحها العثمانيون، ويترك الكلام لمؤرخ أرثوذكسي مسيحي هو أفغراف سميرنوف لإبراز السماحة التي حكمت العلاقة، حيث يقول: "وقد عبر محمد الثاني عن عطفه على مسيحيي المملكة البيزنطية السابقة قبل كل شيء وعبر أيضا عن تساهله الديني لأنه فهم بأن الإيمان كان له دائما الأهمية العظيمة في

حياتهم الدولية، فحالما أخضعت القسطنطينية أصدر أمرا يدعو فيه السكان الهاربين ليعودوا إلى المدينة تاركا لهم الحرية في قضية الإيمان والوجدان، وعلى أثر ذلك رجع كثيرون من اليونان إلى القسطنطينية وغيرهم اختاروا الانتقال اليها من مقاطعات أخرى بمطلق حريتهم، وفي السنة التالية ١٤٥٤ أعلن الفاتح بصورة أوضح حمايته للإيمان المسيحي والكنيسة"(٥٣).

ويضيف البطريرك المؤرخ أفغراف سميرنوف في حديثه عن التسامح مع المسيحيين فيقول: ووضعت الكنائس تحت حماية الحكومة وفي الوقت ذاته منع تحويلها إلى جوامع، عدا تلك التي تحولت قبلا، وقد سمح لكل المسيحيين أن يقيموا شعائرهم الدينية بحرية، وأن يحتفلوا بأعيادهم، وقد منع تحويلهم بالقوة إلى الإسلامية، وبقيت أملاك الكنيسة غير ملموسة، ومنع أيضا تحويل الأموال المختصة بالكهنة إلى الخزينة إذا ماتوا بلا عقب، وفضلا عن ذلك فقد خول محمد الثاني حقوقا لبطريرك القسطنطينية لم تكن زمن الأباطرة البيزنطيين، فأعطين له سلطة مدنية على المسيحيين لينظر في أمورهم بموجب القوانين اليونانية القديمة مستقلا عن المحاكم التركية"(٥٤).

إن هذا التسامح الذي أكدته الأحداث في مراحل تاريخية عديدة هو الذي ساهم في أن يصنع المسلمون والمسيحيون في مجتمع الأمة العربية خاصة وفي مجتمعات أخرى وحدة وطنية متينة، وهذا ما ساعد على قيام نهضة وحركة حضارية أسهم فيها الجميع كل حسب قدراته، وعاش الجميع في جو من السماحة والود والأمان.

"ويفضل هذا الأمان والعلاقات القائمة على أساس واضحة من حرية العقيدة. واحترام الإنسان أي انسان في هذا المجتمع العربي – الإسلامي. تبلورت الشخصية الحضارية العربية، وسمتها الإيمان بالله. وبدور الإنسان المستخلف في الأرض. وساهم الجميع ببناء صرح هذه الحضارة، ولعل العودة إلى أي كتاب يتحدث عن الرجالات الذين أسهموا في مجالات الفكر العربي عامة، تطلعنا على ذلك العدد الضخم من المسيحيين الذين شاركوا في كل علم وصنعة، سواء في أعمال الترجمة، أو في الفلسفة أو في الطب. أو في نظم الشعر... الخ"(٥٥).

هذا الواقع المعيشي الذي قام على التآلف والتسامح والمودة هو الذي حفظ العيش الكريم في المنطقة العربية، وفي هذا المجال نذكر ما قاله مفكر مسيحي معاصر هو د. أدمون رباط في إطار حديثه عن المسيحيين في المجتمع العربي بعد الفتح العربي، وفيه: "إن من بقي من هؤلاء النصارى، موزعين إلى طوائفهم المعروفة بتسمياتها المختلفة – إنما هم شهود عدل عبر التاريخ، ليس على سماحة الإسلام وهو تعبير لا يفي الواقع، لأن وجودهم أهل

ذمة في الماضي، انما كان مبنيا على قاعدة شرعية وليس على شعور، من طبيعته أن يتضاعف أو يضعف وإنما على إنسانية هذا الدين العربي الذي جاء في القرآن، وهو الدين الذي أقر لغير المسلمين، ليس فقط بحقوقهم الفردية والجماعية الكاملة، بل وأيضا بالمواطنة الشاملة في عصرنا الحاضر"[٥٦].

تأسيسا على ما تقدم نقول: ان المسلمين اليوم مطالبون انطلاقا من شريعتهم السمحاء ان يتحاوروا مع أهل الكتاب من المسيحيين على قاعدة الإيمان بالله والوحدة، وسعيا لجمع الكلمة حتى تسود بتعاونهم في الأرض القيم الدينية التي حملتها رسالات السماء إلى بني البشر.

من حقوق الإنسان في الإسلام:

إن الإنسان مستخلف في الأرض وقد كتب الله تعإلى له التكرم والتفضيل على كثير من المخلوقات، هذا ما حملته الآية الكريمة: "ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا"[٥٧].

هذا التكريم هو الذي يحكم العلاقات الاجتماعية بين الناس مهما تنوعت انتماءاتهم، ومهما تفرقوا شعوبا وقبائل وطوائف، فالاعتبار الأساسي هو لأن يتعارفوا ويتحاوروا ويتعاملوا على أساس تحقيق التكريم لعموم الآدميين.

"ومن أجل حماية كرامة الإنسان وتحقيق مصلحته، جاء الإسلام الحنيف يحمل معه تفاصيل عديدة تشريعية في الكيفيات والأحكام اللازمة من أجل حفظ حرمات الإنسان، ومنع الأذى والظلم عنه من أي جهة أتى"[٥٨].

إن حقوق الإنسان التي توفر له الكرامة والتكريم تبدأ أولا من حرية الاعتقاد حيث بين الله تعالى لعباده، في رسالاته الخالدة وقائمتها الإسلام، طريقي الإيمان والكفر وترك للإنسان بعدها أن يختار السبيل الذي يريد، وبعد ذلك تكون محاسبته مبنية على اختباره وممارسته.

والآيات القرآنية التي تفيد موضوع حرية الاعتقاد كثيرة نذكر منها: "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي"[٥٩]، والآية: "وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر"[٦٠]. حتى دعوة الأنبياء والرسل أتت في باب التبليغ والإنذار، ولم تأت في باب الإكراه والإلزام ويتضح ذلك من آيات عديدة منها قول الله تعالى خطابا للنبي ﷺ: "فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر"[٦١].

بعد ذلك ضمن الإسلام للإنسان حق الحياة، وحرم القتل والاعتداء على حياة الآخرين ومن أجل ذلك يكون القصاص خير رادع لمن تسول له نفسه إيذاء الآخرين وقتلهم لأن الإنسان هو بنيان الله تعالى الذي جعله في أحسن تقويم، ومن يهدم هذا البنيان عليه اللعنة والعقاب، وليعلم المستبيحون لدماء الناس دون مسوغ أنهم مع كل قتل أو اغتيال يمارسونه، وهم في موقع الدعاة أو المواطنين، وليسوا سلطانا بيده وضع الحدود، إنما يقتلون الناس جميعا، عن حرمة القتل ومخاطر القتل جاء قول الله تعالى: ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه وأعد له عذابا عظيما"(٦٢) وكذلك قوله تعالى: أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا"(٦٣).

إن حق حماية الحياة الذي ضمنه الإسلام للإنسان، يتولد عنه حق آخر مضمون هو حق كسب الرزق والمعاش لجميع أبناء المجتمع على التساوي دون تمييز أو مفاضلة، فالأرض أرض الله تعالى، وهو سبحانه مقسم الأرزاق، والسعي للكسب مضمون للجميع، انطلاقا من نصوص القرآن الكريم ومنها قول الله تعالى: "هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور"(٦٤).

وقد ضمن الإسلام حق الملكية للجميع، وأعطى الحق لصاحب المال أن يدافع عما بين يديه وقد جاء في هذا الباب الحديث النبوي الشريف، وفيه أن رجلا جاء إلى الرسول ﷺ يسأله: "يا رسول الله أرأيت إذا أراد رجل أن يأخذ مالي؟

فقال الرسول: لا تعطه.

قال: إذا قاتلني؟

قال: قاتله.

قال: أرأيت إذا قتلني؟

قال: فأنت شهيد.

قال: فهو في النار"(٦٥).

وفي شريعة الإسلام ضمان لسمعة الإنسان، فلا يحق لأحد أن يغتابه أو ينم عليه أو يشهر به وجاء وصف بشع لحال من يغتاب سواه في الآية: "ولا يغتب بعضكم بعضا أيحب أحد كم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه"(٦٦).

وكذلك للإنسان حق في منزله أن يضمن حرمته فلا يحق لأحد دخوله إلا بعد الاستئذان فيه كما نصت الآية الكريمة: "يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم

حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون"[٦٧].

هذا نزر قليل من الحقوق التي ضمنها الإسلام للإنسان أوردتها كنماذج من أجل التأكيد بأن الإنسان مصان في ظل شريعة الإسلام السمحاء مسلما كان أم مسيحيا.

وإذا أردنا أخذ درس لواقعنا العالمي اليوم فإننا نستند إلى أن الإسلام قد طالب بسلام وود يحكم صلات الناس ببعضهم، وطالب الناس جميعا باعتماد التقارب والتفاهم من أجل صنع حياتهم المشتركة، ومن أجل نشر الصلاح والتقوى التي بها يتفاضل الناس لا بسواها من المقاييس وقال الله تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم"[٦٨].

إن الوحي الإلهي جاء بلاغا لبني البشر وهدى يحقق لهم سعادة الدارين: الدنيا والآخرة. ولم يطلب منهم أن يقضوا حياتهم في حالة نزاع وصراع تجلب لهم الشقاء والظلم. لذلك فإن التدين الحق يكون حسن الموعظة متميزا بالرحمة والتوجه الوحدوي، ولا يكون فظا منفرا، ولا داعية انقسام وفتن وصراعات.

علينا جميعا أن نعلم بأن "الغاية من التشريع الإلهي كما صرحت به كتبه المنزلة ونادى به حملة ميثاقه المصدق، هي سعادة الإنسان ورفع مستواه في مضمار هذه الحياة، ولا ريب أن التطاحن هو ضد السعادة.

فإذا هذا التطاحن الذي يلمسه كل من المتدينين فعل حرام، لأن الدين إنما جاء للسعادة، والتطاحن الذي نجده اليوم كله ضد السعادة. فإذا هو ضد الدين في معتقد كل واحد، فمن واجب علماء الدين في الإسلام أو في المسيحية أن يفهموا من تحتهم من الأفراد بأن التطاحن هو ضد الدين، وانه محرم عليهم لأنه خلاف الغاية المقصودة"[٦٩].

السلام هو الأصل:

الإسلام تقود دعوته في الأصل على السلام، وكلمة الإسلام تحمل مدلولات السلام والسلم فالمسلم من سلم الناس من يده ولسانه. ومن أسماء الله تعالى الحسنى أنه "السلام وتحية المؤمنين يوم يلقون ربهم "سلام" والجنة وفيها سعادة الآخرة هي "دار السلام". وليلة القدر بما تحمل من فضل للمؤمن العابد هي سلام حتى مطلع الفجر. ان معاني السلام التي جاء بها الإسلام كانت من أجل تكريم الإنسان المستخلف في الأرض، ولكي تقوم العلاقات بين الأفراد وبين الدول والأمم على أسس السلام القائم على العدل، ومن أجل إحقاق الحق ضمن حدود المسؤولية العامة.

وإذا كان المسلم قد دعي كي يعد ما استطاع من قوة فليس ذلك من أجل القتل وسفك الدماء وإنما من أجل منع المعتدي عن عدوانه وإن أمكن بإرهابه دون قتاله فهذا هو المطلوب، وإذا ما تم ذلك وجنح بعدها العدو أو الخصم إلى السلم فمن واجب المؤمن أن يستجيب للطلب لأن السلام هو الأصل للعلاقات الإنسانية، وأما القتال فأمر عارض تمليه ضرورات وظروف.

يتضح هذا المعنى من قول الله تعالى: "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبوا به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف اليكم وأنتم لا تظلمون، وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله، انه هو السميع العليم"[٧٠].

إن القتال في الإسلام مشروع في حال كان لردع عدوان، أو في حال وقوف الأعداء حجر عثرة في طريق سيادة الحق وإقامة العدل، وإذا اعتدى عدو على أرض الأمة أو مالها أو أعراض أهلها، أو في حال حاول النيل من كرامتها وعزتها.

فما يستخدم من قوة من قبل العرب، والفلسطينيين في الأرض المحتلة أو فيما حولها يعد استخداما مشروعا لأنه ليس استخداما للعنف ضد الآخرين للاشيء، وإنما هو دفاع عن حق واسترداد لكرامة، وإذا قامت الأمم والهيئات الدولية بإنصاف الفلسطينيين والعرب بأن يصلهم حقهم كاملا، وإذا منع الاعتداء فعندها يتوقف القتال فورا انطلاقا من الآية الكريمة: فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين"[٧٠].

إن علاقات قائمة على السلام وعدم الاقتتال هي الأساس في العلاقات مع من لم يبدأوا بقتال ضد المسلمين، لا بل من واجب المسلمين في هذه الحالة أن يقيموا مع أمثال هؤلاء علاقات عمادها العدل والقسط. هذا السلوك تحدده الآية الكريمة "لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم إن الله يحب المقسطين"[٧١].

مشروعية القتال مستمدة من حق الدفاع عن النفس. ولذلك فإن "الإسلام لم يشرع القتال لأنه وسيلة لإجبار الناس على اعتناق الإسلام وإنما شرعة لتأديب المعتدين وتقليم أظافر المجرمين وحماية الطرق العامة"[٧٢].

إن القتال في الإسلام له ضوابط وأصول، وهو يكون لرد عدوان، أو لضرب فتنة، أو لمنع فساد في الأرض، أو لوقف ظلم، ولكنه في كل الأحوال ليس استخداما عينيا للقوة

والعنف، ولذلك فإن القتال في الإسلام لا يستهدف القتال أو الإجهاز على العدو كائنا من كان، وإنما يهدف القتال لردع العدو وإرهابه كي يتراجع عن ظلمه وعدوانه، وفي كل الأحوال فالمسلم لا يبدأ القتال مع أحد، ولا يقاتل حتى يقاتل، وقد جاء قول الله تعالى في ذلك: "أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير"[٧٣].

وإذا ما يهمنا شطر مسألة الصراع العربي – الصهيوني فإننا نلاحظ منذ بدأ بناء المستوطنات اليهودية في أرض فلسطين المحتلة وحتى يومنا هذا أن الإرهاب الصهيوني هو سيد الموقف سواء في المذابح أو في التهجير، أو في انتهاك حرمة المقدسات من مساجد وكنائس، وفي شتى أشكال التعذيب ضد المواطنين العرب، ومن خلال القصف الوحشي للآمنين، حيال هذا العدوان لا بديل لسياسة ردع قوية للعدوان، وإن عجزت الدول الكبرى والهيئات الدولية عن ذلك فإن اعتماد القوة الذاتية يصبح الحل لاسترداد الأرض والكرامة وتحرير المقدسات، في مثل هذه الحالة يكون العمل العسكري عملا مبررا وهو يختلف عن الإرهاب الذي يستخدم العنف والقوة بلا أهداف.

وإذا ما انتهى العدوان فإن الأصل هو ان الإسلام قد دعا إلى السلم والسلام ولهذه الغاية فإن شريعته السمحاء أرست المبادىء التالية:

أولا: "إن السلم والتعاون هو الأصل في العلاقات الإنسانية".

ثانيا: إن الحرب ليست إلا علاجا وتقويما حين لا تنفع الحكمة ولا الموعظة الحسنة ولها هي حكم الضرورات وتكون بقدرها، دون بغي ولا عدوان.

ثالثا: إن الحرب لا تمتد إلى غير المحاربين، ولا تحريق ولا تخريب.

رابعا: معاملة أسرى الحرب بالإحسان إلى أن يطلق سراحهم"[٧٤].

ولنعرف لمزيد من الوضوح حقيقة دعوة الإسلام إلى السلام نذكر أن رسول الله ﷺ كان قد شهد قبل البعثة حلفا بين العرب المشركين هو "حلف الفضول" بهذا الحلف أوقفت حروب ونزاعات.

بعد البعثة ولتأكيد أهمية التوافق والعيش السلمي بين الناس قال رسول الله: لقد حضرت قبل الإسلام حلفا هو حلف الفضول لو دعيت اليه بعد الإسلام لاستجبته.

لكن بعض المغرضين رغم كل ذلك نراهم يشنعون على الإسلام ويقولون إنه دين قتالي ويزعمون أن دعوته انتشرت بالسيف، ولكن هذه المزاعم ليس منها في الواقع ما يصدق ولو بعض أجزائها، وهي من نسج خيال الخصوم والأعداء، فالقاعدة في دعوة الإسلام – كما

ذكرنا سابقا – هي "لا إكراه في الدين". وقراءة تاريخ الدعوة الإسلامية لا يؤيد ما ذهبوا اليه لأننا نرى أن من الفرسان والمقاتلين المشهورين أمثال حمزة بن عبد المطلب وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما وغيرهم كثير قد دخلوا في الإسلام قبل الهجرة، أي في بدء الدعوة في مكة والمسلمون كانوا يومها قلة ضعفاء ويتعرضون للأذى والإرهاب، يضاف إلى ذلك ما نراه من انتشار للإسلام وفي بقاع كثيرة من العالم لم يدخلها الفتح، والمسلمون في هذه البلدان يتجاوز عددهم ثلث مسلمي العالم، ولا بد من التذكير بأن وجود المسيحيين في مناطق دخلها الفاتحون خاصة في الأمة العربية، مع المحافظة على كنائسهم وكافة ما يخصهم، لهو دليل قاطع على أن دعوى انتشار الإسلام بالسيف ما هي إلا اباطيل وتخريفات لا يؤيدها واقع.

إذا كان ما عرضناه من سماحة الإسلام فلماذا إذن العنف والتطرف والإرهاب؟

من عوامل التطرف:

إن الدارسين لظاهرة التطرف التي برزت في الآونة الأخيرة يرجعونها إلى جملة عوامل منها ما هو عام ومنها ما هو خاص بكل شعب من الشعوب.

"جناية على الفطرة البشرية، وسلب لمزية العقل التي امتاز بها الإنسان، وإهدار لحجة الله على عباده، وتمسك بما لا وزن له عند الله.

... ألا فليعلم هؤلاء جميعا أن صدر الحياة الذي يتسع كل يوم وكل ساعة أصبح غير قابل لضغط تضيق به رقعته ويرجع إلى أغلال الموروثات الأولى، فلينظروا في أي وضع يكونون وعلى أي منهج يسيرون، حتى يحفظوا لله شرعه، ويقيموا له دعوته"[٧٦].

إن هذا الجمود لا يتناسب مع روح الإسلام وسماحته، ودعوته للاجتهاد والتجدد، ولا مع منهجه في تحديد أطر العلاقات بين الأمم خاصة بين الأوروبيين والعرب، وبين المسلمين والمسيحيين يجب أن تقوم على أساس تعاون وانفتاح مضبوط وفق أسس واضحة من أجل أن يكون لهم موقع على خريطة العالم، ومن أجل أن يصدر عنهم فعل بمستوى الآمال المعقودة عليهو لوقف الظلم والعدوان حيثما كان لأن الإسلام سماحة وسلام والمسيحية محبة لا تقبل بغضاء ولا عنف.

إن الحوار والانفتاح ضرورة لأننا على أبواب عصر جديد في العلاقات بين الدول والشعوب والثقافات... وتبحث فيه الأمم والشعوب عن عناصر الفكر المشترك، والمصالح المشتركة، حتى تلتقي عليها وتلتف من حولها، وتوجهها نحو تقارب حضاري وتعاون ثقافي لخدمة قيم العدل والسلام والحرية واحترام حقوق الإنسان"[٧٧].

إلى من يعتمدون الغلو والتطرف:

إن كلمة "أصولية" التي يتداولها الإعلام ليست من منشأ إسلامي، وهي اليوم ترمز إلى حالات التطرف والإرهاب أو حالات الجمود والانغلاق وكل هذه لا تتناسب مع روح الإسلام وكامنه.

فالأصولية – كما ذكرنا سابقا – مصطلح غربي لا علاقة للمسلمين والعرب به.

لكن هذا لا يعني عدم وجود إشكالية مع متطرفين يرفعون كلمة حق يريدون بها باطلا فالمتطرفون في الساحة اليوم يلبسون التدين ورداء بعضهم تحكمه الاهواء والمآرب الخاصة وآخرون حالات الانفعال والغضب، وبعضهم الآخر ينساق خلف الشعارات متحمسا، وسوق الشعارات تجارة بائرة إن لم يكن للشعار مضامين ومؤسسات ترسم الاستراتيجيات لتحقيقه.

إن بعض المتطرفين اليوم يستبيحون حرمات الآخرين، ويسمحوا لأنفسهم بقتل أنفس كل ذلك انطلاقا من مواقف فردية وحقوق مزعومة لم يفوضها لهم أحد.

لهؤلاء نقول: انتم تطرحون وجهة نظركم في الأمور ولم ينصبكم احد حكاما وسلاطين لتطبقوا الشرع وتقيموا الحدود إلا في حدود الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إن إنزال القصاص هو حق للحاكم والسلطان المفوض من الأمة والقصاص يكون بعد تحر وتثبت وتدقيق لا تستطيع الأمة أن تترك المتطرفين وشأنهم لأن التطرف والعنف غير المبرر يأكل أهله، ولذلك ترى أن الغضب والارهاب واستخدام القسوة والغلو وما إلى ذلك بات مصدرا للفتن وللنقاشات العقيمة حول تفاصيل وشكليات لا قيمة لها في ميزان الإسلام.

إن موجة الإرهاب والتطرف من أي فريق أو جهة أتت تهدر بالنتيجة الوحدة الوطنية، وتهدد العيش السلمي بين الشعوب، وتقطع المتصل، وتهدد المبني، وتشوه كل جمال، وربما نسى المتطرفون أن النطق باسم الإسلام هو من حق الأمة أو من تفوض وليس أمرا مستباحا، ونسوا كذلك أن الاسلام هو دين الرحمة والعدل، والتحاب، والتآخي، والوحدة، ولا مكان فيه لأصحاب النزوات أو الأهواء الفردية.

أخاطب المتطرفين لأي طائفة أو فريق وأقول لهم: دعوا الانفعال، وابتعدوا عن فظ الكلام، وإياكم والغضب، وكونوا إخوانا في الله متحابين متسامحين، ولا تنصبوا انفسكم وكلاء الله تعالى في أرضه.

إن كثيرا من الحركات قدمت الإسلام على أنه شبكة موانع وقيود، وقد آن الأوان

ليتصرف الكل باتزان كي يطرح الإسلام على أنه دين يسر وسماحة، وعلى أنه لتحقيق السعادة للبشرية وانه دعوة للخلاص وللحرية وفق القيم التي حددتها رسالات السماء الخالدة.

وعلى قاعدة الإنسان الذي كرمه الله تعالى لابد من حوار بأسلوب لين يهدف إلى مواجهة المشكلات المطروحة ووضع الحلول لها بشكل عادل، وهذا الحوار يجب أن يكون بالموعظة الحسنة وباعتدال بعيدا عن العصبية أو الطائفية وإلا تحولت الحوادث إلى مساحات كلامية لا إيجابية فيها، وكلها سلبيات لانها تفتح الطريق للفتن السياسية والاجتماعية.

إلى الأوروبيين:

هذه هي دعوتنا إلى حوار بناء، وهذه هي سماحة الإسلام وهذا هو موقفه من العنف لكن ما نريده منكم هو عدم أخذ الصورة عن العرب والمسلمين من خلال بعض حالات التطرف التي قد تبرز هنا أو هناك وفي مجتمعاتكم الأوروبية شواهد عديدة على ذلك، حيث التعصب هو التجاوز عن الحق وكذلك التطرف، علما أن الإسلام هدى ودعوة إلى سبيل الرشاد وليس الإسلام حالات من الغضب والانفعال.

الهوامش

١ – شاتيلا، كمال، الحوار الحضاري وعلاقات الشمال والجنوب، في: مجلة الموقف (لبنان)، العدد ٧٥، نيسان ١٩٩١ م، رمضان ١٤١١ هـ، ص ٥٦.

٢ – سورة الأعراف، آية ٢٣.

٣ – سورة "ص"، آية ٧٦.

٤ – هندريش، تيد، العنف السياسي، ترجمة عبد الكريم محفوظ وعيسى طنوس، لا بلد نشر، ط ١، سنة ١٩٨٦، ص ١٤١.

٥ – السيد حسين، د عدنان، الانتفاضة وتقرير المصير، بيروت، دار النفائس، ط، سنة ١٤١٢ ه ١٩٩٢ م، ص ٤٦.

٦ – سورة المائدة، الايات ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠،

٧ – سورة المائدة، آية ٣١.

٨ – السحمراني، د، أسعد، العدل فريضة إسلامية، بيروت، دار النفائس ط ١ سنة ١٤١١ ه ١٩٩١، ص ١٧

٩ – السحمراني، د أسعد، م س ص ١٧.

١٠ – الشهر ستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، ج ٢، تحقيق محمد سيد كيلاني بيروت، دار المعرفة، سنة ١٤٠٢ هـ، سنة ١٩٨٢، ص ٢٦٢.

١١ – الشهر ستاني، م. س، ص ٢٦٣.

١٢ – العهد القديم، سفر تثنية الاشتراع، الإصحاح ١٣، العددان ١٥، ١٦.

١٣ – سورة البروج، الآيات ٤. ٥. ٦. ٧. ٨.

١٤ – القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١٩، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ ص ٢٨٩.

١٥ – سمير نوف، أفغراف، تاريخ الكنيسة المسيحية، عربة المطران الكسندروس، لا بلد نشر، لا تاريخ نشر، ص ٣٩٦.

١٦ – دير، تيموتي، الكنيسة الأرثوذكسية في الماضي والحاضر، بيروت منشورات النور، سنة ١٩٨٢، ص ٨٤.

١٧ – سمير نوف، أفغراف، م، س، ص ٣٩٩.

١٨ – سورة المائدة، آية ٧٧.

١٩ – سورة الحج، آية ١١.

٢٠ – القرطبي، م س، ج، ١٢، ص ١٧، ١٨.

٢١ – جاد الحق، الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق علي، النبي صلى الله عليه وسلم في القرآن الكريم، القاهرة منشورات الأمانة العامة للجنة العليا للدعوة الإسلامية – الأزهر الشريف سنة ١٩٩١، ص ٩٢، ٩٣.

٢٢ – الغزالي، الشيخ محمد، تراثنا الفكري في ميزان الشرع والعقل، بيروت، دار الشروق، ط ١، سنة ١٤١١ هـ ١٩٩١ م، ص ٧١.

٢٣ – الغزالي الشيخ محمد، م، س، ص ٧١.

٢٤ – الغزالي، الشيخ محمد، م، س، ص ٥٣.
٢٥ – أبو المجد، أ. د. أحمد كمال، حوار لا مواجهة، القاهرة – بيروت، دار الشـروق، سـنة ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م، ص ٥٦.
٢٦ – سورة الأنفال، آية ٢٥.
٢٧ – أبو المجد، أ. د. أحمد كمال، حوار لا مواجهة، م. س، ص ٥٤.
٢٨ – أخرجه البخاري.
٢٩ – سورة البقرة، آية ١٤٣.
٣٠ – ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، بدون تاريخ، ص ٤٨٣٢، ٤٨٣٣.
٣١ – القرطبي، م. س، ج ٢، ١٥٢، ١٥٤.
٣٢ – أخرجه البخاري.
٣٣ – سورة الإسراء، آية ١١٠.
٣٤ – سورة الفرقان، آية ٦٧.
٣٥ – سورة القمر، آية ١٧.
٣٦ – أبو المجد، إ. د. أحمد كمال، رؤية إسلامية معاصرة، بيروت – القاهرة، دار الشروق، ط ١، سـنة ١٤١٢ ه، ١٩٩١ م، ص ٩.
٣٧ – سورة التوبة، آية ٦.
٣٨ – سورة آل عمران، آية ٦٤.
٣٩ – سورة البقرة، آية ١٩٣.
٤٠ – جاد الحق، الإمام الأكبر جاد الحق علي، النبي صلى الله عليه وسلم في القرآن الكريم، م. س، ص ٢٠١.
٤١ – أخرجه البخاري.
٤٢ – عرجون، محمد الصادق، الموسوعة في سماحة الإسلام، م ١، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، سنة ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢، ص ٢٤٠.
٤٣ – سورة المائدة، آية ٨٢.
٤٤ – سورة الروم، الآيات من ١ – ٥.
٤٥ – القرطبي، م، س، ج ١٤، ص ٢.
٤٦ – زيدان، د. عبد الكريم، احكام الذميين والمتأمنين في دار الاسلام، بـيروت، مؤسسـة الرسـالة، سنة ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م، ص ٨٢.
٤٧ – سورة المائدة، اية ٤٧.
٤٨ – أخرجه أبو داوود في سننه.
٤٩ – أخرجه السيوطي في الجامع الصغير وإسناده حسن.
٥٠ – البلاذري، فتوح البلدان، راجعه وعلق عليه رضوان محمـد رضـوان، بـيروت، دار الكتـب العلميـة، سنة ١٤٠٣ ه، ١٩٨٣ م، ص ٧٦.
٥١ – البلاذري، م. س، ص ١٣٥.
٥٢ – البلاذري، م. س ص، ١٦٧.
٥٣ – سمير نوف، أفغراف، م. س، ص ٤٩٤.

٥٤ – سمير نوف، أفغراف، م. س، ص ٤٩٥.

٥٥ – السحمراني، د. أسعد، الإسلام بين المذاهب والأديان، بيروت، دار النفائس، سنة ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م، ص ٧٤.

٥٦ – رباط، دار أدمون، المسيحيون في الشرق قبل الاسلام، في: المسيحيون العرب، المحرر الياس خوري، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط ١، سنة ١٩٨١، ص ٢٨.

٥٧ – سورة الإسراء، آية ٧٠.

٥٨ – السحمراني، د. أسعد، العدل فريضة إسلامية، م. س، ص ٦٧.

٥٩ – سورة البقرة، آية ٢٥٦.

٦٠ – سورة الكهف، آية ٢٩.

٦١ – سورة الغاشية، آية ٢١، ٢٢.

٦٢ – سورة النساء، آية ٩٣.

٦٣ – سورة المائدة، آية ٣٢.

٦٤ – سورة الملك، آية ١٥.

٦٥ – أخرجه مسلم في صحيحه.

٦٦ – سورة الحجرات، آية ١٢.

٦٧ – سورة النور، آية ٢٧.

٦٨ – سورة الحجرات.

٦٩ – كاشف الغطاء، الشيخ علي، سبل تعاون الديانتين لنقل قيمهما الروحية للأجيال القادمة، في: مضابط جلسات المؤتمر الإسلامي – المسيحي، لبنان – بحمدون، ٢٢ –٢٧ نيسان ١٩٥٤، ص ٩٧.

٧٠ – سورة الأنفال، آية ٦٠، ٦١.

٧١ – سورة الممتحنة، آية ٨.

٧٢ – عبيد، منصور الرفاعي، الإسلام وموقفه من العنف والتطرف والإرهاب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٧، ص ٣٥، ٣٦.

٧٣ – سورة الحج آية ٣٩.

٧٤ – جاد الحق الإمام الأكبر جاد الحق علي، الفقه الإسلامي ومرونته وتطوره، القاهرة، سلسلة البحوث الإسلامية، سنة ١٤٠١ ه – ١٩٩٠ م، ص ٨٥.

٧٥ – أبو المجد، ا. د. أحمد كمال، حوار لا مواجهة، م. س، ص، ٦٠.

٧٦ – شلتوت، الإمام الأكبر محمود، من توجيهات الإسلام، القاهرة – بيروت، دار الشروق، ط ٧، سنة ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م، ص ١٤٣، ١٤٤.

٧٧ – أبو المجد، د. أحمد كمال، رؤية إسلامية معاصرة، م. س، ص، ١٣.



الفجوة التكنولوجية ومتطلبات التطور التقني

في العالم العربي

"ملخص البحث باللغة العربية حيث قدم البحث باللغة الفرنسية"

د. ديدي فرهيف/عميد كلية العلوم الاقتصادية
جامعة مونس – بلجيكا

مساهمة في التطور الاجتماعي – الاقتصادي فإن للتكنولوجيا قيمة اقتصادية وقيمة اجتماعية. والتكفل بالتطور التكنولوجي يستدعي سيطرة العنصر البشري. فالعنصر البشري يوفر الجهد المطلوب للعمل ويحد من انخفاض القيمة الإنسانية المرتبطة بالعمل ويزيل الخضوع والتبعية ويعوض خط سير العمل ويوفر التكيف ويضبط السلوك غير الاجتماعي وحركات العصيان. وعلى الحكومات أن تتكفل بهذه العوامل التي تتعاقب نادراً في سياق تقني – اقتصادي كما يقول بارتولي: "اعتمدوا الصناعة بإيقاع بطيء لكي تستطيعوا السيطرة على كل النتائج". أو كما يقول كورلي وجيد "الغنى المستمد من الطاقات البشرية ومن التجذرات الثقافية يأخذ خطوة نحو التخلي عن الطاقات الطبيعية أو عن المسافات تماماً كما يحصل في الأسواق ذات المساحات الكبيرة".

إن عصر الاعتماد على المادة الاصطناعية وضع حداً للاعتماد على المادة الأولية الطبيعية. وعمليات التصنيع لم تضع حداً لنفسها عبر استخدام البضائع والخدمات أيضاً.

من هنا فإن الاستثمار الثقافي أصبح المادة الأولية الاستراتيجية للنشاط الاقتصادي لأنه قادر على أخذ عدة أشكال:

استثمار في مجالات البحث والتطور والتأهيل وفي برامج الكمبيوتر والتجارة وفي المواد والسلع في مسار الإنتاج وفي الأشخاص والبنى وفي المخططات الاستراتيجية وفي توقيع عقود شراء البرامج الثقافية. ضمن هذا السياق الجديد من صعود اللامادية شكل ايف بترولي السكرتير العام المساعد أفكاراً ملائمة فيقول: "في عالم متعدد الأقطاب حيث المادة تتشابه فإن على الخدمة المضافة أن تسعى أكثر لإيجاد الفروقات المكنة".

وهناك فكرة ثانية تقول إن تحول المادة إلى طاقة للإنتاج هي المحكومة بالاستمرار.

أما الفكرة الثالثة فتقول إن كل الدول تعطي أفضلية خاصة لدور الخدمات في اقتصادها وعلى هذه الدول تقع مسؤولية إيجاد سياسة وطنية حقيقية للخدمة وأن تكون

جزءاً متكاملاً مع استراتيجياتها التطويرية على المديين المتوسط والطويل.

إن إمكانية تحقيق القيمة المضافة بدون خدمة ستقل شيئاً فشيئاً خلال السنوات المقبلة علماً أن تطبيق سياسة وطنية للخدمة لا يمكن أن تتم دون الاعتماد على سياسة زراعية وصناعية متناسقة.

إن اختيار التكنولوجيات يجب أن يتحقق وفق تحديد عوامل الانتاج، ونخبة الطاقات التي يمتلكها أي بلد، وهذه فرضية قال بها إيكانيكوف، ولكن هذه العقلانية تتجاهل أن التكنولوجيات ليست مادة طبيعية ولا إرثاً مشتركاً في خدمة التطور ولكنها في صلب علاقات القدرة على الهيمنة وخاصة أن تصدير التكنولوجيا يتطلب وسيلة للغزو أو للحماية من التهديدات وهذا ليس بالضرورة أمراً سلبياً بالنسبة للدولة التي اعتمدت التكنولوجيا، وخير مثال على ذلك تكنولوجية البتروكيماويات.

إن السيطرة التكنولوجية تتطلب اتفاقات تعاون وقدرة على الابتكار تسمح بمسار حقيقي للتعلم والاستقلالية. واقتناء التكنولوجيا يتم عبر عدة طرق: الاقتناء بواسطة الشهادات العلمية وعبر توظيف الاختصاصيين وعبر توقيع العقود أو المشاركة في إعداد الأبحاث، وعبر خلق المؤسسة المؤهلة. والتكنولوجيا الجيدة لا تسمح بإعادة إنتاج النموذج الصناعي المسروق من الأمم النامية. وهذه فرضية أخرى يقول بها إيكانيكوف أيضاً.

إن التوازن الاجتماعي يجب أن يقوم عبر تشابه التقنية وتوافقها مع حجم المعرفة المحلية، وعبر تشابه التكنولوجيا مع التقنية المستوردة.

ومتطلبات الناس تستوجب وجود قطب لإحداث التطور. وهنا بالإمكان اختيار ثلاثة أو أربعة نشاطات مهيمنة تتمحور حول كيفية انتاج المواد الغذائية ورفع مستوى النظام التربوي والثقافي للمواطنين. والتحول يمكن استنتاجه من معادلتين:

المعادلة الأولى: إنتاج – استهلاك حيث تكون التكنولوجيا أقوى علماً أن الاستهلاك يكون أحياناً مستورداً.

المعادلة الثانية: إنتاج – عوامل إنتاج، حيث المخاطر تكون في تهميش دور اليد العاملة والتركيز على المدن وإلغاء التقنيات التقليدية والتوسع هنا يكون منطقياً بالنسبة للتغاير التكنولوجي.

هذا التطور غير العادل يؤدي إلى ولادة جزر صغيرة من الحداثة في قسم من البلاد.

إن خلق مساحة اقتصادية وطنية تسمح بالاعتماد على قاعدة نشاط غير شكلية وتكون بذلك العملية الإبداعية الشعبية دائمة ومستمرة. وتسهيلاً لعمل المقاولين الوطنيين يجب عدم السماح لهم بالاستئثار بأي قطاع لعدم إبطاء الجهود المبذولة. فقطاع المواد الغذائية يجب أن يبقى قطاعاً اختيارياً لكي يؤدي إلى إحداث صناعة حقيقية.

هذا التطور الإنتقائي والذي له الأفضلية يبرر وجوده عبر إمكانية التطور بواسطة مؤسسات صغيرة ومتوسطة وعبر تكثيف جهود الأيدي العاملة واستيراد المواد الضرورية وعبر وجود سوق داخلي وتطوير المادة وإعادة تجديد التكنولوجيا.

إن التكنولوجيا المتقدمة وخاصة منها ما يتعلق بالكمبيوتر تعتبر أن تطوير الكمبيوتر عبر إدخاله إلى كافة المجالات كفيل بتطوير ثقافة البرمجة العامة وإغناء الأبحاث التي تبتغي التطوير. فاكتساب التكنولوجيا يتطلب سياسة انفتاح وأنظمة قانونية تعزز الاستثمار المباشر وفي هذه الحالة تؤخذ التكنولوجيا من سوق داخلي مهم أو من سوق جيد لليد العاملة.

إذاً عملية التخطيط تفرض نفسها إذا رغبنا فعلاً بنقل التكنولوجيا، فالمؤسسات تستفيد كثيراً والتطور يسجل نمواً واسعاً عبر تعدد المنتجات وتحسين النوعية وليس عبر تقليص الإنتاج أو عبر الاعتماد على الكمية.

إذا كانت أية مؤسسة قادرة أن توفر إمكانية الحصول على اقتصاديات تراتبية فإن تخصيص معدات الإنتاج غالباً ما تحقق نتائج جيدة وخاصة أن عملية التخصيص الذكية تأخذ عدة أشكال: وحدة نوع المركبات، نموذجية نوع المنتجات، تخفيض أنواع الإنتاج، اختيار كبار الزبائن وثبات برامج الإنتاج.

هذا التقارب قد يسمح بتخفيض الكلفة وسعر المبيع ويهيء الظروف المناسبة لنمو السوق والصمود في وجه المنافسة. وعلى صعيد السوق المحمي فإن جهود التطور تكسب الاستقرار في الأسعار والانخفاض في قيمة الكلفة.

إضافة إلى ما تقدم فإن الإطار القانوني لجعل العلاقات التجارية ضرورية يتم عبر مراقبة عمليات التبادل وشهادات الاستيراد والتصدير، والاستيراد التكنولوجي وشكل عمل المؤسسات الأجنبية وتحصيل الرسوم الجمركية، وعلى النظام المالي أن يكون حساساً بنفس النسبة.

إن عملية الاكتساب التكنولوجي تخضع المجتمع لثلاث مراهنات:

الرهان الأول: السيادة تعني الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي

للمجتمع في إطار النظام الدولي.

الرهان الثاني: تجميع وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية والسياسية والثقافية.

الرهان الثالث: إن النموذج الذي يحدد وظيفة المجتمع ومتغيراته يرصد التأرجح بين الأوتوريتارية والديمقراطية يعتبر موقفاً مستقلاً ذاتياً ومتحركاً بالنسبة للأفراد والجماعات.

إن الميزات الأساسية لبيئة عالمية جديدة هي: تعددية الأقطاب والارتباط والتبدل. علماً أن التبدل هو نتيجة أساسية لعدم الترابط والتكامل بين الخطط الموضوعية على المدى الطويل.

والمعلوم أن التكنولوجيا تتطور بشكل أسرع من التراتبية، والارتباط ينمو بشكل أسرع من التعاون. هذه اللاتراتبية أو اللاتسلسلية لا يمكن أن تؤدي إلا إلى نمو التغاير بين الدول. والبديل في هذه الحالة اعتماد الفكرة التي تدعو إلى ضرورة إقامة تطور متزامن: التكنولوجيا مع التراتبية، والارتباط مع التعاون. ضمن هذا السياق فإن دور الدولة مهم حيث عليها حشد طاقات كبيرة من الخبرات لمواجهة المشاكل الجديدة.

إذا كان التعاون ليس غاية بحد ذاته فهذا لا يعني أنه غير مفيد لأن المبادلات الثقافية بين الأفراد هي محددة أمام الاكتساب التكنولوجي. والتعاون الجيد هو ثمرة جهد طويل كما أن المبادلات الثقافية لا تتطلب أبداً اكتساب النموذج الثقافي الغربي الذي لا يستطيع أن يولد سوى اعوجاجاً.

إن معدل النمو المعتدل هو أمر مرغوب فيه وخطط التطور غير الطموحة كثيراً هي أكثر واقعية. إن بناء النظام التربوي والتأهيل يجب أن يتبع التطور المعتمد. وعلى كل مؤسسة أن تحشد خبرة ومعرفة بالعمل لأن من شأنها أن تسهل الاستمرارية على مستوى عمل الفرد الموظف وعلى مستوى الإدارة. إن أية منهجية عمل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التشابه والتحسين في التكنولوجيات. فجمع الإنتاج والتقليد والتجديد هي المفاتيح الأساسية.

أما عن التحليل فيجب أن يتوافق حسب الهدف المرسوم ولعل من الضروري دراسة معطيات أي بلد أو منطقة قبل استقدام التكنولوجيا وخاصة أن للدراسات دور يؤدي إلى تحقيق الأهداف التالية:

إعطاء خصوصية للتكنولوجيا المستقدمة والتمييز بين الفاعلين وتحليل نماذج التدفق

الناجمة عن استقدام التكنولوجيا، والعودة إلى حساب الميكرو اقتصادي التقليدي، وأخيراً أسباب هبوط الإنتاج وعلاقة القطاع الخاص بالقطاع العام وإجراء تحويل في بعض البنى الاقتصادية وتحليل المعطيات الاجتماعية - الاقتصادية وتعميم التكنولوجيا.

إن عقلانيات العمل تتطلب التكفل بشكل صحيح بالبيئة في أبعادها التكنولوجية والثقافية والبشرية، إن تأمين إدارة فاعلة للطاقات البشرية هي محور أساسي للمؤسسة الخاصة كما العامة. ولهذا يجب حصر المشاريع الكبرى لكي تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التوسع. على هذا المستوى فإن اليد العاملة ستكون موجودة وسيحصل توفير في جلب المهاجرين وفي شغل العقارات. إن التطور المحلي للمنافسة أمر ممكن إذا وضعنا المعايير المطلوبة تماماً كما نضع إدارياً في وظيفة تكنولوجية مهيأ لها.

في إطار تطور العلاقات العربية - الأوروبية فإن أية سياسة جديدة تتطلب جهداً حقيقياً مترافقاً مع اكتساب تكنولوجي أي مترافقاً مع جهود فاعلة في عمليات التكوين.



هروب العقول واليد العاملة وتأثيراتهم على مستقبل المنطقة العربية

د. هيثم سفر
أستاذ في جامعة مونس / بلجيكا

ألخّص موضوعي في حوالي العشرين صفحة لأقول لكم إن هروب العقول هي ظاهرة تمس بشكل مطلق كل دول العالم الثالث بدون استثناء، وهي جزء من مشاكل الهجرة. هذه الدول تتفرغ من قسم هام من يدها العاملة ومن عدد كبير من عقولها ومن كادراتها ذات الاختصاصات العالية.

هذه الظاهرة تدفع بأشخاص متخصصين إلى ترك بلادهم التي تعتبر بشكل عام أقل تقدماً على المستوى الاقتصادي، والهجرة نحو دول أكثر غناء أي نحو الدول الصناعية وتحديداً إلى الامبراطوريات التجارية العالمية الثلاث: المجموعة الأوروبية، والولايات المتحدة الأميركية، واليابان. وهذه الأخيرة لا تزال حتى الآن أقل مقصداً بالنسبة للعقول. هذه الخارطة تزودنا بإحصاءات كافية: فالمجموعة الأوروبية تستأثر بحوالى ٣٨ في المائة من حجم المبادلات التجارية العالمية، والولايات المتحدة الأميركية ١١٪، واليابان ٩٪ وهذا يؤكد بأن هذه المحطات ذات امتيازات كفيلة بأن تدفع باليد العاملة للاتجاه نحوها. ولقد سبق وعولجت هذه المشكلة في وثائق علمنا مطولاً فيها ونشرت عن دار "ميزون نيف لاروز" تحت عنوان عمال وعقول مهاجرة إلى أوروبا، وأظن أنها تمنحكم فكرة واضحة عن هذه الإشكالية.

هذه المشكلة مرتبطة ببعدين: أولاً البعد التكنولوجي والتنموي لمجتمعات تحدثنا عنها منذ قليل بعد النظام الدولي والتقسيم العالمي للعمل.

بالنسبة للبعد التكنولوجي فإن البروفيسور فرهيف قد تحدث عن هذا بإسهاب، ولكن من جهتي بودي القول إن التكنولوجيا هي المحرك الحقيقي للتنمية وخاصة التنمية الصناعية، وإن عملية نقلها إلى العالم الثالث لا يمكن أن تتحقق بدون اليد العاملة التي هي محور موضوعي، وبدون الكادرات المتخصصة العالية. فإذا غادرت هذه الكادرات إلى الخارج فإن هذا المظهر (التكنولوجيا) سيؤدي إلى إحداث خلل، وهذا ما يحصل حالياً في دول العالم الثالث وقد يزداد تعقيداً في المستقبل إلى حد أنه سيصبح من الصعب على هذه الدول ردم الهوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة. والمعلوم أنهم أحياناً يستوردون معاونين ويظنون أنهم يستطيعون بواسطتهم ردم هذه الهوة والحد من المشكلة القائمة وينسون أنهم عندما استقدموا

المعاونين للعمل فإنهم قد ضاعفوا من حجم ارتباطنا بالخارج إلى حد أن الارتباط أصبح ارتباطين: الإرتباط الأول طبيعي بحكم أن دول العالم الثالث مرتبطة تكنولوجياً بالدول الصناعية، والارتباط الثاني هو أننا نرتبط بنفس الدول الصناعية لإدارة التكنولوجيا في دولنا. وعندما يحين اليوم الذي يصبح فيه المعاونون غير قادرين على الاستجابة لمتطلباتنا فإن موقفا فظيعا سيقع علينا.

سأعالج بشكل سريع أسباب هذه الظاهرة. السبب الأول هو النظام الفردي حيث إن هم الفرد الرئيسي البحث عن وظيفة مشرفة ومهمة وذات مستوى ثقافي وغالبا ما يصعب إيجاد مثل هذه الوظيفة في دول العالم الثالث فيضطر للهجرة مع ما يسبب له ذلك من شعور بالمرارة ويحس بها في حياته اليومية لأنه ابتعد عن ارضه ووطنه. وأنا شخصيا أعاني من هذه الحالة لأنني تركت بلدي منذ ٣٠ عاما. ولكن رغم مرارة الهجرة فإن لها أوجها موضوعية يجب أخذها بعين الاعتبار وكما تفرض حجما كبيرا من المسؤولية.

السبب الثاني هو سبب بنيوي وتنظيمي مرتبط بالنظام العالمي الحالي المتميز بوجود ثنائية هي الشمال والجنوب.

فالجنوب يتميز بحالة كبيرة من عدم التوازن ويشكل بحد ذاته سلسلة من الظواهر إحداها أنه يضم دولا نامية، ويفتقر للتنظيم الاقتصادي، وللنمو الحضاري والثقافي على الرغم من أن بعض الدول الفقيرة هي وريثة أكبر الحضارات التاريخية إشراقا وتضاهي بذلك الدول الغنية أو التي اغتنت حديثا.

وبالنسبة للبعد الثاني فإنه يرتبط بالخلل الذي يسود عدة قطاعات اقتصادية في الدول النامية، ويكفي أن ننظر إلى رسم بياني للقطاعات لنلمس الفروقات القائمة بينها، ولنرى النقص الحاصل في عملية تكاملها لأن هذه القطاعات غير مرتبطة ببعضها.

وقطاع الخدمات في معظم دول العالم الثالث هو قطاع مصاب بالتضخم إضافة إلى أن الجهاز المعني بالتأهيل والتربية يدور في الفراغ لأنه مرتبط بالاحتياجات الاقتصادية وبمتطلبات تنمية المجتمع. إنها آلة تتحرك في الفراغ وتصنع رجالا كثيرين دون أن تدري لماذا ولا لأي هدف.

ولن نتحدث هنا عن الانقسام السياسي الناتج عن الصراعات الحدودية التي تعتبر كثيرة في دول العالم الثالث، ولن نتكلم عن الانفجار السكاني إذ يكفي في هذا الإطار أن نورد مثالا عن مصر الأكبر عددا في العالم العربي والتي تعاني بشكل خاص من ظاهرة هروب

العقول. هذه النقطة باعتقادي مهمة جدا والسبب أن معظم الدول العربية علـى سـبيل المثـال توجه ديناميكيتها السياسية وفكرها الثقافي نحو الماضي: انها تعيش في المـاضي وتعيـد انتـاج الماضي ولا تتكلم إلا عن الماضي المشرق علما انها وبرغم كل شيء يجـب أن تفكـر بالمسـتقبل وبإعادة تجديد التراث وبرفع التراث إلى مستوى أعلى من جذوره الماضيـة رغـم أهميـة هـذه الجذور.

وهناك أيضا مشكلة اعتماد الديمقراطية في هذه المنطقـة، أو الشـورى. وهـذه الأخـيرة شكل من أشكال الديمقراطية التي مورست في جنوب البحر المتوسط في القرن السابع أي قبـل وجود الديمقراطية في الغرب.

برأيي من الأفضل العودة إلى ما كنـا عليـه لأن الديمقراطيـة شـيء جيـد وهنـا أقصـد الشورى أيضا.

نستنتج إذاً ان الواقع المؤلم للدول النامية يتناهى في ظل وجود انقسـام عـالمي بحيـث يحرص الشمال على بقائه في خانة المنتج وعلى إبقاء الجنوب في خانة المستهلك.

وفق هذا المنظار نفهم الإحباط الذي أصيبت به دول الخليج من جـراء الحمايـة الـذي أقرته المجموعة الأوروبية على الصادرات البتروكيماوية. وأسوق ذلك كمثال ملموس علما أنه كان بالامكان سوق أمثلة اخرى. وتوضيحا لذلك أقول: إذا لم تصدر منطقة الخليج منتجاتها النفطية لأن: احتياجات السوق سبق توزيعـها فـإن إنتـاج منطقـة الخليـج سـينخفض حتمـا وسيصبح من الصعب عليها متابعة الانتاج وبذلك فإن المصانع ستصبح غير مثمرة وقد تضطـر للإقفال. وعليه فإن دول العالم الثالث ستخسر هذا الامتياز الثمـين رغـم أنـها سـبق وأثبتـت قدرتها على إنتاج مادة جيدة للسوق العالمي واستطاعت تقديم انتاج مكمل لـما هـو موجـود في الأسواق العالمية بذلك فإن دول العالم الثالث قد تعود إلى مستوى الدول المستهلكة كما كـانت قبل استحداث الصناعة.

هناك خطر آخر أعرضه في سياق نفس المثال الذي أعطيته أعلاه وهو أنه خـلال عـدة عقود من السنين تقريبا نضبت أو توقفت بعض الآبار عن الإنتاج والسبب هـو تقسـيم العمـل المفروض على دول العالم الثالث لمنعها من تحقيـق الانعـاش الـذي يدخلـها في خانـة الـدول المتقدمة تجاريا على المستوى العالمي.

هذه الأمثلة تؤكد لنا أنه لو بقيت دول الخليج مستهلكة مثل سائر دول العالم الثالث فإن أدمغتها كانت ستخضع حتما للهجرة. وانتقالا إلى الإحصاءات فقد أوردت لجنة منظمـة

الأمم المتحدة لغرب آسيا إحصاء في العام ١٩٨٥ جاء فيه أن ٢٤ ألـف طبيـب عربـي أي مـا يعادل ٥٠ بالمئة من أطباء العالم العربي، و ١٧ ألـف مـهندس أي مـا يعـادل ٢٣ بالمئـة مـن المهندسين في العالم العربي و ٧٥ ألف اختصاصي في العلوم الطبيعية أي ما يعادل ١٥ بالمئة من مجموعهم العام قد تركوا البلاد العربيـة للعمـل في أوروبـا الغربيـة وفي الولايـات المتحـدة الأميركية، وان ٦٠ بالمئة من المهندسين العرب في الولايات المتحدة الأميركية قد اتوا من اكبر الدول العربية أي من الدول الأكثر عددا بالسكان مثل مصر والسبب يعود إلى غياب التوزيـع الديمغرافي الصحيح الأمر الذي أدى إلى انفجار سكاني وإلى هجرة الأدمغة.

على صعيد اليد العاملة فهذه الظاهرة هي خطيرة أيضـا حيـث نلاحـظ أن عـدة دول عربية منها لبنان وسوريا مثلا لديهما رعايا في الخارج أكثر من عـدد الموجوديـن في الداخـل. هذه الظاهرة خطيرة جدا خاصة اذا علمنا أن أكثر من أربعة ملايين مهاجر عربي يعيشون في أوروبا في ظل ظروف غـير سـهلة وتحديـدا المـرأة الـتي أهتـم بدراسـة أوضاعـها مـن خـلال الأبحاث التي أشرف عليها، وأخص بالذكر هنا ظاهرة الصراع العائلي الـذي ينعكـس علـى الفتاة المهاجرة ويدفعها إلى اتخاذ مواقف درامتيكية عبر الهرب من منزلها لتفتش عن وسيلة عيش وغالبا ما تكون هذه الوسيلة غير مشرفة. استنتاجا فإن الحل يكمـن في الاعتمـاد علـى تبادل الاحتياجات البشرية بين العرب عبر إقامة علاقات من هذا النوع بين الـدول العربيـة وخاصة أن دول الخليج قد استقبلت لوحدهـا ٦ ملايـين عـامل حسـب إحصـاء صـادر عـام ١٩٨٠ وأغلبية هؤلاء من الدول الآسيوية. إذاً من المستحسن وجود عمليات تبادل بشرية بين العرب.

إن الحل الشامل للمشكلة يكمن في إقامة نظام عالمي جديد يقلل من حجم الهوة ومـن حجم عدم التوازن بين الشمال والجنوب وعلى هذا النظـام العـالمي الجديـد أن يكـون نظامـا اقتصاديا واخلاقيا:

اقتصاديا لأن على الدول النامية أن تجد حلا لمشاكلها ويجب أن يمتد التعاون الدولي إلى مستوى معالجة المأساة التي يعيشها العالم الثالث. كمـا يجـب أن تمتـد يـد المسـاعدة إلى دول العالم الثالث ليتسنى لها إعداد كوادر قادرين علـى التحكـم بمسـتقبل دولهـم. ويجـب أيضا القضاء على المجاعة التي تشكل عاراً للإنسانية.

أخلاقيا يجب مساعدة دول العالم الثالث لإقرار مبدأ حقوق الانسان ومعونتها لتحقيق الديمقراطية وشملها بعدالة التوزيع. هذه العناصر ستساعد على تثبيـت المـهاجرين في دولهـم الأصلية.

المناقشات والتعقيبات

التعقيب الأول:

فيليب كوزيش (محامي فرنسي)

من الواضح أن هذا المؤتمر الذي يحاول إلقاء الضوء على مستقبل العلاقات بين ضفتي البحر المتوسط الجنوبية والشمالية يجب أن يهتم بهذا النوع من القضايا التي تعتبر ثانوية رغم أنه سبق معالجتها بطريقة معمقة.

والملاحظ أن هذه القضايا لم تعالج بأسلوب سياسي العلاقات الأوروبية - العربية بدليل أن مسألة البوسنة والهرسك تشهد فراغا سياسيا كبيرا بين أوروبا والعالم العربي، فلم نر على سبيل المثال تضافر الجهود المشتركة الأوروبية والعربية في إطار منظمة الأمم المتحدة من أجل الاحتجاج ضد التطهير العرقي الساري في البوسنة والهرسك.

لهذا فإن تعقيبي الرئيسي سيركز على هذه النقطة وإن حقل البحث يجب أن يتعمق في هذا الإتجاه فقضية البوسنة والهرسك هي حالة استثنائية من التقارب بين أوروبا والعالم العربي. أما لماذا التقارب؟ فلأن شعب البوسنة هو شعب أوروبي.

لقد تحدث السيد لاموند عن الأقلية وأوافقه تماما حول تعريفه للأقليات ولكن أعتقد بالنسبة لحالة الشعب البوسني فإنني لا أستطيع أن أوافقه على هذا التعريف لأن شعب البوسنة هو شعب وليس أقلية. هو شعب لأنه موجود على أرض البوسنة منذ عدة قرون وعايش خلال عدة قرون الأديان الأخرى، وما الانقسام الذي تشهده اليوم يوغوسلافيا السابقة فأنه ليس من صنعه بل من صنع معتدين خارجيين، هو اعتداء باركه البعض على أنه حرب أهلية وحرب دينية وهو في الحقيقة ليس سوى غزو لأرض.

التعقيب الثاني:

سمرة موليك (رئيسة جمعية مسلمي البوسنة والهرسك في فرنسا)

أريد العودة إلى نقطة واحدة تتعلق بما قاله المحاضرون وبما قاله السيد كوزيش.

إن صورة الإسلام في الغرب بشكل عام وفي أوروبا بشكل خاص تعني أن المسلم يساوي "التطرف" أو "الأصولية" أو أي مصطلح آخر وهذا ما أساء إلى الشعب البوسني عموماً وإلى مسلمي البوسنة خصوصاً. فمنذ بدء الصراع وحتى اليوم تتساءل كل الحكومات وكل المنظمات

الدولية عن جدوى مساعدة المسلمين في البوسنة والذين قد يصبحـون بابـا مفتوحـا للتطـرف، وتناسوا بذلك أن مسلمي البوسنة ومنذ القدم كانوا المعــبر مـا بـين الشـرق والغـرب أي كـانوا حوارا بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

لقد عانى مسلمو البوسنة من تفرق الشرق والغرب ويجب على العـالم العربـي والعـالم الإسلامي المحتاج إلى تقارب أن يحاول التحدث بصوت واحـد ليظـهر أن كلمـة "مسـلم" لا تعني "تطرف" وعلى أوروبا بشكل عام وفرنسا بشكل خـاص للتخلـص مـن الخـوف والشـك بشأن التطرف لأنه غير موجود في البوسنة والهرسك كما خلقها في فرنسا.

هل يشعر مواطن مسلم في فرنسا اليـوم بالأمـان وهـو علـى علـم بـأن هنـالك مسـلمين أوروبيين اخوة له في الدين ترتكب في حقهم مجازر جماعية؟

أطرح عليكم هذه المشكلة وهذا السـؤال متمنيـة أن يتحـاور العـالم العربـي مـع العـالم الإسلامي أولا ومن ثم مع الغرب لأن في ذلك اختيارا للنظام العالمي الجديد.

يجب معرفة موقع المسلمين في الغرب في ظـل النظـام العـالمي الجديـد وباعتقـادي أن إخراج كل الأقليات المسلمة من العالم يجري اليوم في البوسنة والهرسك.

السؤال الأول: أحمد بابا مسكي

بالنسبة للبوسنة أتساءل أليس تحريفا أن نصنـف الشعـب الأكـثر أهميـة بأنـه أقليـة حتى ولو كان لا يمثل الأكثرية. بنظري من الصعب تحديد نوعية شعب ولهذا فإن ما يجري في جنيف بشأن البوسنة هو تحريف لأنهم لا يتحدثون عن شعـب يتعـرض للاعتـداء، وعـن كوسوفو لقد استغربت كيف أن كل العالم يعتبر أن ٨٠٪ مـن سـكانها مـن المسـلمين، بينمـا السيد لامند يتكلم عن أقلية في كوسوفو. أود أن أعرف كيف يفكر فيهم.

السؤال الثاني: السيد عبد الله السعافين

لأي نقاش علمي أو أكاديمي، في اعتقادي أن الحركات الإسـلامية الأصوليـة ليسـت حركات مسلوبة الإرادة مرتبطة دائما بالتطرف وبجهات خارجية تمولها أو تحركها وليست مرتبطة دائما بالجهل أو العدوانية ولكن لا بد أن ننظر اليها من زاوية أخرى على أنها تيـار شعبي به برنامج سياسي وفي كل تيـار سياســي شعـبي هنـاك تطرف وهنـاك اعتـدال. هـذه الطريقة في العرض يبـدو لي أن هدفـها الطريقـة الأولى: هدفـها تبرئـة الأنظمـة الحاكمـة مـن صفات الديكتاتورية والتخبط الاقتصادي والتبعية السياسية والظلم الاجتمـاعي وهـي أمـور لا

يستطيع إنكار وجودها أحد في كافة أنظمتنا العربية. وهذه الأمور التي قلت عنها في نظر الكثيرين هي الأسباب الحقيقية كما أشار إلى ذلك في الجلسة الافتتاحية الدكتور عصمت عبد المجيد هي الأسباب الحقيقية لأي نقمة شعبية تعبر عن نفسها في شكل تنظيمات أو حركات تطرف أو تعتدل بمقدار اقتراب النظام الحاكم من الديمقراطية أو ابتعاده عنها فلماذا تعمل مثل هذه التنظيمات تحت الأرض مثلا لأنها ببساطة في وجهة نظري ممنوعة من التعبير عن نفسها فوق الأرض فما معنى مثلا ممنوع تشكيل الأحزاب على أساس ديني. آتي إلى السؤال أو إلى اقتراح سريع: الحركات الأصولية تعريف أكاديمي علمي للمعرف المقصود وإن الموضوعية الأكاديمية في نظري والدقة العلمية تتطلبان تعريفا سياسيا أصيلا أقصد نابعا من اللغة والتراث العربيين فنحن بحاجة إلى تعريف سياسي لهذا المصطلح قبل أن نستخدمه مادة للاتهام وموضوع للاتهام في الوقت ذاته. أما سؤالي فهو للدكتور روبرت أنسيو: هل يمكن قيام تعاون أفضل بين الشمال والجنوب أو بين شمال المتوسط وجنوبه في الوقت الذي يدعم فيه الشمال أنظمة الحكم العسكرية الدكتاتورية في الجنوب والتي ترفضها شعوبنا علما بأن أي تعاون إنساني لا بد من أن ينطلق من الشعوب ذاتها وليس من خلال أنظمة حكم تعتمد على القمع في استقرارها المزيف. شكرا.

السؤال الثالث:

أشكر جميع المتحدثين على ما تفضلوا به وفي الواقع لدي بعض التساؤلات. التساؤل الأول أنني أشعر أن كثيرا ممن يتحدثون عن التطرف الإسلامي في الواقع ليس لديهم أي خبرة ولا أي احتكاك إما بالكتب الإسلامية أو بالمفكرين الإسلاميين أو حتى بإجراء حوار مباشر مع أولئك المتطرفين أو المتزمتين. والسؤال كالآتي لماذا في الغرب وخاصة في فرنسا وجدنا أن التباطؤ الإعلامي والتباطؤ على الساحة السياسية كان طويلا جدا في الدفاع عن قضية البوسنة والهرسك وربطها بخطر إسلامي قادم علما بأن الإسلام أو المسلمين في البوسنة والهرسك يقال لهم مسلمون كقومية وليس بالشرط كديانة. وشكرا.

تعقيب الدكتور مفيد شهاب:

شكرا سيدي الرئيس. أود أن أعلق على التساؤل الذي طرح عما إذا كان شعب البوسنة والهرسك هو شعب أم أقلية وأنا في تقديري القضية تطرح خطأ. فمسألة شعب لها معيار ومسألة أقلية أو أغلبية لها معيار آخر فلا أسأل هل هم شعب أم أقلية لأن معيار هذا التقييم مختلف. هل هو شعب أو لا؟ مسألة تتعلق بالمضمون. هل مجموعة هؤلاء الناس

يربطهم تاريخ مشترك، مصلحة مشتركة، دين مشترك، فكر مشترك. إن تجمعت هذه الصفات لأي مجموعة من الناس مهما كان عددهم فهم شعب. ومن هذه الناحية فشعب البوسنة والهرسك وإن كانوا بالمئات فقط وليس بالآلاف والملايين فهم يكونون شعبا. أما مسألة أن يكونوا أقلية أم أغلبية فهنا قضية أخرى مسألة عددية بالأرقام في داخل الدولة التي تسمى دولة البوسنة والهرسك مكونة من مجموعة من الناس من قوميات مختلفة من شعوب مختلفة. عدد سكان شعب البوسنة والهرسك يمثل كم؟ إن كان كمية طاغية في العدد فهو أغلبية وان كان كمية قليلة في العدد فهم أقلية فهنا نقارن عدديا بالأرقام وليس بالمضمون وهنا كما علمت قيل بأن ٤٤٪ هم من شعب البوسنة والهرسك وحوالي ٢٤٪ تقريبا كما قال لي الاستاذ لاماند هم الكروات وحوالي ٣٠٪ يعتبرون من الصربيين. بناء على تصوري هذا أقول أن شعب البوسنة والهرسك هو شعب أقلية أم أغلبية رقمه أيضا هو الأغلبية الساحقة ولست من أنصار من يطلقون عليه الأقلية. لو كان عددهم ٢٠٪ والباقي كروات ٨٠٪ لقلت إن شعب البوسنة يعتبر أقلية. أما مع هذا الرقم وهم ٤٤٪ وليس في داخل البوسنة والهرسك شعب آخر عدد المنتمين اليه نسبة أعلى فهم ليسوا أقلية. هذه وجهة نظري الشخصية. وشكرا.

تعقيب مقدمي البحث

الدكتور فرنسيس لاموند:

لقد فكرت مطولا قبل أن أعطي أي تصنيف خاصة أننا نتحدث قانونيا أليس كذلك؟ كيف تصنفون أنتم طائفة، وكيف تعتبرون أن الطائفة الإسلامية في البوسنة والهرسك لا تمثل أقلية؟ كيف تصنفون الطائفة الإسلامية التي ليست أغلبية سكانية؟

أولا عدد المسلمين في البوسنة والهرسك يبلغ ٤٣٪. وثانيا أن البوسنة هي جمهورية مستقلة. وثالثا ان عدم اعتبار الطائفة الإسلامية في البوسنة والهرسك أقلية من الناحية القانونية يعني أنكم تمزجون ما بين الأثنية والدين.

إن أفضل وسيلة لتحدي الأصولية والتطرف التذكير بشكل واضح وصارم أن المسلمين والمسيحيين حسب القرآن يعبدون نفس الإله وهناك آية تدعو إلى عدم مخاطبة اليهود والمسيحيين إلا بالأسلوب الحسن والقول لهم أن المسلمين يصدقون الكتب التي أنزلت عليهم والكتب التي أنزلت عليكم.

د. محمد أركون:

طلب إلي إعطاء بعض الأمثلة عن وجود أسس ثقافية مشتركة بين الفكر الإسلامي والفكر الحديث.

أريد جذب انتباهكم إلى ثلاث خصائص كبرى للفكر الإسلامي الكلاسيكي وبنظري أنها لو كانت موجودة اليوم، ولو كانت قد شجعت لسمحت بهذا الاتصال بسهولة أكبر.

إن ما يميز الفكر الإسلامي الكلاسيكي هي التعددية، فقد كان هناك عدد كبير من المدارس اللاهوتية والقانونية والفلسفية، وهذه المدارس لم تتعايش فقط ولكنها مارست شيئا ثمينا نحن في حاجة اليه اليوم، المناظرة هذه هي الخصوصية الثانية للفكر الإسلامي.

المناظرة هي جوهر الحياة الديمقراطية فلا شيء يتحقق في الديمقراطية بدون مناظرة مشتركة بين الجميع. هذه التجربة من المناظرة ميزت فعلا الفكر الإسلامي الذي أعطاها حيزا أدبيا. وهذه المناظرة دارت بين مختلف المدارس التي تعايشت بدلا من أن تتنافر من أجل أية ديماغوجية.

وطبعا فإن التطور التاريخي قد أدى إلى تقلص هذه الممارسة أي المناظرة وأوصل إلي تنافر بعد جوهري ثقافي للفكر الإسلامي هو البعد الفلسفي والذي اختفى لاحقا.

الخصوصية الثالثة وهي الأنسنة وهذه ذهبت مع سابقاتها. يوجد أنسنة في التعبير العربي لأن كل حياة ثقافية وكل حياة الفكر الذي ساد من القرن السابع حتى القرن الحادي عشر والثاني عشر يشرح باللغة العربية ولم تكن تلك الحالة هيمنة بل حدث تاريخي.

وعندما نقول بالنتيجة ثقافة عربية أو فكر عربي نستند إلى هذه الحقيقة التاريخية، والألسنية، لأن كل الأدب الذي كتب في مجال الفكر أو في مجال الأدب شرح باللغة العربية.

هذه ليست أثنية ولا شيء آخر. وهنا نستطيع التحدث عن أنسنة عربية أي عن موقف الفكر الذي يرى الإنسان، والذي يعتبر الإنسان كونه شخصا ويطالب باحترامه وبإعطائه موقعه في المجتمع ولكن دائما وفق الفهم الذي ساد في العصر الوسيط لأن ليس الإسلام وحده قد حمل المطلق إلى الله.

إن الله المطلق الموجود حاليا في الفكر الحديث يخلق مشكلة وهو مدار نقاش وتحديدا في أوروبا. هل يجب أن نضع تفكيرنا بالإنسان بمستوى الله أو نحصره فقط بالإنسان هناك

أنسنة تعتبر أن الإنسان حقيقة الكون المركزية وهناك أنسنة تعتبر أن الألوهية هي حقيقة الكون المركزية.

هذه الخصائص الثلاث التي أوردت ذكرها مهمة جدا ولكنها اختفت لأسباب سياسية في المجتمعات العربية منذ سنوات الخمسينات والستينات والسبعينات والثمانينات وأتمنى إحياءها في عقد التسعينات.

رد الدكتور لاموند:

أريد أن أجاوب على السؤال الذي وجه من قبل أحد المعقبين والذي له وجهان: بالنسبة للبوسنة فقد سبق وأجبت. أما بالنسبة لكوسوفو فليس معك حق وأنك على خطأ وعليك النظر بالهيكلية القانونية لكوسوفو: فهي منطقة صربية لها حكم ذاتي وليست منطقة أقليات بالنسبة للمسلمين ولكن إذا نظرت اليها من موقع أنها صربية فإنها منطقة أقليات إذا يجب عدم مزج الأثني بالقانون وبالدين.



الجلسة السابعة

التوازن الإقليمي الحالي في جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج

الرئيس:

د. فرنسيس لاموند

رئيس جمعية الإسلام والغرب

أوراق الجلسة:

١ - السيد سيف بن شاهل المسكري

دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تأمين وتحقيق استقرار أمن منطقة الخليج العربي.

٢ - د. عبد الفتاح غربال

تحديات التنمية في الغرب ومستقبل حوض البحر المتوسط.

٣ - اللواء الركن سعيد فاضل حسن

التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط في ظل الصراع على مصادر المياه.

التعقيب:

- د. عبدالله الجاسر
- الأستاذ برنارد زيمارون

المناقشات

دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تأمين وتحقيق استقرار وأمن منطقة الخليج العربي

السيد سيف بن شاهل المسكري
الأمين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي

الموضوع الذي سأتطرق اليه صباح هذا اليوم هو دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تأمين وتحقيق الاستقرار وأمن منطقة الخليج. وقبل أن أتطرق إلى هذا الموضوع أعتقد أنه من المهم أن نرجع إلى التاريخ حتى تكون عندنا فكرة خلفية متكاملة حول هذه المنطقة.

فأولاً أهمية منطقة الخليج. هل جاءت هذه الأهمية بسبب الاكتشافات البترولية في بداية أو منتصف هذا القرن؟ أو أن هذه الأهمية بدأت منذ فترة بعيدة؟ فمنطقة الخليج حقيقة، كانت لها أهمية كبرى منذ القرنين السادس والسابع عشر بالنسبة للدول الغربية نرى أن الصراع الذي حصل بين الدول الغربية خاصة بريطانيا وفرنسا وهولندا على هذه المنطقة استمر لفترة طويلة. وجاء اكتشاف البترول في نهاية النصف الأول من هذا القرن ليزيد من أهمية هذه المنطقة، وبالتالي التغير في وسائل المواصلات ووسائل الاتصالات فاكتشاف البترول أعطى أهمية جديدة لهذه المنطقة. والصراع حولها بدأ منذ اكتشاف شبه القارة الهندية. فأول احتلال غربي لهذه المنطقة كان عام ١٥٠٠ عندما جاءت القوات البرتغالية واحتلت المناطق الساحلية الشرقية لشبه الجزيرة. واستمر هذا الاحتلال لمدة ١٥٠ سنة. هذا الصراع استمر بين القوة الغربية من جهة وبين القوة الوطنية والقوة المحلية من جهة أخرى. ثم دخل الصراع الدولي على هذه المنطقة بالبحث عن مجالات استعمارية جديدة ومجالات اقتصادية من طرف بريطانيا وفرنسا وهولندا في ذلك الوقت وكانت النتيجة أن استطاعت بريطانيا أن تسيطر سيطرة كاملة على هذه المنطقة لفترة طويلة.

أما التاريخ المعاصر وبعد الحرب الباردة بين الشرق والغرب فكانت منطقة الخليج تمثل أهمية خاصة لكونها تقع قريبة من الاتحاد السوفيتي في الحدود الجنوبية. ثم إن محاولة البحث أيضا عن مواقع قدم لمنافسة القوة الغربية. إذا دخلت هذه المنطقة مرحلة جديدة في صراع القوة العالمية أيام الحرب الباردة. كان آخر مواقع الاتحاد السوفيتي هو عدن في جنوب الجزيرة العربية ثم احتلاله لأفغانستان. ومما زاد من حدة هذا التوتر مساندة الاتحاد السوفيتي لبعض الحركات السياسية التي ظهرت في ذلك الوقت. ثم إن الصراع لم

يقتصر فقط على القوة الغربية أو القوة الدولية فالصراع الإقليمي قائمٌ سواء في التاريخ المعاصر أو قبل ذلك. وآخر هذه الصراعات كان الدور الإيراني في منطقة الخليج، واعتماد النظام الإيراني بحكمه شرطي هذه المنطقة بدعم من الغرب. فكان هذا على حساب الطرف الآخر الذي هو العراق. بحيث إذا رجعنا مرة أخرى إلى التاريخ نلاحظ أن الصراع الإيراني العراقي كان له تاريخ طويل أي ابتداء من عصر المناذرة والغساسنة ثم جاء العصر الإسلامي والصراع بين الصفويين والعباسيين أو العثمانيين في العراق. ثم انتقل الصراع أيضا إلى العصر الحديث بين العراق وإيران من أجل إيجاد منفذ بحري على الخليج من طرف العراق. واستمر هذا الصراع إلى الان وسيستمر إذا لم نسرع لإيجاد حل جذري يقر التوازن في المنطقة.

ننتقل إلى نقطة جديدة وهي التهديدات على هذه المنطقة. إذا رجعنا أيضاً مرة أخرى إلى التاريخ نجد أن القوة الغربية حاولت بقدر الإمكان أن تسيطر على هذه المنطقة كما قلت. وفي نفس الوقت بعد استغلال الاكتشافات البترولية. وفي الوقت الحاضر التهديدات أكثرها تكون إقليمية بسبب الصراع حول النفوذ في هذه المنطقة، وخاصة بين القوى الإقليمية الكبيرة والتي تتمثل في إيران من جهة والعراق من جهة أخرى. وفي تصوري أن هذا الصراع الإقليمي سوف يستمر. ولا ننسى أن الهند لها دور أيضا في هذا الصراع، لأن الهند الآن تمثل منطقة الخليج، منطقة استراتيجية من الناحية الاقتصادية ومن الناحية السياسية. ولا أستبعد أن يكون للهند دور مستقبلي في الصراع على هذه المنطقة إذا لم تستطع دول المنطقة الوصول إلى نوع من الاتفاق على جعل هذه المنطقة منطقة سلام بعيدة عن الصراعات وهذا يتوقف على دور المنطقة لإبعادها عن الصراعات.

النقطة الرابعة: هي تحقيق الأمن والاستقرار. تاريخياً دائماً يرجع إلى صراع القوى الإقليمية فالقوة الغربية تستفيد من هذا الصراع لدعم هذه القوة أو تلك. وبالتالي كان في فترة من الفترات مثلاً القوة العمانية التي كان لها حساب والتي كانت تمثل نوعاً من تحقيق الأمن والإستقرار في هذه المنطقة. وقد كان هذا منذ بداية القرن التاسع عشر إلى منتصفه حتى استتب الأمن للقوة البريطانية في هذه المنطقة فكانت مسؤولية تحقيق الأمن مسؤولية بريطانية بالدرجة الأولى إلى أن أتت الحرب العالمية الأولى والثانية وإعادة رسم الخرائط في هذه المنطقة ووجود دول كإيران والعراق مما أدى إلى لعب دور جديد في هذه المنطقة وهو دور إقليمي في نهاية الستينات عندما أعلنت بريطانيا الانسحاب من شرق السويس، كان هناك أطراف تبحث عن دور مهم في هذه المنطقة وأول هذه الأطراف طبعاً هو النظام الإيراني بحكم كونه الدولة الكبرى فيها. أما الدور العراقي فرغم كونه كان يبحث عن دور إقليمي في هذه لمنطقة

إلا أنه لم يستطع مواجهة النظام الإيراني، مما أدى إلى عقد اتفاقية ١٩٧٥ بين شاه إيران والنظام العراقي الحالي ثم جاءت فكرة نظام العمودين للحفاظ على الأمن والاستقرار في هذه المنطقة والعمود الإيراني من جهة الشرق وغرب الساحل الغربي للمملكة السعودية في بداية الستينات وفي أواخرها واستمر هذا النظام رغم أن العراق كان دائماً ينظر إلى هذا النظام بنظرة غير مريحة له لأنه كان له مطلب لعب دور في هذه المنطقة.

ولكن بحكم التوجه العراقي لأسباب داخلية لم يستطع هذا البلد لعب هذا الدور في البداية وفي وجود هذين النظامين. جاءت الثورة الإيرانية لتخلق خللاً في التوازن العسكري في المنطقة، فانهار نظام الشاه وأدى إلى حصول هذا الخلل والذي كما قلت قائم على العمودين ثم توجه الثورة الإيرانية نحو تصدير الثورة إلى مناطق أخرى خلق هاجساً لدى دول المنطقة. وكان لا بد من إيقاف هذا التوجه وطبعاً النظام العراقي استغل هذه الفرصة ليكون له دور في منطقة الخليج. فالغياب العراقي في البداية من نظام العمودين لم يكن له أي تأثير قوي ولكن انهيار النظام الإيراني أدى إلى خلق هذا الخلل في التوازن واستعداد النظام العراقي لملء الفراغ والقيام بدور البديل أدى في الحقيقة إلى اندلاع الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثمان سنوات. وإذا أردنا أن نتطرق لأسباب هذه الحرب نجد أن هناك أسباباً موضوعية وأخرى ذاتية.

فالموضوعية هو الخوف من الثورة الإيرانية ومحاولة إحتواء هذه الثورة وكبح جماحها حتى لا تستطيع أن تصدر كما كانت ترفع الشعارات لتصدير هذه الثورة وهذا النموذج الإيراني إلى مناطق أخرى من العالم العربي وخاصة المناطق القريبة مما يؤثر على مصالح الغرب. السبب الموضوعي هو أن العراق كان يعيش مشاكل داخلية وبالتالي كان يبحث عن دور خارجي حتى يستطيع أن يغطي المشاكل الداخلية ومن أجل أن يكون له دور بديل للقوة الإيرانية فحصلت الحرب ومع الأسف استمرت ثمان سنوات بدعم غربي مستمر ضد إيران. لذا كان دور المجلس في هذه الفترة أولاً دور احتواء هذه الحرب بحيث لا تتوسع ولا تخرج عن نطاق حرب عراقية إيرانية. ثم إن الدور لم يكن دوراً مباشراً بقدر ما كان عن طريق وسائل أخرى مثل الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة.

حاول الطرفان توسيع هذه الحرب وخاصة العراق عندما شعرت بأن الحرب العراقية تكاد تكون حرباً منسية وحرباً إقليمية محدودة. أراد أن يوسع هذه الحرب عن طريق قصف حاملات البترول في نهاية ١٩٨٦ مما أثار انتباه العالم لأن الخطر بدأ يهدد المصالح الغربية، وعملية انقطاع البترول لن تكون لصالح الغرب مما جعله يعمل على احتواء هذه الحرب

ومحاولة جعلها تستمر بين الحدود العراقية الإيرانية فقط. كان نشاط دور المجلس قوياً جداً تجاه الدول الدائمة العضوية في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن الدولي سواء من موسكو وحتى واشنطن. وعملت من خلال المؤتمر الإسلامي حتى تم التوصل إلى القرار ٥٩٨ الذي أدى إلى وقف إطلاق النار بعد سنة من صدوره. وهناك بند مهم جداً يعطي لدول المجلس دوراً مهماً ألا وهو البند الثامن، وسوف أرجع إلى هذا القرار مستقبلاً.

التوجه العراقي بعد الحرب العراقية الإيرانية أو بعد قبول إيران لوقف إطلاق النار طبعاً شعر النظام العراقي أنه خرج منتصراً على إيران وبالتالي فلا بد له من أن يأخذ ثمن هذا الانتصار وهو أن يحل محل إيران كقوة لها دور رئيسي في هذه المنطقة وبالتالي خلال هذه الفترة عانى العراق مشاكل اقتصادية وسياسية داخلية من المعارضة وغير ذلك. وبالتالي لم يكن له بديل ولديه قوة عسكرية لا يستطيع السيطرة عليها. فمن أجل تغطية هذه المشاكل والخروج من هذا المأزق كان في وجهة نظر النظام العراقي أنه باحتلال الكويت يستطيع أن يخرج من هذا المأزق الاقتصادي والسياسي الذي كان يعيشه. في هذه الفترة أصيبت دول المجلس بنوع من الصدمة، وبالأخص بعد أن وقفت دول المجلس خلال ثلاث سنوات دعامة للقوة العراقية. فخلق هذا نوعاً من الخلل الأقوى بعد الإحتلال العراقي، وكان على دول المجلس أن تبحث عن مجال أولاً لتحرير الكويت ثم لإعادة التوازن في هذه المنطقة، فكان لا بد من التحرك على المستوى العربي ثم الدولي عن طريق مجلس الأمن واتخذ القرار – ولا داعي لإعادته فالكل تطرق اليه – ولكن أشير إلى الدور المستقبلي للمجلس. إذا أخذنا بنظرية الأعمدة أو المحاور في هذه المنطقة فهناك ثلاثة أعمدة أساسية ذات محاور سياسية لإيجاد التوازن في هذه المنطقة إقليمياً يجب توفير ثلاثة أطراف لهذا الغرض، أولها: على دول مجلس الأمن أن تكون قادرة على موازنة القوى الإقليمية الأخرى التي تكمن في إيران والعراق. لإيران دور مباشر في المنطقة لا نستطيع أن نهمشه رغم التصرفات الإيرانية غير المريحة في بعض الأحيان تجاه دول المجلس كما حدث أخيراً في قضية جزيرة أبو موسى واستمرار احتلال الجزر الثلاث. والعراق يجب أن يلعب دوراً بغض النظر عن الذي حدث. فإذا أردنا تثبيت الأمن والاستقرار في هذه المنطقة ففي تصوري أنه يجب أن يكون للعراق دوراً إقليمياً بحيث تستطيع المنطقة أن تعايش هذا التوازن. في تصوري ومن خلال العودة إلى البند الثامن الذي يقول:

يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع الأطراف المتقاتلة – أي العراق وإيران – ومع الدول الأخرى في المنطقة من أجل إيجاد الأمن والاستقرار. والوسيلة القانونية بالإضافة

إلى الضرورة السياسية تتطلب إيجاد نوع من التحرك وإيجاد الأدوار لكل الأطراف المطلة على هذه المنطقة. نحن دول الخليج لا نستطيع أن ننسى المحور العربي الذي يعتبر عمقاً أساسياً ومظلة سياسية مهمة لأي ترتيبات أمنية أو لأي دور إقليمي لدول المجلس في هذه المنطقة. وبالتالي فنحن يهمنا أن تلعب المظلة العربية دورها. في المحور الإقليمي غير المباشر تأتي الهند وباكستان وتركيا كعناصر تخدم التوازن في المنطقة ولا بد من أخذها بعين الاعتبار.

الخلاصة: إن قوة المجلس الذاتية لا تستطيع أن تعيد الأمن والاستقرار إلى المنطقة وغياب التنسيق والدور الإيراني الإيجابي والدور العراقي، كذلك العمل العربي كمظلة أساسية مهمة. التعامل مع الجغرافية هو أمر مهم جداً وهو التعامل مع إيران بغض النظر عن نوعية النظام الموجود في طهران. ولكن لا ننسى أن إيران كدولة باقية وستبقى والعراق باقية وستبقى وبالتالي فمن المهم إيجاد صيغة ملائمة لكل الأطراف حتى نستطيع خلق الاستقرار والأمن في هذه المنطقة. وأخيراً أود أن أقول أن الصيغة المثالية التي يمكنها إخراج هذه المنطقة من حالتها وإيجاد الاستقرار فيها تكون بواسطة مؤتمر إقليمي تشترك فيه الدول الثمان أولاً والدول التي لها مصالح في المنطقة بما فيها الهند وباكستان وتركيا لكونها دول إقليمية، والخروج بإعلان مبادىء لجعل هذه المنطقة منطقة أمن واستقرار بعيدة عن الصراعات تخدم العالم إذا ما استمر الأمن والاستقرار لها ولهذا النوع من الإعلان نحتاج إلى مظلة دولية وقد تكون هذه المظلة هي مظلة الأمم المتحدة.



تحديات التنمية في المغرب
ومستقبل حوض البحر المتوسط

د. عبد الفتاح غربال
عميد فخري/ جامعة صفاقس – تونس

كما تعلمون منذ ١٧ من فبراير (شباط) عـام ١٩٨٩ التزمت الجزائر وليبيـا والمغـرب وموريتانيا وتونس باتفاقية مراكـش الـتي دعـت لإنشـاء اتحـاد المغـرب العربـي في إطـار مـن التكامل الإقليمي وذلك بعد أن أجهضت وللأسف عدة محاولات سابقة.

هذا الإطار يهدف إلى رفع تحديات التنمية وتخفيض حجم التهديدات التي تعـترض مصيرهم نسبة لاتساع المساحة الجغرافية التي يحتلونها ولإمكاناتهم الاقتصادية الـتي تـزداد قوة، علماً أن النماذج التي استوحوا منها سياسات التنمية قد أظـهرت بشكـل أكيـد النظـرة المحدودة لهذه الدول.

الاقتصاد المغربي مثل غيره في الدول النامية يخضع منذ الثمانينات لصدمات خارجية مصدرها الأسواق العالمية التي تتحكم بـالمواد والأسـعار ومصدرهـا أيضـاً الإعوجـاج المعتمـد في السياسات الإقتصادية.

وأجدني مضطراً وللأسف أن أقطع الحديث في هذه القضيـة محـاولاً وضـع تشخيـص لاقتصاد التنمية المعتمد في دول اتحاد المغرب العربي، وسيسمح لنا هذا التشخيـص أن نفـهم لماذا بقيت هذه الدول تابعة للمعطيات الاقتصادية الأوروبية. ولتوضيـح ذلـك أحصيـت نحـو ستة تحديات:

التحدي الأول: هو التحـدي السـكاني. لماذا؟ لأن المعـدل المتوسـط للنمـو في مجمـوع الدول الخمس لاتحاد المغرب العربي ٢،٥٪ سنوياً. وبوضوح أكثر فإن المعدل السنوي المتوسط لنمو السكان في هذه الدول هو ما بـين ٢٪ في بلـد مثـل تونـس و٤٪ في بلـد مثـل ليبيـا. وإذا حاولنا مقارنة هذه المعدلات بالمعدلات الأوروبية لاستنتجنا أن لدى أوروبا معدلاً متوسطاً لنمو السكان هو ٢،٠٪ لذا فإن الأوضاع عام ٢٠٢٥ ستكون مأسوية لأن عـدد السـكان المغـاربيين سيصل إلى ١٢٠ مليون نسمة مقابل ٦٥ مليون نسمة اليوم.

التحدي الثاني: هو امتداد للأول ويتمثل في ظروف العمل حيث إن معـدل العـاطلين عن العمل يتجاوز ١٥٪ والسبب ناجم عن الضغط السكاني الذي سبق وتحدثت عنه. فالقوى

العاملة في اتحاد المغرب العربي ستتضاعف خلال العشرين سنة المقبلة وستبلغ نسبة الزيادة ٣٪ سنوياً.

التحدي الثالث: هو التحدي الغذائي وخاصة ان معدل الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية أدنى من ٥٠٪ من الاحتياجات المطلوبة.

التحدي الرابع: والمهم جداً هو التحدي الناجم عن المديونية المتصاعدة والمتأتية من انخفاض العائدات البترولية ومن نمو خدمات الدين (الفوائد). وأمامي بعض الأرقام التي تعود إلى عام ١٩٩٠ وفيها أن معدل الديون في موريتانيا مثلاً ٢٢٧ في المائة وفي الجزائر ٣٥٪. وإذا حاولنا بيان النسبة المئوية للديون قياساً للصادرات التي تتم بالعملات الصعبة فإن معدلها في الجزائر ٦٠٪ أما في موريتانيا فعلى العكس إذ تبلغ النسبة قياساً للديون ١٤٪.

التحدي الخامس: هو التحدي الناجم عن ضعف الطاقة المحلية للأبحاث العلمية والتقنية. وهنا لن أضيف أشياء كثيرة لأن عدة محاضرين سبق وتكلموا عن هذه النقطة.

أخيراً التحدي الناجم عن عدم توفر القدر الكافي من الحريات ومن الديمقراطية وهذه النقطة أتركها لمحاضرين آخرين ليتحدثوا عنها.

إذا نظرنا في سبيل تقييم الوضع الاقتصادي لهذه الدول انطلاقاً من سنوات التسعينات لأدركنا أن الاقتصاد المغاربي قد عانى كثيراً من صدمات خارجية: حرب الخليج مثلاً بالنسبة للمغرب وتونس، وصدمات داخلية كما هو الحال السياسي والاجتماعي في الجزائر.

إن إدارة السياسة الاقتصادية لهذه الدول قد تغيرت عندما حاولت تصحيح أوضاع البنى التحتية بدوافع وطنية فلاحظت وجود تركيبة عالمية أي بمعنى أنها اكتشفت وجود درجة معينة من التأثير مرده ما يجري في أماكن أخرى. إن الضغط الخارجي لم يقف عند حد وصف، كيفية الإمساك بتوازن ميزان المدفوعات ولكن وصل إلى حد أخذ هذا الضغط بعين الاعتبار وخاصة ما يتعلق بردود فعل صانعي الاقتصاد الخارجي، والسياسة الاقتصادية العالمية.

إن مستقبل دول اتحاد المغرب العربي سيبقى خاضعاً للعلاقات المميزة مع أوروبا وتحديداً مع الدول الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وفي اللحظة التي ستصبح فيها البيئة المتوسطية غير مناسبة فإن الضعف في السياسة الاقتصادية الوطنية سيظهر بوضوح.

بناء على ما تقدم فإن الإرتباط النامي للإقتصاد المغاربي هو ضرورة، علماً بأنه يفرض مشكلة التنسيق مع الإقتصاد السياسي. ولهذا ولكي يصبح المغرب العربي شريكاً فاعلاً في المتوسط فإن على الإقتصاد السياسي المغاربي أن يتناسق. وإذا كانت عملية التنسيق أكيدة فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما أسباب عدم تناسق السياسة الاقتصادية والإجتماعية؟ يمكننا هنا عرض بعض العوامل غير الاقتصادية التي تعوق هذا التنسيق والتي تخلق عناصر عدم الاستقرار في دول اتحاد المغرب العربي ومنها لامبالاة الأنظمة السياسية - الاقتصادية، وتركيز السلطة على ممارسة الأوتوريتارية والانقطاع الحاصل بين المجتمع والدولة ووجود نمطين من المجتمعات مع سرعتين وثقافتين، وعودة الظاهرة الدينية والصراعات الحدودية.

لهذا إذاً يصطدم التنسيبق السياسي - الاقتصادي بحواجز، وهذه الحواجز ليست طبعاً اقتصادية علماً أن هناك بعض الحواجز الاقتصادية ولكنني أفضل عدم الحديث عنها لأنها تقنية محضة.

هذا ما يقودنا إلى الحديث عن النقطة الأخيرة في عملية الارتباط الاقتصادي الأوروبي - المغربي وذلك في إطار منطق التعاون في النمو.

الكل يعلم أن المساحة الاقتصادية قد سجلت في بداية التسعينات تمدداً غير منتظر دون أن تصطدم بعوائق تجارية إقليمية وعلى سبيل المثال شهدنا ولادة منطقة التبادل الحر لأميركا الشمالية وتضم الولايات المتحدة الأميركية وكندا والمكسيك وقد تتمدد إلى دول أميركا اللاتينية التي تضم ٣٥٠ مليون مستهلك، وهناك اليابان مع النمور الأربعة في آسيا الجنوبية - الشرقية، أوروبا التي تسير بخطى أكيدة نحو تثبيت وحدتها الاقتصادية وتتقدم على مستويات تكامل السوق لخلق السوق الموحد عام ١٩٩٣.

ولكن في محاولة للحكم على ارتباط من هذا النوع بين أوروبا واتحاد المغرب العربي فإننا نلاحظ وجود مخاطر. لماذا؟ لأن اتساع عملية التبادل في أوروبا الشرقية، وعملية الجذب التي تمارسها المجموعة الأوروبية تجاه الدول الشريكة في التبادل الحر تتطلب بشكل حتمي إعادة تكوين للصورة الأوروبية. أمام هذه الخيارات الاستراتيجية فإن ديناميكية التكامل المغاربي كانت قد تحددت عبر أربع مراحل حسب ما نصت عليه اتفاقية مراكش علماً أن المهمة المعطاة لتنفيذ هذه المراحل محدودة جداً. المهم فإن الاتحاد وبعد مغامرات عدة قد أصبح قادراً على النجاح بمشاركة خمس دول أو أقل رغم أن الإثباتات الإحصائية تسمح بالقول إن اتحاد المغرب العربي قد أصبح يضم مساحة كبرى وإمكانيات لا يستهان بها.

وقياساً لأوروبا فإن اتحاد المغرب العربي يمثل ٢،٢٪ من الناتج الوطني الخام للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، ويمثل ١٨٪ نسبة لعدد سكان المجموعة الأوروبية و٣٪ فقط من المبادلات الخارجية منها الثلثين تتم مع اسبانيا وفرنسا وإيطاليا. أما عن وزن الاتحاد الإقتصادي فليس له أي معنى لأنه يمثل ٠,٥٪ من الناتج العالمي الخام بينما تمثل أوروبا ٢٣٪. ولا أود التحدث عن المنطقة الحرة لأميركا الشمالية التي تمثل ٣٠٪ من الناتج العالمي الخام.

وقياساً لاتحاد الغرب العربي فإن أوروبا تعتبر شريكاً مهماً حيث ان ناتجها الوطني الخام يزيد ٤٥ مرة عن الناتج الوطني الخام للاتحاد المغاربي وحصة أوروبا من المبادلات الخارجية ٧٠٪ كما أن أوروبا تعتبر المستثمر المباشر الأول والزبون السياحي الأول.

بهذا نستطيع أن نفهم كيف يشكل الاتحاد المغاربي سوقاً صغيراً في عيون أوروبا وكيف أن أوروبا بأكملها تشكل سوقاً مهماً بالنسبة لنفسها، ولهذا نستوعب كيف أن عملية التبادل بين أوروبا والاتحاد المغاربي ستبقى محدودة حالياً.

إن عملية الانتقال التي تمر بها دول أوروبا الوسط، والشرقية نحو اقتصاد السوق تترافق مع عملية تكامل تجاري مع دول المجموعة الأوروبية لأن المصدرين والمستثمرين الأوائل هم الألمان والإيطاليون وبذلك يمكن أن تتخلى المجموعة الأوروبية عن اتحاد المغرب العربي ولمجرد أي انجذاب للرأسمالية الأوروبية في مناطق أخرى. ويهمنا القول هنا أن الاستثمارات المغربية تخطىء بتعدديتها وبافتقادها للتناسق، ولكي نذهب بعيداً في فرضية تخلي أوروبا عن اتحاد المغرب العربي فإنها اقترحت عليه الالتزام بتطبيق سياسة متوسطية منها تنفيذ بعض الأعمال في مجالات البيئة، وفي الطاقات البشرية وفي التعاون الإقليمي وفي مشاريع الفائدة المتبادلة وتجديد البروتوكولات المالية مع عدة دول غربية متوسطية وشرقية.

ما الآفاق إذاً؟ وكيف يتم التعاون وماذا بشأن القطاعات التجارية والمالية والصناعية؟ برأيي هناك إطاران مهمان يجب العمل وفقهما لتعزيز عملية الارتباط المستقبلي المغاربي – الأوروبي أولهما الالتزام الخارجي وثانيهما الحض على الاستثمار.

بالنسبة للالتزام الخارجي فالمطلوب وضع ميكانيكية لإعادة جدولة الديون المغاربية وعلى توظيف الديون التي تستوفى في تمويل البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية وفي حماية البيئة. وبالنسبة للحض على الاستثمار فالمطلوب إسهام الرأسمالية مع الديون. وإذا بقيت الاستثمارات المباشرة ضعيفة فعلى دول اتحاد المغرب العربي العمل لجذب الرأسمالية

الأوروبية خارج دائرة الامتيازات الجغرافية وإعطاؤها صلاحية منح الحد الأدنى للأجور، وتكييف البيئة الصناعية وفق المعالجات العالمية، وعلى المؤسسات المغاربية التأقلم مع انجذاب البيئة التكنولوجية أي بمعنى عدم اعتبار القرب الجغرافي والحد الأدنى للأجور هما الدوافع الأساسية للاستثمارات الأوروبية المباشرة.

إن اعتماد اللامركزية الجغرافية كفيل بإثبات إلى أي حد سيسمح الارتباط المغربي – الأوروبي بتنمية أشكال جديدة من الاستثمارات والشراكة كما ستسمح برفع مستوى الوظيفة الإنتاجية للمناطق بحيث تعطيها إمكانية منافسة الأسعار وتصدير أشغالها اليدوية والمواد المصنعة. وعلى اتحاد المغرب العربي أن يأخذ بعين الاعتبار كيفية السيطرة على التضخم وتحسين النشاط.

أما عن أوروبا فإنها مدعوة إلى وضع ميكانيكية فعالة لجذب الرأسمالية الضرورية لخلق فرص عمل ودعم الإصلاحات الاقتصادية المقررة في الدول المغاربية أو على الأقل في ثلاث دول مغاربية (الجزائر وتونس والمغرب) وخلق تشريعات مالية أوروبة – مغاربية وتنمية وسائل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع ميكانيكية مشاريع المشاركة وتوفير الحماية للعملات المغاربية ليتسنى لها مقاومة ضغط بدلات الصرف.

إن تحسين كهذا في مفهوم العلاقات الأوروبية – المغاربية يساعد على قيام اتحاد اقتصادي مغاربي خلال العشرين أو الثلاثين سنة المقبلة ويوفر علاقات مميزة مع أوروبا، وفي حال عدم إقرار ذلك فإن صراعات حادة ستنشب مستقبلا وستؤثر على أي ارتباط وستمنع أي تضامن فاعل خاصة إذا بقيت أوروبا الشريك المهيمن وإذا بقيت تنظر إلى المغرب العربي كسوق صغير وعندها تكون رؤيتها فقط على المدى القصير علما بأن التجربة التاريخية قد أثبتت عدم وجود هذا النمط من التفكير وأظهرت كيفية تداخل المصالح.



التوازن الاستراتيجي الإقليمي
في ظل الصراع على مصادر المياه

لواء ركن سعيد فاضل حسن
مدير مركز الدراسات الاستراتيجية الأسبق/القاهرة

تقديم:

لقد دخل العلم عصراً جديداً، وتلاشت فيه احتمالات وقوع حرب عالمية جديدة كحقيقة مؤكدة ظهرت إلى حيز الوجود نتيجة للانهيار المعسكر الشرقي وانفراط عقد الاتحاد السوفياتي واضمحلال الإيديولوجية الشيوعية الأمر الذي أنهى الحرب الباردة لصالح القوى الغربية الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة، بعد أن ظلت هذه الحرب محوراً للصراع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. هكذا اكتسبت الولايات المتحدة – كقوة عظمى وحيدة – حرية واسعة في توجيه الشؤون العالمية والإقليمية، وبدأت تدخل تعديلات جوهرية على سياستها الخارجية، فغيرت من أهدافها ومن وسائلها ومن المهام المكلفة بها، بحيث تتواءم مع المتغيرات العالمية بعد أن أصبح الدور الأول للولايات المتحدة، كما حددته سياستها القومية، هو "قيادة العالم" والتصدي للتحديات السياسية الجديدة مثل التطورات المضطربة في جمهوريات الكومنولث المستقلة التي خلفت الاتحاد السوفياتي وفي منطقة الشرق الأوسط.

* أدت المتغيرات الاستراتيجية إلى اختلافات في نوعية وحجم المخاطر والتهديدات الناجمة عن فراغات القوة والاضطرابات الإقليمية، وبالتالي إلى خلق أوضاع أمنية معقدة ومشكلات استراتيجية تتعلق بوسائل التعامل مع هذه المخاطر الخفية التي يعتبرها العالم اليوم مهددة للاستقرار والسلام هكذا تغيرت المفاهيم العالمية عامة والأميركية خاصة، المتعلقة بتحديد نوعية ومصادر ومناطق الخطر، بعد أن أصبحت الأزمات الإقليمية والاضطرابات المحلية هي محور التهديد الرئيسي في السياسة العالمية عامة وأميركا خاصة.

* ولما كان العالم اليوم – بعد هذه التغيرات – يتجه إلى تحقيق السلام بدلاً من الصراعات الأيديولوجية والحرب الباردة، فإن المياه – كمورد أساسي للحياة وعصبها – تفرض نفسها كواحدة من الموضوعات الرئيسية التي تحمل آمالاً بالتعاون المستقبلي بين دول منطقة الشرق الأوسط أو كسباً محتملاً للنزاع. كما أنها تشكل موضوعاً معقداً للغاية، فهي قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية، تمتد لأن تصبح موضوعاً قانونياً ورمزياً وبيئياً،

وتتحول تدريجياً لأن تصبح مصدراً محتملاً للصراع – وهو ما يجعلها ذات بعد عسكري[1] كذلك، حيث يشتد الصراع بين الدول الفاعلة الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط بسمح بأدوار متزايدة للقوى الدولية التي قد تتدخل لنصرة واحد من الأطراف أو لمحاولة التوسط بين مختلف هذه الأطراف وبنظرة أكثر عمقاً – في حالة المجاري المائية المشتركة بين أكثر من دولة – تجعل موازين القوى الإقليمية والتحالفات الدولية للأطراف الإقليمية في قلب الموضوع.

ولكي يتم تغطية موضوعنا – التوازنات الاستراتيجية الإقليمية – كان لا بد لنا مناقشة الأبعاد السياسية والأمنية الاستراتيجية للعديد من الأطراف الإقليمية، علاوة على استراتيجيات الولايات المتحدة الأميركية بصفتها القوة المهيمنة إلى العالم، وذلك من خلال استعراض ومناقشة الموضوعات التالية:

المبحث الأول: السلوك السياسي والاستراتيجي الأميركي – في ظل المتغيرات العالمية – وأثره على طبيعة الأوضاع في الشرق الأوسط.

المبحث الثاني: المتغيرات الإقليمية وأثرها على الأمن الإقليمي العربي.

المبحث الثالث: توازنات القوى بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي للوطن العربي.

المبحث الرابع: توازن القوى العربي الإسرائيلي.

المبحث الخامس: نظرة مستقبلية.



[1] – مجدي صبحي، مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف، كراسات استراتيجية، القاهرة، يناير ١٩٩٢.

المبحث الأول
السلوك السياسي والاستراتيجي الأميركي في منطقة الشرق الأوسط

القسم الأول: المحددات الرئيسية للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط[1]

أولا - متطلبات الأمن القومي الأميركي:

١ - من الطبيعي أن تمثل متطلبات الأمن القومي لأية دولة، الإطار الأساسي الذي يحكم توجهات سياستها الخارجية، التي تسخر أساسا لخدمة الأهداف القومية، واضعة في الاعتبار تأثير معطيات الموقف العالمي ومستلزمات الحفاظ على المصالح الحيوية، مع ضمان وضع سياسي واستراتيجي واقتصادي موات، يؤكد المكانة الدولية لهذه الدولة بين القوى الأخرى.

وفي الإطار العام لهذا السياق، قامت الإدارة الأميركية بإدخال تغيرات حادة على سياستها الخارجية واستراتيجيتها الأمنية، لتتواءم مع مفاهيمها للعصر الجديد، عصر القطبية الأحادية، والدبلوماسية العالمية، الذي خلقته التغيرات الدولية والإقليمية التي جرت في السنوات الأخيرة، حيث استخلصت الرؤية الأميركية عدة حقائق أساسية من خلال الأحداث، اتخذت منها مرشداً لتوجيه مسارها وتحديد أهدافها هذه الحقائق هي:

* إن التعاون الدولي غير المسبوق إبّان أزمة الخليج، أكد أن هناك عالماً جديداً، بدأ يأخذ طريقه وفقاً لمفاهيم جديدة ونوعية مختلفة من القضايا الأمنية.

* إن هذه القضايا الأمنية قد أكدت أن الأمن القومي الأميركي يمكن أن يتأثر بشدة، وإذا ما ضعفت القدرات الاستراتيجية للدولة في حماية مصالحها الخارجية، وإذا ما افتقرت الممارسات الاقتصادية إلى الأداء السليم والإحساس بالمسؤولية - وإن إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل العالمية والإقليمية، أصبح أمراً ضرورياً لمصلحة الأمن القومي الأميركي والاستقرار السياسي.

* إن دعم النظام الاقتصادي هو أفضل طرق تقوية الاستقرار السياسي ودفع التنيمة بالاستفادة من "الفرص" المترتبة على انتهاء الحرب الباردة، والنجاح في أزمة الخليج ومواجهة "التحديات" الناجمة عن زيادة القوة الاقتصادية للشركاء الرئيسيين في التجارة العالمية، والخلل في العلاقات السياسية والأمنية.

٢ - إن التوترات والعداوات التي حددتها الوثائق الأميركية - خطر المجهول أو

---

[1] - أوراق الشرق الأوسط، يوليو ٩٢، طه المجدوب وعبد الفتاح الجبالي.

خطر اللايقين – من المسؤولين الأميركيين، قد حملت نوعيات عديدة، تجمع بين الآتي:[1]

* الصراعات السياسية والاقتصادية الإقليمية والتي يمكن أن تتحول إلى مصادمات دامية، تهدد استقرار بعض الدول ونموها الديمقراطي.

* النظم المعادية للغرب والقادة السياسيين المشبعين بروح المغامرة، والمتطلعين إلى مناطق الضعف المجاورة التي يمكن استغلالها لصالحهم بفرض نفوذهم السياسي والاقتصادي على هذه المناطق، أو محاولة الإضرار بالاحتياجات الاستراتيجية للولايات المتحدة، مثل محاولة قطع إمدادات البترول أو التعرض له.

* استمرار سباق التسلح في بعض المناطق الخطرة، وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط، وتأثيره السلبي على الاستقرار الإقليمي، وإمكان تحوله إلى إدارة لإشعال الصراعات الإقليمية المسلحة.

* احتمالات انتشار أسلحة الدمار الشامل في المناطق الخطرة، وصعوبة التصدي لهذا الاتجاه بكفاءة خاصة بعد انفراط عقد الاتحاد السوفياتي وانتشار قدراته النووية الهائلة في الجمهوريات المستقلة العديدة.

* استمرار التهديد الدولي الموجه ضد الولايات المتحدة، حيث لا ينتظر تراجعه كاملا، وخاصة أنه يمثل القوة الوحيدة التي تملكها بعض الجماعات الناهضة للولايات المتحدة.

* وفي مجال حصر الأعداء الفعليين والمخاطر غير الواضحة المعالم، تصنف العديد من الجهات الرسمية الأميركية "الإسلام السياسي"، باعتباره من التحديات المحتملة أمام الولايات المتحدة، خاصة بعد سقوط الإيديولوجية الشيوعية، مع التصاعد الملحوظ في ظاهرة الإسلام السياسي في العديد من الدول الإسلامية. لذلك تولي الولايات المتحدة اهتماما واضحا لهذه الظاهرة، وتعتبر انتشارها خطرا على المصالح الأميركية والغربية وقد ازدادت أهمية ذلك بعد استقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، وتزايد النشاط الإيراني الأصولي، سواء في العالم العربي أو في هذه الجمهوريات.

في ظل هذه الظروف تعتبر السياسة الأميركية الإسلام الأصولي عنصر تهديد ايديولوجي موجه للحضارة الغربية، شأن التهديد الإيديولوجي الشيوعي السابق، ولكن أقل منه خطورة بكثير.

---

[1] Carl Vuno, "Desert strom and the future of Conventional Force", Foreign Affairs, Spring 1991.

غير أنه من الممكن أن يؤثر على الإنفراد الأميركي بالقيادة العالمية ويخلق بؤرا للتمرد ضد السياسة الأميركية في أنحاء مختلفة من العالم الإسلامي، خاصة في منطقة الشرق الأوسط.[1]

٣ – ومع تعدد التحديات العالمية التي أصبحت تواجه الولايات المتحدة، فقد رأت السياسة الأميركية أن البديل الوحيد المطروح أمامها هو الحفاظ على قيادتها للعالم، باعتبارها الدولة الوحيدة المؤثرة في تشكيل أحداث العالم الجديد وحماية السلام والديمقراطية، بما تملكه من قوة عالمية مؤثرة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية، على الأقل خلال عقد التسعينات. وهكذا أصبحت عملية قيادة العالم هي المسؤولية الأميركية الأولى، والمحور الذي تدور حوله السياسة الخارجية المستقبلية وذلك على الرغم من بروز عدة مراكز قوى جديدة منافسة على المستوى العالمي وعلى رأسها اليابان والمانيا، والمنتظر مساهمتها بفاعلية في بناء النظام الدولي الجديد خلال العقد الحالي. الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى محاولة كسب أقصى الفوائد الممكنة من نجاحاتها ومكاسبها السياسية والعسكرية، بتحركات سياسية ودبلوماسية نابعة عن اقتناع لدى صانعي القرار الأميركي، بحيث تصبح الخريطة السياسية للعالم خاضعة إلى حد كبير لقدرات الولايات المتحدة وقرارات الإدارة الأميركية وبالتالي السيطرة على هذه القوى المنافسة وإخضاعها للهيمنة الأميركية.[2]

ثانيا – المؤثرات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط:

٤ – تزخر منطقة الشرق الأوسط بالعديد من المتغيرات المتفاعلة والمؤثرة على صياغة السياسة الأميركية تجاه المنطقة وتمثل أزمة الخليج نقطة التحول الأساسية في هذه السياسة، بما فرضته من أحداث وما خلقته من تداعيات ومتغيرات وتفاعلات انعكست آثارها على العالم كله بشكل عام، وعلى منطقة الشرق الأوسط بشكل شديد ومباشر.

لقد أكدت أزمة الخليج إلى أي مدى يمكن الإضرار بالمصالح الجوية لدول العالم نتيجة أزمات إقليمية يمكن أن تحدث في مناطق لها أهمية استراتيجية. وكيف يمكن أن تتحول قوة إقليمية تمتلك أسلحة حديثة ولها طموحات سياسية، إلى قوة مدمرة ومصدر خطير للتهديد، في عصر يتطلع العالم فيه إلى مزيد من التعاون والاعتماد المتبادل.

٥ – كان ضروريا من وجهة النظر الأميركية في مثل هذه الظروف والمعطيات، إعادة

---

[1] تصريحات مدير المخابرات الأميركية المركزية، الأهرام مايو ١٩٩٢.

[2] د. محمد السيد سعيد، التغيرات السياسية الدولية وأثرها على الوطن العربي. معهد البحوث والدراسات ١٩٩١.

النظر في السياسة الخارجية وتوجهاتها المستقبلية. إذ كان اهتمامها قاصرا حتى ذلك الوقت على قضية البترول، المحافظة على تدفقه وعلى أسعاره، والتصدي للإرهاب الدولي. ثم جاءت حرب الخليج لتضيف قدرا كبيرا وجديدا من الاهتمامات الأميركية الحيوية، بعد تعاظم أهمية تغير الأمن والاستقرار في المنطقة كمطلب عالمي حيوي وعاجل، أضاف العديد من المهام السياسية الأميركية في الشرق الأوسط، ويتعلق معظمها بترتيبات الأمن وحماية الموارد الاستراتيجية ودرأ المخاطر التي يمكن أن تهدد الكثير من الأهداف الحيوية بالمنطقة والحد من عمليات الإمداد بالأسلحة التقليدية، وكبح انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستيكية وتشجيع عملية السلام من خلال تحقيق المصالحة بين إسرائيل والدول العربية ومع الشعب الفلسطيني بشكل دائم، مع استمرار الالتزام الأميركي بأمن إسرائيل وبقائها.[1]

٦ – لقد ترتب على هذه المهام الجديدة السياسية الأميركية تحديد ثلاثة محاور أساسية للحركة الأميركية، ترتبط بها وتؤثر فيها، وهي : إقامة نظام أمن مستقر في الشرق الأوسط والخليج، العمل على إنهاء الصراعات والمنازعات الإقليمية وحلها سلميا، إعادة تكييف اقتصاديات المنطقة. إن اهتمام السياسة الأميركية بهذه المحاور يؤكد المركز المتقدم الذي يحتله الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأميركية، ليس فقط لاحتوائه على مصالح حيوية، ولكن لتزايد احتمالات تعرض هذه المصالح لمخاطر عديدة معظمها غير واضح أو مؤكد.

٧ – وفي الواقع فإن المنهج الأميركي في التعامل الأمني مع المنطقة، قد تأسس على رفض اعتبارها جزءا من أمن المنطقة العربية ككل، وإنه التزام عربي بقاعدة سد الفراغ الأمني الاستراتيجي الموجود في منطقة الخليج هو من مسؤولية الغرب، بواسطة وجود عسكري غربي في المنطقة. ولقد عدلت السياسة الأميركية هذا المنهج بتعاونها مع دول الخليج وتقنين الوجود العسكري ولكن ظل البعد القومي العربي بعيدا عن مفهومها لأمن الخليج. ترى هذه السياسة ضرورة الاعتماد على فعالية التواجد السياسي والعسكري الأميركي لفرض الاستقرار والمشاركة في حفظ التوازنات الإقليمية، ومنع وقوع المخاطر غير المؤكدة والكامنة في أشكال مختلفة بالمنطقة، ومنها استمرار العراق كمصدر للتهديد، وكذا دعم إيران للمجموعات الراديكالية والجماعات الدينية المتطرفة، فضلا عن مشكلات الصراع العربي الإسرائيلي ثم مشكلة الأسلحة المتدفقة على المنطقة وسعي بعض دولها للحصول على أسلحة الدمار الشامل.

---

[1] فريد هليداي، الولايات المتحدة والشرق الأوسط، الباحث العربي فبراير ١٩٩٢.

وقد حددت وثيقة البنتاغون مناطق الخطر المحتملة في العالم والتي يمكن أن تشكل تهديدا للمصالح الحيوية الأميركية مع التركيز على شبه الجزيرة العربية، واعتبار منطقة الشرق الأوسط هي المجال الحيوي لهذه المنطقة. وتحدد الوثيقة الأميركية الأهداف الاستراتيجية في المنطقة، التي تكلف بها قوات عسكرية تتواجد بالمنطقة قادرة على تحقيقها، وأهمها ضمان الوصول إلى مصادر البترول وردع أي محاولة لتهديدها من الداخل أو الخارج وحماية المصالح الأميركية والرعايا الأميركيين، وأخيرا منع أي تحالف للقوى والنظم الفوضوية من السيطرة على الخليج.[1]

٨ – ومن المهام الأساسية للسياسة الأميركية في المنطقة العمل على إحلال السلام وحل المنازعات الإقليمية ومنع تفاقمها وتحولها إلى صراعات مسلحة، وتمثل هذه النازعات ملمحا بارزا من ملامح الخريطة السياسية للشرق الأوسط، وسببا أساسيا في الإضرار بأوضاع الأمن والاستقرار بينما يمثل موضوع تحقيق الاستقرار السياسي المحدد الرئيسي للسياسة الأميركية في هذه المنطقة، ولذلك فإن السعي لتحقيق السلام وحل المشكلات المترتبة على الصراع العربي الإسرائيلي هو أحد المعالم البارزة للنشاط السياسي الأميركي سواء من خلال الجهود الدبلوماسية، أو دفع عملية السلام ممثلة في المفاوضات الثنائية والعمل على توفير الأمن الإقليمي المتمثل في المفاوضات المتعددة الأطراف والتي تناقش قضايا عديدة كالمياه واللاجئين والإصلاح الاقتصادي والبيئة. ومن أبرز القضايا في هذا المجال قضية السيطرة على التسلح في المنطقة التي تعتبر من محددات المشروع الأميركي لمنطقة الشرق الأوسط وتسعى الولايات المتحدة لفرض السيطرة على توريدات السلاح والمعدات والتحكم فيها بالتعاون مع الدول الكبرى المنتجة للسلاح بحيث يمكنها هيكلة التوازنات العسكرية في المنطقة بالصيغة التي تضمن لها تعزيز مصالحها وعدم الإضرار بالسوق الدولية لبيع السلاح، كجزء حيوي من الاقتصاد الأميركي.

القسم الثاني: السلوك الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط:

٩ – وهكذا فإن الوضع السياسي لمنطقة الشرق الأوسط والتواصل الاستراتيجي لها قد انعكس بشدة على السمات الأساسية للسياسة الأميركية عامة، وساعد على تحديد الأهداف والمهام التي شكلت جوهر المشروع الأميركي لمنطقة الشرق الأوسط لمرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج، والذي اعتمد على عدة ركائز تشكل الإطار الذي يسعى اليه

[1] جريدة الأهرام ١٩٩٢/٤/٢٥.

كنظام إقليمي يمثل أحد المكونات الأساسية للنظام العالمي الجديد ومن أبرزها:

* ألا يعتمد النظام الإقليمي للشرق الأوسط على وجود عربي متكامل بمفهوم الأمن الجماعي أو وجود إسلامي بالمفهوم الأصولي الذي يؤدي إلى الإضطرابات والمشاكل، مع تحديد شكل التعامل مع دول المنطقة العربية وغير العربية على اساس فردي، وفقا لمتطلبات نجاح المشروع الأميركي، وفي ضوء الأوضاع السياسية والاستراتيجية لهذه الدول ودورها في تحقيق الأهداف الموضوعة.

* فرض الاستقرار السياسي على المنطقة بما يحقق نظاما إقليميا يقوم على أساس المصالح المتبادلة وذلك بحل مشاكل الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، وكذا مشاكل المنطقة - والتي من أهمها مشكلتا المياه واللاجئين - التي يساعد حلها على إرساء قواعد هذا النظام الجديد.

* ضمان أمن منطقة الخليج من خلال ترتيبات محددة تشارك فيها الولايات المتحدة والقوى الغربية الكبرى بوجود عسكري دائم في المنطقة كإجراء ضروري لسد الفراغ الأمني وحماية المصالح الأساسية، وكالتزام سياسي تجاه دول المنطقة المعرضة للتهديد.

* ضبط مستويات التسلح كركيزة للهيمنة على المنطقة، ولتحقيق توازنات للقوى تخدم المشروع الأميركي لضمان البقاء الإسرائيلي وتفوقها، وتمنع احتمالات الصدام المسلح وتحرم استخدام أسلحة التدمير الشامل.

ثالثا - دول الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأميركية:

١٠ - في ضوء ما سبق، يمكننا القول إن ما يحكم السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط، ليست هي المبادى الثابتة أو القيم المعلنة، وليست هي دائما مبادىء للقانون الدولي والشرعية الدولية وحقوق الشعب، بقدر ما هي مجموعة منتقاة من القواعد التي يحكمها أساسا، شعور أميركي بزوال الأخطار المنظورة التي كانت تهدد مصالحها، سواء الأخطار القديمة التي انتهت بتفكك الاتحاد السوفياتي، أو أي أخطار جديدة، لاستسلام دول المنطقة للسياسة الأميركية وعدم وجود معارضة جديدة لهذه السياسة في المنطقة وتسري هذه القواعد على التعامل الأميركي مع كل دول الشرق الأوسط، ولكن بدرجات متفاوتة وتدخل إسرائيلي في إطار هذا التعامل. ونحاول هنا أن نقترب من أبعاد هذا التعامل في الفكر السياسي الأميركي مع دول منطقة الشرق الأوسط.

في هذا الإطار، نلاحظ بداية أن الاستراتيجية الأميركية تجاه المنطقة العربية قد

تأثرت بمفاهيم معينة ناجمة عن حالة الضعف الهيكلي الذي أصاب الكيان العربي أثناء أزمة الخليج واستمر بعدها فضلا عن حالة التأزم في العلاقات العربية - العربية وتجذر القطرية في سلوك الكثير من الدول العربية على حساب القيم القومية، لذلك تتعامل الاستراتيجية الأميركية مع الدول العربية منفردة، وليست ككيان عربي تجمعه قومية واحدة. وبالتالي فإن مفهوم التضامن العربي في نظر السياسة الأميركية لم يعد يلعب دورا يعتد به في حساباتها، والحقيقة المهيمنة حاليا على السياسة الأميركية تجاه المنطقة العربية هو البترول كقيمة استراتيجية تمثل مصالح حيوية، وما يتعلق بتأمين تدفقه ونقله وحمايته ضد أي عدوان. ويبدو أن السياسة الأميركية بعد حرب الخليج قد اطمأنت إلى ضمان استمرار تدفقه وإلى عدم تعرضه لأي مخاطر بعد غياب التنافس السوفياتي وضعف المعارضة العربية للغرب. في الوقت نفسه فإن العديد من الدول العربية بحاجة إلى المساعدات الأميركية. أما الاتجاه الإسلامي الأصولي، فرغم اعتباره خطرا يهدد المصالح الأميركية، إلا أنه من وجهة النظر الأميركية لا يرقى إلى مستوى التهديد الذي يمثله الاتحاد السوفياتي.

* أما بالنسبة لتركيا فقد تغير الوضع بالنسبة للدور التركي في السياسة الأميركية تغيرا أساسيا منذ بداية أزمة الخليج وما بعدها. فمع أزمة الخليج قامت تركيا بتقديم كل التسهيلات التي طلبتها منها الولايات المتحدة اللازمة لشن الحرب من أجل تحرير أراضي الكويت فحشدت جيشها على حدود العراق وفتحت قواعدها الجوية للقوات الجوية الأميركية، وأكدت بذلك أنها حليف الولايات المتحدة. وبدأ الرئيس الأميركي بوش يتحدث عن دور تركي للمشاركة في حل أزمة الشرق الأوسط، والصراع العربي الإسرائيلي، باعتبارها دولة إسلامية لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ولها علاقات مع كل الدول العربية. وذلك بالمشاركة في إيجاد حلول لمشاكل الشرق الأوسط وتشكيل نظام أمن إقليمي للشرق الأوسط تشارك فيه الدول العربية واسرائيل مع تركيا العضو في حلف شمالي الأطلنطي والتي يمكنها بهذه الصفة أن تعمل كجسر يربط أوروبا الغربية والشرق الأوسط خاصة في المجال الاقتصادي، كأحد الركائز المنتظر أن يقوم عليها هذا النظام الإقليمي. ويعتبر المؤتمر المتعدد الأطراف هو الآلية السياسية التي أعدتها السياسة الأميركية للقيام بمهمة وضع البنية الأساسية لهذا النظام.

ومع انهيار الاتحاد السوفياتي في أواخر عام ١٩٩١، وظهور الجمهوريات المستقلة ومن بينها ست جمهوريات إسلامية في آسيا الوسطى، الملاصقة لتركيا والتي ارتبطت معها بروابط دينية ولغوية وتاريخية قوية لفترات زمنية طويلة وما صاحب ذلك من انكشاف

للتطلعات الإيرانية في هذه المنطقة ومخاطر التغلغل الإسلامي الأصولي الذي قد يخلق مخاطر عديدة وتوسع حجم التهديدات المحتملة المضادة للولايات المتحدة. وجدت واشنطن في الخيار التركي، أداة مناسبة ووسيلة مجدية لاحتواء محاولات تصدير الثورة الإيرانية ومواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها الجمهوريات الإسلامية، فيمكن أن تكون تركيا الدولة النموذج لجمهوريات وسط آسيا التي استقلت حديثا وما زالت تسعى إلى تحديد هويتها وتأكيد استقلالها، فهي الدولة العلمانية التي تدين بالإسلام وتقدم تجربة ديمقراطية مناسبة ولديها نظام اقتصادي متطور وملموس.

* بالنسبة لإيران، فقد حاولت السياسة الأميركية – في إطار جهود عدم الاستقرار في منطقة الخليج – تحسين العلاقات مع إيران باعتبارها أقوى دول الخليج بقدراتها البشرية والاقتصادية الكبيرة، فضلا عن تأثيرها العقائدي ومسؤوليتها بالنسبة لأمن الخليج، وبالتالي يصعب إقامة نظام للأمن يحقق الاستقرار في الخليج دون أخذ الدور الإيراني في الاعتبار، مع العمل في نفس الوقت على احتواء نشاطها في المناطق المجاورة العربية وغير العربية مثل الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى.

وحاولت ايران هي الأخرى، إعادة ترميم الجسور مع الغرب خاصة الولايات المتحدة ومن أهم هذه المحاولات دورها في الإفراج عن الرهائن الغربيين في لبنان. غير أن سلوكها السياسي وتصميمها على إعادة بناء قوتها العسكرية، واتباع سياسة إقليمية نشطة وطموحه ومحاولات لبسط نفوذها فوق مناطق واسعة بين آسيا وشرق ووسط افريقيا، وبالتالي ضرورة مواجهة هذه الأنشطة الإيرانية المختلفة خاصة في المحاولات الآتية:

* رفضها للوجود الغربي والأميركي في منطقة الخليج وإلحاحها في المطالبة بالمشاركة المباشرة في أمن الخليج باعتبارها الدولة الوحيدة فيه القادرة على توفير أمنه.

* نشاطها الواسع مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى القريبة منها، بدرجة تثير قلق الولايات المتحدة خشية أي تحالفات إسلامية تعقد في المنطقة.

* استمرار حرص إيران على تصدير ثورتها الإسلامية المتطرفة ومساندتها للجماعات الإسلامية الأصولية في لبنان والجزائر وأخيرا وجودها القوي في السودان والصومال الشمالي.

* اندفاع إيران الواضح والمتحمس تجاه التسلح خاصة في مجال الأسلحة البعيدة المدى ومتابعتها لتنمية برامجها العسكرية وسعيها للحصول على التكنولوجيا النووية والصاروخية وحصولها على صواريخ من دول الكومنولث وكوريا الشمالية والصين، الأمر

الذي يزيد من قدرتها على تهديد الملاحة في مضيق هرمز.

* محاولتها إفساد السياسة الأميركية الخاصة بعملية السلام في الشرق الأوسط.

* أما بالنسبة لإسرائيل فمما لا شك فيه أن أزمة الخليج وحربها قد عززت تأثير الأوضاع الاستراتيجية التي استجدت نتيجة للمتغيرات الدولية، على وضع إسرائيل ومكانتها في المنطقة، وهذا يتصل مباشرة بمجال العلاقات الأميركية الإسرائيلية ودور إسرائيل في السياسة الأميركية، نظرا لما تميزت به هذه العلاقات، خلال العقود الأربعة الماضية، من خصوصية، كان لها تأثيرها على الأفكار السائدة في العالم العربي وخارجه عن طبيعة المواجهة العربية – الإسرائيلية، حيث ساد الاعتقاد طويلا في هذه المرحلة بعدم وجود خلاف بين المصالح الأميركية والمصالح الإسرائيلية في المنطقة.

وربما أن إسرائيل لم تعد بحكم معطيات الموقف الدولي والإقليمي الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط بالمعنى التقليدي. إلا أن أمن إسرائيل وضمان بقائها يظل التزاما أساسيا في السياسة الأميركية بالمنطقة. ولتحقيق هذا الهدف تحاول السياسة الأميركية تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق اندماج إسرائيل في المنطقة كدولة من دول الشرق الأوسط ضمن إطار يحقق مصالح مشتركة لهذه الدول. ويقع عبء تحقيق الهدف الحيوي لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل على المؤتمر المتعدد الأطراف، ضمن مهامه الأساسية المتعلقة بمعالجة القضايا الاقتصادية والأمنية الكفيلة بخلق نظام إقليمي لأمن الشرق الأوسط، تشارك فيه كل دول المنطقة العربية وغير العربية من خلال ترتيبات واتفاقات أمنية واقتصادية شاملة بمشاركة قوى اقتصادية من خارج المنطقة.

* من المعطيات الجديدة التي تولدت عن التغيرات الدولية التي جرت في المعسكر الشيوعي ونجمت عن تفكك الاتحاد السوفياتي. ظهور الجمهوريات الإسلامية الست في وسط آسيا، الأمر الذي انعكس أثره على الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي على السياسة الأميركية الخاصة بهذه المنطقة، والواقع أن هذه الجمهوريات كانت من الكيانات المستهدفة في السياسة الأميركية إبان الحرب الباردة وقبل أن تنفصل عن الاتحاد السوفياتي وتستقل. وذلك بحكم موقعها الاستراتيجي الحيوي وأهميتها السياسية والاقتصادية، لذا فقد وجهت اليها الولايات المتحدة دائما نشاطا سياسيا وإعلاميا مكثفا، وحظيت باهتمام دائم في إذاعتها الموجهة، سواء بطريقة مباشرة أو بالوكالة عن طريق تركيا، وإيران أيام الشاه فهي تقع جغرافيا في بطن الاتحاد السوفياتي وكانت تشكل في نفس الوقت. جداره الجنوبي المتاخم للمناطق الحيوية في الشرق الأوسط المؤدي إلى المياه الدافئة، وقد حاولت السياسة

الأميركية استخدام هذه الجمهوريات لإشاعة الفوضى في الكيان السوفياتي قبل تفككه.

وبعد الاستقلال زادت الاهتمامات الأميركية كثيرا بهذه الجمهوريات، ووضعت تحت الأضواء بعد أن أصبحت ساحة مفتوحة أمام اجتهادات القوى العالمية الإقليمية، ويوجد بهذه الجمهوريات أنواع متقدمة من الأسلحة النووية، خاصة جمهورية كازاخستان، وهي جمهورية نووية لامتلاكها أسلحة نووية استراتيجية، وقد قبلت مؤخرا ضمن أربعة من جمهوريات الكومنولث، التي تمتلك هذا النوع من الأسلحة النووية، التوقيع على اتفاقية "ستارت" السابق عقدها في يوليو ١٩٩١ بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن إزالة ٣٠٪ من الأسلحة النووية الاستراتيجية للجانبين. أما باقي الجمهوريات الإسلامية فهي تمتلك أسلحة نووية تكتيكية والتي يقتصر تهديدها على الدول المجاورة لهذه الجمهوريات الإسلامية فهي تمتلك أسلحة تكتيكية والتي يقتصر تهديدها على الدول المجاورة لهذه الجمهوريات.

وبالإضافة لموضوعات الحد من التسلح في الجمهوريات الإسلامية، تولي السياسة الأميركية عناية خاصة لضبط مستوى العلاقات بين هذه الدول الإسلامية والمحيطة بها والقريبة منها خاصة إيران – بما لها من طموحات فذ هذه الجمهوريات – بحيث لا تتجاوز هذه العلاقات الحدود التي تعتبرها السياسة الأميركية مثيرة للقلق ومؤثرة على أمن ومصالح الولايات المتحدة. وفي هذا الإطار تتولى تركيا، مهمة أساسية لصالح السياسة الأميركية من خلال علاقاتها النشطة مع الجمهوريات الإسلامية.



المبحث الثاني

المتغيرات الإقليمية وأثرها على الأمن الإقليمي العربي

أولاً: مدارك الخطر والأمن العربي قبل وأثناء أزمتي الخليج:

١ – نقلت الحرب العراقية – الإيرانية بؤر الاهتمام من قضية الأمن الإقليمي العربي العام إلى قضية نوعية ومتميزة جغرافياً وهي أمن الخليج. كما غيرت على نحو جوهري من الصياغة الاستراتيجية لا من هذه المنطقة الأخيرة. فقد كان الفكر الاستراتيجي العربي يدور حول مركزية وشمولية التهديد الإسرائيلي، لكل العالم العربي، وكان هناك أساس موضوعي قوي لهذه الصياغة الاستراتيجية، فمن ناحية أولى نظر إلى الوجود الصهيوني العسكري التوسعي على أنه تهديد للقيم الثقافية الجوهرية باعتبارها ميراثاً مشتركاً للشعوب العربية بأسرها، حيث شخص بالتالي باعتباره صراع وجود – بالمعنى الثقافي على الأقل – لا صراع حدود. ومن المؤكد أن المشاركة في تحمل أعباء مواجهة هذا التهديد لم تكن متساوية بين الدول والشعوب العربية عبر المراحل المختلفة للمواجهة ولا شك أنه يتعين تفسير ذلك بالبعد الجغرافي: أي القرب أو البعد الجغرافي عن ساحة الصراع العسكري. كما انه يتعين تفسير ذلك أيضاً بمدى وجسامة التهديد الإسرائيلي لاقاليم مختلف الدول العربية، ووقوع أجزاء من أقاليم عدة دول عربية تحت الاحتلال أو التهديد الدائم بالاحتلال الإسرائيلي. ومن الواضح أن واقع الاحتلال أو التهديد المباشر والقريب بالاحتلال قد انصرف إلى دول الطوق العربي، أي سوريا والأردن ولبنان ومصر، وإلى القطاع الشمالي الغربي للمملكة السعودية، إلى جانب فلسطين ذاتها بالطبع.[1]

ومن ناحية ثانية، فإن الدول العربية جميعاً قد نظرت إلى التهديد الإسرائيلي باعتباره تهديداً لها أيضاً من المنظور السياسي – الاقتصادي، وليس من المنظور الجغرافي – العسكري. وليس هناك دليل على ذلك أبلغ من مواقف دول المغرب العربي وشعوبه طوال معظم السنوات منذ بداية الاستقلال (وقبله) وحتى الآن، وهو الموقف الذي تبلور في تضامنها مع دول المشرق في مواجهة إسرائيل فحسب، بل وفي اعتبار ذاتها أحياناً، وخاصة منذ بداية الثمانينات، مسؤولاً رئيسياً عن مصير الشعب الفلسطيني، ومواصلة النضال العربي ضد إسرائيل، بعد انكماشه في المشرق أيضاً.[2]

---

[1] من خطاب الملك حسين أمام المؤتمر العربي الطارىء، مايو ١٩٩٠.

[2] د. محمد السيد السعيد، مجلة الدراسات الإعلامية، يوليو ١٩٩١.

والواقع أنه إلى جانب ما اشتركت فيه الدول والشعوب العربية من اعتبار التهديد الإسرائيلي منصباً على القيم الثقافية العربية الجوهرية، فإن الأساس الموضوعي لوحده أو على الأقل تجانس اعتبارات الأمن العربي يكمن أيضاً في أن غالبيتها العظمى قد رأت الصراع العربي - الإسرائيلي من ناحية ثالثة كامتداد للصراع ضد الاستعمار الأوروبي (بامتداداته الأميركية). وحتى لو كان الموقف السياسي والإيديولوجي من الدول الغربية متبايناً فيما بين الدول العربية، وفي نفس الدول عبر فترات مختلفة من تاريخها السياسي، فإن جميعها لا تستطيع تجاهل أن الصراع يتم عسكرياً وسياسياً بين دولة تنتمي إلى النطاق السياسي والعسكري للغرب الصناعي المتقدم من ناحية ودول عربية تنتمي إلى النطاق السياسي والعسكري للعالم الإسلامي والعالم الثالث من ناحية أخرى.

هذا الإدراك "الموحد أو المتجانس" للأمن فرض موضوعياً انشغالاً سياسياً وثقافياً بالتأكيد على وحدة نظام الأمن العربي. وفي ظروف المد القومي، وأيضاً في ظروف النهضة النسبية التي شهدها النظام الإقليمي العربي. كان هناك ميل موضوعي قوي للنظر إلى التهديدات الأخرى باعتبارها امتدادات أو زوائد للتهديد المركزي الإسرائيلي للصراع الدائر بين القومية العربية والإمبريالية الغربية.

٢ - وقد تغير هذا الإدراك بوحدة النظام أو الانشغالات الأمنية العربية، تغيراً كبيراً بسبب انفجار الحرب العراقية - الإيرانية، إن الإجماع الذي نشهده في تعريف إسرائيل كخطر مشترك ينكسر تماماً عند الحديث عن الخطر الإيراني، والواقع أن مجموعتين من الدول العربية قد نظرت إلى إيران نظرات متضادة، فحين قامت كل من سوريا وليبيا بتدعيم إيران سياسياً وعسكرياً ضد العراق، كان هناك عدد من الدول العربية، وخاصة مصر ودول الخليج تدعم العراق. ولا يستطيع محلل أن يتغافل عن الأهمية الاستراتيجية لنشأة تحالف عربي - إيراني في مواجهة العراق وهي دولة عربية. ومن ناحية ثانية فإن الحرب العراقية - الإيرانية قد دارت بين طرفين ينتمي كل منهما إلى نفس النطاق السياسي والعسكري للعالم الإسلامي والعالم العربي الأمر الذي يفسر أيضاً امتدادها الزمني الطويل للغاية، وتأثيرها المدمر على نسيج العلاقات العربية.

واهم من ذلك كله فيما يتعلق بموضوعنا هو أن الحرب العراقية - الإيرانية بما دار فيها من تفاعلات عربية وإقليمية وعالمية قد أكدت تمايز بل وانفصال أمن منطقة الخليج عن الأمن العربي. فمن حيث الصياغة النظرية، دار الصراع المباشر بين طرفين متواصلين ثقافياً على الأقل فيما يتصل بعامل الدين، ويمكننا من منظور حضاري اعتبارها حرباً أهلية

إسلامية، أي داخل البيت الإسلامي الكبير، وعلى حين أن إيران ليست دولة عربية وأن هناك ميراثاً ما لخصومة تاريخية مع العرب أو قسم منهم فإنه لا يمكن استبعادها ببساطة كقوة أجنبية تماماً وخارجية عن المنطقة العربية. ومن ناحية ثانية فإن إيران لا تشبه إسرائيل من أي زاوية، وبالذات من حيث كونها جزءاً لا يتجزأ من النسيج الطبيعي لمنطقة الشرق الأوسط. كما إنها لا تشبه الاستعمار الغربي أو الاستعمار الشرقي بحكم كونها تقع في النطاق الاقتصادي - التكنولوجي لمنطقة الشرق الأوسط. وفوق كل شيء فإن إيران دولة خليجية، ولا يمكن استبعادها كل الوقت من أي صياغة قابلة للاستقرار لأمن الخليج، سواء كانت تلك الصياغة تعاونية أو صراعية أو مزيجاً منهما[1].

ومن ناحية ثالثة، فإن الطابع المركب لتوازنات الأمن جعل من المستحيل حصر الصراع في الطرفين المباشرين للحرب تماماً. ولا شك أنه لو كانت الحرب العراقية - الإيرانية قد انتهت بانتصار كامل لأحد طرفيها لكانت الخريطة الجغرافية السياسية لمنطقة الخليج قد تغيرت جذرياً، هذا الاحتمال الذي كان يبدو مرجحاً في الأعوام ٨٥ - ٨٧ بانتصار إيران، كان يتضمن بالضرورة استقلال واستقرار الدول العربية في الخليج، مما قد يضطر الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة للانخراط المباشر في الحرب، وقد تمثل الأساس الموضوعي بعد المدى لخصوصية مسألة الأمن ففي الخليج في كون هذه المنطقة تمثل شريان الحياة للعالم الصناعي الغربي بما تملكه من نحو ٦٠٪ من الاحتياطي المؤكد للنفط في العالم. انها بهذه الصفة تمثل جبهة متقدمة للأمن الغربي. وقد تتعايش الدول الغربية المتقدمة كما حدث بالفعل طوال النصف الأول من الثمانينات مع مستوى معين من عدم الاستقرار في منطقة الخليج، ولكنها لا تستطيع التعايش مع تلك الظروف أو السياسات التي قد تؤدي إلى تهديد إمدادات النفط المنتظمة اليها أو جعل هذه الإمدادات مشروطة بشروط سياسية لا يمكنها قبولها، وهو ما يتضمن أيضاً صعوبة تعايشها مع سيطرة دولة واحدة ليست مرتبطة بالغرب ارتباطاً استراتيجياً على مصادر النفط أو طرق نقله. وبحكم أن الانتصار الإيراني في الحرب مع العراق قد مثل تهديداً قوياً بذلك تحديداً، فلم يكن من الممكن أن يسمح به الغرب، وهذا برز الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً أثناء السنوات الأخيرة من الحرب العراقية - الإيرانية كحليف وكضامن رئيسي لأمن الدول العربية في الخليج، بما في ذلك العراق ذاته[2]. وهنا ظهرت المعادلة التالية حين مثلت الولايات المتحدة

---

[1] موقف شبه إجماع في مؤتمر قمة التعاون الخليجي بالدوحة في ديسمبر ١٩٩٠، جريدة الاتحاد ١٩٩٠/١٢/٢٦.

[2] Liesl Gray, The Turbulent Gulf, 1990.

تهديداً غير مباشر للأمن العربي العام فإنها قد مثلت حليفاً للدول العربية في الخليج في مواجهة التهديد الإيراني. وهكذا أكدت الحرب العراقية الإيرانية استقلالية، بل انفصال، قضية أمن الخليج عن قضية الأمن العربي العام من حيث مصدر التهديد والعقائد السياسية العسكرية المتضمنة، وطبيعة التحالفات والعداءات الإقليمية والدولية.

٣ - على أن أزمة الخليج الثانية التي انفجرت مع الغزو العراقي للكويت جاءت بمتغير إضافي وهو إمكانية وقوع التعارض بين أمن الخليج، ومتطلبات الأمن العربي العام بسبب اختيار تاريخي اتخذه قادة دولة عربية وقوية وهي العراق، قوامه هو المخاطر بالأمن العربي العام بهدف تأكيد سيطرة هذه الدولة على الكويت والجانب العربي من الخليج عموماً. وقد وضح هذا التعارض فيما سببته القيادة العراقية من اختيار جامد بين أمن الخليج وتأمين حق دول الخليج في الاستقلال والسيادة من ناحية، وتدمير القوات المسلحة العراقية بما ينطوي عليه ضمناً من إضعاف الأمن العربي في مواجهة إسرائيل من ناحية أخرى، وأثبتت الأزمة فوق ذلك، أنه من الممكن لدولة عربية قوية لا أن تتجاهل القيم الجوهرية لنظرية الأمن العربية فحسب، بل وأن تزرع فيها تناقضاً يستعصي على الحل السلمي. وبالنسبة لأية دولة، فإن هذه الإمكانية ترغمها على تأمين ذاتها ليس فقط في وجه عدوان غير عربي، وإنما في وجه عدوان محتمل من قبل أية دولة عربية أخرى وإذا لم يكن لهذه الدولة قدرات كافية لردع عدوان عربي أو غير عربي محتمل، فإنه يبدو محتماً أن تستعين هذه الدول بالدول المستعدة لتقديم هذه المساعدات أو الضمانات حتى لو لم تكن مواقف هذه الأخيرة منسجمة مع نظرية أو متطلبات الأمن العربي العام.

٤ - وإذا أخذنا أزمتي الخليج الأولى (الناشئة عن الغزو العراقي لغربي إيران في سبتمبر ١٩٨٠) والثانية الناشئة عن الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠) لوجدنا أن مجموع آثارهما معا قد أبرز النتائج الأساسية التالية، بروز شخصية إقليمية خليجية مستقلة نسبياً عن النظام العربي العام ونظرية مستقلة نسبياً - ومتعارضة في بعض جوانبها، مع نظرية الأمن العربي العام، وصعوبة موازين القوى الحرجة للغاية في منطقة الخليج بصورة مستقلة عن النظام الدولي وتعددية مصادر التهديد[1] في ظروف اختلال الموازين الاستراتيجية الإقليمية وبالتالي حتمية الاستعانة بضمانات أمن دولية، وخاصة من جانب الولايات المتحدة والغرب عموماً في ظروف الاحتلال هذه.

---

[1] تأكيد الدورة ٩٨ لمجلس الجامعة العربية بالقاهرة، وقوف جميع الدول العربية إلى جانب دولة الإمارات ضد احتلال إيران لجزرها الثلاث، وإن هذه الانتهاكات الإيرانية تعرض الأمن والاستقرار بالمنطقة، الأهرام ١٩٩٢/٩/١٥.

ثانياً – طبيعة التوازنات الإقليمية بمنطقة الشرق الأوسط في أعقاب أزمتي الخليج:

٥ – ربما تكون النتيجة الأساسية لحرب الخليج من منظور التوازنات الإقليمية المؤثرة مباشرة على أمن منطقة الشرق الأوسط عامة والخليج خاصة هي ظهور حالة من توازن الضعف بين العراق وإيران. إيران قد خرجت من الحرب العراقية الإيرانية وهي بحالة تآكل ووهن شديد عسكرياً واقتصادياً. وقدرت بعض المصادر المطلعة أن إيران قد تكون بحاجة إلى نحو ربع قرن لكي تسترد أنفاسها وتعيد بناء ما دمرته الحرب إضافة إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة وبصفة خاصة قواتها المسلحة، وتحقيق نفس مستوى المعيشة لسكانها الذي وصلت اليه قبل الثورة.

وفي المقابل، كانت العراق قد وصلت إلى إنهاك اقتصادي شديد بسبب الدمار الذي الحقته الحرب الإيرانية بمناطق جغرافية كاملة من العراق وخاصة الجنوب حول البصرة، وقدرت مصادر غربية أن الاقتصاد العراقي قد يكون بحاجة إلى عقد كامل لاسترداد عافيته وتعمير ما دمرته الحرب في عدة فروع وقطاعات اقتصادية بما فيها قطاع النفط. والضرر الكبير الذي أصاب النظام التعليمي والخدمات الأساسية والخسارة البشرية الجسيمة الناشئة عن الحرب وعن هجرة أعداد كبيرة من رجال الأعمال والفنيين والمهنيين خارج البلاد لأسباب متصلة بالحرب والقهر السياسي الذي اشتد كثيراً في سياق الحرب. ومع ذلك فإن القوة العسكرية العراقية كانت قد نمت بصورة هائلة سواء من الناحية الكمية أو النوعية ومستويات التسليح.

ثم جاءت الحرب التي شنتها القوات الدولية والمتحالفة ضد العراق لكي تلحق دماراً شديداً بالقوات المسلحة العراقية وتعطب ٨٠٪ منها، إضافة إلى تدمير قاعدة البنية الأساسية على النحو ربما لم يحدث لأي أمة سوى المانيا والاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية[1].

٦ – ومن منظور توازن الضعف بين العراق وإيران والناجم عن نتائج حربين على درجة كبيرة من الدمار لا يتجاوز الانقطاع بينهما فترة العامين، وربما يكون الاستنتاج المباشر هو أن التهديد الجاد لأمن الخليج من أي من الطرفين قد صار أمراً مستبعداً لفترة طويلة مقبلة ويرتبط بذلك لا الضعف العسكري والاقتصادي للبلدين فحسب، بل والأثر الرادع للحرب الأخيرة على وجه الخصوص بما أظهرته من تصميم الغرب على الدفاع عن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وخاصة الكويت والسعودية، إذ يصعب التفكير في شن العدوان على ضوء التكلفة الباهظة للغاية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً المحتملة له قياساً على

---

[1] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

نتائج الحرب الأخيرة، سواء من قبل إيران أو العراق نفسها.

٧ - ومع ذلك فإنه لا يمكن استبعاد نشوب تهديدات للأمن في الخليج وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط عموماً، لأسباب متعددة، نذكر منها ما يلي:

أولاً - إن الحرب والعدوان لا ينجمان بالضرورة عن الشعور بالقوة، وإنما يكفي الإحباط لتوليد العنف حتى لو كان في ظروف ضعف ذاتي بالغ، فالعدوان ليس بالضرورة عملاً محسوباً على نحو عقلاني، وليس هناك ما يثبت أن الغزو العراقي للكويت مثلاً كان ثمرة لحسابات عقلانية بل إن العنف وعدم الاستقرار يرجحان في ظروف الفقر والحرمان، حيث لا يكون هناك ما يخسره الطرف المعتدي ويتضاعف الميل لعدم الاستقرار والعنف مع الفقر والتحلل المؤسس والسياسي والتحركات السكانية سواء كانت في شكل لجوء سياسي أو اقتصادي، والتطرف الأيديولوجي وعدم الاستقرار السياسي الداخلي، وهذه جميعها ظروف أصبحت سائدة في كل العراق وإيران بتأثير الحرب والأزمات المتلاحقة الداخلية والإقليمية[1]. ولا يستبعد في سياق صراعات داخلية صعود تيارات سياسية أو أيديولوجية متطرفة إلى قمة السلطة السياسية وإقدامها على شن حملات للقمع والعدوان الداخلي والخارجي في ظروف الإحباط العام لأقسام واسعة من المجتمع في كل من العراق وإيران.

ثانياً - إن مقولة الضعف بين العراق وإيران قد لا تكون تصويراً دقيقاً للموقف والتوازنات الحقيقية بين البلدين، في أعقاب الحرب الأخيرة في الخليج، فعلى حين خسرت العراق الجانب الأساسي من قوتها العسكرية الهجومية، فإن القوات الهجومية لإيران ما زالت قائمة بدرجة كبيرة والواقع أن ما أجبر إيران على الموافقة على قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ في يوليو عام ١٩٨٨ هي ظروف مؤقتة يمكن تعويضها مثل النقص الشديد في الذخيرة وقطع الغيار والقوة البشرية المدربة وانهيار القدرة على استيراد السلاح ومستلزمات الصيانة والتجديد. ولا شك أن إيران قد قطعت شوطاً لا بأس به في إعادة تسليح قواتها، وإعادة التنظيم العسكري وإعادة تأهيل جيشها النظامي في ظل رئيسه رافسنجاني، كما أن عمليات إعادة التأهيل الاقتصادي يمكن أن تتم في إيران على نحو أسرع كثيراً من العراق، وينبغي أن نلتفت إلى حقيقة أن قدرة إيران تبلغ ثلاثة أمثال القدرات البشرية والاقتصادية للعراق، وأن بناءها الاقتصادي أكثر تنوعاً وأكثر اعتماداً على الذات من أية دولة أخرى في الخليج وفي العالم الثالث ككل باستثناء الدول المصنعة حديثاً. وقد انحصر الدمار الذي نشأ عن الحرب العراقية الإيرانية في غرب إيران وخاصة إقليم خوزستان الذي دارت فيه الأعمال العسكرية

---

(1) James C. Davies: A Reader in Political Biolence & Revolution 1990.

خلال عامي ١٩٨٠ و١٩٨١. كما انحصر الدمار قطعياً في المنشآت النفطية وخاصة في جزيرة خرج، ويترك ذلك كله القدرات التعبوية الحقيقية لإيران والتي تقع في الأقاليم الشرقية والمركزية والشمالية دون أضرار كبيرة ولكن العراق انفرد بالآثار التدميرية لحرب أكثر تركيزاً وأكثر كثافة ودقة من الناحية التكنولوجية بسبب الإمكانيات العسكرية والتكنولوجية الأرقى بما لا يقاس لقوات التحالف الدولي. وقد انتشرت هذه الآثار على مختلف أقاليم العراق، مع تركيزها على الإقليمين الأوسط والجنوبي.

وهكذا قد تكون إيران قد ضعفت بسبب الحرب العراقية - الإيرانية استراتيجياً، على أن قدراتها التعبوية ما زالت سليمة إلى حد كبير، على حين أن القدرات الاستراتيجية والتعبوية العراقية بالذات هي ما تم التركيز على تدميرها في سباق الحرب الدولية لتحرير الكويت في يناير - فبراير ١٩٩١، وبذلك تكون هذه الحرب الأخيرة قد أدت في الحقيقة إلى اختلال خطير لموازين القوى لصالح إيران، وهو اختلال استراتيجي يؤثر على المنطقة ككل، نتج عنها منظومة جديدة من التوازن بين الأطراف الخليجية سواء عربية أم غير عربية.

ثالثاً - إن أمن الخليج يتأثر بالوضع السياسي والأمني في المنطقتين المجاورتين له وهما منطقة الهلال الخصيب والأناضول وجنوب الاتحاد السوفياتي، وهناك ثلاث قوى مؤثرة على الوضع الخارجي لتركيا بسبب ارتباطه بعلاقاته المميزة بغرب أوروبا والولايات المتحدة، فإنه يصعب توقع السلوك الاستراتيجي لإسرائيل وإيران، والأسباب مختلفة، ومن الضروري هنا أن نتذكر أن أية أوضاع تنشأ عنها صراعات إقليمية في أي من المنطقتين تؤثر على الأوضاع الأمنية في الخليج بأشكال شتى، حيث نجد ارتباطاً قوياً بين موازين القوى الاستراتيجية في كل من هاتين المنطقتين من ناحية والموازين الاستراتيجية في الخليج من ناحية اخرى.

ثالثاً - هيكل التهديدات القائمة والمحتملة لأمن الشرق الأوسط:

٨ - مما سلف، يمكننا القول بأن المصدر الرئيسي للتهديدات القائمة والمحتملة لأمن منطقة الشرق الأوسط يتمثل في انفلات التوتر والصراع الكامن بين تلك القوى الثلاث، أو بينها وبين الدول العربية في إقليم غرب آسيا وشمال شرق افريقيا. ويمكننا اعتبار المنافسات بين الدول الوطنية هو المحرك الفاعل لهذا الصراع. ومن هذا المنظور نجد أن دورات الصراع والتهدئة بين محاور تلك الدول مرتبطة على نحو وثيق بدورة التوازنات الإقليمية بين الاختلال والانضباط، بين سوريا والعراق وإيران ودول الخليج وعلى رأسها السعودية، وقد

دخلت تركيا حديثاً لهذه الموازين وتأكد هذا الدخول قبيل وأثناء أزمة الخليج الثانية. ويعتبر دخول تركيا حديثاً إلى دائرة التفاعلات الإقليمية مرتبطاً إلى حد بعيد بدورة الاختلال في موازين القوى وفي العلاقات الإقليمية عموماً والتي ترتبت على الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩. ومثل الدخول التركي الناجم لهذه التفاعلات أحد العوامل اللازمة لموازنة الزخم الثوري الإيراني وميله للضغط على الخليج، وكذا كان دخول تركيا القوي إلى التفاعلات الإقليمية في ظروف أزمة الخليج الثانية أحد الضرورات العملية التي فرضها التضخم الكبير للقوة العسكرية العراقية والغزو العراقي للكويت.

٩ – وفي الظروف التي أعقبت حرب الخليج لم يعد العراق مصدراً محتملاً لتهديد فعال لأمن الدول العربية في الخليج، إلا إذا تم في ظل تحالف فعال مع إيران وبقيادة هذه الدولة الأخيرة، فهذه الظروف ذاتها أحدثت اختلافاً جسمياً لموازين القوى لصالح إيران الأمر الذي يسمح لها نظرياً بتهديد أمن الدول العربية في الخليج[1]. ويزداد هذا التهديد المحتمل فعالية إذا نشأ تحالف إيراني – عراقي قد يسهله استعداد القيادة العراقية لقبول خطاب سياسي يقوم على العالمية الإسلامية وفي هذه الحالة، قد تكون من الممكن موازنة هذا التهديد إذا قدمت مصر وسوريا وتركيا دعماً كاملاً ونشطاً للدول العربية في الخليج، على أنه حتى في ظل هذا الاحتمال فإن التوتر قد يصبح أشد وأكثر تعذراً على الضبط والتحكم.

١٠ – ولا تعتبر تركيا في ظل الوضع القائم مصدراً لتهديد دول الخليج، على أنه من المحتمل أن تنشأ ظروف وتداعيات تشمل تركيا وتكون ذات تأثير سلبي على أمن الشرق الأوسط، فعلى سبيل المثال قد ينشأ صدام عسكري بين تركيا والعراق، أو بينها وبين كل من سوريا والعراق حول مسائل كثيرة معلقة بينها: أهمها المياه والحدود ومشكلة الأكراد، وليس من المستبعد في هذا السياق أن يتطور إلى صدام عسكري يؤدي لإعادة ترتيب الاستقطابات الإقليمية بصورة تؤثر على أمن الشرق الأوسط. وكذلك، فإن التنافس التركي – الإيراني[2] قد ينشىء ميكانيكية تحمل في احتمالاتها المتطرفة إمكانية نشوء تحالف بين تركيا وإسرائيل، ولو فيما يتعلق بتسوية المنافسات مع كل من إيران وسوريا والعراق.

١١ – ولا تنفصل هذه الاحتمالات كلها عن وجود العسكرية الإسرائيلية التوسعية. فقد ساهمت نشأة إسرائيل ونجاحها في الاعتداء المتواصل على الحقوق العربية علاوة على

---

[1] إعلان رئيس الأركان بدولة الإمارات، بأن موضوع جزيرة أبو موسى الإماراتية وتصرف إيران تجاهه يمثل ابتزازاً وتحديداً إيرانيا ليس للإمارات وحدها، بل للخليج وللأمة العربية جمعاء الأهرام ١٩٩٢/٩/١٦.

[2] اشتداد التنافس بينهما في آسيا الوسطى وإنشاء كل منهما منظمة إقليمية خاصة بها.

أطماعها المائية والتوسعات الجغرافية[1] إحباط المشاعر القومية والإسلامية، ودفعها تجاه اليأس والتطرف وأدى لنفس النتيجة الدعم الغربي والأميركي للعسكرية الإسرائيلية. والواقع أن الموجات المتلاحقة للعدوان العسكري لنزع شرعية الدول والحكومات أحد الملامح المتكررة لنزعات فيما بين شعوب هذه الأقطار وحكوماتها.

هذا فضلاً عن أن استمرارية العسكرية الإسرائيلية في التمتع ملحوظ على الدول العربية منفردة أو المحيطة بها بفضل الدعم الأميركي الهائل لها يمثل تهديداً مباشراً لأمن دول الشرق الأوسط.

وقد لا تعد إسرائيل مصدراً مباشراً لتهديد أمن الدول العربية في الخليج فقد أثبتت أزمة الغزو العراقي للكويت، أن إسرائيل تتفهم جيداً أن الجانب العربي من الخليج هو منطقة للعمل الاستراتيجي المباشر للولايات المتحدة ولن تسمح له من الدول الغربية بالمشاركة معها في هذا العمل، ومع ذلك فإنه لا يستبعد أن تصبح إسرائيل تهديداً مباشراً لأمن الخليج إذا نشأت ظروف تأزم في العلاقات الإسرائيلية الأميركية، حتى لو كانت هذه الظروف مؤقتة بدرجة او بأخرى، فقد تنشأ ظروف إقليمية تسمح لإسرائيل بالعمل الاستراتيجي الذي يحمل تهديدات لأمن الخليج خاصة والدول العربية عامة بالتنسيق مع احدى القوى الإقليمية، وقد فعلت إسرائيل ذلك مثلاً مع إيران، كما تبين من فضيحة إيران – جيت، يمكن أن تتصور أيضاً نشوء ظروف تسمح بتحالف بين إسرائيل وتركيا[2]، والواضح أن هذه الأفعال كانت تتم بمعرفة الولايات المتحدة وبالتنسيق معها على وجه العموم، ودون أن ينفي ذلك إمكانية شطط إسرائيل في تفسير وتوسيع أدوارها في العمل الاستراتيجي في المنطقة بما يتجاوز ما تسمح به الولايات المتحدة، بل إنه من الممكن أن تحاول إسرائيل – في ظروف معينة – وراثة ولو جزء من الدور الإستراتيجي الأميركي بالمنطقة وخاصة إذا تصاعدت الضغوط نحو العزلة داخل الولايات المتحدة. وأخيراً، فإن الإدارة الأميركية ذاتها قد تجد من الملائم في ظروف معينة أن تتلاعب بأمن دول الخليج. دون أن يكون هذا التلاعب سافراً بما يحملها مسؤولية مباشرة أمام الدول العربية عامة ودول الخليج خاصة، وفي هذه الحالة قد تفضل الإدارة الأميركية استخدام إسرائيل للقيام بهذا التلاعب، وكان لقيام الولايات المتحدة بتخزين المعدات العسكرية التي استخدمتها القوات الأميركية في عملية عاصفة

---

[1] التزايد في هجرة اليهود السوفيات مع ضيق ذات اليد في الأراضي والمياه والطاقة، علاوة على الفشل في مساعدي السلام، الأمر الذي يفرض عليها استخدام القوة العسكرية لتحقيق احتياجاتها المائية والطاقة.

[2] إحياء معاهدة الحزام بينهما، والتي عقدت عام ١٩٥٨.

الصحراء في إسرائيل وفقاً لما أعلنه وزير الدفاع الأميركي في زيارته لها في أول يونيو ١٩٩١ إشارة واضحة لإمكانية هذا التلاعب غير المباشر بأمن دول الخليج ودول الطوق خاصة، وليس فقط الدفاع عن الدول العربية الخليجية ضد احتمالات عدوان مماثل للغزو العراقي للكويت.

وترتيباً على ما سلف وباستعراض وتحليل المشروعات المائية الإسرائيلية، ومن واقع تفوقها على دول الطوق العربية، ومن ملامستها لحالة السيولة والتمزق والوهن العربي بمنطقة الشرق الأوسط، فإنه يمكن القول إنها:

أ - تسعى لتكون الدولة الأولى بالرعاية بمنطقة الشرق الأوسط بشأن التعاون في مجال المياه.

ب - وإنها تصر وترفض قيام أي مشروعات عربية مشتركة دون أن تكون طرفاً فيها.

ج - كما أنها تسعى إلى تقنين وتأمين الأوضاع بشأن مصادر المياه التي بحوزتها والتي كرسها الاحتلال الإسرائيلي بعد حرب عام ١٩٦٧ وغزوها واحتلالها لجنوب لبنان عام ١٩٨٢.

د - وأخيراً فإنها تسعى - من منطلق تزايد حاجاتها المائية الناجمة عن تزايد الهجرة وتصاعد سياسات الاستيطان، تسعى للحصول على مياه من أنهار بعيدة عنها، وغير مراعية في ذلك سوى مصلحتها التي تتعارض مع القوانين والأعراف الدولية.

وترتيباً على ما سبق، فإنه من المتوقع أن يتسم الموقف الإسرائيلي بالتشدد إزاء قضية المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف - وفي حال شعورها بعدم إمكانية حصولها على قدر كافٍ من المياه العربية خلال المفاوضات، فإنه من المتوقع أن تلجأ إلى أحد الخيارات الثلاث التالية:

أ - إما العمل على عرقلة الحل السلمي، وإجهاض المحاولات الرامية إلى استرداد الأراضي العربية المحتلة، وبالتالي تستمر سيطرتها على مصادر المياه بالقوة.

ب - أو الدخول في عملية السلام وقبول الانسحاب المشروط في أحد بنوده بتزويدها بمياه عربية من ناحية، مع الدخول كطرف أساسي في مشروع خط أنابيب السلام التركي من ناحية أخرى.

ج - أو ركوب الصعب واتخاذ خيار الحرب كأسلوب اضطراري للحصول على احتياجاتها المائية المتزايدة.

المبحث الثالث

توازنات القوى بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي

القسم الأول – أطماع دول الجوار الجغرافي في الوطن العربي:

١٢ – يحيط بالوطن العربي إحدى عشرة دولة (لم يتم احتساب إسرائيل من ضمنها) هي: إيران وتركيا من أسيا – أثيوبيا وأوغندا وزائير وأفريقيا الوسطى وتشاد وكينيا والنيجر ومالي والسنغال من أفريقيا، تمثل دول الجوار الجغرافي المباشر، كما أنها تمثل المجتمعات والمقدرات التي يجب على الغرب التعامل معها، هذه الدول لها عدد من الخصائص المشتركة وإن تفاوتت حدتها فيما بينها، ولكن يمكن إجمالها على الوجه التالي (إنها دول تنتمي إلى العام الثالث، وإنها دول تابعة للقوى العظمى والكبرى من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية، فضلاً عن كونها دولاً غير مستقرة، وأخيراً يمكن اعتبارها دولاً غير رئيسية في النظام الدولي)، بمعنى أنه لا يوجد بين هذه الدول، ودولة عملاقة بأي من معايير القوة التقليدية والمتعارف عليها بالنسبة إلى الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي سواء من حيث المساحة أو عدد السكان أو القوة العسكرية سواء التقليدية أو النووية أو القدرة الصناعية والاقتصادية المؤثرة في النظام الاقتصادي العالمي. ولكن ذلك لا ينفي أن بعضها يشكل قوى إقليمية ذات تأثير في منطقة الشرق الأوسط وهي على وجه التحديد: إيران وتركيا وأثيوبيا، وتتبع الأهمية الإقليمية لهذه الدول من حقيقة أنها تمتلك عدداً من عناصر القوة النسبية: في مجالات الإمكانات العسكرية والتسليحية والاقتصادية والبشرية والدبلوماسية، وتشكل في مجموعها دولاً متوسطة مقارنة بباقي دول الجوار الجغرافي في القارة الأفريقية والتي يمكن مجازاً تسميتها بدول صغيرة وذات تأثير محدود في الأوضاع الإقليمية.

أولاً – أطماع دول الجوار:

١٣ – إن دول الجوار الرئيسية الثلاث، لا تسعى فحسب لأن تصير مقبولة داخلة بمعنى قيام علاقات دبلوماسية محورها الاعتراف المتبادل، ولكنها تستهدف امتلاك القدرة على تحديد نمط التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية بين أقطار الوطن العربي وبينها ككل بمعنى أنها تهدف إلى أن تصير القوى المحددة للعلاقات الإقليمية ومنها العلاقات العربية – العربية.

بتعبير آخر، إن جوهر علاقات دول الجوار بالوطن العربي هو الصراع، فهي لا تكفي

في تفاعلها مع الأقطار بالسلوك الدولي العادي – ولكنـها تسعى إلى فرض رؤاها وتصوراتـها الذاتية على الدول العربية، فضلاً عن محاولة قيامـها بدور رئيسـي إقليمـي لفرض نفوذها وحمايتها على باقي دول الإقليم، ولكن حين ينظر المرء إلى جملة التداعيات والنتائج التي أسفرت عنها المتغيرات الدولية والإقليمية الأخيرة، ليجد أنه قد نتج عنـها منظومة جديدة من التوازنات داخل أقاليم الخليج والقرن الأفريقي (من مكونات منطقة الشرق الأوسط) – إن هذا الخلل الذي حدث بفعل تداعيات حرب الخليج الثانية لا يثير أطماع وطموحات قوى إقليمية (تركيا وإيران) فحسب، بل إنه فتح الباب بالفعل أمام تلك القوى لأن تكشف عن طموحاتها غير المحددة، ونستطيع أن نشير هنا إلى مواقف تركيا الأخيرة التي تهدف لتعزيز احتلالها للجزر الثلاث الأماراتية وتحويـل جزيـرة أبـو موسى إلى قاعدة عسكرية متطورة تتحكم من خلالها في حركة الملاحة التجارية والعسكرية في الخليج العربـي (مضيق هرمز). أما الحبشة فإنها بعد الأحداث الأخيرة برغم فقدها لمنفذها البحري إلا أن أطماعها لا زالت قائمة في السودان والصومال، هاتان الدولتان اللتان تأثر موقفها إلى حد سيء للغاية لا يمكنها من استعدال الميزان لصالحهما برغم انهيار أثيوبيا وفقدها لنافذهـا البحريـة وإقليم أرتريـا – هي دول توجد على المحيط الخارجي للوطن العربي ولكنها لا تنتمي اليه جغرافياً أو عرقيـاً أو قومياً أو تاريخياً وهو دول ليست عربية.

وفي سبيل تحقيق أهدافـها تجاه الأمـة العربيـة، اتبعت عدة أساليب تتكامل في مجملها وإن تراوحت في درجـة حدتـها وعنفها ومدى عدائـها للأقطار العربيـة من أجل اختراق الأمن القومي العربي[1] نجملها في: احتلال الأراضي العربية، التعاون استراتيجياً مع إسرائيل لتنفيذ أهداف مشتركة، إثـارة الإضطربـات الداخليـة للـدول العربيـة معتمـدة على الأقليات العرقية واللغوية والدينية كالأقليات الشيعية أو الكرديـة أو المارونيـة – يـهدف إلى ضـرب الاسـتقرار القومـي للـدول العربيـة، هـذا بالإضافـة إلى سـعيها إلى تحقيـق أطماعـها الاستراتيجية في الوطن العربي عـن طريـق الحـروب المحليـة والإقليميـة كـالحرب الإيرانيـة العراقية وحرب الأوجادين.. الخ معتمدة في ذلـك علـى تـأييد القوى علـى دول الجـوار دون الحاجة إلى المخاطرة بتشويه صورتها أمام الدول العربية، وأخيراً تمثلت أطماع دول الجـوار في مجال المطامع المائية[2]:

ومن البديهي أن نقرر أن أزمة الميـاه في الشـرق الأوسـط والنابعـة مـن إسـرائيل ودول

---

[1] نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، د. عبد المنعم الشاط، دار الوقف العربي، ٨٩.

[2] ندوة التحديات المستقبلية لأمن مصر القومي من منظور الصراع على المياه، لواء أ.ح.سعيد فاضل، القاهرة ١٩٩٢.

الجوار الجغرافي للوطن العربي كأحد مطامعها الاستراتيجية في دول هذه الأمة،وإنما هي جزء لا يتجزأ من أزمات منطقة الشرق الأوسط عامة والصراع العربي الإسرائيلي بصفة خاصة.

ولا تخرج أزمة المياه هذه، عن كونها أحد أشكال هذا الصراع، وأحد الصراعات الجانبية التي اعتادت المنطقة أن تشهدها بهدف التغطية على الصراع الرئيس بالمنطقة (الصراع العربي الإسرائيلي) والتقليل من أهميته، هذا علاوة على الصراع المنتظر بين الأطراف العربية وغير العربية المحتمل، فضلاً عن الصراع المحتمل بين الفرس والأتراك.

القسم الثاني – توازن القوى:

١٤ – تؤكد لنا الخبرة التاريخية لعلاقات توازن القوى بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي أنها تعطي لنا معادلة حسابية عاملها الرئيسي هو عامل التيار القومي العربي الوحدوي فكلما برز وثقل التيار القومي العربي الوحدوي بين الأقطار العربية كلما سعت دول الجوار الجغرافي إلى التحالف / التقارب ما بين إيران وتركيا في مواجهة هذا التيار الوحدوي.

وكلما تراجع تيار الوحدة وهيمنة التيار القطري (أي ميل الدول العربية للتفتيت والتشرذم) فإن دول الجوار الجغرافي تقلص من علاقاتها مع إسرائيل بحثاً عن مشروعية لها في المنطقة العربية تسمح لها بمد نفوذها الاقتصادي (كما هو الحال في تركيا) أو الأمني العسكري (كما هو الحال مع إيران وأثيوبيا في ظل نظام هيلاسيلاسي ومنجستو). وفي هذه الحالة فإن دول الجوار الجغرافي تصبح في غير حاجة ماسة لإسرائيل، وإن كان ذلك لا يمنع من وجود تعاون محدود في بعض المجالات بين الطرفين: كالتنسيق التركي – الإسرائيلي (والأميركي) في مجال مقاومة الإرهاب أو مجال التنسيق الإيراني – الإسرائيلي في مجال مد إيران بالسلاح وقطع الغيار، أو بالتنسيق الأثيوبي – الإسرائيلي فيما يتعلق بتأمين باب المندب ضد الطموحات العربية أو موضوع هجرة الفلاشا.

١٥ – ميزان القوى العربي – التركي:[1]

أ – يصعب بتقدير تطورات الإمكانات العسكرية والتسليحية لتركيا نظراً لكثرة المتغيرات التي تتعلق بها هذه التطورات:

أولاً: ارتباط المتغيرات بالوضع الداخلي في تركيا والذي شهد منذ عام ٨٤ تغيراً في نظام التنمية الاقتصادية – وما زال يحتمل تغيرات داخلية أخرى نتيجة أحداث الاضرابات

---

[1] بحث استراتيجي: ميدان الصراع المستقبلي، لواء أ. ح. سعيد فاضل، القاهرة ١٩٩١.

الداخلية بفعل التنمية الاقتصادية – وما زال يحتمل تغيرات داخلية أخرى نتيجة أحداث الإضرابات الداخلية بفعل الأرمن والأكراد.

ثانياً: ارتباط تطور الإمكانات بحلف الناتو المشاركة به تركيا، وعدم وضوح الرؤية لتركيا فيما يخص العدائيات السابقة لها (الاتحاد السوفياتي وبلغاريا وذلك بعد المتغيرات العالمية الأخيرة والتي انتهت بانهيار وتفتت الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية.

ثالثاً: تطور الصراع التركي – اليوناني حول قضايا متعددة أهمها قبرص ومحاولات حلها سلمياً.

رابعاً: ارتباط الاقتصاد التركي بأسواق الأقطار العربية النفطية، في ظل انخفاض دخلها نتيجة قطع مرور النفط العراقي في أراضيها بسبب الغزو العراقي للكويت وعدم تعويضها مادياً بالقدر الكافي نتيجة حرب تحرير الكويت.

خامساً: كافأت الولايات المتحدة الأميركية، تركيا على دورها إبّان أزمة الخليج الثانية حيث قدمت لها خلال الشهرين الأولين من الأزمة مساعدات ضخمت تمثلت فيما يلي: [1]

أ – اعتمادات مالية بقيمة بليون دولار من بنك الاستيراد والتصدير الحكومي لتمويل إنتاج مشترك لمائتي طائرة هليكوبتر بالتعاون مع شركة "سيكورسيكي".

ب – ٨٠ طائرة (اف – ١٦سي) إضافة لاتفاقية سابقة توصل لها الجانبان في مطلع عام ١٩٩٠، تتضمن ١٦٠ طائرة من نفس الطراز.

ج – موافقة مبدئية من أميركا بتمويل خطة كانت قد أعدتها تركيا قبل سنتين ورفضتها أميركا لتحديث الجيش التركي وأسلحته ومعداته، تصل تكلفتها الإجمالية ٤ مليار دولار.

د – تدخل أميركا لدى صندوق النقد الدولي، لرفع القيود عن قروض لها جمدتها إدارة الصندوق في وقت سابق تبلغ قيمتها ١،٤ بليون دولار.

هـ – وعدت أميركا ببذل مساع جديدة وقوية مع السوق الأوروبية المشتركة، لتقوم بتوسيع نطاق تعاملها مع تركيا، بما في ذلك إجراءات الارتباط الاقتصادي والعسكري مع تركيا.

---

[1] العرب وإيران، فهمي هويدي، دار الشروق ١٩٩١.

و – توقيع اتفاق سري مع الأرجنتين – بإيحاء وموافقة أميركية – ينص على إنشاء مفاعل نووي في منطقة "مرسين" التركية بمساعدة فنية وعلمية أرجنتينية، بحيث تستطيع تركيا إنتاج قنبلة نووية خلال ٦ أشهر إذا ما توفرت لذلك الأموال اللازمة.

ب – ولقد تعمدت قصر التحليل على توازن القوى الإقليمي بين دول الجوار الجغرافي (تركيا – إيران – أثيوبيا) مع ما يقابلها من دول عربية، لها اتصال جغرافي ومكاني مباشر معها، والتي قد تشكل دول الجوار الجغرافي لهذه الدول العربية احتمالات مواجهة عسكرية معها نظراً لأطماعها المائية والاقتصادية والسياسية بها – دون إشراك لباقي القدرات العسكرية العربية جمعاء، وذلك من منطلق تعثر جهود التوحيد للأقطار العربية الحالية أو في المستقبل الوسيط، فضلاً عن عدم إشراكي في المقارنات أي من القوى العظمى أو الكبرى الطامعة في الوطن العربي – ويعود السبب في ذلك إلى اعتقادي الراسخ بأنه من الزاوية العسكرية تتم حسابات القوة للدولة ومقارنتها بالدول المجاورة مباشرة أو بتلك القوى التي تشكل تهديداً مباشراً لأمنها القومي، للخروج بنتائج محددة تساعد في الوصول إلى قناعات كمية وكيفية تبين لنا نقط الضعف والقوة في القدرات العسكرية المحلية لكلا الجانبين المتضادين.

ومن هنا سوف أقصر تحليلي لفهم الميزان العسكري العربي التركي على ضوء علاقة تركيا بالأقطار العربية المحتمل المواجهة معها، سوريا والعراق وخاصة بعد ندرة الموارد المائية وصعوبة اقتسامها بين هذه الدول الثلاث والتي تأجل تصعيد أزمتها ببروز الأزمة العراقية الكويتية الدولية وطغيان أحداثها عليها مؤقتاً.

ج – والواقع أن الميزان العسكري يوضح لنا من الجداول المرفقة الحقائق التالية:

١ – برغم افتقار الدول العربية الملاصقة لتركيا إلى القوة البشرية، نظراً لتفوق تركيا على مجموع تعداد سكان سوريا والعراق معاً، إلا أن هاتين الدولتين العربيتين تتفوقان في إجمالي القوات المسلحة على تعداد القوات المسلحة التركية.

٢ – تفوق الإنفاق الدفاعي لكل من سوريا والعراق على الإنفاق الحربي لتركيا، ومن المتوقع أن يتأثر الإنفاق الحربي العراقي بالنقصان نتيجة انخفاض العوائد النفطية، بينما نتيجة زيادة المساعدات العسكرية الأميركية لتركيا وخاصة بعد موقفها المؤيد لأميركا في الأزمة العراقية الكويتية سوف تتفوق تركيا كماً ونوعاً في تسليحها مع ثبات إنفاقها الحربي.

٣ – من الواضح قبل أزمة الكويت الأخيرة كانت الدبابات السورية وحدها تزيد بكثير عن مجموع الدبابات التركية ولكن نتيجة تصديق أميركا على تحديث الجيش التركي

فإنه من المنتظر أن تتفوق تركيا في إعداد الدبابات على كل ما تملكه سوريا والعراق، وخاصة بعد فقد العراق لأكثر من ثلثي دباباته بالحرب الأخيرة.

٤ – ميزان المدفعية يبقى مشابها لميزان الدبابات فضلا عن التفوق التركي في مجال الصواريخ أرض أرض على العراق. كما يبرز تفوق الهليكوبتر المسلحة في تركيا والتي حصلت على عدد كبير منها في التسعينات من أميركا.

٥ – يبدو واضحا تفوق تركيا البحري على كل من سوريا والعراق إذ يزيد عدد الغواصات وسفن السطح الكبيرة وزوارق الإنزال والإبرار الجوي على مثيلتها في سوريا والعراق، بل وتتفوق على مجموع أغلب الدول العربية – إلا أنه يقل لديها عدد زوارق الصواريخ عن الدول العربية البحر متوسطية – ومن المعتقد أن تظل تركيا بتفوقها البحري ولكن تفوقها لا يكفي لمواجهة الأخطار البحرية الأخرى وخاصة اليونان ودول الكومنولث الروسي.

٦ – تتفوق الصناعة التركية في مجال التصنيع الحربي على كل الأقطار العربية، فضلا عن حصولها على تراخيص لبناء الغواصات وسفن السطح.

١٦ – ميزان القوى العربي – الإيراني:

أ – لما كان العراق والأقطار العربية في الخليج العربي هي الأقطار الرئيسية في العلاقات العربية – الإيرانية، فإننا سوف نحلل الميزان العسكري الإيراني على ضوء علاقاتها بالميزان العسكري للأقطار العربية المحتمل المواجهة معها.

ب – وعلى ضوء مجريات أحداث الحروب الخليجية يمكن لنا الخروج بالتطورات والتغيرات على هيكل بنيان القوات المسلحة الإيرانية وأسلحتها كالتالي:

١ – تشير مشتريات إيران من الأسلحة إلى اهتمامها بشراء دبابات قتال رئيسية لزيادة عدد دباباتها فضلا عن تحديث القديم لها، ولما كانت طبيعة الأرض في إيران لا تسمح باستخدام متوسع للدبابات، علاوة على إننا إذا وضعنا في الاعتبار تأثير حظر بيع الأسلحة لإيران، فإنه من المنتظر أن إيران سوف لا يمكنها تحقيق تغيير جذري في ميزان المدرعات، إلا إذا كانت لديها نيات وطموحات في السيطرة على الخليج بعد وأد الطموحات العراقية وكسر آلتها الحربية بمعرفة المجتمع الدولي.

٢ – ينتظر تغيير نوعيات المدفعية الإيرانية بما يحقق لها قدرات قتالية أكبر، ويمكن بالحصول على صفقات أخرى تزيد أعدادها بحوالي ألف قطعة بطول عام ٢٠١٥.

٣ – اتجهت إيران إلى تحديث وسائل الدفاع المضاد للدبابات بالاعتماد على الأسلحة الموجهة المضادة للدبابات والمدافع ذاتية الحركة.

٤ – الصواريخ أرض/أرض ستحصل على أعداد إضافية منها، من الصين قد تصل إلى ٢٤ – ٢٦ قاذف حتى عام ١٩٩٥.

٥ – وتتجه أيضا إلى تقوية أسطولها البحري بشراء المزيد من سفن الإنزال والسفن المعاونة والغواصات الروسية.

٦ – الاهتمام بتقوية القوات الجوية لتعديل الميزان الجوي بينها وبين العراق والسعودية (صفقة ٢٠٠ طائرة من الصين).

٧ – في مجال التصنيع الحربي فإنها تنتج الأسلحة الصغيرة وبموجب حصولها على تراخيص البناء سوف تدخل مجال إنتاج الطائرات الخفيفة والنقل والمقذوفات الموجهة والعربات المدرعة.

٨ – تشير المصادر إلى إمكان بدء إنتاج أسلحة نووية إيرانية خلال التسعينات فضلا عن استحضارها للخبراء من دول الكومنولث الروسية.

٩ – هذا فضلا على حصولها مؤخرا على العديد من الأسلحة التقليدية المتطورة من جمهوريات آسيا الإسلامية، علاوة على حصولها على أسلحة نووية تكتيكية من الجمهورية نفسها (معلومات غير مؤكدة).

ج – وإذا نظرنا إلى جدول المقارنة ستجد أن:

١ – إيران متفوقة في جميع عناصر القوة العسكرية على كل من: عمان – والإمارات – وقطر – والبحرين – والكويت، الآن وفي المستقبل.

٢ – كما تتفوق إيران على السعودية في جميع أسلحة القتال البري (دبابات ومدفعية)، وتتعادل إيران مع السعودية في جميع أسلحة القتال البحرية وزوارق الصواريخ، ولكنها تتفوق عليها في الغواصات.

٣ – في حين تتفوق السعودية مؤقتا على إيران في طائرات القتال الرئيسية، ولكن في حالة تغيير الإدراة الأميركية من بوش إلى كلينتون ذي الميول الصهيونية، فإنه من المنتظر أن تبدأ إيران في استعدال الميزان الجوي لصالحها عام ١٩٩٣ وخاصة بعد عقدها لصفقة الطائرات الأخيرة مع الصين والتي يقدر عددها بمائتي طائرة مقاتلة.

٤ – تتفوق إيران على العراق في أسلحة القتال البرية الرئيسية (دبابات ومدفعية

وتشكيلات ميكانيكية) والقوات البحرية وطائرات القتال والهليكوبتر المسلحة، نظرا إلى ما نجم عنه من تداعيات للأزمة العراقية الكويتية من تحجيم للقدرات العسكرية العراقية وتدميرها - وإذا وضعنا في الاعتبار أن إيران قد نجحت في كسر الحظر الدولي المفروض على تصدير السلاح إليها، فضلا عن انطلاقها في تنمية مواردها واقتصادها بشكل متفوق على العراق المحجم اقتصاديا. فإن هذا يشكل إنذارا إلى كل من المجتمعين العربي والدولي من احتمال قيام إيران بدور مماثل لما قامت به العراق مستقبلا، وإما بإحياء اتفاقية الدفاع العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية، أو بفرض ذلك النظام العربي (إعلان دمشق) لدول الخليج مع بعض الدول العربية القوية (مصر وسوريا)، أو باستقطاب إيران إلى جانب الصف والوحدة العربية المنشودة وخاصة أنها تنادي الآن بضرورة إقامة تجمع (حلف) عسكري يجمع بينها وبين مجموعة من الدول الإسلامية والعربية وغير العربية (فيتنام) والتي تشارك في عدائها التقليدي نحو السياسة الأميركية - للوقوف ضد العراق في موقفها السابق المعادي لأمن الدول الخليجية فضلا عن الوقوف ضد التواجد الأجنبي - بصفة خاصة للقوات الأميركية - في منطقة الخليج.

١٧ - ميزان القوى العربي - الأثيوبي:

أ - كانت أثيوبيا في عهد منجستو أكثر دول الجوار الجغرافي الأفريقي ثباتا في احتمالات تطور إمكاناتها العسكرية والتسليحية حيث كان يعتبر ميزانها العسكرية أقل موازين تلك الدول تعرضا للتغيير رغم أنها أعلاها في معدلات نمو السكان. إلا أن الأحداث الأخيرة التي صاحبت سقوط حكم منجستو واستقلال أرتريا أصبح يشكل عامل اهتزاز في هذا الميزان، هذا علاوة على كونها دولة من أكثر دول الاقتصاديات المنخفضة الدخل انخفاضا - الأمر الذي لا يشكل قوة اقتصادية تساند بها قوتها العسكرية ولا يسمح لها بإنفاق دفاع عال، خاصة بعد ذلك الإنهيار الواقع بفعل أحداث القتال المريرة التي دارت لسنوات طويلة فضلا عن حالة التصحر والجفاف.

ب - ولما كانت السودان والصومال وجيبوتي هي الأقطار الرئيسية في العلاقات العربية - الأثيوبية، فإننا سوف نحلل الميزان العسكري الأثيوبي على ضوء علاقته بالميزان العسكري للأقطار العربية المحتمل المواجهة معها واضعين في الاعتبار انهيار القدرة العسكرية للصومال، فضلا عن ضعف القدرة نفسها للسودان.

ج - وإذا حللنا الميزان في الماضي القريب، لاكتشفنا بسهولة أن أثيوبيا كانت تتفوق تفوقا كبيرا على الأقطار العربية الثلاث المجاورة لها ولكن بوقوع الأحداث الأخيرة تغير

التوازن، ولكن من المتوقع خلال فترة الاستشراف حتى عام ٢٠١٥ أن تتغير تلك الموازين لصالح أثيوبيا وخاصة إذا ما قام نظام الحكم الحالي بالتقارب مع الولايات المتحدة الأميركية وإعطائها المزايا السابقة التي كانت له في عهد هيلاسيلاسي.

هـ – ولكن لو وضعنا في الإعتبار عوامل الجذب / الضعف داخل أثيوبيا التي تنحصر في قدرة اقتصادية محدودة لغاية – ظروف المجاعة – نجاح الثورة الأرترية – فضلا عن القلاقل السياسية الداخلية في إقليم تيجري، كل ذلك يضع قيودا شديدة على قدرة أثيوبيا في استخدام قواتها العسكرية، إذا يصبح المستقبل مرتبطا بالظروف والمتغيرات الدولية والإقليمية الحديثة، وبقدرة أثيوبيا على تحقيق الاستقرار الداخلي وبعض التنمية الداخلية، حتى يمكنها الاستفادة من قدراتها العسكرية – في حالة نموها مرة أخرى – لتحقيق أهدافها الاستراتيجية التوسعية في المنطقة المحيطة بها – وهي الأمور التي يمكن أن تتحقق خلال فترة زمنية قد تصل إلى ربع قرن ما لم تتحسب القيادات للنظم العربية بتنفيذ إجراءات اقتصادية وسياسية وعسكرية تستهدف تنقية الأجواء بين اثيوبيا ودول الجوار المباشر العربية، وعلاوة على سرعة لم تشمل القبائل المتناحرة الصومالية واستعادة الدولة الصومالية لكيانها، فضلا عن دعم تلك الدول العربية لقدرات تمكنها من درء هذه المخاطر المهددة لأمنها الوطني وبالتالي الأمن القومي العربي.



المبحث الرابع

توازن القوى العربي الإسرائيلي

عـــام:

١٨ – قبل أن نعرض لموازين القـوى لجيـوش مصـر والـدول العربيـة وإسـرائيل. ومـا يترتب عليها من توازن قوى إقليمي، يحسن أن نشير إلى ملاحظات أساسية:

أ – إننا وإن كنا نتحدث عن مؤسسة عسكرية عربية، إلا أن الواقع العربـــي المعـاصر لا يؤيد ذلك، فهناك مؤسسات عسكرية متعددة بتعدد الأقطار العربية، ومع ذلـك وبرغـم أن الإشارة إلى "القدرات العربية" لا تعدو أن تكون مسألة افتراضية فقـط، فإنـه مـن المفيـد ومـن منظور تدقيق الأمور بيان القدرات العسكرية لكل قطـر عربـي علـى حـدة ثـم تجميعـها أمـام القدرات الإسرائيلية.

ب – وتنطبـق الملاحظـة ذاتـها علـى إسـرائيل ودول الجـوار الثـلاث (إيـران وتركيـا وأثيوبيا) وعلى رغم من أن كلا من هذه الدول يشكل كيانا منفصلا عن الآخرين، إلا أنه مـن المفيد وضع جيوشهم معا في سلة واحدة لبيان ما يمكن أن يترتب على ذلك من قـوة وفاعليـة ومن مواطن ضعف تبين لنا في النهاية ما يجب اتباعه من سبل ووسـائل للتعـامل مـع هـذه القوى ودرء خطرها.

ج – وبرغم أن كافـة المؤشـرات السياسـية دوليـا وإقليميـا تشـير إلى احتمـالات أكـبر لاستمرار تمسك مصر بنصوص معاهدة السلام مع إسرائيل وما يرتبط بها من اتفاقيات كـامب ديفيد – إلا أنه ينبغي ونحن نتحدث عن القدرات العربية في احتمـــال مواجهتـها لإسـرائيل منفردة أو مجتمعة مع دول الجـوار أن لا تطـرح مـن تلـك القـدرات العربيـة، قـدرات مصـر العسكرية والتي تؤمن بعروبتها والتضامن مع أمتها ضـد تلـك الهجمـة الاسـتعمارية الشرسـة المخططة لتهديد أمن وسلامة الوطن العربي.

د – وتنطبق الملاحظة السابقة أيضا على العراق، برغم كونها تناصب العداء لمجموعة الدول العربية الخليجية ومصر وسوريا، إلا أن هذا الوضع برغم خطورته على أوضاع استقرار وتوحد الأمة العربية ويعرض الأمن القومي لكثير من التهديدات والإنهيار، إلا أننـا نـأمل أن تنتهي هذه الأزمة بشكل أو بآخر حفاظا على كيان وسلامة الوطن العربي وحفاظـا علـى مـا تبقى من القدرات العسكرية للعراق حتى يمكن إضافتها كعنصر مؤيد للقوة العربية في صراعها

مع إسرائيل على المدى المتوسط، وواقع الأمر أن تداعيات الغزو العراقي للكويت ثم تحريرها قد أثرتا على التوازن العربي الإسرائيلي بشكل كبير، إذ أنه أدى إلى:

١ – تخلخل الجبهة الشرقية بانهيار القدرة العسكرية العراقية وتعرض الدولة لحالة شديدة من انهيار البنية الأساسية لها – وبالتالي لم يعد العراق عنصراً فعالاً في ميزان القوة بين دول الطوق المباشر بدعمها وإسرائيل.

٢ – تزايد حجم صفقات السلاح في المنطقة، سواء تلك التي عقدتها الدول العربية الخليجية (شراء بالنقد)، أو التي حصلت عليها إسرائيل – (كهبات ومنح لا ترد) على حد سواء ومن مراجعة تلك الصفقات يتضح لنا أن الصفقات الخليجية كان دافعها الأساسي التحضير لاحتمالات الصدام العسكري بين العراق ودول الخليج (السعودية على رأسها)، وليس من منطلق تعديل ميزان القوة العسكرية بين إسرائيل والعرب، بينما كانت الصفقات الإسرائيلية موجهة كلها لصالح تحقيق تفوق إسرائيل الكمي والنوعي.

٣ – ازدياد التهديدات باستخدام الأسلحة فوق التقليدية التي تتفوق فيه إسرائيل على الدول العربية، في الوقت الذي فقد العراق معظم (إن لم يكن كل) إمكاناته في هذا المجال.

هـ – ويترتب على ما سبق أن دراسة توازن القوى الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط – دون العرض لتوازن القوى المطلق في المنطقة والذي يمتد ليشمل قدرات الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من القوى الدولية الطامعة في الوطن العربي – وهو توازن عسكري بالدرجة الأولى، يقوم على افتراض غير حقيقي الآن: وهو إمكانية الحديث عن جيش عربي واحد في مواجهة جيش الدفاع الإسرائيلي (وهذا حقيقي)، أو قدرات عسكرية لإسرائيل ودول الجوار معاً (وهذا غير حقيقي الآن أو مستقبلاً بعد وضع ضوابط استراتيجية معينة) – ولكننا وضعنا هذه الفرضية (احتمال سيء للوطن العربي) من منطلق، كما أنه من الممكن التوصل إلى جيش دخيل يضم تحالفا بين إسرائيل وجيوش دول الجوار الثلاث إحياء لمعاهدة الحزام المحيط بين إسرائيل وتركيا وأثيوبيا – وان الحديث عن توازن القوى الإقليمية يتضمن وضع كافة القدرات العربية معا في جانب واحد ضد قدرات القوى المعادية.

١٩ – الملاحظات العامة على التحليل الكمي لميزان القوى العربي – الإسرائيلي:

أ – ميزان القوة البرية بين العرب وإسرائيل:

لم يشهد التوازن بين العرب وإسرائيل أي تغير ملحوظ، على الرغم من أن الجزء

الأول من عام ١٩٩٠ شهد اتجاهاً متزايداً لتخفيض أعداد الأفراد في القوات المسلحة وترشيد الإنفاق العسكري العربي، إلا أن الغزو العراقي للكويت أوقف كل تلك المحاولات وأعاد حمى التسليح إلى جيوش الدول العربية، في الوقت الذي استمرت فيه إسرائيل في رفع المستوى الحجمي والكمي لقواتها المسلحة، وعموماً التفوق في صالح العرب ككل كمياً فقط، حتى بإخراج العراق بعد هزيمته العسكرية من حسابات القوة العسكرية بين العرب وإسرائيل.

ب – ميزان القوة الجوية:

من المتوقع أن تحافظ الدول العربية على تفوقها الكمي على إسرائيل، وإن كانت الأخيرة تسعى للحفاظ على تفوقها النوعي عن طريق أعمال التطوير والتحديث لطائراتها وأنظمة الدفاع الجوي وأنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ والطائرات، اعتماداً على عدم وجود تنسيق عربي يعطي التفوق العددي العربي ميزة العمل الجماعي المؤثر.

ج – ميزان القوة البحرية:

١ – تتفوق الدول العربية على إسرائيل في مجال الغواصات والقطع البحرية التقليدية (مدمرات وفرقاطات).

٢ – تتفوق إسرائيل على الدول العربية في مجال زوارق الصواريخ (كماً وكيفاً).

٣ – تعتبر ليبيا أكثر الدول العربية تفوقاً في المجال البحري، إذ إنها الدولة العربية الوحيدة التي تتفوق على إسرائيل منفردة.

٤ – خرجت إسرائيل من عزلتها البحرية بعد فتح قناة السويس ونجاحها في الحصول على قواعد بحرية لها في أثيوبيا وجنوب البحر الأحمر.

د – يمثل عدم وجود أي نشاط للدول العربية في مجال الفضاء عموماً والأقمار الصناعية على وجه الخصوص، خللاً خطيراً في التوازن العسكري بينها وبين إسرائيل.

هـ – تحتفظ إسرائيل بكامل إمكانياتها في مجال أسلحة التدمير الشامل والأسلحة فوق التقليدية، في حين فقد العرب قدرات العراق في هذا المجال. وبذلك تتفوق إسرائيل بشكل خطير في مجال أسلحة التدمير الشامل على العرب.

٢٠ – ويعتبر عام ١٩٩٢/٩١ بمثابة نقطة تحول في مجال التطورات النوعية بين

العرب وإسرائيل حيث تركزت هذه التطورات في المجالات الآتية:[1]

أ – اكتساب صواريخ أرض/أرض بعداً جديداً، عظم من أهميتها وأظهر خطورتها في الصراعات العسكرية بمنطقة الشرق الأوسط، وفي هذا المجال تتفوق إسرائيل على كل الدول.

ب – دخول الصواريخ الموجهة المضادة للصواريخ الأرضية منطقة الشرق الأوسط، حيث استخدمت لأول مرة بنجاح في تاريخ المعارك العسكرية.

ج – اتخذ الاهتمام بالطائرات الهليكوبتر "أباتشي" حصلت إسرائيل مؤخراً – كمنحة أميركية – على ٥٠ طائرة.

د – الاهتمام المتزايد بمكينة قوات المشاة المحملة، مع السعي لزيادة أعداد الدبابات الحديثة في كل من الجيوش العربية وجيش الدفاع الإسرائيلي، وتتمتع إسرائيل بتفوق في هذا المجال على دول الطوق العربية.

هـ إطلاق إسرائيل قمرها الصناعي (أوفيك – ٢)، وتستعد لإطلاق قمرها الثالث.

و – ازدياد التهديد بالستخدام الأسلحة فوق التقليدية وأسلحة الدمار الشامل – تفوق شامل لإسرائيل.

ز – بدء تحول اهتمام الدول الخليجية بأمور التسليح ونظم التجنيد والتدريب، ليس من منطلق تحقيق التوازن مع إسرائيل بقدر التحضير لاحتمالات نشوب صراع مسلح عربي / عربي، أو عربي / إقليمي.

ح – ارتفاع مستوى الصناعات الحربية الإسرائيلية وتمكنها من إضافة العديد من الأسلحة الحديثة المتطورة والمنتجة لإسرائيل إلى قواتها البرية. وعلى الجانب الآخر طورت الهيئة العربية للتسليح (مصر) من إنتاجها، في حين بدأت كل من السعودية والإمارات الدخول في هذا المجال.



---

[1] التقرير الاستراتيجي العربي ٩١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ٩٢.

المبحث الخامس

نظرة مستقبلية

الخطوط العامة للتوجه الاستراتيجي العربي نحو دول الجوار الجغرافي: [1]

٢١ – إن تعامل الوطن العربي في ذاته هو الأساس والمنطق لا "تعامل مع دول الجوار الجغرافي" فبدون توافر شروط الخروج من حالة التجزئة – فإنه مع أخذ عامل الزمن في الاعتبار سيفقد حقيقة كونه وطناً يضم شعباً في داخله خصائص أمة ترغب في إنشاء دولتها الموحدة المستقلة، ولعل هذه هي نقطة البداية لأي تعامل بين الوطن العربي والعالم الخارجي بما فيه دول الجوار الجغرافي، ولكن في هذه الحالة علينا إبراز وتسليط الأضواء على خصائص جوهرية تسترعي الانتباه من صانعي السياسة العرب:

أولهما: أنه وإن كانت الأبعاد المختلفة التي سبق الإشارة اليها في المبحث الثالث، تدفع إلى وجود مناخ تخاصمي بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي الرئيسية، إلا أن هناك روابط تاريخية وجغرافية وثقافية قد تكونت عبر التاريخ، ومن ثم تفتح باباً للتعاون إن لم يكن وقف العداء.

وثانيهما: أن هذه الدول، مثل الوطن العربي، تنتمي إلى العالم الثالث بكل مشاكله ومآسيه ورغباته وطموحاته في التقدم وتجاوز التخلف – وإذا كان ذلك أحياناً أحد أسباب الخصام والعداء فإنه يمكن أن يخلق أهدافاً مشتركة تتشكل في السعي نحو الاستقلال والرغبة الأكيدة في التنمية.

وثالثاً: إن التناقضات بين الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي الرئيسية تحدث في ظل تناقض رئيسي آخر أكثر أهمية منها مجتمعة: وهو التناقض العربي الصهيوني والذي تصبح كل التناقضات الأخرى بجواره ثانوية، وأن إسرائيل ذاتها لا تكف أبداً عن محاولة بناء أو تعزيز تحالفات علنية أو ضمنية مع كل من تركيا وإيران وأثيوبيا أيا كانت النظم السياسية التي تحكم هذه الدول (سلفية دينية في إيران / علمانية في تركيا / ماركسية في أثيوبيا) أو أياً كانت توجهات هذه النظم بالعداء المعلن لها أو الوفاق معها.

٢٢ – وانطلاقاً من هذه الخصائص الثلاث: فإن الخطوط العامة للتوجه العربي نحو

---

[1] العرب ودول الجوار الجغرافي، د. عبد المنعم سعيد، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧.

دول الجوار الجغرافي، إضافة إلى تصحيح موازين القوى والخروج من حالة التجزئة كحد أدنى تكون على الوجه التالي:

أ - أنه في ظل التحديد العربي للتناقض العربي الصهيوني كأولوية في مصاف استراتيجياته المستقبلية، فلا بد من السعي إلى جعل التناقضات العربية مع دول الجوار الجغرافي عند حدها الأدنى حتى يمكن التفرغ للجبهة الرئيسية مع إسرائيل، إضافة إلى منع هذه الدول من التحالف مع إسرائيل، مع دفعها إلى تقليص علاقاتها معها إلى الحد الأدنى الممكن.

ب - استثمار العلاقات التاريخية والجغرافية والثقافية والدينية مع دول الجوار الجغرافي بشكل صحي، بحيث يمكن تحويل هذه العلاقات من علاقات تناقض إلى حياد وإن أمكن علاقات إيجابية لمصلحة الطرفين.

ج - بناء جبهة متماسكة مع دول العالم الثالث، تشترك فيها دول الجوار الجغرافي بشكل فعال حول الموقف العربي من الصراع العربي / الإسرائيلي.

د - العمل على سرعة دعم العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والدينية مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية.

هـ - التعامل السياسي المصلحي مع إيران وتركيا، مع توثيق وتوسيع دائرة التعامل مع العالم الإسلامي.

٢٣ - العرب وتركيا:

منذ منتصف السبعينات وتدريجياً حتى أواخر الثمانينات أخذت تركيا في إقامة علاقات تعاونية كثيفة مع الأقطار العربية (السعودية، مصر، العراق، ليبيا) وتهدف هذه العلاقات إلى الرغبة في فتح أسواق جديدة للمنتجات التركية، محاولة جذب الوطن العربي لتأييدها في صراعاتها الخارجية وخاصة مع اليونان فيما يتعلق ببحر إيجه وقبرص ومحاولة إعطاء وجه إسلامي للسياسة التركية الخارجية برغم أن توجهاتها ترتبط بسياسة الدول الأوروبية والأطلسية ومحافظتها على علاقاتها الوثيقة مع إسرائيل. وإزاء هذه الأهداف فإنه على السياسة العربية أن تستثمر المناخ الهادىء نسبياً والتعاوني الحالي في العلاقات العربية / التركية من أجل تحقيق هدفين رئيسيين:

١ - منع إقامة تحالف إقليمي بين تركيا وإسرائيل أو إحياء التحالف القديم بينهما والعمل على تقليص العلاقات بينهما إلى أدنى حد ممكن.

٢ – منع الولايات المتحدة الأميركية من استخدام قواعدها العسكرية في تركيا لإمداد إسرائيل بالسلاح خلال فترة الصراع المسلح معها أو كنقطة انطلاق عسكري للاشتراك في القتال مع إسرائيل.

وهناك أهداف ثانوية أخرى أهمها: تكييف السياسة العربية تجاه تركيا بمزيد من التعاون في حالة اقترابها من الموقف العربي أو إثارة المشكلات لها في حالة تعاونها مع إسرائيل، وفي حالة تقليص تركيا لعلاقاتها مع إسرائيل وغي حالة التزامها بالوقوف على الحياد في حالة أي صراع عربي – إسرائيلي فإنه قد يكون من المناسب، تنمية العلاقات الاقتصادية على أساس فائدة متبادلة وعلى أسس تجارية / تنمية العلاقات السياسية بتأييد الموقف التركي في قبرص / عدم إثارة موضوع استيلاء تركيا على لواء الإسكندرونة السوري، مع مناقشة مشكلة مياه نهري الفرات ودجلة، وعلى المدى المتوسط يمكن حل هذه المشكلة من خلال مؤتمر متعدد الأطراف أو تحكيم دولي أو إقامة منظمة إقليمية فرعية لتنظيم توزيع المياه، وفي هذه الحالة وطبقاً لتطور العلاقات إلى الأحسن يمكن عقد اتفاقيات تعاون استراتيجي بين العرب وتركيا تستهدف مناصرة تركيا لموقف العرب عند التصارع عسكرياً مع إسرائيل.

٢٤ – العرب وإيران:

إعتبار الهدف الاستراتيجي العربي الصحيح هو تهدئة التناقض العربي – الإيراني بما يكفل حماية المصالح الأساسية للطرفين – على أن يتم التعبير عن ذلك بقوة إعلامياً وسياسياً واقتصادياً – ومن المفيد في هذه الظروف المعقدة، مد يد المساعدة اقتصادياً إلى إيران من منطلق تقويته في حالة جنوحه للسلام والتخلي عن أطماعه، وبالتتبع الدقيق للظروف الداخلية والخارجية لإيران يجب أن تحاول الأمة العربية دائماً استيعاب واحتواء إيران وضمه إلى صفوفها كقوة مضافة إلى القدرات العربية في نضالها مع الصهيونية العالمية مع كسر حلقة التعاون الفني العسكري بين إيران وإسرائيل وفصم هذه العلاقة وهذا يفرض تعاوناً استراتيجياً – بحدود وقيود من الدول العربية – بين العرب وإيران حتى لا يجنح النظام الإيراني عند احساسه بالقوة إلى مناهضة العرب مرة أخرى.

٢٥ – العرب وأثيوبيا:

رغم عناصر التهديد الذي تمثله إسرائيل، فإن هناك العديد من الفرص المتاحة للوطن العربي في التعامل معها تصلح لبناء استراتيجية عربية تبحث عن تهدئة إمكانات الصراع مع أثيوبيا وفك علاقاتها مع إسرائيل، نوجز أهمها في:

أ – استغلال الصلات التاريخية ذات الطابع الإيجابي بين مصر وأثيوبيا (علاقات الكنيسة القبطية المصرية بالشعب المسيحي الأثيوبي، علاوة على الصلات الإسلامية بين الشعب العربي المسلم والمسلمين هناك) أي العلاقات الدينية، وهناك المشاركة في منظمة الوحدة الأفريقية وباقي منظمات العالم الثالث، الأمر الذي يخلق مصالح مشتركة بين الطرفين.

ب – وهناك رابطة النيل كمصدر تواصل وتنسيق وتعاون لصالح التنمية الزراعية والاقتصادية لكل دول حوض النيل.

ج – ومن كون أثيوبيا دولة ذات إمكانات محدودة عسكرياً واقتصادياً وتعاني حالياً من مشكلات داخلية واقتصادية حادة، فإنه يمكن للأقطار العربية أن تستغلها في المساومة والضغط على النظام الأثيوبي بحيث يكف عن عدائه للأقطار العربية ويمتنع عن تحالفه غير المعلن مع إسرائيل، بالوسائل التالية:

١ – تقديم المعونات المادية والاقتصادية عربياً بأسبقية أولى عن باقي الدول الأفريقية.

٢ – تقديم الخبرات الفنية في مجالات الزراعة والتجارة والصناعة لأثيوبيا بدلاً من إسرائيل.

٣ – التلويح بالعمل على التوفيق بين أثيوبيا وقيادة حركة التحرير الأرترية لتخفيف الضغط العسكري والاقتصادي على النظام الأثيوبي الحالي المعتدل.

٤ – سرعة تنقية الخلافات مع النظام الحاكم بالسودان مع سرعة دعم السودان – عسكرياً واقتصادياً – لسرعة إنهاء مشكلة جون غارنغ سلماً كانت الوسيلة أم حرباً، وبذلك بالدعم الكامل للقوات المسلحة السودانية.

٥ – العمل على سرعة إنهاء الخلاف القبلي بالصومال مع العمل إلى استعادة كيان الدولة ودعمها اقتصادياً وعسكرياً.

٦ – إنشاء وتنمية هيئة استغلال الطاقات والقدرات الاقتصادية للبحر الأحمر، مع إشراك أثيوبيا في هذه المؤسسة لجني جزء من ثمار الخامات الاستراتيجية (معادن نفيسة، بترول، مواد خام استراتيجية).

الخاتمــة

يشد انتباهنا عبارة ظهرت في بدء هذا العام أطلقها تيـد تـيرنر صـاحب (سـي إن إن) باعتباره رجل العام تقول: "إما أن تقود أو تُقاد أو تتنحى عن الطريق".

* إن استقراء الأحداث يؤكد أن عقد التسعينات شعاره الاختيار، بل أن الكثـير مـن الشعوب تعيش بشدة "مخاض الاختيار" ويخشى على ضعاف البنية من تعرضهم (لإجــهاض الاختيار)، ولعــل مسـاحة الاختيـار الكبـيرة تفسـر السـيولة الملحوظـة علـى العـالم الآن لأن الاختيار يعني اهتزاز الثوابت التي قد يتم استبقاء بعضها عن البعض الآخر.

* وقد يجعلنا ذلك أيضاً نفهم (لوغاريتمات) التكتل والتفتت الذي يجري أمام أعيننا – ويجعلنا نتعجب من الاختيار المرحلي الخاطىء الـذي يمارسـه الضعفـاء فـيزدادون ضعفـاً بتفتت كياناتهم ونعجب بالاختيار المستقبلي الصائب الذي تمارسـه كيانـات أقـوى بتكتلـها فتزداد قوة.

* لقد تسببت السيولة العربية الحالية في جعل العروبة نفسها موضع اختيار، فإن لم نتمسك بها فستذوب بصورة أو بأخرى في الصيغة الشـرق أوسـطية، وسـيكون دور الغفلـة في ذلك أكثر بكثير من دور المؤامرة.

* ولكـن علـى مـن يريـدون الحفـاظ علـى العروبـة بدولهـا وكياناتـها، وعلـى الثقـة والحضارة الإسلامية العربية نفسها، أن يعملوا من جديد على صياغة حلم عربي – كوكبي: يستجيب بعقلانية وانفتاح للمتغيرات الفاعلة في عـالم اليـوم والغـد، وقـد تكـون هـذه مهمـة صعبة يعيقها الكثير من العقبات والشروخ التي حدثت واستحدثت في الفـترة الأخـيرة، وكنـا في زمن يجب أن نفرق فيه بين الصعب والمستحيل وإلا فعلينا كعرف أن نتنحى عن الطريق.

* ومجالات التعاون الإقليمي واسعة وعديدة في إطار سلام عادل:

١ – أولى مراحلها، البحث الجاد عن قضيــة الحـد مـن التسـلح مـن منطلـق تحقيـق توازن أمني لدول المنطقة جميعاً (كماً وكيفاً)، بما يضمن أمن الجميـع دون اسـتثناء أو مزيـة تعطى لدولة بعينها.

٢ – مناقشة أطر علاقات اقتصادية وتجارية.

٣ – مجـالات تعـاون تتصـل بـالموارد الطبيعيـة وتنميتـها وبطاقـة تقليديـة وجديــدة ومتجددة.

٤ – مع حل مشاكل البيئة براً وبحراً وماء.

في مجملها تشكل أعمالاً إقليمية مترابطة ومتكاملة، تقوم على الحاجات المشتركة ونقاط التلاقي لا نقاط التفرق، وعلى السعي المشترك إقليمياً بما يحقق منافع مشتركة أو متبادلة، ويحفظ الحقوق المشروعة، وهي حقوق أساسها انعقاد الإرادة السياسية على القبول بها، وعلى أساس من حسن النوايا.

* ولكن وفي الوقت نفسه إذا أقفل ذلك الباب تماماً (أعني التعاون الإقليمي) لأصبح خيار الحرب متاحاً كأسلوب اضطراري لنظم الحكم الإسرائيلي - وذلك لأخذ مزيد من الأرض والمياه اللازمين لبقائها ولتنمية مجتمعها، ولتوفير حاجاتها الزراعية والصناعية والسياحية والأمنية، فضلاً عن تلبية حاجات المهاجرين اليهود الجدد!

وإذا كان العالم الآن يمر بفترة من أدق فترات تطوره عبر التاريخ الحديث والمعاصر، فإما أن يتجه إلى الاستقرار في ظل الموازين والعلاقات الجديدة، أو إلى الاهتزاز والتردي في ظل التحديات المتصاعدة.

فإن الشرق الأوسط بالدرجة نفسها يجتاز المخاض العسير، فأما أن يولد شرق أوسط جديد ينمو أمنه واستقراره ورفاهيته مع بزوغ السلام العادل أو يوأد هذا المولود وتشتعل الحروب.



التعقيب:

- د. عبد الله الجاسر

- برنارد زيمارون

"الماء والأمن المائي"، إذا كان باستطاعتي استخدام هذا المصطلح. الحقيقة إضافة إلى ما قاله أستاذنا العزيز كنت أود أن يكون هناك إحصائيات عن واقع الأمن المائي في الوطن العربي، هناك أزمة خطيرة جدا في نقص المياه في العالم العربي وهناك دراسات كثيرة متخصصة ولست بمتخصص في هذا المجال، كنت أود أن يكون هناك إحصائيات وأرقام تبرز نواحي النقص في هذا الجانب لكنني أقدر للإستاذ المحاضر الطرح فقد تناوله من جهة واحدة فقط أو من جهتين سياسية واقتصادية وفي الواقع أكثر من سياسية هي حرب اقتصادية، تغير المفهوم القديم لعرض الأحداث. العالم العربي الآن أمام حرب اقتصادية أكثر منها سياسية والحقيقة في الماضي كانت أجهزة الاستخبارات تحاول أن تجمع معلومات عن الأنظمة السياسية في العالم. الآن صراحة أجهزة الأخبار سخرت أكثر من ٧٥ إلى ٨٠٪ من جهدها لجمع المعلومات الاقتصادية عن الشركات وعن رجال الأعمال. إن كنت رجل أعمال فهناك جاسوس وراءك. بمعنى التعرف على حجم العمل الاقتصادي فهي الحرب التي ستكون وهو مدار الصراعات المستقبلية سواء في العالم العربي أو مع العالم.

تطرق السيد المحاضر إلى السلوك الأميركي وأعتقد أنه ليس فقط السلوك الأميركي بل السلوك الغربي بصفة عامة وهدفهم كما قال الأمن الجماعي الغذائي وهذه حرب اقتصادية لمصلحة العالم العربي أو أي أي عالم آخر أن يعتمد اعتمادا كليا اقتصاديا على الدول المصدرة وأن يكون أمنه الغذائي المحلي لا يفي بالحاجة وبالتالي، العملية ليست سياسية بل اقتصادية بحتة وسنرى في هذا المجال الكثير من الاحتكارات الاقتصادية المعينة وإذا كانت الدول العربية تعمل بمفردها فهذا في رأيي عار كبير وذنب على الدول العربية بأكملها يفترض أن يكون هناك تنسيق وتعاون بالذات في المجال الأمني، وأعتقد صراحة كما أن الدول العربية قامت بقطع البترول في أثناء الأزمات سيأتي يوم من الأيام بأن يستخدم الماء أيضاً كما استخدم البترول بل إن الماء أهم بكثير من البترول. على أي حال كانت في الحقيقة محاضرة شيقة وكنت أتمنى لبعض المتخصصين أيضاً أن يتلقوا كثيراً من الإحصائيات. ولكن نعدكم بأن يقدم المركز عن هذا الموضوع الحساس بالذات دراسات في هذا الجانب. لا شك أنه تطرق إلى ثلاث دول تحاصر العالم العربي تركيا وإيران وإسرائيل وهي تتحكم في مصادر مياه

حساسة جدا. وأيضا أغفل أن هناك شحا في بعض الدول مثل الخليج وتعتمد الدول الخليجية اعتمادا أكثر على تحلية المياه وتعلمون كم من التكلفة المالية التي تتطلب تحلية هذه المياه لكي تصبح صالحة للشرب وهذه أيضا عامل اقتصادي مدمر وإذا استخدمت هذه الأموال لتحلية المياه فهناك الشح وهناك الخناق المائي وكيف نخلق أمن مائي مستقبلي واهتمامنا بهذا الموضوع في الحقيقة اهتمام جدي ويجب أن ينبري المتخصصون في هذا المجال ويعطوه مزيدا من الدراسة لتحقيق الأمن العربي الكامل. وشكرا.

وأشكر الدكتور عبد الفتاح على هذه المحاضرة القيمة ونشاركه أيضا الرأي في أسفنا الشديد لغياب بعض المحاضرين من المغرب العربي، لأن المغرب العربي جزء عزيز من الوطن العربي ويهمنا الحقيقة أن يكونوا حاضرين، لكن أعتقد أن في محاضرته شرح واقع الحال بين دول المغرب العربي. الحقيقة تعليقي في نقطة واحدة نظرا لضيق الوقت وهو ما قاله في آخر محاضرته أنه لا يمكن للعالم العربي ولا للشرق العربي أن يعمل معا سواء في المجالات السياسية أو الاقتصادية إلا بتعاون وثيق وترابط وبدأها المغرب العربي بتأسيس مجلس التعاون فيما بينهم.

تحدث المحاضر عن الفوارق الثقافية والحضارية بين دول المغرب العربي وهذا شيء طبيعي. أعتقد أن مهمة مثل هذه الهيئة أو المنظمة أو المجلس أن يخلق التقارب والتماثل فإما بين الأنظمة المحلية بين بعضها البعض أو ما بين الشعوب داخل منطقة العالم العربي. تحدث أيضا عن الشريك الأوروبي، أعتقد أنه مهم جدا وهي تجربتنا في مجلس التعاون الخليجي أيضا التوجه إلى أوروبا بمجموعة واحدة وبرؤيا مشتركة مهم جدا. أنا كنت أتمنى أن يكون على المستوى العربي بأكمله وأعتقد أن هذه الكيانات داخل الوطن العربي إذا تجمعت فيمكن صهرها بطريقة أو بأخرى وخلق التقارب والتماثل بينها اقتصاديا وسياسيا. الحقيقة كما قال هناك ضغوط خارجية وهناك ديون وكل الاراء التي عرضها موجودة في العالم العربي وموجودة في أكثر الدول النامية. تعليقي هو أنه باتحاد دول المغرب العربي في تجمع واحد سيذلل الكثير من الصعوبات الاقتصادية والسياسية داخل العالم العربي ومع العالم الخارجي. أشكر له هذه المحاضرة القيمة ونتمنى أن نلتقي به في محاضرات أخرى. وشكرا.

التعقيب الثاني – برنارد زيمارون:

سأحاول أن أختصر مداخلتي ولكنني سأكون مسرورا أن أتحدث لاحقا مع الذين يرغبون بالحصول على تفاصيل إضافية.

لقد اندهشت بما قاله اللـواء الركـن سـعيد فـاضل حسـن والسـفير سـيف بـن شـاهل المسكري، وفعلاً يجب محاولة تقديم مبادرة ملموسة وإطلاقها في المنطقة لتحقيق السلام. وإلا فإننا مقبلون على أحداث دراماتيكية. وأتساءل هنـا لمـاذا لا نـأخذ مـا يمكـن اعتبـاره منبعـاً للصراع ونجعل منه منبعاً للسلام؟

هذه كانت فكرة شومان عندما كان الفحم والحديد يمثلان القوة العسكرية منـذ حـوالي الخمسين سنة أي عندما كانت مخاطر نشوب حرب لا تزال تخيم فوق أوروبا ومع ذلك فإن فرنسا وألمانيا ودول البونيليكس وإيطاليا قد بدأوا بمرحلة جديدة وكانت هذه المرحلة انطلاقة المجموعة الأوروبية.

من هذا المنطلق فإنني أقترح التفكير بإنشاء مجموعة إقليمية للماء تضـم الـدول السـت المعنية مباشرة ويتم ذلك تحت وصاية عالمية أو تحت وصاية الدول المشاركة أي تركيـا الـتي تملك الينابيع وسوريا ولبنـان والأردن وفلسـطين وإسـرائيل علـى أن يكـون مسـتوى التمثيـل السياسي متساوياً. ومن المهم جـداً عـدم تمييـع هـذا المقـترح والتلـهي بـالحديث عـن أشيـاء اقتصادية وتقنية لأن هذه الأمور تناقش على المستوى السياسي مثلما تم سابقاً مناقشة دسـتور السوق الأوروبية المشتركة.

لقد اشتركت منذ عدة أيام في مؤتمر عقد في زيوريخ وكان يفترض أن يعقـد في القـدس ولكن تم تغيير المكان لأسباب سياسية، ولاحظت أن الإسرائيليين والفلسطينيين كانوا ممثلين في المؤتمر ومتساويين في المناقشات. ولهذا فإن اقتراحي الذي قدمته هو بداية للمباشرة بالعمل في قطاع حيوي وبذلك نكون قد ساهمنا في تغيير نمط التفكـير السـائد في المنطقـة. فالحكومـة الإسرائيلية الجديدة لم تسمح لنفسها بالتفكير بوجود حل شامل رغم أنه كـان مـن المفـترض بها إعطاء مقترحات لحل شامل علماً أن تحقيق هذه الأمور سيدفع بالمجموعة الأوروبيـة لأن تكون أول المتحمسين لمد يد العون لمجموعة الشرق الأوسط وستقدم لها كل ما يلزم.

وطبعاً إذا رفضت إسرائيل الانخراط في حلول شاملـة وعلـى كافـة المسـتويات فـإن لا شيء يمنع الدول الخمس المتبقية من إقامة سوق مشتركة. لقد تكلمـت منـذ فـترة مـع سـفير تركيا في بروكسل حول موضوع المياه فقال لي: لقد اقترحنا منـذ عـدة سـنوات إنشـاء خطـين للماء. الأول يصل إلى الإمارات العربية المتحدة والآخر إلى الأردن وفلسـطين وإسـرائيل ولكـن هذا المقترح لم يتحقق بسبب الحروب التي نشبت. والمقترح ما زال قابلاً للتفاوض ولكن الأهم من ذلك الآن هو إيجاد اقتراح سياسي لتحقيق السلام.

المناقشـــات

السؤال الأول:

الحقيقة التدخل الذي تفضلت به كان جد هام وتابعته بكل اهتمـام. خـلال حديثـك نتج عندي سؤالان:

السؤال الأول: لماذا ذكرت إيران؟. قلت أن يتعـامل دول الخليـج مـع إيـران بغـض النظر عن نظامها السياسي ان هذا لا يهمكم المهم التعاون مع إيران. هذا هل يـا تـرى يمكـن أن ينطبق على العراق أم لا؟

السؤال الثاني: أنك لما تحدثت عن الغطاء الأمني بالنسبة للخليج ذكرت أنـه يمكـن لإيران أن تشارك في الأمن بالنسبة للخليج مع العراق وتركيا وحتـى الهنـد وباكسـتان وقلـت غطار عربي لم تحدد مع أن دول الخليج مرتبطة بالبيـان الثمـاني مـع مصـر وسـوريا فلمـاذا أغفل الدور المصري والسوري؟ لـماذا قيـل عربـي بينمـا الإيرانـي قيـل الإيرانـي والباكسـتاني والتركي والهندي بينما بالنسبة لمصر وسوريا قيل العربي. أرجو التوضيح وأشكرك مرة ثانيـة خاصة الأسلوب الذي طرحت فيه فهو مشجع ويدعو لتفكير آخر للإخوة في مجلس التعاون. وشكراً.

السؤال الثاني – السيد فريد عبد المجيد مدير مركز الدراسات العربي في لندن:

سعادة الرئيس، جاء في تعقيب للأستاذ شارل هنري أنـه يقـترح حـلاً لقضيـة الميـاه بتشكيل هيئة من بعض الدول العربية وإسرائيل وتركيا ونود أن نوضح لأصدقائنـا الأوروبيـين إذ نعتمد بين الأصدقاء الاخوة الأوروبيين:

١ – أن إسرائيل ما زالت تحتل أرضاً عربية وما زالت لها أطماع في الأرض العربيـة. والمفروض أن أوروبا كأسبقية أولى تعاوننا في رفع هذا الاحتلال قبـل أن تقـترح موضـوع حـل لقضية المياه إذ أن إسرائيل تحاول بدء المباحثات المتعددة مثل قضية المياه قبل الانتـهاء مـن القضايا الثنائية فيما يخص باحتلالها للأرض العربية.

٢ – تركيا تحاول بمشروع أنـابيب السـلام كمـا تسـمي المشـروع أنـها تقيم مشروعـاً استثمارياً تركياً لوصل المياه بمعاونة رؤوس أموال خليجيـة كمـا تتصورهـا لتوصيـل الميـاه إلى الدول العربية كما تقول وإنما في تفاصل المشروع كما اطلعت عليه مارة بإسرائيل.

سيدي الرئيس، فقط أود أن أبرز هاتين النقطتين إلى الاخـوة الأوروبيـين الذيـن معنـا

ليكونوا في حل مشاكلنا الرئيسية. وشكراً.

السؤال الثالث:

هناك مشاريع والمشكلة هي عدم تنفيذ هذه المشاريع وفي حالة ما إذا نفذت فليست هناك صيانة أو دعم لتلك المشاريع. إذاً كيف نخرج من هذا الشكل أي التنفيذ والصيانة؟ فإذا أعطيت لنا الفرصة لتحقيق المشروعات وصيانتها فهذا سوف يساعد المغرب العربي على التقدم بشكل أيجابي ولكن ما دمنا مقيدين بهذين السببين فالأمر سيبقى على حاله.



الجلسة الثامنة

نحو توازن إقليمي جديد في منطقة البحر المتوسط

الرئيس:

الاستاذ الدكتور مفيد شهاب

رئيس الشؤون العربية والأمن القومي بمجلس الشورى المصري

أوراق الجلسة:

١ - ميشيل جوبير:

هل يمكن التحدث عن نظام عالمي جديد قيد التطبيق؟

٢ - أ. د. أحمد يوسف أحمد

النظام الإقليمي الجديد في العالم العربي في ظل النظام الدولي الجديد.

٣ - د. ممدوح حامد عطية

أثر الإحتكار السلاح النووي الإسرائيلي على الاستقرار داخل المنطقة العربية.

٤ - أ. د. مفيد محمد شهاب

نحو مفهوم واقعي للأمن القومي العربي.

هل يمكن التحدث عن نظام عالمي جديد قيد التطبيق؟

"ملخص باللغة العربية حيث قدم باللغة الفرنسية"

السيد ميشيل جوبير

وزير خارجية فرنسا الأسبق

سأحاول معالجة الموضوع الذي اقترحه عليّ والذي قبلته بدون تردد ولو كنت متردداً لتساءلت عن النظام العالمي الجديد؟ ولكن لنكن متسامحين ولنتحدث عنه.

باعتقادي في كل دولكم كما في بلدي عندما نريد أن نعطي انطباعاً أننا نفصل شيئاً على المستوى السياسي، وعندما نكون غير حذرين فإننا نتكلم عن التغيير. وبما أن هذا قد يتطلب محاسبة لذا فإن علينا التحدث عن المواضيع التي تشبه قليلاً عملية التغيير وهذا بحد ذاته صعب.

والملاحظ أننا في الخطاب السياسي نستخدم كلمتين هما دائماً الأكثر إساءة سواء في لغتنا أو في لغتكم. الكلمة الأولى هي صفة "الآخر" أي الشرح الآخر أو السياسة الأخرى أو التصرف الآخر. وهذا لا يعني شيئاً للرأي العام المراقب بشكل جيد لأنه عندما يسمع ذلك لا يطلب أي شرح عن هوية "الآخر". ولكن الرأي العام يصبح سعيداً ويحقق سمو نشوته لو تكلمنا معه عن "الجديد"، مثل النظام الجديد أو السياسة الجديدة أو الأغلبية الجديدة. فهذا كله شيء جديد. علماً أنني لا أعرف تعابير أخرى أكثر من كلمات: تغيير، وآخر، وجديد.

وبكل أسف أؤكد أن هذه التعابير سارية وبشكل جيد في النظام الدولي الذي يشغل اهتمامنا. لقد سبق أن لاحظنا خلال فترة ما أن كل شيء لم يكن واضحاً عن النظام العالمي الجديد حتى في ذهنية المؤسسين لهذه الفكرة. فرئيس الولايات المتحدة الأميركية جورج بوش تخلى عن هذه الفكرة السحرية عندما أغارت قواته على الشعب العراقي. ويبدو أن الجيش الأميركي لا يلام عندما لا يصوب نيرانه بشكل دقيق لأن تكتيكه واستراتيجيته تقضيان بعدم التصويب بل بسحق وتدمير ومحو كل شيء وهذا أمر سهل التنفيذ. باختصار نقول إن ذلك سيفتح الطريق لبناء نظام عالمي جديد ولكن ذلك لم يكن سوى تبرير للتدمير الذي مارسه، ومع ذلك فإنني أنا اليوم استعمل التعبير نفسه أي النظام العالمي الجديد. وأسجل هنا أن الرئيس بوش كان حذراً أكثر مني فلم يستعمل هذا التعبير لوقت طويل بل ردده مرة أو مرتين.كما أن وزير خارجيته جيمس بيكر لم يستخدمه كثيراً وبذلك فإنهما قد تصرفا بلباقة.

أياً تكن نسبة الإفادة من الظروف. فكان يجب على المنظرين للنظام الجديد أن يقولوا شيئاً لا أن يظهروا القوة وعدم الانشراح لما يجري في المناطق التي كانت مستعمرة تاريخياً. لقد تدخلوا عسكرياً وكان عليهم تمويه العملية. لقد أطلقوا نيرانهم ومن ثم اكتشفوا وجود الأمم المتحدة فلجأوا اليها لتغطية ما سيفعلون علماً أن وجود قوى حليفة كان يستدعي إعلان ما سيحصل.

إن النظام العالمي الجديد لا يعني التهور الكبير رغم الغموض الذي يكتنفه والشبيه إلى حد كبير بالغموض الذي يكتنف القانون الدولي، لهذا فإن المطلوب وبالدرجة الأولى تحديد ملامح النظام الدولي وصياغة القانون الدولي بشكل واضح. إن مقولة النظام الدولي استخدمت كتغطية لعملية "عاصفة الصحراء" أما ما تبع عملية "عاصفة الصحراء" فلم يكن بحاجة إلى تغطية، وأعني بذلك تكريس الديمقراطية في الكويت، رغم أن هذا النظام لم يطبق كما سبق ووعدوا بذلك.

والغريب أن استخدام تعبير النظام الدولي ما زال قائماً، والأغرب أن البعض يقتنع بالنظام العالمي الجديد بينما أنا غير مقتنع ولم أقتنع منذ البدء لسببين:

السبب الأول: لقد لقي مفهوم النظام الدولي الجديد قبولاً لدى الكثيرين لأنه يندرج في خانة ما يتمنون، فالنظام الدولي الجديد هو الشكل الأنيق للوصاية الأميركية. ويجب أن نعلم أن دولاً ولا أقول شعوباً تكيفت مع هذا الطرح لأسباب ومنافع تهمها، والوصاية الأميركية أثبتت ذلك عبر وسائل الإعلام إلى حد أن العالم بات يعرف النظام الجديد. وتم ذلك بالتواطؤ مع عدة دول.

وأحياناً أطرح على نفسي سؤالاً أساسياً فأقول:

يستطيع المسلمون أن يكون لديهم وجهات نظر مختلفة ولكن القضية هي معرفة ما إذا كانت المنطقة الإسلامية الممتدة من الأطلسي حتى بحر الصين ستكون تحت الوصاية والرقابة؟ فإذا قالوا نعم سأقول إنهم يمتلكون الجرأة ليقولوا نعم وهذا شيء جيد أن يقولوا نعم. وإذا لم يجاوبوا فكأنهم قالوا نعم... وإذا قالوا لا فهذا أمر آخر. إذاً في هذه المنطقة هناك من سيقول نعم وهناك من لن يجاوب وفي كل الحالات فإن الولايات المتحدة الأميركية ستقول عنهم نعم.

باسم النظام العالمي الجديد تمت نجدة بعض الناس ولكن النظام العالمي الجديد لا يستطيع أن يفعل شيئاً للشعب العراقي الذي طحنته القذائف. ولا يستطيع أن يفعل شيئاً

لبعض الكويتيين. ومرة أخرى فقد أفقدتنا الدعاية قدرتنا على الحكم فيما يتعلق بهذه القضية. ولماذا؟ لأن العالم العربي والإسلامي خاضع للوصاية الأميركية منذ العام ١٩٤٥، وكل مشكلة الولايات المتحدة الأميركية معرفة ما إذا كان المطلوب تدخلهم المباشر لحماية مصالحهم أو تدخلهم المباشر. مباشرة أي كدولة وجيش وغير مباشرة أي عبر الشركات الأميركية. ومشكلة الأميركية كانت أيضاً معرفة من سينوب عنهم في حال عدم تدخلهم؟

لقد كان شاه إيران هو مندوبهم ومع ذلك فقد تخلوا عنه وتركوه يسقط. وهذا طبعاً شأنهم، ومن ثم جاء السيد صدام حسين الذي كان جيداً بالنسبة لهم، فرمى بنفسه على إيران واستدرك لاحقاً أن الفريسة أكبر من أن تهضم. ودارت الحرب ثماني سنوات دون أن يتحرك سعر النفط واستغلت الولايات المتحدة هذه المناسبة فباعت الأسلحة إلى كل القوى في المنطقة وفي كل الاتجاهات. ومن ثم جاء العام ١٩٩٠ ودخل صدام حسين إلى الكويت واضعاً نفسه في موقع غير متوازن، أو دفعوه إلى ذلك، فالتاريخ سيكشف الحقيقة لاحقاً، وتدخلت الولايات المتحدة الأميركية لأنها لا تستطيع إلا أن تتدخل طبعاً وكأن أي شيء لم يحدث.

إن أميركا تعتمد دائماً نفس المخطط وهو معرفة كيف ستفرض الأوضاع التي تتمناها؟ وكيف ستسوى الاتجاهات المضادة، أو كيف ستستفيد من الاتجاهات المضادة في هذه المنطقة لكي تكون كما قال عاهل المغرب: مطمئنة إلى ديمومة حضورها ومنافعها، وكأن شيئاً لم يحدث إذا كان هذا هو النظام الجديد فأنا لن أسير به ولكنني أفهم سبب موافقة المملكة العربية السعودية عليه لأنه يخدم مصالحها ولأنها لا تستطيع ولن تستطيع أن تفعل عكس ذلك. فالسعودية غير قادرة على أن تكون المندوب الأميركي في فرض هذا النظام في المنطقة. وللكشف إبّان حرب الهند الصينية عندما استقبل الجنرال شارل ديغول وزير خارجية أميركا الأسبق هنري كيسنجر.

قال الجنرال ديغول لكيسنجر: يجب عليكم إقرار السلام في الهند الصينية، يجب إنهاء هذه القضية، فأجاب كيسنجر: نعم معك حق ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك لأننا خسرنا ما كان لنا في مناطق أخرى. فرد الجنرال: في أية مناطق مثلاً. فقال كيسنجر: في الشرق الأوسط. فقال الجنرال: هذا جيد أن هناك منطقة أو شخصاً في العالم لا يعترف بحضوركم.

انظروا اليوم من يعترف بوجودهم؟ حتى صدام حسين مستعد لاستقبال وفد أميركي لكي يقر النظام الدولي.

السبب الثاني: الذي أراه هو أن هناك البعض يعتبرون أنه يجب تحقيق تقدم في مجال تطبيق القانون الدولي. وكما تعلمون فالقانون الدولي كناية عن رسم بياني. فإذا انعدمت السيادة انعدم وجود الدولة. وبوجود سيادة الدولة فإن السيادة لا تمس.

إن النظام الدولي اليوم معلق في الهواء ولا نعلم كيف سيتم إقراره. البعض يظن أن ذلك ممكن عبر تنظيم عمل الجمعية العمومية للأمم المتحدة وعبر دفع مجلس الأمن باتجاه إقرار مبدأ المساواة في التعامل ثم عبر إعادة إحياء هيئة رؤساء الدول في إطار الأمم المتحدة والتي لم تؤسس على الإطلاق، ولتحقيق ذلك يجب دعم الأمم المتحدة فيما تحاول أن تفعله اليوم. لكن الأمم المتحدة خاضعة للقوة الأميركية فهل بالإمكان حل هذه المشكلة؟ من الممكن حلها خلال العشر أو العشرين سنة المقبلة أي عندما توافق واشنطن على لعب دور صادق في إطار الأمم المتحدة، وعندما تعترف بميثاق الأمم المتحدة وتطبقه وتحترم كل القرارات التاريخية والسياسية وعندها نستطيع أن نقول إن بالإمكان تحقيق التواصل المفقود بين السيادة والدولة وهذا هو المهم.

إن السؤال الكبير هو معرفة ما إذا كانت القوى الصادقة توافق على ما ذكرناه وإذا كانت توافق على أن تكون الأمم المتحدة هي الأمم المتحدة؟

هذا هو الواقع وذات يوم قد تقتنع الولايات المتحدة بذلك وستقول للأمم المتحدة فلنعمل معاً لخدمة الإنسانية.

لقد كنت محبطاً وكلكم هنا ربما احببتم فكرة النظام الدولي الجديد قد تكونون محبطين من تصريحات الرئيس الأميركي الجديد بيل كلينتون الذي تمنى في خطاب له أن تكون أميركا الأولى في العالم.

واليوم أعتقد أننا وصلنا إلى لحظة التواضع فليس المطلوب من أساتذة الجامعات وضع المخططات على الورق لكي يطبقها رجال السياسة في ظروف ومواقع أخرى، إننا نعيش هذا العصر ضمن هذه المعطيات ولا نعلم كيف سيتغير ذلك.



النظام العربي وتحديات الوضع الدولي الجديد

د. أحمد يوسف أحمد
استاذ العلوم السياسية ونائب مدير مركز
البحوث والدراسات السياسية/جامعة القاهرة

تمهيد:

لا شك في الأهمية الفائقة لتحليل العلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربـي، حيث إن الأول يمثل واحداً من المؤثرات الأساسـية في تشكيـل خصـائص وتحديـد تفـاعلات الثاني. هذا إذا لم يكن – وفقاً لبعض المدارس التحليلية – المؤثر الأساسي أو حتى الوحيد في هذا الصدد، ولذلك يتعين على أولئك الذين يريدون أن يفهموا نظاماً إقليمياً ما، نـاهيك عـن أن يحاولوا إصلاح شأنه، أن يتناولوا بالتحليل ضرورة تأثير النظام الدولي عليه.

وتزداد أهمية هذا التحليل بالنظر إلى التوقيت الذي يتم فيـه، فـهو يتـم أولاً في إطـار البدايات الزمنية الأولى "لجديد" يحدث في النظام الـدولي قـد يختلـف علـى تسـمية مـا بـين "متغيرات دولية جديدة" أو "نظام دولي جديد" أو مرحلـة انتقاليـة في النظـام الـدولي" ولكـن اختلافاً لما يحدث بالتأكيد حول أن هذا الجديـد يمثـل نقلـة نوعيـة عـن أوضـاع سـادت في النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى النصف الثاني من الثمانينـات، ولهـذا فإن معرفتنا التقليدية المتراكمة حول تأثير ما هو "دولي" على ما هو "اقليمي" لم تعد صالحـة بالضرورة لفهم ما يحدث بخصوص هذا التأثير الآن. وهـو ثانيـاً – أي التحليـل المتضمـن في هذا البحث – يتم بعد حدوث جولة جديدة وبالغة الأهمية من جولات التفاعل العنيف بـين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي وهي المعروفة اصطلاحاً بأزمة الخليج الـتي تفجـرت في أغسطس ١٩٩٠ وتداعت إلى أن وصلت إلى الحرب المسلحة الشاملة في يناير – فبراير ١٩٩١.

غير أن الجدة لا تعني أن الخبرة الماضية قد أصبحـت بـلا نفـع أو جـدوى، فسـوف يبقى من الضروري أن نحدد دائماً ما المستمر وما المتغير فيما يحيط بنا؟ وكذلـك مـا العنـاصر الملائمة من خبرتنا الماضية لفهم ومواجهة الحاضر الذي نعيشه؟ ولذلك كان من الضروري أن تمتد النظرة التحليلية لهذا البحث إلى الخلف زمنيـاً كـي تـدرس هـذه الخـبرة في خطوطـها العريضة، ولذا فإن تحليل علاقة النظام الدولي بالنظام الإقليمي العربـي في هـذا البحـث لـن تكون قاصرة على الفترة الراهنة وانما ستشمل الخبرة السـابقة لهـذه العلاقـة، دون إغـراق في التفاصيل وعلى ألا تعود هذه الخبرة لأكثر من مرحلـة بدايـات كـل مـن النظـام الـدولي بعـد

الحرب العالمية الثانية وتشكل النظام الإقليمي العربي في ذات الوقت تقريبا.

وينقسم البحث إلى جزأين: أولهما عن الإطار المناهجي للتحليل، والثاني عن الفرص والمخاطر في ظل أوضاع دولية جديدة.

أولا – الإطار المنهاجي للتحليل:

يناقش هذا الإطار نقطتين محددتين الأولى منهما نظرية حول اتجاهات تحليل العلاقة بين النظام الدولي، والنظم الإقليمية وفقا للمدارس المختلفة. والثانية حول ما إذا كانت هناك خصوصية عربية تجعل من النظام الاقليمي العربي استثناء من النموذج العام لهذه العلاقة بدرجة أو بأخرى؟ وما هذه الدرجة إن وجدت؟ وما هو مضمون الاستثناء فيها: مزيد من التمرد والاستقلال أم مزيد من الخضوع والتبعية، ومن النقطتين الأولى والثانية يمكن أن نصل إلى الفرض المركب أو الفروض التي تتبناها الدراسة.

١ – الاتجاهات النظرية لتحليل العلاقة بين النظام الدولي والنظم الإقليمية[١].

المقصود تحديدا من هذه النقطة هو الإحاطة بالعلاقة بين "قمة" أو "قيادة" النظام الدولي وبين النظم الإقليمية التي لا يضم أي منها بحكم التعريف هذه القمة أو القيادة[٢]، ففي كل نظام دولي يوجد نظام فرعي وحيد للقيادة يضم الدول العظمى أو الكبرى في النظام وهو ما نبحث علاقته هنا بالنظم الإقليمية، ولذا فإن السؤال المطروح بداهة ليس هو من يؤثر على الآخر، أو هل يؤثر النظام الفرعي السائد على النظم الإقليمية أو العكس، وإنما هل يمكن أن يكون للنظم الإقليمية تفاعلاتها المستقلة؟ وكذلك هل يمكن أن تكون علاقتها بالنظام الفرعي السائد علاقة تأثير متبادل أم أنها تقتصر على تأثير في اتجاه واحد من النظام الفرعي السائد أو القائد إلى النظم الإقليمية؟

وهناك إغراء واضح سواء من منطلقات نظرية أو من شواهد تجريبية على اعتبار أن ما يدور في الأقاليم لا يعدو أن يكون مرآة عاكسة لإرادة "قيادة" النظام الدولي، فالوحدات المكونة لهذه القيادة لا يتحقق لها هذا الوضع بداهة ما لم تكن تتمتع بخصائص معينة تجعلها في وضع بادي التفوق من حيث حسابات القوة والسيطرة والنفوذ[٣]، وربما يبدو هذا الاتجاه التحليلي واضحا كل الوضوح – وإن يكن بطريقة ضمنية – في تلك التفسيرات التي تسارع مطمئنة إلى فهم الكوارث الكبرى التي تلم بالنظم الإقليمية أو الوحدات القائدة فيها على انها لا تعدو أن تكون مؤامرة دولية دبرتها هذه القوة العظمى أو تلك أو اتفاقهما المشترك، وكذلك إلى فهم الإنجازات التي تحققها هذه النظم في مواجهة قيادة النظام الدولي

بنفس الطريقة، فهي إنجازات أم يكن ممكنا تحقيقها دون "إجازة" من هـذه القيـادة فتكـون بذلك داخلة في حدود ما تسمح به لعلها في حقيقة الأمر – أي الإنجازات – تحقـق مصلحـة قيادة النظام الدولي قبل مصلحة النظم الإقليمية.

وفي مقابل التيار الذي يذهب إلى القول بوجود علاقـة ذات اتجـاه واحـد بـين النظـام الدولي السائد أو القائد وبين النظم الإقليمية تبلورت منذ أوائل السبعينات على الأقل مدرسـة النظم الإقليمية والتي يمكن القول بأن إضافتها الرئيسية في هذا الصدد قد تمثلت في أن واقـع العلاقة بين هذه النظم الإقليمية وبين النظام الدولي السائد أو القائد أكثر تعقيداً بكثير مـن أن يكون علاقة ذات اتجاه واحـد، فـالنظم الإقليميـة تملـك تفاعلاتـها الذاتيـة الـتي تتـم وفقـاً لاعتبارات خاصة بها بعيداً عن أصابع الدول الكبرى أو العظمـى، ومـن ثـم فـإن التفـاعلات الإقليمية ليست مجرد انعكاس أو رد فعل أو امتداد لإرادة النظام الدولي السائد أو القائد[٤].

ومن الواضح أن هذه الإضافة التحليلية لا ينبغي أن تفهم على أساس أنها تنفي تأثير ما هو "دولي" على ما هو "إقليمي" بل لقد أوجدت مدرسة النظم الإقليمية إطاراً تحليلياً لفهم هذه العلاقة وهو نظام التغلغل[٥]، ويشير هذا المفهوم إلى تلك الدول التي لا تنتمي إلى النظـام الإقليمي ولا تقع على حدوده مباشرة بحيث تكون من الدول المحيطة[٦] والتي تقوم بـدور في تفاعلات النظام وتمارس نفوذها على وحداته مما يؤثر على النظام الإقليمي بطبيعـة الحـال، فالجديد الذي أوجدته مدرسة النظم الإقليمية إذن ليس هو إحلال "استقلال" النظم الإقليمية محل تبعيتها، وإنما محاولة التأكيد على وجود تفاعلات إقليمية لها منطقـها الذاتـي بعيـداً عن إرادة النظام العالمي الدولي السائد أو القائد.

ويبقى من المهم بعد ذلك أن نثير السؤال الخاص بأثر المتغيرات الدولية الجديدة على التحليـل السـابق، فسـواء سـلمنا بمنطـق أنصـار التأثـير ذي الإتجـاه الواحـد أو التأثـير مـع الاستقلال (إن لم يكن التأثير المتبادل) لا شك أن هذه المتغيرات تتضمن إمكانـات لتعزيـز أي من الإتجاهين على حساب الآخر، وعلى الأقل لإحداث قدر من التغـيرات هنـا أو هنـاك في مضمون التحليل السابق برمته، ولكي نجيب على هذا السؤال من المفيد أن نبدأ بتذكر جوهر تلك المتغيرات الدولية الجديدة.

ثمة خلاف واضح دون شك حول هذا الجوهر، ولكن هذا الخـلاف لا ينفـي بطبيعـة الحال الاتفاق على عدد من الأساسيات أهمها تحول نموذج النظام الدولي السائد أو القائد من نموذج القطبية الثنائية الذي ساد وتبلور بعد الحرب العالمية الثانية وحتى النصف الثاني من الثمانينات إلى نموذج يقوم على هيمنة القوى الرأسمالية العالمية الكبرى بعـد تفكـك الاتحـاد

السوفياتي، وبعد هذا الاتفاق الذي لا يعدو أن يكون توصيفاً لأمر واقع يأتي عدد من الخلافات التي تناقش قضايا أخرى مثل طبيعة النموذج القيادي الجديد وهل يقوم على قطب واحد وهو الولايات المتحدة الأميركية بطبيعة الحال أم على قيادة رأسمالية جماعية تشارك فيها دول أخرى ناهيك عن تجمعات دولية ذات وزن في مقدمتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية، غير أنه أياً كانت الإجابات على الأسئلة السابقة فإنها لا تؤثر دون شك على الحقيقة الأساسية في المتغيرات الدولية الراهنة وهي أن قمة النظام الدولي قد انتقلت من حالة صراع بين قطبين يمثلان أيديولوجيتين ونظامين مختلفين إلى حالة تجانس لا يفتح الباب في الأمد المنظور وعلى أسوأ الفروض إلا لاحتمالات التنافس.

ومن الناحية التحليلية فإن وجود وفاق على "قمة" النظام الدولي أقل ملاءمة من وجهة نظر قاعدة النظم الإقليمية وذلك أن الصراع على قمة النظام الدولي يعطي هامشاً ما من حرية الحركة يمكن للنظم الإقليمية أن تستغله بدرجة أو بأخرى حسب حسن أدائها في التفاعلات الدولية بطبيعة الحال، وذلك على أساس أن الصراع على قمة النظام الدولي قد يجعل لها قيمة ما كحليف محتمل لهذا الطرف أو ذاك من أطراف الصراع، بينما الوفاق على القمة يمكن أن يجعل منها موضوعاً للتنسيق بين الفاعلين المحتلين لهذه القمة، وتقدم خبرة حركات التحرر الوطني قبل وبعد الحرب العالمية الثانية في علاقتها بقمة النظام شواهد مفيدة في هذا الصدد، حيث لم تجد هذه الحركات دعماً يذكر من قمة النظام الدولي قبل الحرب العالمية الثانية عندما كان نموذج القيادة فيه هو نموذج تعدد للقوى تلعب فيه الدول الرأسمالية الكبرى الدور الأساسي إن لم يكن الوحيد نظراً لانشغال الدولة الاشتراكية الوحيدة في ذلك الحين بعمليات البناء الداخلي، أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد أمكن لبعض هذه الحركات – ومنها حركة التحرر العربي – الحصول على دعم كبير من المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي ، ويعني هذا التحليل إذن المتغيرات الدولية الراهنة تعمل في اتجاه تقليص حرية الحركة المتاحة للنظم الإقليمية أكثر من ذي قبل، وزيادة تأثير قيادة النظام الدولي في حالتها الوفاقية الراهنة على هذه النظم.

ويبقى بعد ذلك أن ننتقل لمحاولة تبين ما إذا كان التحليل السابق ينطبق بحذافيره على حالة النظام الإقليمي العربي أم أن ثمة "خصوصية" لهذا النظام قد تدفع للاعتقاد بضرورة توقع اختلاف في جوهر التحليل السابق أو تفاصيله عند تطبيقه على الحالة العربية.

٢ – حول الخصوصية العربية:

لا شك أن هناك ما يدفع للافتراض على الأقل بأنه يمكن الحديث عن خصوصية

عربية ما في إطار التحليل السابق بالنظر إلى عدد من الاعتبارات التاريخية والسياسية والاقتصادية.

فعلى المستوى التاريخي ظهر في المنطقة التي يضمها الوطن العربي الآن عدد من الحضارات القديمة التي لعبت دورها الرائد في الحضارة الإنسانية، ثم كانت ذات المنطقة مهبطا للديانات السماوية الثلاث، وأخيرا لعبت الدولة العربية - الإسلامية التي كانت ركيزتها في ذات المنطقة دورا قياديا في النظام الدولي بعد ظهور الإسلام وتشكيل دولة قوية امتلكت من القوة العقيدية والمادية ما جعلها حتى نهاية العصور الوسطى تقريبا قوة دولية مؤثرة بكل المعايير.

وليس القصد من التذكير بهذه القيمة التاريخية للوطن العربي ادعاء "حق تاريخي" في مكانة دولية، لكن المقصود هو أن هذا السجل التاريخي موجود في أعماق "العربي العادي" بحيث يجعله يتقبل بسهولة وعلى نحو طبيعي الفكرة التي تضمنتها كثير من الأفكار والعقائد والحركات السياسية في الوطن العربي عن دور خاص أو مكانة خاصة للعرب تليق بماضيهم، وهكذا تكتسب الدعوة لاستقلال النظام الإقليمي العربي في مواجهة النظام الدولي قوة دفع معينة استنادا إلى الخبرة التاريخية لهذه المنطقة من العالم.

وأما بخصوص الاعتبارات السياسية فلن يمكن إنكار أن السكان الذين يعيشون على المنطقة المسماة بالوطن العربي يتوافر فيهم الحد الأدنى من مقومات الرابطة القومية وعلى رأسها اللغة الواحدة التي عملت بالفعل كأساس للاتصال الفكري والإعلامي الكثيف بين أرجاء الوطن العربي خاصة في عصر الثورة في تكنولوجيا الاتصال، ولم تفلح اللهجات المتقاربة بين الأقطار العربية بل داخل القطر العربي الواحد في القضاء على أهمية هذا الأساس، هذا فضلا عن التاريخ المشترك على الأقل في ظل الدولة العربية - الإسلامية وما تعرضت له من محاولات للغزو الخارجي، ثم في ظل الظاهرة الاستعمارية التي تعرضت لها غالبية أجزاء الوطن العربي، وكذلك الدين المشترك للأغلبية الذي يوحد مشاعرها واو إزاء الخارج في لحظات المواجهة المصيرية حين تذوب الاختلافات الطائفية بين أبناء الدين الواحد، وأيضا المصالح الاقتصادية التي يفترض أنها مشتركة بمعنى أن خطوات التنسيق والتعاون والتكامل الاقتصادي بين أقطار الوطن العربي سوف تؤدي إن تمت على نحو ما إلى آثار إيجابية واضحة على مجمل الأوضاع الاقتصادية للوطن العربي.

ولا يتجاهل التحليل العلمي للرابطة القومية العربية العوامل التي تحد من فعالية هذه الرابطة والتي أشير إلى بعضها عرضا في الفقرة السابقة، وهناك المزيد منها بطبيعة الحال

كما في التبعية السياسية والاقتصادية لمعظم أقطار الوطن العربي، وتناقضات الغنى والفقر بين هذه الأقطار، ومشكلة الأقليات العرقية والطائفية[٧]، غير أن أنصار هذه الرابطة القومية العربية يرون أن مجمل أركانها يؤدي إلى إمكان وجود حركة قومية عربية واحدة أو على الأقل عامة داخل النظام الإقليمي العربي تعطي لهذا النظام قوة وفعالية في تحقيق أهدافه وهم يستشهدون في هذا بالتحرك الفعال للنظام العربي في العقد الممتد بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات وكذلك بواقعة حرب أكتوبر ١٩٧٣.. الخ، ويفترض أن هذه الرابطة القومية لا تتوافر لنظم إقليمية أخرى مما يعطي ميزة نسبية للنظام الإقليمي العربي في هذا الصدد.

أما على المستوى الإقتصادي فلا شك بطبيعة الحال في أن الأقطار العربية كافة تنتمي بدرجات متفاوتة إلى معسكر التابعين اقتصاديا في النظام الاقتصادي الدولي غير أن النظام الإقليمي العربي يتميز عن غيره من النظم الإقليمية بمكانته في إنتاج البترول وتصديره، إذ تبلغ نسبة الإنتاج العربي من الإنتاج العالمي في هذه السلعة شديدة الحيوية للاقتصاد العالمي عامة وللدول الصناعية الكبرى خاصة حوالى ٢٥٪، كما تبلغ نسبة الاحتياطي العربي من الاحتياطي العالمي حوالى ٦٠٪[٨].

ومن الحقيقي أن هذه المكانة العربية في الإنتاج وتصدير البترول، تجعل الوطن العربي – هدفا لمحاولات بسط النفوذ والسيطرة من الدول الكبرى والعظمى في النظام الدولي، غير أنه من الحقيقي أيضا أن هذه المكانة قد وفرت للنظام الإقليمي العربي إمكانيات للقوة في أمرين هامين: أولهما إمكانية الضغط على قمة النظام الدولي من خلال وقف أو تقليل إنتاج البترول أو تصديره أو على الأقل التهديد بذلك، نظرا لحاجة عدد من الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى إلى استيراد البترول، وقد تمت ممارسة هذا الضغط بدرجات متفاوتة من النجاح والإخفاق في سياق إدارة العرب لصراعهم مع إسرائيل. أما الأمر الثاني فهو الفوائض المالية العربية التي تراكمت في أعقاب الرفع المتتالي لسعر البترول اعتبارا من أواخر عام ١٩٧٣، وقد وفرت هذه الفوائض – على الرغم من أنها لم تستخدم غالبا استخداما سليما من المنظور العربي – درجة واضحة من درجات الاعتماد على الذات في تمويل التنمية وبناء عناصر القوة لعدد من الأقطار العربية، وهذا فضلا عما أدت اليه من تدفقات نقدية مباشرة وغير مباشرة بين أقطار الوطن العربي من خلال المساعدات المالية وحركة العمالة بصفة أساسية[٩].

ومجمل القول إذن أن النظام الإقليمي العربي يملك من الإمكانات المعنوية والمادية ما

يؤهله لأن يكون له قدر من الاستقلال في تفاعلاته على الأقل إن لم يكن القدرة ولـو النسـبية على التأثير في مجريات النظام الدولي وليس مجرد التأثر بسلوك الفاعلين القياديين فيه، غير أن الإمكانات لا تتجسد بداهة في ساحة الواقع دون أن توجد العملية التي تحولها إلى قـدرة فعلية تنعكس في سلوك ملموس. وهذه العملية لا يمكـن أن تتـم إلا إذا تحـرك النظـام كنظـام فعلا وليس كوحدات منفصلة يختلف سلوكها إن لم يتضارب فيما بين بعضها البعض، وهـو ما لا يمكن أن يتم بدوره دون قيادة ولهذا فإن النظام الإقليمي العربي قـد مـارس دورا فـاعلا بدرجة أو بأخرى سواء فيما يتعلق بشؤونه الذاتية أو فيما يرتبط بمواجهة النظام الدولي عندما توفرت له القيادة، بينما تفكك وفقد تماسكه ومن ثم قدرته على الفعل المستقل الناجح حينما غابت القيادة.

ولا يمكن الحديث عن "قيادة" ما دون توافر مقومين أساسيين أحدهما معنوي والثاني مادي، أما المقوم المعنوي فهو "مشروع" يقنع وحدات النظام بالولاء لـه والعمـل لتنفيـذه، ثـم قدرة مادية على الوفاء بمتطلبات تنفيذ هذا المشروع، وقد توافر هذان المقومان بوضوح في مصر تحت قيادة عبد النـاصر منـذ منتصـف الخمسـينات وحتـى نهايـة السـتينات، حيـث كـان المشروع السياسي لهـذه القيـادة يتمتـع بإجمـاع عربـي علـى الأقـل علـى مسـتوى الجماهـير والنخب غير الحاكمة.

وفي ظل القيادة المصرية للنظام توفر قدر واضح من الاستقلال في الفعل. غير أن هزيمة ١٩٦٧ قد هزت الثقة وقللت المصداقية بالنسبة لمشروع عبد الناصر، ثم توفي عبد الناصر نفسه في عام ١٩٧٠ وبدا إلى حين – حتى اكتوبر ١٩٧٣ – إن أنور السادات الـذي خلفـه في حكـم مصر يواصل دوره في قيادة الوطن العربي وإن كـان بـدون العلاقـة الكاريزميـة مـع الجماهـير العربية وبدرجة أعلى بوضوح من التنسيق مع النظم العربية الحاكمة، وفي ظـل هـذه المرحلـة أيضا حدث قدر من الاستقلال بالفعل بالنسبة للنظام العربي تجسد في حـرب اكتوبـر ١٩٧٣ سرعان ما انتهت بسبب اختلاف مناهج الدول العربية اعتبارا مـن ١٩٧٥ في تسوية الصـراع مع إسرائيل، وهكذا غاب البعد المعنـوي في القيـادة الـتي مارسـتها مصـر قرابـة عقديـن مـن الزمان بدرجة أو بأخرى، كما تأثرت المقومات المادية للدور القيـادي المصـري سـواء مبـاشرة بسبب الخسائر المادية لهزيمة ١٩٦٧ (على أقل الفروض خسـارة بـترول سـيناء ودخـل قنـاة السويس وتكاليف إعادة البناء العسكري)، أو عن طريـق غـير مبـاشر بسـبب تراجـع المكانـة الاقتصادية لمصر بشكل واضح في أعقاب التزايد الفجائي والهـائل في الفوائـض الماليـة للـدول البترولية العربية منذ منتصف السبعينات.

وهكذا بدأ النظام الإقليمي العربي منذ منتصف السبعينات يعرف ظاهرة جديدة عليه هي ظاهرة انتشار أو تشتت عوامل القوة بين الوحدات القيادية فيه، فبعد أن كانت مصر تحوز حتى هزيمة ١٩٦٧ على الأقل من القدرات ما يجعلها قادرة على قيادة هذا النظام بمفردها في إطار مشروع قومي وقيادة سياسية مقبولة جماهيريا أصبحت عوامل القوة المادية وعلى رأسها الفوائض المالية أو القدرة العسكرية موجودة بوضوح في عدد من الوحدات الرئيسية داخل النظام في مقدمتها العراق والسعودية وسوريا والجزائر فضلا عن مصر بطبيعة الحال(١٠).

ومن الناحية الواقعية لم يحدث في أية مرحلة من مراحل تطور النظام الإقليمي العربي أن استطاعت وحداته الرئيسية العمل معا من خلال تحالف مستقر مثل ذلك الذي يمكن مشاهدته في حالة الدول الأوروبية الرئيسية من خلال الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ولذلك كانت النتيجة الوحيدة الممكنة لتشتت عوامل القوة بين أكثر من وحدة داخل النظام هي درجة أقل من تماسك النظام وقدرته على الحركة كنظام.

وليس أدل على التحليل السابق من أن الصراعات داخل النظام والتي لم يسلم منها في أية مرحلة من مراحل تطوره قد بدأت تأخذ وجهة مختلفة عما كانت عليه في الخمسينات والستينات، ففي هذه المرحلة كانت تلك الصراعات تؤدي وظيفة تطويرية داخل النظام حيث قادت مصر معسكر التغيير ضد المعسكر المحافظ، واستطاعت ن تحقق به إنجازات هامة في مجالات تصفية الاستعمار وصد محاولات التغلغل في النظام تحت عباءة الأحلاف المرتبطة بالغرب.

أما في ظل انتشار عوامل القوة فقد باتت الصراعات العربية – العربية تمارس وظيفة استنزافية فظل الصراع السوري – العراقي يدور بلا معنى بين جناحي حزب البعث الحاكم في كلا البلدين في ظل ايديولوجية قومية عربية واحدة، ويستنزف موارد البلدين معا دون أن ينجز لأي منهما هدفا ذا قيمة، ولم يقم الصراع الذي نشب بين الحكومة المصرية وباقي الحكومات العربية في النصف الثاني من السبعينات بمناسبة سياسة السادات في تسوية الصراع مع إسرائيل بأي دور في تطوير استجابة أفضل من النظام العربي لتحدي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية(١١).

ويمكن أن نفترض إذن انطلاقا من التحليل السابق لكل من العلاقة على المستوى النظري بين النظام الدولي والنظم الإقليمية واعتبارات الخصوصية العربية أن منحنى علاقة

التأثير المتبادل بين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي منحنى هابط يتجه إلى أسفل عبر الزمن، بمعنى أن مرحلة الخمسينات والستينات شهدت أعلى درجات التأثير المتبادل بين النظامين - بغض النظر عن تقديرنا لهذه الدرجة - بينما شهدت المرحلة التالية زيادة واضحة في التأثير من جانب النظام الدولي مع نقصان واضح في التأثير المضاد من قبل النظام الإقليمي العربي، ويرتبط هذا مباشرة بدرجة تماسك النظام العربي وقدرته على الحركة كنظام من خلال قيادة واضحة فضلا عن أوضاعه البنيوية وبالذات في المجال الاقتصادي بطبيعة الحال، ويبدو من إمعان النظر في المتغيرات الدولية الراهنة انها تعزز هذا الاتجاه ولا تقلل منه بقدر ما أوجدت تجانسا على قمة النظام الدولي يزيد من قدراتها على التأثير على النظم الإقليمية، وسوف نحاول التحقيق من هذا كله في القسم الثاني من البحث على أية حال.

ثانيا - النظام العربي والمتغيرات الدولية: المخاطر والفرص

في محاولة التحقق من الفروض التي أثارها الجزء السابق من الدراسة ينبغي علينا إمعان النظر فيما تطرحه المتغيرات التي شهدها النظام الدولي في مرحلة تطوره الراهنة، وبصفة خاصة اعتبارا من منتصف الثمانينات، من مخاطر وفرص بالنسبة للنظام العربي.

وثمة ملاحظات أربع ضرورية تجدر الإشارة إليها قبل البدء في استكشاف ماهية هذه المخاطر والفرص، وذلك على النحو التالي:

١ - نحن إزاء مخاطر وفرص "تحليلية"، بمعنى أنها تنبع من رؤية تحليلية للأوضاع الدولية الجديدة، وليس من الضروري أن تكون هذه الرؤية سليمة، كما أنها بالضرورة ليست موضع اتفاق سواء بين الباحثين أو بين الممارسين أو بين هذين الفريقين، ومن هنا أهمية الحوار العالمي حول الموضوع.

٢ - نحن إزاء الحديث عن مخاطر تنبثق من أوضاع لم تستقر بعد. صحيح أن أبعادا معينة من هذه الأوضاع قد أصبحت جزءا من الواقع الدولي كانهيار نظام القطبية الثنائية وتفكك الاتحاد السوفياتي، ولكن لا شك أن تكييف الوضع الدولي الجديد موضع خلاف حقيقي، وقد نذكر أن نظام القطبية الثنائية الذي ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية لم تتبلور معالمه بشكل نهائي إلا في النصف الثاني من الخمسينات، أي بعد حوالي عقد من الزمان بعد نهاية الحرب، وإذا جاز القياس فإن هذا يعني أن العقد الأخير من القرن العشرين قد يكون برمته عقدا انتقاليا، وهذا يعني مزيدا من صعوبة التحليل لأننا نتحدث

عن أوضاع متحركة وليست ساكنة.

٣ – غني عن الذكر بطبيعة الحال أنه لا يوجد وضع دولي يمثل بحد ذاته مخاطر أو فرصا على نحو منفصل، وإنما من ذات الوضع قد تنبع الفرص والمخاطر في آن واحد.

٤ – غني عن الذكر أيضا أن وجود المخاطر أو الفرص لا يعني تجسدها بالضرورة في الواقع، وذلك أنها تبقى مجرد إمكانات قد تتحقق أو لا تتحقق حسب درجة فعل القوى ذات الصلة في النظام الدولي سعيا لاتقاء هذه المخاطر أو استغلال تلك الفرص.

وبعد هذه الملاحظات التمهيدية يمكن القول بأن الحديث عن الأوضاع الدولية الجديدة كمصدر للمخاطر والفرص يشمل مستويين:

الأول: بنيوي يشير إلى الأوضاع البنيوية الجديدة في النظام الدولي (انهيار نظام القطبية الثنائية – بروز الدور الأميركي – التكتلات الدولية الراهنة – احتمالات التعددية في قيادة النظام الدولي في الحاضر والمستقبل.. الخ.

والثاني: قيمي يتصل بالمكون القيمي الذي تحاول الوحدات القيادية داخل النظام الدولي إبرازه باعتباره أساسا قيميا للتفاعلات الدولية في هذه المرحلة من مراحل تطور النظام (الشرعية الدولية – الديمقراطية وحقوق الإنسان.. الخ).

وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن قضايا عديدة يختبر من خلالها تأثير الأوضاع الدولية الجديدة على النظام العربي، وسوف يتم التركيز على أربع من هذه القضايا:

١ – البنية القيادية الراهنة للنظام الدولي وحرية الحركة المتاحة أمام النظم الإقليمية.

٢ – آفاق تسوية الصراعات الإقليمية.

٣ – قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

٤ – المبدأ القومي والأوضاع الدولية الجديدة.

١ – البنية القيادية الراهنة للنظام الدولي وحرية الحركة المتاحة أمام النظم الإقليمية:

سبقت الإشارة في الجزء الأول من هذا البحث إلى الفكرة الشائعة بخصوص أن نظام القطبية الثنائية قد وفر حرية حركة أكبر للنظم الإقليمية عموما وللنظام العربي خصوصا بسبب حالة الصراع على القمة مما كان يتيح وزنا أكبر من الناحية النسبية للحلفاء الصغار أو المتوسطين على المستوى الإقليمي، مع ذلك فإن هذا الأمر لا ينبغي أن يؤخذ على

إطلاقه، فلم تكن قمة النظام الدولي متمثلة سواء في الولايات المتحدة الأميركية أو الاتحاد السوفياتي مستريحة للمد القومي العربي في النصف الثاني من الخمسينات خاصة عندما بدأ يتجسد في تحقيق تقدم في قضية الوحدة العربية بإنجاز الوحدة المصرية - السورية عام ١٩٥٨، كذلك فإن الانفراج أو الوفاق في العلاقات بين القطبين كان يمس في بعض الأحيان أهدافا حيوية للعرب كما حدث مرتين في أوائل السبعينات وأواخر الثمانينات عندما أدى الانفراج فالوفاق في العلاقات الأميركية - السوفياتية إلى تدفق كبير ثم هائل في اليهود السوفيات إلى إسرائيل[١٢]، ومع ذلك فإنه ولا شك أن الوضع الدولي الراهن يتضمن قيودا شديدة على النظام العربي في ظل سيطرة القوى الرأسمالية العالمية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، ويكفي أن نشير إلى انه سواء تدفق المعونات الاقتصادية أو شروط التجارة الدولية أو مبيعات السلاح أصبحت كلها رهنا بإرادة هذه القوى مما يؤثر على قدرة الدول العربية على تحقيق أهدافها.

ويرى البعض أن الأوضاع الدولية الراهنة قد تشير على الرغم من ذلك إلى إمكانية توفر قدر من حرية الحركة بدرجة أو أخرى انطلاقا من احتمالين أولهما خاص بالبنية المحتملة للنظام الدولي الجديد بعد تبلوره، والثاني خاص بمستقبل التنافس (وربما الصراع) بين القوى القائدة في هذا النظام.

ويشير الاحتمال الأول إلى إمكانية حدوث "تقسيم إقليمي" لمناطق النفوذ بين القوى الدولية القائدة في المستقبل وذلك بالنظر إلى التقارب المتوقع في مستوى القوة بينها بحيث لا يمكن لأي منها الانفراد على المدى الطويل بالسيطرة العالمية، وهكذا تنفرد الولايات المتحدة الأميريكة بالسيطرة على الأميركتين، واليابان بآسيا وألمانيا أو الجماعة الأوروبية بأوروبا، وهكذا، وفي هذا الإطار يمكن في نظر أصحاب هذه الفكرة أن تبرز قوة إقليمية عربية لكي تمارس القيادة في النظام العربي، وتجعل منه بدوره كتلة إقليمية لن تقف بطبيعة الحال على نفس مستوى القوة مع باقي الكتل، ولكنها يمكن أن تتعامل معها من موقع أكثر ندية.

وينطوي هذا الاحتمال دون شك على قدر غير قليل من التبسيط على الرغم من أن أساسه قد يكون صحيحا، فمع التسليم باحتمال حدوث التقسيم الإقليمي السابق لمناطق النفوذ إلا أن هذا لا يعني أن القوى القيادية الجديدة في النظام الدولي ستتخلى عن باقي مناطق العالم التي تكون لها مصالح حيوية فيها، ويأتي الوطن العربي في مقدمة هذه المناطق دون شك ومن ناحية أخرى فإن تطور النظام العربي في مقدمة هذه المناطق دون شك، ومن ناحية أخرى فإن تطور النظام العربي كما أظهره الجزء الأول من هذا البحث قد أشار إلى

ظاهرة انتشار أو تشتت عناصر القوة بين الوحدات القيادية في النظام العربي، دون وجود قدرة على تكوين تحالف مستقر فيما بينها مما أدى إلى التأثير سلبا على تماسك النظام وقدرته وعلى الحركة، وما زالت هذه الظاهرة تميز علاقات القوى داخل النظام العربي حتى الآن بما يعني أن بروز كتلة إقليمية عربية ليست مسألة واردة في الأمد المنظور خاصة في ظل تفاقم الانقسامات العربية في أعقاب أزمة الخليج.

أما الاحتمال الثاني فيعول على احتمالات التنافس (وربما الصراع) بين القوى القائدة في النظام الدولي الجديد مما يعيد للنظام العربي ولو قدرا من حرية الحركة التي كان يوفرها له نظام القطبية الثنائية، وتبدو الاستفادة العربية المكنة من هذا الاحتمال ضعيفة للغاية، سواء بالنظر لحالة التجانس على قمة النظام، بمعنى أن الدول المتربعة على هذه القمة تنتمي كلها للنظام الرأسمالي مما يشير إلى ترجيح احتمال أن يكون تعاملها مع الوحدات المتوسطة والصغيرة في النظام الدولي مستمدا من خبرة نظام ما قبل الحرب العالمية الثانية التي تشير بصفة عامة وإلى أن التنافس على مستوى القمة يمكن أن يختفي عند ظهور تحديات أساسية من القاعدة. والأهم من ذلك كله أن حالة الانقسام الراهنة في النظام العربي سوف تحد كثيرا من قدرته على الاستفادة من أي تنافس أو حتى صراع على قمة النظام الدولي.

وهكذا يبقى الشرط المطلوب عربيا هو تحقيق زيادة مستمرة في مستوى التماسك داخل النظام العربي كي يمكن تحقيق درجة أكبر من الفعل داخل النظام الدولي.

٢ – آفاق تسوية الصراعات الإقليمية:

طرحت المتغيرات الدولية منذ منتصف الثمانينات على بساط البحث مسألة تحقيق تقدم سريع في تسوية الصراعات الإقليمية في ظل مناخ الوفاق الدولي ثم انتهاء نظام القطبية الثنائية والحرب الباردة، ولهذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة للوطن العربي نظرا لأنه طرف في واحد من أعقد الصراعات الإقليمية وهو الصراع العربي – الإسرائيلي.

وقد بدأ الجدل حول هذه القضية في أعقاب وصول غورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي وطرح فكره الجديد في كتاب البريسترويكا، وكان نصيب الصراعات الإقليمية من هذا الفكر الجديد هو إشارة غورباتشوف في ذلك الكتاب إلى أن هذه النزاعات ينبغي ألا تستخدم في إثارة مواجهة بين النظامين (يقصد الاشتراكي والرأسمالي) وبخاصة عندما تشمل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة[١٣].

ويعني هذا أن غورباتشوف لم يكن يتحدث عن حل للصراعات الإقليمية أو حتى تسوية لها بالضرورة وإنما عن ضمان عدم تهديدها لعلاقة الانفراج أو الوفاق بين الاتحاد

السوفياتي والولايات المتحدة، ولهذا كان طبيعيا أن يركز غورباتشوف جهوده الدبلوماسية على تلك الصراعات التي تتضمن تورطا مباشرا أو غير مباشر للاتحاد السوفياتي كما في حالة الصراع في أفغانستان والجنوب الأفريقي وكمبوديا حيث اتخذ غورباتشوف مبادرات بشأن هذه الصراعات تنطوي على تغيرات جذرية في السياسة السوفياتية آنذاك[١٤].

وقد كان الصراع العربي - الإسرائيلي مرشحا دون شك لتحرك ما في هذا الصدد لأن درجة التزام الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بتأييد كل من الطرف العربي والإسرائيلي على التوالي كانت عالية للغاية، ومن ثم كان تفجر مثل هذا الصراع يهدد العلاقة بين الدولتين كما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣ على سبيل المثال، غير أن الطبيعة بالغة التعقيد لهذا الصراع جعلت له آلياته الذاتية التي تستعصي على أية تسوية سريعة ناهيك عن حل جذري، وساعد على ذلك أن الولايات المتحدة الأميركية لم تكن راغبة في ممارسة الضغط الكافي على إسرائيل لدفعها في اتجاه التسوية، كما أن الاتحاد السوفياتي في مرحلة غورباتشوف لم يكن راغبا في فعل الشيء نفسه، وقد كان يستطيع في ظروف أخرى أن يساوم الأمر الذي بورقة اليهود السوفيات لإغراء إسرائيل بالدخول في مسار التسوية السلمية[١٥].

وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي وتفجر أزمة الخليج حدثت مجموعة من التطورات التي يفترض أنها عدلت الموقف الأميركي المتعلقة بالتصدي للخطر الشيوعي في الشرق الأوسط بسقوط المعسكر الشيوعي في أوروبا، ومن ناحية أخرى أفضت أزمة حرب الخليج إلى موقف استحال فيه من الناحية السياسية على إسرائيل أن تتدخل لحماية المصالح الغربية والأميركية على الرغم من قصفها بالصواريخ العراقية أثناء الحرب[١٦]، ومن ناحية ثالثة انتهت حرب الخليج بترتيب أمثل للمصالح الأميركية في المنطقة وبالذات فيما يتعلق بالبترول مما جعل الولايات المتحدة الأميركية صاحبة مصلحة في استقرار المنطقة، وهو استقرار لا يمكن أن تكتمل مقوماته إلا بتسوية للصراع العربي - الإسرائيلي.

وهكذا أصبحت الولايات المتحدة الأميركية في أعقاب حرب الخليج قوة دافعة في اتجاه تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، ولا شك أن المرونة العربية الواضحة بما في ذلك المرونة الفلسطينية قد ساعدتها على المضي قدما في بذل الجهود من أجل جمع أطراف الصراع على مائدة المفاوضات، ففي إطار هذه المرونة يصبح الثمن الذي يمكن أن تدفعه إسرائيل للتوصل إلى التسوية معقولا إذا قورن بالمكاسب الكبيرة التي ستحصل عليها، وهو يسهل على الولايات المتحدة الأميركية تمرير سياستها الجديدة على المستوى الداخلي وبالذات في مواجهة الاعتراض المحتمل من اللوبي المؤيد لإسرائيل.

وقد بدأت جهود التسوية بـالفعل في اكتوبـر ١٩٩١ في مدريـد، وتواصلـت بعـد ذلـك لأكثر من عام حتى الآن (بداية ١٩٩٣)، ويمكن القول بأنه على الرغم مـن الانطبـاع الشـائع لدى كثيرين فإن هذه الجهود قد انجزت الكثير في عام، ويكفـي مـن الناحيـة الإجرائيـة أن إسرائيل تفاوض وفدا فلسطينيا تعلم أن يلقى المشورة وينفذ التوجيهات الصادرة له من منظمة التحرير الفلسطينية، ومن الناحية الموضوعية قطعت المفاوضات السورية – الإسرائيلية شوطـا لا بأس به في طريق التوصل إلى إعلان مبادىء سوف يكـون هـو الأسـاس في تنفيـذ خطـوات تسوية سورية – إسرائيلية مقبلة، وفي المسار الفلسطيني – الإسـرائيلي يجـري الجـدل حـول سلطات الحكم الذاتي بمعنـى أن ثمـة اتفاقـا بـين الأطـراف حـول حصـر دور المفاوضـات في ترتيب المرحلة الانتقالية بما يعني تأجيل كثير من القضايا الشائكة، أما في المسار الأردني – الإسرائيلي فإن ما يسمى بجدول الأعمال الـذي تم التوصـل اليـه بـين الطرفـين لا يمكـن أن يكون لدى كل من قرأ نصه سوى صيغة أولية لاتفاقية، ويبقى المسار اللبنـاني – الإسـرائيلي هو المسار الوحيد الذي لم يحرز تقدما لارتباطه الواضح بالمسار السوري – الإسرائيلي.

ولا يعني هذا أن المفاوضـات ماضيـة في طريقـها دون مشكـلات جسيمة، وانـها لـن تتوقف لأزمات تعترض مسارها من حين لآخر قد يصل بعضها إلى حد تفجر العنـف، ولكـن المشاهد من مسار الصراع العربي – الإسرائيلي في أعقاب حـرب ١٩٦٧ أنـه يسـير ببطء وإن يكن على نحو أكيد في طريق التسوية السياسـية، ومـن اللافـت للنظـر أن العـرب لم يقدمـوا حين اعتراضهم شبه الشامل على سياسة الرئيس السادات تجـاه الصـراع اعتبـارا مـن ١٩٧٧ بديلا مخالفا يقوم على حل عسكري على سبيل المثال ولكنهم قدمـوا صيغـة بديلـة للتسـوية هي صيغة فـاس الـتي دشنـها مؤتمـر القمـة العربـي في ١٩٨٢[١٧]، أي أن الأطـراف العربيـة الرسمية قد انتـهى بـها الأمـر إلى القبـول بالمسـار التفـاوضي مـع خـلاف في تصـور مضمـون واجراءات التسوية، وهو خلاف تقلصت أبعاده كثيرا بعد مدريد ١٩٩١.

واذا صح هذا التحليل الذي يرى أن المسار التفاوضي رغم كل مشكلاته يحقـق تقدمـا فإن النظام العربي سيكون على مشارف تسوية ما للصراع العربي الإسرائيلي مـع نهايـة هـذا وبداية القرن الحادي والعشرين، ويعني هـذا بالنسـبة لـه فرصـا ومخـاطر في آن واحـد: أمـا الفرصة فهي إمكانية تحقيق تنمية مستقرة ولو في بعض وحداته بعيدا عن التـهديد بـالحرب وفي ظل تعاون إقليمـي ودولي، وأمـا المخـاطر فتتمثـل في أن نجـاح التسـوية يعـني بـالضرورة بالنظر إلى إطارها الحالي تدشين نظام أوسطي تدخل بموجبه دول قوية مثل إسـرائيل وتركيـا إلى نظام التفاعلات العربي، وليس هناك من ضرر من مثـل هـذا النظـام في حـد ذاتـه، لكـن

المشكلة أنه يبرز ويتبلور فر مرحلة وهن بالغ للنظام العربي، مما يعني أن النظام الشرق أوسطي قد يكون صيغة "بديلة" وليس صيغة "مكملة" للنظام العربي، أي أن هذا النظام مهدد بعبارة أخرى في وجوده ذاته في حالة نجاح جهود التسوية.

٣ – قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان:

تطرح مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان من قبل القوى القائدة في النظام الدولي باعتبار أن مسألة الديمقراطية تمثل مكونا قيما رئيسيا للنظام الدولي الراهن، ويعني هذا أن وحدات هذا النظام يتعين عليها أن تبدي احتراما لتلك القيم من حيث ممارساتها السياسية الداخلية، وجدير بالذكر أن هذا الأمر ليس جديدا حيث إن مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان قد أثيرت قبل التطورات الدولية الأخيرة وبإلحاح في بعض الأحيان، وليس أدل على ذلك من إثارة الولايات المتحدة لها في ظل إدارة الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر في مواجهة عدد من الدول كان من أهمها الاتحاد السوفياتي.

ويفترض أن يكون لهذا الطرح الراهن لمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان تأثيراته المختلفة على وحدات النظام الدولي تعتبر أوضاعها متخلفة أو متردية في هذا الصدد، ولما كانت أوضاع الديمقراطية وحقوق الإنسان في غالبية الدول العربية لم تعد مرضية[١٨] فإن من المفترض أن يكون لقيم وممارسات القوى القائدة في النظام الدولي في هذا الخصوص تأثيراتها الإيجابية على تلك الدول، غير أن الملاحظ أن مثل هذه التأثيرات قد تكون حتى الآن هامشية إلى حد ما لعدة اعتبارات من أهمها أن سلوك الدول الكبرى في النظام الدولي يرتبط إلى حد كبير بالمصلحة أكثر منه بالقيم في حد ذاتها، بمعنى أنه على الرغم من أن إدانة التقارير الرسمية الصادرة عن هذه الدول لانتهاكات الديمقراطية وحقوق الإنسان تكون شاملة عادة إلا أن الأفعال المؤثرة لحماية هذه القيم لا تتجه إلا إلى الدول التي تتناقض سياساتها مع مصالح تلك الدول الكبرى، وتقدم المقارنة بين الحالة العراقية والحالة الإسرائيلية مثالا شديد الوضوح في هذا الشأن/، وبمعنى هذا أن نظم الحكم العربية التي لا تمثل سياساتها تهديدا لمصالح الدول الكبرى، وبصفة أخص أن النظم التي تحقق سياستها مصالح هذه الدول تستطيع أن تبقى في مأمن حتى الآن من التدخل الدولي الفعال لتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

وربما يساعد على هذا أن قطاعات من النخب الفكرية العربية ما زالت تعطي الديمقراطية أولوية متدنية إذا قورنت بغيرها من الأهداف العربية كالتحرر والوحدة، وينطبق نفس الشيء على النخب ذات التوجه الإسلامي مع خلاف في التفاصيل، وقد ظهر هذا

بوضوح إبان أزمة الخليج حيث أيدت هذه القطاعات مسلك القيادة العراقية باعتباره منطويا على تحقيق لخطوة على طريق الوحدة العربية، ثم فيما بعد باعتباره ساعيا إلى تحقيق توزيع أفضل للثروة بين البلدان العربية ومتصديا لتدخل دولي في شؤون الوطن العربي[١٩]. كذلك فإن قطاعات أكبر من النخب العربية تنظر بحق بدرجة عالية من الشك إلى أي تدخل دولي يتم تحت راية تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان على أساس أن مثل هذا التدخل لا بد أنه يعكس أهدافا أخرى طالما أنه لا يتم في كل الحالات التي تنتهك فيها الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويعني هذا في الحالتين أن الحركة الفكرية السياسية المساندة للتطور في اتجاه تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في الوطن العربي ليست حتى الآن من القوة بحيث تصل بالتأثيرات الدولية الإيجابية إلى حدها الأقصى.

٤ - المبدأ القومي والأوضاع الدولية الجديدة:

شهد النظام الدولي قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها نشأة دول يتجاوز أساسها الأيديولوجي الفكرة القومية، كما شهد بطبيعة الحال توزيع أمة واحدة على أكثر من دولة، وكانت الأيديولوجية الليبرالية (كما في الحالة الأميركية) أو الإشتراكية (كما في الحالة السوفياتية) هي الإطار الفكري الذي تمت فيه محاولات تكوين دول متعددة القوميات.

وبعد بروز الأساس القومي للدول واحدا من أهم التطورات التي شهدها النظام الدولي في مرحلته الراهنة، فقد تفكك الاتحاد السوفياتي السابق إلى خمس عشرة دولة استنادا إلى الأساس القومي، بل إن أعضاء الاتحاد السوفياتي يواجهون حاليا مشكلات داخلية أو فيما بين بعضهم البعض نتيجة أوضاع عديدة من الأقليات القومية، كما تفككت دولة يوغوسلافيا إلى خمس جمهوريات، وتشيكوسولفاكيا إلى جمهوريتين، وهذا فضلا عن بعض الحالات الأخرى في الجنوب كما في الحالة الأثيوبية حيث أضحى استقلال أريتريا من قبيل المسلمات وكما في صعود الحركة القومية الكردية.. الخ.

وقد ساد الإنطباع حينا من الوقت بأن الظواهر السابقة تعد من قبيل ردود الفعل المنطقية للنظم الشمولية التي لم تتمكن بسبب غياب الآليات الديمقراطية من أن تنجح في تحقيق عملية تذويب سلمي للحدود القومية، غير أنه سرعان ما اتضح أن الظاهرة ليست قاصرة على الحالات الشمولية، فهناك التوتر الراهن بين الفلمنج والوالون في بلجيكا، ومشكلة الباسك في اسبانيا، وكويبك في كندا، وايرلندا الشمالية في بريطانيا، فضلا عما أشارت اليه أحداث لوس انجلوس في الولايات المتحدة الأميركية من احتمالات وجود توترات عرقية حقيقة لا يقتصر نطاقها على البيض والسود فقط[٢٠]. وفي الوقت نفسه فإن

تحقيق الوحدة الألمانية واليمنية وتقارب شطري كوريا يعزز الاتجاه القومي نفسه داخل النظام الدولي الراهن.

وتكمن في البعد السابق من أبعاد التطورات الدولية الراهنة فرصة ومخاطر حقيقية:

أما الفرصة فتتمثل في أن الرابطة القومية العربية تعد حقيقة واقعة رغم ما يعتريها من ضعف راهن، وإذا نجح النظام العربي والفكر القومي العربي في تعزيز هذه الرابطة فإن ذلك يمكن أن يكون مدخلا لتكتل عربي جديد يحسن من فرص النظام العربي في داخل النظام الدولي في مرحلته الحالية، وقد يساعد على هذا أن النظام العربي لا يعاني من خبرات تاريخية أليمة تشير إلى مرارة الهيمنة في تجربة وحدوية سابقة من جانب دولة عربية أو أخرى، وحتى إذا سلمنا بأن إخفاق تجربة الوحدة المصرية - السورية ١٩٥٨ - ١٩٦١ يعود إلى ممارسات مصرية خاطئة فإن رفض عبد الناصر لاستخدام القوة المسلحة في الإبقاء على الوحدة وتسليمه بانفصال سوريا قد ساعد على غياب أية مرارة سورية بهذا الصدد والحفاظ على التأييد[٢١] الشعبي السوري لقضية الوحدة.

غير أن المخاطر تنبع دون شك من حالة الانقسام والتمزق التي يعاني منها النظام العربي منذ النصف الثاني من السبعينات عامة وفي أعقاب أزمة الخليج خاصة مما يباعد بينه وبين استغلال الفرصة المتاحة السابقة وبالذات بالنظر إلى حالة انتشار عناصر القوة بين وحداته الرئيسية مما يعوق ظهور قوة قادرة على دفعه في اتجاه التكامل والفعالية، ولهذا فإن النظام العربي بدلا من استغلال الفرصة يمكن أن يدخل في مرحلة التجمعات الفرعية: خليجية، مغاربية.. الخ. أو حتى تأكيد واقع الانقسام الراهن إلى عديد من الدول بعد البحث عن شرعيات قومية لها. بل إن ثمة سيناريو أسوأ من ذلك يتمثل في إمكانية تفتت بعض الدول العربية تبعا لخطوط قومية ما لم تحل مشاكل الأقليات القومية فيها حلا ديمقراطيا.



خاتمـة

أظهر التحليل السابق كيف أن الأوضاع الدولية الجديدة تحمل مخاطرا وفرصا للنظام العربي، فمن ناحية ضيقت التطورات الراهنـة في البنيـة القياديـة للنظـام الـدولي مـن هـامش حرية الحركة المتاحـة أمـام النظـم الإقليميـة، وتـهدد احتمـالات تسـوية الصـراع العربـي - الإسرائيلي بذوبان حدود النظام العربي في نظام شرق أوسطي أوسـع، ويطـرح موقـف القـوى القائدة في النظام الدولي من قضايا حقوق الإنسان احتمـالات التدخـل الخـارجي في عـدد مـن وحدات النظام بحجة حماية هذه الحقوق وهو الأمر الذي يمكن أن يكـون سـلاحا ذا حديـن كما سبقت الإشارة، وأخـيرا فـإن بـروز المبـدأ القومـي كأسـاس لكثـير مـن عمليـات التفكـك والاندماج يهدد بانفصال بعض الأقليات القومية في الوطن العربي، والمشكلة الحقيقية أن هذه المخاطر تبرز كما سبق التأكيد غير مرة في وقت انقسام شديد في النظام العربي في أعقاب أزمة الخليج، مما يضعف من قدرته على اتقاء هذه المخاطر وتفادي أثرها.

ومن الناحية التحليلية هناك فرصة في أن يكون النظام الإقليمي العربي كتلـة إقليميـة ذات وزن في نظام دولي يمكن أن تقوم بنيته الجديدة على كتل إقليمية تتزعم كـل منـها قـوة كبرى، وهناك أيضا فرصة الاستفادة من تنافس أو صراع محتمـل علـى قمـة النظـام الـدولي، ومن مناخ السلام الذي يمكن أن يسود المنطقة في حالة نجاح جهود تسوية الصراع العربـي - الإسرائيلي ومن قوة الدفع في اتجاه الديمقراطية وحقـوق الإنسـان في السـاحة الدوليـة، ومـن الأساس القومي الذي يبدو واضحا من خلف كثير من عمليـات التفكـك والاندمـاج في النظـام الدولي الراهن على أساس أن الرابطة القومية العربيـة مـع الاعـتراف بضعفـها الحـالي ليسـت موضع شك.

غير أن الأوضاع الذاتية للنظام العربي تجعل من هذه الفـرص مجـرد احتمـالات غـير قابلة للتجسد واقعيا في المدى القصير إذا ظل الانقسـام العربـي سـائدا والموقـف المشـوش مـن جانب قطاعات من النخب العربية تجاه قضية الديمقراطية موجودا. وفي الوقت الراهن تبـدو الصورة بالغة التشاؤم، لا يعني هذا استبعاد أية تطورات إيجابية في السـاحة العربيـة، فـإن حدوث بعض التطورات الداخلية في عدد من الـدول العربيـة الرئيسـية، أو ظـهور تـهديدات خارجية جسيمة يمكن أن يفتح الباب لمصالحة عربية عامة، غير أن الخبرة الماضيـة علمتنـا أن مثل هذه المصالحات تكون بدورها وقتية، والواقع أن تقدما جوهريا لن يحدث في أوضـاع النظام العربي ويجعله قوة فاعلة في النظام الـدولي الجديـد مـا لم تتغـير أوضاعـه جذريـا مـن

خلال تطور اجتماعي واقتصادي يفرز قـوى سياسـية فاعلـة في الـدول العربيـة، وينقـل هـذه الـدول إلى مسـتوى النضـج المؤسسـي الـذي يجعلـها قـادرة علـى الرؤيـا الرشيـدة والمسـتقرة لمصالحها، وهنا فقط يكون التكامل العربي هدفا ممكن التحقيق، ومن ثم التعامل مـع النظـام الدولي من منطلق أكثر تكافؤا.



الهوامش

١ - استفاد التحليل في هذه النقطة بصفة عامة من المحاولتين المتميزتين لكل من د. عبد المنعم سعيد ود. نادية مصطفى في: د. عبد المنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي: محور العرب والعالم، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، آب/أغسطس ١٩٨٧، ص ٢١ - ٢٣، د. نادية محمود مصطفى، أزمة الخليج والنظام الدولي، بحث مقدم إلى ندوة أزمة الخليج: الأبعاد الدولية والإقليمية مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة / مؤسسة فريد ريش أيبرت، الإسكندرية (١٦ - ٢٠ يناير ١٩٩١) ص ٢ - ٥.

٢ - انظر: جميل مطرود. علي الدين هلال، النظام العربي الإقليمي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول سبتمبر ١٩٨٣.

٣ - وراجع:

JOHN T. Rourke, International Politics on the World Stage Connecticut: The Dushkin Group, 2nd edition, 1989, pp, 44 - 90.

٤ - انظر الدراسة الرائدة بهذا الصدد:

Louis J. Cantori & Steven L. Speigel, The International Politics of Regions: A Comparative Approach, Englewood Cliffs, N. J., Prentice Hall, 1970.

5 - Penetration System.

6 - Periphery States.

وهي المصطلح في عدد من الكتابات العربية على تسميتها بدول الهامش.

٧ - راجع: د. نيفن عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨.

٨ - الأمانة العامة بجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٠، ص ٩.

٩ - أنظر بصفة عامة: د. أحمد يوسف أحمد، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية، المستقبلات العربية البديلة: الآثار غير المدروسة للثروة النفطية، جامعة الأمم المتحدة، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، ط ١، ١٩٨٥.

١٠ - الكتابات في هذا الصدد عديدة، انظر منها على سبيل المثال: محمد حسنين هيكل، الحقبة السعودية في التاريخ العربي المعاصر، ثلاث مقاولات منشورة في جريدة الوطن الكويتية، أعداد ٢٠، ٢٣، ٢٦ مايو ١٩٧٧، د. غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ - دراسة في العلاقات الدولية، معهد الإنماء العربي، الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (٣٥)، أبريل ١٩٨٦، ص ٥١، جميل مطر، الجامعة العربية والنظام الإقليمي العربي وتحديات الثمانينات في: جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (ندوة) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، أبريل / نيسان ١٩٨٣، ص ٨٩٩ - ٩٠٠.

Claudia wright, Iraq: New power in the middle East, foreign affairs, vol. 58, no. 2 winter 1976 L 1980, ali E. Hillkal dessouki, the new Arab Political Order: implications for the 1980, in: Malcoin H. kerr & El - Sayed yasdsin (eds.), Rich and poor Ststes in the middle East: EGYPT and the New Arab order, the American University in Cairo Press, 1987, pp. 329 - 330.

١١ – انظر: د. أحمد يوسف أحمدن الصراعات العربيــة – العربيــة ١٩٤٥ – ١٩٨١ دراســة استطلاعية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، كانون الثاني / يناير ١٩٨٨، ص ١١٢ – ١١٧.

١٢ – انظر: جورج القصيفي، اليهودية إلى فلسطين ١٩٤٨ – ١٩٨٩، مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت)، المجلد ١٨، العدد٢، صيف ١٩٩٠، ص ٨ – ٣٠.

١٣ – راجع مخــائيل غورباتشوف، البريسترويكا: تفكير جديد لبلادنا والعالم، ترجمة حمدي عبد الجواد، مراجعة محمد المعلم، القاهرة: دار الشروق، ط ١، يونيو ١٩٨٨، ص ٢٠٧ – ٢١٣.

١٤ – راجع: د. محمد السيد سعيد (محرر) التسويات الإقليمية في بيئة دولية جديدة، ملف، السياسة الدولية، العدد ٩٥، يناير ١٩٨٩، ص ٦٩ – ١٤٤.

١٥ – د. أحمد يوسف أحمد، المناخ الدولي الراهن واحتمالات تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، المرجع السابق، ص ١٤٧ – ١٤٩.

١٦ – راجع: وحيد عبد المجيد، تأثير أزمة الخليج على الكتلتـين الفلسطينية واللبنانيـة، في: د. أحمد الرشيدي (محرر) الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراســات السياسية، ١٩٩١، ص ٢٥٥ – ٢٥٨.

١٧ – انظر نصها في: مركز دراسات الوحدة العربيـة، يوميات ووثائق الوحدة العربيـة ١٩٨٢، ط ١، بيروت، آب / أغسطس ١٩٨٣، ص ٥٦٧.

١٨ – راجع: سعد الدين إبراهيم وآخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، بيروت، كانون الثاني / يناير ١٩٨٧، جعفر عبد السلام، حقوق الإنسان في الدساتير العربية المعاصرة، بحث مقدم لندوة "حقوق الإنسان في الدساتير العربية التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٩١.

١٩ – د. أحمد يوسف أحمد، الحركة القومية العربية وضرورة مواجهة الذات، في أزمة الخليج وتداعياتها إلى الوطن العربي، أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربيـة، ط ١، بيروت، تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩١، ص ٨٢.

٢٠ – راجع:

JOHN LEWIS< toward the post - cold war world, foreign affairs, spring 1991, pp, 103 - 70.

٢١ – انظر: د. أحمد يوسف أحمد، تجربة الجمهورية العربية المتحدة: مســاهمة في قراءة جديدة لهـا، المستقبل العربي، العدد ١٢١، ١٩٨٩/٣، ص ٥٩ – ٦٠.



القدرة النووية الإسرائيلية وتأثيرها
على الأمن القومي العربي

لواء د. ممدوح حامد عطية
مدير الحرب الكيماوية الأسبق/جمهورية مصر العربية

مقدمة:

في عالم يموج بالمتغيرات الدولية والإقليمية الحادة، تحرص إسرائيل، دون باقي دول المنطقة التي تعيش فيها، على انتهاج سياسة ثابتة ترمي إلى العمل على تنامي قدراتها العسكرية وعلى رأسها القدرة في مجال أسلحة الدمار الشامل.

وتنفرد إسرائيل باحتكار القدرة النووية العسكرية في المنطقة العربية وتملك من الأسلحة النووية ووسائل إطلاقها الحجم الذي يشكل تهديداً حقيقياً لدول المواجهة العربية مجتمعة، وستظل إسرائيل محتفظة باحتكارها للقدرة النووية العسكرية حتى نهاية التسعينات كحد أدنى[1]، وخاصة أن الولايات المتحدة قد اكتفت بطرح توقف إسرائيل عن إنتاج أسلحة نووية جديدة وعن المضي في تطوير دورة الوقود النووي في منشآتها مقابل نزع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في دول المنطقة العربية، وهو خيار غير عادل يحتفظ لإسرائيل بأخطر أنواع أسلحة التدمير الشامل إلى جانب ما تملكه من تكنولوجيا متطورة في مجال التسليح التقليدي والإنتاج الحربي.

إن أرجح اتجاهات تطور الصراع العربي الإسرائيلي حتى نهاية التسعينات كحد أدنى، هو نمط الصراع الحضاري الممتد الذي تسعى فيه القوى الدولية والإقليمية إلى إبرام تسوية مرحلية أو ترتيبات انتقالية مقبولة لتهدئة حدة مشاكل الصراع، مع محاولات متصلة من بعض أطراف الصراع لتنمية قدراتهم الشاملة وبخاصة الاقتصادية والتكنولوجية ولتعديل محاولات التوازن العسكري في المواجهة العربية الإسرائيلية وبخاصة عند تقدير وزن الأسلحة فوق التقليدية (الكيميائية والبيولوجية وأسلحة التفجير الحجمي) والأسلحة غير التقليدية (النووية) المتاحة لدى أطراف الصراع والمحتمل امتلاكهم لها في المدى القريب أو المتوسط.

وبغير شك فإن طبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية المعاصرة، وتداعيات صراعات الشرق الأوسط، وحقائق توازن وعلاقات القوة بين الدول العربية وإسرائيل تؤكد أن مسار وتطور المفاوضات في إطار مؤتمر السلام الإقليمي (الذي بدأ أعماله في العاصمة الإسبانية مدريد في ٣٠ من أكتوبر ١٩٩١ سوف يتأثران تماماً بحسابات التوازن الاستراتيجي العسكري

بين دول المواجهة (الطوق) العربية وإسرائيل وبتطور النظم الإقليمية أو دون الإقليمية للتعاون الإستراتيجي العسكري بين العرب وإسرائيل ومحاولات إسرائيل المتصلة لتعديلها لصالحها.

إن اهتمامنا بفكر إسرائيل ومفاهيمها ومصادر القوة الشاملة لديها ضرورة حيوية في صراعنا الممتد مع الصهيونية، ويخطيء من يتصور أن حدة الصراع الدولي قد انتهت، وأن الوفاق الإقليمي قريب، وأن صور العنف والحرب والضغوط تتوارى مع بداية تشكيل نظام دولي جديد يتسم بأحادية القطبية خلال عقد التسعينات.

إن خريطة هذا النظام وعلاقات القوة فيه سوف تصاغ في العقد الحالي من خلال صراعات اقتصادية وتكنولوجية خطيرة إقليمياً ودولياً، ومن خلال تعديل جذري في الحدود السياسية والديموغرافية لدول كبرى (كالاتحاد السوفياتي) ولدول نامية (كأثيوبيا والصومال).

وخرجت إسرائيل من حرب الخليج بقوة عسكرية دعمتها ببرامج جديدة لتطوير الصواريخ الاعتراضية للصواريخ أرض / أرض، ولأسلحة الطاقة بنوعيها (الموجهة وطاقة الحركة)، وباستمرار برنامجها النووي دون ضغوط دولية توجه اليها بسببه بينما تمضي فرق الأمم المتحدة في مهامها على أرض العراق تدمر أسلحته وذخائره الكيميائية ومعامله البيولوجيه ومصانعه الكيميائية وما بقي من منشأته وبرنامجه ومواده النووية، وصواريخه أرض / أرض.

وفي ١٣ من نوفمبر ١٩٩٠، ومع اقتراب نذر حرب الخليج، انتقلت إسرائيل باستراتيجية الردع النووي لديها من مرحلة الرد بالشك إلى مرحلة الردع العلني، وفي خطاب الرئيس الإسرائيلي حاييم هيرتزوغ إلى مجلس العموم البريطاني ديفيد شيسل أكد أن إسرائيل تملك السلاح النووي لكن اعتراف إسرائيل بملكيتها للأسلحة النووية – على حد تعبيره – لا يبرر أي مناقشة للقيود على الأسلحة الكيميائية التي بحوزة بعض البلدان العربية، أو لسعي دول عربية أخرى لامتلاك وسائل متنوعة للردع فوق التقليدي.

وبعد انتهاء عملية عاصفة الصحراء مضت إسرائيل في حربها النفسية ضد القيادات والشعوب العربية، وأعلن البروفيسور "أمنون دار" عالم الفيزياء النووية في كلية الهندسة التطبيقية (معهد التخنيون) أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة المالكة للخيار النووي، وأنه لم يعد لدى العرب أي خيار نووي بعد حرب الخليج، ولن يكون على المدى المنظور أي أمل للعرب في امتلاك هذا الخيار نظراً للحظر الدولي على نقل التكنولوجيا النووية للأقطار العربية وأضاف العالم الإسرائيلي أن مصر التي كانت تسعى لهذا الخيار منذ عقد الستينات

لم تعد تمتلك برنامجاً نووياً جديداً، ولم تقم أياً من مفاعلات الطاقة التي وعدت الولايات المتحدة بتقديمها لمصر في عهد الرئيس نيكسون.

أما العراق فقد، وإلى بداية القرن القادم، خياره النووي، ودمرت منشآته النووية بعد حرب الخليج، وقيام فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة بتجريده من المواد النووية التي تستخدم في التطبيقات العسكرية والسلمية للطاقة النووية وتدمر ما بقي من تجهيزات منشآته النووية التي كانت على درجة عالية من التقدم التكنولوجي وبخاصة في سلمان بك والتريثة، والقيم وغيرها.

كذلك باءت كل المحاولات الليبية لامتلاك أو شراء قدرة نووية بالفشل حتى الآن، ولا تزال إمكانيات مفاعل تاجورا الليبي قاصرة على مجالات البحث العلمي، ولم يتقدم برنامج محطة القوى النووية المزمع إنشاؤها في عقد التسعينات إلى حيز التنفيذ حتى الآن.

كذلك فإن الجزائر لا تزال تتلمس طريقها لهذا الخيار النووي من خلال مفاعل الأبحاث والتكنولوجيا الصينية.

ومع أن باكستان هي الأقرب إلى تحقيق الخيار النووي الباكستاني فإن التحولات السياسية في باكستان قد أثرت سلبياً على البرنامج النووي بعد إعدام "ذو الفقار علي بوتو" رائد البرنامج النووي الباكستاني، ثم أثر الإطاحة ببنازير بوتو رئيسة وزراء باكستان في أواخر سنة ١٩٩٠، وينهي أمنون تحليله وتقديراته مؤكداً ان إسرائيل ستمنع بالقوة أية محاولة عربية أياً كان مصدرها لإعادة بناء هذا الخيار.

ومع أن إسرائيل لا تزال ترفض حتى الآن الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وترفض تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة منزوعة السلاح النووي فإن ساستها يصرون على الإسهام في سياسة الرادع النووي وإعلان حقيقة الوجود النووي لإسرائيل في مجال التسلح والاستعداد العسكري، فأكد إسحاق رابين في محاضرته في جامعة حيفا في ٥ من يونيو ٩١ أن "لدى إسرائيل أسلحة نووية، وأسلحة دمار شامل قادرة على إبادة أي دولة في المنطقة تعتدي على إسرائيل".

ومثل قضية موردخاي فاتونو جاء كتاب سيمور هيرش في خريف ١٩٩١ تحت عنوان "خيار شمشون" ليثير اهتماماً دولياً واسع النطاق حول قدرة إسرائيل النووية وما ردده الكتاب عن أن لدى إسرائيل نحو ٣٠٠ قنبلة ورأس نووي وبينها عدد من دانات المدفعية والألغام النووية، وعن أن إسرائيل قد امتلكت عدداً من قنابل النيوترون، وأن القدرة النووية

الإسرائيلية كانت بين مقومات مواجهة الكتلة الشرقية قبل انهيار الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفياتي في عصر القطبية الثنائية التي امتدت أربعة عقود بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ولقد استطاعت إسرائيل أن تستغل قدرتها النووية في الابتزاز النووي الإسرائيلي في ظروف الأزمات ثلاث مرات، اثنتين منها خلال الأوقات الحرجة في حرب اكتوبر / رمضان والثالثة في يناير ١٩٩١ مع بدء عملية ما يسمى بعاصفة الصحراء وقصف بعض المدن الإسرائيلية بصواريخ سكود ذات الرؤوس التقليدية.

واستطاعت إسرائيل في حرب اكتوبر ١٩٧٣ أن تستغل الابتزاز النووي الإسرائيلي لبدء الجسر الجوي الأميركي في ١٠ من اكتوبر ١٩٧٣ والذي نقل إلى إسرائيل بصورة فورية نحو ٢٢٠٠٠ طن من الأسلحة والمعدات مكنتها من استعادة الاتزان التعبوي والاستراتيجي في سيناء بعد اقتحام القوات المصرية لخط بارليف. كذلك استطاعت أن توظف الاحتكار النووي في يناير ١٩٧٤ لتدفع الولايات المتحدة الأميركية للضغط على مصر لقبول فصل القوات الأول الذي تم في ابريل ١٩٧٤ دون أن تنفذ مصر عمليتها الاستراتيجية "شامل" لتصفية القوات الإسرائيلية في الثغرة غرب قناة السويس، مثلما استعوضت إسرائيل من الترسانة الأميركية كافة خسائرها من الأسلحة والمعدات في الحرب. وقد استطاعت أجهزة الاستشعار الألكترونية أن تكتشف حالة التأهب في الصواريخ الإسرائيلية أرض / أرض في الحالتين ومارس الرئيس الأميركي نيكسون ضغوطه على مصر التي قبلت فصل القوات وما تلاه من ترتيبات السلام في سيناء. وواقع الأمر أن هذا الموضوع ليس بجديد فقد أشار هيرمان ايليتس السفير الأميركي الأسبق في القاهرة في محاضرة له في القاهرة عام ١٩٨٣ إلى أن هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي الأسبق قد اعترف بعد حرب اكتوبر أنه شعر بالقلق يوم ٩ من اكتوبر ١٩٧٣ من احتمال لجوء إسرائيل إلى الخيار النووي ما لم تصلها المعونات العسكرية الأميركية التي طلبتها.

وعلى الجانب الآخر تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه برغم الضغط الشديد الذي تم ممارسته على العراق، فإن إسرائيل وقدرتها النووية والكيميائية لا تلقى اهتماماً مماثلاً برغم أن بؤرة الصراع الإقليمي والدولي في فلسطين غدت – مرحلياً – أكثر خطورة من بؤرة الخليج التي هدأت نسبياً.

والملفت للنظر أن إسرائيل قد اعترفت بقدراتها النووية لتكسب بهذا الاعلان مصداقية أكبر لاستراتيجية الردع عن طريق المنع التي تطبقها إسرائيل منذ عام ١٩٨١، وتزداد خطورة

القدرة النووية الإسرائيلية سياسياً بالتوسع في الاستيطان واستيعاب الهجرات اليهودية اقتصادياً بانفتاحها على أوروبا وأفريقيا وعسكرياً بالاقتراب من تكنولوجيا التفجيرات النووية الحرارية، وأشعة الليزر، وأسلحة الإشعاع المكثف، مع نجاحها في برنامج الصواريخ التعبوية الاستراتيجية من طراز أريحا ٢،٣ وسعيها إلى تسلح غواصاتها الحديثة بالصواريخ كروز، وإلى تطوير طائراتها المقاتلة والمقاتلات القاذفة لاستخدام المقذوفات الذكية للتوجيه الدقيق.

بالإضافة إلى ما سبق فمن المعروف أن الأصوات الداعية إلى تحويل إسرائيل إلى دولة نووية والتخلي عن السباق في مجال التسلح التقليدي أخذت تعلو داخل إسرائيل[٢].

وهذه الأصوات التي انطلقت من مقر المؤسسة العسكرية الحاكمة وخارجها بدأت تعلن أن الوقت قد حان لإحلال مكونات القوة النووية محل عناصر القوة التقليدية وأعلنت قيادة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أن متطلبات الأمن القومي الإسرائيلي لا يمكن أن تظل ترتكز على مقومات الردع التقليدي وإنما ينبغي أن نرسي دعائمها على القوة غير التقليدية.

وقد سبق لعضو الكنيست "ماني بيليد" وهو جنرال سابق في الجيش الإسرائيلي أن تطرق إلى هذه المسألة في إحدى مقالاته "في خضم السباق النووي في الشرق الأوسط" قال إن الاستراتيجية ستتحول إلى استراتيجية نووية وأن الأمن القومي الإسرائيلي سيرتكز كلياً على هذه الاستراتيجية.

وتتضمن هذه الدراسة الجوانب الآتية:

* القدرة النووية الإسرائيلية.
* الأهداف التي حددتها إسرائيل عند تطوير سلاحها النووي لتهديد الأمن القومي العربي.
* أسلوب مواجهة الخطر الإسرائيلي المتمثل في امتلاكها للسلاح النووي.
* خاتمة.

قدرة إسرائيل في مجال الأسلحة النووية (الذرية):

رغم أن الأوساط الرسمية الإسرائيلية لم تعلن رسمياً عن وجود مثل هذا السلاح في حوزتها إلا أن دلائل ما نشر من معلومات دقيقة مؤكدة، بعضها من داخل إسرائيل وعلى ألسنة زعمائها وقادتها ومفكريها وعلمائها[٣]، والبعض الآخر من خارجها في تقارير أجهزة مخابرات الدول العظمى (مثل تقرير المخابرات المركزية الأميركية عن التجربة النووية

المشتركة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا التي أجريت في جنوب الأطلنطي عام ١٩٧٩)[٤]، أو ما تسربه أجهزة الإعلام في الدول المتقدمة[٥]، انعكاساً للتنافس السياسي والتجاري (مثل الصفقات الفرنسية مع جنوب أفريقيا، والاتفاق بين ألمانيا الغربية وزائير على إجراء تجارب لصواريخ حاملة لرؤوس نووية بالتعاون مع جنوب أفريقيا وإسرائيل)، لم تترك أدنى شك في أن إسرائيل قد أتمت صناعة أسلحة نووية، بل وتمتلك مخزوناً منها تباينت التقديرات بشأن كمياته ونوعياته.

ولقد قالها رئيس إسرائيل السابق "كاتزير" صراحة في أول ديسمبر ١٩٧٤[٦] أنها كانت دائماً سياسة إسرائيل أن تمتلك إمكانيات نووية، وأننا الآن نتملكها، وقد علق "رابين" على ذلك في التلفزيون البريطاني قائلاً[٧] "إننا لا نملك تكلفة أن يسبقنا أحد إلى امتلاك القدرة النووية في الشرق الأوسط، ولكننا أيضاً لا نملك تحمل تكلفة أن نكون الدولة الأولى في هذا المجال"، وهو ما يعني أن إسرائيل تسعى دائماً من أجل الاحتفاظ بالاحتكار النووي، ولكنها لا ترى حالياً مبررات تحت الظروف العادية أن تشهر وتعلن هذه الإمكانية.

وكما كان "بن غوريون" دائماً صريحاً على الربط بين أمن إسرائيل وضرورة امتلاك القدرة النووية في مواجهة التفوق البشري العربي، فإن تلاميذه من بعده أيضاً – أمثال ديان وبيريز، وغور – قد وضعوا فكر بن غوريون موضع التنفيذ عبر السنوات الأربعين الماضية، وكانت مقولتهم في ذلك (حيث يوجد الخيار النووي يتحقق التفوق الكاسح على الخصم، خاصة في ظروف كظروف إسرائيل، التي تعتبر دولة صغيرة في مساحتها، قليلة في سكانها، متواضعة في مواردها يحيط بها محيط عربي معادي إحاطة السوار بالمعصم)، وبهذه العبارة أكد قادة إسرائيل أنهم يعنون دخول النادي الذري من أوسع أبوابه.

ولقد كانت هناك أنشطة نووية غير مشروعة مارستها إسرائيل دولياً لتطوير برنامجها النووي[٨] مثل تهريب ٢٠٠ رطل يورانيوم مخصب مملوك للحكومة الأميركية من شركة "نوميك" في ولاية بنسلفانيا في عام ١٩٦٨[٩] وشن هجوم بالغازات المسيلة للدموع قام به عملاء إسرائيل على شاحنات تنقل كميان من اليورانيوم في بريطانيا وفرنسا عامي ١٩٦٨، ١٩٦٩، وتم تهريبه إلى إسرائيل[١٠]، والاستيلاء على سفينة المانية تحمل ٢٠٠ طن من خام اليورانيوم في البحر عام ١٩٦٨ ونقلها إلى إسرائيل[١١]، وكذا إعادة تصدير شحنة من ٤٠ طن يورانيوم مباع إلى لوكسمبورغ أصلاً إلى إسرائيل في يوليو ١٩٨٥ بطريقة غير مشروعة، بالإضافة إلى الاستيلاء على ١٢٠٠ جهاز توقيت كرايتون الذي يستخدم في التفجيرات النووية من الولايات المتحدة دون موافقتها.

وقد تمثل التطور النووي الإسرائيلي خلال السبعينات، في أن إسرائيل رفعت درجة استعداد القوة النووية الإسرائيلية (صواريخ أريحا - طائرات، ١٣ قنبلة نووية) في ٨ اكتوبر ١٩٧٣[١٢]، وذلك أثناء حرب اكتوبر في محاولة للضغط على الولايات المتحدة للإسراع في نجدة إسرائيل وتعويض خسائرها الشديدة. هذا بالإضافة إلى نجاح العالمين الإسرائيليين "إسحق نيبزداهل، ومناحم ليفين" في معالجة تخصيب اليورانيوم باستخدام أشعة الليزر، وهو ما يعتبر أرخص وأسرع وسائل التخصيب في العالم، حيث أمكن تخصيب ٧ غرامات يورانيوم ٢٣٥ بدرجة ٦٠٪ خلال يوم واحد. أما خلال الثمانينات فقد كان من أبرز التطورات هو ما كشفت عنه صحيفة صنداي تايمز في ٥ من اكتوبر ١٩٨٦ على لسان الفني النووي الإسرائيلي (مردخاي فانونو) الذي عمل بمفاعل ديمونة لمدة عشر سنوات، والذي دعم معلوماته بـ ٦٠ صورة من داخل المفاعل، وأكد عدد من الخبراء النوويين البريطانيين صحة اعترافاته، والتي كان أبرز ما فيها الآتي:

* أن إسرائيل تملك مخزوناً من القنابل النووية يتراوح بين ١٥٠ - ٢٠٠ قنبلة انشطارية أصغر حجماً وأشد تأثيراً من قنبلتي هيروشيما وناكازاكي.

* إن مفاعل ديمونة تم رفع قدرته إلى ١٥٠ ميغاوات.

* أن إسرائيل أنتجت قنابل النيروترون والقنابل الهيدروجينية.

* أن مركز الأبحاث النووي الإسرائيلي في ديمونة، مكون من ستة طوابق تحت الأرض وقد تضمنت المعلومات التي ذكرت، شرحاً تفصيلياً للمركز.

وقد كان من أبرز التطورات في الثمانينات أيضاً، وهو ما كشفت عنه وسائل الإعلام العالمية عن تكرار زيارة لبعثة إسرائيلية إلى جزيرة "ماريون" بجنوب أفريقيا، وإعداد مطار حربي بها لإجراء تجارب نووية في هذه المنطقة[١٣].

وإذا أردنا أن نناقش قدرة إسرائيل النووية فعلينا أن تتناول المناقشة دراسة العناصر الرئيسية الآتية:

أولاً : توفر القاعدة العلمية والتكنولوجية والخبرات النووية[١٤]:

طبقاً لتقديرات المصادر العلمية الغربية، فإنه يتوفر لإسرائيل حالياً حوالى ٢٠٠٠ عالم وخبير ومهندس وفني في المجالات النووية المختلفة. وهم على اتصال بحوالى ٦٠٠ معهد علمي ومركز للبحوث النووية في حوالي ثماني دول نووية كما تهتم بتشجيع هجرة العلماء

اليهود من البلاد بإرسال العديد من البعثات الدراسية إلى هذه الدول.

كما تتوفر بإسرائيل مؤسسة الطاقة النووية والتي لها نشاط ملموس في جميع الجامعات والمعاهد التكنولوجية والعلمية داخل وخارج إسرائيل. كما تشرف على جميع الأبحاث النووية التي تجري في الجامعات والمعاهد الإسرائيلية، وتدير أيضاً جميع المفاعلات والمنشآت والمشروعات النووية في إسرائيل. وكانت من أبرز الأبحاث التي أشرفت عليها هذه المؤسسة، مشروع إنتاج الماء الثقيل الذي قامت به شعبة النظائر في معهد وايزمان، حيث أصبحت إسرائيل نتيجة لذلك قادرة على تأمين ٩٥٪ من متطلبات العالم من هذه المادة، والتي يبلغ قيمة الغرام منها حوالي ٢٠٠٠ دولار.

ثانياً: المفاعلات والمنشآت النووية:[١٥]

تمتلك إسرائيل منشآت نووية هامة تفتقر ليها العديد من الدول الأوروبية تحوي أربعة، وعدد من أجهزة ACCELERATORS، ٥ مسرعات REACTORS مفاعلات، وأجهزة التحليل والتكسير النظائري، ISTOPE, SEPERATORS فصل النظائر الالكترونية وأجهزة رصد METERS و MASS _ SPECTRE كالمطايف الكتلية الكبيرة وقياس وكشف الإشعاعات النووية ومولدات النيوترونات.. إلى غير ذلك من الأجهزة والمعدات المستخدمة في المختبرات النووية.

ثالثاً: التجارب النووية المحتمل أن تكون قد أجرتها إسرائيل:

أشارت العديد من المصادر العلنية إلى وجود احتمالات قوية، فإن تكن إسرائيل قد أجرت تجارب نووية، إما منفردة أو بالتعاون مع جنوب أفريقيا، وفي هذا المجال نورد الآتي:

* ما أشار اليه كتاب "أخطار التقدم العلمي في إسرائيل" - الصادر عن مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية - يوسف مروه)، عن وجود احتمالات قوية أن تكون إسرائيل قد أجرت تجربة نووية تحت الأرض في منطقة في ٣ من أكتوبر ١٩٦٦، وذلك استناداً إلى ما رصدته بعثة من العلماء الأميركيين والألمان المتخصصين في مجال الأبحاث البحرية كانوا متواجدين في سفن أبحاث في البحرين المتوسط والأحمر - وذلك استناداً إلى ما رصد من زيادة نسبة التريتيوم في المياه إلى ما يزيد عن ضعفين.

* ما ذكر في كتاب "إسرائيل والأسلحة النووية - الخيارات الحالية والمستقبلية، معهد الدراسات الاستراتيجية، لندن، عن إجراء إسرائيل لتجارب نووية تحت الأرض،

يصعب على أجهزة رسم الزلازل تسجيلها، بسبب استخدام إسرائيل لتكنولوجيا التخفيض المقارن وهو ما طبقته جنوب أفريقيا في صحراء كالهاري وكشفته أقمار DECOUPLED التجسس الأميركية عام ١٩٧٧.

* ما ذكر في كتاب "ترسانة إسرائيل النووية - بيتربراي - مؤسسة الأبحاث العربية بيروت - لبنان عن استفادة إسرائيل من النتائج التي تحققت من التجارب النووية الفرنسية والأميركية التي أجريت، وما زالت تجري لصالح تطوير تكنولوجيتها النووية.

رابعاً: أنواع وحجم الأسلحة النووية المحتمل تواجدها لدى إسرائيل:

يتوقف تقدير ما لدى إسرائيل من أسلحة نووية على حجم البلوتونيوم المقدر أن ينتجه مفاعل ديمونة، والمعروف أنه بدأ العمل في ديسمبر ١٩٦٣، وتعتمد قوة المفاعل النووي في فصل البلوتونيوم على كمية وقود اليورانيوم التي يتم شطرها، فمن كل طن متري من اليورانيوم الخام - الذي يحرق داخل المفاعل - يتم استخراج حوالي ١٠٠٠ غرام من البلوتونيوم الصالح للاستخدام في الأسلحة النووية، وفي تقدير بعض الخبراء فإن مفاعل ديمونة يمكن أن ينتج ٣٠٠ غرام من البلوتونيوم من كل طن متري يورانيوم - يتم استهلاكه في المفاعل - وأن رقم الإنتاج الأعلى والذي يصل إلى ١٠٠٠ غرام إنما يعني استبقاء البلوتونيوم داخل المفاعل لفترة طويلة جداً والتي يتحول خلالها الكثير من البلوتونيوم ٢٣٩ إلى بلوتونيوم ٢٤٠، ويصبح أقل فائدة في بناء القنبلة النووية. وعلى اساس أن المفاعل المستخدم لليورانيوم الطبيعي يمكنه أن ينتج غراماً من البلوتونيوم ٢٣٩ من قوة ١٠٠٠ كيلووات في أيام عمله، فإنه يمكننا تقدير حجم البلوتونيوم الذي استخرجه المفاعل خلال الفترة من إنشائه حتى اليوم، وبالتالي عدد القنابل النووية معتمدين على المعادلة التالية:

عدد كيلوغرامات البلوتونيوم المستخرجة في عام:

وحيث إن مفاعل ديمونة في بداية عمله كانت قوته ٢٦ ميغاوات، وبدأ التشغيل الفعلي اعتباراً من عام ١٩٦٣، ثم زادت قدرته اعتباراً من عام ١٩٨٢ إلى ٧٠ ميغاوات. ومع افتراض أن المفاعل يعمل ٣٠٠ يوم في السنة فقط وباقي الأيام للصيانة فإن إنتاج المفاعل خلال هذه الفترة يكون:

٧ كلغ بلوتونيوم سنوياً × ١٩ سنة (حتى عام ١٩٨٢) = ٨

١٤٨ كلغ بلوتونيوم = ٢

* واعتباراً من ١٩٨٢ وبزيادة الطاقة إلى ٧٠ ميغاوات حتى عام ١٩٨٥ يكون الإنتاج

كالآتي:

٢١ كلغ بلوتونيوم سنوياً × ٤ سنوات = ٨٤ كلغ بلوتونيوم

* واعتباراً من عام ١٩٨٥ زادت الطاقة إلى ١٥٠ ميغاوات وحتى عام ١٩٨٧ يكون الإنتاج كالآتي:

٤٥ كلغ بلوتونيوم × ٣ سنوات = ١٣٥ كلغ بلوتونيوم.

* فيكون إجمالي وزن البلوتونيوم ٢٣٩ التي تم فصلها حتى نهاية ١٩٨٧ كالآتي:

٣٦٧ كلغ بلوتونيوم، وعلى أساس أن القنبلة النووية العيارية ١٤٨ + ٨٤ + ١٣٥ = ٢٠،٢ (٢٠ كيلو طن مثل قنبلتي هيروشيما وناكازاكي) يحتاج لصنعها ٦ - ٨ كلغ بلوتونيوم ٢٣٩ فإنه يصبح من الناحية النظرية أن لدى إسرائيل عدد القنابل النووية العيارية كالآتي:

٣٦٧ كلغ بلوتونيوم ÷ (٦ - ٨ كلغم / قنبلة = ٥٢ قنبلة نووية عيارية) ٢٠،٠

* وإذا وضعنا في الاعتبار المعلومات التي أدلى بها "فانونو"، والتي سبقته بها أيضاً نشرة (التقرير الخارجي) التابعة لمجلة "الإيكونوست" في ١٩٨٩/١٠/٥، والتي أكدت أن مخزون القنابل النووية يصل إلى ١٠٠ - ٢٠٠ قنبلة نووية[١٦] فإن تفسير ذلك أن الأعداد المقدرة من القنابل النووية ليست جميعها عيارية (٢٠ كيلو طن)، بل أن هناك أعيرة أخرى تكتيكية صغيرة (١، ٥، ١٠، ١٥ كيلو طن) يمكن استخدامها بواسطة وسائل إطلاق متعددة تشمل المدفعية والصواريخ والطائرات، وهو ما يعني بالتالي نجاح إسرائيل في التوصل إلى تكنولوجيا "التصغير" للقنابل النووية إلى ما هو أدنى من ٢٠ كيلو طن (القنبلة العيارية). وهي تكنولوجيا معقدة ومتقدمة لم يتوصل لها إلا عدد قليل من الدول النووية الكبرى، حيث تحتاج إلى حوالى ما بين ٤٠ - ٥٠ تجربة نووية للتوصل إلى رأس نووي صغير ليمكن إطلاقه من الصاروخ أو المدفع، إلا أنه من المعتقد أن إسرائيل قد استفادت من نتائج التجارب الأميركية والفرنسية[١٧] في هذا المجال، حتى توفر على نفسها أجراء هذا العدد الضخم من التجارب النووية، ومما يؤكد امتلاك إسرائيل لتكنولوجيا التصغير ما رصد من إجراء تجربتين نوويتين في جنوب المحيط الأطلنطي في أعوام ١٩٧٩، ١٩٨٠ على التوالي بواسطة مدافع ١٥٥ ملم[١٨] وتفيد تكنولوجيا التصغير في إنتاج أعيرة نووية تكتيكية صغيرة تستخدم في ضرب أهداف "القوة المضادة" وهي الأهداف العسكرية دون توسيع دائرة الاستخدام النووي، حيث Counter Gorce تستخدم القنابل العيارية)٢٠ كيلو طن) وأعلى من ذلك في ضرب أهداف "القيمة المضادة" وهي الأهداف المدنية ذات المساحات الكبيرة مثل

المدن والسدود. Coumter Value، هذا بالإضافة إلى إهتمام إسـرائيل بإنتـاج الأسـلحة ثنائيـة القدرة التي تستخدم في استراتيجية الرد المرن، والتصعيد المضبوط.

* وذكرت العديد من مصـادر المعلومـات، إمتـلاك إسـرائيل لقنـابل هيدروجينيـة[19] وقنابل نيوترون[20]، وذلك قبل أن يشير "فانونو" في اعترافاته بذلك أيضا. ومن هذه المصـادر ما ذكره وأشار اليه البروفيسـور الإسـرائيلي "شلومـو G.E.S كـل مـن "دوراون" و"نيتشـر" في نشرة أخبار أهرلشوف" بأن قنبلة النيوترون يمكن استخدامها كوسيلة ردع فعالـة علـى عـدة جبهات في وقت واحد دون تكبد خسائر كبـيرة، وهـو مـا أشـارت اليـه صحيفـة هـا آرتـس بعددها الصادر في ١٩٨٦/٩/٢٩، وصحيفة دافار في ١٩٨٦/٩/٢٨ عن باحث أميركي.

خامسا: وسائل إطلاق الأسلحة النووية:

أجمعت مصادر المعلومات في أجهزة المخابرات العالمية والإقليميـة والمحليـة، وكذلـك مراكز الدراسات والأبحاث المختلفة أن لإسرائيل وسـائل ونظمـا لإطـلاق الأسـلحة النوويـة، تشمل القاذفات المقاتلة والصواريخ أرض / أرض وقذائف المدفعية.

* **الطائرات:** تمتلك إسرائيل أنواعا متعددة من الطـائرات القاذفـة والمقاتلـة القاذفـة القادرة على حمل وإطلاق القنابل النووية. هذه الطائرات ذات قدرة قتالية عالية ومدى عمل بعيد كما يمكن تزويد بعضها بالوقود في الجو، مما يزيد من مدى عملها ويمكنهـا مـن تـهديد العمق الاستراتيجي للدول العربية (معظم العواصم والأهداف الحيوية الاسـتراتيجية)، حيـث طلبت إسرائيل عند تفاوضها عام ١٩٦٨، على شراء ٥٠ طائرة فانتوم، ضـرورة تجـهيز هـذه الطائرات بأدوات قذف القنابل النووية، وهذه الأنواع هي:

* **طائرات الفانتوم (إنتاج أميركي):** وجميعها F - 16 وF - 15 وF - 4E، يتوفـر لدى إسرائيل منها ثلاث طرازات قادرة على حمـل وإطـلاق قنبلـة نوويـة واحـدة مـن نقطـة تعليق أسفل الجسم (تزن مـن ٧٥٠ – ١٠٠٠ كلـغ)، وإن كـانت سـلمت إلى إسـرائيل بـدون الحاسب الآلي لمهام القصف النووي، ولا يعتـبر ذلـك مشكلـة بالنسبة لإسـرائيل نظـرا لكـبر مساحة الأهداف المتوقع أن تعمل ضدها وانتشار مناطق التدمير بصفة عامة.

* **الطائرة سكاي هـوك (إنتـاج أمـيركي):** وهـي قاذفـة لديـها القـدرة علـى حمـل وإطلاق قنبلة نووية من نقطة تعليق أسفل الجسم.

* **الطائرة الكافيير (إنتاج إسـرائيلي):** وقـد راعـت إسـرائيل في تصميـمـها خاصـة الطراز المطور (كافيير – سي ٢)، أن يكون لديها القدرة على حمل وإطلاق الأسـلحة النوويـة

(قنبلة نووية حتى ٢٠ كيلو طن).

*** الصواريخ:** من المؤكد أن إسرائيل قد سعت منذ تبنيها الخيار النووي إلى شراء وتصنيع صواريخ أرض / أرض قادرة على حمل رؤوس نووية نظرا لما تتميز به الصواريخ عن الطائرات من صعوبة اعتراضها وبالتالي ضمان وصولها لأهدافها.

*** الصاروخ لانس (إنتاج أميركي):** تشكل هذه الصواريخ سلاحا نوويا هاما في عمليات القصف التكتيكي والتعبوي ضد الأهداف العسكرية خاصة، حيث إن استخدامها برؤوس تقليدية يعد أمرا غير اقتصادي، وحصلت إسرائيل عام ١٩٧٥ على هذا النوع والذي يصل مداه إلى ٧٠ كلم، ويصل مدى الطراز المتطور منه إلى ١١٠ كلم برأس يزن ٢١٢ كلغ، وهذا النوع مؤثر بشكل كبير ضد التجمعات العسكرية والخطوط الدفاعية والتحصينات وقواعد الصواريخ أرض / أرض.

الصواريخ جيركو – ٢ (أريحا – ٢): رغم الغموض الذي يحيط بتطور هذا السلاح، إلا أن جميع مصادر المعلومات التي تحدثت عن هذا الصاروخ قد أشارت إلى أن إسرائيل قد حققت نجاحا كبيرا في تطويره، وبأنها فتحت عناصر منه في النقب والجولان، وأن إسرائيل قد طورت رؤوسا نووية لهذا الصاروخ بالتعاون مع الولايات المتحدة، ويقدر طول الرأس النووية بـ ٢ قدم وقطرها ٢- – ٢٢ بوصة ووزنها ٢٢٦ رطلا، وتعتبر وكالة المخابرات الأميركية هذا الصاروخ أحد وسائل الإطلاق النووي الرئيسية في إسرائيل، ويشير كتاب التهديد النووي في الشرق الأوسط بالفصل الثالث، إلى أهمية الصاروخ أريحا الترسانة النووية الإسرائيلية ويقول "رغم أن الصاروخ أريحا لا يضارع الصاروخ الأميركي "بيرشنغ"، إلا أن هذا الصاروخ الإسرائيلي قادر على أن يكمل الصاروخ لانس في البيئة النووية، هذا ويصل مداه إلى ٧٥٠ كلم[٢١] وكتب "ريتشارد سيل" تقريرا عن الصواريخ أريحا – ٢ يؤكد فيه على قيام إسرائيل بنشر هذا النوع من الصواريخ بصحراء النقب وأنها من النوع المثبت على عربات وضعت داخل كهوف منحوتة في الصخور، وأن هذا الصاروخ يعمل بالوقود الجاف رغم تطوير نظام التوجيه الخاص به، وكذا تطوير الرؤوس النووية بمعاونة بعض العلماء الأميركيين مع الصاروخ جيركو – ٢[٢٢] .

الصواريخ كروز: أشار كتاب "إسرائيل والترسانة النووية" إلى توفر معلومات تفيد بأن هناك اتحاداً يضم كل من تايوان وإسرائيل وجنوب أفريقيا، ويقوم بالانفاق على بناء صواريخ كروز[٢٣] . وتقوم الدول الثلاث بتطوير صاروخ كروز تطويراً مشابهاً لصاروخ كروز

التابع لحلف الناتو، وتحمل صواريخ كروز الإسرائيلية على عربة مزودة بأنابيب إطلاق رباعية ذات مدى ١٥٠٠ ميل ومجهزة بنظام توجيه، لتتواءم مع تضاريس الأرض، بحيث يمكنها الطيران تحت خط التتبع الراداري والتوجيه نحو الهدف بواسطة كمبيوتر يوافق خط الطيران مع طبيعة الأرض، هذا وقد نشرت الأيكونومست "بالتقرير الخارجي" في فبراير عام ١٩٨١ "أن إسرائيل قد أنتجت حتى الآن ٢٠٠ قنبلة نووية، وأنها تقوم بتطوير صواريخ طوافة يبلغ مداها ٣٠٠٠ كلم من طراز كروز وهذه الصواريخ مجهزة بمحركات من طراز "هاربون توربو" كانت إسرائيل قد اشترتها من الولايات المتحدة. وفي مقال للصحفي الأميركي "جاك أندرسون" قال:[٢٤]

"إن ميزة هذا الصاروخ بالنسبة لدول محاطة بأعداء يفوقونها عدداً تتمثل في أنها لن تكون بحاجة إلى أجهزة ضخمة تكون مكشوفة ومعرضة للهجوم، كما ويمكن إطلاق أربعة صواريخ من هذا النوع من ظهر إحدى الشاحنات، وستكون إسرائيل في حالة حيازتها لهذا النوع من الصواريخ الطوافة القادرة على ضرب عمق أي دولة عربية ودول أخرى"، وفي دراسة لمعهد دراسات السلام السويدي حول هذا الموضوع اشار بالآتي: "إن الخاصية المميزة للصواريخ الطوافة (السابحة) هي أنه يمكن إخفاؤها في أي مكان، كما يمكن إطلاقها من أية بقعة، وكذلك من طائرة أو غواصة أو سطح سفينة أو من قاعدة إطلاق متحركة ولهذه الصواريخ أهمية كبرى كسلاح استراتيجي للدول الصغيرة".

والجدير بالذكر أن كل الدول الصناعية تمتلك إمكانيات التكنولوجيا اللازمة لبناء هذا السلاح، ويتميز هذا السلاح بالطيران المنخفض على بعد ثابت من سطح الأرض للهروب من الرقابة الرادارية ووسائل الدفاع الجوي، وهو يفعل ذلك باستخدام عقل ألكتروني يحفظ في ذاكرته تضاريس الأرض من خريطة فضائية سابقة الإعداد، ولعل إضافة هذا السلاح للقدرات النووية الإسرائيلية يكمل الدورة النووية الإسرائيلية، وينتقل بالمخاطر الذرية في الشرق الأوسط إلى مرحلة حرجة للغاية، هذا وتشير المعلومات إلى استفادة إسرائيل من الصواريخ هاربون "١٠٠ كلغ" والصواريخ غابرييل ٣،٢ وذلك لإنتاج رؤوس نووية مناسبة لها، وهذه الصواريخ يمكن تحميلها على زوارق بحرية لقصف الأهداف الساحلية خارج مدى عمل الوسائل المتيسرة.

* **قذائف المدفعية**: تمتلك إسرائيل أنواعاً من المدافع ٢٠٣ملم، ١٧٥ملم، ١٥٥ملم، قادرة على إطلاق ذخائر مدفعية نووية، إلا أن إنتاج هذه الذخائر يحتاج إلى تكنولوجيا وقاعدة علمية متطورة – ولا يستبعد أن تكون إسرائيل قد أنتجت هذه الذخائر بالتعاون مع

دول أخرى. وفي دراسة لمعهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة "جورج تاون" الأميركية النووية – والتي تمت بتكليف من وكالة الدفاع النووي الأميركية – عن وسائل النقل النووي المتيسرة لدى إسرائيل جاء بها أنه باستطاعة إسرائيل نشر أكثر من ٢٤ سلاحا نوويا خلال ساعات وأكدت الدراسة أن إسرائيل قادرة على إنتاج أكثر من ٢٤ سلاحا نوويا حتى نهاية الثمانينات، وأن بحوزتها وسائل النقل المناسبة لأي سلاح من هذا النوع والتي تشمل وسيلتين أساسيتين هما الطائرات والصواريخ[٢٥].

تشكيل القوة النووية الإسرائيلية: تحيط إسرائيل نشاطها النووي بستار من السرية، يصعب تحديده تحديدا شاملا لتشكيل القوة النووية الإسرائيلية. ولكن بدراسة تقارير مراكز الأبحاث ومراكز الدراسة الاستراتيجية وأجهزة المخابرات لبعض الدول الإقليمية والدولية، ومع الوضع في الاعتبار القدرات النووية الإسرائيلية والظروف والعدائيات التي تحيط بها، ويمكن وضع تصور قريب جدا من الحقيقة لتشكيل القوة النووية الإسرائيلية، والتي تتشابه إلى حد ما مع القوة النووية الفرنسية[٢٦]. ومن المنتظر أن تتضمن القوة النووية الإسرائيلية وسيلتين أساسيتين هما القوة الجوية والقوة الصاروخية، حيث لا تسمح إمكانياتها حاليا بتشييد قوة بحرية – ويتوقع في إطار سعيها لتطوير قوتها النووية إلى تركيب بعض أنواع من الصواريخ على سفن السطح واللنشات علاوة على أنها قد تعاقدت على شراء ٤ غواصات من طراز ٢٠٩ من المانيا الغربية بتمويل أميركي تسلم واحدة منها في عام ١٩٩٢، وهذا النوع من الغواصات لديه القدرة على إطلاق الصواريخ من أنواع هاربون وأريحا علاوة على الصاروخ كروز.

* **القوة الجوية:** وستكون القوة في حدود سرب جوي من ١٢ – ١٦ طائرة من نوع واحد أو بتشكيل مختلط من F - 4 E، F - 15، F - 16 أكثر من نوع.

* **القوات الصاروخية:** وتشكل من ٢ وحدة صاروخية – وحدة صواريخ مختلط على أن تخصص وحدة صواريخ لكل جبهة "إحداها للجبهة السروية والثانية للجبهة المصرية".

* **مجموعة المدفعية:** من ١ – ٢ كتيبة مدفعية إحداهما عيار ١٥٥ ملم والأخرى عيار ٨ بوصة.

الأهداف الرئيسية التي حددتها إسرائيل عند تطوير سلاحها النووي لتهديد الأمن القومي العربي:

لم يكن إقدام إسرائيل على تطوير خيار نووي عسكري، معزولا عن استراتيجيتها

والأهداف المحددة لها، وهذه حقيقة ثابتة تؤكدها الشواهد والمعطيات، وتدعمها تجارب الماضي غير البعيد، وإذا تمعنا بشكل دقيق وبنظرة ثاقبة في النوايا الإسرائيلية - فإنه يمكن أن نجملها في أربعة أهداف رئيسية، حددها العدو لنفسه عند تطوير السلاح النووي كما يلي:

* **الإبتزاز:** لقد استخدم الكيان الإسرائيلي الخيار النووي عن طريق التلميحات والإشارات بامتلاكه لهذا الخيار منذ أواخر الستينات كأداة إرهاب للعرب وابتزازهم سياسيا واستراتيجيا، وسعى من خلال "ممارسة سياسة الردع عن طريق الشك" إلى هدف واضح قوامه ابتزاز الدول العربية من أجل الحصول على مكاسب وتنازلات إقليمية وسياسية أيضا.

ولعل ما يؤيد ذلك هو أن ممارسة الابتزاز من خلال التلويح بالخيار النووي من جانب الدوائر الإسرائيلية الحاكمة ومنذ عام ١٩٦٨، جاءت متزامنة مع تصاعد حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، ومع انطلاق العمليات الفدائية وتكامل الاقتناع بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة[٢٨].

إذن نستطيع القول موضوعيا بأن إسرائيل لم تسع فقط إلى هدف الردع وإنما كانت تتوخى الابتزاز بالدرجة الأولى ونستطيع أن نحصر مجالات الابتزاز التي استهدفتها فيما يلي:

* **ابتزاز العرب استراتيجيا:** أي النفاذ إلى الإرادة العربية الاستراتيجية وشلها عن القيام بدور فعال في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي عام ١٩٦٧، وكانت وسيلة لبلوغ هذا المأرب باستخدام السلاح النووي كأداة للحرب النفسية لتثبيط إرادة القتال لدى الجيوش العربية، وكذلك هز الثقة لدى القيادات السياسية والعسكرية العربية في إمكانية منازلة إسرائيل استراتيجيا والتغلب عليها[٢٩]، وهكذا كان عامل السلاح النووي عند النخبة الحاكمة في إسرائيل - أداة من أدوات تدمير الثقة العربية بالنفس، ووسيلة لممارسة حرب نفسية هدفها دفع الأنظمة العربية للإتيان بخطوات وتصرفات تستجيب للمطالب الإسرائيلية وأهدافها وإقناع الأنظمة العربية بأن اللجوء سيكلفها ثمنا باهظا.

هذا وقد بلغت فكرة الربط بين التلميح بالخيار النووي بهدف الابتزاز الاستراتيجي وبين السعي إلى تدمير الاستراتيجية العربية قمتها في تصريحات ديان سنة ١٩٦٨ - ١٩٦٩ عندما بدأ يلوح تلميحا بالعصا النووية في حالة إقدام مصر أو سوريا على مهاجمة إسرائيل لتحرير سيناء والجولان، فقد راح الكيان الإسرائيلي يقنع انطلاقا من الاستراتيجية النووية

الإسرائيلية بأن إسرائيل إلى استخدام أسلحة تدميرية إذا ما تعرضت لهجوم عربي منسق[٣٠]. ولمزيد من التأكيد للعلاقة بين ممارسة أسلوب التخويف والترويع النووي والتأثير على القرار الاستراتيجي العربي كان قادة إسرائيل يطلقون بين الحين والآخر إشارات غامضة مبهمة حول امتلاك الخيار النووي والتلويح بشكل غامض باستخدامه فإسرائيل أرادت بهذه الأداة للحرب النفسية أن ينفذ إلى تلك الإرادة ليقنع العرب بأن اللجوء إلى القوة العسكرية لمهاجمة إسرائيل قد يدفعها إلى استخدام ذلك الخيار[٣١] ولحمل العرب على القبول بالسلام المفروض بقوة التهديد وبالشروط الصهيونية.

إن استعراض المحاولات الإسرائيلية في هذا السبيل يقودنا إلى نتيجة واضحة وحاسمة وهي أن إسرائيل لن تتورع عن تهديد العرب عن طريق الإيماءات والإيحاءات من أجل حملهم على التوجه إلى مائدة المفاوضات المباشرة ليتمكن هناك وفي ظل اختلال ميزان القوى التقليدي وغير التقليدي لصالحها من فرض إرادتها اعتقادا منها أنها الجانب الأقوى في إطار صراع الارادات في المنطقة أي أن الهدف هنا هو ابتزاز العرب للدخول في مفاوضات مباشرة.

هذا وليس بخاف ما استهدفته الاستراتيجية النووية الإسرائيلية على هذا الصعيد أيضا، فالأوساط الحاكمة في إسرائيل أرادت هنا أيضا وبنفس الأداة الالتجاء إلى التلويح بالخيار النووي كوسيلة لتحقيق مكاسب دبلوماسية وهي تتمثل في دفع العرب إلى مائدة المفاوضات في ظل اختلال ميزان القوى، حيث يتم فرض شروطهم. وجملة القول أن حكام إسرائيل سعوا إلى انتزاع اعتراف عربي بوجودهم وفرض التعايش والسلام بالقوة، وهي مقولة ظل يرددها القائمون على شؤون الكيان الصهيوني منذ عهد بن غوريون.

وكانت المواقف الصهيونية في هذا المجال تكفي لأن توضح هذه الحقيقة بكل أبعادها حيث اجتمعت على ترديد مقولة "أن خيار التفاوض مع إسرائيل هو الخيار الوحيد وأن خيار القوة لن يحقق أي نتائج وأنه ليس أمام العرب غير خيار طرق باب السلام[٣٢] وبصدد هذا الأمر يقول شاي فيلدمان الذي يعتبر من أبرز الباحثين في الاستراتيجية النووية الإسرائيلية "ان امتلاك النظام النووي الغامض أو العلني من قبل أحد أطراف الصراع في المنطقة، لا بد وأن يوفر لمثل هذا الطرف القدرة على فرض السلام، لأنه يردع الطرف الآخر، عن الإقدام على شن الحرب ويجعله يعيد النظر في حساباته ويتوصل في النهاية إلى أنه لا مفر من التسليم بوجود وشروط الطرف الآخر باعتباره الجانب الأقوى في إطار صراع الارادات[٣٣].

إذن المفهوم الإسرائيلي على هذا النحو يعني أن العرب قد يتراجعون أمام التلويح باستخدام العامل النووي. وبصرف النظر عن النتائج التي حدثت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، فإن هذا المفهوم قد ثبت خطوة - لأن العرب رفضوا منطق الابتزاز السياسي والاستراتيجي بعد هزيمة ١٩٦٧، وواجهوا التحدي النووي بإصرار تجسد في حرب الاستنزاف على الجبهتين المصرية والسورية وعمليات المقاومة وبذلك فوتوا على إسرائيل فرصة ابتزازهم سياسياً واستراتيجياً.

وخلاصة القول في شأن "ممارسة سياسة الابتزاز" من خلال التعامل بأداة الاستراتيجية النووية تلميحاً وإشارة أنها استهدفت ما يلي:

- منع العرب من التعامل بالأداة الاستراتيجية مع الكيان الإسرائيلي لاسترداد أراضيهم من خلال التأثير على إرادتهم المعنوية والقتالية.

فرض الاستسلام على العرب من خلال إرغامهم على الجلوس مع إسرائيل على مائدة المفاوضات المباشرة التي تؤدي إلى الاعتراف والقبول بها كحقيقة واقعة تطبيقاً لمبدأ غالب ومغلوب، منتصر ومهزوم، ومقتدر وعاجز[٣٤].

- انتزاع صك التنازل عن الأراضي العربية المحتلة كلياً - سواء الأجزاء المغتصبة عام ١٩٤٨ أو معظم الأراضي التي احتلت في عدوان يونيو ١٩٦٧.

وعلى الرغم من أن سياسة الابتزاز هذه لم تحقق ضآلتها المنشودة حتى أواخر الستينات ومطلع السبعينات إلا أن الدوائر الإسرائيلية لم تكف لحظة واحدة عن الاستمرار في الأخذ بها وممارستها عبر الإيحاءات والإيماءات والتهديدات المبطنة. وقد انتهجت الدوائر الحاكمة في إسرائيل هذا الأسلوب بشكل سافر إبّان حرب اكتوبر ١٩٧٣، وخاصة عندما كانت القوات المصرية في الجنوب والسورية في الشمال تكتسح حصون إسرائيل وتحطم ما يسمى بأسطورة الجيش الذي لا يقهر فقد عمدت وبالتنسيق مع الدوائر الأميركية في اليومين الثامن والتاسع من الشهر نفسه إلى تسريب معلومات مثيرة حول احتمال لجوء إسرائيل إلى استخدام السلاح النووي.

وإذا كانت المراحل السابقة من هذه الاستراتيجية قد توخت ابتزز العرب سياسياً واستراتيجياً وإقليمياً على نطاق محدود، فإن المرحلة الجديدة هي أكثر خطورة وأبعد أثراً، حيث أنها تستهدف غايات أبعد لعل أهمها هو فرض الهيمنة الإسرائيلية بتعدد أوجهها ومجالاتها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، والمقصود بهذه الهيمنة استخدام احتكار

الخيار النووي المعزز بالتهديد الصريح والعلني من أجل فرض مثل هذه الهيمنة الشاملة، ليصبح الوطن العربي أشبه بمحمية إسرائيلية تتصرف فيها حسبما تشاء[٣٥].

وعلى هذا النحو يمكن القول بأن هناك عدة غايات يسعى اليها التهديد النووي الإسرائيلي بمستواه الحالي وهي: ثمة قناعة إسرائيلية على المستويات العليا بأن استخدام العامل النووي الذي تحتكره إسرائيل بمفردها، يمكن أن يجعل منها القوة الوحيدة التي تنفرد بالسطوة والنفوذ في المنطقة مما يعزز من أهميتها في نظر الولايات المتحدة[٣٦]، ومثل هذه السطوة تقتضي بأن تظهر إسرائيل بكامل تفوقها التقليدي وغير التقليدي.

– فرض الهيمنة على المواقع الاستراتيجية في المنطقة وخاصة الطرق البحرية الهامة التي تربط الغرب بالشرق عبر البحر المتوسط والبحر الأحمر[٣٧]. وهذه الهيمنة ستكون على حساب تحييد الأطراف الأخرى وخاصة العربية باعتبار أن معظم سواحل هذين البحرين تقع ضمن أقطار الوطن العربي. ومن هنا يمكن تفسير تركيز الاستراتيجية الإسرائيلية على هذه المواقع ومحاولات السيطرة عليها من خلال تكثيف الوجود العسكري ويعبر عن ذلك أرييل شارون بقوله "إن فرض السيطرة الإسرائيلية على أهم المناطق الاستراتيجية وخاصة الممرات المائية التي تعتبر شريانا حيويا بالنسبة للغرب يخدم مصالح الولايات المتحدة واستراتيجيتها"[٣٨].

– امتداد الهيمنة إلى المجال الاقتصادي، أي محاولات فرض الهيمنة الاقتصادية بالقوة وبالتهديد للاستفادة من الموارد الطبيعية العربية، خاصة النفط ومصادر المياه التي أصبح الكيان الإسرائيلي في أمسّ الحاجة اليها نظراً لأن مصادر المياه لديه مهددة بالنضوب مع نهاية هذا القرن[٣٩] وقد تذهب المطالب الإسرائيلية في هذا المجال إلى حد المطالبة بمشاطرة الأقطار العربية في استغلال هذه الثروات أو مواجهة التهديد النووي.

وقد سبق للجنرال بنيامين بيليد – قائد السلاح الجوي الأسبق أن أعلن "أن إسرائيل مدعوة إلى استخدام كل الوسائل المتاحة لديها من أجل أن تحصل على نصيبها من ثروات المنطقة وضرورة مشاركتها في استغلال هذه الثروات التي تفتقر اليها لضمان مستوى معيشي أفضل لسكانها حتى ولو تطلب ذلك التلويح باستخدام أسلحة الدمار الشامل[٤٠].

* الإخضاع: هذا الهدف، يمثل مستوى آخر من مستويات الاستراتيجية النووية، والانتقال إلى ذلك الهدف يتطلب من إسرائيل – كخطوة لا بد منها – الإعلان عن امتلاك السلاح النووي وعدم الاكتفاء بالإيماءات والإيحاءات. هذا ومما لا شك فيه أن مثل هذه

الخطوة تشكل عنصراً هاماً من عناصر الردع وتوفر مزايا استراتيجية لا حصر لها. وليس من المستبعد احتمال أن تصعد إسرائيل تهديدها، لتأخذ شكل العلانية ليرقى إلى المستوى الثاني من استراتيجيته، أي محاولة التهديد علناً باستخدام السلاح النووي لإخضاع أقطار الوطن العربي وحملها على الإتيان بأفعال وخطوات تتفق مع أهداف ومصالح إسرائيل.

ومن ناحية أخرى فلا يمكن تجاهل ما يتردد على لسان بعض القادة الإسرائيليين، من ضرورة التهديد بالعامل النووي لإخضاع العرب والسيطرة على مقدراتهم مرتكزين في ذلك على وجهات نظر ذاتية، ومثال ذلك ما ردده بعض القادة العسكريين السابقين مثل الجنرال بنيامين بيليد والجنرال رفائيل إيتان والجنرال بادكوخفا: حول فكرة إخضاع المنطقة العربية عن طريق التهديد بالسلاح النووي إعمالاً لفكرة المجال الحيوي ومن أجل السيطرة على موارد ومقدرات الوطن العربي لصالح عدد من ملايين اليهود الذين لا بد من حشدهم في أرض إسرائيل وتوفير مستوى حياة يليق بهم كشعب متميز ومتفوق[٤١].

وبعبارة أخرى فإن هذه الأوساط التي تروج لأطروحاتها بشكل علني وعبر منابر سياسية وفكرية وعسكرية، ترى في استخدام السلاح النووي وسيلة لتحقيق نزعة توسعية بدوافع متباينة اقتصادية واستراتيجية وليس بدوافع سياسة فقط. وفي هذا الصدد يلاحظ الكاتب الإسرائيلي (ماكسيم غولان) في مقال بمجلة "بمرحاف" أن الإتجاهات المتطرفة المغامرة التي قد تمسك بزمام الأمور في إسرائيل حتى نهاية هذا القرن لن تتورع عن التلويح بالسلاح النووي من أجل فرض السيطرة على الأقطار العربية وإخضاعها[٤٢].

* لا نعني بهذه الهيمنة مجرد فرض الإرادة الإسرائيلية على العرب على نحو يؤدي إلى قبولهم لشروط التسوية السلمية كما تتصورها الدوائر الإسرائيلية والتي لا تعدو أن تكون استسلاماً. ولكن الذي نعنيه تحديداً هو أن تبلغ الهيمنة منزلة التدخل في الأوضاع العربية إلى درجة أخطر. أي أن يعطي الكيان الصهيوني نفسه الحق في ظل هذه الهيمنة في تشكيل أنماط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية حسبما يشتهي، وفي هذا الإطار تعتقد المؤسسة الحاكمة في إسرائيل أن مثل هذه السطوة والسيطرة، تشكل صمام أمان واحتواء للأوضاع في المنطقة حيث يضمن تحييد جميع العناصر التي قد تشكل خطراً على المصالح الأميركية والإسرائيلية المترابطة والمتشابكة. وهذا المستوى من الاستراتيجية الإسرائيلية يعد تهديداً أكثر خطورة من المستوى الأول. ولكن هناك تهديداً أكثر خطورة من مجرد تهديد المكانة أو الموارد الطبيعية أو الأوضاع السياسية والإقليمية في الوطن العربي ويمس وجوده وأمنه المادي[٤٧]. وهذا النوع من التهديد يشكل المرحلة الأخيرة ونعني بها

احتمالات لجوء إسرائيل إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد العرب، إذا بقيت هي المحتكرة لهذا النوع من السلاح، ولا يمكن أن نتجاهل ما تردد على ألسنة القادة الإسرائيليين من أن "الصاروخ الحامل للرؤوس النووية يمكن أن يصل جميع العواصم العربية"[٤٤].

وكانت تصريحات أخرى كثيرة في هذا المعنى قد صدرت عن مناحيم بيغن، وأرييل شارون، وموشي أرينز، والجنرال رفائيل ايتان، وموشي ليفي، واسحق رابين. وبعبارة أخرى إن مثل هذا الهدف قائم، ومن الواضح أن هذا الهدف، يفترض أن يكون آخر المراحل في هذه الاستراتيجية إذا ظل الوضع على هذا الصعيد يخضع لمعادلة احتكار إسرائيل للخيار النووي. وعلى هذا الأساس يمكن اعتباره احتمالا واردا ولكن تجسيده يتوقف على عدة عوامل وظروف[٤٥] والعقيدة الإسرائيلية لا تتورع عن تقديم كل المبررات من أجل الإقدام على مثل هذه المغامرة الإجرامية وهذا ما أكده بعض صانعي القرار في إسرائيل من أن القاهرة والاسكندرية ودمشق والعواصم العربية الأخرى القريبة والنائية بما تضمه من ملايين البشر هي رهينة – أي عرضة للإبادة[٤٦] وكانت إسرائيل قد دأبت على إطلاق تهديدات باستخدام القنابل النووية التي في حوزتها ضد المدن والأهداف الاقتصادية الهامة مثل السد العالي في مصر وآبار النفط في الخليج العربي[٤٧].

وكان البروفيسور شلومو أهرونون المقرب من المؤسستين السياسية والعسكرية في إسرائيل قد أعلنها صراحة حيث قال: "إن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي سيعرقل الآمال العربية" وإن استخدامهم عدداً من القنابل مركبة على وسائل إطلاق ملائمة يستطيع إلحاق أفدح الأضرار بكل العواصم العربية..." ثم مضى قائلاً: "إنه من المشكوك فيه أن تخاطر النظم العربية بفقدان القاهرة ودمشق وحمص وحلب وبنغازي وطرابلس من إجل إبادة إسرائيل[٤٨]، وأياً كان المغزى أو الهدف الكامن وراء هذه التهديدات وسواء كانت مجرد مناورة أو سيناريو رفيع، فإن المطلوب هو العمل على قلب هذه المعادلة لتصبح إسرائيل كلها رهينة في يد القدرة العربية بشقيها التقليدي وغير التقليدي وليست العواصم العربية والملايين من أبناء الوطن العربي رهائن في يد إسرائيل.

* الإفناء: الحقيقة أن العقيدة الصهيونية بما تنطوي عليه من نزعات وأفكار عدوانية كثيراً ما هيأت لحملات عدوانية ضد العرب لا بغرض التوسع فحسب، وإنما بهدف إلحاق الدمار والإضرار بالعرب. وهذه العقيدة لا تتورع عن تقديم كل المبررات من أجل ارتكاب مثل هذه الجرائم، وهي أفكار صانعي هذه العقيدة ما يقطع بأن الدوافع إلى

الإبادة كانت ولا تزال واقعا تاريخيا لا سبيل إلى إنكاره. فقد قال البروفيسور ايلداه شايهب "الفيلسوف الصهيوني": "أنه لا مكان لأمتين في هذه المنطقة، ويجب على إحديهما أن تقضي على الأخرى، وأن الحياة ستكتب للشعب اليهودي ولحركة تحرره القومي"[٤٩]. وفي حديث للبروفيسور يوفال نئمان "صانع القنبلة النووية" قال: "نحن نحتاج إلى أداة فعالة وفتاكة لحسم الصراع بيننا وبين العرب الذين يشكلون أمة متخلفة تسيطر على أغنى الثروات وأوسعها وتتحكم في أفضل الطرق البحرية والجوية والبرية وتتمتع بمواقع استراتيجية هامة لا تضاهى"[٥٠]، هذا وقد أشارت عشرات الاستطلاعات التي أجراها معهد "فان لير"، داخل إسرائيل، إلى أن جيل الشباب داخل إسرائيل، يعتبر أكثر الأجيال اليهودية والصهيونية تعصبا[٥١] وأن هذا الجيل يؤمن بأن إبادة العرب والقضاء عليهم هو فرض وواجب رباني[٥٢] وهناك فريق من الخبراء لا يستبعد احتمالات استخدام للأسلحة النووية، وقد أشار كل من الخبيرين الأميركيين "روبرت برانجر وديلي تاهتين" إلى احتمال استخدام إسرائيل للأسلحة الذرية في الجولة الخامسة[٥٣]، وأن حرب اكتوبر وعواقبها قد زادت من الأخطار النووية في الجولة الخامسة. كذلك أشار البروفيسور "رئيف لوكيد"، الباحث اليهودي لشؤون الشرق الأوسط، لهذا في كتابه "المواجهة": "بأن إسرائيل ستلجأ إلى استخدام السلاح النووي كخيار آخر[٥٤] وقد أوصى بمثل هذا الاحتمال سيناريو كتبه "أوزي أفنيوي" في مجلة "هعولام هزيه" عامي ٦٨ و١٩٧٠، حيث أشار هذا السيناريو إلى قيام إسرائيل بإلقاء عدة قنابل على كل من القاهرة وبغداد ودمشق والرياض وطرابلس والجزائر ومعظم العواصم العربية الأخرى وصور السيناريو هول الكارثة التي ستحل بهذه العواصم.

وفي عام ١٩٨٣، كانت مجلة أخرى تصدر في فلسطين المحتلة "مجلة بمرحاف" قد نشرت سيناريو لحرب نووية قد تنشب في الشرق الأوسط على المدى البعيد والذي لا يتجاوز عام ٢٠٠٠، وتكهن كاتب السيناريو إلى تطورات قد تقع في المنطقة، واحتمال تولي عناصر إسرائيلية أكثر مغالاة في التطرف، السلطة في إسرائيل في ظل جملة من الأزمات[٥٥] وهي استفحال الأزمة الاقتصادية داخل إسرائيل، وظهور جبهة موحدة من العناصر والحركات الصهيونية المتطرفة مثل حركة كاخ، وحركة الانبعاث هتحياه، وكتلة جوش امونيم، والتي تلتقي جميعها على أهداف عدوانية قوامها مواصلة سياسة الاجتياح والتوسع تحت دعاوى دينية وتاريخية".

وقد توقع السيناريو أن تتمكن هذه الجبهة من حشد الشباب الإسرائيلي تحت رايتها: ويقول "بأن هذه الأحداث قد تبدو ضربا من الخيال، إلا أن ما يحدث ويدور الآن

في الشارع الإسرائيلي يشير إلى إمكانية حدوث مثل تلك التطورات، وخلص السيناريو إلى "أنه من الأمور الخطيرة التي قد تحدث استخدام السلاح النووي لضرب عدة عواصم عربية[٥٦]"، كما تفيد إحدى الدراسات الصادرة عن معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب: "إن هناك أكثر من ٣٠ هدفا في الوطن العربي قد حددت لتوجيه ضربة نووية اليها في الشرق والمغرب العربي وهذا كله يؤكد بأن الخيار النووي الإسرائيلي أصبح أمرا واقعا وعلينا أن نضعه في الاعتبار".

أسلوب مواجهة الخطر الإسرائيلي المتمثل في امتلاكها للسلاح النووي:

إن من أهم متطلبات الأمن القومي العربي تقدر خطوة وأسلوب مواجهة الاحتكار النووي الإسرائيلي حتى نهاية التسعينات ودرء مخاطره على الزمن القومي العربي، وبخاصة أن النظام الدولي الجديد يتسم بمرحلة مميزة من أحادية القطبية في عقد التسعينات إلى جانب إدارة مفاوضات التسوية السياسية في المؤتمر الإقليمي للسلام وما يصاحبها وما يتلوها من أوجه الصراع منخفض الشدة سياسيا واقتصاديا وعسكريا. وهو مستوى أدنى من الحرب التقليدية ويشمل نزاع الإيديولوجيات والقيم والأهداف وصراع المصالح، وأعمال المخابرات الإيجابية واستخدام أدوات الضغط الاقتصادية والعسكرية، وفي مقدمتها تطبيقات سياسة الردع النووي، ثم اللجوء إلى عمليات محدودة بواسطة حجم خاص من القوات المسلحة ينفذ مهام الضربات الوقائية والمسبقة ضد أهداف سبق انتخابها وتتبعها والسيطرة عليها.

وبعيدا عن تخرصات التلمود والافتئات على نصوص التوراة فإن الخطر النووي الإسرائيلي حقيقي على الأمن القومي العربي. إن يهود إسرائيل يزعمون أن التوراة قد أشارت إلى معركة هرمجدون ويتوقع بعض غلاة الحاخامات اليهود والإنجيليون المؤمنون بإنجيل مرمون أن تستخدم الأسلحة النووية ضد المسلمين الذين سيغضبون لتدمير المسجد الأقصى.. ويترقب يهود إسرائيل مسيحهم الذي سينزل على الهيكل الذي سيعاد بناؤه على أنقاض المسجد الأقصى ليقود مسيحهم اليهود للنصر على أمم الشرق.. ومن الغريب أن أغلب الإنجيليين الأميركيين (٤٠ مليونا) ويهود الولايات المتحدة يؤمنون بدرجة أو بأخرى بمزاعم هرمجدون وإعادة بناء الهيكل.. ويحلمون بمسيح اليهود برغم الخسائر الكبرى التي ستحيق بالعرب واليهود في حربهم الأسطورية.. بل إن بين الإنجيليين من يزعم أن هرمجدون هي "مجيدو في الأردن" وأن أسفار حزقيال قد حددت كيف يبنى الهيكل من جديد.

ومهما قيل عن القوة الإسرائيلية التي يراها البعض تتراوح بين القوة التقليدية والقدرة النووية فإن الإرادة التي لا تعرف التردد لممارسة الرد، هي الأمر الحاسم لمواجهة هذه القوة

العدوانية على اساس بعض المبادىء ومنها[58]:

– ليس المهم في ردع الوسيلة المستخدمة، فالأهم هو النتيجة التدميرية التي تحدث نتيجة لاستخدام الرادع. فالتدمير يمكن أن يحدث باستخدام السلاح النووي أو أي سلاح آخر.

– يمكن "للرادع" الأقل تأثيرا، ردع "الرادع الأكبر تأثيرا"/ إذا كان هناك عزيمة على استخدامه، فالعزيمة الصادقة تعوض النقص في حجم التدمير.

– "الرادع الأقل تأثيرا" أكثر مصداقية من "الرادع الأكثر تأثيرا" فتهديد الخصم باستخدام العصا أكثر مصداقية من تهديده باستخدام سكين لأن الضرر الذي يعود على الضارب في الحالة الأولى أقل من الضرر الذي يعود عليه في الثانية، وعلى هذا الأساس يمكن "للرادع التقليدي" مواجهة "الرادع النووي". فالتردد في استخدام القوة النووية بكامل قوتها يعادل عدم وجود أي قيود على استخدام القوة التقليدية بكامل قوتها.

– إن عامل الشك في حجم التدمير المتوقع، وليس القدرة على حسابه بدقة ترجح جانب "الرادع الأصغر".

– لم يمنع امتلاك أحد طرفي النزاع للرادع النووي الطرف التقليدي الآخر من التصدي، فقد تصدت فيتنام التقليدية للولايات المتحدة الأميركية النووية، وتصدت الأرجنتين التقليدية لبريطانيا النووية في حرب فوكلاند، وتصدت أفغانستان التقليدية للاتحاد السوفياتي ذي القدرة النووية.

ولا بد من أن يكون الشغل الشاغل للأنظمة العربية هو "امتلاك الرادع المصدق" الذي يمنع العدوان، والذي يصحح في الوقت نفسه النتائج الخاطئة، التي ترتبت عن استخدام إسرائيل لقوتها وفرض أمر واقع غير مقبول. ومن دون هذا الإجراء فسوف تظل إسرائيل سائرة في عدوانها. وإلى جانب ذلك، فعلى الأنظمة العربية تصحيح "توازن القوى المختل" الذي يسود المنطقة والذي لا يمكن أن يحقق "الاستقرار" الذي يتحدث عنه الجميع، في ظله، لأن الاستقرار لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار "توازن القوى" وتوازن المصالح، ولا يمكن أن يتم توازن المصالح إلا إذا تم "توازن القوى" وليس العكس. لأن القوة هي العامل الحاسم أولا وآخرا.

ومفتاح الموقف كله في معركة "الردع" يتركز في "الرادع التقليدي" وتوفره من ناحيته المادية والمعنوية. فلا يمكن حصولنا على "مظلة نووية عربية" إلا تحت حماية مظلة عربية

تقليدية لأن إسرائيل أعلنت أنها ستقضي على أية محاولة عربية أو إسلامية في "الاتجاه النووي" في إطار استراتيجية "أمن المائة عام" التي اعلن عنها رئيس الوزراء الأسبق مناحيم بيغن، تلك الاستراتيجية التي لا تعترف بالحدود السياسية، ولا بالقوانين الدولية التي تعترض أحلامه الأمنية، فلا شيء أمامه إلا الأمن المطلق لإسرائيل وحدها. وعلينا أن نضع هذا في الاعتبار إذا أردنا أن نخرج من الدائرة المفرغة التي ندور فيها، لأن "ردع" العدوان الصغير "يمنع ويردع" العدوان الكبير.

إن إصرار إسرائيل على منع العرب بشتى السبل والوسائل من حيازة الخيار النووي العسكري يشكل خطرا كبيرا ضد الأمة العربية وبقائها بحيث يجب ألا نتقاعس في مواجهتها قبل فوات الأوان. وللمواجهة شروط ومتطلبات لعل في مقدمتها ضرورة امتلاك العرب – وبأسرع ما يمكن خيارا نوويا عسكريا، فمثلا هذا الامتلاك أضحى ضرورة استراتيجية تحتمها متطلبات حماية الأمن القومي العربي.

ويعتبر امتلاك العرب للقدرة النووية أمرا ضروريا من أجل تحقيق التوازن النووي مع إسرائيل بالمنطقة العربية التي تعيش حاليا تحت مظلة التهديد النووي الإسرائيلي، ولتحييد هذا الخطر النووي ولمواجهة هذا التهديد، ولحماية الوجود العربي من خطر اللقاء فإنه لا سبيل إلا في توفر قدرة نووية عربية، فحيازة العرب للسلاح النووي أمر ضروري لبلورة وضع استراتيجي جديد يسلب إسرائيل أهم العوامل التي اعتمدت عليها في وجودها وهو عامل التفوق المستند في اساسه على عنصر الردع.

إن تطوير الجهود الذاتية النووية لمواجهة التحدي النووي الإسرائيلي هو خيار لا تملك أي من الدول العربية قرار التخلي عنه، حتى لو كانت تحيط به العديد من المصاعب والتكاليف الاقتصادية الكبيرة ومصاعب نقل التكنولوجيا من دولة نووية أخرى، وعلى هذا فإن تنفيذ هذا البرنامج يتطلب قدرات سياسية واقتصادية وعسكرية عربية لحمايته من التهديدات الإسرائيلية. ولتحقيق ذلك فإنه من المقترح قيام تعاون عربي شامل في هذا المجال كالآتي:

١ – وضع استراتيجية عسكرية عربية موحدة في مواجهة امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، تقوم على أساسين رئيسيين هما:

– بناء قوات جوية عربية ذات نوعية مكتملة حديثة ومتطورة، وقوة صاروخية استراتيجية يمكن تطويرها تحمل رؤوسا نووية، وبناء قوة بحرية يمكن أن تشتمل على التسليح التقليدي والنووي، وذلك للاستفادة من كافة الأسلحة المتيسرة عربيا، وتطويرها

بالتعاون مع دول صديقة.

– السعي لإمتلاك الرادع النووي بالتعاون مع بعض الدول الإسلامية وغير الإسلامية الصديقة على أن توضع الخطة العربية المتكاملة لتحقيق ذلك – وباستخدام كافة الجهود العربية.

٢ – الاستفادة من الكوادر العلمية العربية المدربة ويقترح لذلك:

– إنشاء عدد من مراكز الأبحاث النووية العربية، تخطط ميزانيتها على المستوى العربي وكذلك إنشاء المعاهد المتخصصة في هذا المجال.

– تجميع العلماء العرب المتخصصين في مجالات الفضاء والأسلحة الذرية.. الخ سواء الموجود منهم داخل الدول العربية أو بالدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية وكندا مع وضع الخطة التفصيلية لبدء عمل هذه المجوعة مع توفير كافة متطلباتها المادية وخلافها بالتعاون مع الدول الصديقة، والمعروف أن عددا من الدول العربية مثل مصر والعراق والجزائر وسوريا وفلسطين لديها قاعدة علمية كبيرة في المجالات المختلفة.. المطلوبة لهذا الغرض.

– إقامة مدينة تعليمية على المستوى العربي، وبتمويل من صندوق عربي تجمع فيها الخبرات العربية خاصة الموجودين منهم في مراكز هامة بالدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية والمشتغلين في هذا المجال مع تعويضهم عن ترك أماكنهم.

– الاستعانة بمجموعة من العلماء بالدول الإسلامية والدول الصديقة، مع وضع خطة تحقق جذب العديد من علماء الاتحاد السوفياتي السابق.

توفير المواد اللازمة للإنتاج والبحث العلمي، من الإمكانيات العربية أولا، ثم من الإمكانيات الخارجية ثانيا وعلى سبيل المثال فإن خام اليورانيوم متوفر في كل من المغرب والجزائر.

٣ – تطوير البرامج النووية المتيسرة للأغراض السلمية لدى بعض الدول العربية، للاستفادة منها في المجالات العسكرية.

٤ – تحقيق تقارب عربي مع الدول الصديقة والتي لها خبرة في هذا المجال مثل (الصين، كوريا الشمالية، باكستان، بعض دول آسيا الوسطى الإسلامية).

وفي حالة تعذر التعاون العربي الجماعي فيمكن العمل من خلال مجموعة من الدول العربية القادرة علميا وتكنولوجيا وماديا ويقترح لذلك:

* تعاون بعض الدول العربية التي يتوفر لديها:

- قاعدة علمية متطورة وعدد من العلماء في مجالات الفيزياء والكيمياء والذرة والصواريخ.

- برامج نووية للأغراض السلمية والتي يمكن الاستفادة منها في المجال العسكري.

- القدرة على إنشاء مركز أبحاث نووية بتعاون مجموعة هذه الدول، ويكون في مكان متوسط وبعيدا عن متناول إسرائيل، مع وضع الخطة المتكاملة لتأمينه وتحصينه.

- المواد الخام خاصة اليورانيوم.

- التمويل اللازم لهذا المشروع.

* تجميع العلماء المتخصصين بهذه الدول، في هذا المركز البحثي، مع الاستعانة بقاعدة علمية من الدول الصديقة.

* وضع مخطط عمل على المستوى القريب حتى نهاية التسعينات، يوفر الإمكانيات اللازمة لتصنيع القنبلة النووية العربية، ثم برنامج على المستوى المتوسط المدى لإنتاج القنبلة النووية العربية.

* الاستفادة من خبرات دول هذه المجموعة العربية في هذا المجال، حتى تتضاعف الجهود من أجل هدف محدد تصل اليه في النهاية هذه المجموعة من الدول.

* الاستفادة من احتياطات اليورانيوم المتوافرة لدى بعض دول هذه المجموعة، مع تركيز عملية الاستكشاف في هذا المجال لمضاعفة المنتج.

إجراءات يمكن اتخاذها على الصعيد القطري[٥٩]:

يمكن على الصعيد القطري أن تقوم بعض الدول العربية بتقديم كافة خبراتها وإمكانياتها في هذا المجال كالآتي:

جمهورية مصر العربية:

* توفير القاعدة العلمية والبحثية في شتى المجالات، سواء منهم ما هو متواجد بالفعل داخل مصر أو خارجها.

* تقديم المقترحات اللازمة للعملية البحثية في هذا المجال.

الجزائر:

* توفر المفاعل النووي المتطور الذي تم الحصول عليه من الصين، يمكن أن يكون

أساسا لعملية البحث العلمي.

* توفر الإمكانيات المحليــة لخـام اليورانيـوم، وتوفـر القـاعدة العلميـة يسـاهمان في إنجاح المشروع.

العــراق:

* يتوفر لدى العراق قاعدة علمية كبيرة من العلماء والفنيين، في المــال النـووي، وقـد وصلت العراق إلى مراحل متقدمة في هذا المجال، يمكن الاسـتفادة منـها للوصـول إلى درجـة متقدمة في الحقل البحثي.

* يتواجد لدى العراق الرسومات الخاصـة بتطويـر أجـهزة الإطـلاق النوويـة، تعتـبر بمثابة الأساس في توفير القدرة العربية في الحصول على وسائل الإطلاق الخاصة بها.

المغــرب:

* يتوفر لدى المغرب الإمكانيات المحلية لخام اليورانيوم والتي يمكن أن تسـاهم بـها مساهمة فعالة.

دول مجلس التعاون الخليجي:

* تتوفر لدى هذه الدول الإمكانيات المادية الكبيرة علاوة على القاعدة العلمية.

ليبيــا:

* توفر الإمكانيات المادية اللازمة للتمويل.

* توفر القاعدة العلمية والبحثية في المجال النووي، علاوة على ما توصلت اليـه مـن حيث تطوير البرامج النووية المخصصة للأغراض السلمية وكـذا مجـالات التعـاون بـين ليبيـا وغيرها من دول أخرى.

ســوريا:

* توفر الكوادر العلمية خاصة ما هـو موجـود منـها في الولايـات المتحـدة الأميركيـة ودول أوروبا وكذا مراكز البحوث النووية.

* وجود برامج لتطوير الصواريخ أرض / أرض.



خاتمــة:

إن مخاطر أسلحة الدمار الشامل عديدة وتضاعف من خطر المواجهة العسكرية في مناطق بؤر الصراعات الدولية والإقليمية في العالم الثالث، وبخاصة في الشرق الأوسط(٦٠)، فإن الاعتماد على ضمانات الأمم المتحدة أو الدول النووية، أو القبول المشروط أو غير المشروط بإقامة مناطق خالية في مواجهة خصم يملك قدرة نووية استراتيجية، يمضي في تطويرها. ومن ثم فإن العمل يجب أن يمضي شاملاً كل دول الشرق الأوسط لنزع متدرج لأسلحة التدمير الشامل فيها، بدءا بالاسلحة النووية، أخطر أدوات التدمير في تاريخ البشرية الحديث والمعاصر، وينبغي أن يواكب نزع السلاح احتواء وحل وتهدئة الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط وفي مقدمتها المسألة الفلسطينية.. أنه السلام الشامل الذي تتطلع اليه الأمة العربية وهي تدرك في موضوعية وعقلانية مخاطر الدمار الشامل في أي حرب غير تقليدية أو فوق تقليدية ويقدر لها أن تنشب في الشرق الأوسط في المستقبل القريب.

ومهما اختلفت الكتابات والتحليلات التي عالجت قضية التطور النووي الإسرائيلي، فإنها جميعاً لم تستطع أن تنفي تواجد الترسانة النووية الإسرائيلية، وآفاق تطورها ولكنها اختلفت حول التقديرات الاستراتيجية لاستخدام إسرائيل لقوتها النووية وانعكاسات ذلك على احتمالات تطور الصراع العربي – الإسرائيلي. وقد أثبتت الأحداث، على عكس ما كان يردده الباحثون والمحللون الاستراتيجيون، أن النادي الذري يسمح له بالتكاثر وقبول أعضاء جدد، فقط إذا كانوا من توابع القوتين العظميين في الماضي. خاصة من كان يدور في الفلك الأميركي مثل إسرائيل وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية(٦١). أما إذا كان الأمر متعلقاً بدولة عربية أو إسلامية مثل باكستان – حتى وإن كانت صديقة لأميركا – فإن الأمر يختلف، فإن هناك إصراراً على منع ذلك بأي ثمن. أما إذا كان طرح القوة النووية الإسرائيلية مقروناً بما لا يتصادم بمشارة مع المصالح الأميركية فإن أرجحية رد الفعل الأميركي يكون أكثر اعتدالاً، حيث تكون الحجية الأميركية تأكيداً لادعاءات (الغطاء السلمي للقوة النووية الإسرائيلية)، بمعنى أن ذلك سيعزز الضمانات الأمنية لإسرائيل لحثها على القبول الودي بالمبادرات الأميركية للسلام، وهو أيضاً من لغو الحديث الذي لا واقع يقينياً له. حيث أثبتت الأحداث أن تنامي القوة الإسرائيلية بأبعادها التقليدية وفوق التقليدية والنووية. إنما يتناسب طردياً مع طموحاتها وأطماعها في العالم العربي. لذلك فإنه يمكن للقول بصراحة أن هناك "ضوءاً أخضر" تتلقاه إسرائيل للمضي قدماً في برنامجها النووي. ونتوقع أنه عند مرحلة معينة من تطور الصراع العربي الإسرائيلي. أن تعلنها إسرائيل واضحة ودون لبس

فيها حتى تردع جيرانها العرب، وتحقق أمنها المطلق. ذلك أن التحول في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي إلى الردع المفتوح والمباح من آثاره[٦٢] إنه يمنح من يطبقه نتائج فعالة، لا تنفصل عن خصائص الأسلحة النووية من حيث كثافة القوة التدميرية، وما يمثله ذلك من عقاب هائل، وهو ما يعكس بصورة لا ينقصها الوضوح هدفاً استراتيجياً اسرائيلياً يتمثل في إجبار الوطن العربي على القبول بإسرائيل كحقيقة مسلم بها، وعدم التفكير في اتخاذ إجراءات تعني باستعادة الأراضي العربية المحتلة، أو بمعارضة الأهداف والمخططات الاستراتيجية المستقبلية لإسرائيل.

لكل ذلك كان لا بد أن يكون الشغل الشاغل للأنظمة العربية هو (امتلاك الرادع المصدق) الذي يمنع العدوان، والذي يصحح في الوقت نفسه النتائج الخاطئة، التي ترتبت عن استخدام إسرائيل لقوتها وفرض أمر واقع مقبول.



المراجـع:

١ – د. ممدوح عطية، د. عبد الفتاح بدوي، السلام الشامل أو الدمار الشامل (نزع أسلحة الدمار الشامل)، دار الصلاح للدراسات الاستراتيجية والإنتاج الإعلامي، باريس، اكتوبر ١٩٩١.

٢ – الدار العربية للنشر والترجمة، الاستراتيجية هل تنتقل من مرحلة الردع بالشك إلى مرحلة التهديد.

٣ – إعلان كاتزير رئيس إسرائيل السابق في التلفزيون البريطاني ٧٤/١٢/١، وتعليق اسحق رابـين عليـه في ١٩٧٥/٩/٧ – التـايمز اللندنية ٧٤/١٢/٣. تصريحـات موشـي ديـان في ١٩٧٦/٢/٢٨ أثنـاء زيـارة لفرنسـا للتلفزيـون الفرنسي نشرتها يديعوت أحرونوت في ١٩٧٦/٢/٣١، ١٩٧٦/١٠/٢٣، هـاآرتس في ٧٦/١٢/٢٩، وتصريحـات ديـان كندا في ١٩٧٦/٧/٢٧ لقاء ديان مع وفد لجنة الخدمـات المسلحة التـابع لمجلس النـواب الأميركي في إسرائيل في فبراير ١٩٧٨، تصريحات وزير العلم والتنمية الإسرائيلي جدعون بات في ١٩٨٦/٥/٦ بالصحف الإسرائيلية.

٤ – تصريـح ريتشـارد هولـز مدير المخـابرات المركزيـة الأميركيـة في ٧ /٧ /١٩٧٠ أمـام لجنـة الشـؤون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمـيركي، الوثيقـة الـتي تسـربت في ١٩٧٨/٣/١ مـن اللجنـة الحكوميـة للتنسـيق الوزاري لشؤون الذرة والمكونة ٢٥٢ صفحـة حـول شـهادة كـارل داكـت نـائب مديـر شعبـة العلـوم والتكنولوجيـا في المخابرات المركزية الأميركية، تقرير آخر مـن وكالـة المخـابرات المركزيـة الأميركيـة نفسـها في ١٩٧٦/٣/١١، نشـرة ارتوكود نيشن في واشنطن بوست عـن اجتمـاع قـدر فيـه امتـلاك إسـرائيل لعـدد ١٢ سـلاح نـووي، تقريـر آخـر في ١٩٧٤/٩/٤ أشارت اليه صحيفة معاريف في ١٩٧٨/١/٢٩، ومناقشة قانون المساعدات الخارجيـة في الكونغـرس عـام ١٩٧٦ بين "دوفونت" عضو الكونغرس و"الفريد آثرتون" مساع وزير الخارجية، مذكرات كلية الحـرب الأميركيـة – جون فيالكا حول الارتباط الأميركي وكيف حصلت إسرائيل على القنبلة النووية.

٥ – الديلـي ميـل في ١٩٦٠/١٢/٢١، نيويـورك تـايمز ١٩٦٠/١٢/٢٠، نيوزويـك في ١٩٦١/١/٢، نيويـورك تايمز في ١٩٦٧/٦/١٤، دير شبيغل في ١٩٦٩/٥/٥، تصريح عالم الذرة ادوارد تيلر في ١٩٦٥/١٢/١٢ – اندريـه بوفـو الأهرام القاهرية ١٩٧٣/١١/٢٤، صنداي تايمز في ١٩٨٦/١٠/٥، تقرير لجنة الأمم المتحدة التي شكلت لبحث التسلح النووي الإسرائيلي بناء على قرار الجمعية العامة رقم ٨٩/٣٤ الصادرة في ديسمبر ١٩٧٩، والـذي قـدم في الـدورة ٣٦ عام ١٩٨١، واشنطن بوست في ١٩٦٠/١٢/١٩.

٦ – مرجع سابق، المذكور في البند (٣).

٧ – مرجع سابق، المذكور في البند (٣).

٨ – د. محمـود متـولي – كتـاب إسـرائيل والقنبلـة الذريـة، عـال همشمـار في ١٩٨٦/١٠/٩، هـاآرتس في ١٩٨٦/١١/١١، دافـار في ١٩٨٦/١٠/١٩، ميـدل ايسـت انترناشيونـال ١٩٨٦/١٢/٣، بـتربراي – ترسـانة إسـرائيل النووية – مؤسسة الأبحاث العربية – لبنان – ١٩٨٩ – ص ٦٤ إلى ص ٦٦.

9 - Weissman and Krosney, The Islamic Bomb, pp> 120 - 123; HOward Kohn and Barbara Newman, "How Israel Got the Nuclear Bomb". Polling Stone, No. 253 (1 December 1977), pp. 38-39; Dayar Says Israelis Have the Capacity to Produce A-Bombs, New York Times (25 June 1981), pp. 1-7; "Bomb-Rich Uranium Reported Lost", New York Times (24 August 1977), p. 1; Debrah Shapley "CIA Report Says Israel Secretly Obtained A-Matter", Washington Post (28 January 1978), p. 2; Thomas O'Yoole, "CIA Repeats Fears on Missing Uranium", Wasington POst (28 Febraury 1978), p. 6.

10 - Kohn and Newman, "how Israel got the Nuclear Bomb", p. 38

11 - "dayan Says Israelis the Capacity to Produce A-Bomb, p. 7.

١٢ – مجلة نيويورك تايمز في ١٩٧٦/٤/١٢.

١٣ – بيرلماتر، كتاب دقيقتان فوق بغداد، الهيئة العامة للاستعلامات – وزارة الإعلام – القاهرة ص ٤٨، معاريف الإسرائيلية في ١٩٨٦/١٢/٣١، لو فيغارو الفرنسية في ١٩٧٩/١٠/٢٢.

١٤ – كتاب أخطار التقدم العلمي في إسرائيل.

15 - The New Nuclear Nations.

١٦ – جريدة ها آرتس الصادرة في ١٩٨٦/٩/٢٩، جريدة دافار الصادرة في ١٩٨٦/٩/٢٨، جريدة جيروزاليم بوست الصادرة في ٨٥/٨/١٠ – جريدة التايمز الصادرة في ١٩٧٦/٤/١٢.

١٧ – فان كليف، ترسانة إسرائيل النووية، ص ٨٩.

١٨ – لو فيغارو الفرنسية الصادرة في ١٩٧٩/١٠/٢٢، لو بوينت الفرنسية الصادرة في ٨١/١/١٠ كتاب دقيقتان فوق بغداد – بيرلماتز – الهيئة العامة للاستعلامات – وزارة الإعلام – القاهرة – ص ٤٨.

١٩ – تقرير الصحفيين هوارد وكوهين وبربارا نيومان في نشرة أخبار بتاريخ اكتوبر ١٩٧٧ نشرة التقرير الخارجي عن الإيكونوميست في فبراير ١٩٨١ – و٨٠/٨/١٣ اعترافات فانونو في الصنداي تايمز بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٥.

٢٠ – عال همشمار – قنبلة النيوترون – شلومو آهرنسون ١٩٨٥/٥/٢٩، يناير وفبراير ١٩٨٧ ها آرتس – ميخائيل جراتي ١٩٨٦/٩/٢٩، دافار في ١٩٨٦،٢١/٩/٢٨

٢١ – عاموس بيرلماتر، كتاب دقيقتان فوق بغداد، ص ٤٩.

22 - Spector Leonard's, The New Nuclear, Wasington 1985, p. 82.

٢٣ – جاك اندرسون، إسرائيل والترسانة النووية، واشنطن بوست العدد الصادر في ١٩٨٠/١٢/٨.

٢٤ – مركز الدراسات الاستراتيجية، مجموعة من الباحثين، القدرات والإمكانيات النووية الاستراتيجية، القاهرة، مارس ١٩٩٠، ص ٥–٧.

٢٥ – عاموس بيرلماتر، كتاب دقيقتان فوق بغداد، ص ٢٣.

٢٦ – القوات الجوية الفرنسية بعد عشرين عاماً، المجلة العسكرية للقوات المسلحة المصرية العدد ٢٣٨، القاهرة، يناير ١٩٨٥، عن مجلة Air et Cosmos الفرنسية، باريس العدد الصادر في ٢٠ اكتوبر ١٩٨٤.

٢٧ – الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، لواء دكتور عبد الرحمن رشدي، العدد ٥١ شباط (فبراير) ١٩٩٢، ص ٢٠–٢٦.

٢٨ – نشرة دراسات العدد، صفر، حزيران ١٩٨٧، الدار العربية للنشر والترجمة، القاهرة، ص ٥.

٢٩ – شاي فيلدمان، الردع النووي الإسرائيلي للثمانينات، معهد الدراسات الاستراتيجية جامعة تل ابيب، مكتبة كاف اروم، ١٩٨٢، ص ٨٥ – ٨٧.

٣٠ – صحيفة ها آرتس، العدد الصادر في ١٩٧٢/٦/٢٠.

٣١ – شاي فليدمان، المرجع السابق، ص ٨٥ – ٨٧.

٣٢ – يهود يعري، فصل ختامي في كتاب "القنبلة الإسلامية"، ص ٣١١–٣١٣.

٣٣ – المجلة السياسية الإسرائيلية "بوليتيكا" عدد ١٣ نيسان ١٩٨٧، ص ٣–٢٨.

٣٤ – ستيف فايسمان ويعربرت كروسني، القنبلة الإسلامية، ترجمة دار نشر. آرام، القدس ١٩٨٢، ص ١٠٩.

٣٥ – د. محمود سليمان، الاستراتيجية النووية الإسرائيلية هل تتطور في الردع بالشك إلى مرحلة التهديد؟ نشرة تحليلية شهرية،الدار العربية للنشر والترجمة، القاهرة، العدد الصادر في ١٩٨٧/١٠/١، ص٢٢.
٣٦ – مجلة بوليتيكا، عدد ١٢، كانون الثاني ١٩٨٧.
٣٧ – يوفال نئمان، المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية والمعطيات الجيوبوليتيكية حتى عام ٢٠٠٠ مركز أبحاث الشرق الأوسط، جامعة تل ابيب، تشرين الثاني ١٩٨٦.
٣٨ – محاضرة القيت في الغرفة التجارية الإسرائيلية في تل ابيب، ديسمبر ١٩٨٦، نشرت فقرات منها في مجلة عولام هذيه في ١٩٨٧/٤/٢٠.
٣٩ – يوفال نئمان، مركز أبحاث الشرق الأوسط، مرجع سابق.
٤٠ – نشرة قضايا صهيونية، عدد ٩ – ١٩٧٩، بغداد، ص ٢٠ – ٢٥، نقلاً عن مجلة عولام هذيه العدد الصادر في ١٩٧٩/٩/٢٣.
٤١ – مجلة عولام هذيه، العدد الصادر في ١٩٧٩/٩/٢٢.
٤٢ – مجلة يمرحات، العدد الصادر في ٢٦ نيسان ١٩٨٣.
٤٣ – د. محمود سليمان، مرجع سابق، ص ٢٣.
٤٤ – اذاعة الجيش الإسرائيلي (جابي تساهال)، ١٩٨٧/٧/٢٤.
٤٥ – يورام نمرود "محاضرة في تاريخ النزاع العربي الإسرائيلي، محاضرة القيت في وسط أورنيوم بتاريخ ١٩٦١/١/٢٠، ونشرت مقاطع منها في مجلة بوليتيكا العدد ١٣.
٤٦ – يوفال نئمان، المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية والمعطيات الجيوبوليتيكية حتى عام ٢٠٠٠، مرجع سابق.
٤٧ – محمود عزمي، دراسات في الاستراتيجية الإسرائيلية، المؤسسة العربية للنشر، بيروت ١٩٧٩، ص ١٤٢.
٤٨ – ها آرتس، العدد الصادر في ١٩٧٦/٣/١١.
٤٩ – مجلة بات كول، قسم اللاهوت، جامعة بارايلات، عدد ١٢ ديسمبر ١٩٨٣.
٥٠ – يوفال نئمان، محاضرة ألقيت في كلية الأمن القومي، الاستراتيجية النووية الإسرائيلية،خلفية وحركة، الخامس من تشرين أول، عام ١٩٧٨.
٥١ – سوني شفواع، ملحق صحيفة معاريف ١٩٨٥/١١/١.
٥٢ – عال همشمار، الأعداد الصادرة بتاريخ ٤ و٦ و٧ نوفمبر ١٩٨٤.
٥٣ – الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣، جامعة القاهرة، ١٩٧٥.
٥٤ – البروفيسور زئيف لوكيد، المواجهة، دار نشر استوكين، القدس ١٩٧٥، ص ٢١٧.
٥٥ – نمرحاق العدد ٢٦، أبريل ١٩٨٣.
٥٦ – المرجع السابق.

مراجع أسلوب مواجهة الخطر النووي / الكيميائي / البيولوجي الإسرائيلي.

٥٧ – د. ممدوح عطيه، مخاطر الاحتكار النووي الإسرائيلي على الأمن القومي العربي، الدار العربية للنشر والترجمة، ١٩٩١.

٥٨ – أمين حامد هويدي، كتاب الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، ص ٨–٩.
٥٩ – الدار العربية للنشر والترجمة، مذكرة عاجلة عن الخطر النووي الإسرائيلي، عام ١٩٩٢.
٦٠ – د. ممدوح عطيه، السلاك الشامل أو الدمار الشامل، دار الصلاح للدراسات الاستراتيجية والإنتاج الإعلامي، ١٩٩١.
٦١ – الدار العربية للنشر والترجمة، عدد ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٨٩، لواء حسام سويلم.
٦٢ – شاي فيلدمان، متاب الردع النووي الإسرائيلي.



نحو مفهوم واقعي للأمن القومي العربي

أ. د. مفيد محمود شهاب
استاذ ورئيس قسم القانون الدولي/جامعة القاهرة

أصبحت قضية الأمن القومي هي القضية الأولى الأكثر أهمية بالنسبة لكل دول العالم في الوقت الحالي، بفعل عوامل متعددة، أهمها تلك المتغيرات الحادة التي يشهدها النظام الدولي في العامين الماضيين، وربما تكون المسألة الأساسية في هذا الشأن أن المتغيرات الدولية قد أدت إلى تراجع أهمية قضية الأمن الدولي بعد أن تفكك الاتحاد السوفياتي رسمياً، وانتهت مرحلة الحرب الباردة التي كانت تنذر دائماً بحرب نووية عالمية، وأدت في نفس الوقت إلى بروز أهمية وخطورة قضايا الأمن الإقليمي في مناطق مختلفة من العالم، بعد أن شهدت تلك المناطق صدامات سياسية وعسكرية حادة بين الدول المختلفة الواقعة فيها، أو داخل تلك الدول كما هو واضح في معظم قارات العالم، خاصة، آسيا، وأفريقيا، وأوروبا.

من جانب آخر، شهد مفهوم الأمن على المستويين الدولي والإقليمي تطورات هامة في مضمونه، بسبب انتهاء القضايا التقليدية التي شكلت هذا المفهوم لفترة طويلة، امتدت منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، إضافة إلى ظهور عوامل جديدة تتصل بالقضايا الأمنية بصورة مباشرة، وتؤثر فيها، بحيث بدا حالياً أن مفهوم الأمن يستلزم إعادة صياغة على كل المستويات المعروفة له، وينطبق ذلك على الأمن الإقليمي مثلما ينطبق على الأمن الدولي.

ولقد كانت المنطقة العربية هي أكثر مناطق العالم على الإطلاق التي شهدت تصاعداً هائلاً، لأهمية قضايا الأمن القومي على مستوى كل دولة من دول المنطقة على حدة من ناحية، وعلى مستوى دول المنطقة ككل من ناحية أخرى، كما كانت نفس المنطقة هي أكثر مناطق العالم التي تبدو فيها ضرورة إعادة صياغة وتطوير مفاهيم الأمن التي كانت سائدة فيها من قبل، لتتلاءم مع المتغيرات والأحداث الدولية والإقليمية الطارئة، وهي أمور تعود إلى عدد من التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ - ١٩٩٢، والتي ألقت بتأثيراتها القوية لتشكل في مجموعها ظاهرة، أدت إلى تحول المنطقة العربية إلى بؤرة اهتمام دولية، وصل عمقها إلى سيادة فكرة أو اعتقاد عام يقرر أن عملية بناء ما يسمى بـ "النظام العالمي الجديد" تبدأ من الشرق الأوسط، وأدت إلى تزايد النشاطات الرامية إلى ترتيب الأوضاع الأمنية في المنطقة، وإعادة صياغة مفاهيم الأمن فيها. ولعل أهم

تلك التطورات ما يلي:

١ – الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠، وما ترتب عليه من توترات استمرت حتى يناير ١٩٩١، ثم حرب الخليج التي نشبت في ذلك الشهر الأخير، وما ترتب أيضاً على تلك الحرب من نتائج خاصة بترتيبات الأمن في المنطقة. وهي كلها أمور معقدة، ستكتفي الدراسة – هنا – بالحديث عن خطوطها الأساسية:

لقد كان الغزو العراقي للكويت في حد ذاته حدثاً شديد التأثير على الأمن القومي العربي بمفاهيمه السائدة قبل حدوث الغزو. فقد كانت تلك هي المرة الأولى التي تقوم دولة عربية فيها بغزو دولة عربية أخرى، واحتلالها، وطرد حكامها خارج البلاد، ومحاولة تنصيب حكومة جديدة – سميت وقتها حكوم اللعبة – مكانهم، ثم محاولة ضم الدولة المحتلة اليها تحت دعاوى مختلفة في نهاية الأمر. وقد أدت تلك المحاولات غير العقلانية إلى إحداث هزة عنيفة في مفهوم الأمن القومي العربي، إذ كان هذا المفهوم يركز – قبل الغزو العراقي للكويت – على كيفية مواجهة الدول العربية لتهديدات من جانب دول غير عربية، وهو ما لم يعد أمراً ذا أهمية، أو أولوية، بالنسبة لدول تواجه عدواناً عربياً – وليس خارجياً – على أراضيها. وقد دعا ذلك الكثيرين إلى إعادة التفكير في مفهوم الأمن القومي العربي، والأسس التي يجب أن يقوم عليها هذا الأمن، وهي مسألة مستمرة حتى الآن، ولم تحسم تماماً بعد، بل إنها قد لا تحسم في وقت قريب.

وقد عمقت طريقة العراق في إدارة الأزمة التي أعقبت الغزو من الشرخ الذي أصاب الأمن القومي العربي، وهي مسألة أهم وأخطر في بعض جوانبها من الغزو ذاته. فقد استخدم النظام العراقي كافة الدعاوى الزائفة غير المألوفة أو المتصورة عربياً لتبرير عدوانه على الكويت، مصوراً العدوان المسلح الصريح على دولة مستقلة "عربية وإسلامية" بأنه دفاع عن القومية العربية مرة، ودفاع عن الدين الإسلامي مرة أخرى، ودفاع عن القضية الفلسطينية مرة ثالثة، في محاولة صريحة لتضليل الشعوب العربية عن نواياه الحقيقية الثابتة والواضحة منذ الدقيقة الأولى ليوم ٢ أغسطس ١٩٩٠، والتي لا تتجاوز الاستيلاء على أرض غنية بالموارد البترولية، بصرف النظر عن أية مواثيق عربية، أو قيم سماوية أو خلقية، أو إنسانية، وبقدر ما أدت تلك الدعاوى إلى تعميق الشرخ الذي أحدثه الغزو بين الدول العربية وبعضها البعض، أدت أيضاً إلى إثارة بعض الحساسية بين الشعوب العربية والإسلامية، وهو مادفع في النهاية إلى وضع من التفتت العربي جعل من الصعب إلى حد كبير إيجاد مستوى من الاهتمام يكفي لبدء عملية إعادة بناء جادة للمفهوم – مفهوم الأمن القومي العربي –

الذي أدى الغزو إلى تفكيكه، لاسيما بعد أن ظهر أن هناك دولاً عربية تبدي تعاطفاً مع عدوان لا يتفق بأي حال مع الأسس الثابتة البديهية للأمن القومي العربي.

وإضافة إلى تأثيرات كل من الغزو والأزمة، أدت الحرب، وما حدث بعد الحرب، إلى وضع عراقيل أكبر في طريق إعادة صياغة مفهوم جديد للأمن القومي العربي، فقد أدى سوء التقدير الذي يصل أحياناً إلى درجة الجهل من جانب القيادة العراقية إلى تدمير ما يقرب من نصف القوة العسكرية العراقية، التي كانت تعد بشكل من الأشكال احتياطياً للقوة العربية، كما أدت التعقيدات المصاحبة لعملية الحرب، وتكوين القوات المتحالفة، وتأثيرات الحرب على تصورات دول منطقة الخليج لمشكلة الأمن، ونتائج الحرب ذاتها لاسيما على مستوى التوازنات العسكرية في المنطقة، إلى تعقيد مشكلة ترتيبات الأمن في الخليج، وهي أيضاً مشكلة لم تحل بصورة كاملة حتى الآن. لقد ظهرت خلال الشهور الأخيرة بوادر للتعامل مع القضايا الأمنية، أو ذات التأثيرات الأمنية التي طرحتها الأزمة والحرب. فهناك تصورات عربية حول المحتوى الاقتصادي للأمن القومي، وحول حدود الدور الخارجي في الأمن، وهياكل التعاون العربي المشترك بخصوص تلك القضايا، وحول دور الدول المجاورة للمنطقة العربية في ترتيبات الأمن الإقليمي. لكن كل هذه القضايا لا تزال في مرحلة النقاش. ولكن المثير هنا أن "العراق" نفسه قد أصبح منذ فترة إحدى المشاكل الأساسية للأمن العربي التي بدأت بعض الدول في التفكير في كيفية التعامل معها.

٢ - الأوضاع الجديدة على المستوى الدولي: فلقد انعكست الأوضاع والمتغيرات الدولية الجديدة بصورة مباشرة على أمن المنطقة العربية بصورة لم تحدث من قبل، بفعل أزمة الخليج. ففي الوقت الذي كان النظام الدولي يواجه أكثر تطوراته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حدة، كانت المنطقة العربية تواجه هي الأخرى أكثر تطوراتها منذ إنشاء الجامعة العربية عام ١٩٤٥ حدة وخطورة، وأدى تواكب التطورات على المستويين وتشابكها إلى إرساء وزرع عوامل جديدة في المنطقة العربية، وطرح أسئلة وإجابات جديدة بخصوص الأمن القومي العربي، على مستوى الدول المشاركة في ترتيبات هذا الأمن، وكيفية تحقيقه والحفاظ عليه، وهو ما يمكن الحديث عنه في نقطتين:

أ - أدى العدوان العراقي على الكويت - وهي إحدى دول واحدة من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم - إلى إحداث رد فعل دولي واسع النطاق، دفع الدول الكبرى الرئيسية في العالم إلى العمل على تكوين تحالف دولي للوقوف ضد العدوان بكافة السبل، ومنها القوة العسكرية. وكانت النتيجة الأساسية لذلك هي أن مسألة إعادة الأمن والسلم إلى

منطقة الخليج، والدفاع عن الشرعية الدولية، وتحرير الكويت، أصبحت مسألة دولية، وليست عربية فقط، بحكم كثافة المصالح الدولية في الخليج والشكل العدواني الصريح الذي اتبعه العراق في تعامله مع مشاكله مع الدول المجاورة. وهو ما طرح مشكلة أساسية بعد انتهاء الحرب حول المشاركة في ترتيبات أمن الخليج، وأمن المنطقة العربية ككل.

وفي الحقيقة فإن هذه المشكلة يجب أن تحدد بصورة دقيقة، فما حدث لم يكن مجرد حرب اشتركت فيها عدة دول، وتهدف تلك الدول إلى الحصول على دور أمني جديد كأحد مكاسب المشاركة في الحرب، لكن ما حدث هو أن نظام الأمن القومي الذي حاولت جامعة الدول العربية إقامته في المنطقة العربية منذ عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٩٠ لم يحقق المرتجى منه، إذ كان هذا النظام مثالياً في النصوص والمواثيق لكنه - من الناحية العملية - لم يكن رادعاً للعدوان الأمر الذي دعا إلى إيجاد حتمية لإعادة النظر في المبادىء التي كان هذا النظام الأمني - القومي العربي - يقوم عليها، في وقت ظهرت فيه مفاهيم جديدة، وأطراف جديدة، وهو ما دعا إلى طرح تساؤلات مختلفة في المرحلة الجديدة، أهمها التساؤل عما إذا كان يجب أن يكون الأمن القومي العربي قاصراً على الأمة العربية وحدها، فتتكفل بالدفاع عن نفسها بنفسها، أم أن الدول العربية بحاجة لدخول عناصر أخرى أجنبية عن المنطقة كالولايات المتحدة، أو بريطانيا أو فرنسا، أو دول مجاورة غير عربية مثل إيران أو تركيا، لتشارك في ترتيبات الأمن العربية، وهو تساؤل تختلف إجابته من دولة إلى أخرى، وتم حسمه بالنسبة لبعض الدول بينما لم يحسم بالنسبة لدول أخرى.

ب - أدى العدوان العراقي على الكويت إلى سيادة مفاهيم جديدة حول كيفية مواجهة الاعتداءات، وإعادة السلم والأمن إلى منطقة حيوية شهدت عدواناً، وهي مفاهيم لا تزال تخوض منافسة حادة مع المفاهيم التقليدية للأمن القومي العربي. فبعد أن اتضح في قمة القاهرة الطارئة التي عقدت في أغسطس ١٩٩٠ أنه من الصعب اتخاذ موقف عربي موحد تجاه العدوان العراقي على الكويت، بفعل الإصرار العراقي المستفز على مواقفه تجاه الكويت، ومساندة عدة دول عربية بصورة مكشوفة أو مستترة لتلك المواقف، كان واضحاً أن الأزمة سوف تتجه إلى "التدويل"، على مستوى أطرافها، وعلى مستوى وسائلها، وذلك بفعل الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الصراع، وتحرك المجتمع الدولي بأطرافه - ومن بينها أطراف عربية أصرت على رد العدوان العراقي - وبوسائله المختلفة للتعامل مع الغزو. ومن هنا ترسخ مفهوم "الشرعية الدولية" كمفهوم جديد للتعامل مع قضايا أمن المنطقة.

وتوضح تطورات أزمة الخليج أن المجتمع الدولي لم يتحرك في تعامله مع الغزو

العراقي من فراغ. ولم يكن التحرك مستخدماً القوة ضد العراق على إطلاقها، وإنما يتحرك في إطار مبادىء أساسية لتحقيق الأمن في العالم، أهمها أنه لا تسوية للنزاعات بين الدول إلا من خلال الطرق السلمية، وأنه من غير المقبول أن تقوم دولة بالإعتداء على الآخرين، واغتصاب أراضيهم، وهي مبادىء تحركت من أجلها المؤسسات الدولية المعنية والمسؤولة عن الأمن الدولي، وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي، لمواجهة العدوان العراقي واستعادة الشرعية لدولة الكويت، وإعادة الأمن والسلم إلى منطقة الخليج بكل الوسائل، بما فيها القوة العسكرية، وهي القوة التي استخدمت، في نهاية الأمر، عندما رفض العراق الامتثال لإرادة المجتمع الدولي، ونداءاته له بالانسحاب من الكويت.

إن المفاهيم المرتبطة "بالشرعية الدولية" التي تبلورت خلال أزمة الخليج قد أصبحت عنواناً عريضاً لما سمي بالنظام الدولي الجديد، وأصبحت من وجهة نظر بعض الأطراف "ملاذاً" لأمنها، بحيث ظهرت تصورات حول إمكانية الاعتماد على مبادىء الأمن الدولي كبديل – على مستوى معين – لمفاهيم الأمن الإقليمي.

ولقد ظهرت خلال الشهور الأخيرة أيضاً محاولات للتعامل مع المفاهيم التي طرحتها الأحداث والتطورات السابق ذكرها. ورغم أن تلك العملية تسير ببطء شديد إلا أنها مستمرة، وقد تصل إلى نتائج معينة في مرحلة قريبة قادمة. لكن النتائج المتوقعة تظل رهينة بواقع عربي يتحرك نحو مرحلة جديدة ببطء شديد، فحسم القضايا السابق ذكرها عند الحديث عن الغزو العراقي للكويت وتداعياته هو الذي سيحسم أي مفاهيم سيتم الاستناد اليها كأساس لمفهوم متطور للأمن القومي العربي.

وإذا كانت التطورات السابقة قد دفعت – كما ذكرنا – إلى تصاعد أهمية قضايا الأمن القومي لدول المنطقة، بالتوازي مع إعادة النظر في تلك القضايا من جديد، لتحديد وبلورة مفهوم جديد للأمن القومي العربي، سيتلاءم مع التغيرات الدولية الجديدة على مستوى كل من المنطقة العربية والعالم فإن المتغيرات الدولية والاقليمية الجديدة قد أعادت طرح قضية الأمن القومي العربي بصورة أكثر حدة مما جرى في أية مرحلة من مراحل تطور المنطقة العربية من قبل، وهي المسألة التي سيتم تناولها هنا من خلال عدة نقاط أساسية تتناول المقصود بالأمن القومي وخبرة المنطقة العربية مع الأمن القومي كمفهوم وسياسة، ثم محاولة بلورة بعض العناصر الرئيسية التي يمكن أن تسهم في إعادة صياغة نظام للأمن القومي العربي في الوقت الحالي، وذلك على النحو التالي:

أولاً – مفهوم الأمن القومي العربي: إن مفهوم الأمن ليس من المفاهيم السهلة

التعريف. وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة. لكن يمكن القول إن الأمن ببساطة شديدة هو "نقيض الخوف" فهو حالة الطمأنينة والاستقرار وعدم الخوف. وبشكل أكثر تفصيلاً فإن الأمن هو دفع أية تهديدات خارجية ضد دولة أو مجموعة من الدول. ولا يقتصر الأمر على التهديدات العسكرية الخارجية، فالأمن يرتبط كذلك بالتهديدات الداخلية التي تحول دون تحقق الاستقرار الداخلي اللازم كشرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة، ولإسراء أسس حياة ديمقراطية سليمة.

إن هدف الأمن – حسب التعريف السابق – على مستوى الدولة، يستلزم تحقق إمكانية امتلاك الدولة لقوة تتيح لها مواجهة أية تهديدات خارجية تستهدفها وإمكانية الحفاظ على الاستقرار الداخلي لها، على أساس حياة سياسية مستقرة، وبرامج تنموية مستمرة، وهذا هو ما يمكن تسميته "بالأمن الوطني" لكل دولة.

أما على مستوى الأمن القومي – أي أمن الشعوب والدول المشتركة معاً في إطار سياسي أو جغرافي واحد – فإن التعريف لا يختلف كثيراً. فبالنسبة للأمن القومي العربي يمكن تعريفه بأنه "حالة تشعر من خلالها كافة الشعوب والجماعات المكونة للمجتمع العربي بنوع من الطمأنينة، الناتجة عن غياب خطر يهدد مصالحهم الثابتة، سواء كان هذا الخطر عسكرياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو معنوياً وثقافياً، أو الناتجة عن وجود قدرة تتيح للدول العربية مواجهة هذا الخطر بأشكاله المختلفة وقت ظهوره".

ثانيا – الأمن القومي العربي – تجربة ما قبل أزمة الخليج ١٩٩٠: يجب التأكيد في البداية على أن فكرة التعاون بين الدول العربية لتحقيق أهدافها القومية الأساسية، ومنها هدف الأمن بمعناه السابق، فكرة قديمة تعود إلى أوائل القرن العشرين، حينما ظهرت كتابات لمفكرين عرب أوائل حول الأمة العربية ووحدتها ومستقبلها وضرورة التعاون فيما بين شعوبها لمواجهة التهديدات المختلفة التي تواجهها بصورة مشتركة. وهي الكتابات التي مثلت الأسس الأولى للفكرة القومية، والتي أدت إلى تبلور عاطفة قومية أوجدت نزوعاً للتعاون والتنسيق والتقارب في مناسبات مختلفة. لكن الخطوة الإيجابية الأولى التي تعتبر نقطة تحول كبرى من العاطفة القومية إلى التعاون السياسي القومي، أو من الأماني إلى الواقع، كانت قيام جامعة الدول العربية في ٢٢ من مارس سنة ١٩٤٥. وليس مصادفة أن تلك الخطوة قد تمت على يد "مصر" التي حملت الأماني العربية كقدر ومصير، ومصلحة أيضاً، وحولتها إلى واقع سياسي محدد استمر يمارس تأثيره من عام ١٩٤٥ وحتى الآن.

لقد تحركت مصر وعدد من الأقطار العربية المستقلة في ذلك الوقت (٦ دول) باتجاه

إقامة مؤسسة قومية عربية تعبر عن آمال العرب وأهدافهم ومصالحهم، في مواجهة المجتمع الدولي، وتعمق مستوى التعاون فيما بينهم في مختلف المجالات، وتقيم نظاماً للدفاع المشترك في مواجهة التهديدات المباشرة للأمن القومي العربي، وقد ساهمت مصر - في الأساس - في صياغته، واجتمعت تلك الدول العربية، واختارت القاهرة كمقر دائم للأمانة العامة للجامعة، وتولت مصر مسؤولية دعم هذه المنظمة الإقليمية الجديدة.

ولم تكن ملامح الأمن القومي العربي في شقه العسكري واضحة في السنوات الأولى للجامعة العربية الوليدة، فبحكم الظروف التي أحاطت بإنشائها تركزت بنود الميثاق على التعاون السياسي، والتنسيق بين الدول العربية، وضرورة اتباع سياسة خارجية واحدة، والتعاون في مختلف المجالات. وقد عبرت اجتماعات وقرارات الجامعة العربية في سنواتها الأولى (١٩٤٥-١٩٤٨) عن هذا الاتجاه. وبالطبع فإن هذه الخطوط السابقة تحمل مضموناً أمنياً - بالمعنى الواسع - واضحاً إلا أنه لم يكن من المتصور في ظل البداية المتواضعة للجامعة العربية، وطبيعة الظروف السائدة في المنطقة أن تتسع الأمور بعيداً عن هذه الخطوط العامة.

وكانت "نكبة" فلسطين عام ١٩٤٨ نقطة فاصلة في مسار التعاون العربي. فقد تبين للدول العربية أن هناك قضية أمن - بالمعنى العسكري - قد اتخذت طريقها إلى جدول الأعمال العربي. وتبين لهم أيضاً أنهم لم يكونوا مؤهلين لمواجهة مثل تلك القضية معناها المحدد. فقد أكدت حرب ١٩٤٨ أنه لا يوجد أي نوع من التنسيق الشامل الجاد بين الدول العربية، وأنه من الضروري أن يتم اتخاذ خطوة أكثر فعالية وإيجابية في مجال إرساء أسس الأمن العسكري العربي لمواجهة التهديد الإسرائيلي والتهديدات الأخرى المحيطة بالمنطقة العربية. ومن هنا بدأت فكرة الأمن القومي بمعناها الواسع - المحدد سلفاً - تأخذ طريقها باتجاه التحول إلى واقع محدد.

وفي عام ١٩٥٠ - بعد عامين من النكبة - اجتمعت الدول العربية المستقلة لوضع ميثاق جديد لتطوير التعاون العربي في مجال الأمن الشامل، سمي بـ "ميثاق الدفاع المشترك"، أو بصورة أدق "اتفاقية التعاون الاقتصادي والدفاع المشترك" بين الدول العربية، التي تحددت من خلال نصوصها أسس الأمن القومي العربي. وحسب النصوص يعتبر أي عدوان يقع على دولة عربية من دول الاتفاقية عدواناً عاماً يتضامن الجميع لرده والتعامل معه. وقد حددت نصوص الاتفاقية خطوات وإجراءات وهيئات التنسيق العسكري فيما بين الدول العربية، والتي كان من أهمها إنشاء لجنة عسكرية دائمة، وقيادة عسكرية موحدة

أثناء العمليات العسكرية، وإنشاء لجنة أركان حرب، ومجلس دفاع مشترك يضم وزراء الخارجية ووزراء الدفاع العرب، وهنا ينبغي التأكيد على عدة نقاط أساسية متعلقة بهذه الخطوة العربية الهامة:

١ – إن اتفاقية التعاون الاقتصادي والدفاع المشترك كانت خطوة عربية جادة، تضع قواعد محددة لاستراتيجية أمن قومي عربي واضحة، ذات بعد عسكري أساسي، يبدأ من تعريف مصدر التهديد، وينتهي بتحديد كيفية مواجهته، وينشىء هيئات تعمل في إطار المهام المحددة. وحسب الاتفاقية فإن الدول العربية عليها أن تعمل بصورة مشتركة للتعامل مع أي عدوان تقوم به دولة غير عربية ضد دولة عربية، أو تقوم به دولة عربية ضد دولة غير عربية، أو تقوم به دولة عربية ضد دولة عربية أخرى، على أساس أن "التضامن في مواجهة العدوان" سوف يردع أية دولة غير عربية عن العدوان، ويمنع أية دولة عربية من القيام بذلك أيضاً، طالما أن كل الدول العربية سوف تتصدى للدفاع عن الدولة المعتدى عليها. فالقاعدة الأولى هي أن العدوان مسألة لا تخص المعتدي أو المعتدى عليه وحدهما، وإنما تخص الدول العربية جميعاً. وفي الواقع، فإن أحداً لم يركز في تلك المرحلة على مسألة العدوان من دولة عربية على دولة عربية أخرى، بالصورة نفسها التي تمت بالنسبة لحالة العدوان الخارجي. فلم يكن أحد يتصور أن ما حدث من جانب العراق عام ١٩٩٠ يمكن أن يحدث بتلك الصورة.

٢ – أن الاتفاقية المذكورة وقد ربطت بين الشق الدفاعي العسكري والشق الاقتصادي إنما تمثل خطوة أولى وأساسية لتحقيق الأمن العسكري والتنسيق السياسي في الوقت نفسه. وبناء على ذلك تم – لأول مرة – إنشاء مجلس جديد سمي "المجلس الاقتصادي والاجتماعي"، ولم يتم الاكتفاء بمجلس وزراء الخارجية – مجلس الجامعة – بل أنشىء كيان اقتصادي اجتماعي وهيئات اقتصادية مشتركة بين الدول العربية، كبعد أساسي للتعاون العربي العام، وللتعاون العربي في مجال حماية وتدعيم القيم والمصالح المشتركة المرتبطة بالأمن على وجه الخصوص.

وقد تطور التعاون العربي في هذا المجال باتجاه إنشاء مجلس متخصص بعد سبع سنوات من توقيع الاتفاقية، هو "مجلس الوحدة الاقتصادية العربية" – ومقره القاهرة، الذي يركز كافة نشاطاته على عمليات التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية، ويعمل على إيجاد نوع من التكامل الاقتصادي فيما بينها، وقد تأسست بناء على ذلك عام ١٩٦٤ اتفاقية السوق العربية المشتركة، التي كانت ثمة محاولات جادة تجري لتدعيمها قبل

حدوث الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠.

ويتضح مما سبق، أنه على مدار الـ ٢٠ عاماً الأولى من التاريخ الحديث للمنطقة العربية ابتداء من عام ٤٥ وحتى عام ٦٤، مروراً بعامي ٥٠، ٥٧، شهدت المنطقة عدة تطورات أساسية أرست أسس "منظومة متكاملة" للأمن القومي العربي بمعناه الشامل، الذي لا يقتصر على رد العدوان ومواجهته، وإنما يتطرق إلى التعاون والتنسيق السياسي، والتعاون والتكامل الاقتصادي، كجزء لا يتجزأ من الأمن القومي العسكري والتنموي للمنطقة العربية.

ولم تقتصر منظومة الأمن القومي على الأسس السابقة التي تتمثل في المواثيق والهيئات التي تمت الإشارة اليها، بل أضيفت إلى المنظومة مؤسسة جديدة لعبت دوراً أساسياً في التاريخ العربي الحديث: ففي عام ١٩٦٤ ثارت مشكلة تحويل إسرائيل لمجرى نهر الأردن، مما دفع إلى إنعقاد قمة عربية في القاهرة، بدعوة من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، للتباحث حول كيفية ردع التحرك الإسرائيلي غير المقبول باتجاه تهديد مصلحة اقتصادية عربية أساسية، وكان انعقاد "مؤتمر القمة العربي" تطوراً عربياً أساسياً، دفع في اتجاه إرساء عنصر مكمل للمنظومة السابقة، ولميثاق الجامعة العربية تحت اسم "مؤتمر الملوك والرؤساء العرب"، الذي ينعقد بصورة عادية أو طارئة في حالة حدوث تطور هام، أو تهديد خطير يمس المصالح العربية أو الأمن العربي بصورة من الصور، وقد استمر هذا النظام الجديد منذ عام ١٩٦٤ – الذي شهد المؤتمر الأول – حتى ١٠ من أغسطس ١٩٩٠ الذي شهد المؤتمر الأخير الذي دعا اليه الرئيس حسني مبارك، عقب الغزو العراقي للكويت. ولم تشهد المنطقة مثل هذه المؤتمرات – بعد ذلك – بفعل التداعيات التي ترتبت على أزمة الخليج.

بناء على ما سبق يمكن القول أن هناك أسساً محددة للأمن القومي العربي تبعاً للتجربة العربية السابقة لأزمة الخليج، تتمثل في وجود مفهوم وأبعاد وجوانب محددة للأمن القومي، ووجود منظومة مركبة تعمل على تحقيق هذا الأمن وتسيير شؤونه وتنظيمها، إضافة إلى وجود "أدوار" رائدة أساسية استمرت في ممارسة سياسة تطوير النظام العربي، بالحد من تأثيرات العوامل السلبية فيه، وتدعيم العوامل الإيجابية له من ناحية، ثم إيجاد مناخ عام يكفل الحفاظ على تماسك النظام وحيويته وقدرته على التكيف من ناحية أخرى، ولا شك أن "الدور المصري" هو الدور الرئيسي في هذا الإطار، بحيث ارتباط قوة مصر وارتباطها بالعرب بقوة النظام العربي، وارتبطت مسألة وجود مشكلات داخلية لديها وابتعادها عن العرب، بضعف النظام.

لكن لا بد بعد ذلك من تقييم الخبرة العملية لسير تلك الأسس والمنظومة عبر العقود

السابقة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٠، لتحديد كيفية تعامل الدول العربية واقعياً مع شؤون أمنهم القومي. فرغم أن الأسس والمنظومة السابقة للأمن القومي كانت جيدة للغاية في النصوص والمواثيق، إلا أنها لم تكن كذلك في الواقع العملي، فقد سارت الحياة العربية على أن النصوص شيء، والتطبيق شيء آخر، لسبب بسيط هو أن الإرادة السياسية العربية الموحدة التي تعد شرطاً ضرورياً ولازماً لتحويل المواثيق إلى واقع، كانت غائبة، بل كانت بعض الأنظمة العربية تتبنى مواثيق توقع عليها، وتعلن التزامها بها، في وقت لا يتوفر لديها الحد الأدنى من صدق النوايا بخصوص تطبيقها عملياً، أو الالتزام - ولو جزئياً - بها. فقد كانت الاتفاقيات تبرم في الجامعة العربية، ويتخذ بناء عليها العديد من القرارات والتوصيات، ولا ينفذ من ذلك شيء، أو ينفذ القليل منها بصورة مبتورة، لدرجة يبدو معها أحياناً أن عدداً من الحكام العرب كانوا يقررون في قرارة أنفسهم، وهم يوقعون على ميثاق الجامعة وما تبعه من اتفاقيات وقرارات، لأنهم لن يلتزموا بما يوقعون عليه، أو يلتزمون به. وبالتالي تحولت "منظومة الأمن القومي العربي" إلى صورة وردية على الورق، ولم يقدر لها أن تصبح أبداً نظاماً عملياً قابلاً للتنفيذ، سواء على المستوى العسكري أو على المستوى الاقتصادي أو حتى على مستوى المواثيق الثنائية التي وقعت في مرحلة بناء عناصر المنظومة قبل هزيمة ١٩٦٧.

وفي السنوات الأولى من السبعينات وصولاً إلى حرب اكتوبر ١٩٧٣ اختلفت الصورة جزئياً. وكانت النتيجة المباشرة لظهور استعداد عربي للتنسيق المشترك هو حدوث أكتوبر ١٩٧٣ بالصورة التي حدثت بها، والتي عكست نوعاً نادراً من التضامن العربي، المستند على الأسس المنضبطة للأمن القومي العربي، والتي تستخدم من خلالها عناصر القوة العربية الشاملة العسكرية والاقتصادية بصورة متوازية، وبيان ذلك:

أ - على المستوى العسكري تم توحيد خطة العمليات المصرية والسورية (بدر) ليقوم الجيشان المصري والسوري بشن الحرب في وقت واحد، وإحراز انتصار عربي أزاح العبء النفسي الثقيل لهزيمة ١٩٦٧.

ب - على المستوى الاقتصادي، استخدم سلاح البترول العربي كأداة للضغط من جانب الدول البترولية العربية بقيادة المملكة العربية السعودية، وظهر أن هناك معركة اقتصادية مالية يمكن أن تدعم العمل العسكري بقوة.

ولقد أثبت الاستخدام السابق لعناصر القوة الشاملة العربية، أن مفهوم الأمن القومي العربي لا بد أن يستند على عناصر مختلفة ليكون فاعلاً. وفي تقديري الشخصي، فإن المسألة

ليست فقط عناصر القوة المادية الملموسة، لكنها أساساً "إرادة" مجموعة من الدول العربية القيادية، فتوفر الإرادة لدى محور أو "مثلث عربي" قيادي - هو مثل مصر وسوريا والسعودية - هو الذي أدى إلى تدعيم قدرة الدول العربية على تحقيق متطلبات أمنها القومي، بما في ذلك شن حرب لاستعادة الأرض المغتصبة من جانب إسرائيل. فقوة هذا المثلث وتضامنه تعني القدرة على التعامل مع تحديات الأمن القومي العربي، وهي مسألة لا تظهرها خبرة أكتوبر ٧٣ فقط، لكن توضحها خبرة أزمة الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١ أيضاً. فقد كان نفس المحور هو الذي تمكن من إسناد عملية الدفاع عن مصلحة عربية هددتها العراق في أغسطس ١٩٩٠.

لكن "الأمن القومي العربي" لم يجد ذلك الدعم الذي وجده عام ١٩٧٣ طويلاً، فسرعان ما عادت الأمة العربية إلى الاختلاف والتمزق بعد الحرب. ووصل الأمر إلى ذروته عام ١٩٧٧ في أعقاب "مبادرة القدس" التي قام بها الرئيس الراحل أنور السادات. ولم يقف الانهيار هذه المرة عند حدود أسس الأمن القومي العربي، بل وصل إلى "منظومته". فقد تم نقل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مؤقتاً إلى تونس، عام ١٩٧٩، مع أن الميثاق ينص على أن المقر هو القاهرة. كما تم نقل مقر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كذلك إلى عمان في السنة نفسها، فيما يعد مخالفات قانونية صريحة للمواثيق العربية، وهي أوضاع تم تصحيحها بعد عدة سنوات، بعودة مقر الجامعة العربية إلى مكانه الطبيعي، وكذلك مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وقد شهدت الفترة الممتدة من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٩٠ تطورين أساسيين مارسا تأثيراتهما الهامة على الأمن القومي العربي هما:

١ - القطيعة المصرية - العربية: فعندما تم توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، قامت معظم الدول العربية - بقيادة عدة دول أهمها العراق - بتوقيع "جزاءات" سياسية واقتصادية ضد مصر، وصلت إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، ونقل مقر الجامعة العربية وعدد من المنظمات التابعة لها من القاهرة، هو ما أدى إلى انهيار محور القوة العربي، وافتقاد الأمن القومي العربي للدولة القائدة. مما أدخل المنطقة إلى أسوأ مراحل تاريخها الحدث. ومع ذلك، فإن هناك تطورين أساسيين أديا إلى التخفيف من آثار تلك القطيعة هما:

أ - أن الشعب المصري والشعوب العربية قد استمرا في ممارسة علاقاتهما الطبيعية خلال فترة القطيعة. ووضح أن المسألة لا تعدو كونها قطيعة أنظمة. فلم يكن من الممكن أن

تتطور الأمور إلى انفصال دولة تعد قلب وعقل الأمة العربية عن تلك الأمة. ومن ثم لم تتأثر العلاقات الحقيقية بين الشعوب بتلك القطيعة.

ب - أن مصر قد ظلت تؤمن بمسؤوليتها عن القضايا العربية، خاصة قضايا الأمن القومي العربي، طوال فترة القطيعة، حتى تلك القضايا التي تمس مباشرة أمن دولة كانت تناصبها العداء الشديد في تلك المرحلة، وهو ما وضح في مساندة مصر القوية للعراق عندما نشبت الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٠، وطوال فترة الحرب التي استمرت ٨ سنوات.

وفي بداية فترة القطيعة ساد حوار نظري داخل مصر حول العلاقات المصرية العربية وحول تحديد الطرف الذي أخطأ و"تحديد" الطرف الذي يجب أن يعود.. وكان من شأن استمرار هذا الحوار أن يؤدي إلى نتائج سلبية مختلفة، إلا أنه سرعان ما انتهى هذا الحوار عندما تولى الرئيس حسني مبارك السلطة عم ١٩٨١، واتخذ عدداً من الخطوات الجادة المنطلقة من إحساس مصري ثابت بمسؤوليته العربية، بصرف النظر عن الحوارات البيزنطية حول "الطرف الذي يجب أن يمد يده أولاً"، وهو ما أدى بسرعة إلى قطع الطريق على الوجهات التي كانت قد بدأت تناقش مسألة "عروبة مصر" في الداخل والخارج. وأدى كل ذلك إلى عودة العلاقات الرسمية بين العرب ومصر ابتداء من عام ١٩٨٦ - وقبل ذلك - وعادت كافة عناصر "منظومة" الأمن القومي العربي إلى مقارها الأصلية، وعادت الأطراف التي كانت تسيء إلى مصر إلى رشدها، بعد أن وضح أن التقديرات المصرية لم تكن بعيدة - بأي حال - عن الأسس الثابتة للأمن العربي، وأن مصر - رغم القطيعة - قد دعمت قضايا الأمن العربي على المستوى الفلسطيني، والمستويات الأخرى، بصورة لم يكن أحد ليتمكن من التنبؤ بها من قبل.

٢ - التجمعات العربية الفرعية: أدت ظروف ابتعاد مصر واقترابها من العرب على المستوى الرسمي، وظروف المنطقة منذ عام ١٩٨٠، وحتى ما قبل الغزو العراقي للكويت، إلى ظهور عدد من التنظيمات الفرعية العربية التي ترتبط خلالها عدة دول عربية بمواثيق محددة لتسيير شؤونها الخاصة حسب مصالح تلك الدول: ففي عام ١٩٨٠ قامت دول الخليج الست بإنشاء مجلس التعاون الخليجي لمواجهة الوضع المترتب على نشوب الحرب العراقية الإيرانية. ويمكن القول - بخصوص تقييم علاقة هذا المجلس بقضية الأمن القومي العربي - أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو تجمع إقليمي خليجي فرعي يعتبر في أحد جوانبه نظاماً أمنياً فرعياً لمنطقة الخليج ولكنه لا ينفصل في تنظيمه وتوجهاته - حسب

مواثيقه – عن التنظيم الرئيسي العربي الشامل – ميثاق الجامعة العربية – ولا يتعارض معه.

وفي نهاية الثمانينات، وفي يومين متتاليين، تم إنشاء "مجلس التعاون العربي" الذي يضم العراق ومصر والأردن واليمن، ثم الاتحاد المغربي، الذي يضم خمس دول هي ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا. وقد أنشئ المجلس الأول على أساس أن يكون مجلساً للتعاون الاقتصادي "البحت" بين دوله، وليس محوراً سياسياً موجهاً ضد أحد، أو تنظيماً دفاعياً ينفصل عن الإطار الدفاعي العربي العام الذي تحكمه معاهدة الدفاع العربي المشترك ١٩٥٠، إلا أن العراق – يسانده الأردن – قد حاول منذ الشهور الأولى لإعداد مواثيق إنشاء المجلس، أن يحوله إلى محور عسكري داخل المنطقة العربية لتحقيق أهدافه الخاصة، إلا أن مصر وقفت بشدة في مواجهة تلك التوجهات ورفضت تحويل ما تم الاتفاق على ان يكون "تجمعاً اقتصادياً" إلى محور عسكري بعيداً عن جامعة الدول العربية. وقد تفكك هذا التجمع خلال أزمة الخليج دون أن يلغي رسمياً. أما الاتحاد المغاربي فقد أنشىء لأغراض سياسية واقتصادية مختلفة: منها تحديد استراتيجية للتعامل مع أوروبا الموحدة. ولم يكن تجمعاً عسكرياً بأي حال. ولم تطرح تلك المسألة بصورة جادة خلال مداولات إنشائه. ويواجه هذا الاتحاد حالياً مرحلة تجمد حادة. أما مجلس التعاون الخليجي – الذي يعد أكثر المجالس العربية نجاحاً واستمرارية – فقد واجه خلال عام ١٩٩٢ أزمة حادة تمثلت في حدوث خلاف حدودي بين المملكة السعودية وقطر، كاد أن يؤدي إلى بدء حدوث تفكك عام في أوصاله، لاسيما في ظل وجود خلافات مكتومة بين أعضائه، إلا أن "التدخل المصري" قد أدى إلى إنهاء هذه المشكلة في الوقت المناسب قبل يومين من انعقاد القمة رقم ١٣ للمجلس.

وعموماً، فإن التجمعات الثلاثة كانت تحرص دائماً على إعلان أنها تعمل في إطار جامعة الدول العربية، ولخدمة أهداف محددة مشتركة بين دولها المؤسسة، دون أن تنفصل عن الإطار العام، أو تتناقض مع ميثاق الجامعة العربية. إلا أن علاقة تلك المجالس بالجامعة من الناحية الفعلية لم تكن واضحة تماماً، لدرجة أنه بدا أحياناً أنها قد تؤدي إلى إضعاف دور الجامعة العربية.

وهكذا وقبل أغسطس ١٩٩٠، كانت مصر قد عادت إلى الجامعة العربية، وتبلورت اتجاهات التجمع الفرعي بين الدول العربية، وبصورة تحددت معها علاقاتها بالإطار العربي العام. لكن الأهم هو أن الفترة التي سبقت الغزو العراقي للكويت مباشرة كانت قد بدأت تشهد نوعاً من الوقف الشامل للتدهور العربي، والحل الواسع النطاق للمنازعات العربية. ولم يكن قد تبقى سوى نزاع عربي أخير كانت مصر تسعى بكل قوتها إلى حله، وهو النزاع

العراقي – السوري، لتصبح العلاقات العربية – العربية أقوى مما كانت عليه في أية مرحلة سابقة من تاريخها الحديث، ربما باستثناء مرحلة اكتوبر ١٩٧٣. وتم الاتفاق على عقد مؤتمر قمة عربي في القاهرة، تم الإعداد له بصورة جادة ليكون نقطة فاصلة في مسار التاريخ العربي، باتجاه تعاون عربي غير مسبوق يشهد – ضمن ما يشهد – وضع استراتيجيات عربية للتعامل مع المتغيرات الدولية الجديدة، ولقاء عراقياً سورياً، وغير ذلك من صور التضامن العربي.

وكانت مصر قد عادت بقوة لقيادة الصف العربي، وبدأت في إعادة طرح أفكار لسلسلة حوارات عربية _ أفريقية وأوروبية وأميركية، وحوارات عربية – إسلامية مع منظمة المؤتمر الإسلامي، وأفكار حول التعاون الاقتصادي العربي، وتسويق القضية الفلسطينية. وفي هذا المناخ بدأت عملية "توتير" منظمة في المنطقة، أستمرت عدة شهور أعقبها قيام العراق بتوجيه ضربة قاصمة، ليس للأمن القومي العربي، الذي كان الحديث قد بدأ يدور حوله بجدية، فقط، ولكن للنظام العربي ككل، وذلك بقيامه بغزو دولة الكويت في أغسطس ١٩٩٠، وهو الغزو الذي أدى إلى انهيار عربي شامل، لا يزال مستمراً في بعض نواحيه حتى الآن.

ثالثاً – عناصر إعادة صياغة الأمن القومي العربي: كان الغزو العراقي للكويت ضربة قاصمة – كما سبق القول – لوحدة الصف العربي. لكن مصدر الخطورة الحقيقية في الوقت الحالي هو أن أزمة الخليج التي ترتبت على هذا الغزو قد أدت إلى إمتداد الخلافات العربية من مستوى الأنظمة – كما كانت في العادة – إلى مستوى الشعوب ذاتها، نتيجة لعوامل مختلفة لا مجال للحديث عنها هنا. إلا أن المهم هو أن الخلافات العربية قد تجاوزت ما كان متعارفاً عليه إلى مستوى جديد، أدى إلى تعقيد مسألة الأمن القومي العربي بصورة كاملة.

ولم يكن هذا التعقيد نتيجة لما جرى خلال الأزمة كما يبدو أحياناً، لكنه كان نتيجة لحدوث الغزو ذاته، فقد قلبت المعايير منذ ٢ أغسطس ١٩٩٠، بصرف النظر عما دار بعد ذلك. وقد أدركت مصر ذلك منذ الأيام الأولى بعد الغزو. ففي القمة الطارئة التي عقدت في القاهرة يوم ١٠ أغسطس، قال الرئيس حسني مبارك:

"إننا لا بد أن نعيد النظر في مفهوم الأمن القومي العربي ليكون أكثر إيجابية، ولا بد أن يحدد كل قطر عربي مسؤولياته، ما هي حدود الأمن العربي؟ وما هي معالمه؟ ومن المسؤول عن تنفيذه؟ ولا بد أن ندرس هذا، ونخرج بتجربة مما مضى، وأن ما مضى كان

نصوصاً وكلاماً لم يحل دون قيام العدوان، ومن ثم لا بد أن نأتي بتجربة أخرى أكثر إيجابية وأكثر فعالية".

وأضاف الرئيس حسني مبارك في تناوله لهذه المسألة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر فقال: " ما زال هناك الكثير الذي يمكن إضافته حتى تتبلور تلك الرؤية التكاملة مستوحاة من المواقف التي واجهناها، ومن إيماننا بالعلاقة المصيرية التي تربطنا ببعض، وتعرفنا على الأخطار التي تواجهنا. وعندما نتوصل إلى صياغة هذا المفهوم الموحد للأمن العربي، فإنه يكون طبيعياً أن نتفق على اقتسام المسؤولية، وعلى اقتسام التبعات، كل في حدود قدرته وطاقته، طالما أننا سوف نقتسم المكاسب الناتجة عن إقامة نظام منيع للأمن القومي، يحمي مصالحنا ويذود عن ديارنا ومقدساتنا".

كانت الرؤية واضحة لدى مصر منذ البداية، وهي رؤية أضافت اليها أحداث الأزمة والحرب، وما بعد الحرب، الكثير، والآن، فإن المطروح هو إقامة نظام جديد للأمن القومي العربي، في ظل عدم وجود معالم واضحة تماماً لهذا النظام. فما هو محل نقاش الآن أسئلة بدون إجابات متكاملة: فهل يجب أن يكون هذا النظام مؤسساً على اتفاقية جديدة؟ وهل يجب أن تكون هناك عناصر غير عربية مشاركة في هذا النظام؟ وهل يجب أن تكون مفاهيم هذا النظام مغايرة لما سبق إرساؤه في السنوات الماضية؟ هذه كلها مجرد أسئلة، وضعت لها إجابات جزئية من جانب شخصيات، ومن جانب دول في المنطقة، ولم توضع لها إجابات كاملة حاسمة حتى الآن.

وفي تقديري الخاص فإن العناصر المتصورة لنظام الأمن القومي العربي الجديد - بعيداً عن الإجابات أو السياسات التي طرحت بهذا الشأن - تتمثل فيما يلي:

١ - الاستناد على فكرة "المجموعة النواة" في بناء هذا النظام الأمني، كمرحلة انتقالية ضرورية بحكم الوضع العربي المنقسم الحالي، وهي الفكرة نفسها التي وجدت بعض ملامحها عام ١٩٧٣. وقد وجدت هذه الفكرة تعبيرها العام الجاد والموضوعي في الصياغة الأساسية لإعلان دمشق كما وضعت في ٦ مارس ١٩٩١، عقب انتهاء حرب الخليج، بصرف النظر عن التشابكات والتعقيدات التي تمت بعد ذلك التاريخ. فقد اتسم هذا الإعلان - بصورته الأساسية - بعدة ملامح كانت كفيلة بأن تجعله أساساً ملائماً لصياغة النظام الأمني العربي الجديد تمثلت فيما يأتي:

أ - وجود مجموعة عربية متقاربة سياسياً، ذات قدرات متكاملة تشترك في هذا

الإعلان، وهي دول مجلس التعاون الخليجي الست، وكل من مصر وسوريا، وهي دول اشتركت في الحفاظ على "الأمن القومي العربي" - بشكله الأساسي - خلال أزمة الخليج، ولا توجد فيما بينها خلافات تماثل خلافاتها مع الدول العربية التي ساندت أو تعاطفت مع الغزو العراقي، أياً كانت درجة الخلاف المتصور فيما بينها بخصوص مفاهيم أمن المنطقة.

ب - أن "الإعلان" المشترك فيما بينها - بصورته الأساسية - لم يكن يمثل "محوراً" ضد أية دولة أو مجموعة من الدول العربية الأخرى، بل يعتبر "نواة"، يمكن لأي قطر عربي أن ينضم اليها على نفس أسس ومفاهيم إنشائه.

ج - أن تجمع دمشق قد أقيم على أساس مفهوم للأمن الواسع الذي يتضمن بعداً عسكرياً وبعداً اقتصادياً، مثل اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ١٩٥٠، فقد نص الإعلان على ضرورة إقامة نظام أمني يقوم على إنشاء قوة عسكرية مشتركة، والتعاون الاقتصادي بين دوله" في إطار عام من التنسيق السياسي المستمر المشترك، كما أن "المفاهيم الأمنية" التي اعتمدها الإعلان تستند على مفاهيم ميثاق الجامعة العربية نفسها، ومعاهدة الدفاع المشترك، من تسوية سلمية للمنازعات، وعدم استخدام القوة لحلها، ورد المعتدي بصورة جماعية، إضافة إلى التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي.

د - أن "الإعلان" لا يخرج عن إطار جامعة الدول العربية ومواثيقها. فهو ليس بديلاً لها، ولا لمواثيقها، ويختص فقط بالتعامل مع وضع أمني إقليمي فرعي يواجه أزمة حادة.

وبالطبع لا يمكن أن يتم القفز على ما حدث من تطورات للصيغة الأساسية للإعلان، والتي أفرغته من مضمونه العسكري الأساسي إلى حد كبير، وقلصت من أبعاده الاقتصادية، لكن ما يقال هنا هو أن تلك "الصياغة" التي لم تستمر طويلاً كانت صياغة "رائدة" وهامة لبدء التعامل مع المأزق العربي الأمني بعد أزمة الخليج.

٢ - أن النظام الأمني في المنطقة لا بد أن يكون عربياً خالصاً في قواعده ومضامينه الجوهرية، ولا وجود فيه لدول غير عربية، سواء أكانت تلك الدول "دول أجنبية عظمى أو كبرى"، أو دول مجاورة غير عربية ذات علاقة جغرافية بالمنطقة. أي أن يكون هذا النظام في إطار الجامعة العربية ومواثيقها الأساسية، وليس خارجاً عنها. ولا يعني ذلك بأي حال أن تتم مطالبة الدول العربية بالانفصال عن المتغيرات الدولية الطارئة والواقع الجغرافي والسياسي في المنطقة. فهناك بالضرورة أبعاد دولية وإقليمية غير عربية لأي نظام أمن مقترح في ظل الظروف الحالية، لكن المهم هو أن توضع حدود واضحة لتلك الابعاد:

* البعد الدولي، فإن أي نظام أمني في المنطقة هو بالضرورة نظام إقليمي في إطار نظام عالمي أشمل يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، ونظام مجلس الأمن الدولي. وليس الأمر في حاجة إلى تجاوز هذه الحدود لعلاقة النظامين الإقليمي والعالمي. ففي وقت الضرورة سوف يتدخل مجلس الأمن في حالة عدم قدرة النظام الأمني الإقليمي على وقف العدوان، لاسيما في منطقة استراتيجية كالمنطقة العربية. ويمكن – في بعض الحالات الحادة – تدعيم النظام الأمني الإقليمي باتفاقيات أمنية دولية ثنائية، على أننا لا يجب أن نسمح بأن تكون هذه الاتفاقيات "بديلاً كاملاً" عن نظام الأمن الإقليمي، كما أن هذه الاتفاقيات لا يجب أن تتضمن ترتيبات تضر بأمن الدولة المعنية على المدى الطويل، أو توتر علاقاتها بجيرانها، كتواجد قوات أجنبية.

* أما بالنسبة للبعد الإقليمي، فإن دول الجوار الجغرافي غير العربية يمكن أن تشارك بصورة ما في حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة بحكم مصالحها المشتركة مع الدول العربية القريبة منها، كما هو الحال بالنسبة لإيران التي تهمها حرية الملاحة في الخليج، وعدم وجود ما يهدد أمنها، وكذلك تركيا التي تهتم بشؤون نهر دجلة والفرات، وأوضاع الأقليات العرقية في سوريا والعراق. إلا أنه ليس من المصلحة أن تتسع الأمور إلى درجة "فرض" دولة غير عربية مشاركتها بالقوة في ترتيبات أمن لا تهددها أو تهدد مصالحها، وقبول الدول العربية لذلك الوضع. وليس المنطقي أيضاً أن تستخدم "مصالح محددة" لدولة عربية في دولة غير عربية – كمصالح المياه السورية في تركيا – في قيام الدولة غير العربية بفرض مشروعات واسعة على المنطقة، وقبول الدول العربية لذلك الوضع. فما يقال هنا هو أن تشارك دول الجوار في ترتيبات الأمن بالقدر الذي تتطلبه المصالح المحددة المشتركة لها مع الدول العربية المجاورة لها، وليس أوسع من ذلك. ومن الممكن كذلك توقيع اتفاقيات "حسن الجوار" و"عدم اعتداء". ولكن ليس من المقبول أن تتطور الأمور إلى تنسيق أمني في مواجهة "تحديات" أو تهديدات غير محددة، لمجرد أن الدولة المجاورة تريد الحصول على بعض العوائد.

وفوق هذا وذاك فإن نظام الأمن القومي المتصور يجب أن يكون في إطار "الجامعة العربية" كنظام قومي عربي خاص بالدول العربية وقاصر عليها، دون أن يمنع ذلك أشكال التعاون العسكري التي لا تخل بسيادة واستقلال الدول العربية.

٣ – إن النظام الأمني العربي الذي يقام في إطار "الجامعة العربية" ومواثيقها يجب أن يراعي المتغيرات العربية – العربية الجديدة الناشئة عن أزمة الخليج، والتي بدأت

وغيرت من بعض الأسس والمفاهيم التي كانت قائمة في مرحلة ما قبل أغسطس ١٩٩٠. وبالتالي فإنه من المفترض أن يستند هذا النظام على أسس ومفاهيم أكثر ملاءمة وتطوراً من أسس النظام الأمني القومي القديم، وهو ما يعني أن الأمر قد يقتضي تعديل بعض نصوص ميثاق الجامعة العربية، وتعديل الميثاق هو أحد الوسائل الساعدة التي يمكن أن تدعم من فعالية النظام الأمني المتطور؟؟ إذا خلصت النوايا وتحققت الإرادة السياسية العربية الموحدة المؤمنة بوحدة المصير والعاملة من أجل التضامن الذي يحقق مصالح جميع الأطراف، بعيداً عن ازدواج الشخصية العربية الذي تحكّم في نظام الأمن القديم وقضى على فعاليته، وتلاك مسألة أساسية: فتعديل الميثاق ليس العصا السحرية التي ستؤدي إلى بناء نظام أمن فعال، وإنما يؤدي إلى ذلك تعديل السلوك العربي. وليس تعديل الميثاق سوى مدخل هام لمراعاة الظروف الجديدة المتحكمة في أي نظام أمن مقترح.

وهناك الكثير من المقترحات التي يمكن أن تسهم في إيجاد آليات جديدة لدعم كفاءة النظام الأمني المتصور، مثل تقنين نظام القمة العربية، وإنشاء مجلس فعال للدفاع المشترك، وتعديل نظام التصويت في الجامعة العربية باتجاه التصويت بالأغلبية وليس بالإجماع على مستويات معينة، وإنشاء محكمة عدل عربية، وغير ذلك وهناك بالطبع مقترحات أخرى متعددة، لكن المهم هو أنه يجب أن تفهم هذه المسألة في إطار أن جوهر موضوع الملاءمة والفاعلية المطلوبين هو السلوك العملي المفترض أن تتأسس عليه تعديلات الميثاق، وليس مجرد إحلال بنود محل أخرى، دون أن يتغير شيء في الواقع.

وإضافة إلى العناصر الرئيسية الثلاثة السابقة، فإن هناك عدة عناصر فرعية هامة يمكن أن تضاف كعناصر مكملة لهيكل نظام الأمن القومي العربي المتطور؟؟ منها حل نزاعات الحدود العربية بوسائل سلمية وروح مرنة، حتى لا تؤدي إلى تفجير مشاكل جديدة، وتبني مقترحات قومية محددة في التعامل مع مشكلات المنطقة، كمبادرة مصر لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة التدمير الشامل، والعمل من أجل إعداد صيغ عملية للتعاون - كمرحلة سابقة للتكامل - الاقتصادي العربي على أساس قواعد "الميزات النسبية" المتحققة لكل دولة عربية في الوقت الحالي.

بعد كل ذلك، يجب القول في النهاية أنه لا بد من إيجاد وسيلة تجاوز الحساسيات العربية الحالية، وهي المشكلة الأكثر أهمية. ومن السهل سرد العديد من الوسائل التي يمكن أن تساهم في التعامل مع هذه المسألة. لكن المشكلة هي أن الأمور أصبحت معقدة إلى حد ما وتدخلت فيها عوامل مختلفة، وهنا تكمن بداية الحل، فالمشكلة في حاجة إلى تحرك واعٍ

ومكثف، ومصر بالذات مؤهلة للقيام بتلك المهمة كما قامت بها من قبل، لكن تظل المشكلة أن التربة العربية لا تزال في حاجة إلى مزيد من الوقت لتصبح مستعدة لتقبل بذور فكرة جديدة متطورة للأمن القومي، فتداعيات أزمة الخليج، وتدخلات العوامل الدولية لا تزال مستمرة، وقد تستمر كذلك لفترة قادمة.



الجلسة الختامية

البيان الختامي والتوصيات ألقاه الدكتور مفيد شهاب.

كلمة الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.

كلمة الدكتور صالح بكر الطيار عضو الهيئة الاستشارية للمركز.

البيان الختامي والتوصيات

يقرأه الدكتور مفيد شهاب

بسم الله الرحمن الرحيم

انطلاقاً من الأهداف التي أسس من أجلها مركز الدراسات العربي الأوروبي في باريس والتي تسعى إلى توثيق العلاقات والروابط العربية الأوروبية في جميع المجالات وإعداد البحوث والدراسات واللقاءات المتخصصة التي تخدم المصالح المشتركة للجانبين العربي والأوروبي وتكثيف العلاقات التي تجمع الخبراء والمتخصصين المهتمين بتنمية وتطوير هذه العلاقات وبالنظر إلى المكانة المتميزة للعالم العربي في الأوساط الدولية من خلال ثقله الاقتصادي والاستراتيجي، بادر مركز الدراسات العربي الأوروبي إلى عقد مؤتمره الدولي الأول حول العالم العربي وتحدياته في ظل النظام العالمي الجديد وذلك في مدينة باريس في الفترة ما بين ٢٥ و ٢٧ يناير ١٩٩٣ تحت رعاية معالي الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية وبمؤازرة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ورابطة العالم الإسلامي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وبحضور جمع من خيرة المفكرين والخبراء والباحثين في جميع أنحاء العالم العربي وأوروبا وقد تلقى المؤتمر رسالة من معالي الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة يعرب فيها عن تأييده للهدف الذي عقد من أجله المؤتمر وعن تمنياته له بالنجاح والتوفيق. وقد عقد المؤتمر ثماني جلسات عمل قدمت فيها مجموعة من الدراسات حول تحديات التنيمة والأمن والإعلام والسياسة الخارجية والعلاقات الدولية وفي ضوء هذه الدراسات وما دار حولها من تعقيبات ومناقشات خلص المؤتمر إلى تصور عام وشامل حول وضع العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد وسبل العبور من هذا الوضع إلى الوضع الذي نريده جميعاً لوطننا العربي في علاقته مع العالم.

١ - مبادىء عامة: إن أول المبادىء التي يجب أن تحكم عملنا هي أن ننطلق من الثقة بأنفسنا وهي ثقة يجب أن تحكم علاقاتنا مع كل دول العالم في سعينا لتحقيق ما تصبو اليه شعوبنا وأمتنا ويرتبط بهذا المبدأ مبدأ ثان وهو ألا نعزو مشاكلنا وإخفاقنا في التعامل مع هذه المشاكل إلى الغير أو تآمر الغير علينا. بل إننا نعتقد بمسؤولياتنا الأساسية عن هذه المشاكل واستمرارها مع التسليم بطبيعة الحال بأن هناك مصالح وقوة خارجية تريد لهذه المشاكل أن تستمر وأن تتفاقم. ونحن نؤمن في نفس الوقت بأن إصلاحنا لأوضاعنا هو خير مواجهة لأي دور خارجي في تدهور أحوالنا. وثالث هذه المبادىء هو تبني الأسلوب العلمي في مواجهة مشكلاتنا ذلك أن هذا الأسلوب هو وحده الكفيل لمعرفة أهدافنا وأولوياتنا والانطلاق نحو تحقيقها من خلال دراسات علمية مفصلة تأخذ في اعتبارها تطلعات شعوبنا وإمكانياتنا الاقتصادية والثقافية والعلمية العملية فبهذا الأسلوب

العلمي وحده يمكن أن نعرف دورنا في النظام العالمي الجديد ونحدد أبعاده ونكسبه الفعالية المطلوبة. ورابع هذه المبادىء هو ضرورة تطوير صنع القرار في عالمنا العربي باتجاه مزيد من التروي والحكمة القائمة على دور المؤسسات فلا تتخذ قراراتنا من منطلقات عاطفية ونظرات محدودة أو طموحات شخصية وإنما من خلال عملية مؤسسية منظمة. وفي هذا الإطار يأتي دور الحوار المستمر بين الخبراء الذي يسعى مركز الدراسات العربي الأوروبي إلى تكثيفه وتعميقه. إن هذا الحوار لا نبغي له أن يتوقف مهما كان الخلاف في وجهات النظر وطالما كان الإقناع وحده وسيلة التوصل إلى الرؤى المشتركة. بل إن الخلاف في وجهة النظر في حد ذاته قد يقدم إضافة مفيدة لصانع القرار في الوطن العربي من خلال عرض مزايا وعيوب البدائل المختلفة في مواجهة القضايا العامة لعالمنا العربي. إننا نؤمن بأن احترام المبادىء العامة السابقة والعمل على تجسيدها في واقع حسي ملموس في عالمنا العربي هو بداية الطريق لتعزيز التطور نحو الأفضل في أوضاعنا وفي علاقاتنا مع العالم وفي هذا الإطار يمكن أن نعرض الآن لأهم ما أسفرت عنه أهم أعمال المؤتمر بخصوص أوضاعنا العربية وعلاقاتنا بالعالم حول أوضاعنا العربية. إن أهمية تطوير أوضاعنا العربية تنبع من جسامة التحديات التي يواجهها العالم العربي، ذلك أن طرفاً عربياً واحداً ليس بمقدوره أن يواجه هذه التحديات. ومن هنا حتمية استعادة التضامن العربي وتعزيزه. وفي هذا السياق يجب التشديد على الخطوات التالية:

١ - ضرورة الاهتمام بتعزيز دور جامعة الدول العربية كإطار لحل الخلافات العربية - العربية وزيادة جهود التنمية في شتى المجالات. وكقناة للتفاعل مع العالم الخارجي ولا شك أن هذا يعكس بالأساس سبب وجود هذه المنظمة العربية الأم ومنطلق عملها وثمة إجماع على ان دور الجامعة العربية لا يمكن أن يبلغ المستوى المنشود دون العناية بقضية تعديل الميثاق وبصفة خاصة إنشاء محكمة عدل عربية تكون إطاراً قضائياً لحل كافة الخلافات العربية - العربية المزمنة والطارئة بما يوفر على العرب استنزاف طاقاتهم ويقطع الطريق على أي تدخل خارجي يهدف إلى استغلالها.

وحيث إن جامعة الدول العربية لا يمكن أن تتحمل وحدها عبء تطوير أوضاعنا العربية وإنما ينبغي أن تكون هناك شبكة متكاملة من المؤسسات العربية المعاونة التي تدفع العمل العربي المشترك حكومية كانت أو غير حكومية وفي طليعة هذه المؤسسات تأتي المؤسسات الفكرية العربية التي يحاول مركزنا الوليد، مركز الدراسات العربي الأوروبي أن يسهم بدوره في تحملها. كذلك فإن دور جامعة الدول العربية لا يمكن أن ينجح ما لم يستند إلى عملية تطوير شامل وحقيقي في أوضاعنا العربية. إننا نعلم أننا مقبلون في عالمنا العربي على تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، وأن شعوبنا قد أخذت في التطلع إلى مستقبل مليء بالطموحات نثق في أنها ستصل اليه، غير أننا نؤكد على ضرورة أن يأتي هذا التطوير مسبقاً مع القيم العربية والدينية وبعيداً عن محاولة فرض صيغ

سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لا تتمشى مع طبيعة تكوين شعوبنا كذلك نؤكد على نفس شعوبنا وأمتنا الإسلامية لحركات التطرف والتعصب التي ترفع شعارات تدعي أنها إسلامية يعلم الله أن الإسلام بريء منها باعتباره رسالة سماوية تقوم على السماحة وترفض الإكراه في الدين وتعتمد الحوار والإقناع وسيلة للدعوة ولكي يسير التطور في عالمنا العربي في مساره الصحيح وبالمعدل الذي نرجوه له فإن العلاقات بين الدول العربية ينبغي أن تقوم على عدد من المبادىء التي تكفل لها أن تكون إطاراً ملائماً للتطوير وليس معوقاً له وأول هذه المبادىء هو ضرورة احترام النهج الذي تتبناه كل دولة عربية سواء باعتبار أن كل دولة عربية هي لبنة مهمة لبناء مستقبلها المشترك أو لأن هذا الاحترام المتبادل هو نقطة البداية في تأكيد الإطار السليم للعلاقات العربية/العربية ويرتبط بذلك ضرورة بناء هذه العلاقات على قاعدة من المساواة والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية والابتعاد عن النقد العلني غير العلمي وعد إقحام الإعلام في الخلافات العربية/العربية بالنظر إلى ما ثبت من دور سلبي للحملات الإعلامية في تعقيد هذه الخلافات ونبذ العنف مطلقاً كأسلوب لإدارة الخلافات العربية/العربية ومع حق التسليم لكل دولة عربية في تبني النهج السياسي والاقتصادي الذي يختاره شعبها ويثقف أوضاعها فإن ثمة ضرورة دون شك لوضع استراتيجية أمنية عربية واحدة تقف على مصادر التهديد وأولوياتها وتحدد الإمكانات العربية وسبل توظيفها لمواجهة مصادر التهديد وفي هذا الإطار يشدد المؤتمر على ضرورة دعم الموقف العربي/الفلسطيني الرامي إلى تحقيق تسوية سلمية وعادلة للصراع العربي/الإسرائيلي وكذلك على ضرورة التوصل إلى الصيغة المثلى للعلاقة مع دول الجوار الإسلامية والتي تعترف لهذه الدول بدورها المشروع في تفاعلات المنطقة بعيداً عن سياسات الهيمنة أو محاولات التدخل في الشؤون الداخلية وسوف تكون هذه الصيغة هي المقدمة السليمة لتعاون منشود مع هذه الدول يقوم على الندية والنفع المتبادل وكذلك ضرورة الإهتمام بما يجري في القرن الأفريقي على النحو الذي يحفظ للدول العربية في هذه المنطقة الحساسة كيانها السياسي وسلامتها الإقليمية ويصون الأهداف العربية في هذه المنطقة الاستراتيجية.

٣ - حول علاقات العرب الدولية: لا شك في الأهمية الفائقة للتوصل إلى صيغة صحيحة لعلاقات العرب مع العالم من حولهم باعتبار أن العزلة قد صارت خياراً مستحيلاً منذ عقود طويلة من الزمن وفضلاً عن أن ما يموج به العالم من تغيرات في الوقت الراهن تجعل من البيئة الدولية المحيطة بنا مصدراً للعديد من المخاطر والفرص ينبغي علينا أن نضع التصور المناسب للتعامل معها باتقاء الخطر ولمحاولة الاستفادة من الفرص المتاحة وينطلق العرب في علاقاتهم بالعالم من حولهم من عدد من المبادىء الأساسية التي يؤمنون بأنها كفيلة بوضع أسس لعلاقات دولية سليمة فلقد سبق التأكيد على أن العرب ينطلقون في مواجهتهم لمشاكلهم من ثقتهم بأنفسهم وعدم تحميلهم للغير المسؤولية السياسية الأساسية في هذه المشكلات وفضلاً عن ذلك فإنهم يدركون ضرورة الأخذ بما وصلت اليه الدول المتقدمة من علوم وتكنولوجيا ويسعون في هذا الاتجاه سعياً حثيثاً مع الحفاظ على

نظام قيمهم وأبعاد شخصياتهم وفي هذا الإطار فلا شك أن أوروبا تتمتع بخصوصية معينة في علاقات العرب الدولية ويرجع ذلك سواء للقرب الجغرافي أو الميراث التاريخي أو دافع العلاقات الثقافية والاقتصادية الذي يعطي أولوية لكلا الطرفين لعلاقته مع الطرف الآخر وفي الواقع فإن ثمة أهمية متبادلة بطرفي العلاقة العربية الأوروبية. فالعالم العربي بموارده العربية وخاصة مكانته في انتاج النفط وتصديره وكذلك بدوره كسوق تجارية ضخم للصادرات الأوروبية فضلاً عن موقعه الاستراتيجي يمثل أهمية بالغة لأوروبا ولذلك فإن كل ما يجري فيه من أحداث لا بد أن ينعكس إما بالسلب أو بالإيجاب على أوروبا. وكذلك فلا شك في أهمية أوروبا للعالم العربي كشريك تجاري ومصدر للتكنولوجيا المتقدمة وكعنصر هام في الدعم السياسي للقضايا العربية. من هنا فإن العلاقات العربية الأوروبية ينبغي أن تقوم على أساس من المصالح المتبادلة وهنا يجدر التنويه بكل الاعتزاز إلى تجاوز العرب لمرارة الفترة التاريخية للحقبة الاستعمارية في تطور العلاقات العربية الأوروبية بل إنه لا يخفى أن للعرب مفهوماً خاصاً للصداقة الذي يتجاوز أحياناً ذات المفهوم لدى الطرف الأوروبي بحيث يمكن للعرب أن يضحوا أحياناً ببعض مصالحهم في سبيل الحفاظ على علاقات الصداقة التي يؤمنون بأهميتها وهنا ينبغي الإشارة إلى أنهم يتوقعون في المقابل مواقف أوروبية متفهمة وداعمة للقضايا العربية المختلفة ولذا فإن الحرص على استمرار تعزيز العلاقة العربية الأوروبية يدفعنا إلى التركيز على ضرورة إبداء الجانب الأوروبي لمزيد من التفهم بخصوص مشكلة الحواجز الجمركية التي تعوق تدفق الصادرات العربية للسوق الأوروبية الموحدة وبصفة خاصة في مجال البتروكيماويات وكذلك ضرورة قيام المجموعة الأوروبية لدور أكثر فعالية في جهود تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، على أن اهتمامنا بتأكيد وتطوير العلاقات الأوروبية لا يعني إغفال الإطار العام والأوسع لهذه العلاقات وهو ذلك الإطار الخاص بحوار الشمال والجنوب الذي يعكس حاجة ملحة لحل العديد من المشكلات الاقتصادية السياسية في العلاقة بين دول الشمال ودول الجنوب في إطار من الأخوة الإنسانية والمصالح المتبادلة في آن واحد ذلك أنه بدون دفع مسيرة حوار الشمال والجنوب سنبقى قلقين على مستقبل هذا العالم وقلقين على مكاننا فيه. لقد أكدت أعمال المؤتمر بكل وضوح أهمية الدراسات العلمية والحوار الموضوعي حول قضايانا الملحة من أجل الوصول إلى المكان الذي ننشده فيما يطلق عليه بالنظام العالمي الجديد. ومن هنا فإن المؤتمر الدولي الأول لمركز الدراسات العربي الأوروبي لن يكون سوى الخطوة الأولى في مسيرة مخططة وشاملة من أجل تحقيق أهداف أمتنا العربية والإسلامية في إطار من التفاعل الإنساني الخلاق مع العالم من حولنا وفي هذا السبيل فإن المركز سيبدأ فوراً في الإعداد والتنظيم لمؤتمره الدولي الثاني حول الحوار العربي/العربي والمقرر عقده قريباً بمدينة القاهرة. نسأل الله سبحانه وتعالى العون والتوفيق لتحقيق ما تصبو اليه طموحات هذا المركز في سبيل عزة أمتنا العربية والإسلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة معالي الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد
أمين عام جامعة الدول العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الدكتور مفيد شهاب رئيس المؤتمر

السيد ميشال جوبير وزير الخارجية الفرنسية الأسبق

السيد الدكتور صالح بكر الطيار

أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي

يطيب لي في نهاية مؤتمر "العالم العربي وتحدياته في ظل النظام العالمي الجديد" أن أتقدم بجزيل الشكر للسادة أعضاء اللجنة المنظمة للمؤتمر ولمركز الدراسات العربي/الأوروبي على الحفاوة البالغة التي لقيناها محاضرين ومشاركين ومستمعين.

وإذ أشيد بالجهود التي بذلت والتي لمسناها هذه الأيام الثلاثة لإنجاح سير أعمال هذا المؤتمر أود أن أهنئكم بالخصوص على حسن اختيار المواضيع التي تناولتها الجلسات المختلفة وهي مواضيع غنية بتنوعاتها بقدر ما هي مترابطة في تداعياتها وآثارها. فتحديات التنمية والتعاون الاقتصادي العربي / الأوروبي، والتحديات الأمنية المشتركة وآفاق التعاون الأمني والاستراتيجي المشترك، إلى جانب دور وسائل الإعلام في ظل النظام العالمي الجديد، كل ذلك ودور العوامل النفسية والاجتماعية والدينية في هذه العلاقات وأخيراً وليس آخراً البحث عن توازن إقليمي جديد في البحر الأبيض المتوسط، كلها تعكس النظرة الشمولية والمستقبلية لمركزكم للعلاقات بين العالم العربي واوروبا، فالربط بين الحاضر والمستقبل والاهتمام بمختلف جوانب التفاعلات العربية الأوروبية خير دليل على هذه الشمولية.

ولا شك أن مشاركة العدد الكبير من أهل الاختصاص والخبرة والممارسة والذين يأتون من مواقع مختلفة أغنت لقاءات هذا المؤتمر.

سيداتي سادتي

لقد بدأ هذا المركز نشاطاته الهادفة إلى تحقيق تفاهم أفضل بين العرب وأوروبا في مرحلة تتسم بظهور متغيرات عديدة وأحداث متسارعة على الصعيدين الدولي والإقليمي، ولكنها تشكل منعطفاً رئيسياً في تطوير العلاقات الدولية وفي هذا الخصوص العلاقات بين العرب وأوروبا ويطرح ذلك على المركز تحدياً كبيراً وهو الذي جعل في طليعة اهتماماته إقامة حوار موضوعي وبنّاء وصريح بين الطرفين إذا أن هذا البعد الثقافي في مختلف جوانبه لا يكمل فقط بل ويدعم الحوار القائم على الصعيد الرسمي.

سيداتي سادتي

كلي ثقة أن هذا المؤتمر وهو الأول في نشاطات المركز والذي لمسنا باعتزاز ما اتسم به من مستوى علمي ورصين وحوارات مثمرة وغنية تجسدت في البيان الختامي للمؤتمر. وذلك كله سيشكل انطلاقة نحو مزيد من النشاطات الثقافية المتنوعة بغية التفاهم العربي / الأوروبي القائم على احترام الآخر وقيمه وتطلعاته والإسهام في إرساء علاقتنا العربية / الأوروبية على اساس مفهوم توازن المصالح.

مرة أخرى أتمنى لكم كل النجاح والتوفيق وإلى لقاء قريب بإذن الله في مؤتمر الحوار العربي - العربي والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس المؤتمر الدكتور مفيد شهاب

شكراً معالي الأمين العام على هذه الكلمة وعلى هذه التوجيهات والتي تعتبر نبراساً لنا في المركز لكل ما نخطو اليه في الفترة القادمة بإذن الله. والآن يسعدني باسم أسرة الهيئة الاستشارية للمركز ليتحدث أخي وزميلي الدكتور صالح بكر الطيار فليتفضل.

الدكتور صالح بكر الطيار يلقي كلمة الختام:

سيادة الأمين العام وزميلاتي وزملائي أعضاء المؤتمر الأول لمركز الدراسات العربي الأوروبي شكراً على كريم تعاونكم جميعاً وأعلن الآن انتهاء أعمال المؤتمر ونأمل أن نلتقي جميعاً على خير وفي ظروف أفضل في مؤتمرنا الثاني بالقاهرة بإذن الله. أود أن أذكر جميع الأعضاء بأن الجميع مدعو للحفل الختامي الساعة الثامنة مساء حفل استقبال هنا في المؤتمر لجميع الإخوة والأخوات أعضاء المؤتمر فليتفضلوا بالحضور.

شكراً مرة أخرى ونلتقي على خير بإذن الله.



تنضيد واخراج:
Computernet
٠٣/ ٦٢٣٧٢٢ :

يتضمن

هذا الكتاب أعمال المؤتمر الدولي الأول الذي نظمه
مركز الدراسات العربي - الأوروبي من ٢٥ الى ١٩٩٣/١/٢٧ في
باريس حول " العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد؟ ".

وتكمن أهمية المؤتمر ليس فقط من خلال النخبة العلمية التي شاركت فيه
بل أيضاً من خلال المواضيع التي عالجها والتي جاءت شاملة وجامعة لكل ما يمكن
أن يهدد العالم العربي من تحديات في ظل نظام عالمي كان في بداية التشكل.

ولعل صحة التوقعات التي تضمنتها أبحاث هذا الكتاب هي التي دفعت بالكثيرين الى
الإنكباب عليه والاستشهاد بما ورد فيه والاستناد على التحليلات والمعلومات التي تطرق
اليها فانعكس ذلك إيجاباً على سمعة مركز الدراسات العربي - الأوروبي وشكّل لديه
دافعاً قوياً لمواصلة مسيرته العلمية والحضارية التي توجّها لاحقاً بتنظيم سلسلة
مؤتمرات وندوات دولية في عدة عواصم عربية وأوروبية متفرقة. وبإصدار عشرات
المطبوعات والمؤلفات ذات الاهتمامات الاستراتيجية والأمنية والسياسية
والاقتصادية والإعلامية والتي تعالج جميعها مواضيع على درجة
عالية من الأهمية بالنسبة لحاضر ومستقبل
العالم العربي.

مركز الدراسات CENTRE D'ÉTUDES
العربي - الأوروبي EURO-ARABE
23, Rue Washington - 75008 PARIS
Tel. : 49 53 95 80 - Fax. 49 53 02 60